IJA # 186

الصهيونية و العنصرية: في الفكر الصهيوني، الصهيونية في الممارسة

Al-Ṣahayūnīyyah wa-al-‘Unsurīyyah: Fi-al-Fikr al- Ṣahayūnī, Al-Ṣahayūnīyyah fi-al-Mumārasah

Beirut, 1976

الصهيونية والعنصرية

المجلد الأول

في الفكر الصهيوني
الصهيونية في الممارسة

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

الصّهيونية والعنصريّة

أبحاث المؤتمر الفكري حول الصّهيونيّة

الصّهيونية والعنصريّة

أبحاث المؤتمر الفكري حول الصّهيونيّة

بغداد ٨ - ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦

المجلّد الأول

- في الفكر الصّهيوني
- الصّهيونية في الممارسة

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٧٧

تقديم

ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصري الصادر في العاشر من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٥ ذات اهمية معنوية وتاريخية كبرى في سياق تضامن شعوب العالم مع الحق العربي في فلسطين وتفهمه للقضية الفلسطينية وخطوة كبيرة نحو تفهم هذه الشعوب لطبيعة الخطر الصهيوني العنصري والتحالفات الامبريالية العنصرية والنتائج الوخيمة لذلك كله لاعلى المستقبل العربي وحسب بل وعلى مستقبل الانسانية جمعاء .

ولئن كان القرار استحقاقا نضاليا طبيعيا انتزعه شعبنا العربي الفلسطيني ومناضلو أمتنا العربية بالكفاح المستمر والتضحيات الجسام فانه لا يعدو وان يكون محطة على طريق طويل لتعميق الوعي وتثبيت القناعات وتطويرها باستمرار لدى شعوب العالم وقياداتها وصولا الى الوعي الشامل على ابعاد المجابهة العربية الصهيونية واملا في الوصول الى الكفاح المشترك العنيد ضد الخطر الصهيوني الذي يهدد امن العالم ومستقبل البشرية خصوصا وانه لا ينتظر ان تحسم هذه المجابهة بسرعة وبسهولة في المدى المنظور ، ولاشك بان ذلك كله يضع اصحاب الفكر والضمير من العرب والاجانب المعنيين بعمق في هذه القضية امام مهمة دفع عجلة انتشار الوعي وتعميق القناعات في صددها من خلال الدراسة العملية والبحث الهادف الدقيق لمختلف جوانب الحركة الصهيونية فكرة وممارسة وتحالفات دولية وما لذلك من أثر خطير وجدي على مستقبل العلاقات الدولية والمجتمعات البشرية في كل مكان .

ومن هنا بادرت جامعة بغداد بالتضافر مع المكتب الثقافي لحزب البعث العربي الاشتراكي ومركز الابحاث الفلسطيني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ودائرة الاعلام في جامعة الدول العربية الى الدعوة الى مؤتمر فكري حول الصهيونية في الذكرى الاولى لاتخاذ قرار ادانة الصهيونية في الامم المتحدة ، حضره نخبة ممتازة من الباحثين والدارسين والمفكرين والاعلاميين المهتمين بالقضية الفلسطينية في الوطن العربي وفي العالم . وقد شهد كل من رافق جلسات المؤتمر برقي مستوى الابحاث والمناقشات وبفائدة هذا الحوار محليا وعالميا . ولا نغالي اذا قلنا ان المؤتمر كان ظاهرة حضارية ايجابية نظرا لدقة التحضير له وانتظام مواعيده وللجو الديمقراطي والتجرد العلمي الذي طبع أعمال المؤتمر علاوة على المستوى العلمي الراقي لابحاث المؤتمر . والخير كل الخير هو في متابعة هذا الجهد الطيب في اتجاه تحمل الطليعة العربية لمهام وضع الاسس الفكرية وبناء الاجهزة التنظيمية والتعبئة الشاملة للطاقات المعنية في سبيل بداية سليمة لشرح القضية العربية عالميا وتأمين تأييد احرار العالم لنضالنا العادل المشروع فيشكل ذلك عاملا من عوامل التعجيل في انتصارنا واعطاء نضالنا البعد الانساني وليكون انتصارنا نفسه اسهاما قويا في تحقيق العدالة والتقدم للانسانية كافة .

ويسر اللجنة التحضيرية ان تضع بين يدي الدارس والمناضل والقارئ ـ العربي ابحاث المؤتمر تعميما للفائدة ونشرا للوعي العميق وليشكل مرجعا هاما في المكتبة العربية في الوقت ذاته .

اللجنة التحضيرية
للمؤتمر الفكري حول الصهيونية

الجزء الأول

القسم الأول

في الفكر الصهيوني

١ ـ حول قرار الأمم المتحدة التاريخي	د. فايز الصايغ
٢ ـ الجذور الايديولوجية للعنصرية الصهيونية	خالد القشطيني
٣ ـ عن الذرائع الدينية والتاريخية للصهيونية	روجيه غارودي
٤ ـ نقد ايديولوجية العنصرية والصهيونية	فيلينا مودر جنسكايا
٥ ـ الصهيونية بين النظرية والتطبيق	الن تايلور
٦ ـ الصهيونية ايديولوجية عنصرية	السيد يسين
٧ ـ اليهودي « الخالص »	د. عبد الوهاب المسيري
٨ ـ الطائفية والصهيونية : بحث مقارن في اشكال الوعي التقليدي	حليم بركات
٩ ـ الصهيونية والعنصرية	عابدين جبارة
١٠ ـ الصهيونية شكل من اشكال العنصرية	س. غورانوف
١١ ـ اللاإنسانية واللااخلاقية في الفكر الصهيوني	أحمدعبدالعال
١٢ ـ عن بعض جوانب الصلة بين الصهيونية والعنصرية	البروفيسور مانفريد فوخت
١٣ ـ الحركة الصهيونية حركة عنصرية	مجاهد علي شراب

الدكتور فايز صايغ

حول قرار الأمم المتحدة التاريخي*

يمر غداً عام على إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها التاريخي الذي حددت أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري . وخلال الجدال الطويل والمناقشات المستفيضة التي دارت فيما بين الثالث من تشرين الأول في اللجنة الثالثة حتى العاشر من تشرين الثاني ، في الاجتماع الكامل للجمعية العامة ، لم يدل أي من المدافعين عن الحركة الصهيونية بتصريح ، أو يتقدم بشاهد على أن الصهيونية ليست شكلاً من أشكال العنصرية ، أو أن ممارساتها لا تشكل تمييزاً عنصرياً . وإنه لأمر يسجله التاريخ أن أحداً من المدافعين عن الصهيونية لم يتناول المسألة المطروحة بمحاولة إثبات أن الصهيونية ليست ما وصفها به القرار . ولقد كانت هناك نقطتان أساسيتان أثارهما أنصار الجانب الصهيوني أثناء النقاش ، أثار إحداهما ممثل باربادوس الذي قال إن العنصرية كما يفهمها تشير إلى مسألة تتعلق باللون ، وإنه لا يمكن أن تكون هناك عنصرية إذا لم يكن هدف التمييز إنسان « اسود » . وقد جاء الرد على هذا فوراً بالحديث عن الاتفاقية التي أشار إليها الدكتور جبارة ، وهي الاتفاقية الدولية حول القضاء على كل أشكال التمييز العنصري ، التي تنص المادة الأولى منها صراحة على أن الأمم المتحدة لا تستخدم كلمة « العنصر » في هذا السياق بالمعنى البيولوجي الوراثي العتيق بل بالمعنى العام بحيث تشمل مفهوم « العنصر » و« اللون » و« النسب »و« الأصل القومي » و« الأصل العرقي » ، وأنه إذا كان هناك تمييز على أي أساس من هذه الأسس فإنه يشكل تمييزاً عنصرياً وفقاً للاتفاقية ، التي نذكر أنها قد صدرت بإجماع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل ، وبما فيها الولايات المتحدة وباربادوس قبل أن تجري هذه المناقشة بعشر سنوات .

وأثار السفير موينهان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية النقطة الثانية ، إذ قال ببساطة إنه

* ترجمة عن الأصل الانجليزي المأخوذ من التسجيل الصوتي .

إذا كان صحيحاً أن الأمم المتحدة قد عرفت « التمييز العنصري » فإن من الصحيح كذلك،بالتأكيد أن الأمم المتحدة لم تعرف « العنصرية » ، فكيف اذن تستطيع الجمعية العامة أن تحدد أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية في حين لا يتوفر لدى الجمعية العامة تعريف « للعنصرية » تستطيع أن تطبقه ، وأن تحدد ما إذا كان ينطبق في الواقع على الصهيونية أم لا .

أرجو المعذرة لأنني سأتطرق هنا إلى حادثة شخصية أتحدث عنها علناً للمرة الأولى . فقبل أربعة أيام من التصويت ، حين عرف السفير موينهان أن العشرين وفداً عربياً قد كرمتني باختياري متحدثاً وحيداً عن الجانب العربي في هذا النقاش ، طلب مقابلتي ، وتناولنا الغداء سوياً ، وقال لي : « ما هو تعريفك للتمييز العنصري » ؟ فقلت : « إن هذا ليس أمراً هاماً ، وإن المهم هو تعريف الأمم المتحدة « للتمييز العنصري » . فقال « أهناك شيء كهذا » ؟ وعلى الفور استشهدت بالمادة الأولى من الاتفاقية الدولية ، فقال : « أقسم بالله أني لم أسمع بها » . وكان ممثل الولايات المتحدة قد أدلى من قبل بثلاثة بيانات خلال النقاش ، وصفنا خلالها « بالبذاءة » ووصف القرار بأنه قرار « شائن » . ولم يكن الممثل الرئيسي للولايات المتحدة ، حتى أربعة أيام قبل التصويت ، قد سمع بالاتفاقية الدولية التي صوتت عليها حكومته قبل عشر سنوات ، والتي تعرف التمييز العنصري !

وقد عرفنا من مقال نشرته صحيفة « نيويورك تايمز » بعد عدة أسابيع أن موينهان قد غادر اجتماعه معي مضطرباً ، وأنه أجرى حديثاً مع شخص يدعى « بوثوريكس » هو محرر مجلة « كومنتاري » التي تصدرها اللجنة الأمريكية اليهودية ، وقال له بوثوريكس : « نعم يوجد تعريف للتمييز العنصري ، ولكن لا يوجد تعريف للعنصرية » . ويقول المقال إن موينهان قد وثب فرحاً وقال : « حسناً ... أستطيع الآن أرد عليهم » ، وتلك هي خلفية التصريح بأنه لا يوجد تعريف للعنصرية .

وواقع الأمر هو : أن هناك تعريف قدمته الأمم المتحدة « للعنصرية » ، وهذا التعريف هو الذي أود أن أتحدث عنه اليوم ، كي اؤكد المدى الذي ينطبق به على الصهيونية ذاتها .

ثمة أربعة عناصر تتخلل كل مواد الاتفاقية الدولية وتعتبر « محظورة » ، أي إن كل دولة من الدول المنضمة إلى الاتفاقية ـ وهناك الآن تسعون حكومة ترتبط رسمياً بهذه الاتفاقية ـ ملتزمة قانوناً بحكم نصوصها ، أي إن كل دولة تصبح طرفاً في الاتفاقية تتعهد ، اي تلتزم التزاماً رسمياً ، بحظر أربعة افكار أو أربعة مفاهيم : أحدها هو مفهوم التفوق العنصري وأية أفكار تمييزية تستند إلى التفوق العنصري . ونجد هذا في المادة الرابعة . والمفهوم الثاني هو الفصل العنصري ، وتنص المادة الثالثة على إدانته والتعهد بحظره ، ثم هناك التمييز العنصري ، وهو يشكل الجانب الأكبر من الاتفاقية ككل ويعرف في المادة الأولى ، وتنص المادة الثانية في فقراتها الرابعة والخامسة والسادسة

والسابعة على التعهد بحظره ، ثم هناك رابعاً فكرة التجانس العنصري ، وتتعهد الدول الأطراف ـ في المادة الثانية ـ بتطوير التنظيمات التي تشجع التجانس والتسامح العنصريين ، وتتعهد في المادة السابعة بوضع برامج تعليمية تغرس في أذهان الشباب فكرة التجانس العنصري بدلاً من فكرة التعصب العنصري .

وتلك ـ في رأيي المتواضع ـ هي المكونات الأربعة الرئيسية للعنصرية وكلها واردة في وثيقة الأمم المتحدة التي صدرت بالإجماع ، منذ أحد عشر عاماً الآن ، والتي تعرف العنصرية والتمييز العنصري وتحظرهما .

ما هي « العنصرية » ؟ أعتقد أن المرء يستطيع أن يقول بشكل عام إن العنصريه ـ بغض النظر عن بعض الحالات الخاصة ـ توجد حيثما يكون هناك إيمان بأن هوية المرء العنصرية بالغة الأهمية وحاسمة الدلالة بالنسبة لوجوده . وحيثما وجد هذا النوع من الإيمان توجد العنصرية ، وإذ أقول ذلك فإنني أعني ستة أفكار مفصلة تندرج تحتها . استنتاجان ضمنيان ، وعقيدتان ، ومبدآن تطبيقيان . أما الاستنتاجان النظريان للعبارة البسيطة التي قلتها من قبل فهما

أ) إن البشرية مقسمة الى مجموعات تتميز عرقيا او عنصريا أو لونا ، وهذه المجموعات تتميز عن بعضها البعض ، وتختلف عن بعضها البعض .

ب) إن للانتماء إلى أي من هذه المجموعات تأثيراً هاماً ـ إن لم يكن تأثيراً حاسماً ـ على مواهب الأشخاص الذين يشكلون المجموعة وخصائصهم وقدراتهم . هاتان هما الفرضيتان النظريتان المتضمنتان في العبارة التي قلتها .

أما العقيدتان فهما :

أ) إن بعض الأجناس ـ أو جنساً واحداً على الأقل ـ متفوقة . مما يعني أن الأجناس الباقية ، هي بالتالي أجناس دنية . وتضفي على الأجناس المتفوقة امتيازات لا تعطى للأجناس الدنيا .

ب) الإيمان بأن الأجناس لا تستطيع ان تعيش مع بعضها البعض بانسجام ، وأن التعايش بين الأجناس امر تستبعده طبيعة العلاقة ذاتها ، إذ إن عدم التوافق العنصري قرين أساسي للتنوع العنصري ، ثم يتبع هاتين المقدمتين وهاتين العقيدتين ، مبدآن تطبيقيان . أولهما هو أنه ما دامت الأجناس لا تستطيع أن تعيش مع بعضها البعض ، ما دامت مختلفة في أساسها ، فلا بد من الفصل بينها ، فالفصل العنصري شرط أولي أساسي للوجود الدولي الصحيح ، وثانياً انه حيثما

تتعايش الأجناس ، فإن سيادة جنس على جنس وتميزه عليه نتيجة حتمية تترتب على ذلك .

وتشاطر كل حركة عنصرية في العالم ـ بوعي أو بغير وعي ـ في هاتين المقدمتين اللتين ذكرتهما ، وتؤمن ـ بوضوح أو بغير وضوح ـ بالمبدأين اللذين أشرت إليهما ، مبدأ التفوق العنصري ، ومبدأ عدم إمكان التوفيق بين الأجناس ، وتطبق المبدأين التطبيقيين اللذين ذكرتهما ، أي الفصل العنصري والتمييز العنصري . وحيثما لا تجدون كل هذه المكونات معاً فليست أمامكم عنصرية كاملة ، وفي اعتقادي أن هذا القرن الذي نعيش فيه قد شهد ثلاث عنصريات كاملة :

العنصرية الآرية أو النازية ، والعنصرية الصهيونية ، وعنصرية الأبارتايد (Apartheid) وعلي الآن أن أوضح كيف أن الصهيونية ، وإن كانت تتفق مع العنصريتين الأخريين في المبادىء النظرية والتطبيقية التي اشرت إليها ، فإنها تختلف عنهما في شكل تطبيق هذه المبادىء .

ولنأخذ أولاً مفهوم التفوق العنصري . لقد كان تفوق الجنس الآري على الأجناس غير الآرية هو ـ بالنسبة للآري وفقاً لأقوال المنظّرين العنصريين في القرن التاسع عشر ـ مسألة تحديد بيولوجي ، وبالنسبة لداعية الأبارتايد فإن « اللون » هو الذي يجعل الرجل الأبيض في إفريقيا الجنوبية متفوقاً في اعتقاده وإيمانه وممارسته على الأسود أو الملون في جنوب إفريقيا .ولكن ما الذي يجعل الصهاينة يعتقدون بتفوق اليهود ؟. إن الإجابة على هذا السؤال موجودة في المفهوم التوراتي عن « الشعب المختار » ، هذا المفهوم الذي انتهبته الحركة الصهيونية كما فعلت بالنسبة إلى مفاهيم الكتاب المقدس الأخرى ، وأخرجته عن سياقه الروحي والديني الذي قد يكون أو لا يكون ملائماً لها ، وأعطته طابعاً دنيوياً ومعنى سياسياً زمنياً لم يكن متضمّناً في دلالته الأصلية في الكتاب المقدس . إن مفهوم الشعب المختار كامن في جذور الإيمان الصهيوني بتفوق اليهود على غير اليهود ، وبالتالي بضرورة تمتع اليهود بامتيازات لا حق لغير اليهود بها نظرياً أو عملياً . وتزخر الأدبيات الصهيونية ، في كل الأزمان بهذا التصور للتفوق العنصري اليهودي .

وفي الأسبوع الماضي بالذات علقت صحيفة يهودية دورية تصدر في بروكلين بالولايات المتحدة هي « ذي جويش بريس » على حقيقة أن ثلاثة من الامريكيين الخمسة الذين فازوا بجائزة نوبل هم من اليهود ، وقالت في تعليقها إن هذه النسبة أعلى بالتأكيد من نسبتنا بين السكان . وكانت هذه الصحيفة قد انتقدت الجنرال « براون » بشدة قبل ذلك ببضعة أشهر ، لأنه قال إن لليهود نفوذاً في الصحافة والبنوك والسياسة في أمريكا لا يتناسب مع نسبتهم العددية . وكانت هذه الصحيفة نفسها هي التي هاجمت شتاين عضو الكونجرس عن نيويورك الذي كشف فضيحة تتعلق بدور الحضانة وتدور حول عدة ملايين من الدولارات ، وكان كل المتورطين فيها من اليهود ابتداء من

الحاخام برجمان إلى عدد آخر من اليهود ، وقالت الصحيفة « إن الناس يقولون إن كل المتورطين في هذه الفضيحة من اليهود . وهذا سيثير عداء للسامية » . إن من حق صحيفة يهودية أن تقول « إن لدينا أكثر من نسبتنا من الحائزين على جائزة نوبل » ، ولكن ليس من حق أحد أن يقول « إن لديكم أكثر من نسبتكم من النفوذ في الصحف أو في البنوك أو في السياسة أو الفضائح » . إن أحد القولين مناسب ومشروع والآخر غير مناسب . وهذا مظهر لارتباط مفهوم التفوق بمفهوم الامتيازات الخاصة التي ينبغي ألا يتمتع بها احد آخر غير اليهود ، كما تنادي بذلك الصهيونية .

والمبدأ الهام الثاني هو مبدأ الفصل العنصري . ومرة أخرى فحين ترون كيف تفهمه الصهيونية وتطبقه ، فسترون انها تختلف عن الطريقة التي فهمته بها النازية أوالأبارتايد وتبنتاها . فالأمر الهام لدى النازية هو خلق النقاء الآري ، وإزالة كل من لا يتوفر فيهم هذا النقاء حيثما يوجد العرق الألماني بوسيلة أو بأخرى ، بما في ذلك غرف الغاز ! وهكذا يفسرون الفصل العنصري على النحو التالي : تطهير الأرض الآرية وتوسيعها لتشمل كل الآريين . ويفهم نظام الأبارتايد الفصل العنصري بوضع الناس مختلفي الألوان في مناطق إقامة مختلفة ، الأمر الذي تتوج الآن في عملية إقامة البانتوستان في إفريقيا الجنوبية .

أما الصهيونية فلديها شكلها الخاص من الفصل العنصري ، وهو إعادة توطين أناس من مختلف أنحاء العالم . فاليهود حيثما كانوا ينبغي أن يفصلوا ويرسلوا من مناطق إقامتهم الطبيعية ليتجمعوا في قطعة أرض واحدة ينبغي أن يطرد منها غير اليهود . ولقد شبهت هذه العملية بنبض القلب ، فكما أن هناك في النبض عمليتين متناغمتين : عملية ضخ إلى الخارج وعملية ضخ إلى الداخل ، فكذلك الأمر في الصهيونية . إن قلب الصهيونية لا يمكن أن ينبض ما لم « يضخ لخارج » الأرض المرغوبة كل من هو غير يهودي و« يضخ لداخل » هذه الأرض كل يهودي لخلق « اليودينشتات »[١] . وهل أستطيع أن أقول إن « اليودينشتات » لا تعني الدولة اليهودية . لقد احتج هرتزل حين ترجم عنوان كتابه باسم « الدولة اليهودية » وقال:« إنني أتحدث عن دولة اليهود » والفارق هو أن الدولة اليهودية ستكون دولة تتميز بالقانون اليهودي ، وتحكمها المعايير اليهودية في كل المجالات ، وتتجلى فيها الروح اليهودية . في حين أن دولة اليهود هي دولة يتألف كل أفرادها ، وسكانها من اليهود. والطابع الحصري الاستبعادي هذا في فكرة « اليودينشتات » هو الذي يحدد التزامن بين عملية « الضخ للخارج » و« الضخ للداخل » ، التي هي جوهر النبض الصهيوني ، وهذا هو ما تعنيه الصهيونية حين تتحدث عن الفصل العنصري .

وحين نصل إلى التمييز العنصري فلن أقول أكثر مما قاله الدكتور جبارة ، فقانون الأرض ـ وهو جزء من قوانين إسرائيل الأساسية ـ ينص على أن لليهودي امتيازات ليست لغير

اليهودي ، ليست بعربي الفلسطيني من أبناء البلد الأصليين .

وأخيراً ، وهو ما أعتقد أنه الأمر الأكثر دلالة ، كيف تفهم الصهيونية مبدأ عدم الانسجام وعدم التوافق العنصري . ويطلق على هذا المفهوم في الأدبيات الصهيونية تعبير « حتمية العداء للسامية » ...

من هذا المفهوم ، لا بد من العمل على بقاء تأثيرات العداء للسامية على اليهودي حتى تكون الصهيونية ممكنة ، حتى تدفعه إلى الرغبة في الهجرة والذهاب إلى فلسطين ، حتى تدفعه إلى عدم الرغبة في الاندماج أو الانصهار . إن الصهيونية لا تؤمن فحسب بواقع وأبدية العداء للسامية ، بل إنها تؤمن بالحاجة إلى العداء للسامية ، لأنه بدون هذا العداء قد يفقد اليهودي هويته بواسطة الاندماج والانصهار .

ويترتب على هذا أنه حيثما لا يوجد عداء للسامية فلا بد من إحياء ذكريات العداء الماضي للسامية . وهذا ـ كما يقول بن غوريون ـ هو سبب إجراء محاكمة « ايخمان » ، حتى يستطيع الجيل الذي لم يعش تجارب النازية أن يعرف ما فعل النازي باليهود . وإذا لم يوجد العداء للسامية فإن أدنى لمحة من الكراهية لليهود ينبغي أن تضخم حتى يبدو الأمر وكأن هناك مؤامرة دولية من العداء للسامية في الخارج ، واذا لم يوجد العداء للسامية فينبغي اثارته ، كما حدث في هذه المدينة[٢] حين دفع عملاء الصهيونية اليهود في أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات إلى الاعتقاد بأن هناك مؤامرة ضدهم للاسراع بهجرتهم الجماعية . وحيث لا يوجد العداء للسامية ينبغي أن يستثار وأن يولد . حيث لا يوجد العداء للسامية ، يقول الصهاينة ، فلنذع ، فلنزعم ، أن أي معارضة للصهيونية ، وأي نقد لاسرائيل ، هو عداء للسامية ، موجه ضد الشعب اليهودي بأسره ، حتى يشعر كل اليهود بعدم الأمان ، ويحسون أن موقفهم دقيق . وهذا ما أود أن أختتم به ، وهذا هو بالتحديد الرد الصهيوني على القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام إلا يوماً واحداً .فما إن صدر القرار حتى أعلن أنه إعلان للحرب من جانب الأمم المتحدة على الشعب اليهودي واليهودية ، ونشرت الحركة الصهيونية صفحات إعلانية كاملة في الولايات المتحدة وفي كندا ، وفي بعض الأماكن في أوروبا الغربية على ما أعتقد تقول فيها لليهود في العالم أجمع : « ليس هذا القرار ضد الصهيونية وحدها ، إنه ضد الشعب اليهودي ، ضد اليهودية ، لأنه ليس هناك فارق بين الصهيونية واليهودية ويهود العالم » . والهدف النهائي من ذلك هو إبقاء الخوف من الابادة حياً في قلوب اليهود ، لأنه دون هذا الخوف لا قيام للصهيونية كشكل من أشكال العنصرية .

---

(١) « البودينشتات » (Judenstaat) هو العنوان الأصلي لكتاب هرتزل الذي ترجم بالدولة اليهودية .

(٢) يقصد بغداد .

خالد القشطيني

الجذور الايديولوجية للعنصرية الصهيونية*

الجو السياسي في القرن التاسع عشر

هناك الآن سيل من الوثائق تثبت الممارسات القائمة على التفرقة في إسرائيل . والواقع أن معادي الصهيونية قد أصبحوا اليوم قادرين على فضح ممارساتها . والشيء الذي بقي مهملاً هو وضع هذه الممارسات في إطارها الايديولوجي . وهو إطار لا يحاول الصهاينة التنصل منه . وقد لفتت المحكمة العليا الإسرائيلية النظر إلى أهمية التأثيرات في قضية أولاد شاليت (١٩٧٠) ، وأكدت على قيمة العنصر العرقي والدم المشترك . وقد كشف القاضي كستر عن حقيقة مهمة بقوله : « إن من الصعب أن نتكلم في هذه الأيام عن العرق ، ولكن الصعوبة هي بصورة رئيسية صعوبة لغوية من حيث أن النازيين أعطوا كلمة « العرق » رائحة كريهة . بيد أن علينا أن لا نسمح للنازيين أن يديروا عقولنا بعيداً عن القيمة الحقيقية لهذه الميزة » . إن هذه الرائحة الكريهة بالذات هي التي تجعل الصهاينة الآن يتظاهرون بجرح كرامتهم لدى اتهامهم بالعنصرية . فقبل عدة أجيال كانوا يشعرون بكرامة مجروحة حقاً وحقيقة لو أن أحداً نفى عنهم صفة العنصرية .

إنها مسألة عالمين مختلفين تماماً . في العالم القديم ، عالم ما قبل الثورة البلشفية ، كان من العار الشنيع للإنسان أن يسير في صحبة الماركسيين والاشتراكيين . كان المجتمع يقضي بأن على الرجل المحترم أن يكون وطنياً قومياً ، وبنفس الوقت على الوطني والقومي أن يؤمن بتفوق قومه ونقاء عنصره . وربما شعرنا بصدمة عندما نسمع بأن شخصيات مثل برنارد شو وتوماس مان وشارلس داروين وهربرت سبنسر وتوماس كارلايل وكارل كاوتسكي وكارل يونغ واوتو فايننغر ، أيدوا جميعاً العنصرية بشكل او بآخر .

---

* مترجم عن الانجليزية

وقد انقلبت الآية اليوم . لم يعد هناك سياسي في أيامنا هذه يقوى على تحمل تهمة العنصرية . وقد ترك الاتجاهان معاً آثارهما على القومية . وبقدر ما ألفنا اليوم تلون الحركات القومية والتحررية في العالم الثالث بصبغة الماركسية والاشتراكية ، كان المألوف أن نجد أن االقومية في أوربا تستعمل لغة العنصريين .

ولما كانت القومية العربية قد بلغت سن نضجها في القرن العشرين ، فقد رأيناها تتلون بآثار الاشتراكية ، بينما تلونت الصهيونية التي بلغت سن نضجها في القرن التاسع عشر بالفكر العنصري .

عندما ظهر عمالقة الحركة الصهيونية على المسرح الأوربي ونشرت المؤلفات الكلاسيكية الصهيونية ، كان المجتمع الإنساني قد وصل نقطة « الانطلاق » في التقدم ، النقطة التي طالما انتظرها الإنسان منذ وضع لبنتها الأولى في هذه البلاد ، بلاد الرافدين ، ونقلها لا إلى الشرق الاوسط وانما إلى أوربا أيضاً . ونتيجة ذلك ، ظهرت « الهوة » الشهيرة بين إنجازات الرجل الأبيض والعجز المخيف لبقية البشرية ، وكان لابد لذلك من أن يغذي وهم تفوق الجنس الأبيض .

ولكن كانت هناك أيضاً « هوى » تفصل بين ما سمي بالأجناس البيضاء نفسها ، إذ كانت الشعوب الأوربية قد دخلت في صراع مرير بعضها مع بعض للفوز بمكاسب إقليمية واستعمارية واقتصادية .

كان هناك سباق في الاستيلاء على المستعمرات وسباق في التسلح ، وكان العامل الكفيل بكسب أي من تلك السباقات ـ كما في أي سباقات رياضية ـ هو الإيمان بالقدرة على الفوز . وهكذا ظهرت الحاجة إلى سند أيديولوجي تقوم عليه فلسفة عنصرية .

العنصرية الأوربية

العنصرية ليست شيئاً جديداً . الجديد فيها هو الثوب العلمي الذي أُعطي لها منذ القرن التاسع عشر ، والشخصية البارزة في هذا الصدد هي شخصية شارل داروين . لقد سمع العلماء كيف زالت عن وجه البسيطة أنواع عديدة من الحيوان بسبب عدم صلاحها للبقاء . وطبق ذلك على البشر ، واستنتج منه أن زوال أقوام من التاريخ كالبابليين والرومان وبقاء قوم كاليهود ، يعني أن اليهود أصلح للبقاء من السالفين . على يسار داروين وقف ماركس بفلسفته عن تطور المجتمع والصراع الطبقي مما اشتقه من نظرية داروين وعلى يمينه وقف فردريك نيتشه بآرائه عن الرجل المتفوق والصراع القومي ، وهي آراء استمدها من فكرة الصراع على البقاء وبقاء الأصلح[1] .

وكما سنرى بعد قليل ، فإن الصهاينة لم يترددوا لحظة واحدة في تحديد موقفهم . إذ إنهم بعد رفضهم لماركس تمسكوا بفكرة الصراع القومي ضد فكرة النزاع الطبقي .

وكان يوهان غوتليب فخته ، قد رسم الخطوط الرئيسية للعنصرية الألمانية قبل عدة سنوات من نشر « أصل الانواع » لداروين عام ١٨٥٩ . وبموجب هذه الأفكار فإن على الأمم أن تبقى منفصلة عن بعضها البعض ، فبتكريس نفسك لخدمة قومك تخدم الإنسانية بأحسن صورة ، وينبغي أن تحكم الأمة بواسطة النخبة . ولا يمكن لليهود أن يتمتعوا بمصالح مشتركة مع الآخرين ، والمخرج الوحيد هو تهجيرهم إلى فلسطين . وما عدا ذلك فالوسيلة الوحيدة لتحويلهم إلى مواطنين طيبين هي في قطع رؤوسهم وتركيب رؤوس جديدة لهم خالية من أي فكرة يهودية .

كانت أفكار « فخته » تأملية واعتباطية . ولكن العنصرية ، مع تقدم العلوم ، اكتسبت شكلاً واضحاً ومحدداً . فبالنسبة إلى « فخته »، مثلاً، إن الحدود الإقليمية للأمة خاضعة للحدود اللغوية . وتم تصحيح ذلك فيما بعد بظهور علم الأجناس الذي ترك أثراً كبيراً على موضوعنا . لم تعد الأمة مجرد مجموعة تتكلم لغة متشابهة وإنما مجموعة تتميز بدم مشترك وسلالة واحدة وتقاسيم جسمية واحدة . وبدأت فكرة داروين عن الانتقاء الطبيعي تلعب أدواراً خطيرة في هذه الميادين . ظهر مثلاً علم الوراثة ، أو علم « الصحة العرقية » ـ كما أسماه الدكتور الفريد بلويتز ـ وأدى إلى انتشار جمعيات الصحة العرقية في أواسط اوربا . ومن الجدير بأولئك الذين يستشهدون بكلمات غولدامئير عن ارتفاع نسبة الولادة بين العرب وخطرها على يهودية إسرائيل ، أن يتذكروا كلمات الكاتب الانجليزي العنصري و . ر . غريك في تلك الحقبة عن « السلتيين المنحلين » (الارلنديين والويلزيين ... الخ) الذين كانوا يتزايدون بسرعة أكثر من تزايد السكسون العظماء وبالتالي أعطوا الفرصة للعرق الرديء بالغلبة نتيجة صفاته السيئة[2] .

لقد كان العلم الحديث في مراحله الأولى وكانت معظم الاكتشافات تقوم على الملاحظات الشخصية وليس على المعلومات الإحصائية المحسوبة . وحتى شخصية مثل هربرت سبنسر اعتقد بأن التقدم رهن بنشاط الرجل الأبيض فقط . وبينما ندرك الآن أن خير وسيلة لتحسين الأنواع هي التهجين بينها ، وقد أشار سبنسر بالنصح ضد خلط الاصناف المختلفة . وقد استهوى علم الأجناس ، الحديث الولادة ، موسى هس مؤلف « روما والقدس » وأحد رواد الصهيونية البارزين . وبعد مزاوجة هذا العلم باليهودية ، توصل « هس » إلى نظرياته العرقية الصهيونية ، فرأى أن الاختلافات بين الشعوب فطرية وموروثة وليست مكتسبة ، أبدية وليست زائلة .

وفي الحقل السياسي الاجتماعي ، لعبت مدرسة المؤرخين البروسيين ، بزعامة هنريخ فون

تريتشكه ، دوراً حاسماً في قولبة الفكر الرجعي في أوربا وتركت أثراً عميقاً على الصهيونية من جانب وعلى الاشتراكية الوطنية الالمانية من جانب آخر . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، طبعت موسوعة « كولتورغشخته » (تاريخ الثقافة) للكاتب الالماني فان هلفالد وضمت أبحاثا لعشرين مفكراً عنصرياً شهيراً ، بما في ذلك بكنز وكارل فوغث .

إن الآراء التي وردت في هذه الموسوعة قد ركزت على الصيغ المعهودة : العرق هو الأساس ، العرق الأبيض هو المسيطر ، نقاء العرق ضروري ، النساء والزنوج مخلوقات منحطة ، المساواة سخف ، الهوة بين الأجناس المتفوقة والأجناس الملونة ستتسع ، اليهود غرباء وسيبقون كذلك .

وأكثر من ذلك شهرة كتاب « أسس القرن التاسع عشر » للكاتب هـ . أس . تشامبرلين الذي جعل من العلم فلسفة عرقية ، وذلك قبل ان يشرع بالتهجم على اليهود والسود . وقد تميز بدحضه للامنطقية العنصريين الذين يقرون بنقاء الدم اليهودي ، وفي الوقت نفسه يتهمون اليهود بالرداءة أو مركب النقص .

ويعتقد تشامبرلين أن اليهود نتاج ذرية هي خليط من البدو الساميين ومن الحثيين والسوريين والأموريين .

أما التطبيق العملي للفلسفة العنصرية فقد نادى به القومي الألماني فون تريتشكه الذي أصبحت كتاباته ، كتبا سياسية إرشادية للنازيين ، وقد حظيت بشعبية كبيرة قبل ذلك في الجامعات الألمانية ، حيث كان الصهاينة الشبان يتلقون تعليمهم .

ومن التأثيرات التي نادراً ما ذكرت ، تأثير مدرسة « الإصلاح الاستعماري » . فقد دعا زعماء هذه المدرسة ، أثناء اشتداد البطالة والفقر ، إلى تحويل السكان الفائضين إلى المستعمرات . وقد استلهمت الصهيونية معظم شعاراتها العملية من تلك المدرسة ، بما في ذلك التغلب على التضخم السكاني بواسطة التهجير واستخدام المهاجرين في الزراعة ، والتأكيد على أهمية الدعاية ، وتحقيق هذا المشروع الاستعماري تحت ظل دستور من سلطة استعمارية وبالتالي ممارسة الحكم الذاتي في حماية مثل تلك السلطة . ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن المصلح الاستعماري الرائد اللورد أشلي ، كان أيضاً رائداً في الحركة الصهيونية . ولم يكن للمصلحين الاستعماريين خيار آخر سوى أن يعلنوا أن شعوب المستعمرات الخاملة والمنحطة هي في أدنى مرتبات الشعوب ، وأن يعلنوا إيمانهم بقدرة الجنس الأبيض ، وإلا فلن يكون بإمكانهم اغتصاب الأرض من أبناء البلد ولن يستطيعوا أن يجذبوا مهاجرين بيضاً إن هم ساووهم بأبناء البلد . وقد واجهت الوكالة اليهودية هذه المشكلة على

الدوام . فهي لم تستطع رفع مستوى العرب إلى مستوى اليهود بسبب مواردها المحدودة ، كما أنها لم تستطع أن تجعل اليهود يعيشون بمستوى متدن كالمستوى الذي يعيش فيه العرب ، مخافة أن يرحل اليهود . وليس لديهم من خيار سوى أن يطبقوا قانون التمييز العنصري .

وعلى أية حال ، لم يكن ذلك هو الجو السياسي الكامل ، فقد كان هناك في الطرف المقابل كارل ماركس ووراءه جيش من المفكرين الاشتراكيين الذين كانوا قد اجتذبوا أتباعاً كثيرين من بين المثقفين اليهود . ولكن الصهاينة لم يردعهم رادع . فتنديدهم بماركس من جهة ، وبالانصهار الحر من جهة ثانية ، لم يترك لهم مجالاً سوى الانخراط في الجناح اليميني المتطرف للعنصرية القومية .

العنصرية القومية

إن الصهاينة ككل العنصريين ، عثروا على ضالتهم المنشودة في نيتشه الذي عبر في مناسبات عديدة عن إعجابه الشديد بالدين اليهودي ، كدين أكثر رجولة من الدين المسيحي الذي يتميز بأنثويته وعاطفيته ونفاقه[٣] . والواقع أن بالإمكان اعتبار نيتشه من الصهاينة غير اليهود الذين تبنوا فكرة العودة إلى فلسطين كوسيلة لانبعاث اليهود البولنديين[٤] . لقد كان « هرتزل » و« احاد حاعام » من تلاميذه الصهاينة ، ولكن منافسة هرتزل لمعلمه الألماني ، تركزت على تمجيد القوة بشكل واضح . اما احاد حاعام فقد فتش في كتابات نيتشه عما يرضي ميله واستعداده للقبول بصوفية التفوق . ومن ناحية ثانية فقد استحوذت فلسفة نيتشه على عقول بعض المثقفين والطلاب اليهود . وكما ثار نيتشه ضد المسيحية ، فقد سخر المثقفون اليهود من ضعف وميوعات المظاهر الدينية والمعنوية للدين اليهودي . وقد تعرض إلى هؤلاء اليهود « احاد حاعام » في تعليقه الشهير على كتاب نيتشه « إعادة تقييم القيم » (Werte Umwertung aller) ويقول في بحثه هذا إن اليهودية احتضنت « النيتشوية » . ولكن نيتشه لكونه المانياً رأى التفوق من خلال الصفات الآرية ، وهكذا ولدت أسطورة « الوحش الأبيض العادل » ، ذلك الوحش القوي الجميل من النوع الألماني الذي يجب أن يسود العالم . ولو كان نيتشه يهودياً لاختار رجله المتفوق من بين اليهود بعد أن يكون قد أضفى عليه المسحة الأخلاقية . وليس هناك من حاجة لخلق نيتشوية يهودية لأنها موجودة منذ قرون . فأتباع نيتشه يجب أن يعرفوا أن اليهودية لم توطد نفسها على الرحمة وحدها ، ولم تجعل رجلها المتفوق خاضعاً للرجال العاديين ، وذلك بالرغم من أن كل الهدف من وجوده هو ببساطة زيادة سعادة عامة الناس .

ويذهب « احاد حاعام » إلى أبعد من ذلك ، فيؤكد أن اليهودية سبقت النيتشوية بعدة

قرون بفكرة الرجل اليهودي المتفوق ، الرجل النقي ، « الصديق » ، الذي هو غاية في حد ذاته ، والذي خلق العالم من أجله .

وكما أن نيتشه حاول أن يبرهن على أن ظهور الإنسان المتفوق يؤدي إلى ايجاد الشروط الضرورية لظهور الأمة المتفوقة ، فإن « احاد حاعام » استنتج « أن هذه الفكرة تفتح آفاقاً واسعة تظهر اليهودية من خلالها بثوب جديد وفاخر » . ويقول : إن كثيراً من عيوب اليهودية التي يعيّرنا بها الغرباء والتي يحاول علماؤنا أن يدحضوها أو يبرروها ، تصبح صفات إيجابية ، إذا ما نظر إليها على ضوء تلك الفكرة .

ثم يمضي فيستشهد بنيتشه لتقوية حجته القائلة : « إن بإمكان جميع أفراد القبائل والعائلات أن يصلوا إلى مستوى الرجل المتفوق » . وهذا هو سبب عدم محاولة اليهود زيادة عددهم ، « لأن من خصائص النوع المتفوق ، أن لا يرضى بالتقليل من قيمته عن طريق جعل الواجبات المنوطة به وحده ، واجبات تخص جميع الرجال » . ولكن المشكلة مع اليهود ، هي أنهم لم يقدروا تماماً نوعية التفوق اليهودي[٥] . « فلكي ينبعث هذا العرق المتفوق لابد له من مكان ثابت مستقر ، حتى تتاح له الفرصة ثانية لتطوير عبقريته وابلاغ رسالته كاملة متفوقة » .[٦]

إن الذين سنحت لهم الفرصة لإقامة علاقات مع إسرائيليين أو شاهدوا تصرف إسرائيل ، قد صدموا بتجاوزات ذلك الشعور بالتفوق ، وبثقتهم الزائدة بالنفس وبالتالي بعجرفتهم .

إن معظم الناس يعرفون سيزار لامبروسو لمساهماته العنصرية في علم الجريمة[٧] ، ولكن قليلاً منهم يعرفون موقفه الصهيوني .

وقد أثرت أفكاره بشكل خاص في ماكس نوردو ـ المساعد الأيمن لهرتزل ـ الذي وصف لامبروسو بقوله : « إنه أضخم ظاهرة عقلية في هذا القرن » . وحاول نوردو في كتاب « الانحلال » أن يثبت أن الانحلال « ليس إلا انحرافاً مرضياً عن النموذج الاصلي » . وفي هجوم عنيف له ضد الفن المعاصر في ذلك الوقت ، أو بالأحرى ضد الواقعية على وجه التحديد ، قارن الفنانين المعاصرين بمجرمي لامبروسو ولصوصه وقتلته . وقال : « إن التطور الذهني للمنحرفين يشتمل على نفس التشويهات التي تبدو في نموهم الجسدي . فعدم التناسق في الوجه والجمجمة له ما يقابله في مستوى الطاقات الذهنية . ففي حين أن بعض الطاقات تتوقف تماماً عن النمو نجد أن بعضها يشكو من إفراط شديد في النمو »[٨] . وهو يتحدث هنا عن تولستوي وإميل زولا وابسن وبلزاك وهوبتمان ومونيه ومانيه ودوميه ، الذين وصفهم بنعوت مثل : مهزوزون ، مرتجفون ، مهووسون ، فوضويون ، مثيرون للأشمئزاز ، بذيئون ومهرجون ... الخ . وقد لفت الأنظار إلى

التشويه اللاحق بشبكات ومقل عيون هؤلاء الفنانين بسبب إصابتهم بالاختلال والهيستيريا . وهذا نموذج على بطلان الادعاءات العلمية للفكر العنصري .

ويقول أيضاً : « إن الواقعية كلمة فارغة تنبع من نظريات جمالية غامضة تتميز بالتشاؤم والميل الذي لا يقاوم للأفكار الفاسقة ولأساليب التعبير الأكثر سوقية وقذارة »[٩] .

وفي مقطع آخر تنبأ فيه بالتعاليم النازية بشأن أخطار الفن المعاصر وبشأن الحاجة إلى جعل المجانين والمرضى عاقرين ، هاجم نوردو الواقعيين والانطباعيين وقال : « يجب على المنحطين أن يسقطوا ، فهم لا يتمكنون من تكييف أنفسهم مع شروط الطبيعة والحضارة ، ولا يتمكنون من الحفاظ على أنفسهم في الكفاح من أجل البقاء ضد الأصحاء . إنهم يصبحون منهكي الأعصاب هستيريين يتسببون في ولادة المنحطين ، وبهذه الطريقة يقضون على جنسهم »[١٠] . لقد كانت تلك كلمات مخيفة اتخذها النازيون أساساً لسياستهم الوحشية في المجالات المشار إليها . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت تلك الكلمات مجهولة تماماً في إسرائيل . ففي الوقت الذي قامت فيه الدولة اليهودية كان انتصار الفن المعاصر قد أصبح حقيقة لا مراء فيها . فمعظم الفنانين وأساتذة الفن الذين هاجروا إلى فلسطين كانوا ملتزمين بالأساليب الحديثة . إن تحريم الفن لا يكون إلا في نظام كلي قائم على إلغاء الفردية ، وهذا وضع لا ينطبق على إسرائيل الآن .

لقد كان الصهاينة يميلون دائماً إلى بريطانيا والولايات المتحدة ، وقد عبر ماكس نوردو عن هذه الميول المماثلة بمقابلة مواطني هذين البلدين بمواطني بلدان القارة الأوربية المنحطين وقال : إن « العرق « الانكلوسكسوني » هو بطبيعته موفور الصحة وسليم الفكر » . والواقع أنه ليس هناك شيء اسمه « العرق » الانكلوسكسوني ، ولم يشرح لنا نوردو من أين انحدر تشارلز ديكنز ولماذا وجدت الواقعية الهستيرية مكاناً دائماً لها في انجلترا . وهذا بالضبط مجرد تناقض آخر في التفكير العنصري .

إن « ف . جابوتنسكي » ، أحد زعماء التحريفيين الفاشيين ، قد أخذ وحيه الثقافي من المدرسة العنصرية الفرنسية ، ودرس رينان بشكل خاص . أما أسلوبه السياسي فقد استعاره كاملاً من النازيين . وليس من الضروري أن نتوقف طويلاً عند تنديد كبار الصهاينة أنفسهم بعنصريته . ولكن يكفينا أن نشير هنا إلى أن حزبه قد حصل على ثلث أصوات الناخبين الصهاينة . كما رشح هو نفسه في إحدى المرات لرئاسة المنظمة اليهودية .

التيار العنصري

حتى ندرك تمام الإدراك حدود التقارب بين الأيديولوجية الصهيونية وتعاليم العنصريين يجب أن نعود إلى الفكرة الرئيسية في كلتا الحركتين .

إن الفكرة الجوهرية التي بدونها لا يكون ثمة هدف من وراء الحركة الصهيونية وإسرائيل هي : ان العالم يشتمل على أمم مختلفة في نزاع دائم وقد بلغ هذا الصراع مستويات لا تطاق حين وصل إلى اليهود الذين أصبحوا عناصر غير مرغوب فيها وأهدافاً سهلة ، بسبب عدم وجود وطن لهم . إن اضطهاد اليهود لا نهاية له ، والخلاص الوحيد منه يكمن في إيجاد وطن لهم . وغني عن القول ان هذا هو بالضبط ما كان يشير به العنصريون الأوربيون . إن رفض النظام الدولي والأخوة الانسانية ، والحكومة العالمية ، والانصهار التدريجي للقوميات والمناطق ، كل هذه أفكار مشتركة في كلتا الحركتين ، وهي توضح الموقف الساخر الذي تقفه إسرائيل من الأمم المتحدة ، كما توضح موقف دول المحور حيال عصبة الامم .

إن تطابق الآراء بين الصهيونية والعنصرية قد وصل إلى أقصى مداه في الموضوع المتعلق باليهود ، وبالمسألة اليهودية . فالعنصريون هم الذين قالوا بأن العنصر اليهودي عنصر متميز غريب عن أوربا بسبب أصله السامي . إن أفكاراً مثل فكرة نقاء الدم اليهودي ، وخلود اليهود ، « والخصوصية » اليهودية قد تشبع بها الأدب العنصري . وينطبق الأمر نفسه كذلك على فكرة حتمية اضطهاد اليهود وقد صاغتها الموسوعة الثقافية على النحو التالي : إن التحامل ضد اليهود هو نوع من المشاعر الغريزية والطبيعية ، التي تظهر في أي وقت يحتك فيه رجال من سلالات مختلفة بعضهم بالبعض الآخر[١١] . ومثل هذه الفكرة تجد ما يماثلها في كتابات بنسكر وموسى هيس ، وعملياً في كتابات المفكرين الصهاينة كافة .

إن للعنصريين وجهة نظر مزدوجة فيما يختص بنقاء السلالة . إن نيتشه مثلاً جعلها في المرتبة الأولى على صعيد التطور ، واعتبر أن وجودها قد يساعد على تحسين العنصر الألماني ، في حين أن تريتشكه هو صاحب التعبير الشهير « إن اليهود هم سوء طالعنا » الذي أصبح شعار النازيين ، وحدث أن بعض العنصريين المنطقيين مع انفسهم جعلوا من الذكاء اليهودي والابداع والقدرة على البقاء ، ظواهر نابعة من نقاء الدم اليهودي ، في حين نظر آخرون كـ « هتلر » إلى اليهود وكأنهم طفيليات ، غير قادرة على إنتاج أي شيء خاص بها .

ويمكن استبيان ازدواجية أخرى في الأدب الصهيوني . فقد رأى موسى هيس الجمال الكامل في الوجوه اليهودية ، وكان لوايزمان ملء الثقة بالذكاء والابتكار اليهوديين ، على عكس ذلك فقد شعر هرتزل بالاشمئزاز من بشاعة القسمات اليهودية وعبر عن شكوكه بشأن قابلية اليهود واستحقاقهم للعيش في ظل حكم ديمقراطي وجمهوري . فهم أبعد ما يكونون عن الخلق والابتكار ، ولم ير هرتزل أنهم قادرون على تطوير أي شيء خاص بهم . وهذه النقطة الأخيرة هاجمها بشراسة « احاد حاعام » في تقييمه لمؤسس الصهيونية السياسية[١٢] .

إن التشابه بين الصهيونية وأعداء السامية من حيث الآراء والأهداف هو موضوع تطرق إليه كثيرون في تعليقات عديدة . والصهاينة أنفسهم يقرون بذلك عندما لا ينساقون وراء الأسلوب الدعائي . إن موضوع الخلاف الوحيد بينهم وبين « هتلر » قد أثاره هذا الأخير في كتابه « كفاحي » ، معتبرا أنهم أناس غير شرفاء ، ينادون بالذهاب إلى فلسطين ولا يقومون بذلك فعلاً . ومن النقد الخطير الذي وجه إلى هرتزل هو كونه شديد الحرص على كسب رضا المعادين للسامية ، ومستفيداً من دعمهم .

ونصادف نفس هذه الازدواجية في كتاب لامبروسو « الرجل المجرم » ، فاليهودي في هذا الكتاب هو عموماً أفضل من البقية ، وهو أقل ميلاً إلى الجريمة ، ولكنه أكثر انتهاكاً لبعض قواعد الشرف ، فهو مثلاً يميل للخداع والتزوير والفجور . وهذا ما يعتبره المؤلف متوارثاً لدى اليهود[١٣] .

النقاء وتفوق النقاء

إن أضعف نقطة في النظرية العنصرية تكمن في الدعوى القائلة بأن اليهود هم أنقى سلالة . إن ملاحظة بسيطة بالعين المجردة ، كافية لإبطال هذا الاعتقاد ، ولكن هذا الوهم ما زال قائماً ومستمراً .

لقد قال الزعيم الصهيوني الامريكي لويس براندي : « إن الزواج المختلط كان محدوداً جداً . لذلك فإن نسبة الدم الأجنبي لدى اليهود اليوم منخفضة جداً[١٤] . وكان « هتلر » قد أورد كلاماً مشابهاً لذلك حين قال : « أين نعثر على شعب كالشعب اليهودي لم تطرأ عليه إلا تغييرات قليلة جداً في الذهنية والشخصية على مدى ألفي سنة ؟ »[١٥] .

وقد حافظ اليهود ، من بنسكر إلى بن غوريون ، على مفهوم النقاء العنصري ، وكرروا الإشارات المتعلقة بمعاداة السامية للأنف اليهودي والشعر اليهودي ... إلخ . والفرق الوحيد هو أن المعادين للسامية ، وكذلك هرتزل نسبوا إلى الجسم اليهودي ملاحظات استهجانية في حين عبر عنه الصهاينة بمصطلحات جمالية . فقد زعم هيس في كتابه « روما والقدس » أن العنصر اليهودي بقي غير مغشوش ، فالأنوف اليهودية لا يمكن أن يطرأ عليها أي تغيير ، كما أن الشعر اليهودي الأسود المتموج لا يمكن أن يتغير بمجرد الرغبة في ذلك . وأضاف قوله : إن تلك الملامح اليهودية تنم عن تعابير « روحية جميلة » .

قد لا يكون الصهاينة واثقين تمام الثقة من قصة النقاء ، ولكنهم مضطرون للقبول بها لأسباب سياسية . فبدون صحة الانحدار المباشر من الاسرائيليين القدامى تتقوض دعاواهم في

فلسطين . وهذا بعد كل شيء ، ما أشار إليه هرتزل في كتابه « الدولة اليهودية » « إن اليهود بقوا شعباً واحداً وعرقاً متميزاً .. إن قوميتهم المتميزة لا يمكن ، ولن ، ويجب أن لا تتقوض . لذلك ، لا يوجد غير حل واحد فقط للمسألة اليهودية هو « الدولة اليهودية » .

إن موضوع النقاء العرقي ، والأصل المختلط ، أصبحا مشكلة محرجة بالنسبة لإسرائيل ، كما كان الأمر بالنسبة للرايخ الثالث في المانيا ، وكما هو الأمر حالياً بالنسبة لجنوب إفريقيا . إن سؤال « من هو اليهودي » ؟ حيوي جداً لحل مشاكل مختلفة تتراوح بين استيطان اليهود في إسرائيل .. وبين التعيينات الخاصة بفريق « ماكابي » لكرة السلة . مما ينتج عنه تمثيليات هزلية حقيقية .

ليس هناك سوءاً كبيراً في الاعتقاد بالنقاء العنصري ، ولكن المسألة تتخذ أبعاداً خطرة عندما يتحول النقاء إلى علامة تفوق ، كما كان الامر بالنسبة لعنصرية القرن التاسع عشر . وقد عبر ن . سوكولو رئيس المنظمة الصهيونية عن وجهة النظر العنصرية بقوله : « تشتمل الطبيعة على أجناس مختلفة ، فالصقر لا يجهد نفسه من أجل السمك ، ولا الأسد من أجل القطة . انظروا إلى الأشجار ، وإلى سنابل القمح المنتصبة ، هل كانت لتنمو بهذا الشكل الرائع ، وهل كانت لتكبر بمثل هذا الغنى وهذه النضارة ، فيما لو تم خلطها بالقوة ، وامتصت الواحدة منها رحيق الأخرى »[١٦] .

وقد صاغ تريتشكه نفس هذه الأفكار بكلمات مختلفة : « إن الطبيعة تثأر لنفسها من أي اختلاط في الأنواع ، ذلك بجعل الأنواع العالية تستسلم للأنواع المتدنية . وحتى تزاوج الحصان والحمار ينتج عنه مخلوق يمتلك صفات الحيوان الأقل شأناً ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البشر[١٧] . أما بالنسبة إلى موسى هيس الانثروبولوجي ، فإن النوع اليهودي ليس فقط موهوباً بذكاء وثقافة مسيطرين ، ولكنه أيضاً متفوق في الزواج : « اليهود وحدهم لديهم الشعور الحقيقي بتغليب الحب الأمومي على الحب الجنسي » ، « إن القلب اليهودي وحده ، يستطيع أن يفسح مجالاً للحب الحميم تجاه العائلة » ، « اليهود وحدهم قادرون على الارتقاء روحياً »[١٨] . إن مثل هذه الادعاءات الشوفينية المتطرفة تأخذ حجم ظاهرة طاغية في الأدب الصهيوني . إن كل شيء في اعتقادهم من عمل اليهود منذ اكتشاف الكتابة حتى رحلات الفضاء .

والتأكيد على الذكاء اليهودي وعلى الاوصاف الموروثة ، إنما يخدم غرضاً سياسياً ، لأنه بفضل تلك القابليات الخارقة قد تبعث فلسطين .

إن الخطوة التالية في الانتقال نحو التمييز العنصري ، تتمثل في الإيمان بالتفوق القومي ، مما

يستتبع الاعتقاد بدونية الآخرين ، وبصورة خاصة العرب من وجهة النظر الصهيونية . والتهمة الرئيسية الموجهة ضد العرب هي أنهم شعب رجعي مسؤول عن انحطاط فلسطين والشرق الاوسط برمته . والكتابات الأكثر معاداة للعرب تنفي عنهم كل اسهاماتهم في الحضارة . فمجد الأندلس الرائع لم يكن من عمل العرب بل من عمل اليهود . وإسبانيا نفسها لم يفتحها العرب وإنما افتتحها البربر الذين هم من أصل يهودي[١٩] .

ويحلل و . ب . زف ، الشخصية العربية بمصطلحات عنصرية نموذجية : « في الواقع ليس هناك عرب في أي مكان . وليس هناك حتى سلالة مختلطة متجانسة إلى حد ما . ففي الجزيرة العربية انقطع العربي عن الوجود ، والذين أخذوا مكانه هم شعب خليط متنافر من مستوى متدن في ميزان التطور الإنساني ، يتكلم اللسان العربي » . وفي مكان آخر يضيف : « بما أن نقاء الدم في أمة محمد هو شرط نقاء النسل ، فأين هم أحفاد قريش الآن ؟ وحتى في قلب الصحراء العربية فإن السلالة قد تدنست دنساً كبيراً خلال القرون الماضية بفعل تدفق الجواري القادمات من السودان ، ومن بعض الأماكن الأخرى من إفريقيا » . وعلى هذا فإن الدم الافريقي مسؤول عن تردي السلالة العربية في ميزان التطور الإنساني . وسوريا نموذج على ذلك ، حيث ان الشعب فيها أخلاط من حيث الدم والعقليات . ويمضي « زف » فيمتحن العيون وشكل الوجه ... الخ . ليدل على أن العرب الحاليين ليسوا عرباً على الإطلاق[٢٠] .

وقد عالج سوكولو أيضاً في كتابه « تاريخ الصهيونية » مسألة التخلف الموروث لدى العرب ، والشرقيين بصورة عامة ، بينما تكهن بن غوريون بأن العرب لن يتخلصوا أبداً من الاقطاع ومن التخلف . وهناك عدة وجهات نظر مختلفة تجاه العرب ، ولكن معظم الصهاينة يتفقون على أن الطريقة الوحيدة للتعامل مع العرب هي القوة ، وأن العرب لا يستطيعون الانتقال إلى القرن العشرين بمفردهم .

إن الاستشهادات السابقة قد تكون مختارة بشكل انتقائي ، ويستطيع أساطين الصهيونية دحضها باستشهادات مختلفة . وبالفعل فإن الأدب الصهيوني يتضمن بعض الثناء على إنجازات العرب التاريخية ، وقد يتغنون في مناسبات مختلفة بحب العرب في إطار عنصري . فإن العرب واليهود أبناء عمومة . بيد أن الموقف الحقيقي تجاه العرب يمكن التوصل إليه في التحليل الأخير من خلال الآراء السائدة في المجتمع الاسرائيلي . فقد أظهرت الاستفتاءات التي أجريت في إسرائيل بأن الأكثرية الساحقة تؤمن بدونية العرب . وهذا الاعتقاد ينعكس في كثير من الأقاويل الشعبية . فمن الشتائم الشائعة قولهم « عربي قذر » . كما أن الزواج من عربي لم يسمح به قط في إسرائيل ، لذلك يمكننا ان نستنتج بسهولة ، ان المديح الطنان الموجه للعرب في بعض المناسبات ، يعود إلى اعتبارات دعائية ليس إلا .

إن الخطوة التالية ، الخطوة الأخيرة ، هي خطوة قاسية ناجمة عن الاعتقاد بدونية الآخرين ، وبالتالي الموافقة على اتخاذ الحق أو حتى الواجب للتقرير مكانهم ، والسيطرة عليهم ، وفي النهاية ، ان اقتضت الضرورة ، مسحهم من الوجود .

إن دستور هتلر الجديد ، قد بنى أيديولوجية على أساس نظرية تريتشكه التي تعتقد بأن الألمان ، لكونهم عرقاً متفوقاً ، يحملون رسالة توجيه الناس الآخرين والسيطرة على مصائرهم . وقد أضاف في تعليق له في مسألة الإلزاس : « نحن الألمان الذين نعرف كلا من المانيا وفرنسا ، نعرف ما هو الأفضل لهم أحسن منهم »[٢١] . وهذا الزعم نفسه قالته ألمانيا بعد ذلك بصدد بولندا . وهذا هو شعار العنصريين في كل مكان وفي كل زمان ، كلما أقدموا على اضطهاد شعوب أخرى سواء كانت في جنوب إفريقيا أو في روديسيا أو في الإمبراطورية الاستعمارية السابقة .

وهذه كانت أيضاً طريقة معالجة الصهيونية لمشكلة فلسطين . فقد اعترضوا ـ طيلة الانتداب البريطاني ـ على كل المحاولات المبذولة لإعطاء فلسطين شكلاً من أشكال السلطة المنتخبة . وعلى الرغم من ذلك ، فإن سبب اعتراضهم الرئيسي كان بسبب تخوفهم من انتخاب أكثرية عربية ، غير أنهم لجأوا إلى حجة أن العرب غير قادرين على تسيير أمورهم ، ليس في فلسطين وحدها ، ولكن أيضاً في الشرق الاوسط برمته .

وظل الادعاء القائل بأن العرب لا يعرفون ما هو اصلح لهم ، جزءاً من الدعاية الاسرائيلة . وقد استخلص كثير من المسؤولين الإسرائيليين المعروفين بصراحتهم ، النتائج الخطيرة والمأساوية المترتبة على هذه النظرية . فقالوا إن العرب ليسوا في حقيقة الأمر سوى قدامى الكنعانيين الذين استبقاهم الإسرائيليون في غفلة من الزمن . ويرى الحاخام العسكري أن ما كان ينطبق على هؤلاء في السابق يجب أن يطبق في وقتنا الراهن . إن العيش المشترك مع العرب غير ممكن على مدى طويل ، فيجب إما طردهم وإما أن يكفوا عن التوجه بعبادتهم نحو مكة .

وادعى الحاخام الإسرائيلي « شاوول » وهو بصدد الدفاع عن الجنود الذين قاموا بمذبحة قبية ، ان الجنود انما كانوا يقتلون أطفالاً وثنيين فقط ، دعا الى موتهم النبي موسى نفسه حينما أمر بقتل الأطفال الميديين بحد السيف .

وعلى هذا فالمذبحة الإسرائيلية ليست أكثر من انتهاك ضئيل . ومن جهة أُخرى فقد وصف الحاخام عبيدة هدايا ، غزو إسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٧ على أنه تحرير للأرض المقدسة من سطوة الشيطان[٢٢] .

إن الإيمان بنقاء السلالة يقود إلى الإيمان بالنموذج الأصلي على اعتبار انه بالتأكيد أنقى النماذج . ويؤدي هذا إلى نوع من الحنين إلى ذلك اليوم الذي ولدت فيه الأمة لأول مرة ، إلى الأيام الأولى لنشوئها . إن اهتمام الموسيقار الألماني ڤاغنر بالأساطير الالمانية « مثال شديد الدلالة بهذا الصدد » . وكذلك الاهتمام النازي الشامل ببعث الثقافة ، والتقاليد ، والفولكلور ، والفنون ،والأعمال اليدوية القديمة . إن العنصريين يكرهون هجوم الصناعة المعاصرة وظهور الطبقة العاملة . ولم يستطع نيتشه رغم تطلعه إلى المستقبل وإلى إنسانه المتفوق ، إلا أن يعبر في كتابه « هكذا تكلم زرادشت » عن كرهه للصناعة ورغبته في الهروب منها .

إن التطلع إلى النقاء أدى أيضاً إلى تمجيد الطبيعة ، التي وصفها بكنر « بالارستقراطية ». ومن التقاليد العنصرية الأخرى الاشمئزاز من الماكياج ومساحيق التجميل ، وحب القيم الريفية والفروسية ، والاهتمام بكل ما هو قديم .

وكتب تريشتكه : « ان كرامة الدولة تكمن في تواصل الأمة بفضل الاجيال المتعاقبة » ، وأضاف قوله : « أن الوطنية الحقة مبنية على أساس الوعي ... بجذور متأصلة في عملية دراسية »[٢٣] .

ومن هنا نجم الاهتمام البالغ بالزراعة وحب الغابات . فالعنصرية قسمت البشر إلى فئتين : سكان الغابات الذين يبنون الحضارات ، وسكان الصحارى الذين يودون بتلك الحضارات . وهكذا نشأ الاتهام المعادي للسامية الذي يعتبر أن اليهود ينتمون للفئة الثانية ، على اعتبار أنهم دون الأمم الزراعية الأخرى ، لا يمتلكون آلهة انثوية أو « آلهة ـ ام » ، رمزاً للخصب والتواصل . وقد عكست الصهيونية ذلك التقليد بكل مظاهره . فقد نادى بينسكر وبيبر ، وسوكولو ، « بالعودة إلى الطبيعة » ، وأصبحت « العودة الى الارض » شعاراً اساسياً من شعارات الحركة الصهيونية ..

لقد كانت الزراعة هي الفرع الأساسي من فروع العمل التي توجه إليها اليهود قبل أي شيء آخر . ذلك أن زراعة الأرض كان ينظر اليها منذ البداية على أساس أنها قاعدة أساسية من « قواعد الوطن القومي »[٢٤] .

طبعاً يمكن القول إن هذا لا علاقة له بالعنصرية ، بل إنه واقعة من وقائع الحياة في بلد كفلسطين . ولكن فلسطين لم تكن في الحقيقة مركزاً زراعياً معتبراً .

فالحماس تجاه الزراعة والغابات كان غير طبيعي حقاً ويكتسب أبعاداً شعرية ، كما كان

الحال مع مارتن بيبر الذي أكد أن «العالم لا يمكن أن يصلح إلا بإسرائيل ، وأن إسرائيل لا يمكن أن تصلح إلا بعودتها إلى الأرض»[٢٥] .

وكما أشرنا إلى ذلك آنفاً ، فقد كانت العنصرية تعتبر الهجرة إلى مستوطنات زراعية كحلّ للبطالة ، حيث إن المهاجرين يأخذون أماكن « السلالات الدنيا »،التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الصراع من أجل التطور ، كما أوضح ذلك نوردو . ومن الأمور الفريدة في نوعها ان الوكالة اليهودية والحكومة الإسرائيلية كانتا على الدوام بين أيدي فئة من السياسيين ـ المزارعين .

وحتى يومنا هذا ، فإن الحياة في المستوطنات الزراعية تعتبر الحياة المثالية بالنسبة للصهيوني الحقيقي . ولا أحد يجرؤ أن يتساءل عن سبب تبديد الأموال في الكيبوتزات غير الاقتصادية . إن عودة بن غوريون بعد تقاعده إلى صحراء النقب الجرداء ،، ليرعى الماعز ، ويزرع الخضار ، ويتأمل في التوراة هو نموذج لكل ما هو تقليدي وبدائي وقومي وزراعي في المدرسة العنصرية .

و قد ادعى « احاد حاعام » المأخوذ بفكرة القوة المعنوية لليهود ، أن هذه القوة موجودة في أصولهم حتى قبل التوراة بزمان بعيد . ولقد كانت جزءاً من قوتهم « الفطرية » . وقد أفرد وايزمان مكاناً فسيحاً في مذكراته الضبابية ليروي كيف أنه اهتز لمنظر الحياة الطبيعية للحيوانات في إفريقيا وهي تعيش حتى بدون القلق من مشكلة العرب . واضاف قوله : « كم هو أمر رائع حقاً ، أن تكون حيواناً في ملاعب جنوب إفريقيا »[٢٦] .

إن نظرية تريتشكه المتعلقة بجذور العملية الوراثية قد جعلت من علم الآثار تمضية للوقت وهواية لمعظم الإسرائيليين ، وعلى رأسهم « موشي دايان » . فكل واحد هناك ينقب من أجل العثور على بعض العظام أو الأواني المكسورة . كما أن إحياء اللغة العبرية والأسماء القديمة للناس والأماكن ، يبقى ضمن إطار هذه الدائرة . إن هذه الصورة تفسر التعايش العجيب بين الطقوس القديمة ، والممارسات الدينية ، والسلطة المطلقة لرجال الدين جنباً إلى جنب مع التنظيم والتقنية الأكثر حداثة وعصرية .

اللاعقلانية

إن التقليدية وسط هذا العصر العلمي لا يمكن إلا أن تقود إلى الرومانتيكية والمثالية واللاعقلانية . فالعنصرية مشحونة بالمتناقضات ،والطريقة الوحيدة لتجاوزها تكمن في إغراقها بالبلاغة الأدبية . والشعار الصهيوني القائل : « الشعب الذي بدون وطن إلى الوطن الذي بدون

شعب » ، خير مثال على ذلك . إن رفض المواجهة الواقعية لحقيقة المستقبل مع العرب هو دليل آخر ، وان الطريقة التي تعالج بها الصهيونية مثل هذه الحقائق المرة تؤدي حتماً الى اتهامها بالازدواجية والاحتيال والتهرب . وفي الواقع فإن الهوس بفلسطين لدى الصهاينة ، لا يمكن تفسيره على أساس منطقي كما أشار الى ذلك « آرثر كسلر » . إن اللاعقلانية من مظاهر العنصرية . فالعلم والمعرفة والعقل كلها أمور نسبية ، فهي مرتبطة بعرقك وتتوقف عند حدودك القومية . أما القوانين الأخلاقية فما هي إلا مخترعات استنبطتها جماعة لمصلحتها أثناء نضالها من أجل السلطة .

يقول نيتشه : « إن هناك مستويين للأخلاق : مستوى للجماهير مبني على أساس الأوهام والدين ، والمستوى الآخر للزعماء ، وهو مبني على أساس الوعي والقوة . إن العوامل الاقتصادية لا أثر لها على الناس الذين تحركهم العواطف والمثاليات والميول والشعارات والدعايات . والى ذلك يجب ان نضيف التشاؤم المرافق للنظرة العنصرية الرجعية ، فالناس بصورة عامة شريرون ، والانسان ذئب للانسان . والوطن محاط دائماً بالأخطار . أما التقدم والمساواة والديمقراطية والأخوة الإنسانية فما هي إلا مجرد أوهام ، والقانون الدولي هراء ، لأنه « يتعارض مع طبيعة الدولة » . لقد عقدت المعاهدات للتحاليل على الظروف فقط . « فالدولة لا يمكنها أن تخضع مشيئتها فيما يخص المستقبل لمشيئة دولة أخرى »[٢٧] . وبالفعل فإن القانون الدولي لا يعطي أفضل ما عنده إلا عندما يتعلق الأمر بالحرب « وبدون حرب لن تكون هناك دولة على الإطلاق » . إنها المهمة الرئيسية الثانية للدولة[٢٨] . إن واجب الدولة الصغيرة هو أن تتوسع وتصبح اكبر . « فإذا لم تستطع الدولة أن تكوّن جسماً صلباً ومتجانساً ، فمن واجبها على الأقل أن تعدّل حدودها بشكل مناسب »[٢٩] .

هرتزل واللاعقلانية

هنالك دلائل كثيرة تؤكد وجود شذوذ عقلي لدى هرتزل ، وهو ملمح نجده لدى الزعماء العنصريين . على أية حال فإن يومياته تبين التأثير الهائل الذي تركته عليه العنصرية الألمانية . لقد تصور الدولة اليهودية على شكل ملكية يحكمها دكتاتور مستنير ، يعين نصف النواب . أما الشغب السياسي فيعاقب عليه بالموت ، لأن الديمقراطية السياسية هراء . وتلك نماذج من بعض آرائه التي أوردها في الدولة اليهودية :

« إن الأخوة الإنسانية لا تمثل حتى حلماً جميلاً » .

« فالتناقض ضروري لبلورة اقصى ما لدى الإنسان من طاقات »

« كل ما هو عاجز عن البقاء يمكن أن يدمر ، وسوف يدمر ، ويجب أن يدمر »

« القوة تتقدم على الحق »

« كل ما يخص العلاقات بين الأمم هو مسألة قوة »

« إنني مؤيد شديد للمؤسسات الملكية ، لأنها تسمح بانتهاج سياسة متماسكة وتمثل مصالح عائلة تاريخية شهيرة ولدت وتعلمت لتحكم »

« إنني أرى أنه من الجنون حل المشاكل بواسطة الاستفتاء الجماهيري » .

وهذا كله يظهر الأثر الخاص الذي تركته عليه تعاليم نيتشه . وقد استعار من عبادة نيتشه للإرادة ، شعاره القائل : « إذا أردته فليس ذلك بأسطورة » .

وقد عاش هرتزل منذ مطلع شبابه حياة طالب الماني عنصري . فقد انضم إلى جمعية « البيا » المغرقة في رجعيتها ، وحمل شعاراتها ، وأعجب بميولها العسكرية ، واشترك في مبارزاتها : « ان ست مبارزات ستكون ذات شأن كبير في تحسين أوضاع اليهود » . إنه من الضروري أن تتمتع الدولة اليهودية بقوة عسكرية كبيرة ، وأن تحقق انتصارات عسكرية . وفي أحد أحلامه العجيبة تصور نفسه محاطاً بالبنادق والجنود الذين وصف بزاتهم بدقة[٣٠] .

وقد نصح في مجال آخر الدولة اليهودية برشوة جيرانها بالإعانات ، إلى أن يحين الوقت الذي يرى فيه القائد العسكري أن « بامكان القوة اليهودية أن تقف نداً في وجه هذه الجمهوريات مجتمعة » .

وفي كتابه عن سيرة حياة هرتزل ، لفت ديزموند ستيوارت ، الأنظار إلى تكرار استشهاد هرتزل بالعنصر ، وأشار إلى أن استعماله للمصطلحات العنصرية لم يكن مدهشاً بالنسبة لشخص عاش زمانه وتشرب ثقافته . ولكن بعد ذلك ، حينما التقى بيهودي غير وسيم ، تغلب عليه الملامح الإفريقية ، استبدل العنصر بالقومية[٣١] .

سلطة الدولة

ان فيلسوف الفاشية جانتايل ، كان يستعمل تعبيراً آخر للتدليل على سلطة الدولة . فالتعاونية بالنسبة اليه تعني « أن الانسان ليس فرداً منفصلاً ولكنه حيوان تواق لتشكيل جماعة ، وكل هذه الجماعات يجب أن تكون خاضعة للمجموعة الأعلى . ألا وهي الدولة » . وهذا هو ملمح آخر ، لا مهرب منه ، من ملامح العنصرية ، ولكن نسبته إلى إسرائيل لا تبدو أمراً سهلاً من النظرة الأولى على الأقل . إن معظم الدول العنصرية كانت دكتاتورية ولكن لا يمكن ، اعتبار إسرائيل واحدة من تلك الدول ، بقدر ما يتعلق الأمر بالمواطنين اليهود . وهذا هو سلاح الصهيونية ضد تهمة العنصرية . إن مطامح هرتزل الاوتوقراطية قد نحيت جانباً . إن الديمقراطية الإسرائيلية على الطريقة

الغربية هي العنصر الوحيد الشاذ في بنية عنصرية متكاملة . ولكن هذا العنصر من الممكن إيجاد تفسير له .

فقد أسست إسرائيل على صورة الحركة الصهيونية التي تمتد في أربعة أنحاء العالم ، وتضم أناساً من أجناس ولغات مختلفة . فالحركة كانت تحتاج إلى المال من اليهود الأمريكان ، وإلى المهاجرين من روسيا ، والى الحماية الاستعمارية من أوربا وإلى التعاون من جانب اليهود العثمانيين .

وعلى الرغم من الهالة التي كانت تحيط به ، فقد انحدر هرتزل من بيئة يهودية مندمجة في مجتمعها ، وكان يعتبر دخيلا نحو الشكوك حول اصله . لذلك كان من الضروري منذ البداية إيجاد قيادة جماعية وهيئة تمثيلية . ومنذ عام ١٨٩٧ تحول المؤتمر الصهيوني الى برلمان صهيوني . وتحت الانتداب البريطاني ، أصبح وجود الوكالة اليهودية شرطاً لا بد منه لخلق الوطن القومي . وبعد عام ١٩٤٨ احتاجت إسرائيل إلى مهاجرين من الغرب ، وبدا أنه من غير السهل إقناع هؤلاء بالهجرة حتى مع وجود حكم ديمقراطي في تل ابيب . وقد يقبل الناس بالديكتاتورية ، حتى إنهم قد يدعمونها إذا كانوا يعيشون في ظلها ، ولكن لا أحد يرغب في الذهاب ووضع نفسه في قبضتها . فعمر إسرائيل اليوم أقل من ثلاثين سنة ، وهو عمر لا معنى له إذا أخذنا بعين الاعتبار طول عمر الدولة . فماذا سيجلب المستقبل لمؤسساتها ؟ وكيف ستستمر في العيش اذا ما تغيرت الظروف ؟

وعلى الرغم من الحياة الحرة التي يحياها الإسرائيليون ، فإن بذور الديكتاتورية بادية بشكل واضح في تسلط الدولة . فمنذ البداية كانت المهمات الصعبة للحركة الصهيونية تقتضي اخضاع الفرد للقضية المشتركة . فمدرسة « الصهيونية القاسية » نادت حتى باضطهاد اليهود ، لدفعهم للهجرة الى إسرائيل . وقد تعرض يهود العراق إلى هذا الأسلوب في عام ١٩٥١ ، حين تم القاء القبض على عملاء صهاينة بجريمة القاء القنابل على يهود بغداد لتحريضهم على الهجرة[٣٢] أما اتهامات اليهود المعادين للصهيونية ، القائلة بمسؤولية الصهيونية عن التضحية بحياة عدد كبير من اليهود في أوربا النازية ، وفي أماكن أخرى لمصلحة الوطن القومي اليهودي ، فانها تثير سخط الإسرائيليين .

ولقد أصبحت التضحية أعظم الفضائل ، وبين الحين والآخر تقدم لنا الحكومة الإسرائيلية دلائل على سياسة حافة الهاوية التي تتبعها ، وعلى المخاطر والتضحيات التي تطلبها في خدمة تكتيكات واستراتيجية الدولة . وما حادثتي « ميونيخ » ومطار « عينتبة » إلا مثالين حديثين على ذلك .

وقد قدمت لنا إسرائيل مثالاً من نوع آخر في آذار من عام ١٩٧٦ . ففي ذلك التاريخ

اعترض الحاخامون والجراحون على مطالب النساء بتسهيل الاجهاض ، واعتبروا ان هذه المطالب ستؤدي إلى انتحار قومي لأنها ستسبب انخفاض نسبة الولادات في إسرائيل . وكانت قد صدرت عن النازيين آراء مشابهة تتعلق بزيادة نسبة الولادات فيما يخص العرق الآري .

الجذور التاريخية

إن أغلب الحركات القومية التي وقعت تحت تأثير العنصرية في القرن التاسع عشر ، لم تمارس سياسات تمييزية فعالة . وهي على كل حال لم تواظب في هذا الخط حتى أيامنا . ولكن الصهيونية ظلت حالة فريدة لأسباب تمتد إلى أبعد من القرن التاسع عشر ، وتضرب جذورها عميقاً في التاريخ اليهودي . وهذا ما كان يجول في خاطر « احاد حاعام » حين قال إن اليهود لم يكونوا بحاجة إلى نيتشه ، لأن اليهودية تشتمل على النيتشوية وعلى تصورها للتفوق القومي .

إن هذا موضوع حساس وكثير من الناس يتحاشونه خشية أن يتهموا بالعداء للسامية .وهذا موضوع معرض أيضا لتشويش كبير . وبالفعل ، فاليهودية كالديانات الأخرى ، فيها مستويات واتجاهات متعددة . ومن البداية ظهر فيها اتجاهان : الأول عالمي ، والثاني قبلي . ومع الأسف ، فإن الضغوط على اليهود قد ساعدت دائماً على ترجيح كفة الاتجاه القبلي . ذلك ان سياسة « أرميا » الداعية إلى الانصهار سرعان ما انهارت أمام عنصرية « عزرا » الجامعة ، وهو قد يكون على الأرجح أول عنصري حقيقي في التاريخ . فقد حرم الزواج من غير اليهود . أما الذين تزوجوا من غير اليهود فيجب عليهم أن يطلقوا . فغير اليهود نجسون ، وقد فرض الطهور كدلالة على التمييز . فحتى على الصعيد التجاري ، يجب على اليهود أن يفضلوا التعامل مع اليهود ، وأن يمارسوا التمييز تجاه الأغراب . فالاختلاط يولد أنواعا رديئة ، ويجب عدم مزج الأنواع المختلفة من الحبوب والماشية . كما يجب عدم خلط القطن بالصوف ، لأن الأنسجة تعالج كلها بنفس الطريقة دون الأخذ بعين الاعتبار نوعيتهـا .

وتحت الحكم العربي السمح في إسبانيا ، تبنى موسى بن ميمون ، قضية الأخوة الإنسانية مرة أخرى . وقد نصح بن ميمون ، كما فعل « ارميا » من قبله ، اليهودي بأن يكون احد أبناء البلد الذي يعيش فيه . فليس هناك من أذى في العيش تحت سلطة حكام مسلمين أو مسيحيين يعبدون نفس الاله الذي يعبده اليهود . « إن المؤمنين إلى أية امة انتموا ، لهم حصة في العالم الذي سيأتي ما داموا يعترفون بالله بقدر ما وهبهم » . ولكن اليهود لم يقروا بذلك ، ونددوا بابن ميمون عند الحكام المسيحيين ، واتهموه بالهرطقة وأحرقوا كتاباته . وعلى العكس من ذلك فقد قبل شعر « جهودا هيلفي » على أنه يمثل الوجدان اليهودي الحقيقي . وقد استشهد الدعائيون الصهاينة بقصائده التي

يحن فيها إلى فلسطين مرات ومرات . وما يعنينا بشكل خاص هو كتابه « الخزاري » الذي اعتبره بعض المتحدثين بلسان إسرائيل كمصدر الميول العنصرية في الحركة الصهيونية . فالكتاب يتحدث عن اليهود « كصفوة » الجنس البشري ، وعن عرقهم كالعرق المختار بين الأمم . فالأفضلية معطاة لهم ، لا بسبب تقواهم او طاعتهم ، ولكن لأسباب فيزيولوجية وعلى أساس اختيار إلهي :

« إن الرجل العاصي تنزل عليه النعمة الالهية إذا اختلط بامرأة طاهرة الدماء . فيستفيد أبناؤه وأحفاده من نقاء نسبهم »[٣٣] .

فليس مدعاة للعجب أن تظهر السلطات الدينية في اسرائيل نفسها بمظهر العنصريين الأكثر تحجراً لرجال السياسة والصحافة . ولكن ما إن يتعلق الأمر بالزواج المختلط ، وهو موضوع حساس يمكن على أساسه التمييز بين من هو انساني ومن هو عنصري ، حتى تتساوى مواقف الحاخامين بمواقف رجال السياسة الصهاينة . ومن المفيد أن نشير بهذا الصدد إلى « احاد حاعام » ، فرغم ميوله الروحانية اعتبر أن أخته قد ماتت في نظره ، لمجرد أنها تزوجت من شخص غير يهودي .

الخلاصـــة

إن من أخطار سوء الفهم ، الاعتقاد بأن شعباً من الشعوب لمجرد انه كان ضحية من ضحايا عقيدة ما فانه يكتسب مناعة إزاء انتقالها إليه . فالعكس هو الصحيح ، ذلك أن الشعوب تلبس بزات فاتحيها ومعذبيها .

فمن السذاجة بمكان الاعتقاد أنه بسبب ما فعله العداء للسامية باليهود ، فإن الصهيونية ستكون محصنة ضد العنصرية . وقد لفت موريس ر. كوهين أنظار إخوانه في الدين الى هذه النقطة منذ عام ١٩١٩ حين صرح : « إن هذا الميل المستمر لتأكيد الوعي والانتماء إلى أجناس مميزة ، والذي تصاعد بسبب ما أصاب اليهود من إضطهاد متعاظم في السنوات الاخيرة ، قد دفع اليهود المتحررين حديثاً إلى اعتناق الفلسفة العنصرية للتاريخ ، وهي فلسفة جد شعبية متمثلة في الجانب الالماني بكتاب « أسس القرن التاسع عشر » لتشامبرلين ، وفي الجانب الروسي بأصحاب الميول السلافية كـ « كاتكوف » . والصهاينة يدينون أساساً بالأيديولوجية العنصرية لدى هؤلاء المنظرين المعادين للسامية ، ولكنهم يخرجون باستنتاجات مختلفة فيصبح اليهودي ، لا الألماني ، هو العنصر النقي او المتفوق »[٣٤] .

وعلى كل حال فإن للعنصرية الصهيونية جذوراً أعمق بكثير مما للعداء الأوروبي للسامية ، ومجال تحركها أوسع بكثير أيضا بسبب برنامجها الاستعماري . فالسكان العرب يشكلون

بالنسبة لها هدفاً عنصرياً ممتازاً ، بسبب اختلاف لون بشرتهم ودينهم وثقافتهم ومعارضتهم العنيدة . إن كثيراً من الاجراءات والمواقف التمييزية التي اتخذتها الوكالة اليهودية والحكومة الإسرائيلية كانت تتجاوز حدود متطلبات الأمن ، وحاجات وضرورات الظروف .

إن الحجم الذي اتخذته مثل هذه السياسة التمييزية ، لم يكن من السهل تصوره دون أساس ايديولوجي .

فمعاملة إسرائيل لغير اليهود وعزمها ، بشكل خاص ، على مقاومة كل انصهار ، لا يمكن أن يفهما بصورة كاملة إلا بمفهوم عنصري ، مما يفسر بدوره عنف الاحتجاجات الصهيونية ضد اتهامها بالعنصرية .

الحواشي

١ ـ بولياكوف ، ل . « الاسطورة الآرية » ، لندن ، ١٠٧١ ، ص ٢٨١ .
٢ ـ ذكرت في نفس المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .
٣ ـ نيتشه ، ف . « إرادة القوة » ، لندن ، ١٠٦٨ ، ص ٩٣ .
٤ ـ بولياكوف ، ص ٣٠٠ .
٥ ـ بحث وارد في كتاب « إعادة النظر في الصهيونية » ، م. سلزر ، لندن ، ١٩٧٠ .
٦ ـ بنتويش ، ن. « أحاد حاعام وفلسفته » جر . ١٩٢٩ ، ص ١١٣ .
٧ ـ يعتبر « لامبروسو » على سبيل المثال ان سبب كثرة الجرائم في كالابريا وصقلية وسردينيا يعود أساساً إلى وجود « عناصر إفريقية وشرقية » . (لامبروسو ، س) ، « المجرم » ، لندن ، ص ١٤٠ .
٨ ـ نوردو ، م . « ألانحلال » ، لندن ، ١٨٩٦ ، ص ١٨ .
٩ ـ نفس المصدر السابق ، ص ٥٣٦ .
١٠ ـ نفس المصدر السابق ، ص ٥٤١ .
١١ ـ ذكرت عند « بولياكوف » ، ص ٢٧٤ .
١٢ ـ باين ، أ . « تيودور هرتزل » لندن ، ١٩٥٦ ، ص ٤٠٦ .
١٣ ـ المجرم ، تلخيص ج لامبروسو ، نيويورك ، ١٩١١ ، ص ١٤٠ .
١٤ ـ خطاب ألقي في حزيران ١٩١٥ ، « Brandeis on Zionism » واشنطن ١٩٤٢ .
١٥ ـ « كفاحي » جامس مواري ، لندن ١٩٣٩ ، ص ٢٥١ .
١٦ ـ سوكولو ، ن . « تاريخ الصهيونية » ، لندن ، المجلد الثاني ، ص ٦ .
١٧ ـ تريتشكه ، ه « السياسة » ، لندن ، ١٩١٦ ، ص ٢٧٦ .
١٨ ـ « روما والقدس » .

١٩ ـ زيف ، و. ب. « اغتصاب فلسطين » ، لندن ، ١٩٤٠ .
٢٠ ـ نفس المصدر السابق .
٢١ ـ ماك غفرن ، و. ب. « من لوثر إلى هتلر » ، ١٩٤٦ ، ص ٣٦٧ .
٢٢ ـ « إسرائيل ، وإساءة إستخدام الدين اليهودي « بقلم ب. شافي ، ميدل ايست انترناشيونال . »
٢٣ ـ ماك غفرن .
٢٤ ـ كوهين ، ي. « الحركة الصهيونية » ، لندن ، ١٩٤٩ ، ص ١٥٩ .
٢٥ ـ بوبر ، م « إسرائيل وفلسطين » ، لندن ، ١٩٥٠ .
٢٦ ـ وايزمان ، س. « التجربة والخطأ » ، لندن ، ١٩٥٠ ، ص ٤٣٠ .
٢٧ ـ تريتشكه ، « السياسة » ص. ١٥ ، ١٦ .
٢٨ ـ نفس المصدر السابق ، ص. ٢١ ، ١٢٤ .
٢٩ ـ تريتشكه ، ذكره ماك غفرن .
٣٠ ـ « اليوميات الكاملة » ، ص ٤٠ .
٣١ ـ ستيوارت ، « تيودور هرتزل » لندن ، ١٩٧٤ ، ص. ١٧٨ ، ١٧٩ .
٣٢ ـ موجز المحاضر ، فهمي ، أ ، « سموم الأفعى » بغداد ، ١٩٥٢ .
٣٣ ـ كتاب « كزاري » اوكسفورد . MCMXLVII ص ٢٢ ، ٤٧ .
٣٤ ـ كوهين ، م. ر « الصهيونية ، القبلية او الليبرالية » ، في ج. ف. سميث ، « الصهيونية ، الحلم والواقع » ، لندن ، ١٩٧٤ ، ص ٥٠ .

روجيه غارودي

عن الذرائع الدينية والتاريخية للصهيونية

لنذكر اولاً الأهداف الأسياسية للصهيونية كما عبر عنها أكثر ممثليها بروزاً .

لقد أعلن بن غوريون في عام ١٩٦٣ عن قيام ما أسماه « مملكة إسرائيل الثالثة » كانت المملكة الأولى هي مملكة داود ، أما الثانية فهي التي أقيمت بعد ثورة المكابيين في عام ١٦٧ قبل المسيح ، ضد خلفاء الاسكندر ؛ كان قد سبق له أن قال في المقدمة التي كتبها عام ١٩٥٤ لكتاب « تاريخ الهاجاناه » الذي أصدرته المنظمة الصهيونية العالمية : « في الوقت الحالي نتحدث عن الاستيطان ، وعن الإستيطان وحده . إنه هدفنا في المدى القصير ؛ وبما أنه من الواضح أن انجلترا تنتمي للإنجليز ، ومصر للمصريين ، كذلك فإن اليهودية... لليهود ، وليس في بلادنا مكان إلا لليهود . إننا سنقول للعرب : « ابتعدوا » فإذا لم يوافقوا ، إذا قاوموا ، فسنبعدهم بالقوة » .

لقد ظلت هذه الفكرة الموجهة تغذي الادعاءات الإقليمية التوسعية للقادة الإسرائيليين . وفي آب ١٩٦٧ ، أعلن الجنرال موشى ديان : « إذا كنا نمتلك الكتاب المقدس ، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس ، فإن علينا بالمثل أن نمتلك أرض الكتاب المقدس ، أرض القضاة والآباء ، أرض أورشليم والخليل وأريحا وغيرها ، وأنا لا أعرض هنا برنامجاً سياسياً ، وإنما أعرض امراً أكثر أهمية ، أعرض الوسائل لتحقيق حلم الآباء . وعلى الدول الأجنبية أن تفهم أن سيناء ومرتفعات الجولان ومضيق تيران وجبال غرب الأردن ، بغض النظر عن أهميتها الاستراتيجية تقع في قلب التاريخ اليهودي ؟..

ويكافح مناحيم بيغن زعيم اليمين الإسرائيلي لتحقيق ما يسميه بـ « اسرائيل الكبرى » التي لا بد أن تضم كل المنطقة التي كان يسيطر عليها الملك داود والملك سليمان قبل ثلاثة آلاف عام .

ما هي الحجج التي تستند إليها هذه الأيديولوجية الصهيونية ؟

١ ـ أولاً حجة دينية : هي حجة العهد الذي قطعه يهوه للشعب اليهودي حين جعله « الشعب المختار » .

والنص الذي يستند إليه الصهاينة هو النص الذي يمنح كل أرض كنعان لإبراهيم : « وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان .. » (سفر التكوين ـ الإصحاح السابع عشر ، الآية ٨) .

ويكشف هذا التفسير للكتاب المقدس القائم على عزل النص عن مجموع نصوص الكتاب المقدس ، وعن الإطار التاريخي ، عن تصور قبلي للدين . فالواقع أن هذا العهد قد أعطي في أيام إبراهيم وفق نموذج العلاقات الاجتماعية في الشرق الأوسط كله في ذلك الحين : إذ كانت كل قبيلة تتعاهد مع سيد ما لتعده بالطاعة مقابل حمايته . ويختم هذا الميثاق ـ كما ذكر الكتاب المقدس ـ بذبح حيوانات التضحية ! ويعد الختان رمزاً لهذا العهد (سفر التكوين ـ الإصحاح السابع عشر ، الآية ١٠) .

وتفسير العهد بهذه الطريقة يعني الاكتفاء بالتمسك بالجوانب الخارجية الشكلية البالية لنصوص الكتاب المقدس للتمييز بين المختارين والمستبعدين .

أما ما هو الأساس في تراث إبراهيم ، وتراث أنبياء إسرائيل العظام ، ثم العهد الجديد ، ثم القرآن ، فهو بالتحديد التصور العالمي الذي يتخطى التمييز بين المختارين والمستبعدين ، الأمر الذي لا يمكن بدونه ـ كما لاحظ جورج فريدمان عالم الاجتماع اليهودي عند عودته من إسرائيل ـ القيام بتجديد ديني لاهوتي في إسرائيل . فهو يقول : « إن الدين ينتزع من جذوره الحية ، ويعزل داخل قومية متكاملة » .

إن « تحجر المؤسسة الدينية » هذا يترك آثاراً سياسية خطيرة ، فهو يؤدي إلى إضفاء شرعية دينية على النزعة القومية . ولقد كانت حجج كهذه هي التي يبرر بها المسيحيون العداء للسامية ، اذ يتهمون اليهود بأنهم مسؤولون عن موت المسيح .

ويجري هذا كله في الوقت الذي تتخطى فيه التوارة والأنبياء هذه النزعة الطائفية فسفر التثنية (الاصحاح العاشر ، الآية ١٦) والنبي ارميا (الإصحاح الرابع ، الآية الرابعة) يتحدثان عن « ختان القلب » ، أي عن التحول الداخلي للإنسان بحلول الله فيه وليس عن مجرد الطقس الشكلي .

إن المسيحية باعلانها « العهد الجديد » أي بإقامتها العلاقة الشخصية بين كل إنسان وبين

الرب تتخطى النزعة الطقوسية ، ويقول بولس الرسول ـ وهو يهودي بالمولد ـ بوضوح (رسالة الى أهل غلاطية ـ الإصحاح الخامس ـ الآية السادسة) : « لأنه في المسيح يسوع لا الختان ينفع شيئاً ولا العزلة بل الايمان العامل بالمحبة » . ليس الطقس وانما الاتحاد بالله هو الذي يطهر القلوب . ويضيف بولس الرسول (رسالة الى أهل غلاطية ـ الاصحاح الثالث ـ الآية الثامنة) : « والكتاب إذ سبق فرأى أن الله بالايمان يبرر الأمم سبق فبشر إبراهيم أن فيك تتبارك **جميع الأمم** » (تكوين ـ الاصحاح الثاني عشر ـ الآية الثالثة) .

وباسم هذه العالمية الشمولية التي تستبعد كل عنصرية يستخلص بولس الرسول (رسالة الى أهل غلاطية ـ الاصحاح الثالث ـ الآية ٢٨) : « ليس هناك من يونانيين ولا يهود ، لا عبيد ولا أحرار » .

إن كاتب « الرسالة إلى العبرانيين » (الاصحاح الثامن والتاسع) يقطع كل صلة بمزاعم تميز شعب مختار ، فالرب هو رب كل الشعوب .

ويستلهم القرآن ـ وهو بدوره وريث تقاليد إبراهيم ـ نفس النزعة العالمية العامة ونفس النظرة إلى الداخل الروحي في تفسيره للعهد إنه عهد مفتوح أمام كل من يعملون وفق الروح الالهي : « واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً . قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين » (سورة البقرة ـ الآية ١٢٤) فلسنا اذن أمام عهد بحكم الدم ، وإنما أمام ميثاق للقلب : يقول الرسول « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

وكانت بربرية هتلر هي التي جعلت من الختان رمزاً لجنس ، ودبرت على أساس ذلك ، المذابح لليهود .

وباسم نفس هذه العنصرية عرّفت قوانين نورمبرج النازية اليهودي بأنه من ولد لأم يهودية . ويقول حاييم كوهين القاضي بالمحكمة العليا الإسرائيلية : « ومن سخرية القدر أن نفس الأفكار البيولوجية والعنصرية التي روج لها النازيون ، والتي ألهمت قوانين نورمبرج الشائنة ، هي التي تعد أساس التعريف الرسمي لليهودية داخل دولة اسرائيل » (انظر جوزيف بادي : « القوانين الأساسية لدولة اسرائيل » . نيويورك ١٩٦٠ ـ ص ١٥٦) .

وباسم هذا التمييز العنصري الذي ينقل الانتماء اليهودي عن طريق الأم لم يتزوج سوى ثلاثة من اليهود ، منذ قيام دولة اسرائيل ، من نساء عربيات .

وأما زعم استخلاص ثيوقراطية بالية من الكتاب المقدس على طريقة السياسة المستخلصة

من الكتاب المقدس عند بوسيه ، لتبرير « الحق المقدس » للملوك ، فإن على القادة الإسرائيليين أن يذكروا أنه وجد في كل أوربا يهود وقفوا ضد « الحق المقدس » ليضعوا الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأن من الزيغ الإجرامي في القرن العشرين أن ننغلق على أنفسنا زاعمين أن ثمة « حقاً مقدساً » لشعب مختار .

٢ ـ وكما يتضمن الأساس الديني للصهيونية تصوراً قبلياً ، فإن المطالبة « بالحقوق التاريخية » لليهود في فلسطين تستند إلى تعمية وتزييف تاريخيين . فالبلاد التي يسميها الكتاب المقدس أرض كنعان ، والتي سميت بفلسطين منذ أيام الرومان (أي أرض الفلستينيين) تقع في « الهلال الخصيب » الذي يمتد من الفرات إلى النيل ، وهو موقع تاريخي عبرته وامتزجت فيه كثير من الشعوب . وحين جاءت قبائل ابراهام في القرن الثاني عشر قبل الميلاد من أراضي « أور » فيما بين النهرين لتستقر في أرض كنعان ، فإنها لم تأت إلى صحراء مهجورة ، ولم تكن أول من يقطن هذه الأرض . فقد وصل إليها الاموريون قبلهم بثمانمائة عام ، وجاءها الآراميون في القرن الثاني عشر قبل الميلاد ، وبعدهم بقليل نزل الفلستينيون في المنطقة الساحلية ، ولم يطرد داوود الفلستينيين والآراميين ـ نحو ألف عام قبل الميلاد ـ إلا عن طريق الحرب .

ثم أصبحت البلاد بعد ذلك إقليماً أشورياً في القرن الثامن قبل الميلاد ، وغدت فيما بعد إقليماً رومانياً ، ثم فارسياً ثم عثمانياً قبل أن تنتقل الى أيدي المستعمرين الانجليز .

فأي تلاعب تارخي هذا الذي لا يذكر من كل هذا التاريخ سوى بضعة أحداث : هجرة إبراهيم من بين كل الهجرات ، ومملكة داو د من بين كل الممالك ، وثورة المكابيين من بين كل الثورات .

إن هذه النزعة الاستبعادية لا تقوم على أي أساس تماماً ، كما لو زعم البريتون ـ وهم أحفاد السلت الذين أقاموا في الارض التي أصبحت اليوم فرنسا في العصر الذي هاجر فيه إبراهيم إلى أرض كنعان ـ أن فرنسا ملك لهم بحكم الحق التاريخي .

غير أن هذه الأسطورة التاريخية هي التي تغرس في أذهان الشباب الإسرائيلي في المدارس ، والأحداث التاريخية ذات الأهمية في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية هي تلك التي تخص اليهود وحدهم . ووفق ما يتلقاه هؤلاء الأطفال من تعليم لم يحدث شيء في فلسطين منذ ثورة بركوخبا في القرن الاول ، وتدمير الهيكل حتى هرتزل ومولد الصهيونية : لا ظهور الاسلام ، ولا الحملات الصليبية ، ولا غزو المغول ، ولا معارك العرب ضد السيطرة العثمانية .

إن انكار وجود كل ما ليس يهودياً في إسرائيل سمة من سمات الروح الصهيونية . إنه مبدأها الأساسي .

إن هرتزل لا يشير إشارة واحدة إلى العرب في كتابه « الدولةاليهودية »(١٨٩٦) الذي كان الأساس الذي قامت عليه الصهيونية . وقد أكد هرتزل في عام ١٨٩٥ أن المشروع الصهيوني واضح للغاية وسهل التحقيق : « إعطاء أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » . وفي ذلك الوقت كان يعيش في فلسطين أكثر من نصف مليون عربي .

وحين سأل اينشتاين عالم الفيزياء ، وايزمان (أحد القادة الرئيسيين للمنظمة الصهيونية العالمية) . « وماذا سيحدث للعرب إذا أعطيت فلسطين لليهود » ؟ أجاب وايزمان : « أي عرب ؟ إنهم قليلو الشأن » .

وينبغي أن نذكر أنه كان هناك في عام ١٨٨٢ ، حين بدأت الهجرة الصهيونية ، ٢٥ ألف يهودي في فلسطين بين نصف مليون من السكان . وفي ١٨ تموز ١٩٤٨ ، رد بن غوريون على الكونت برنادوت وسيط الامم المتحدة ، حين طلب منه أن يترك العرب يعودون إلى ديارهم فقال : « سنفعل كل شيء حتى لا يعودوا أبداً » .

٣ ـ ومن هذا التصور القبلي للدين ، وهذه الاسطورة التاريخية تنبع الروح الاستيطانية للصهيونية ، التي تتسم بنفي حقوق الغير ، وثقافة الغير ، ووجود الغير .

وكما قال يوري آفنيري النائب الإسرائيلي السابق : « يوجد في إسرائيل نظام استعماري فيما يتعلق بالسكان العرب » (هاعولام هازيه ، ٧آب ، ١٩٥٤) .

وهذه الاستيطانية تلهم الصهيونية ، في نظريتها وفي ممارستها ، في سياستها الخارجية كما وفي سياستها الداخلية.

أ ـ ففي النظرية الصهيونية ، ومنذ البدء ، أي في كتاب هرتزل « الدولة اليهودية » الذي أسس المذهب ، نقرأ « إن هذه الدولة اليهودية في فلسطين ستشكل جزءاً من حصون أوربا ضد آسيا » . ويضيف : « سنكون موقعاً أمامياً للحضارة ضد البربرية » . وتلك ذريعة يتذرع بها كل المغامرين الاستعماريين .

ومن الواضح أن هذه الفكرة تغري الاستعماريين من كل نوع ، ومن هنا فإنهم لا يكفون عن التضامن مع دولة إسرائيل ، ومنذ عام ١٩٣٥ طرح اللورد ويدجوود (Wedgwood) فكرة إقامة الدولة اليهودية باعتبارها الدومنيون السابع في الكومنولث البريطاني . ويقول كويستلر : « وسيصبح كومنولث المهاجرين هذا رأس جسر للديمقراطية الأوروبية إلى لبنان « وقد يكون من الممكن » اقامة قاعدة راسخة في فلسطين وسط سكان اوروبيين متعاطفين تتحكم في منافذ الشرق وقناة السويس » ..

وكانت هذه هي الروح التي صدر عنها « وعد بلفور » في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ :« إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين . وسوف تبذل ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف » . وكانت انجلترا في ذلك الحين أكبر دولة استعمارية في العالم . ويحدد كويستلر بشكل رائع هذا الأصل الاستعماري لفكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين فيقول : « انه وثيقة تعد فيها أمة ، رسمياً ، أمة أخرى ببلاد أمة ثالثة » . وهكذا في الواقع يعمل الاستعماريون في كل مكان ويتصرفون في الشعوب دون استشارتها .

ب ـ إن التحالف مع الأمبرياليين والاستعماريين ـ في مجال السياسة الخارجية ـ سمة دائمة للصهيونية ولقادة إسرائيل .

فمنذ عام ١٨٩٠ كان تيودور هرتزل ـ أبو الصهيونية ـ يسعى للحصول على حماية بسمارك . وفي عام ١٨٩٨ اقترح على غليوم الثالث (وكان معادياً للسامية) إقامة دولة يهودية ستكون « موقعاً متقدماً للمصالح والحضارة الجرمانية » .

لقد بحث الصهاينة دائماً عن التحالف مع دولة أجنبية تتعارض مصالحها مع مصالح الشعوب العربية . ففي العشرينات استند اليهود على الإنجليز ضد العرب في كل ما نجم عن الهجرة من صدامات بين الطائفتين . وعلى العكس من ذلك فقد انشأ ابراهام شتيرن عام ١٩٤٠ ـ وكانت الحرب دائرة ضد هتلر ـ منظمة أرجون السرية ضد الإنجليز .

وبعد الحرب أصبحت الولايات المتحدة هي الامبريالية الأقوى ، ووجدت فيها الصهيونية حليفها الرئيسي ، إذ كان ترومان من أنصار الهجرة اليهودية غير المحدودة إلى فلسطين .

وفي عام ١٩٥٦ حين عجزت الحكومة الفرنسية عن إدراك أن الحركة الوطنية الجزائرية هي تعبير عن إرادة عميقة لدى الشعب الجزائري ، وتصورت أنها من تدبير القاهرة ، ارتبطت إسرائيل بها وبالإنجليز ، لتنظيم حملة ضد قناة السويس .

وقادت نفس الروح الاستعمارية دولة إسرائيل إلى التصويت في الأمم المتحدة ضد استقلال الشعوب الإفريقية ، ومع الارتباط بالبرتغال الغاشمة ضد أنجولا وموزامبيق ، وبصنائع فيتنام الجنوبية ضد الشعب الفيتنامي ، وبالدول العنصرية في جنوب إفريقيا .

٤ ـ ونفس الروح الاستعمارية تتحكم في السياسة الداخلية لدولة إسرائيل ، فثمة تمييز حتى داخل الدولة الصهيونية بين اليهود القادمين من أوربا واميركا ، « الاشكيناز » وبين اولئك القادمين من دول ليست بالغربية ، من المشرق أو من المغرب : « السفارديم » وثلثا العمال غير

المؤهلين هم من اليهود غير الغربيين ، وبالرغم من أنهم يشكلون ٥٠٪ من السكان ، فليس لهم سوى ٢٠ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً يضمهم الكنيست .

إلا أن التمييز يصبح اكثر ضراوة تجاه العرب . فحتى قبل حرب ١٩٦٧ ، لم يكن العرب يشغلون سوى ٢ ٪ من المناصب الادارية ، وكلها من المناصب الثانوية . ولا يوجد عربي واحد في منصب القضاء أو في الوزارة . وكان لهم ٧ نواب في الكنيست من أصل ١٢٠ نائباً . وحتى في القطاع الخاص فإن العرب الذين يشكلون الآن ١٣ ٪ من السكان لا يمثلون سوى ٤ ٪ في الجامعات أو البنوك أو المكاتب . ويعمل غالبيتهم عمالاً زراعيين أو عمال بناء .

غير أن السياسة الاستعمارية تجاه العرب تتجلى على وجه خاص في الاتجاهات الرئيسية الثلاثة للصهيونية في مجال السياسة الداخلية: أرض يهودية ، وعمل يهودي ، وثقافة عبرية .

أ ـ فقد بدأ الصهاينة ككل الاستعماريين ، بالاستيلاء على الأرض أولا عن طريق العنف في عام ١٩٤٨ ـ إذ ولدت إسرائيل عن طريق الحرب ـ ثم بأساليب اغتصاب من نفس طراز أساليب الاستعمار .

وعلى سبيل المثال نشر الجيش الإسرائيلي الإرهاب بذبح قرى بأسرها بما فيها من رجال ونساء وأطفال كما حدث في دير ياسين (ليلة ٩ ـ ١٠ نيسان ١٩٤٧) ، وكما حدث في القدس ويافا واللد والرملة التي انصبت عليها النيران . ولاذت مئات العائلات الفلسطينية بالفرار هرباً من الموت . وأصدر القادة الإسرائيليون عندئذ « مرسوم الطوارىء بشأن ملكية « الغائبين » في ١٩٤٨ (وقد أصبح هذا « المرسوم » قانوناً في عام ١٩٥٠) واعتبر كل الفلسطينيين الذين غادروا ديارهم قبل أول آب ١٩٤٨ من « الغائبين » . وعلى هذا النحو صودر ثلثا الأراضي المملوكة للعرب (٧٠ ألف هكتار من ١١٠ آلاف هكتار) . وعندما صدر في عام ١٩٥٣ قانون الملكية العقارية حددت التعويضات على أساس قيمة الارض في عام ١٩٥٠، ولكن الليرة الإسرائيلية كانت قد تعرضت لتخفيض قيمتها خمس مرات خلال تلك الفترة .

ومن ناحية أخرى كانت قد بدأت مع الهجرة اليهودية ، وبنفس الأسلوب الاستعماري السافر ، عمليات شراء الأراضي من الملاك الاقطاعيين (الأفندية) غير المقيمين، بحيث طرد الفلاحون الفقراء من الأرض التي كانوا يزرعونها نتيجة الترتيبات التي تمت من وراء ظهورهم بين سادتهم القدامى والقادمين الجدد . ولم يعد أمامهم ، بعد أن جردوا من أرضهم ، سوى الفرار .

وكثيراً ما يتذرع الصهاينة بالادعاء بأن تلك الأراضي كانت بوراً أو لا تفلح بعناية ، وكأنهم جاءوا الى صحراء جرداء ، وهم بهذا يتجاهلون أن العرب كانوا يعيشون في وضع استعماري : كانت

البلاد الاستعمارية الغربية (فرنسا وانجلترا) تستنزف ثرواتهم ، وكانوا ، شأن كل الشعوب المستعمرة ، يرزحون تحت الأمية . على حين كان اليهود الغربيون القادمون قد تلقوا ثقافة تماثل ثقافة المستعمرين . وفيما يتعلق بمعدات الزراعة ، كانت الأموال تتدفق عليهم من أوربا وأمريكا مما أتاح لهم استخدام تقنيات زراعية لا يمكن أن تقارن بأي حال بتقنيات الفلاحين الذين فرض عليهم النظام الاستعماري الفقر والبؤس . فخلال الفترة بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧١ بلغت الأموال التي أرسلها يهود الشتات إلى إسرائيل مليار و ٢٠٠ مليون دولار .

وعندما حلت دولة اسرائيل مكان المستعمرين القدامى ، استخدمت نفس الوسائل : فالمساعدات الزراعية في مجال الري كانت توزع بطريقة تنطوي على التفرقة في المعاملة وعلى محاباة دائمة للمزارعين اليهود . فخلال الفترة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٩ ، زادت مساحة الأراضي المروية في القطاع اليهودي من ٢٩ الفاً الى ١٦٤ ألف هكتار ، بينما زادت فقط في القطاع العربي من ٨٠٠ الى ٤١٠٠ هكتار . وهكذا ظل النظام الاستعماري قائماً ، بل أصبح أشد وطأة . ويعترف الدكتور روزنفيلد في كتابه « العمال العرب المهاجرون » الذي نشرته الجامعة العبرية بالقدس عام ١٩٧٠ ، بأن الزراعة العربية كانت أحسن حالا في ظل الانتداب البريطاني منها اليوم .

ب ـ ولم يكن شعار « العمل اليهودي » أقل فتكاً من شعار « الأرض اليهودية » الذي سبقه . كانت الصهيونية حريصة من البداية على عدم توفير العمل إلا لليهود .فقد ظلت النقابات البالغة القوة المنضوية في « الاتحاد العام للعمال العبريين في أرض إسرائيل » (الهستدروت) ترفض طويلاً قبول العمال العرب في صفوفها . وحين ألغيت ، في عام ١٩٦٦ كلمة« عبري »من اسم النقابات أعلن بن غوريون احتجاجه على ذلك . وينطبق نفس الشيء على الحزب الحاكم في إسرائيل ، فهذا الحزب « العمالي » كما يزعمون يعلن رسمياً وبصراحة أنه لا يقبل في صفوفه سوى اليهود ويرفض الاغيار (جوييم) .

ويؤكد القادة الإسرائيليون أن ثمة انخفاضاً قد حدث في البطالة بين العرب الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ . وصحيح أن ٥٠ ألف عربي يعملون الآن في المنشآت الإسرائيلية بعد أن تعرضوا لاقصاء طويل عن العمل ، ولكن ظروف عملهم ما زالت هي نفس الظروف التي كان يعمل فيها كل الخاضعين للاستعمار . فعند تساوي المؤهلات ، يتراوح الفارق بين أجر العامل اليهودي والعربي بين ٣٠ و ٥٠ بالمائة .

كما تتجلى التفرقة في سياسة الاسكان أيضاً ، فالدكتور« إسرائيل شاحاك » رئيس الرابطة الإسرائيلية لحقوق الانسان والاستاذ بالجامعة العبرية بالقدس ، يخبرنا في كتابه « عنصرية دولة إسرائيل » (ص ٥٧) أن في إسرائيل مدناً كاملة (الكرمل ، الناصرة ، ايليت ، هاتزور ، أرد ،

ميتزب ـ رامان وغيرها) يمنع فيها رسمياً سكنى غير اليهود .

ج ـ وتسود نفس الروح الاستعمارية على الصعيد الثقافي . ولن نستطيع تعريف هذه الروح بأفضل من أوري أورباني مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي للشؤون العربية حين قال : « لا ريب أن من الأفضل ألا يكون هناك طلاب عرب . ولكن هناك أشياء لا تتوقف علينا ولا نستطيع تجنبها وينبغي علينا أن نبحث عن طريقة لتقليل أضرارها » .

إن الحضارة العربية وتاريخها يتعرضان لتجاهل كامل على نحو ما كان يحدث في ظل الحكم الاستعماري البريطاني أو الفرنسي . ومن الأمور ذات الدلالة أن ٤ بالمائة فقط من الطلاب المتقدمين لامتحانات البكالوريا في إسرائيل ـ وكل جيرانها من العرب ـ يدرسون اللغة العربية كلغة ثانية .

انهم يريد ون أن يمحوا من أذهان الفلسطينيين أي ذكرى عن ثقافتهم وتاريخهم . فالطلاب العرب يجبرون على دراسة التاريخ اليهودي بأكثر مما يدرسون تاريخهم هم . فالوقت المخصص لدراسة الكتاب المقدس يبلغ ستة أمثال الوقت المخصص لدراسة القرآن .

إن مجمل السياسة الاستعمارية العنصرية القائمة على مبادىء الأرض العبرية والعمل العبري والثقافة العبرية ، قد عرّفه الجنرال موشى ديان تعريفاً رائعاً في عام ١٩٦٧ . فحين سئل عن مقدرة اسرائيل على استيعاب السكان العرب في حالة ضم الأراضي المحتلة إلى اسرائيل . أجاب : « إننا قادرون على ذلك من الناحية الاقتصادية ، ولكنني أعتقد أن هذا لن يتمشى مع خططنا المقبلة . ذلك أنه لن يتمخض عن دولة يهودية بل عن دولة مزدوجة القومية ، دولة عربية ـ يهودية . ونحن نسعى إلى دولة يهودية » . وهذا تصريح لا تنقصه ميزة الوضوح البالغ .

والواقع أن هذا يمثل القيد الوحيد على الأطماع الاقليمية للزعماء اليهود. واذ يبلغ معدل المواليد ٢,٢ في المائة بين اليهود ، و ٤,٤ في المائة بين العرب ، فقد أعلنت جولدا مائير أنها تواجه كابوساً مزعجاً حين تفكر « في المواليد الفلسطنيين » .

إن الصهيونية تحكم بالضرورة على دولة إسرائيل بالتوسع ، ذلك أنه إذا جاء الثلاثة عشر مليون يهودي الذين يعيشون في العالم إلى دولة اسرائيل تلبية لنداء الصهاينة ، فان مشكلة « المجال الحيوي » لاسرائيل ستطرح نفسها بحدة . فالميثولوجيا الصهيونية تمنع اسرائيل من أن تكون دولة قومية ، كالدول الاخرى .

لكن الواقع أن الذين جاءوا لتحقيق « الوعد » لا يمثلون سوى أقلية ضئيلة من بين الذين يقيمون في إسرائيل . فقد كان أثر« قانون العودة » بالغ الضعف وكان هذا من حسن الحظ ، ذلك لأن اليهود في كل بلاد العالم قد نهضوا بدور بارز في كل مجالات الثقافة والعلم والفن وسيكون من

المحزن أن تحقق الصهيونية الهدف الذي حدده مناهضو السامية لأنفهسم ، ألا وهو انتزاع اليهود من أوطانهم لوضعهم في « غيتو » عالمي . واليهود الفرنسيون مثل بالغ الدلالة في هذا الصدد ، فبعد توقيع اتفاقيات إيفيان في عام ١٩٦٢ وتحرير الجزائر ، غادر الجزائر ١٣٠ الف يهودي . لم يذهب منهم إلى إسرائيل سوى عشرين ألفاً بينما ذهب الى فرنسا ١١٠ آلاف يهودي . ولم تكن هذه الهجرة نتيجة لاضطهاد معاد للسامية ، لأننا نجد نفس النسبة بين المستوطنين الفرنسيين غير اليهود الذين تركوا الجزائر ولم تكن مناهضة السامية سبب هذه الهجرة ، بل كان سببها الاستعمار الفرنسي السابق للجزائر وقد عرف اليهود الفرنسيون نفس المصير الذي عرفه الفرنسيون الآخرون في الجزائر .

بالاختصار ، فان المهاجرين اليهود إلى إسرائيل يجيئون كلهم تقريباً هرباً من الاضطهاد المناهض للسامية .

ففي عام ١٨٨٠ ، بلغ عدد اليهود في فلسطين ٢٥ ألفا من مجموع سكانها البالغ عددهم ٥٠٠ ألف نسمة .

وابتداء من عام ١٨٨٢ ، بدأت الهجرات الواسعة النطاق بعد المذابح الكبرى ضد اليهود في روسيا القيصرية .

وهكذا وصل ٥٠ ألف يهودي إلى فلسطين خلال الفترة من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩١٧ . ثم جاء إليها بعد ذلك ـ خلال فترة ما بين الحربين ـ المهاجرون البولنديون ومهاجرو المغرب ، فرارا من الاضطهاد .

ولكن الكتلة الاكبر جاءت من ألمانيا بسبب السياسة البشعة المناهضة للسامية التي انتهجها هتلر : فوصل على هذا النحو قرابة ٤٠٠ الف يهودي إلى فلسطين قبل عام ١٩٤٥ .

وفي عام ١٩٤٧ ، أي في عشية إنشاء دولة إسرائيل ، كان هناك ٦٠٠ ألف يهودي في فلسطين من مجموع سكانها البالغ مليون و٢٥٠ ألف نسمة .

وبدأت عندئذ عملية منظمة لنزع الفلسطينيين عن ارضهم . فقبل حرب عام ١٩٤٨ كان هناك ٦٥٠ ألف عربي يعيشون في الأراضي التي أقيمت عليها فيا بعد دولة إسرائيل . وفي عام ١٩٤٩ ، كان كل ما تبقى منهم هو ١٦٠ الفاً . وبسبب ارتفاع معدل المواليد أصبح عددهم ٤٥٠ ألفاً في نهاية عام ١٩٧٠ . وقد كشفت الرابطة الإسرائيلية لحقوق الانسان أن أكثر من ٢٠ ألف بيت عربي قد نسفت في إسرائيل والضفة الغربية خلال الفترة من ١١ حزيران ١٩٦٧ إلى ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ .

معنى هذا أن الصهيونية تفرض على الفلسطينيين نفس المصير الأليم الذي تعرض له ضحايا المذابح الإجرامية ضد اليهود .

ويهمني أن أقول بوضوح إن العدل يقتضي أن يكون للمضطهدين ـ وهو وصف ما ينطبق على اليهود في الماضي وبخاصة في روسيا وهولندا وألمانيا ـ ملاذ ووطن .

ولكن لماذا ينبغي على الشعب الفلسطيني أن يدفع ثمن جرائم « هتلر » والقياصرة الروس ، وجرائم العنصرية ومعاداة السامية في العالم كله ، وهي جرائم لا مسؤولية فيها على الاطلاق للشعب الفلسطيني ؟

لقد كان تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية ، يتصور هو نفسه عدة حلول ممكنة (وهي جميعا مستمدة من نفس الروح الاستعمارية) : توطين اليهود في الأرجنتين أو في كينيا أو في قبرص ، أي في أراضٍ تسيطر عليها الامبريالية .

وغداة الحرب العالمية الثانية ، أي بعد أن ذبح النازيون بوحشية ستة ملايين يهودي ، كان من الطبيعي أن تقدم جمهورية ألمانيا الاتحادية أحد أقاليمها إلى اليهود كملاذ لهم على سبيل التعويض .

إن مصيبة دولة اسرائيل ، تتمثل في أنها خلقت بأيدي الدول الاستعمارية الكبرى ووفقا لمبادىء الاستعمار . فعلى حين كان اليهود في عام ١٩٤٧ يملكون حوالي ٦ بالمائة من الأرض ، جاء مشروع التقسيم الذي وضعته حينذاك الدول الغربية ليعطيهم ٥٤ بالمائة من الارض ، واحتل الصهاينة ٨١ بالمائة في واقع الأمر عن طريق العنف والحرب .

وهذا الظلم الذي لحق بالفلسطينيين الذين طردوا من أراضيهم ، وشتتوا هو أصل كل النزاعات التي نشبت منذ ذلك الحين . وقد تفاقم هذا الظلم في حزيران ١٩٦٧ ، فقد قام السلاح الجوي الإسرائيلي ، دون إعلان للحرب ، بتدمير الطيران المصري ، مقلداً بذلك الطريقة التي استخدمها الفاشيون اليابانيون حين حطموا الاسطول الامريكي في بيرل هاربور .

ومنذ ذلك الحين لم يحترم القادة الصهاينة قط قرارات مجلس الأمن أو النداءات التي وجهها إليهم . وواصلوا احتلال الأراضي الفلسطينية التي استولوا عليها بعد « حرب الايام الستة » .

***

ما هي إذن الحلول الممكنة لهذا النزاع الدائم الذي يعد أثراً من آثار الاستعمار ؟

لقد عرض ياسر عرفات المشكلة بوضوح في الأمم المتحدة ، حين تحدث في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية فقال : « إن ثورتنا لا تنطلق من مواقف عنصرية أو دينية . فهي ليست موجهة ضد الانسان اليهودي بوصفه يهودياً ، بل ضد الصهيونية العنصرية والعدوان . فنحن نناضل حتى يستطيع اليهودي والمسيحي والمسلم أن يعيشوا معاً على قدم المساواة دون أي تمييز عنصري أو ديني . ونحن لا نفرق بين اليهودية والمسيحية . فنحن نعارض الصهيونية الاستعمارية ولكننا نحترم الدين اليهودي لأنه جزء من تراثنا » .

إن المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تحل إلا بمثل هذه الروح ، أي بوضع حد لكل المناورات الخارجية للامبريالية ، وبالاعتراف بحق الجميع في تقرير المصير وفي العودة إلى أراضيهم . وهذه العودة إلى الأرض لا يطالب بها الفلسطينيون باسم « حقوق تاريخية » مزعومة يعود تاريخها الى آلاف مضت من السنين ، وانما باسم العدالة الراهنة لا أكثر ، ومن أجل حقهم في العمل على الأرض التي انتزعت منهم ، وحقهم في ألا يكونوا غرباء في وطنهم .

وليس هناك من شك في أن الطريق سيكون طويلاً ، وأنه لا يمر باستبعاد الفلسطينيين أو بتدمير اسرائيل .

فكما يقول ياسر عرفات : « لقد عرف شعبنا على امتداد سنوات طويلة ويلات الحرب والدمار والتشريد والطرد والارهاب ... ولكن هذا كله لم يجعلنا عنصريين . ولهذا السبب فإننا نشعر بالألم للتفرقة التي عانى منها اليهود بسبب معتقداتهم » . وعلى هذه القاعدة يمكن أن تنشأ ـ كما تقترح منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ ـ دولة ديمقراطية وعلمانية يعيش فيها اليهود والعرب كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات .

ولكي يصبح تقرير المصير ممكناً ، هناك عدة شروط مسبقة لا بد من توفيرها : ينبغي أولا أن ينهي القادة الإسرائيليون احتلالهم للأراضي التي استولوا عليها في عام ١٩٦٧ ، وهو الأمر الذي لم تكف الأمم المتحدة عن المطالبة به .

ولا يمكن بعد ذلك أن يكون هناك حل سلمي للمشكلة طالما استمر القادة الإسرائيليون في انتهاج سياسة صهيونية تدفعهم إلى التوسع وتمنع إسرائيل من أن تكون دولة قومية كالدول الأخرى . إن الصهيونية هي ألد أعداء إسرائيل ، فهي إذ تجعل من إسرائيل جيباً غربياً في الشرق الاوسط ، وتمنعها من الاندماج في مجموع شعوب الشرق الاوسط ، تحكم على إسرائيل بوضع شبيه بوضع الصليبيين المسيحيين منذ ثمانية قرون .

وفي أيلول ١٩٦٧ ، شبه الجنرال اسحق رابين ، القائد الأعلى للجيش الإسرائيلي ، موقف

الصهاينة بموقف الصليبيين . وينبغي أن يتأمل الصهاينة في هذه المقارنة .

فالصهاينة يبحثون مثل الصليبيين عن تبرير ديني ، وهم يرفضون مثلهم ، الاندماج في السكان المحليين ، ويعتمدون فقط على التفوق العسكري . والصهاينة مثل الصليبيين ، يعتمدون على التدفق المستمر لرؤوس الأموال القادمة من الغرب في صورة تبرعات وأسلحة ورسوم حج . لكن الصليبيين انتهوا بفشل ذريع : فبعد حروب استغرقت ثمانية أجيال ، واستمرت منذ الاستيلاء على القدس في عام ١٠٩٩ حتى رحيل آخر صليبي من عكا في عام ١٢٩١ ، طرد الصليبيون إلى البحر .

إن على الشعب الإسرائيلي أن يتأمل في هذه التجربة التاريخية ، وأن يدرك أن الصهيونية تقوده إلى حالة من الحرب الدائمة على المدى القصير وإلى الاخفاق الكامل على المدى الطويل .

أما إذا وَعَى الشعب الإسرائيلي أخطار الأيديولوجية الاستعمارية للصهيونية ، فإنه يستطيع أن يقيم مجتمعاً لن يكون عندئذ ثيوقراطية انقضى عهدها ، بل مجتمع علماني متسامح ، وستتاح له بوجه خاص ، الفرصة لكي يندمج بإخلاص في مجموع الشرق الأوسط ، بدلاً من أن يكون جيباً غربياً معزولاً .

صحيح أنه توجد عقبات أخرى أمام إقرار سلام دائم يقوم على حق تقرير المصير في فلسطين ، والنظام الملكي الهاشمي الحالي في الاردن هو الذي يشبه الثيوقراطية الإسرائيلية ، ويضع يده على أرض فلسطينية ، ويتواطأ مع إسرائيل والولايات المتحدة في ذبح الفلسطينيين في الاردن خلال « أيلول الأسود » عام ١٩٧٠ .

وليست المشكلة الفلسطينية مشكلة حدود ، ولا هي مشكلة جنس ، ولا مشكلة دين ، إنها ليست مشكلة « حقوق تاريخية » ، فليس لأحد في العالم « حق تاريخي » مزعوم ممتاز يقوم على أسطورة ، سواء كانت « عبء الرجل الأبيض » « برسالته التمدينية » المزعومة التي تغنى بها ريتشارد كبلنج كداعية للاستعمار الانجليزي ، أم كانت أسطورة « الجنس الآري » كجنس مختار التي استخدمها « هتلر » لتبرير مزاعمه عن الفراغ الحيوي ، أو الأيديولوجية الصهيونية المهلكة للفلسطينيين والقاضية على الإسرائيليين .

إن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية واجتماعية . ومفتاحها هو الاعتراف للجميع بحق تقرير المصير .

ونظرية « الحقوق التاريخية » ستقود حتماً إلى إعادة تشكيل خريطة العالم بقنابل المدافع .

وينبغي لنا أن نتأمل مثال إفريقيا . فلا شك أن الحدود الراهنة لغالبية الدول الإفريقية هي من تركة الاستعماريين ، الذين قطّعوا أوصال إفريقيا بشكل تعسفي في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ وفق مصالحهم وحدها . وبعد الاستقلال توفر لرؤساء الدول الإفريقية من الحكمة ما دفعهم إلى عدم تغيير هذه الحدود . ولا شك أن إفريقيا كانت ستغرق في النيران لو أنهم أرادوا ـ باسم « الحقوق التاريخية » ـ بعث إمبراطورية الماندينج مثلا أو إمبراطورية سنغاي أو سيادة البوهل . وليست هذه الحكمة سوى المرحلة الأولى الى أن تتوفر وحدة إفريقية راسخة حقاً ، لا « على أساس الحقوق التاريخية » ، أي على أساس الماضي ، وإنما على أساس أشكال التعاون بين الإفريقيين التي تتمشى مع المطالب الجديدة للشعوب ، أي على أساس المستقبل .

وفي وجه كل أشكال الاستبعاد العنصري أو الديني أو الحضاري التي تتخفى بستار « الحقوق التاريخية » ليس ثمة من حل إلا عن طريق الحرص الشامل على النظر إلى الانسان الآخر ، الانسان الذي يختلف عني ، كجزء من ذاتي ، هو وحده الذي يمكن أن يجعل مني إنساناً كاملاً .

قال ماركس : « إن شعباً يقهر غيره لا يمكن أن يكون شعباً حراً » .

وقد أكد ياسر عرفات أن الفلسطينيين لا يستلهمون روح العنصرية ولا الثأر ، وإنما يقودهم الحرص على وضع حد للانغلاق ، وعلى أن يكسبوا للجميع الحق في تقرير المصير . وعن هذا الطريق وحده يمكن لفلسطين ـ كما لغيرها من أنحاء العالم ـ أن تبني مستقبلاً إنساني الملامح .

البروفسورة ميلينا مود رجينسكايا

نقد ايديولوجية العنصرية والصهيونية

إن المرحلة الراهنة تمثل عصراً جديداً في تطور البشرية التاريخي ، لوجود نظامين اجتماعيين متناقضين أحدهما يجسد الماضي ، والآخر مستقبل المجتمع الانساني ، والمحتوى الرئيسي للعصر الراهن هو الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وعهد صراع النظامين الاجتماعيين المتناقضين ، عهد الثورات الاشتراكية وثورات التحرر الوطني ، عهد سقوط الامبريالية وسحق النظام الكولونيالي : عهد انتقال كل الشعوب الجديدة إلى درب الاشتراكية ، عهد انتصار الاشتراكية والشيوعية على النطاق العالمي[١] .

والحدث الرئيسي للعصر الراهن هو انتصار الثورات الاشتراكية في بلدان عدة وظهور النظام الاشتراكي العالمي والعمل السياسي الاجتماعي المستقل للدول التي كانت إما كلياً أو جزئياً تحت سيطرة الاستعمار ، وارتفاع لا نظير له في النضال ضد الامبريالية ، وفي نضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في البلدان الرأسمالية ، وزيادة تأثير الشعوب والجماهير الكادحة لحل المعضلات الدولية ، وتعميق وتطوير النضال من اجل السلم والتقدم الاجتماعي .

كل هذه المنجزات التاريخية العالمية في العصر الراهن أكدت بجلاء ووضوح صواب الايديولوجية الماركسية اللينينية . وباختصار يمكن القول بأن الأيديولوجية هي الجوهر الطبقي العام الموحد لنظام الأفكار ، وفي الوقت ذاته فانها هي التي تعكس التطور الاجتماعي وتؤثر فيه ، لصالح طبقات معينة (تقدمية كانت أم رجعية) .

ولوجود مصالح طبقية متضادة في العالم ، فإن الايديولوجية لا تنفصل عن النضال الايديولوجي . وقد ازداد دور النضال الأيدلوجي في المرحلة الراهنة من هذا العصر بشكل ملموس . ففي التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في المؤتمر الخامس والعشرين ، ورد

أن قضايا النضال الأيديولوجي تحتل مكان الصدارة شيئاًفشيئاً[٢] في الصراع القائم بين النظامين الاجتماعيين المتناقضين .

إن زيادة دور النضال الأيديولوجي في العالم المعاصر ، قد استوجبته بالدرجة الأولى العوامل التالية : التحول الموضوعي في ميزان القوى في العالم لصالح الاشتراكية ، تنامي أهمية العوامل الذاتية في بلدان العالم ، التفنن المتزايد للايديولوجية الرجعية ، النجاحات الواقعية لسياسة التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة . في عداد الأقسام الرئيسية للايديولوجية الرجعية ، التي تبرر وتقوم على أساس الاعمال الاجرامية اللاإنسانية والحقد ضد الكائن البشري تدخل أيديولوجيات **كالعنصرية والصهيونية** وهذه المذاهب الايديولوجية الرجعية تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها وتصل بينها صلة الرحم التي لا تنفصم عراها .

إن طبيعة العنصرية والصهيونية ذاتها تستوجب قيام مثل هذه الصلة .

العنصرية : هي أيديولوجية شوفينية للطبقات الرجعية في القضية القومية ، تستند إلى أسطورة مناقضة للعلم حول « تفوق » أو« نقص » هذه الاجناس أو تلك محاولة بذلك تبرير واثبات سياسة الحقد العدوانية ضد الكائن البشري التي تقوم على اغتصاب أراضي الغير ، والاستعباد والارهاب والاغتصاب ، وهي السياسة التي تلائم الطبقة الرجعية . ولهذا بالذات فإن العنصرية كنظرية كأكثر التصورات رجعية للعلاقات القومية ، استغلت ، ولا تزال تستغل ، من قبل الامبرياليين ك (أساس نظري) لسياسة استعباد وتدمير الشعوب . وفي الوقت الذي يدافع فيه الاتحاد السوفييتي ، وكل البلدان الاشتراكية وجميع فصائل الحركة الشيوعية العالمية ، عن مبادىء المساواة القومية والاممية والنضال التحرري للشعوب المستعبدة ، فهم يقفون نظرياً وعملياً معاً بثبات كأنصار للصداقة والتعاون بين الشعوب . أما العنصريون فيعملون كأعداء عنيفين للشيوعية وللاتحاد السوفييتي ، أعداء للتقدم الاجتماعي وللاشتراكية وتبرز الصهيونية بمثابة شكل من اشكال العنصرية .

الصهيونية المعاصرة : هي أيديولوجية رجعية ، وفي الوقت نفسه نظام متشعب ذو فروع عدة سياسية وتنظيمية وعملية للبرجوازية اليهودية الكبيرة الملتحمة مع الأوساط الاحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بقية الدول الامبريالية . الصهيونية تناضل ضد الأُسرة الاشتراكية والحركة الشيوعية والعمالية العالمية ضد حركة التحرر الوطني للشعوب .

إن المحتوى الرئيسي لأيديولوجية وسياسة العنصرية والصهيونية هي الشوفينية العدوانية ومعاداة الشيوعية .

إن كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية عبر مجمل نشاطاتهم ، قادوا نضالاً مستمراً ونشيطاً ضد

المذاهب العنصرية ، فكارل ماركس وفريدريك انجلز أدانا العنصرية نظرية وتطبيقاً ، وأكدا على التساوي التام لكل العروق والقوميات . فماركس ، مثلاً ، أعرب عن استيائه لتلفيقات أحد دعاة الايديولوجية العنصرية ـ غوبينو . فقد كتب « إن السيد غوبينو قد أصدر كتاباً من أجزاء أربعة حول « عدم تساوي الجنس البشري » وقد كتبه مستهدفاً قبل كل شيء البرهنة على أن ممثلي العرق الأبيض « هم بدورهم آلهة وسط بقية الناس[٣] » .

وعند قراءة ماركس هذا التحليل العنصري لغوبينو ، أشار بغضب على حواشي الكتاب ـ حيوان ـ حمار ـ فارس البربرية .[٤]

وأدان لينين بشدة تقاليد تملك العبيد والاضطهاد والمطاردة واسترقاق واستعباد السود وغيرهم اقتصادياً وثقافياً ، وكأنهم شعوب غير كاملة . فقد كتب : « إن الرأسماليين يحاولون زرع واشعال العداوة بين العمال ذوي العقائد المتباينة ، والقوميات المختلفة والأجناس المتعددة ... وأغنياء كل البلدان باتحادهم مع بعضهم البعض ، يخنقون ، يضطهدون ، يسرقون ، يفرقون بين العمال ... العار لمن يزرع الحقد ضد القوميات الاخرى »[٥] .

الحركة الشيوعية العالمية تقود نضالاً مثمراً ضد العنصرية بكل أشكالها ومظاهرها . ومهمة تراص كل فصائل الكادحين ضد الرأسمال العالمي تبقى المهمة الملحة حتى يومنا هذا .

« الامبريالية تستغل العنصرية بهدف تشتيت الشعوب والابقاء على سيطرتها » ، هذا ما ورد في الوثيقة الرئيسية لاجتماع الاحزاب الشيوعية العالمية في عام ١٩٦٩ .

« إن جماهير الشعوب الواسعة ترفض وتستنكر العنصرية ويمكن جذبها إلى النضال ضدها . وفي مجرى نضالها بإمكان الشعوب أن تفهم بأن استئصال وابادة العنصرية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال ضد الامبريالية بشكل عام وضد دعائمها الايديولوجية [٦] . وأن المشتركين في الاجتماع قد توجهوا إلى كل الناس الشرفاء في العالم بنداء لتوحيد الجهود في النضال ضد أيديولوجية بغض البشر ، وضد العنصرية :

« نحن ندعوكم لنشر اوسع حركة احتجاج ضد ظاهرة مخزية لعصرنا ـ الملاحقة البربرية ل ٢٥ مليوناً من السكان السود في الولايات المتحدة الامريكية . ضد المذابح العنصرية في إفريقيا الجنوبية وروديسيا ، ضد ملاحقة السكان العرب في الأراضي المغتصبة من قبل اسرائيل[٧] . وفي عداد المهام الرئيسية التي يتوجب حلها في الظروف الراهنة لمصلحة سلم وأمن الشعوب وتقدم البشرية ، فقد أدخل المؤتمر الخامس والعشرون مهمة « القضاء التام على كل بقايا أنظمة الاضطهاد الكولونيالي والانتقاص أو العبث بالمساواة واستقلال الشعوب ، وكل بؤر الكولونيالية والعنصرية [٨] .

وفي التقرير الرئيسي للمؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في شباط ١٩٧٦ ، أشار بريجنيف إلى أن الاتحاد السوفييتي أبدى مساندة دائمة لنضال الشعوب العربية للقضاء على آثار العدوان الاسرائيلي ، وأعلن أن مخاطر العمليات الحربية « ستبقى ما دامت القوات الاسرائيلية محتفظة بالأراضي المحتلة ، وستظل هذه المخاطر قائمة ما دام مئات الألوف من الفلسطينيين محرومين من حقوقهم المشروعة ويعيشون في ظروف بائسة وتعيسة مشردين عن أرضهم ، وما دام الشعب العربي الفلسطيني محروماً من إمكانية إقامة دولته.إن السلم الراسخ في الشرق الأوسط يتطلب كذلك ضمان أمن كل الدول في هذه المنطقة وضمان حقها في الاستقلال والتطور »[٩] .

إن النضال ضد العنصرية يتطلب،بالضرورة التحليل النقدي المضبوط لأساسه الأيديولوجي وكذلك تفنيد وتعرية احد اشكال العنصرية التوسعية المجرمة ألا وهي الصهيونية . إن العملاء السوفييت يولون هذه المسألة اهتماماً كبيراً . وفي العرض المختصر التالي نستند على مواد الكونفرنس العلمي العالمي المنعقد في كانون أول (ديسمبر) عام ١٩٧١ في موسكو بعنوان « العنصرية أيديولوجية الامبريالية ، عدوة التقدم الاجتماعي » وعلى المواد التي تهيأ في الوقت الراهن في معهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية تحت عنوان « الصهيونية العالمية : الايديولوجية والتطبيق » . وكذلك على العديد من الأبحاث العلمية وأعمال العلماء السوفييت[١٠] .

اللاعلمية ورجعية الايديولوجية العنصرية

العنصرية كجزء عضوي من الأيديولوجية الرجعية الامبريالية ـ هي مجمل نظريات معادية للعلم تكون بموجبها كل الظواهر في الحياة وتطور المجتمع محكومة بالخصائص البيولوجية (العرقية) للناس . إن أساس تطور المجتمع ، كما يرى أيديولوجيو العنصرية ، يكمن في صراع مزعوم بين الأجناس . وبمساعدة الأيديولوجية العنصرية تتثبت حقيقة الظواهر الاجتماعية كوجود عدة طبقات ، وقوميات ، ولغات ، وثقافات ، تلقائياً بفعل العامل البيولوجي . واستناداً إلى هذا المفهوم تظهر الشعوب غير متساوية في القيمة . فالعنصريون يؤكدون مثلاً وجود « عروق متفوقة » قادرة على بلوغ قمم الحضارة و« عروق دنيا » غير مؤهلة لذلك .

العنصرية برزت في مجتمع العبيد (علماً بأن اصطلاح (العنصر) لم يكن قد ظهر بعد) . إن السادة والعبيد نظر إليهم مبدئياً (كأصناف) متباينة من الناس .

وفي عصر بداية الكولونيالية والتوسع (القرن السادس عشر والسابع عشر) تبلورت نظرية عدم تساوي الاجناس البشرية التي خدمت ظهور الكولونيالية . وفي بداية القرن الخامس

عشر بدأت تجارة العبيد وحروب الاستيلاء ضد فاقدي الارادة ـ العبيد ـ والهجوم على القرى الافريقية المسالمة . وفي تجارة العبيد هذه عانى حوالي ١٠٠ مليون افريقي ، والى أمريكا وغربي الهند نقل حوالي ١٥ مليون أفريقي[١١] .

وعند تقسيم العالم من قبل الكولونياليين ، تطورت النظرة العنصرية بسرعة أكبر . ففي اواسط القرن التاسع عشر ، نشر في الولايات المتحدة الامريكية كتاب العالم الانتربولوجي (مورتون) الذي حاول فيه « اثبات » امتياز الجنس الاوروبي على بقية الأجناس ، وأخذت نظرية ما يسمى ب « الداروينية الاجتماعية » فيما بعد كأساس للايديولوجيات العنصرية . هذه النظرية التي شوهت وحرفت نظرية « داروين » الأساسية عن طريق تعميم ما توصلت إليه هذه الدراسة من قوانين بيولوجية « الانتقاء الطبيعي » والتنازع من أجل البقاء على المجتمع البشري واطلق منظرو العنصرية على هذه النظرية اسم ال (انتربوسوسيولوجيا) . ومن ممثليها (ل . ولتمان ، وآمون ، ليابوج ، هـ . تشمبرلين وغيرهم) وخدمت قيام الكولونيالية والاستعمار .

وبموجب ما يؤكده الداروينيون الاجتماعيون ، فإن فيض السكان والتنازع من أجل البقاء يمثلان قانوناً أزلياً ، سواء أكان ذلك في الطبيعة أم في المجتمع الإنساني : واستنتاجا فإن استمرار الحياة يتوفر فقط للكائنات « المؤهلة » والقوية . وبموجب نظرتهم فإن التقسيم الطبقي للمجتمع هو نتيجة للانتقاء الطبيعي . حيث يسود المتكاملون بيولوجياً كطبقة مهيمنة والبقية تكون طبقة دنيا . إن البناء الرأسمالي واستثماره للكادحين ، والمنافسات والازمات ، كل هذه الامور تصورها الداروييون الاجتماعيون كوضعية طبيعية وأزلية للمجتمع البشري وكأنها قائمة على قوانين طبيعية عامة .

المعطيات العلمية وتجارب الحياة اليومية تبرهن على أن كل الشعوب لديها الامكانات البيولوجية المتساوية للوصول إلى أي مستوى ثقافي ، وبأن التباين في المستويات والتطور يرتبط بظروفها الاجتماعية والسياسية .

وفي عصر الامبريالية برز نشاط الأيديولوجيين العنصريين في ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وانجلترا .

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، اقتبس العنصريون الألمان نظريه عالم الاجتماع الفرنسي غوبينو حول « تفوق الجنس الألماني » على جميع شعوب العالم ، وكذلك نظرية هاوستون تشمبرلين الذي دافع في مؤلفاته عن تاريخ الأجناس ، عن تفوق الجنس الآري (والألمان بالدرجة الاولى) على الشعوب الأخرى . وفي ألمانيا الفاشية أصبحت العنصرية أيديولوجية رسمية ، ومبرراً للحروب العدوانية والإبادة الجماعية للبشر والجرائم الفظيعة .

وكان انهيار المانيا الفاشية هزيمة ساحقة لمرتكزها الايديولوجي المتمثل في العنصرية البيولوجية . ولكن مع ذلك لم يتم القضاء نهائياً على العنصرية ، وما زالت مظاهرها اللاإنسانية موجودة حتى الآن .

والبؤر الاساسية الرئيسية في وقتنا الحاضر هي إسرائيل وجمهورية جنوب إفريقيا وروديسيا والولايات المتحدة الامريكية . و« عار أمريكا هو وضع الزنوج فيها[١٢] » هكذا قال فلاديمير الينش لينين في ذلك الوقت .

وما زالت العنصرية منتشرة حتى يومنا هذا في الولايات المتحدة الامريكية ، وبشكل رئيسي تجاه المواطنين الزنوج ، الذين يصورهم العنصريون كفئة من البشر غير كاملة القيمة . وتواصل الرجعية الامريكية المتطرفة وجمعية « د . بيرتش » وغيرها من المنظمات اليمينية الممعنة في رجعيتها الدفاع عن العنصرية بوصفها مذهبية أيديولوجية وسياسية . ويروج العلماء البورجوازيون الامريكيون لعنصرية أكثر دقة ومقنعة بصورة أفضل . وهذا التعلق بالأفكار العنصرية يفسر بأسباب طبقية وحسب كلمات الرفيق غاس هول : « يستغل الرأسمال الامريكي ٦٠ مليون عامل مكتسباً من ذلك أرباحاً تصل الى ٢٥٠ مليار دولار سنوياً . وبالاضافة إلى ذلك يحصل على نحو ٣٠ مليار دولار ربحاً إضافياً في العام على حساب نظام اضطهاد عنصري وقومي خاص يمارس ضد ٤٠ مليونا من مواطني البلاد »[١٣] .

أولا : ما هي الحجج العلمية التي تدحض العنصرية ، وتبرهن على بطلانها ورجعيتها ؟ إن مسيرة تاريخ المجتمع الانساني نفسها تدحض العنصرية وتبرهن على رجعيتها . ونحن نرى أن العنصرية استخدمت على مدى كل مسيرة تطور البشرية كسلاح أيديولوجي ووسيلة لتبرير سياسة التوسع والغزو والنهب والاضطهاد الداخلي والخارجي من قبل الطبقات المستغلة في هذا العصر أو ذاك . وفي ذات الوقت برهنت السياسة الداخلية والخارجية للدول الاشتراكية بشكل دامغ أن كل الشعوب ، بصرف النظر عن اختلاف الجنس والقومية ، تتمتع بقابليات ومذاهب متعددة الأطراف والجوانب ، وأنه لا توجد قط كراهية « غريزية فورية » تحتم العلاقات العدائية بين مختلف الأجناس والأمم .

والتطور السريع للشعوب التي طالما كانت متخلفة ، لا سيما في الدول الاشتراكية ، وانتفاء أي تناقضات عنصرية في هذه الدول ، يدل بصورة دامغة على الافلاس الكامل للعنصرية ، كما أن نجاحات الشعوب التي تحررت من الاستغلال الكولونيالي تدحض النظريات العنصرية تماماً .

ثانيا : إن العنصرية في حد ذاتها مخالفة للعلم ، لأن أيديولوجيتها تشوه بشكل متعمد مفهوم « الأجناس » نفسه ، وتعطي هذا المفهوم معنى لا يحمله . والواقع أن « الاجناس » مفهوم

مرتبط بعلم السلالات البشرية ـ (الانتروبولوجيا) وليس بعلم الاجتماع ، والأجناس هي جماعات من الناس تشكلت تاريخياً ويوحدها اشتراك الأصل الذي ينعكس في اشتراك العلامات الوراثية وبناء الجسم . وتشكلت الأجناس البشرية الرئيسية نتيجة التأقلم على مختلف ظروف البيئة الجغرافية . ومع تطور الثقافة واختلاط الأجناس وتشتتها على الكرة الأرضية ، أقلع الناس عن اعتبارها فئات جامدة غير متحركة ، وتحولت هذه الأجناس إلى مفهوم ديناميكي ، فهي تتطور تحت تأثير ميكانيكية التطور التوارثي والوضع التاريخي .

وقضية عدد الأجناس الرئيسية ما زالت موضع نقاش في المؤلفات المتعلقة بعلم السلالات . ولكن يبدو واضحاً أن التباينات الفردية بين الناس أكبر بكثير منها بين الأجناس ، وأن السمات الفيزيولوجية للإنسان ليست لها علاقة بالميزات المورفولوجية مثل لون البشرة والشعر والعيون وشكل وحجم الجمجمة والمخ وشكل الأنف والشفتين والأجفان وما إلى ذلك . وهذه الخصائص لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون مقياساً لمواهب الأفراد والشعوب والأجناس . مثلا حجم هيكل الدماغ لدى الإنسان النياتورتالي الذي وجد أثناء الحفريات لا يقل عن حجم هيكل دماغ الإنسان الحالي . ومثال آخر هو أن ممثلي الأدب العالمي البارزين : أ . فرانس ، ى . تورغنيف ، كان وزن دماغهما مختلفاً ، فقد كان وزن دماغ الاول ١٠١٧ غراماً ، والثاني ٢٠١٢ غراماً[١٤] .

وهكذا نرى أن السمات المورفولوجية القائمة ليست ذات أهمية حيوية بالنسبة للبشر ، وعلى الاخص لا يمكن أن تحدد دورهم ومكانهم من التطور الاجتماعي ، ولا تثير لدى الناس عداء نحو بعضهم البعض ، وعلى الأخص لا يمكن أن تكون مثيرة للصراع العنصري الذي يبدو بظاهره « غير متوقف أبداً » .

إن ظواهر الحقد القومي التي يفسرها العنصريون بالادعاء بوجود غرائز عداء فطرية تحملها الأجناس نحو بعضها البعض ، هي في واقع الأمر ظاهرة لا تتحكم فيها الغرائز بل الادراك الذي هو نتاج للحياة الاجتماعية . والطبقات المستغلة وحدها هي صاحبة المصلحة في إشعال نار الحقد والعداء بين مختلف الأمم والأجناس . وتدل على ذلك بشكل دامغ السياسة الكولونيالية وكذلك سياسة استعباد الكادحين في الدول الرأسمالية . وفي الوقت نفسه تدل التجربة العلمية للاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى التي تم القضاء فيها نهائياً على اللامساواة بين الشعوب وعلى كل مظاهر العداء والحقد القومي ، تدل هذه التجربة بشكل دامغ أن كل هذه الظواهر اللاإنسانية التي كانت موجودة في الماضي كانت تحتمها مبررات طبقية معينة .

ثالثا :من المستحيل ألا نشير الى أن أيديولوجية العنصرية يجرى تحديثها في الظروف الراهنة ، ففي ماذا تنحصر الاتجاهات الرئيسية لهذا التحديث ؟

الركود ، وتتعطل قدرة أميركا على التصرف بسبب انتخابات الرئاسة فيها ، وينصرف اهتمام العالم إلى الأزمة اللبنانية ، نرى إسرائيل تنعم نسبياً بمزيد من الحرية كسلطة محتلة . وما يدل على ذلك أن إسرائيل ، رغم اللوم الذي وجهته اليها أمريكا في أوائل هذه السنة ، استطاعت أن تستمر في سياستها بصفاقة .

وتنعكس نيات إسرائيل في تصريح قيل إنه لمسؤول حكومي كبير ، لكن بقي اسمه مكتوماً ، أشارت اليه مجلة التايم منذ اكثر من سنة ، وجاء فيه :

« نظراً لعدم قبول العرب بإسرائيل ، لجأنا الى المناورة منذ ١٩٦٧ لكسب المزيد من الوقت وإعادة أقل ما يمكن من الاراضي . وكانت النظرة الحكومية الغالبة أن مراحل التجميد هي لمصلحتنا . أما الخطر الاكبر علينا فكان مشروع روجرز ، أي الخطة الأميركية لارجاعنا الى خطوط الهدنة القديمة . وما الاتفاق الجديد مع مصر سوى ضربة قاضية لهذه السياسة .

... ولو لم يكن الاتفاق المرحلي الحاضر ليعطينا إلا ستة أشهر بدلاً من ثلاث سنوات ، كنا سنقبل به أيضاً ، لأن الحل البديل هو جنيف . وجنيف تعني المزيد من الضغط للعودة الى حدود ١٩٦٧ . فالاتفاق المرحلي قد أخر جنيف ، في حين أنه ضمن لنا في الوقت نفسه السلاح ، والمال ، وتنسيق سياستنا مع واشنطن ، والهدوء في سيناء . وهكذا فاننا نسبياً قد تخلينا عن القليل من أجل الكثير » .(٢٠)

وكما أن اسرائيل مصرة بقوة وعزم على الاحتفاظ بمعظم الأراضي المحتلة ، فانها أيضاً مصرة بنفس القدر على الحد من دور منظمة التحرير الفلسطينية والحؤول دون نشوء دولة فلسطينية من أي نوع . وسبب ذلك واضح .فعندما يكتسب الفلسطينيون صفة الكيان السياسي الشرعي ويتمتعون بشكل خاص بحقوق جغرافية ، فلا بد ان يطرح ذلك على بساط البحث شرعية اسرائيل بالذات ويثير مسألتها بكاملها من الأساس كما ان انتباه العالم سيتركز على المشكلة الرئيسية التي تطرحها ممارسات السياسة الصهيونية : تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه لإفساح المجال لدولة يهودية . ولكن في الواقع ، فان العالم قد وجه نظره الى هذه المسألة ، كما ان الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ادركت وجود خطأ قانوني مستمر ناجم عن إنشاء دولة إسرائيل . ولهذا السبب بالذات أعطوا منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً نصف رسمي ، وصوتوا على كثير من القرارات لتوجيه اللوم الى اسرائيل على سلوكها السياسي . واذ اخذ يطرأ بعض التحول في موقف الدولة المناصرة لإسرائيل ، أي الولايات المتحدة ، فلا بد أن حرية إسرائيل في أن تفعل ما يحلو لها ستشهد هي الأخرى تغيراً جذرياً في المستقبل القريب .

الايديولوجية الصهيونية اللاعلمية ـ أيديولوجية العنصرية العدوانية والعداء للشيوعية والاتحاد السوفييتي

إن التجسيد الحي للادانة العالمية للصهيونية هو القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة والخاص بتصنيف الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية . وعندما يصفها كشكل من أشد أشكال العنصرية عدوانية فهي لأنها تتميز ، سواء في السياسة أو في الايديولوجية ، بالرجعية المطلقة وتعمل كظهير وسلاح للقوى الامبريالية . ويكتب مائير فلنر الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي إن « المصدر » الرئيسي للايديولوجية الصهيونية هو القومية البورجوازية بل والعنصرية(٢٠) .

والمركبات الرئيسية للايديولوجية الصهيونية هي :

أولاً : الفكرة اللاعلمية حول أمة اليهود العالمية تلك الفكرة المرتبطة عضويا بنظرية « الامة الروحانية » .

ثانيا : خرافة « تفوق » اليهود وهذه الخرافة تقوم على اليقينيات الدينية اليهودية وترتبط بفكرة زائفة حول أزلية العداء للسامية ، وكل هذه الأفكار الأيديولوجية من حيث مضمونها السياسي وغاياتها تخدم الأهداف العدوانية للعنصرية في معاداة الشعوب والشيوعية ـ وهي السلاح الفكري والسياسي للامبريالية في معاداة السوفييت ـ انها نواة العداء للشيوعية في كل اتجاهاتها الرئيسية وكل ذلك يتناقض مع مصالح الجماهير الكادحة .

ولنتوقف بتفصيل أكثر عند كل من هذه الافكار :

١) إن فكرة أمة اليهود العالمية تمثل تناقضاً للمفهوم العلمي للأمة . وكما هو معروف فإن الامة هي شكل ثابت لتشكيلة من الناس تألفت تاريخياً وتأتي لتحل محل الأقوام . وتتميز الامة في المقام الاول بوحدة الظروف المادية للحياة ـ بالاقليم والحياة الاقتصادية ووحدة اللغة والسمات المعينة للطابع القومي ، تلك السمات التي تتجلى في الخاصية القومية لثقافتها .

وفي المفهوم غير العلمي ل « أمة اليهود العالمية » فإن أمة اليهود غير الموجودة في الواقع الموضوعي توضع في مواجهة كافة الناس من غير اليهود على أساس أنه وفقا لهذه الفكرة يمثل اليهود الذين يعيشون في مختلف البلدان امة واحدة على الرغم من انه لا توجد بينهم وحدة اقتصادية وليس لديهم إقليم مشترك ولا ثقافة مشتركة ولا لغة مشتركة ولا عادات مشتركة . وفي مقررات المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي في عام ١٩٦٤ ، جرى التأكيد على أن الماركسيين رفضوا دائماً النظرية الصهيونية الرجعية التي لا تربطها صلة بالواقع والتي تزعم بوجود أمة يهودية عالمية وتدعي

بأن اليهود في كل أنحاءالعالم والذين يعيشون في دول مختلفة وتحت ظل أنظمة متباينة يمثلون أمة واحدة . وعلى أي حجج يعتمد المنظرون الصهاينة في تعليل فكرة أمة اليهود الواحدة . إن أكثر أيديولوجيي الصهيونية تطرفاً وهو اللاهوتي اليهودي ـ الوجودي مارتين بوبير وغيره في دعوتهم لفكرة أمة اليهود العالمية ، يحاولون دعمها بالاستناد العنصري الصرف إلى وحدة الأمم ووحدة الدم .. والمعروف أنه حتى المؤرخ البورجوازي إ . رينان كتب في مؤلفه « اليهودية كجنس ودين » يقول عن نقاء العرق اليهودي : « لا يجوز حتى الحديث عن هذا فقد تعرض هذا العنصر للتمازج مع الشعوب الأخرى بنفس القدر الذي تعرضت له الأجناس الاخرى تقريباً »[٢١] .

ومع ذلك يظل مارتين بوبير والنظريون الصهاينة الآخرون ، يستندون الى مبدأ « الدم » ويصورون العرق وكأنه جوهر خالد ملازم لليهودي . وبصرف النظر عن المكان والزمان يظل هذا الجوهر الصوفي كما يدعون يوحد كل اليهود في أمة واحدة متمتعة بالحصانة[٢٢] .

وقد أثبت واقع تطور علم السلالات الإنسانية منذ وقت طويل ، أن اليهود لا يمثلون عنصراً مستقلاً . وجاء في اعلان الاجناس والتباينات العرقية الذي أقرته مجموعة من علماء السلالات البشرية البارزين عام ١٩٥١ ، أن المسلمين واليهود لا يمثلون أجناساً شأنهم في ذلك شأن الكاثوليك والبروتستانت ، وسكان أيسلندا وبريطانيا أو الهند والشعوب الناطقة بالانجليزية أو أي لغة أخرى[٢٣]

وبمقتضى الظروف الراهنة يجدد الصهاينة فكرة الأمة اليهودية العالمية ويطرحون في المقدمة مقولة بأن اليهود يشكلون أمة واحدة وطنها دولة اسرائيل . ويوجه كل جهاز الدعاية الصهيوني لكي يغرس (أو يدخل) هذه الخرافة في إدراك اليهود المقيمين في مختلف الدول . وهذه الدعاية تستند الى التوحيد اللاعلمي لمفهومي « الامة » و« القومية » . وبهذه المناسبة فإن مثل هذا الأسلوب كان قد استخدمه، في وقت ما ،الفاشيون الذين حاولوا على هذا الأساس أن يجروا إلى مغامراتهم الإجرامية ممثلي الأقليات القومية الذين يعيشون في الدول الأخرى ويتحدثون بالألمانية بحجة انتمائهم إلى الأمة الألمانية . وواقع الأمر أنه حتى في إسرائيل لم تنته بعد عملية تشكيل الأمة على الرغم من أنه ما زالت تتطور هناك عملية التكوين التدريجي للأمة الاسرائيلية البورجوازية . وسكان إسرائيل يتكونون من عدة مجموعات :الصابرا (اليهود الذين ولدوا في فلسطين) الاشكنازي (اليهود ذوو الاصل الاوربي واليهود الشرقيون ومن ضمنهم جزء كبير من السفارديم (اليهود المتحدرون من بلدان إفريقيا وآسيا) . والمجموعتان الأخيرتان لا تمثلان شيئاً موحداً من وجهة نظر علم السلالات البشرية إذ إنهما لم تتخلصا بعد من التقاليد الثقافية والمعيشية لبلدان إقامتها السابقة . وعلى الرغم من أن المهاجرين من بلدان آسيا وإفريقيا يشكلون ٦٠٪ من سكان إسرائيل اليهود إلا أنهم يعانون التفرقة ، سواء في المجالات الاقتصادية او في المجالات السياسية والثقافية .

٢) ليس عجيباً أنه من أجل إثبات نظرتهم العنصرية فإن الايديولوجيين الصهاينة يلجأون إلى نظريات لا علمية أخرى ، وبخاصة الى النظرية القائلة بأن القومية اليهودية ذات ديانة خاصة « استثنائية » ترفع اليهود فوق مستوى بقية الشعوب . واعتماداً على هذه الأسطورة فإن الصهاينة يسلكون منهجاً موجهاً نحو إضفاء الطابع السياسي على العقيدة الدينية الجامدة مستنبطين من التوراة والتلمود عقائد متعصبة جامدة ويقينية تساعد على نشر أهدافهم السياسية في الشرق الاوسط وفي بقية البلدان .

إن الاكليريكيين اليهود يبشرون بأن اليهود هم شعب الله المختار الذي يجب أن ينظر الى تاريخهم كحلقة للعناية الالهية المستمرة التي تنظم سير الأحداث من قبل الرب . إن أسطورة (شعب الله المختار) استغلت على مدى قرون عدة من قبل الكهنة اليهود من أجل الايحاء للكادحين اليهود بأن الحوادث التاريخية موجهة من الاله ولا يمكن مقاومتها[٢٤] .

إن الصهاينة يلائمون بين العقيدة الدينية الجامدة حول (اختيار الرب) وموقفهم (النظري) حول (الوحدة) المتيمزة لليهود ، ويثبتون أن كل عبري هو يهودي وصهيوني بالولادة .

إن عقيدة (شعب الله المختار) والجنس اليهودي المتفوق وجدت لها مجالا للانتشار في القرون الوسطى . فالفيلسوف « يهودا ابن غاليف » تطرق الى مسألة (شعب إسرائيل المختار) حيث كتب « أن تشتت الشعب الإسرائيلي يعتبر قراراً ربانياً مدهشاً ، وضع لالهام بقية شعوب الأرض » .

إن الجنس البشري المسيحي والمسلم سيعترف يوماً ما بأهمية الشعب اليهودي كحامل للشعلة الربانية »[٢٥] .

ولم يبتعد الفلاسفة الصهاينة البورجوازيون المعاصرون عن هذه المفاهيم « أن اليهودي المتوسط من أولياء الامر وحتى الاطفال : انت يهودي إذن تميز »[٢٦] .

وبما أن شعب اسرائيل هو شعب البشرية وشعب الرب ، فهو يمثل شيئاً فريداً متميزاً في عائلة الشعوب[٢٧] .

على أساس هذه الأفكار الرجعية اللامعقولة لليهودية والصهيونية يستخلص القادة الإسرائيليون الحجج والبراهين على دعاوي التوسع واغتصاب الارض[٢٨] .

القوى التقدمية ، والحزب الشيوعي الامريكي والإسرائيلي وبقية الاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية تفند وتعري الجوهر الرجعي للصهيونية وفلسفة القرون الوسطى واللاهوتية اليهودية ، ويدعون الكادحين للنضال ضد القهر الاجتماعي والروحي . ففي المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي ورد بأن المهمة التي تقع على كاهل كل القوى الديمقراطية في البلاد هو

الحصول على دستور مدني ، وفصل الدين عن الدولة وضمان حرية الوجدان والمعتقد الديني[٢٩] .

إن فحوى المزاعم القائلة باستثنائية وفرادة اليهود وكونهم « شعب الله المختار » تخدم الاساس الايديولوجي للتوسع الشوفيني في السياسة الخارجية ، وتحكم وتسلط الرجعية داخل البلاد .

إن المذهب الكاذب عن الشعب اليهودي العالمي هو كأسطورة « الاستثنائية وفرادة اليهود » يستند على موضوعات كاذبة حول أزلية معاداة السامية التي وجدت في كل زمان ومكان . إن أحد مؤسسي الصهيونية تيودور هرتزل الذي روج لأسطورة « شعب الله المختار » وضع في أساس الأيديولوجية الصهيونية مبادىء عرقية ، ووصف معاداة السامية بأنها « حركة مفيدة لتطور الشخصية اليهودية »[٣٠] .

في الصحيفة الإسرائيلية « دافار » أعلن بصراحة بأن معاداة السامية أنشط بعشرة آلاف مرة في تأثيرها على هجرة اليهود إلى إسرائيل من ألف مبعوث ورسول ودعوة لزيادة الهجرة[٣١] . وبهدف وضع المشوقات وتخدير العقول وارباك الكادحين ، فإن الايديولوجيين الصهاينة يروجون لتطوير مفاهيم أيديولوجية وسياسية كالاشتراكية الصهيونية الكاذبة ، أو على الأصح النموذج الصهيوني الإصلاحي ، وجوهر المفهوم الإصلاحي هذا فسر بشكل جيد من قبل أحد قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي « أميل توما » الذي أعلن بأن الصهيونية هي وليدة البورجوازية الكبيرة الرجعية ، هيأت من أجل أهدافها العملية ما يسمى بالأيديولوجية « العمالية » وكل هذا من أجل خداع الكادحين واستغلالهم كأدوات بيد الصهيونية[٣٢] .

وفي السنوات الاولى التي أعقبت ظهور المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٨٩٧ ، أخذ بعض قادتها يتوجهون نحو « الثرثرة الاشتراكية » معلنين انفهسم مدافعين عن مصالح البروليتاريا . وفي الحقيقة فإن هذه الاشتراكية الكاذبة كانت لقوميين مزورين للاشتراكية مثال « ب. بوروخوف » وكذلك القائد الصهيوني « حاييم آرلوزوروف » الذي أعلن في الثلاثينات من قرننا هذا بأن « في أفكار كل الشعب اليهودي يتمثل بأنه شعب بروليتاري » وأعلن عدم جدوى اظهار النضال الطبقي بين اليهود[٣٣] .

إن مذهب « القومية اليهودية العالمية » كما نوه عنه رئيس تحرير المجلة الانجليزية « لبيور مانثلي » « بالم دات » يصور المليونير اليهودي في شيكاغو واليهودي الانجليزي عامل المرفأ ، كأناس تربطهم مصالح مشتركة[٣٤] .

وبعد ظهور دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ ، وبالذات بعد الحرب العدوانية في الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، فإن عملية توجه الأحزاب الصهيونية الاجتماعية يمينا قد زادت ، وإن

الفروقات بين أحزاب الكتلة الحكومية والحزب الاشتراكي الكاذب « المابام » قد تلاشت .

الصهاينة الاشتراكيون قاموا بأعمال عنصرية ـ شوفينية كولونيالية ووسعوا عمليات طرد الفلاحين العرب من أراضيهم التي عمل عليها أجدادهم لقرون خلت .

إن السياسة العنصرية للصهاينة قادت إلى مشاكل ماساوية للاجئين الفلسطينيين والى التمييز القومي للسكان العرب في إسرائيل . وكغيرهم من الصهاينة فإن قادة الصهاينة الاشتراكيين يقدمون الصهيونية « كحركة تحرر وطني للشعب اليهودي » ويعلنون إسرائيل موطناً لكل اليهود . إنهم يتبجحون بانتمائهم الى عرق نقي ، ويقتسمون الخرافة الصهيونية المشتركة حول وجود القومية اليهودية العالمية « والازلية » معاداة السامية ، وحول ضرورة عودة اليهود إلى أرض الاجداد وايخ ...

إن الشبكة الواسعة من التعاونيات والنقابات الواقعة تحت قبضة الاشتراكيين الكاذبين تحولت بمعظمها الى أجهزة صهيونية تمثل قاعدة لتطوير النمط والنظام الحكومي الاحتكاري الرأسمالي .

وتحت راية أفكار السلام الطبقي فإن الصهاينة الاشتراكيين قد قووا الاشتراكية الشوفينية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالامبريالية وأن المعادلة لهؤلاء الصهاينة الاشتراكيين « نحو تركيب صهيوني اشتراكي وماركسي » تعتبر ستاراً توفيقياً وتحريفياً للسياسة البورجوازية . ان الصهاينة الاشتراكيين باركوا في عام ١٩٥٦ العدوان ضد مصر وكذلك عدوان عام ١٩٦٧ ، وساندوا دوماً السياسة الشوفينية العنصرية لإسرائيل ، ومع هذا فإن الصهاينة الاشتراكيين الاسرائيليين يتبجحون بأنهم يجسدون في سياستهم وأيديولوجيتهم « الصهيونية والتقدمية » . إن هذه الدعاوى دون ريب لا تقوم على أساس .

إن الحزب الشيوعي الإسرائيلي يؤكد ، بأنه لا توجد ولا يمكن أن توجد صهيونية تقدمية هذا ما كتبه سكرتير الحزب الشيوعي الإسرائيلي مائير فلنر ، ان الصهيونية بجوهرها هي أيديولوجية رجعية ، تماماً كرجعية الحركة الصهيونية في التطبيق[٣٥] .

كما أن الصهيونية هي من حيث اتجاهها السياسي مظهر من مظاهر العداء للشيوعية والسلاح الفكري السياسي الرئيسي للامبريالية[٣٦] .

ولا يخفى أن المضمون الرئيسي لمعاداة الشيوعية يتلخص في الافتراء على النظام الاشتراكي وتزييف سياسة وأهداف الاحزاب الشيوعية وتعاليم الماركسية اللينينية . ونرى أن الصهيونية هي حليفة الامبريالية ، سواء من الناحية السياسية أم الفكرية ، وتستغل من قبلها كسلاح لمقارعة

القوى الثورية الرئيسية الثلاث للعصر وهي : النظام الاشتراكي العالمي ، والحركة العمالية الثورية العالمية ، والحركة المناهضة للامبريالية والمناضلة من أجل التحرر الوطني . وان أعداء الشيوعية بدورهم يصوبون أيضا سهامهم إلى هذه القوى الثورية . إن الفكر والسياسة الصهيونيين هما من المظاهر الرئيسية لمعاداة الاتحاد السوفييتي ، بل هي جوهر معاداة الشيوعية[٣٧] .

واتخذ العداء الصهيوني للاتحاد السوفييتي أشكالا جديدة على أثر تنديد الاتحاد السوفييتي بالعدوان الاسرائيلي على البلدان العربية .

ويحاول الصهاينة الحيلولة دون تنفيذ برنامج السلام الذي طرحه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي ، ويطلقون التخرصات والافتراءات التي تزعم بوجود معاداة للسامية في الاتحاد السوفييتي في الوقت الذي امحى فيه هذا الاتجاه ومنذ زمن بعيد في الاتحاد السوفييتي حيث يتمتع اليهود بجميع الحقوق التي يصمنها الدستور .

لقد أعلن مائير فلنر ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي ، في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي أنه : قد غدت المعاداة المسعورة للاتحاد السوفييتي في بلادنا راية ترفعها المحافل الصهيونية الحاكمة ولا يخفى على كل إنسان لا ينطلق من مواقف مسبقة أن التمييز القومي لا مكان له في الاتحاد السوفييتي ، بل هو موجود في إسرائيل بالذات ...[٣٨]

وكتب مائير فلنر : إن الصهيونية على الصعيد الدولي هي سلاح الامبريالية في مخططاتها العالمية الموجهة قبل كل شيء ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى . والصهيونية تؤيد سياسة الاستعمار الجديد التي تمارسها الدول الامبريالية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .. وفي الوقت الراهن تمارس القيادة الصهيونية في إسرائيل بالتحالف مع الامبريالية سياسة الضم الإقليمي .

وفي إسرائيل ذاتها تتخذ الحركة الصهيونية موقف العداء من مصالح الجماهير الكادحة وتعزل العمال اليهود لتزرع في صفوفهم عدم الثقة تجاه أشقائهم العرب من نفس الطبقة ، وتؤجج نار التعصب القومي والتعالي العرقي . فضلاً عن هذا فإنها تقف بوجه تحرير الشعب الإسرائيلي من قيود الرأسمال الأجنبي والتبعية الأمبريالية[٣٩] .

ومن الشواهد البارزة على الطبيعة العنصرية للصهيونية : مشروع كونينغ المعادي للعرب الذي ذاع بسوء صيته في إسرائيل .

ويتلخص هذا المشروع الذي تقدم به « اسرائيل كونينغ » المفوض من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية الى الحكومة ، يتلخص في طرد العرب من ديارهم ثم اتخاذ خطوات عاجلة لتهويد الجليل كما أن المشروع يتضمن اقتراحات بتشديد نظام الارهاب بحق السكان العرب والضغط عليهم واضطهادهم بذريعة احترام القانون واستتباب النظام . ويقترح كونينغ ، عملياً على الحكومة ممارسة عنصرية رسمية مستوحاة من سياسة التفرقة في جنوب إفريقيا . وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي في الثاني عشر من شهر أيلول ١٩٧٦ ، بياناً تفضح فيه مذكرة كونينغ ، وتطالب بطرد هذا العنصري من المنصب الذي يشغله فورا[٤٠] .

ومن الجدير بالذكر أنه ظهرت في إسرائيل في مطبوعات ذات اتجاهات سياسية أخرى ، مقالات تتضمن ردود فعل سلبية شديدة على مذكرة كونينغ .

ونقتطف فيما يلي مقطعين بهذا الخصوص :

ورد في صحيفة « دافار » في عدد يوم ١٠ ايلول ١٩٧٦ « إن التوصيات بخصوص تشجيع سفر العرب لغرض الدراسة في الخارج وخلق العراقيل بوجه عودتهم وتحديد عدد الطلبة العرب في الجامعات (أي ما يصطلح عليه باللغات الأجنبية نومير وس كلاوزوس) ، وتحديد عدد العرب ذوي الامتيازات من العاملين في المؤسسات ، وممارسة سياسة الجزاء في الأجور والمرتبات أزاء القادة المناوئين والتجمعات السكانية والغاء المعونات التي تقدم لذوي النسل الكثير ، كل هذه وغيرها من الإجراءات تذكرنا ببعض قوانين نورنبيرغ العنصرية » .

وجاء في صحيفة أخرى (انظر هولام هزة ، العدد ٢٠٣٧ بتاريخ ١٥ أيلول ١٩٧٦) : « ثمة لحظات في حياة كل شعب تتطلب تسمية الأمور بأسمائها حتى ولو اقشعرت لهولها الأبدان ، واللجوء إلى اللغة الدبلوماسية في مثل هذه اللحظات معناه الجبن المشين ، ومن يحاول في لحظات كهذه التقليل من الخطر فإنه يتحمل مسؤولية كبرى ، ومن يحاول في هذه اللحظات أن يلوذ بالصمت فسيكون شريكا في الجريمة لقد حلت هذه اللحظة بنشر وثيقة كونينغ ، نقولها كلمة صريحة إن هذه الوثيقة نازية . ويتعين تسمية الشخص الذي اعد هذه الوثيقة ووضع توقيعه عليها تحت اسم الحاكم النازي . إن تقرير كونينغ من حيث الروحية والمضمون ، يوحي بأنه كتب من قبل حاكم نازي في الثلاثينات قبل أن يصل « هتلر » إلى القرار النهائي » .

إن المقتطفات التي أوردناها أعلاه للتدليل على الاستياء المشروع من الإجراءات العنصرية الجديدة في إسرائيل ، هي من أحدث الأمثلة التي تشهد على أن السياسة العنصرية الرجعية القائمة على منطلقات كاذبة وأفكار غير علمية والموجهة ضد المصالح الجذرية للشعوب ،

تلاقي المزيد من الإدانة والمعارضة . وإن هذه هي واحدة من وقائع كثيرة تدل على حقيقة سياسة الصهيونية التي هي إحدى المظاهر العنصرية الأكثر مقتاً وعدوانية ، والتي تهدف إلى حماية سيادة الطغمة اليهودية المستغلة البورجوازية ورجال الدين) على الجماهير اليهودية الكادحة ، خدمة للاهداف الرجعية الرامية الى صرف أنظار الكادحين الإسرائيليين عن النضال الثوري في سبيل التحرر من كافة أشكال القهر والاستغلال .

الحواشـــي

١ ـ انظر نظام الحزب النيوعي السوفييتي . دار النشر السياسي ، ١٩٧٤ ، ص ٥ .
٢ ـ انظر مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب النيوعي السوفييتي ،موسكو ١٩٧٦ ، ص ١٠ .
٣ ـ انظر العنصرية ايديولوجية الامبريالية ، موسكو ، ١٩٧٣ ، ص ٤ ..
٤ ـ نفس المصدر ، ص ٥ .
٥ ـ ف . أ . لينين المؤلفات الكاملة المحلية ، ج . ٣٨ ، ص ٢٤٣/٢٤٢ .
٦ ـ اجتماع الاحزاب النيوعية والعمالية العالمي ، موسكو ١٩٦٩ .
٧ ـ نفس المصدر . براغ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٦ .
٨ ـ مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب النيوعي السوفييتي ، ص ٢٦ .
٩ ـ مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب النيوعي السوفييتي ، ص ١٤ .
١٠ ـ انظر كتاب « احذروا الصهيونية » يورى ايفانوف ، موسكو ، ١٩٦٩ . ودولة (إسرائيل) نيكيتينا ، موسكو ، ١٩٦٨ . الصهيونية : النظرية والتطبيق ، موسكو ، ١٩٧٣ وغيرها .
١١ ـ العنصرية ايديولوجية الامبريالية ، موسكو ، ١٩٧٣ ، ص ١٠١٠ .
١٢ ـ انظر لينين ف. أ. المؤلفات . الجزء ٢٢ ، صفحة ٣٤٦ .
١٣ ـ انظر برافدا ، ١٥ / ٦ / ١٩٦٩ .
١٤ ـ انظر الموسوعة السوفيتية الكبرى (الطبعة الثانية) الجزء ٣٦ ، موسكو ١٩٥٥ ، ص ٣١
١٥ ـ C, Putman Race and Reason. A yankee View, Washington. 1961. للمزيد من التفاصيل ، انظر : ي. أ. باغراموف ، المسألة القومية والايديولوجية البورجوازية موسكو ١٩٦٦ ، أ. اوليانوفسكي مقالات في النضال الوطني التحرري ، موسكو ، ١٩٧٦ .
١٦ ـ نفس المصدر ، ص ٥٩ .
١٧ ـ W. Haas The Destiny of the wind. East and West. London. 1956
١٨ ـ J. Herbert Asien. Denken und lebensformens — 1 Munchen. 1959.
١٩ ـ للمزيد من التفاصيل : انظر ي. أ. باغراموف ، المسألة القومية والايديولوجية البورجوازية ، موسكو ، ١٩٦٦ ، ر. أ. أليانوفسكي ، دراسات في النضال الوطني التحرري ، موسكو ١٩٧٦ .
٢٠ ـ انظر قضايا السلم والاشتراكية العداد ١ . ، ١٩٧٦ ، صفحة ٤٢ ـ ٤٣ .
٢١ ـ ي. ربنان . المؤلفات الكاملة ، الجزء ٥ ، كييف ، ١٩٠٢ ، صفحة ١٥٣ ، مقتبس من كتاب ب. باخيو ، الصهيونية العالمية . الايديولوجية والسياسة .

٢٢ ـ انظر م. بوبير ، تجديد اليهودية . موسكو ، ١٩١٩ ، ص ٧ .
٢٣ ـ الوثائق تفضح العنصرية صفحة ٣٠ .
٢٤ ـ انظر شاهوفيتش ، الجوهر الرجعي لليهودية ، موسكو ، ١٩٦٠ ، ص ١٦ .
٢٥ ـ تاريخ اليهود سنة ١٩٠٢ ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .
٢٦ ـ انظر ليليتنال « نمن اسرائيل » شيكاغو ، ١٩٥٣ ، ص ١٨٠ .
٢٧ ـ شابل W. Schable. B فلسطين بؤرة الاستعمار ، فوبرسال ، ١٩٥٧ ، ص ٧٨ .
٢٨ ـ نيكتينا ، دولة إسرائيل ، موسكو ، ١٩٦٨ ، ص ٣٥٧ .
٢٩ ـ المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي ، ١٩٧٣ ، ص ٣٣ .
٣٠ ـ يوميات تيودور هرتزل ، ص ٦ ، ١٠ .
٣١ ـ الصهيونية : النظرية والتطبيق ، موسكو ، ١٩٧٣ ، ص ١٦٦ .
٣٢ ـ اميل توما « كذب الصهاينة » مجلة الأزمنة الحديثة ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤ ، العدد ٥١ .
٣٣ ـ انظر الايديولوجية الصهيونية العالمية : الأيديولوجية والتطبيق .
٣٤ ـ انظر جريدة زاروبيجوم سنة ١٩٧٠ ، العدد ١٠ ، ص ٥١ ، موسكو .
٣٥ ـ مجلة قضايا السلم والاشتراكية ، العدد (١) سنة ١٩٧٦ ، ص ٤٣ .
٣٦ ـ للتفصيل انظر ف . بولشاكوف .الصهيونية في خدمة معاداة الشيوعية ، موسكو ، ١٩٧٢ .
٣٧ ـ للتفصيل انظر معاداة الاتحاد السوفيتي في خدمة الامبريالية ، موسكو ، ١٩٧٦ ، الصفحات ٢٢٢ ـ ٢٤٠
٣٨ ـ معاداة الاتحاد السوفيتي في خدمة الإمبريالية ، صفحة ٢٣٩ .
٣٩ ـ قضايا السلم والاشتراكية ، العدد (١) ، ١٩٧٦ ، صفحة ٤٣
٤٠ ـ انظر زوهود أريخ ، العدد ٣٧ / ٥٧٨ بتاريخ ٥ ايلول ١٩٧٦ .

ألن تايلور

الصهيونية بين النظرية والتطبيق*

إن الصهيونية مثلها مثل كثير من الأيديولوجيات المعاصرة، هي خليط من مذاهب سياسية وتفاسير مختلفة للتاريخ • وبما أن مدارس الفكر اليهودي التي تبنت الصهيونية بشكل من الاشكال تختلف فيما بينها ، وقد يكون هذا الاختلاف احيانا جذريا ، فليس من الممكن القول بصهيونية واحدة ، وبخاصة على المستوى النظري • ومع ذلك ، ورغم هذه التعددية ، تمكنت هذه الحركة من تحقيق درجة عالية من التوحيد ، وذلك يرجع إلى نوعية القيادة الخارقة للعادة في قوتها ومثابرتها التي حددت ، منذ البداية ، السياسة العامة للصهيونية وعممت مفهومها مبسطا عن مغزاها وأهدافها • والمناظرات أو الخلافات الايديولوجية التي برزت الى السطح في السنوات الأولى طمستها هذه المركزية الجديدة ، وولدت مكانها حالة من العقم الفكري والتبعية لم تقو عليها فيما بعد ، لا كثرة المواقف النظرية المستمرة ، ولا نشوء نظام الاحزاب المتشعب .

أما التعارض الظاهري الذي يحيط بالصهيونية وبالدولة التي انبثقت عنها فإنه ينبع من تناقضين • الأول هو ان الحركة الصهيونية ، وإن كانت لها منابع متنوعة وكانت على الدوام تتمسك بمبادىء التعددية والديموقراطية ، قد رضخت منذ مراحلها الأولى لضبط مركزي شديد • والثاني هو أن الرؤية المبسطة عن المذهب الصهيوني ومبرر وجوده تبعد كثيراً عن الممارسات والسياسات التي تعمل بها القيادة والدولة . وقد ولدت هذه التناقضات فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق في الصهيونية . والغرض من هذا البحث هو دراسة هذا التباين ، فنسعى في ضوء ذلك إلى تفسير أنماط السلوك التي برزت منذ تأسيس إسرائيل .

الفكرة الصهيونية هي حصيلة لما يمكن تسميته بحركة تنوير اليهودية

---

* مترجمة عن الانكليزية .

(JEWISH ENLIGHTENMENT) ،وهي حركة نشأت في القرن التاسع عشر ، تبحث عن طريقة يستطيع اليهود من خلالها ان يسهموا في حياة المجتمع العلماني المعاصر دون أن يفقدوا هويتهم • وكان من أولى ثمرات أو مظاهر حركة « التنوير اليهودية » إلاصلاح العبري (REFORM IJUDAISM) ، الذي تأصلت له جذور قوية في المانيا وفي امريكا . وكان الهدف الأول للإصلاحيين هو المحافظة على العناصر المسكونية في اليهودية ، مع الغاء تلك الجوانب التي باتت بالية وأقل أهمية لدى اليهود المعاصرين • ولذا فانهم غلّبوا المنحى الاخلاقي على المحتوى الطقسي في دينهم ، ورسالة الأنبياء على قوانين الأكل وغيرها من التنظيمات التي تتناول التطهير الشخصي . بهذه الطريقة كانوا يؤملون بأن يهيئوا لليهود المحدثين أن يحافظوا على إيمانهم بالدين العبري ويساهموا في الحياة المعاصرة في آن معاً .

ومع ذلك فان بعضاً من الذين كانوا منخرطين في صميم حركة الأنوار اليهودية بات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ينظر بعين النقد إلى حركة الإصلاح . وحجة هؤلاء النقاد ، رغم موقفهم المغالي في العلمانية على الصعيد الشخصي ، أن حركة الاصلاح كانت ستودي باليهود إلى الذوبان من خلال الانصهار . ولهذا السبب ، أخذوا يبحثون عن طرائق اخرى يستطيع اليهود من خلالها أن يعايشوا العالمين ، العالم الحديث والعالم اليهودي الخاص .

وكان في هذا الاطار بالذات أن نشأت حركات متنوعة ومتعددة تتمحور حول الصهيونية . وقد بلورت احدى هذه الحركات فكرة القومية اليهودية الإقليمية . (او المرتبطة بوطن .) وشددت أخرى على بعث الحضارة اليهودية من خلال بعث العبرية كلغة شعبية وادبية . واولت حركة ثالثة اهتماماً خاصاً لتشجيع اليد العاملة اليهودية وقطاع الزراعة ، في حين انجذبت حركة رابعة بفكرة استعمار اليهود لفلسطين ، وان كان ذلك لدوافع رومانطيقية اكثر منها دينية .

جميع هذه الحركات نهلت من التيارات الاجتماعية والسياسية التي كانت تعم اوربا في القرن التاسع عشر . ولم يكن أي منها ذا إتجاه ديني . وبهذا الصدد فقد رفض اليهود المحافظون على وجه العموم اتباع هذه الحركات تماماً كما كانوا قد رفضوا من قبل اتّباع حركة الاصلاح . ولكن بعضا من دعاة المذهب التقليدي اخذوا يدورون في محور الحركات الداعية الى الصهيونية من خلال تصورهم لوجود مخطط إلهي يتحقق بواسطة الادوات الدنيوية . كان ذلك منشأ الجناح الديني للصهيونية ، واذ ظن اليهود المحافظون أن الحركة معدة لأن تتخذ في النهاية منحى دينياً ، إلا أن العلمانيين هم بالاحرى الذين استغلوا هذه الهالة الدينية لكي ينشروا في صفوف الشعب تعاليمهم الخاصة حول المستقبل اليهودي .

لتوحيد هذه المجموعة من الاشكال السياسية والحضارية والعمالية والدينية للصهيونية كان لا بد من وجود قائد يتمتع بسحر الشخصية والقدرة على التنظيم والتأليف بين مختلف هذه التيارات . وظهرت هذه الصفات في شخص ثيودور هرتزل (THEDORE HERZEL) الذي كان هو نفسه يهودياً علماني الاتجاه الى ابعد الحدود ، وعلى بينة من شؤون الحياة ، خرج من وسط النخبة اليهودية العالمية النظرة في أواخر القرن التاسع عشر في مدينة فيينا . وكان في الاصل قليل الاهتمام بالشؤون اليهودية ، ولكن المسألة اليهودية بدأت في أواسط التسعينات من القرن التاسع عشر ، تشغله . وعنده ان الصعوبة تكمن جوهريا في أن اليهود ظلوا وسط المجتمع الأوربي ككيان غريب ، هزيل ، فكانوا بالتالي معرضين إلى الاساءات والاشفاق المتعالي . وكان الحل هو إعادة الاعتبار للشعب اليهودي، وبالتالي اتاحة مجالات جديدة أمامه للتكامل والإنماء . وبعد ان أجال في حسبانه ، وان بسرعة ، إمكانية الارتداد إلى المسيحية ، توصل إلى فكرة إنشاء دولة يهودية . ويمكن لهذه الدولة أن تنشأ في أي مكان ، وليس لها أن تكون موطناً لجميع اليهود . وإنما مجرد قيام كيان يهودي ذي سيادة من شأنه أن يحرر اليهود إلى الأبد من أي وصمة او أية إعاقات تعرضوا لها في اوربا حينئذ .

وبهذا المعنى ، كان هرتزل من دعاة القومية الإقليمية (Territorjal) ، في اطار الأيديولوجية الداعية إلى الصهيونية ، ولكنه كان أيضا منسقاً ذا حنكة ومهارة ، يدرك أن أي حركة لإنشاء دولة ، لكي تنجح ، تتطلب مساندة جميع الفرق الداعية إلى الصهيونية .

ففي سنة ١٨٩٧ ، دعا هرتزل إلى أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل (BASLE) ، وصاغ في ذلك الاجتماع برنامجاً ذا قاعدة عريضة تعكس مصالح تجمع الأحزاب المشاركة . وكان هدف هذه الحركة أن « تنشىء للشعب اليهودي وطناً في فلسطين تحت ضمانة قانون عام » وكانت الوسائل المقترحة تشمل إستعمار اليهود لفلسطين ، وتعزيز الشعور القومي لدى اليهود ، وتأمين الاعتراف الدولي بحق الشعب اليهودي في إنشاء وطن قومي في فلسطين .

لقد تضمن هذا البرنامج العناصر الضرورية لإرضاء المطالب المختلفة للتجمعات الصهيونية الأعضاء ، ولكنه في الوقت نفسه مكن هرتزل وغيره من زعماء التنظيم الصهيوني اللاحقين ان يوجهوا الحركة دون أي تحد يذكر لسلطتهم . وحافظت المؤتمرات الصهيونية والبرلمان الإسرائيلي فيما بعد على المنهج الديموقراطي ، فاتاحت المجال للتعبير الحر عن وجهات النظر المختلفة وحفظت الحق بالمعارضة . ولكن هذه الهيئات التشريعية واعضاء الحركة الصهيونية على وجه العموم كانوا في الواقع يقتنعون ، على العموم برأي الزعماء فيما يتعلق بشؤون السياسة العليا .

ولقد وصف هرتزل في مذكراته الدور الذى نسبه إلى نفسه بما يلي : « إني أسيرّ شؤون

اليهود دون أي تفويض منهم ، ومع ذلك فاني أبقى مسؤولاً تجاههم لما أقوم به من أعمال »[١] .
وعرض أيضاً البنية الهرمية التي من خلالها يقوم فريق مختار من اهل النخبة بمساعدته في تنفيذ الخطة وفي تعبئة اليهود كاعضاء في الحركة . وبعد وفاة هرتزل سنة ١٩٠٤ ، انتقل هذا التقليد إلى خلفائه ، مع ما لحقه من تطوير على يد حاييم وايزمن وبخاصة دافيد بن غوريون . والفريق الوحيد الذي خرج على هذه السلطة المركزية هو الجناح المتطرف الذي كان يرئسه فلاديمير جابوتنسكي . ولكن جابوتنسكي (VLADIMIR JABOTINSKY) كان قريبا من وايزمن وبن غوريون في نظرته إلى الدولة اليهودية ، وإنما إختلف معهم بالأكثر حول الطريقة التي يجب اتباعها في تحقيق المثال المشترك فيما بينهم . وفي النهاية ارتد اتباعه الى صميم الحياة السياسية في اسرائيل من خلال انشائهم حزب هاروت .

أما المعارضة المعتدلة ، أي اولئك الذين إختلفوا مع القيادات الرسمية حول نظرتها الصهيونية المعبأة سياسيا إلى أبعد الحدود ، وحذروا من مغبة التغاضي عن مصالح الفلسطينيين ، فلقد ظلت عالية الصوت لكن ضعيفة سياسيا . آحاد حاَم (AHAD HA-AM) مثلاً ، أحد أبرز دعاة الصهيونية الحضارية ، انتقد الجناح السياسي للحركة بشدة وقساوة لأهماله الواجب الأهم في نظره الذي يقضي باعادة بناء النهضة اليهودية . وكان ايضاً كثير القلق بسبب عدم إكتراث معظم الصهاينة بالغالبية العربية من سكان فلسطين وبكثير من المرارة صرح في أواخر حياته : «إن كان هذا هو المسيح MESSIAH المبعوث ، اذن فلا أرغب في مشاهدة مجيئه»[٢] وكذلك قلق بعض من أوائل المستوطنين الصهاينة بسبب الحقد الذي كان كثيرون من المستوطنين اليهود الجدد يكنونه لجيرانهم العرب . ففي سنة ١٩٠٧ ، لحظ الدكتور يتشاك ابشتين (YITSIIZK EPSTEIN) ما يلي :

« من المشكلات الخطيرة التي ترتبط بمفهوم البعث لشعبنا على أرض بلاده ، هناك مشكلة تفوقها جميعا وزنا وخطورة . إنها مشكلة علاقاتنا مع العرب . فتطلعاتنا القومية نفسها يتوقف تحقيقها على إيجاد الحل الصحيح لها،إنها مشكلة لم تلغ . بل تناساها الصهاينة ، وقلما أشاروا إليها على وجهها الصحيح في الأدب الصهوني » .

وإن كان ممكنا ، وهذا أمر مؤسف ، ألا نعير هذه المسألة الأساسية أي اهتمام ... فذلك يدل على أن حركتنا غير عقلانية ، وأننا ما نزال نعالج الأمور بسطحية ، بدلا من أن نتقصاها بعمق بغية الكشف عما هو هام حقاً . واننا لنرتكب خطيئة مميتة بحق شعبنا ومستقبلنا إذا نحن رمينا جانباً بمثل هذه الخفة أسلحتنا الأساسية : الاستقامة والاخلاص .[٣] .

وعرفت مبادىء « احاد حاعام »و«يتشاك ابشتين » فيما بعد المزيد من التوسع والتعمق على

يد فريق من المعتدلين ، عرفوا باسم بريث شالوم (PRIT SHALOM) ومن ثم على يد فريق لا يهود (IHUD GROUP) . ومن اعضائه شخصيات بارزة من امثال مارتن بوبر (MARTIN BUBER) وجودا ماغنس (JUDA MAGNES) . وفي سنة ١٩٣٦ ، إثر المحادثات مع الزعماء العرب ، قام بعض أعضاء بريث شالوم بمحاولة جدية لإدخال « القومية الثنائية » (BI-NATIONALISM)كواحد من ركائن الصهيونية . ولكن هذا المشروع رفض بدون كثير من التمحيص من قبل النخبة الصهيونية . وفي السنوات التالية استبعدت المحافل الصهيونية على وجه العموم فكرة اتخاذ التدابير التعاونية مع العرب على أساس أنها تمثل منهجاً عاطفياً يتضارب مع أهداف القومية اليهودية .

وإثر اخفاق المعتدلين في التأثير على مسيرة الصهيونية ، اصدر الدكتور يهوذا ماغنس أول رئيس للجامعة العبرية ، إلى رفقائه الصهاينة تحذيراً صارماً جاء فيه :

« لقد آن الأوان لليهود أن يأخذوا في الحسبان العامل العربي كأهم عامل يواجهنا ، وإذا كان لنا قضية عادلة ، فهم ايضاً لهم قضيتهم العادلة . واذا أسبغت علينا الوعود ، كذلك العرب أسبغت عليهم وعودهم . ولعل احدى ابشع وقائع الاستعمار واكثرها قربا إلى الواقع هي أن العرب يعيشون هنا ، وفي هذه الرقعة من العالم ، وسيبقون هنا إلى ما بعد إنهيار استعمار ونشوء استعمار آخر وإذا كنا نحن ايضاً نرغب في العيش في هذا المجال الحيوي ، فعلينا أن نعيش مع العرب .[٤]

إن كلمات الدكتور ماغنس وزملائه من « تجمع اللايهود ».لم يتركوا كبير أثر على الصهاينة ، الذين كانوا قد أعدوا العدة لإنشاء إسرائيل بالقوة بدلاً من اتباع طريق التسوية . وهكذا فإن إنشاء إسرائيل كدولة حربية كان مخططا له منذ البداية عبر بدايات هرتزل الأولى وعبر تراثه الذي خلفه للصهيونية .

كان هناك في الحقيقة ازدواج في هرتزل ، شخصيتان في رجل واحد . أحدهما كان عمليا ومخططاً متحسباً ، يعمل في الخفاء وبروح الواقعية السياسية (REALPOLITICAL) والآخر كان داعية حذقا ، ذا قدرة على بث المثال الصهيوني في صفوف الشعب من خلال صور موجهة لجذب الجمهور . ويظهر هرتزل العملي اكثر ما يظهر من خلال صفحات يومياته ، حيث يكشف عن ميله إلى التنظيم السري وأساليب المناورة . فمن هذه اليوميات ، نعلم أن هرتزل تحسب لصراع ضد أهل البلاد في فلسطين خلال عملية إنشاء الدولة اليهودية ، وإحدى مذكراته في أواسط التسعينات من القرن التاسع عشر صريحة جداً في هذا الخصوص وتكشف عن صورة حية لسياسة المؤلف تجاه العرب إذ يقول .

يجب أن ننتزع بلطف الملكية الخاصة عن المقاطعات المخصصة لنا . سنحاول أن ندفع بالسكان المعوزين عبر الحدود ، وذلك بتأمين الأعمال لهم في البلدان المجاورة ومنعها عليهم في بلادنا . أما الملاكون فأنهم سيقفون إلى جانبنا . فكلا العمليتين ، نزع الملكية وإبعاد المعوزين ، يجب أن تتا بكل حذر وخفر . لندع ملاكي العقارات غير المنقولة يتوهمون أنهم يخدعوننا ، وذلك ببيعهم الأشيا مُنا بأغلى من اثمانها الحقيقية . ولكننا لا ننوي أن نبيعهم أي شيء من جديد .

إن انتزاع الملكية طوعاً سيتم على يد عملائنا السريين ، وستدفع الشركة أسعاراً باهظة . ولن نبيع الأراضي بعد ذلك الا لليهود كما انه لن يسمح بالمتاجرة بالممتلكات العقارية إلا بين اليهود انفسهم .(٥)

أما هرتزل المعتدل والمسالم كما ظهر للجمهور العام فاننا نجده في قصة (ALTNENLAND) المنشورة سنة ١٩٠٢ . فان هذه القصة ، وهي خيالية عن الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها ، تصور مجتمعاً جديداً في فلسطين ، يقوم على المبادىء الليبرالية التي كانت رائجة في أميركا وأوروبا . وهذه الدولة وإن كانت بقيادة يهودية ، فهي تخلو من التحامل العرقي أو الديني ، وليس لها جيش ، إنما هي منصرفة إلى العلم وبث نور المعرفة . وعقيدتها هي : « أيها الانسان ، أنت أخي » ، وهناك يعيش العرب مع القيادة اليهودية في روح الصداقة النابعة من عرفان الجميل ، وذلك لأن « الخصومات القديمة تكون قد ذابت في مصالحات وتلاقيات جديدة »(٦) . هذه هي صورة إسرائيل التي رسمها هرتزل لكي يكسب عطف العالم ومساندته من اجل مشروعه .

إن هذا التباين الشديد بين هاتين الصورتين للحضور اليهودي في فلسطين يعطي منفذا واضحاً إلى خاصة الازدواجية في الصهيونية كما يتصورها مؤسسها . فالنظرية الصهيونية التي صاغها هرتزل ، ترنو إلى دولة ليبرالية وديمقراطية إلى أبعد الحدود في فلسطين ، ليس فقط لترفع من شأن اليهود أينما كانوا أو تسعى لتحسين أوضاعهم ، إنما لكي تكون أيضا كنموذج يحتذي به العالم . وكان هرتزل يدرك أيضا مدى جاذبية فلسطين بالنسبة الى اليهود ، وان كان الكثيرون منهم ظلوا ينفرون من الصهيونية في وجه من وجوهها . وكان هذا هو السبب بالذات الذي جعله لا يتردد في استخدام « الأسطورة الكبرى » المتجسدة في فلسطين لكي يكسب مساندة يهودية لمشروعه بإنشاء « دولة يهودية . » علمانية تماماً .

ولقد اعيدت صياغة نظرية هرتزل في أشكال معدلة على يد الأجيال التالية في المؤسسة الصهيونية . وكانت أبداً تعرض بشكل مبسط يموه المسألة الاخلاقية التي يثيرها تهجير العرب الفلسطينيين ويخفي مصاعب إنشاء حضارة واحدة وانتماء واحد معترف به من كل المجتمعات

اليهودية في العالم التي بقيت متنوعة إلى ابعد الحدود وذات جذور عريقة في أوطان عديدة . وكان القصد من ذلك كسب مساندة اليهود و«الأغيار» للنظرية الصهيونية بالابتعاد عن سابق تصور وتصميم عن التطرق لمثل هذه المسائل .

أن الصورة التي رسمتها الصهيونية لإسرائيل ، من أجل كسب عطف العالم الحديث والعلماني بما في ذلك عطف الكثيرين من اليهود . هي صورة دولة تكون بمثابة ملجأ لجميع اليهود ، وتمثل مصالح الشعب اليهودي وتصمد كمعقل للديموقراطية وكمركز حضاري للمدنية في شرق أوسطي متخلف وديكتاتوري . وبالنسبة الى اليهود على وجه الخصوص ، كانت تمثل تحقيق التوق القديم « للعودة » إلى وطن الجدود ، وهي رابطة تصل الماضي السحيق بالحاضر ، وتحقيق الوعد ببزوغ فجر جديد للشعب اليهودي .

ولكن وراء هذه النظرية التعميمية المبسطة للصهيونية ، كانت تكمن مجموعة من الحقائق المختلفة تماما والتي بانت بوضوح لدى إنشاء إسرائيل وفي الاتجاهات السياسية التي تبنتها . فالصهيونية في الواقع كانت اقرب الى هرتزل المتمثل في يومياته منها إلى هرتزل المتمثل في قصة « ألت نيو لاند » . لقد كانت خيبة امل اليهود من « الاسطورة الكبرى » مريرة إذ شعروا انها استغلت كصورة ماض اعيد بناؤه لتخضع مختلف المصالح والالتزامات اليهودية في العالم لارادة وأيديولوجية فئة متجذرة في البيئة الاوروبية المتفجرة سياسياً . وبالنسبة للعرب الفلسطينيين فكانت تعني النزوح ، والاستعباد ، والنفي ، اما بالنسبة للعالم ولا سيا للدول الغربية ، فقد كانت تشويهاً للصورة التي كانت إسرائيل ترسمها عن نفسها كحامية للمصالح الليبرالية في الشرق الأوسط .

فما هي الصهيونية إذن في الواقع ، الصهيونية التي أنشأت الدولة الإسرائيلية وسيرت شؤونها فيا بعد ؟ في اجابتنا على هذا السؤال نكتشف وجود ثلاثة ابعاد ذات اهمية كبيرة : علاقات الصهيونية بالعالم ، بالعرب ، وباليهود .

كانت الصهيونية دائماً تنظر الى شعوب « الامم » (الأغيار) (GENTILE WORLD) كمجتمعات خارجية معادية على الدوام ، ينبغي لليهود أن ينشئوا نظاماً متيناً لاتقاء شرها والدفاع عن نفسهم منها . فالدولة اليهودية كانت هي المفتاح لأمن اليهود ، ولكن كيف كان لها أن تنشأ في بيئة عالمية معادية للسامية بشكل مزمن ؟ كان لابد إذن من إقناع الدول الكبرى بان مثل هذه الدولة قد تخدم مصالحها ، سواء أكان ذلك صحيحا ام لا . ومن المعروف اليوم ان الصهاينة كسبوا مساندة بريطانيا لمشروعهم بالترويج لفكرة أن إسرائيل الجديدة ستتعاون تعاونا وثيقا في تحقيق المخططات الاستعمارية البريطانية . ولكن بعد عقدين فقط ، لما اشتد ساعد إسرائيل في فلسطين

وباتت في موقع أقوى وكانت بريطانيا تسعى إلى سياسة أكثر إعتدالا تجاه العرب ، نشط الصهاينة في العمل ضد السلطة البريطانية ، والبحث عن مصادر جديدة للعون في الولايات المتحدة .

بعد ذلك سارت العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية على نفس هذا النمط إذ صور الصهاينة اسرائيل كأميركا صغرى في الشرق الأوسط ، وحليف طبيعي يمثل مصالح الغرب في منطقة كان يهددها خطر الاستسلام لمبادرات الشيوعية الدولية . ولكن وراء هذه المظاهر كانت كثير من ممارسات اسرائيل السياسية والاجتماعية غريبة عن طريقة الحياة الأميركية وفي كثير من الوجوه كانت سياسة إسرائيل الخارجية أيضا،هي نفسها،تسير عكس مصالح الولايات المتحدة البعيدة المدى . ومثال على ذلك اعتداء إسرائيل على الليبرتي (LIBERTY) وهي باخرة تجسس أميركية كان موكولاً إليها مراقبة حرب سنة ١٩٦٧ . ورغم وجود تفاهم على ألا تمتد الحرب إلى ما وراء صحراء سيناء ، فقد صممت إسرائيل منفردة أن تقوم بحملات ضد الضفة الغربية ومرتفعات الجولان . ولإخفاء ذلك عن الولايات المتحدة ضرب الطيران الإسرائيلي باخرة الليبرتي وكاد أن يغرقها .

ومؤخرا ، كان لموقف إسرائيل المتعنت من الأراضي المحتلة ومن المسالة الفلسطينية أكبر الأثر في إعاقة المحاولات الأميركية للتمهيد للسلام في الشرق الأوسط ، إلى الحد الذي اوجب تزويد السفير سكرانتون في الامم الامتحدة بالتعليمات الضرورية لتوجيه تحذير جدي لإسرائيل . ولكن الأمر الذي ما يزال يثير العجب هو المدى الذي ما تزال الولايات المتحدة تسمح فيه لنفسها بالتنازل لإسرائيل في شؤون تتضارب فيها مصالح البلدين بكثير من الوضوح . وهذا يدل على مدى التأثير الذي بات في وسع إسرائيل عبر السنين أن تمارسه على أميركا . ولكن إزدياد التنبه إلى سياسة إسرائيل التي كثيرا ما تسير في خط معاكس للأهداف الأميركية ، بالإضافة إلى الثقل المتزايد للرأي العالمي ، قد فتح الطريق لاحتمال حدوث تغيير كبير في نهج واشنطن أزاء المسألة برمتها .

القضية العربية هي المشكلة الجوهرية الرئيسية التي تنبثق عن ممارسة الصهيونية وإنشاء الدولة اليهودية . فمنذ البداية ، رفض معظم الصهاينة أن يعتبروا الفلسطينيين ككيان شرعي له مطالبه المحقة بالارض التي كانوا يؤلفون فيها الغالبية العظمى من السكان . وينعكس هذا الموقف في شعار صهيوني مفاده إن فلسطين كانت « وطنا بدون شعب » يخص بالأحرى « شعبا بدون وطن » . وأشار جابوتنسكي مرة الى الفلسطينيين كزعاع يضجون بالصراخ ، في ثياب رثة متوحشة وذات الوان صارخة »[٧] ، وهي نظرة كان يشاطره أياها معظم المستوطنين اليهود . فهذا الخوف المرضي من العرب (ARABOPHOBIA) ظل من العوامل الثابتة في السيكولوجيا الصهيونية والإسرائيلية . ولا يمكن تفسيره إلا كأسلوب أو أداة لنفي الانسانية عنهم ، مما يتيح لهم بمزيد من السهولة طمس المسألة الأخلاقية التي يثيرها احلال شعب محل شعب آخر . فبالتشديد على

« عدم جدارة »أو على « انحطاط »الفلسطينيين (UNWORTHINESS) يصبح من الممكن طرح مطالب مضادة بالنسبة إلى الحق بالأرض ، وهي مطالب ليس لها ما يدعمها خارج ذلك إلا الحجة الواهية جداً التي تقوم على مبدأ الارتباط في القدم ، وذلك في زمن بات فيه حق تقرير المصير الذاتي من المبادىء المعترف بها على وجه العموم .

ومن المسائل التي ابقاها الصهاينة في دائرة الظل مسألة المدى الجغرافي الذي يطمحون اليه . وكان موقف هرتزل حول هذا الموضوع مبنيا على أساس ان الحدود تقرر في ضوء الاعتبارات العملية . ولكن الدولة اليهودية التي ترسمها قصة « ألت نيو لاند » تمتد إلى بيروت في الشمال وإلى الفرات في الشرق[٨] . وتشير مصادر صهيونية في فترة لاحقة إلى حدود مماثلة ، كما ان الوفد الصهيوني إلى مؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩ كان قد طالب بكل وضوح بأن تمتد حدود الانتداب المنوي إعلانه في فلسطين إلى نهر الليطاني ، شاملاً قمة حرمون وشرق الاردن[٩] . ورغم انه لم تعلن أي سياسة رسمية نهائية بالنسبة إلى حدود الدولة اليهودية ، فمن المعقول أن نسلم افتراضاً بأنه كان مزمعاً لها أن تشمل على الأقل فلسطين كما كانت في عهد الانتداب بكاملها ، جنوب لبنان ، ! والقسم الغربي في شرق الاردن . وبكل تأكيد ، فإن المكاسب الجغرافية الجديدة التي أحرزتها اسرائيل مع ما يرافق ذلك من أعراض شديد للتنازل عنها يوحي بوجود اطماح بعيدة تسعى إسرائيل وراءها حثيثا ، عن طريق سياسة « خلق الامر الواقع » .

وفي مناسبات كثيرة ، كان الصهاينة يواجهون صعوبة كبيرة في إعطاء التأكيدات أو الضمانات بأنهم لم يكونوا ينوون أن يخرقوا حقوق الفلسطينيين او يمسوا مصالحهم . ففي اجتماع بين العرب واليهود في حيفا سنة ١٩١٨ ، أعلن وايزمن : « ليست غايتنا ان نتولى السلطة العليا والادارة العامة في فلسطين ، ولا أن نحرم أي مواطن اصيل من ملكيته .[١٠] ومع ذلك فانه صرح للساسة البريطانيين في مجلس خاص بأن هدف الصهيونية أن تجعل فلسطين يهودية بقدر ما هي إنكلترة إنكليزية » ، وأن تحولها إلى دولة يقطنها أربعة او خمسة ملايين يهودي[١١] . وسجل أحد الرسميين البريطانيين الذين عالجوا عن كثب المسألة الفلسطينية في مذكرة قال : « المسألة التي تطالعنا الآن هي مسألة تكتيكية ، لا استراتيجية ، فالفكرة الاستراتيجية هي الهجرة المتدرجة لليهود إلى فلسطين حتى تصبح تلك البلاد في غالبيتها دولة يهودية . ولكنه من غير الأكيد انه في وسعنا ان نفصح للعرب عما تعنيه سياستنا بالفعل » .[١٢]

فالمشروع الصهيوني إذن كان يرمي آنذاك إلى تهجير السكان ، وتحويل فلسطين إلى دولة يهودية صرفة . وفي سبيل ذلك وضعت طريقتان قيد التطبيق ، واحدة اقتصادية والأخرى عسكرية . فالوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي وقعت عليهما مسؤولية الحصول على الأراضي التي كان

لليهود وحدهم أن يستوطنوها ويستثمروها . ونجد في قانون الوكالة اليهودية لسنة ١٩٢٩ وصفاً واضحاً لهذه السياسة ، إذ يقول : « الارض يجب الحصول عليها بحيث تصبح ملكاً يهودياً ... وسندات الملكية التي يتم الحصول عليها يجب أن تكون باسم الصندوق الوطني اليهودي ، لكي تصبح ملكا بلا منازع للشعب اليهودي .

وستشجع الوكالة الاستعمار الزراعي الذي يرتكز على يد عاملة يهودية ، وفي كل الأعمال والمشاريع التي ستقوم بها الوكالة أو تروج لها ، وسيحسب أنه من باب المبدأ أن اليد العاملة اليهودية هي التي تستخدم ..[١٣] .

الا ان اللجوء إلى القوة العسكرية اصبح في النهاية الأداة الاكثر فعالية بيد الصهاينة ، ذلك لأن شراء الأراضي لم يجعل في متناولهم سوى نسبة مئوية ضئيلة من البلاد . وكان هرتزل تحسّب لضرورة اللجوء إلى السلاح . فسجل في إحدى يومياته قوله إنه : « يجب علي أن أدرب الفتيان لكي يصبحوا جنوداً » .[١٤] وفي أولى مراحل الانتداب ، انشئت « الهاغانا » كقوة دفاع يهودية ، ولكنها تحولت تدريجيا بحيث اصبحت الجناح العسكري للحركة الداعية الى إنشاء دولة . وبالتعاون مع البالماخ (PALMACH) أي القوى الخاصة والايرغون والفئات غير النظامية من جماعة شترن ، أعدت الهاغانا لاحتلال عسكري في فلسطين تنفذه عند حلول موعد نهاية الانتداب . وأهم مخطط استراتيجي في هذا المجال كان مشروع دالت (PLAN DALET) ، الذي سعى إلى فرض السلطة على « المساحة التي اعطتنا إياها الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى المساحات التي كنا شغلناها وهي خارج هذه الحدود . »[١٥] ومن العمليات الثلاث عشرة التي يشملها مخطط داليه ، كان معظمها موجهاً إما للتعجيل في هروب العرب أو لاحتلال مساحات مخصصة للدولة العربية . وهناك مقطع في كتاب يغال ألون (YIGAL ALLON) ، كتاب البالماخ » (BOOK OF THE PALMACH)، وقد اكتشفه الدكتور وليد الخالدي لسنوات خلت ، يعطي صورة عن الطابع العام لمخطط داليه ، يقول :

« وجدنا حاجة لتنظيف منطقة الجليل الداخلية ، ولإنشاء استمرارية جغرافية في المنطقة بكاملها .

« جمعت جميع المخاتير اليهود الذين لهم صلة مع العرب في مختلف القرى ، وطلبت إليهم أن يسروا في آذان بعض العرب ، أن تعزيزات عسكرية يهودية كبيرة قد وصلت إلى الجليل ، وأنها عازمة أن تحرق جميع قرى الحولة ، وعليهم أن يوحوا إلى هؤلاء العرب ، كأصدقاء ، ان ينجوا بأنفسهم قبل فوات الأوان . وراجت الاشاعة في جميع أنحاء «الحولة » أن الوقت مناسب للهرب . وكان الهروب بالآلاف . وحققت هذه الوسيلة أهدافها كاملة » .[١٦] ونصف العمليات التي يشملها مخطط داليه

قد نفذ بنجاح في حرب ١٩٤٨ ، وكانت النتيجة أن برزت إسرائيل إلى الوجود بحدود أوسع بكثير من تلك التي عينتها الامم المتحدة . وكان طابع الدولة الجديدة على غرار الطريقة التي أنشئت فيها . فالسياسة المتبعة تجاه العرب الباقين كانت متعالية ومقيدة ، كما ان موقفها تجاه البيئة المجاورة كان قتالياً وعدائياً . وبحكم قوانين الطوارىء سنة ١٩٤٩ ، وضع السكان العرب تحت حكم عسكري حد من حرية التنقل ومنع تأليف أي تنظيم من شأنه أن يمثل مصالح العرب . كما اعطى قانون ملكية المتغيبين (ACQUISITION OF ABSENTEE PROPERTY)الذي نشر سنة ١٩٥٠ الحكومة الحق بحجز أملاك الفلسطينيين الذين كانوا في الخارج في أي وقت بين الفترة الممتدة من ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ إلى أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ .[١٧] كما نصت قوانين اخرى على حجز الاملاك التي لم تدخل في هذا الباب ، وبخاصة لأسباب امنية او مصلحة قومية . وقد استولي على ما لا يقل عن ٢٥٠،٠٠٠ فدان من الاراضي التي يملكها العرب استولي عليها بهذه الطريقة ، هذا عدا الحظر المطلق لإعادة استيطان الفلسطينيين الذين كانوا أبعدوا خلال الحرب ، بصرف النظر عن ظروف ابعادهم .

وكانت السياسة الإسرائيلية تجاه المحيط العربي الخارجي قائمة على مبدأ الثأر المكثف لأي خرق للحدود ، علما بأن الحدود نفسها كانت كثيراً ما تفصل بين القرى وحقولها مثيرة بذلك جوا من الهيجان ، وابتدأت هذه السياسة بالهجوم على قرية قبية من الضفة الغربية في إكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وتتوجت بأزمة السويس . وما دلت عليه حرب السويس لأول مرة هو أن إسرائيل كانت تتخطى في تطلعاتها إلى أبعد من مسألة أمنها الداخلي . ولولا الموقف الحازم الذي اتخذه ايزنهاور ، ما كانت إسرائيل لتنسحب من سيناء ، وبحسب مراسل جريدة النيويورك تايمز السابق كنث لوف (KENNETHLOVE) : «ومن اللحظة التي تأكد فيها لإسرائيل أنه ينبغي لها الانسحاب ، باتت سيناء في نظرها كمعركة يجب عليها أن تخوضها من جديد إن عاجلاً أو آجلاً . ووضعت مخططات الحرب الجديدة فوراً بعد نهاية الحرب الأولى . وكانت تلك المخططات تطورت باستمرار لكي تبقى في مستوى الأحداث »[١٨] .

ولكن حقيقة الأمر تتعدى مسألة سيناء ، فما كان يثير اهتمام إسرائيل هو مسألة الضفة الغربية ومرتفعات الجولان ، والمعركة الثانية في سيناء سنة ١٩٦٧ كانت ذريعة لاحتلال هذه المناطق على حد سواء . واعترف الجنرال عازار وايزمن (EZORWEIMANN) رئيس العمليات لحرب ١٩٦٧ والرئيس السابق لحزب هاروت المنادي علناً بالتوسعية ، قائلاً إن اسرائيل لم تشن الحرب بحكم الضرورة وانما سعياً لاحتلال الأراضي التي نعتبرها جزءاً طبيعياً من البلاد . وذلك « أن ضم تلك المناطق هو جوهر الصهيونية ، وبدونها لا يمكن للدولة الإسرائيلية أن تبلغ كمالها التاريخي »[١٩] .

وبسبب نفور الرئيس جونسون من اتباع قدوة ايزنهاور ظهر الى الوجود واقع جديد مختلف تماما بعد حزيران سنة ١٩٦٧ . وهو واقع اعطي فيه لإسرائيل أن تتسلط على أراضٍ جديدة كانت لا تستحب كثيراً أن تتنازل عنها .

ورغم المحافظة على مظاهر الممارسة الديمقراطية في الضفة الغربية ، فان الاحتلال في عمومه كان ارهابياً ، وذلك تكرار للسياسة المتبعة ، من قبل إزاء الفلسطينيين داخل إسرائيل . ومن الاجراءات التي لايمكن الإغضاء عنها بأي شكل ، التدابير الزجرية التي كانت تستخدم ضد ابسط مظاهر المقاومة من اي نوع كان ، ومهما كانت سلمية ، والتغييرات المادية في القدس التي تشكل خرقاً مباشراً لمعاهدة جنيف لسنة ١٩٤٩ حول وجوب حماية المدنيين أثناء الحرب ، وإنشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة . فهذه التصرفات التي جاءت أخبارها في تقارير قد رفعها كبار الصحافيين في العالم الغربي ولجنة من الامم المتحدة كان قد أذن لها أن تقوم بمهمة استطلاعية حول الاحتلال ، هي التي كانت السبب المباشر لتجديد الاعتداءات سنة ١٩٧٣ .

كانت فكرة استعادة الأراضي المحتلة بهجوم مسلح خطة مصرية وضعت كحل ممكن في مطلع السبعينات . ولكنها اخذت في بداية ١٩٧٣ تتحول إلى خطة ملموسة . وكان في تلك الفترة بالذات أن كثر التحدث بين زعماء السياسة في اسرائيل وممثلي الحكومة الرسميين ، عن ضرورة التمسك بالأراضي المحتلة بشكل دائم . وفي أواخر الصيف ، كان حزب العمال المسيطر قد تبنى رسمياً زيادة المستوطنات اليهودية كمطلب رئيسي في برنامجه الانتخابي . وقبل ذلك بشهر ، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار كان قد اقترحه مجلس الأمن بقصد توجيه المزيد من الضغط على إسرائيل ، وحملها على التخلي عن الأراضي التي احتلتها بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . كل هذا التصعيد ادخل في روع الدول العربية المنخرطة في التخطيط للحرب المحتملة بأن الهجوم المسلح وحده يستطيع أن يحرك عملية الانسحاب الإسرائيلي ، وبهذه القناعة بالذات كان أن شنت معركة ٦ تشرين ١٩٧٣ .

إن حرب تشرين ، عدا موقف ايزنهاور سنة ١٩٥٦ ، هي أول قوة كابحة رئيسية وقفت في طريق توسع إسرائيل جغرافياً في الشرق الأوسط . ولكن النتيجة الحسية الوحيدة لهذه الحرب حتى الساعة ، لم تتعد مجرد التراجع في سيناء الشرقية من قبل إسرائيل . وفوق ذلك ، لقد أصبحت إسرائيل مؤخراً أكثر تعنتاً في موقفها من الأراضي التي ما تزال تحت سلطتها ، وتراها ما تنفك تعلن عن عزمها على الاحتفاظ بها ، وتشجع على قيام مستوطنات يهودية جديدة هناك .

واليوم ، إذ يتوقف زخم سياسة الخطوة خطوة التي بدأها كيسنجر ويتجمد في حالة من

الركود ، وتتعطل قدرة أميركا على التصرف بسبب انتخابات الرئاسة فيها ، وينصرف اهتمام العالم إلى الأزمة اللبنانية ، نرى إسرائيل تنعم نسبياً بمزيد من الحرية كسلطة محتلة . وما يدل على ذلك أن إسرائيل ، رغم اللوم الذي وجهته اليها أمريكا في أوائل هذه السنة ، استطاعت أن تستمر في سياستها بصفاقة .

وتنعكس نيات إسرائيل في تصريح قيل إنه لمسؤول حكومي كبير ، لكن بقي اسمه مكتوماً ، أشارت اليه مجلة التايم منذ اكثر من سنة ، وجاء فيه :

« نظراً لعدم قبول العرب بإسرائيل ، لجأنا الى المناورة منذ ١٩٦٧ لكسب المزيد من الوقت وإعادة أقل ما يمكن من الاراضي . وكانت النظرة الحكومية الغالبة أن مراحل التجميد هي لمصلحتنا . أما الخطر الاكبر علينا فكان مشروع روجرز ، أي الخطة الأميركية لارجاعنا الى خطوط الهدنة القديمة . وما الاتفاق الجديد مع مصر سوى ضربة قاضية لهذه السياسة .

... ولو لم يكن الاتفاق المرحلي الحاضر ليعطينا إلا ستة أشهر بدلاً من ثلاث سنوات ، كنا سنقبل به أيضاً ، لأن الحل البديل هو جنيف . وجنيف تعني المزيد من الضغط للعودة الى حدود ١٩٦٧ . فالاتفاق المرحلي قد أخر جنيف ، في حين أنه ضمن لنا في الوقت نفسه السلاح ، والمال ، وتنسيق سياستنا مع واشنطن ، والهدوء في سيناء . وهكذا فاننا نسبياً قد تخلينا عن القليل من أجل الكثير » .(٢٠)

وكما أن اسرائيل مصرة بقوة وعزم على الاحتفاظ بمعظم الأراضي المحتلة ، فانها أيضاً مصرة بنفس القدر على الحد من دور منظمة التحرير الفلسطينية والحؤول دون نشوء دولة فلسطينية من أي نوع . وسبب ذلك واضح .فعندما يكتسب الفلسطينيون صفة الكيان السياسي الشرعي ويتمتعون بشكل خاص بحقوق جغرافية ، فلا بد ان يطرح ذلك على بساط البحث شرعية اسرائيل بالذات ويثير مسألتها بكاملها من الأساس كما ان انتباه العالم سيتركز على المشكلة الرئيسية التي تطرحها ممارسات السياسة الصهيونية : تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه لإفساح المجال لدولة يهودية . ولكن في الواقع ، فان العالم قد وجه نظره الى هذه المسألة ، كما ان الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ادركت وجود خطأ قانوني مستمر ناجم عن إنشاء دولة إسرائيل . ولهذا السبب بالذات أعطوا منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً نصف رسمي ، وصوتوا على كثير من القرارات لتوجيه اللوم الى اسرائيل على سلوكها السياسي . واذ اخذ يطرأ بعض التحول في موقف الدولة المناصرة لإسرائيل ، أي الولايات المتحدة ، فلا بد أن حرية إسرائيل في أن تفعل ما يحلو لها ستشهد هي الأخرى تغيراً جذرياً في المستقبل القريب .

كلمة اخيرة حول علاقة الصهيونية باليهود ، في المؤتمر الصهيوني الثاني سنة ١٨٩٨ ، صرح هرتزل : « لا يمكن أن يطول الزمن أيضاً على مثل هذا الهيجان الذي يثار في البيئات اليهودية المتنورة ضد صهيون .. يجب أن نضع حداً لذلك ، مرة واحدة والى الابد ... إن اقتحام هذه البيئات هو احد اهدافنا المقبلة »[٢١] . ومنذ ذلك الزمن ، تشن الصهيونية الرسمية حملة كثيفة من اجل أن تمد سلطتها على اليهود في جميع أنحاء العالم وتحافظ عليها ، ومن أجل أن تنمي الولاء للدولة اليهودية . ففي سنة ١٩٢٩ ، وسع وايزمن الوكالة اليهودية بحيث باتت تضم غير الصهاينة ، وهي خطة معدة لكي تجذب الى الحركة اليهود غير الملتزمين . وفي سنة ١٩٧١ ، أعيد تشكيل الوكالة بغية الحد من التمييز القائم بين الصهيونية وحملات جمع الرساميل ، وهي مناورة تهدف الى توثيق ارتباط اليهود باسرائيل .

ومع ذلك ، فرغم هذه الجهود لخلق يهودية وحيدة الاتجاه بقيادة صهيونية ، يبقى واقع التعددية اليهودية حقيقة قائمة . وكذلك فان المعارضة اليهودية لسياسة اسرائيل ، سواء في الداخل أو في الخارج ، لم تتوقف أبداً ، لا بل إنها قد اشتدت في السنوات الأخيرة الى درجة أن أصواتاً كثيرة بدأت ترتفع في اوساط اليهود الاميركيين المعروفين بولائهم الكامل للصهيونية احتجاجاً على هذه السياسة .

ومنذ سنوات ، صرح الفيلسوف الاميركي موريس كوهين :

« رغم أن معظم زعماء الصهيونية في أميركا مقتنعون عن إخلاص وبكل عمق بالتلاؤم الكامل بين الصهيونية والقومية الاميركية ، فهم مع ذلك مخطئون الى حد بعيد . ففلسطين كوطن قومي لليهود تعني بالضرورة انها دولة ترتكز على عرق معين ، ودين قبلي ، وايمان صوفي بأرض خاصة ، في حين ان اميركا الليبرالية وقفت في تاريخها دائما الى جانب الفصل بين الكنيسة والدولة ، والاختلاط الحر بين الاعراق وتثبيت اليقين بان الانسان يستطيع تغيير موطنه ولغته ، وان يظل في الوقت نفسه قادرا على دفع عجلة المدنية الى أمام »[٢٢]

ومؤخراً ، ادلى عالم إسرائيلي ، هو البروفسور جورج تمارين (GEORGE TAMARIN) بما يلي :

« إن تناقضاً أساسياً يلتصق بواقع اسرائيل الاجتماعي والروحي : التعارض بين « الإيمان الإسرائيلي » (وهو يقوم على مطلب المجتمع الديمقراطي ، الداعي الى المساواة ، التقدمي والتائق الى نور العلم) ، والقوانين الثيوقراطية ـ العرقية ، والجو الشوفيني ، والحضارة المحلية وتدابير السلطات التي كثيراً ما تكون قسرية .

وينعكس هذا التعارض في المشادة الدائمة بين الاتجاه الساعي نحو نشوء مجتمع خاص مغلق مادياً وروحياً ، واتجاه اولئك الذين يناضلون من أجل مجتمع حر ومفتوح . مشكلة اسرائيل هي هذا التناقض الواضح . وعلى حل هذه المشكلة يتوقف ليس فقط نوع التركيب الاجتماعي والحضاري للدولة ، إنما ايضا ، في يقيني ، مصيرها السياسي في المستقبل »[٢٣] .

إن هذه الآراء ، إذا ما قيض لها أن تنتشر وتتعزز بين يهود اميركا واسرائيل وسائر أنحاء العالم ، فلا بد لها ان تطلق تياراً عارماً من النقد واعادة النظر . فالتناقض بين النظرية كما هي معلنة والصهيونية كما تمارس في الواقع ، بين تعاليم الدين اليهودي والمفهوم الصهيوني للقومية اليهودية ، بين قيم الليبرالية الديمقراطية وتلك القيم التي توجه سياسة الدولة الإسرائيلية ، جميع هذه التناقضات ستظهر الى العيان ، كما لم يعهد من قبل خلال ثمانين سنة من العمل الصهيوني .

ولن تكون اسرائيل أقل المستفيدين من هذا التيار إذ ليس من الممكن فعلا ان يستمر مجتمع ما بالوجود طالما أن هناك طلاقاً بين طريقة سلوكه في الواقع وبين المبادىء النظرية التي يرتكز عليها .

الحواشـــي

١ ـ المذكرات اليومية الكاملة لثيودور هرتزل ، (نيويورك : مطبعة هرتزل وتوماس يوسيلاف ، ١٩٦٠) المجلد الاول ، ص ٤٢ .

٢ ـ باشارة من (هانز كومن) ، « صهيون والفكرة الوطنية اليهودية » ، في تأملات في التاريخ الحديث (REFLECTIONS ON MODERN HISTORY) (برنستون : فان نوستران ، ١٩٦٣) ص ٤٠٢ .

٣ ـ باشارة من اهارون كوهين ، اسرائيل والعالم العربي ، (نيويورك فانك ، وفاكنالز ، ١٩٧٠) ، ص ٦٧ .
ISRAEL AND THE ARAB WORLD

٤ ـ من أجل صهيون : سيرة يهوذا ل. ماغنس ، فيلادلفيا : (جمعية النشر اليهودية في اميركا ، ١٩٥٤) ، ص ١٩٩ .
(FOR ZION'S SAKE: A BIOGRAPHY OF JUDAH MGNES)

٥ ـ المذكرات اليومية الكاملة لثيودور هرتزل ، المجلد الاول ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .

٦ ـ ثيودور هرتزل ، الأرض القديمة الجديدة : نيويورك : بلوك وهرتزل للطباعة ، ١٩٦٠) ص ١٥٢ و ١٩١ . OLD - NEW LAND

٧ ـ جوزيف شاختمان ، ثائر ورجل دولة ، قصة فلاديمير جابوتنسكي : السنوات الاولى ، (نيويورك : يوسيلوف ، ١٩٥٦) ص ٥٤ .
REBEL AND STATESMAN, THE STORY OF VLADIMIR JABOTINSKY

٨ ـ انظر « الارض القديمة الحديثة » ، ص : ٦٦ و ١٢٩ و ٢٣٥ و ٢٥٥

٩ ـ انظر (جاكوب هورونز . الدبلوماسية في الشرقين الادنى والاوسط : سجل وثائقي ، برنستون فون نوستراند ١٩٥٦) ، المجلد الثاني ، ص ٤٥ ـ ٥٠ . DIPLOMACY IN THE NEAR AND MIDDLE EAST: A DOCUMENTARY RECORD .

١٠ ـ دورين انغرامز ، أوراق فلسطينية ، ١٩١٧ ـ ١٩٢٢ (نيويورك برازيلر ، ١٩٧٢) ص ٣٠ .
١١ ـ المصدر نفسه ، ص ٤٦ .
١٢ ـ المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .
١٣ ـ وليد الخالدي ، من الحماية الى الاحتلال (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ص ٣٠٣ .
١٤ ـ المذكرات الكاملة لتيودور هرتزل ، مجلد (١) ص ٣٨ .
١٥ ـ وليد الخالدي ، « مشروع داليه » في نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، ص ٢٣ . MIDDLE EAST FORUM) .
١٦ ـ المصدر نفسه ، ص ٢٨ . (PLAN DALET)) .
١٧ ـ لمزيد من المعلومات هنا وفي غير مجال ، انظر صبري جريس ، **العرب في اسرائيل ، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٦** ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٦٩) ص ١ ـ ٩٠ .
١٨ ـ كينيث لوف ، **السويس ، الحرب التي خاضوها مرتين** ، (نيويورك ، ماكروهيل ، ١٩٦٩) ، ص ٦٧٧ . SUEZ: THE TWICE - FOUGHT WAR.
١٩ ـ أشار اليها بول جاكوبز ، **النظرة من تل افيف وبيروت** ، آذار ١٩٧٣ ص ٦٤ . RAMPARTS .
٢٠ ـ باشارة من المجلة ، TIME . سبتمبر ٢٢ ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤ .
٢١ ـ أشير اليها في THE JEWISH CHRONICLE: ٢ سبتمبر ١٨٩٨ ، نشرة اضافية ، ص ١١١ .
٢٢ ـ موريس كوهين ، « الصهيونية : قبلية أم ليبرالية ؟ » **ايمان ليبرالي** (نيويورك ، هنري هولت ، ١٩٤٦) ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠ . THE FAITH OF A LIBERAL .
٢٣ ـ جورج تمارين ، الحيرة الاسرائيلية : **مقالات حول دولة حربية** (روتردام : مطبعة جامعة روتردام ، ١٩٧٣) ، ص ٩

السيد يسين

الصهيونية ايديولوجية عنصرية

تعريف بالمصطلحات الأساسية

أثار القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ردود أفعال واسعة المدى . والحقيقة ان هذا القرار يؤكد أهمية تأصيل دراسة الظاهرة الصهيونية التي قامت على أساسها عملية الاستيطان الاستعماري في فلسطين ، وتركز دراستنا على الصهيونية باعتبارها أيديولوجية عنصرية ، ويقضي ذلك منذ البداية تحديداً لما نعنيه بالايديولوجية والعنصرية[١] .

١ ـ الايديولوجية

ويمكن لنا أن نقرر أن مفهوم الايديولوجية من المفاهيم التي تعددت الاتجاهات بصدد تعريفها[٢] . غير أنه يمكن ـ إذا ما تبنينا وجهة نظر آدم شاف ـ[٣] أن نقسم التعريفات التي أعطيت للايديولوجية ـ بوجه عام ـ إلى ثلاث فئات : التعريفات التكوينية والتعريفات البنيانية ، والتعريفات الوظيفية .

ـ والتعريف التكويني : Genetique للايديولوجية ينطلق من الظروف التي انبتتها أو صاحبت نشأتها .

ـ اما التعريف البنياني : Structurale للايديولوجية فهو ينطلق من السمات التي تميز ـ من وجهة النظر المنطقية أو من وجهة نظر المعرفة ـ الأحكام والقضايا التي تكون الايديولوجية عن غيرها من الايديولوجيات من ناحية ، او عن غيرها من الأبنية الفكرية الأخرى كالنظريات العلمية من ناحية اخرى .

وأخيراً فالتعريف الوظيفي : Fonctionnelle للايديولوجية يركز على ويشير الى

الوظائف التي تقوم بها الايديولوجية في مواجهة المجتمع والجماعات الاجتماعية والأفراد .

وعمل آدم شاف على تبني التعريف الوظيفي للايديولوجية ، وذلك لأنه يرى أنه اكثر تعريفات الايديولوجية وصفية وحياداً ، وهو بذلك يمكن ان يكون اكثر التعريفات قبولا لدى وجهات النظر المختلفة . وفي هذا الضوء يقترح آدم شاف التعريف التالي :

« الايديولوجية هي نسق من الافكار يقوم ـ في ارتكازه على نسق محدد من القيم ـ بتحديد اتجاهات الناس، وسلوكهم إزاء الأغراض المتبناة المتعلقة بتطور المجتمع ، أو الجماعات الاجتماعية أو الأفراد » .

وبالرغم من ان هذا التعريف الوظيفي يمكن قبوله بوجه عام ، لانه ينطبق على الصهيونية كما ينطبق على غيرها من الايديولوجيات ، الا ان استبعاد آدم شاف للتعريفات التكوينية والتعريفات البنيانية مسألة غير مقبولة . ذلك أنه لا يكفي أن نشير الى الوظيفة او الوظائف التي تقوم بها الايديولوجية ، ولكن ينبغي ـ اذا ما كنا في سياق ودراسة نقدية ـ أن نحدد الاصول التكوينية للايديولوجية محل الدراسة ، وكذلك ان نبرز العناصر الأساسية الفكرية المكونة لها . وينطبق هذا على وجه الخصوص على الصهيونية . فلا يمكن لنا أن نفهم الوظائف التي تقوم بها بالنسبة لجماعات الصهيونيين ، بغير ان نحدد اصولها وبناءها الداخلي .

٢ ـ العنصرية

تقوم العنصرية على فكرة رئيسية ، مؤداها أن مجموعة محددة من البشر يتسمون بكونهم طبيعياً اسمى من غيرهم . [٤] وعادة ما يتم توصيف السمات المميزة للجماعة المختارة سواء على اساس فيزيقي يتعلق بالتكوين الجسمي ، او على اساس حضاري خالص يتعلق بابراز السمات الثقافية التي تميز الجماعة المختارة . وهناك أيضاً عدد كبير من السمات والقيم عادة ما ينظر اليها باعتبارها علامات على السمو والامتياز مثل العبقرية العسكرية والتفوق التكنولوجي ، أو كما يقرر الصهاينة انهم أسمى الجماعات الانسانية لأنهم شعب الله المختار . وأيا كان الجنس الذي تزعم الايديولوجيات العنصرية تفوقه وسموه ، فان العنصري عادة ما يؤكد أن جماعته التي يحاول إعلاء شأنها سامية من وجهة النظر البيولوجية ، ومن ثم فان هذا السمو ـ ما دام يرتد إلى أصل بيولوجي ـ سيستمر الى الأبد .

ومن أبرز المذاهب العنصرية في العصر الحديث ، الايديولوجية النازية ، التي كانت لها رؤية تسعى لتحقيق سلام « يؤسس بواسطة السيف المنتصر لشعب مكون من السادة ، سيضع العالم في خدمة حضارة ارقى » [٥] . ومن ناحية أخرى أقامت اليابان ، قبل هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، قوميتها المتطرفة وسياستها التوسعية على أسطورة قومية عنصرية . واذا انتقلنا الى إفريقيا

نجد أن العنصرية تتمثل في محاولة اقامة فجوات لا يمكن سدها بين البيض المستعمرين والسود اهالي البلاد الأصليين . وقد تحدثت « سارة ميللين » في العشرينات عن جنوب إفريقيا مقررة أن « الفجوة بين الأسود والأبيض بالغة الاتساع بحيث لا يمكن سدها » [٦] . ونفس هذا الحكم نجده ـ بصيغة أخرى ـ لدى غلاة المفكرين الصهيونيين ، حين يقررون أن هناك فروقاً أساسية بين اليهود من ناحية وبين « الاغيار » من ناحية أخرى ، ومن هنا السمة النفسية السائدة لدى اليهود ، وهي الشك في كل من هو غير يهودي .

ولقد استخدمت العنصرية لتبرير أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة التنوع . واذا استقرأنا التاريخ الاستعماري الامريكي في سنواته الباكرة ـ على سبيل المثال ـ فإننا نجد أن المجتمع الامريكي الذي كانت تسوده نزعات دينية قوية في هذا الوقت ، كان لا بد له أن يبحث عن تبرير لنظام العبودية الذي فرضه على الزنوج ، وخصوصاً بعد تحولهم الى المسيحية . فالدين المسيحي لا يسمح لمسيحي بأن يمتلك ويستعبد مسيحياً آخر ، وكانت العنصرية هي المخرج ، على أساس ان الزنوج جنس أدنى مرتبة من البيض مما يبرر استعبادهم ، وذلك ـ كما قرر جير بخان بصراحة يحسد عليها ـ أن الملكية هي الملكية ، وهي لذلك تحتاج لحمايتها الى حجج وجيهة .

ومن ناحية أخرى أغرق العنصريون الألمان في اسباغ الصفات الرديئة على اليابانيين ، وكثيراً ما تحدثوا عن « الخطر الاصفر » وكانوا ينعتون اليابانيين بأنهم « قردة مدربون » . غير انه لما استدعت التطورات السياسية ضرورة ضم اليابان الى دول المحور انبرى « علماء الأجناس » الألمان يتحدثون عن اليابانيين بكونهم ـ في نهاية الامر ـ ينتمون الى الجنس الآري .

والواقع ان الفكر العنصري الحديث يستمد اصوله من كتابات الكاتب الفرنسي الكونت دي جوينو ، الذي نشر بين عامي ١٨٥٣ ، ١٨٥٥، كتاباً شهيراً عنوانه « **دراسة في عدم تساوي الاجناس البشرية** » .[٧] وقد ضمن جوينو هذا الكتاب نظريته العنصرية الكاملة ، التي هي بمثابة تفسير عنصري للتاريخ الانساني . ففي وجهة نظره اذا ما أردنا أن نبحث أسباب صعود وانهيار المجتمعات والحضارات الانسانية ، فعبثاً نجدها في الاسباب الاقتصادية او السياسية او الدينية او الاجتماعية ، ذلك أن الاسباب الحقيقية ترد للعامل العنصري . ومن ناحية أخرى ، فقد زعم جوينو أن الأجناس الإنسانية يمكن تصنيفها الى أجناس ممتازة وأجناس منحطة . والاجناس الاولى قادرة على التقدم ، أما الاجناس الثانية فمحكوم عليها بالتخلف الابدي .

وقد سار على خطى جوينو عدد آخر من الكتاب والباحثين ، ومن أبرزهم تشامبرلين في كتابه « اساس القرن التاسع عشر » ، وكذلك عالم الانثروبولوجيا الفرنسي فاشي دي لابوج ، وعالم الانثروبولوجيا الالماني أوتو آبون [٨]

وإذا كانت العنصرية الحديثة قد ولدت على أيدي جوينو في القرن التاسع عشر ، فلم يكن ذلك في الحقيقة مجرد صدفة . ذلك أن علم اجتماع المعرفة قد علمنا أن الأفكار لا تنشأ وتتطور وتتغير في فراغ ، وإنما لا بد من ربطها باللحظة التاريخية وبنوعية البناء الاجتماعي السائد في المجتمع . واذا طبقنا هذا المنهج ، لاكتشفنا أن صعود نجم الفكر العنصري ، قد صاحب نشوء واتساع النظام الامبريالي العالمي الذي قام على استعمار ونهب شعوب العالم الثالث . وكان لا بد له حتى ينجز مهمته أن يجد المبرر لذلك ، وهكذا ظهرت دعاوى « عبء الرجل الأبيض » في تمدين الشعوب المتخلفة وغيرها من الصيغ العنصرية التي قصد بها ايجاد السند الفكري لتبرير العملية الاستعمارية .

من هنا نكتشف الصلة الوثيقة بين العنصرية والاستعمار ، ولذلك ليس غريباً ان نجد الصهيونية باعتبارها ايديولوجية عنصرية ، كانت هي الحركة السياسية التي قام على أساسها الاستعمار الاستيطاني في فلسطين .

الصهيونية وبناء المجتمع الاسرائيلي العنصري

أولا : بناء المجتمع اليهودي في فلسطين

نشأ المجتمع اليهودي في فلسطين وتبلور نتيجة لجهود الجماعات الصهيونية التي ظهرت في اوربا الشرقية والوسطى وذلك في أواخر القرن التاسع عشر . وقد رفعت هذه الجماعات الصهيونية شعاراً مؤداه « انه لا يمكن ممارسة حياة يهودية صحيحة في اي مجتمع حديث خارج فلسطين » . وزعمت الصهيونية أن الحياة في ظل المجتمعات الاوربية الحديثة من شأنها أن تجعل اليهود يتمزقون بين السحق الروحي والحضاري ـ الذي سيترتب على نصف حياتهم التقليدية والمجتمعية تحت وطأة التنظيمات الاقتصادية والسياسية الحديثة ـ والفناء المادي عن طريق « الاندماج التام » في المجتمع . ومن هنا زعمت الصهيونية انه في فلسطين فقط يمكن ان ينشأ مجتمع يهودي حديث ، حيث يمكن التأليف بين اليهودية والحضارة الإنسانية العامة ـ أو بعبارة أخرى ـ بين الأصالة و المعاصرة وتبني المجتمع اليهودي في فلسطين ايديولوجية متكاملة ، بمعنى أنه صاغ نسقاً محدداً من الأفكار المترابطة فيما بينها بطريقة عضوية وجعلها دليلاً للعمل وتقنيناً للسلوك وقد انطلق من أيديولوجية « الريادة » نسبة « للرواد » الذين هم في الحقيقة طلائع المستعمرين الأوائل الذين هبطوا الى ارض فلسطين ليكونوا مقدمة الاستعمار الاستيطاني لفلسطين . وحاولت الصهيونية أن تبني نموذجاً مثالياً « للرائد » الذي صور باعتباره اليهودي الأمثل . ومن هنا ألح القادة الصهيونيون الأوائل على ضرورة أن

يطابق المستوطنون أنفسهم واتجاهاتهم وسلوكهم مع السمات التي يتميز بها وأهمها التضحية . فالرائد هو الشخص الذي يكون على استعداد لحرمان نفسه من متع الحياة والفوائد المادية ، وهو قادر على ان يكيف اسلوب حياته ليعيش عيشة متقشفة . ولم يكن هذا التقشف مقصوراً لذاته ـ بالرغم من أنه اصبح بعد ذلك اتجاهاً سائداً ـ ولكن بغرض القيام بالاعباء الجسمية التي حددتها لنفسها جماعات « الرواد » لخلق المجتمع اليهودي في فلسطين .

أما السمة الثانية « للرائد » فهي أن يمارس العمل بنفسه ، مع تحريم العمل المستغل . وقد حدد هذا الاتجاه طبيعة الانشطة التي وجهت لخلق المجتمع اليهودي في فلسطين . وتقصد التركيز الشديد على العمل غير المستغل في الميدان الزراعي واليدوي باعتباره وسيلة رئيسية لبعث شباب « الامة اليهودية » ولخلق إنسان يهودي جديد .

وقد ركزت ايديولوجية « الريادة » على فكرتين اساسيتين هما : ضرورة الاعتماد على الاكتفاء الذاتي ، واهمية تنمية وسائل الدفاع الذاتي .

والحقيقة ان ايديولوجية الريادة التي كانت الموجه الرئيسي ـ بما تضمنته من مبادئ وقيم واستراتيجيات ـ لجماعات المستعمرين الصهيونيين الأوائل في فلسطين ، لتكشف لو حللناها بدقة ،عن جذور الفكر العنصري الذي صدرت عنه الصهيونية .

ويتمثل ذلك أساساً في المهام التي ادعتها الصهيونية لنفسها وهي بصدد خلقها للمجتمع اليهودي في فلسطين . وفي نظرة الصهيونيين إلى العرب الفلسطينيين أهل البلاد الأصليين ، وأخيراً في السياسات الاستيطانية التي كان أبرزها اقتحام الأرض والعمل والحراسة والانتاج .

١ ـ لقد زعمت الصهيونية اولا انها ستنهض في فلسطين بعبء « رسالة حضارية » تتمثل في تمدين وتحضير فلسطين . وهذه الدعوى تتطابق تماماً مع الفكر العنصري الرأسمالي الاوربي في القرن التاسع عشر الذي صاغ هذه الفكرة لكي تكون تبريراً ثقافياً لاستعمار الشعوب المتخلفة واستغلالها من قبل الرأسمالية الاوربية تحت شعار « اعدادها وتمدينها » لتصبح في مستوى يسمح لها بأن تحكم نفسها . ويشهد على ذلك ما قرره المفكر الصهيوني موسى هس من ان رسالة الامة اليهودية ودولتها في فلسطين هي حماية « نقطة التقاطع والالتقاء بين القارات الثلاث » ويصف هذه الرسالة بقوله : « وسيعيد رأسمالكم الحياة للأرض القاحلة وسيحول عملكم وجهدكم ، مرة اخرى ، التربة القديمة الى وديان مثمرة بعد ان تنقذوا الارض من براثن رمال الصحراء الممتدة . بعد ذلك سوف يقدم لكم العالم من جديد آيات الولاء والاحترام » .

ويؤكد هرتزل على الفكرة ذاتها فيقرر :

« وسنكون هناك جزءاً من الحاجز الذي يحمي اوربا في آسيا ، سنكون مخفراً أمامياً للحضارة في وجه الهمجية . يتوجب علينا كدولة محايدة ، ان نبقى على اتصال مع كل اوربا التي سيكون عليها ضمان وجودنا » .

ويزيد ماكس تورد إلى الفكرة وضوحاً ليقرر :

« سوف نبذل وسعنا لكي نعمل في الشرق الادنى ما عمله الانجليز في الهند ، اعني بذلك : النشاط الثقافي وليس السيطرة . نحن ننوي الذهاب الى فلسطين بمثابة الحملة المعتمدين للمدنية والتحضر ، ورسالتنا هي توسيع الحدود الأخلاقية لاوربا حتى نصل الى الفرات » .

وخلاصة ذلك ، ان الصهيونية ، منذ بداياتها الأولى ، انطلقت من مسلمات الفكر العنصري الاوربي لتبرير استعمارها لفلسطين بما يتضمنه ذلك من النظر الى « اليهود » باعتبارهم جنساً أسمى وأرقى من العرب ، الذين فشلوا في استثمار بلادهم وجاء اليهود بكل ما يملكون من مواهب فريدة لكي يقودوهم في مدراج الرقي والتقدم .

٢ ـ ولقد ترتب على هذه النظرة العنصرية المبدئية التي مهدت لعمليات الاستيطان الاستعماري لفلسطين وواكبها نشوء اتجاه سلبي إزاء العرب الفلسطينين أهل البلاد يتمثل ليس فقط في عدم الاكتراث بمصيرهم ، بل في ضرورة القضاء عليهم وطردهم خارج الحدود ، لو قاوموا عمليات الاستيطان الاستعماري .

وقد اتبع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هذه السياسة في كل مراحله ، قبل انشاء الدولة وبعدها . وتشهد على ذلك المحاولات الارهابية التي خطط لها قادة اسرائيل لطرد اكبر عدد من الفلسطينيين خارج حدودهم عام ١٩٤٨ . وهناك شواهد ثابتة على ذلك ، وبالرغم من المزاعم الاسرائيلية التي تذهب الى ان القادة العرب هم الذين حثوا الفلسطينيين على الهجرة . واستمرار زحف الاستيطان الاسرائيلي ، وخصوصاً بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ظاهرة ملموسة ، يشهد العالم آثارها ، في شكل مصادرة أراضي الفلسطينيين ونسف منازلهم وطردهم من قراهم وتحريم العودة عليهم .

وهذه على وجه الدقة هي السياسات التي تتبعها نظم الاستعمار الاستيطاني العنصرية .

٣ ـ وتتمثل العنصرية أيضاً في السياسات الاستيطانية التي صاغها ومارسها الصهيونيون الأوائل ، والتي كان أبرزها اقتحام الأرض والعمل والحراسة والانتاج[٩] .

أ ـ اقتحام الارض

استند البرنامج الصهيوني الاستيطاني على عدة مبادىء ، من أهمها مبدأ اقتحام

الارض . ويعني ذلك على وجه التحديد الاستيلاء على أرض فلسطين كلها واستغلالها وانقاذها من سيطرة « الاغيار » (غير اليهود ـ العرب) عليها . وحاولت القيادات الصهيونية أن تطبع المبدأ بطابع نفسي بالإضافة الى طابعه الاقتصادي الاستغلالي . فاقتحام الأرض وغزوها يجعل اليهودي يطهر نفسه ، ويتخلى عن سلوكه الطفيلي الذي تمرس عليه في الشتات ، نتيجة الانقطاع أجيالاً طويلة عن الزراعة والصناعة وممارسة الأنشطة الإنتاجية المختلفة . غير أنه من الأهمية بمكان أن نشير الى الطابع الارهابي لعملية اقتحام الأرض الفلسطينية وغزوها . فهذه العملية لم تتم عن طريق شرائها من أصحابها ، ولا حتى عن طريق التسلل والخداع ، وانما تم ذلك قسراً باستخدام « الهاغاناه » لوسائلها الارهابية في طرد الفلسطينيين من اراضيهم ، مما جعلها تنجح في اقل من عام واحد (١٩٤٨) في انتزاع مساحة قدرها ٧٦ ٪ من مجموع مساحة فلسطين .

ب ـ اقتحام العمل

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ليس استعماراً استيطانياً فحسب ، ولكنه أيضاً استعمار احلالي ، بمعنى انه كان يطمح ـ لتحقيق حلم الدولة اليهودية النقية ـ الى احلال اليهود محل العرب الفلسطينيين . ولذلك لم يكن كافياً اقتحام الارض . بل انه ذهب ـ الى أبعد من ذلك ـ في سبيل اقتحام العمل . ونجد هنا ايضاً ان مبدأ اقتحام العمل الذي كان في حقيقته الوجه الاقتصادي العنصري للاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، تغلف بغلاف ايديولوجي ، فيذهب بعض دعاته وخصوصاً المفكر الصهيوني جوردون الى ان العامل اليهودي ينبغي ان يعمل من أجل العمل ذاته . وان اقتحام العمل وخصوصاً الزراعة والاعمال اليدوية من شأنه ان يوثق صلة اليهودي بالأرض والطبيعة ، هذه الصلة التي حرم منها السنين الطوال ، نتيجة للوظائف الطفيلية التي أجبر على أن يمارسها في الشتات .

بعيداً عن كل هذه الافكار المجردة عن العمل العبري ، وطهارته وضرورته لبعث شخصية اليهودي من جديد ، فقد كشف مبدأ اقتحام العمل عن نفسه ، باعتباره مبدأ عنصرياً ترتب عليه انغلاق اليهود على أنفسهم من ناحية ، وحجب العمل عن العمال العرب في محاولة القضاء عليهم في سوق العمل .

ج ـ اقتحام الحراسة

يعتبر هذا المبدأ الترجمة العملية لشعار الدفاع الذاتي في ايديولوجية الريادة ، او بعبارة أخرى ايديولوجية المستعمرين الصهيونيين الأوائل . فاقتحام الأرض واقتحام العمل ، معناه انتزاع الأراضي العربية من أصحابها ، واضعافهم اقتصادياً في سوق العمل تحت شعار العمل العبري ،

ويعني ذلك كله احتمال تصاعد مقاومة عربية ضد السياسات الصهيونية ، ومن هنا جاء هذا المبدأالذي معناه عدم الاعتماد على العرب في حراسة المستوطنات او المشاريع الصهيونية وضرورة تشكيل فرق صهيونية للقيام بهذه الوظيفة الحيوية .

د ـ اقتحام الانتاج

وحتى تكتمل الدورة التي تبدأ باقتحام الأرض والعمل والحراسة ، تأتي أخيراً لمبدأ اقتحام الانتاج . ومعناه ببساطة مقاطعة المنتجات العربية ومنع التعامل مع العرب ، والتعامل مع اليهود وحدهم . وقد قام الهيستدروت بدور واضح في فرض العمل العبري ، وفي فرض مبدأ شراء الانتاج اليهودي ومقاطعة الإنتاج العربي .

ثانياً : العنصرية في المجتمع الإسرائيلي بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨

لعبت العنصرية في المرحلة الاولى من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين دوراً بارزاً في بناء المجتمع اليهودي . وهذا الدور ركز في المقام الاول على تثبيت هوية المستعمرين الاوائل القادمين ودعمها ـ باستخدام شعارات شتى ـ إزاء هوية العرب الفلسطينيين . ويمكن القول إن أجيال المستوطنين الأوائل قد نجحوا في اقامة المجتمع اليهودي في فلسطين نتيجة ظروف تاريخية شتى ، لعل من أهمها تدعيم الاستعمار العالمي ممثلاً في القوى الكبرى وخصوصاً بريطانيا العظمى ، ومساعدات الرأسمالية الاوربية اليهودية وعدم قدرة العرب في تلك المرحلة على المقاومة الفعالة المنظمة ، فقد كانت الدول العربية جميعاً تقريباً واقعة تحت السيطرة الأجنبية .

وقد ترجم نجاح هذه الجماعات الاستيطانية عن نفسه في أنها استطاعت أن تخلق مؤسسات ومنظمات متعددة ، أصبحت هي بذاتها فيما بعد ، نواة أجهزة الدولة بعد إعلانها عام ١٩٤٨ .

قامت الدولة إذن عام ١٩٤٨ . وأدى ذلك بالتالي الى اختفاء عديد من الأفكار والقضايا التى كانت مثارة في مرحلة الاستيطان الاولى ، ومن ناحية اخرى ظهور مشكلات من نوع جديد .

وقد ارتبط انشاء الدولة في اسرائيل بثلاث عمليات رئيسية هي :

تدفق مهاجرين جدد ، وتمايز البناء الاقتصادي والاجتماعي ، وتحول صفوة « الرواد » (المستعمرين الاوائل) الى صفوة حاكمة . وقد أدت هذه العمليات الى التأثير الواضح على الهوية الايديولوجية للمجتمع الاسرائيلي وريث المجتمع اليهودي في فلسطين . ولعل ابرز النتائج التي ظهرت هي انهيار ايديولوجية الريادة ، وذلك في غمار تحول المجتمع من مجتمع زراعي اساساً الى مجتمع

صناعي ، وقد تم ذلك في ظل سيادة القطاع الخاص وهيمنته على مقدرات الاقتصاد الاسرائيلي ، وبالرغم من الدعاوى الكاذبة عن اشتراكية المجتمع الاسرائيلي .

وبغير أن نخوض في تفصيلات عملية الانهيار الايديولوجي التي صاحبت عملية التفكك الاجتماعي في المجتمع الاسرائيلي ، نشير الى ان التغير الجوهري الذي ظهر عقب انشاء الدولة ، هو احساس القيادات الاسرائيلية بضرورة وضع استراتيجية اجتماعية لتنشئة الأجيال الجديدة من الاسرائيليين ، وذلك حتى يتكيفوا مع وضعهم الجديد . فانشاء دولة اسرائيل معناه بداية ظهور تمايز بين اليهود بوجه عام ، وبين الاسرائيليين مواطني هذه الدولة الجديدة . وقد طرح هذا الوضع تشكيلات معقدة فيما يتعلق بصياغة الهوية الاسرائيلية الجديدة . ومدى اتصالها أو انفصالها عن الهوية اليهودية التقليدية ، وسنناقش ذلك بشيء من التفصيل فيما بعد .

ولكن ما هي ملامح الاستراتيجية النفسية الاجتماعية التي وضعتها الصفوة الحاكمة الاسرائيلية لتحديد اتجاهات مطامع عملية التنشئة الاجتماعية في المجتمع الاسرائيلي ؟

ان هذه الاستراتيجية في حد ذاتها أدت الى نشوء ما يطلق عليه عالم النفس الاسرائيلي جورج تامارين « المشكلة او المعضلة الاسرائيلية [١٠] .**ويحدد معالمها العامة بكونها تتمثل في التناقض الذي يسم الواقع الاجتماعي والروحي في اسرائيل ، ويعني به التعارض بين « العقيدة الاسرائيلية » التي تدعو الى اقامة مجتمع ديمقراطي تقدمي ومتنور تسوده المساواة ـ والتي تزعم الدعاية الاسرائيلية أنه قد تحقق فعلاً ـ وبين القوانين الثيوقراطية ـ العنصرية والمناخ السائد الذي يتسم بالتعصب ، والثقافة المنغلقة ، بالاضافة الى الاجراءات الشمولية القهرية التي تطبقها السلطات الاسرائيلية »** .

إن هذه المشكلة تعبر في الواقع عن فشل الصهيونية في تحقيق برنامجها المعلن والذي زعم أن إنشاء دولة إسرائيل . هو التجسيد الواقعي للحلم الصهيوني في أن يعيش اليهود لأول مرة في تاريخهم في اطار طبيعي تختفي فيه اللاسامية ، ويعيش في جنباته « شعب الله المختار » الذي تهدده مختلف ضروب التهديد عبر تاريخه المتصل كما يزعم المؤرخون الصهيونيون، ويضع « تامارين » يده على جذور المشكلة ، فيقرر ان الصراع داخل المجتمع الإسرائيلي ، يكشف عن نفسه في التناقض الجذري بين أنصار الاتجاهات التي تميل الى صياغة اسرائيل باعتبارها « غيتو » بالمعنى المادي والروحي للكلمة ، وهؤلاء الذين يجاهدون لاقامة مجتمع حر ومفتوح . هذا التعارض الجوهري ، بالاضافة الى الخلاف بين انصار التكامل مع الحضارة الانسانية المعاصرة ، او الانعزال والبعد عنها ، هو جوهر « المشكلة الإسرائيلية » . وفي رأي « تامارين » أن حل هذه المشكلة لن يحدد فقط الملامح

الأساسية الاجتماعية والحضارية للدولة ، ولكن اهم من ذلك سيكون حاسماً في تحديد مستقبلها السياسي .

وخلاصة رأي « تامارين » ، الذي يتفق مع الواقع الى حد كبير ، ان تخطيط الصفوة الحاكمة الاسرائيلية الذي يتمثل في أن تكون اسرائيل قلعة عسكرية حصينة بالنسبة الى جيرانها العرب قد ادى الى عزل آسرائيل حضارياً وتحويلها الى « غيتو » كبير تسوده اتجاهات حضارية انعزالية ورجعية ، هي في حد ذاتها المناخ الصالح لنمو الأفكار العنصرية ، وانتشار سياسات التمييز العنصري ضد العرب .

ويكشف عن رجعية الاستراتيجية الاجتماعية الاسرائيلية عديد من الحقائق والظواهر أهمها :

١ ـ قطع أواصر الاتصال بين الشباب الإسرائيلي والعالم ، اللهم الا من خلال برامج التعليم المحافظة ومصادر المعلومات المحلية ، وذلك خوفاً من اهتزاز القيم التي تبثها السلطات الإسرائيلية فيهم ، لو اتيحت لهم فرصة المقارنة في اطار أوسع .

وبدعوى الخوف من ذوبان الإسرائيليين في مجتمعات اخرى ، او اعتبارات الأمن التي يفرضها الموقف العسكري مع البلاد العربية ، فان الحصار الثقافي قد فرض بالفعل على الشباب الإسرائيلي وان كانت اعداد كبيرة قد استطاعت الافلات منه والسفر الى الخارج والاستقرار في الولايات المتحدة الامريكية .

وقد ادى هذا الحصار الثقافي الى سيادة مشاعر مرضية إزاء أي نقد يوجه الى الممارسة السياسية والاجتماعية في المجتمع الاسرائيلي ، ونمو مشاعر الشك إزاء الغرباء والتعصب والتطرف االايديولوجي وكذلك ظهور الفجوة الواسعة بين نصوص القوانين وتطبيقها .

وقد ادت هذه الظواهر جميعاً الى ان يمارس التعصب والتمييز العنصري في المجتمع الإسرائيلي بناء على تطبيق القوانين ذاتها ، أو بعبارة عالم النفس الإسرائيلي جورج تامارين ،، أصبحت هناك أسس قانونية لممارسة التعصب والتمييز العنصري في هذا المجتمع .

والجذير بالاشارة هنا ان هذا الطابع العنصري والتعصبي لم يقتصر اثره على السكان العرب داخل اسرائيل ، ولم يترك بصماته فقط على الطابع الاساسي للشخصية الاسرائيلية البازغة ، وخصوصاً فيما يتعلق باتجاهاتهم إزاء العرب ولكنه أبعد من ذلك اخذ يترك آثاره على معاملة اليهود الشرقيين ، وايضاً بالنسبة لبعض طوائف اليهود الغربيين .

والحقيقة ان مظاهر العنصرية في المجتمع الإسرائيلي متعددة بالاضافة الى ان بعض صورها لا يمكن فهمه الا بالتحليل المتعمق لعديد من الافكار والايديولوجيات والنظم الاجتماعية

السائدة في المجتمع الإسرائيلي . لكل ذلك نختار فقط ـ لكي نركز البحث ـ موضوعية العرب ، والأسس القانونية للتعصب والتمييز العنصري في المجتمع الاسرائيلي .

٢ ـ العنصرية واتجاهات الاسرائيليين ازاء العرب

يمكن القول ان الطابع العنصري السائد في المجتمع الإسرائيلي قد اقر تأثيراً واضحاً على اتجاهات الإسرائيليين إزاء العرب . وبالرغم من ان هذه الاتجاهات التي يمكن وصفها بأنها عدوانية ، ظلت ثابتة لفترة طويلة من الزمن ، إلا أن هناك شواهد على حدوث بعض التغير وخصوصاً بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وازدياد فرص الاحتكاك بين عرب الضفة الغربية والاسرائيليين ، وايضاً بعد سياسة الجسور المفتوحة ، ولا يعني التغير هنا ان اتجاهات الاسرائيليين إزاء العرب أصبحت أقل عدوانية ، ولكنه يعني في المقام الاول ان الفرصة اتسعت امامهم للتعامل المباشر مع مجموعات من العرب تختلف الى حد ما ـ نتيجة ظروف متعددة ـ عن العرب داخل اسرائيل ، الذين فرضت اسرائيل الحصار المادي عليهم من خلال تحديد اقامتهم في ظل الحكم العسكري .

غير أن أخطر الاتجاهات قاطبة ، هي تلك التي تنمّى وتبلور لدى الشباب الإسرائيلي من خلال استراتيجية عنصرية للتنشئة الاجتماعية ، تستخدم في تدعيم الافكار السلبية عن العرب، المدرسة والجيش ووسائل الاعلام المختلفة .

وقد كشفت دراسة قام بها « جورج تامارين » في اسرائيل عن كل هذه الظواهر . وكان الهدف من الدراسة هو بحث آثار التعصب على الاحكام الاخلاقية من الجوانب التالية :

أ ـ وجود التعصب في ايديولوجية الشباب .

ب ـ تأثير تدريس التوراة للشباب بطريقة غير نقدية على امكانية تشكيل اتجاهات التعصب المختلفة « وخصوصاً فكرة الشعب المختار » ، وسمو الشريعة الموسوية ، ودراسة أفعال الابادة الجماعية التي مارسها الابطال التوراتيون . وقد اختار « تامارين » ان يركز اكثر صور التعصب تطرفاً ، وهي صورة الابادة الكاملة للجماعة المعادية . وأعد «تامارين » لذلك ١٠٦٦ استمارة ذات محتوى واحد ، اجاب عليها كتابة ٥٦٣ فتى و ٥٠٣ فتيات من مختلف الأعمار في مختلف المدارس .

وقد تطرقت الاستمارة لسفر « يشوع بن نون » في الكتاب المقدس ، الذي يدرس في المدارس الإسرائيلية في الصف الرابع حتى الثامن وكان السؤال كما يلي :

« انك تعرف جيداً المقتطفات التالية من « سفر يشوع » :

« تهتف الشعب وضوربوا بالابواق . وكان حين سمع الشعب صوت البوق ان الشعب هتف هتافاً عظيماً فسقط السور في مكانه وصعد الشعب الى كل رجل مع وجهه واخذوا المدينة . وقضوا على كل من فيها بغير تفرقة بين رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف » (يشوع ، ٦ ، ٢٠) .

« وأخذ يشوع مقيدة في ذلك اليوم وضربها بحد السيف وحرم ملكها هو كل نفس بها . لم يبق شارداً وفعل بملك مقيدة كما فعل بملك اريحا . ثم اجتاز يشوع من مقيدة وكل اسرائيل معه الى لبنة وحارب لبنة . فدفعها الرب هي ايضاً بين اسرائيل مع ملكها فضربها بحد السيف وكل نفس بها . لم يبق بها شارداً وفعل بملكها كما فعل بملك اريحا » (يشوع ، ١٠ ، ٢٨ ، ٣٠) .

« أجب من فضلك على السؤالين التاليين :

« ١ ـ هل تعتقد ان يشوع بن نون والاسرائيليين قد تصرفوا تصرفاً صحيحاً أو غير صحيح ؟ اشرح لماذا لديك مثل هذا الرأي بالذات .

« ٢ ـ لنفترض ان الجيش الاسرائيلي احتل خلال الحرب قرية عربية ، فهل هو حسن أو سيء أن يتصرف على هذا النحو مع سكان هذه القرية ، كما تصرف يشوع بن نون مع شعب أريحا ؟ اشرح لماذا » .

وقرر نامارين انه اختار هذا النص بالذات بالرغم من « ان ابادة الناس بالجملة التي قام بها يشوع بن نون ، ليست المثل الوحيد من هذا النوع في الكتاب المقدس . ولكنه اختاره لان « سفر يشوع بن نون » يحتل مكاناً خاصاً في نظام التعليم الاسرائيلي .

وقد وزعت هذه الاستمارة في مدارس تل أبيب وقرية بالقرب من الرملة مدينة شارون ومستعمرة معوتشد .

وهذه امثلة من بعض الاجابات :

كتب تلميذ من مدرسة في مدينة شارون :

« كان هدف الحرب هو الاستيلاء على البلاد من أجل الإسرائيليين ولذلك فقد تصرف الإسرائيليون تصرفاً حسناً باحتلالهم المدن ، وقتلهم سكانها . وليس من المرغوب فيه ان يكون في اسرائيل عنصر غريب ، ان الناس من مختلف الاديان يمكن ان يؤثروا تأثيراً لا حاجة اليه على الإسرائيليين .

وكتبت فتاة من مستعمرة معوتشد : « لقد تصرف يشوع بن نون تصرفاً حسناً ، بقتله جميع الناس في اريحا ذلك لانه كان من الضروري احتلال البلاد كلها ، ولم يكن لديه وقت لاضاعته مع الاسرى » .

وكانت الاجابات في هذا النوع تشكل ما بين ٦٦ ٪ ، ٩٥ ٪ حسب المدرسة والمستعمرة او المدينة .

وعلى سؤال : « هل يمكن في عصرنا تصفية جميع سكان قرية عربية محتلة . أجاب ٣٠ ٪ من التلاميذ بشكل قطعي « نعم » .

ونورد فيما يلي بعض ما كتبه التلاميذ : « أعتقد أن كل شيء قد جرى بشكل صحيح . إذ اننا نريد قهر اعدائنا وتوسيع حدودنا . ولكننا نحن ايضاً قتلنا العرب ، كما فعل يشوع بن نون والإسرائيليون » .. (تلميذ في الصف السابع) .

وكتب تلميذ من الصف الثامن : « في رأيي يجب على جيشنا في القرية العربية أن يتصرف مثل يشوع بن نون ، لأن العرب هم اعداؤنا ، ولذلك فهم حتى في الأسر سيفتشون عن امكانية ليبطشوا بحراسهم » .

والحقيقة ان هذه النتائج التي تحصلت من بحث نفسي اجتماعي ميداني تتضمن في حد ذاتها كما يقرر تامارين ـ بحق ـ إدانة كاملة للنظام التعليمي الإسرائيلي الذي يعمل بتنسيق مع اجهزة التنشئة الاجتماعية الاسرائيلية الاخرى لزرع الاتجاهات العنصرية والتعصبية في وجدان وأذهان الشباب الاسرائيلي ، وقد احدثت نتائج هذا البحث عند نشرها ضجة كبرى في اسرائيل . لسبب بسيط هو انها كشفت بطريقة علمية وموضوعية عن عنصرية المجتمع الاسرائيلي . وقد دفع عالم النفس الاسرائيلي « تامارين » ثمن شجاعته الأدبية في كشف الوجه القبيح لمجتمعه ، ففصل من عمله كأستاذ بجامعة تل ابيب ، بعد أن اشتهرت قضيته المشار اليها « قضية تامارين » . وهكذا يمكن تقدير الآثار المدمرة التي أدت اليها الاستراتيجية الاجتماعية العنصرية التي تتبعها الصفوة الحاكمة الاسرائيلية ..

٣ ـ الاسس القانونية للتعصب والتمييز العنصري في اسرائيل :

من الحقائق المعروفة في علم النفس الاجتماعي ان التعصب كظاهرة اجتماعية يمكن أن يوجد في عديد من المجتمعات ، كنتاج لتفاعل عمليات ونظم اجتماعية وممارسات سياسية مختلفة . غير أننا بصدد المجتمع الإسرائيلي نجابه حالة خاصة . ذلك انه بالإضافة إلى ظواهر التعصب التي يمكن

ردها الى التفاعلات الاجتماعية المعقودة بين جماعات اجتماعية متعددة المذاهب والاصول والثقافات . هنا « التعقيد القانوني » ان صح التعبير . ونعني بذلك ان النظام القانوني الاسرائيلي بما يتضمنه من تقريرات قانونية وتشريعات ، يدعم التعصب والتمييز العنصري داخل إسرائيل ، وهو بعد ذلك ترجمة امينة للصهيونية باعتبارها ايديولوجية عنصرية .

ويقرر جورج تامارين في دراسة له حول هذا الموضوع ، ان خطورة هذه النصوص القانونية ،تتمثل في الآثار التي تتركها في اذهان الناس ، والتي تجعلهم في طاعتهم لهذه النصوص ، يحترمون القيم الكامنة وراءها، ويعتقدون في سلامتها وصحتها ، بالرغم من انها قيم رجعية وعنصرية مققوتة .

والممارسات التمييزية في اسرائيل ـ بالمعنى الواسع للكلمة بما يجعلها تتضمن كل صور عدم التسامح ـ والتي لها أسس قانونية في اسرائيل تتركز في ثلاثة ميادين :

١ ـ افكار بعض حقوق الانسان الأساسية بواسطة قوانين تمييزية .

٢ ـ خرق حرية الاعتقاد بواسطة الاكراه الديني .

٣ ـ تشريعات تتضمن تميزاً عنصرياً موجهاً ضد الاقلية العربية.

ويرى « تامارين » ان اخطر القوانين المضادة للديمقراطية والتي تتسم بطابع رجعي ، هو القانون الخاص بتنظيم المحاكم الحاخامية الصادر عام ١٩٥٣ ، والذي هو صورة معدلة لتشريع صدر أيام الانتداب البريطاني على فلسطين . وينص هذا القانون على أن مسائل الاحوال الشخصية يحكم فيها على اساس قوانين الشريعة اليهودية .

وهذا القانون يعتبره جورج تامارين اكثر القوانين رجعية للأسباب التالية :

أ ـ انه يخلق موقفاً عنصرياً عن طريق منعه للزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود ، وايضاً بين بعض فئات اليهود وفئات يهودية اخرى ، وهو بالتالي يخالف مخالفة صريحة الفقرة ٢ من اعلان حقوق الانسان الذي اصدرته الامم المتحدة .

ان هذا القانون ـ من وجهة النظر الاجتماعية النفسية ـ احد المصادر الرئيسية للتعصب ، ويؤثر ايضاً في القسم المتعصب غير المتدين من الجمهور الإسرائيلي وذلك بتدعيم اتجاه الرفض إزاء « الاغيار » .

ب ـ انه يخلق فئة مستقلة من القضاة ، لا تحكم وفق قوانين الدولة ، وفي نفس الوقت فهو

يمارس التمييز ضد المرأة التي لا تكون قاضية دينية ، وايضاً يميز بين فئتين من المحامين ، الفئة التي يسمح لها بالمرافعة امام المحاكم الدينية ، والفئةالتي لا يسمح لها بذلك ..

ج ـ يتسبب في التشكيك في صحة عقود الزواج والطلاق التي أبرمت خارج اسرائيل وفق القانون المدني ، وهو بالتالي يخرق القواعد المستقرة في القانون الدولي الخاص .

د ـ يدعم مبدأ عدم المساواة بين اليهود وغير اليهود . ذلك ان غير اليهود لا يقبلون كشهود أمام المحاكم الدينية .

هـ ـ يخرق حرية الاعتقاد ، وذلك باجبار الأشخاص غير المتدينين أن يتزوجوا (او يطلقوا) من خلال ممارسة طقوس دينية تقليدية ، وأحياناً يتطلب منهم الارتداد عن عقيدتهم حتى يسمح لهم بالزواج .

و ـ ينكر ولاية المحكمة العليا الاسرائيلية حقها في صحة حالات الزواج الممنوعة وفقاً للقوانين الدينية .

ويرجح « تامارين » صعوبة تغيير هذا القانون الذي يتضمن بذاته نظرة عنصرية رجعية لكل شخص ليس يهودياً ، الى العقلية المتحجرة للجيل القديم من الصفوة السياسية الحاكمة . وهذا الجيل القديم المتشبث بمبادىء الصهيونية ما يزال يرى أن تدعيم الدين من شأنه تدعيم الاواصر بين المواطنين اليهود الذين ينتمون الى المجتمع الاسرائيلي .

واذا أضفنا الى ذلك ، القوانين الجائرة التي طبقت وما زالت تطبق على العرب الفلسطينيين في اسرائيل ، لأدركنا كيف يكشف المجتمع الاسرائيلي عن وجهه العنصري الصريح في التعامل مع العرب الذين كانوا يوماً الأغلبية وأهل البلاد الأصليين .

تحليل سياسي لتشكيل الشخصية الاسرائيلية العنصرية

أولا : السمات الأساسيةللشخصية الإسرائيلية

ايديولوجية عنصرية هي الصهيونية ، قامت على أساس عدد من الأوهام والأساطير الزائفة كان لا بد لها حين تؤسس تجمعاً بشرياً من خلال عملية استعماراستيطاني، أن تطبع هذا التجمع بطابعها ، عن طريق فرض ونشر وتدعيم استراتيجية عدوانية وعنصرية للتنشئة الاجتماعية ، وقد أدى ذلك كله إلى ظهور الشخصية الاسرائيلية وهي متأثرة بالجذور العنصرية الراسخة للصهيونية .

والحقيقة انه لا يمكن لنا ان نفهم الطابع العنصري للايديولوجية الصهيونية بغير تعقب آثاره على مستوى المجتمع والشخصية معاً . واذا كنا قد عرضنا للمجتمع الإسرائيلي من زاوية تشريح استراتيجية التنشئة الاجتماعية العدوانية التي فرضتها الصفوة الاسرائيلية على الجماهير اليهودية في اسرائيل ، فانه من الاهمية بمكان ان نحلل أخيراً عناصر ومقومات الشخصية الاسرائيلية ، التي هي المحصلة النهائية للممارسات الايديولوجية الصهيونية .(١١)

إن التحليل الدقيق للشخصية الجماعية في اسرائيل ، يجعلنا نقرر منذ البداية بأن هناك هوية اسرائيلية في دور التكوين ، تختلف في سماتها بدرجة قليلة او كبيرة - عن الهوية اليهودية السائدة في عدد من التجمعات اليهودية في العالم الغربي . وينبغي ان نتساءل منذ البداية عن الدلالات السياسية التي يمكن أن نعطيها للعناصر والمقومات المكونة لها - وعن خطة الصفوة السياسية الحاكمة في الربط بين الهوية اليهودية التقليدية والهوية الاسرائيلية البازغة .

هذه الاسئلة الهامة لا نستطيع ان نجيب عليها إلا إذا حاولنا أن نقوم بعملية تحليل سياسي للشخصية الاسرائيلية.

والواقع أن الدراسة العميقة للشخصية الاسرائيلية تمثل في حد ذاتها مطلباً أساسياً لفهم العدو الصهيوني فهماً علمياً دقيقاً . غير أن تحليل تأثير مكونات هذه الشخصية على الصراع العربي - الإسرائيلي من وجهة النظر السياسية والاجتماعية يعد ضرورة حيوية . ذلك أن وقوفنا عند عقبات البحث السيكولوجي الخالص ، او الدراسة الاجتماعية المحدودة ، بغير ان نبسط بصرنا الى ما يترتب على النتائج العلمية التي نحصل عليها ، من آثار اللحظة الراهنة في الصراع وتطوراته في المستقبل ، يعد نكوصاً واضحاً عن توظيف البحث العلمي في خدمة الأهداف القومية لأمتنا العربية ، في صراعها المصيري مع الدولة الصهيونية العدوانية .

المشكلات الخاصة بتشكيل الهوية الاسرائيلية

حاول بعض الباحثين تحديد المشكلات الخاصة بتشكيل الهوية الإسرائيلية في الوقت الراهن ، أولى هذه المشكلات هي انتقال « السمات اليهودية » التقليدية الى «الهوية الاسرائيلية البازغة » ، ويرى بعض المحللين النفسيين أن هذه السمات التي يمكن استخلاصها من تحليل التاريخ اليهودي تتعلق بنظرة اليهود إلى أنفسهم باعتبارهم كانوا دائماً أقلية مضطهدة ، ومن بين هذه السمات : القلق والاحساس بالدونية ، والشك ، وعدم الثقة في غير اليهود . وقد انتقلت بعض هذه السمات - فيما يرى بعض الباحثين النفسيين الأمريكيين - الى المجتمع الاسرائيلي . **فقد لاحظوا سيادة مشاعر الشك - الذي كان نتيجة احساسهم بتفردهم وامتيازهم من ناحية - وخضوعهم**

لغير اليهود من ناحية اخرى خلال موجات الاضطهاد التي جرفتهم ازماناً طويلة . غير ان الاحساس بالدونية تحول لكي يصبح احساساً بالعظمة والتفوق لدى الاسرائيلي تجاه باقي العالم . وهذا الاحساس بالتفوق يعبر عنه الاسرائيلي فيما يزعمه لنفسه من حقوق لها مكانة متميزة ، وتتجاوز في مداها حتى المبادىء المستقرة في القانون الدولي العام . ولعل « قانون العودة » الاسرائيلي الذي يمنح الجنسية الاسرائيلية فوراً لكل يهودي يعلن عن رغبته في الهجرة الى اسرائيل ابرز مثال على ذلك .

ويقرر عالم النفس اليهودي روبنشتين في ملاحظاته الشخصية عن « النفسية الاسرائيلية » ان « الاسرائيليين ، كأفراد وكمجتمع ، يتسمون باتجاهات شك عميق الجذور تجاه الآخرين . وهذا الشك في رأيه يسود العلاقات الشخصية في اسرائيل ، ويكشف عن نفسه في كل تفاعل مع العالم الخارجي . **وهو يصف ثلاث مستويات من الشك والرفض :**

المستوى الأول موجه ضد العرب ، والمستوى الثاني موجه ضد العالم غير اليهودي ، والمستوى الثالث موجه ضد النظم والأجهزة الدولية .

ويخلص روبنشتين من دراسته الى انه يمكن وصف النفسية الاسرائيلية على مستوى وجود « النسق لجنون الاضطهاد » بانها تتسم بالتبلور والتحدد يهيمن عليها ، ويستمد هذا العرض المرضي جذوره من شك اليهود التقليدي في « الأغيار » (كل من هم ليسوا يهوداً) ، والذي تسرب الى التكوين النفسي للإسرائيليين المعاصرين ، لكي يتوجه أساساً للعرب مما انعكس بشكل واضح على السياسات الاسرائيلية في النظرية والتطبيق .

ولعل العامل الحاسم في العلاقات بين الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع الاسرائيلي مرتبط ارتباطاً وثقاً بمشكلة الهوية . وفي هذا الصدد يقارن الباحثون بين « الهوية اليهودية التقليدية » و « الهوية الاسرائيلية البازغة » . ووفقاً لما تراه **العالمة الامريكية « مارجريت مين »** في كتابها **« اسرائيل ومشكلات الهوية »** ان العامل الذي كان ضرورياً دائماً للحفاظ على الهوية اليهودية هو وجود جماعة أو جماعات من غير اليهود . « فالشيء الوحيد الذي كان ضرورياً تماماً لتمييز جماعة من اليهود هو وجود بعض الاغيار » . وقد وجدت « مارجريت مين » ، ملاحظاتها في المجتمع الاسرائيلي **انشغال الاسرائيليين الشديد بحس متصل متعلق بالهوية، وبالرسالة المنفردة لاسرائيل وبوضع شعب اسرائيل الذي يختلف عن اي شعب آخر** . وكل هذا يتطابق مع السمات التي اشرنا اليها في مقدمة هذا البحث . للمذاهب والايديولوجيات العنصرية .

وتتفق احدث البحوث النفسية الاجتماعية التي اجراها **العالم اليهودي**(١٢) «هرمان» عن الهوية الاسرائيلية عام ١٩٧١ ، مع النتائج التي توصلت لها « مارجريت مين » في الخمسينات . فهو

يقرر أن تقسيم العالم بين اليهود وغير اليهود ، مكون أساسي من مكونات الهوية اليهودية ، وأن صورة غير اليهودي تحتل وضعاً مركزياً في ذهن اليهودي ، وما زال وضع الحدود بين اليهود وعالم غير اليهود له تأثير قوي غلاب في اسرائيل .

غير أنه في الحديث عن الهوية الاسرائيلية البازغة . ينبغي الالتفات الى تعدد التكوينات النفسية في اسرائيل ، بحسب الأجيال المختلفة التي ينتمي اليها الاسرائيليون . ولعل جيل « الصابرا » (وهم المواليد الذين ولدوا في اسرائيل) هو الذي يركز الباحثون على محاولة استكشاف معالم بنائه النفسي المتميز. ومرد ذلك الاهتمام الى الاختلاف النوعي في الخبرة الاجتماعية النفسية لليهود المهاجرين الى اسرائيل . وهؤلاء الذين ولدوا على أرضها ولا يعرفون بلداً غيرها . هذا الجيل يتسم – من وجهة نظر عديد من الباحثين – بسمات نفسية منفردة اهمها هي :

– التمركز حول اسرائيل (بالمعنى الزماني والمكاني للكلمة) .
– عدم الاهتمام بالتاريخ اليهودي الحديث (حتى ما يتعلق منه بتاريخ آبائهم) .
– طموحهم يتركز حول بلوغ مستوى الأمان المادي ، وتحقيق مستوى مريح من الحياة .
– احساس قوي بالانتماء .

واذا كان اختلاف الاجيال يعكس اثره بوضوح على بناء الهوية الاسرائيلية البازغة ، فان هناك – في رأي هرمان – أبعاداً لها دلالة هامة في قياس العوامل التي تشكل هذه الهوية في الوقت الراهن . ولعل اهم هذه الأبعاد قاطبة هي : الأصل السلالي (يهود شرقيون ، ويهود غربيون) . ودرجة التدين (يهود علمانيون ، ويهود متدينون) .

ولعل السؤال الرئيسي الذي ينبغي اثارته هنا هو : ما تأثير الهوية الاسرائيلية البازغة بملامحها وقسماتها التي حاولنا تحديدها على تطورات الصراع العربي – الاسرائيلي ، ومن ناحية اخرى ما تأثير الصراع عليها ؟

لعل أهم ما ينبغي الاشارة اليه ، ان الصفوة الحاكمة الاسرائيلية تحاول – من خلال استراتيجية نفسية اجتماعية متماسكة – تشكيل الهوية الاسرائيلية البازغة ، وفق نموذج يسمح في النهاية لها بتحقيق سياستها العسكرية والاقتصادية بأكبر قدر من الدقة والمرونة والفاعلية . ومن هنا **يمكن القول إن السمات النفسية التي تميز جماهير الاسرائيليين ، كالشك والرفض والعدوان إزاء العرب ، وإزاء العالم غير اليهودي ، وأخيراً إزاء الأجهزة والمنظمات الدولية ليس محتماً أن تميز أيضاً أعضاء الصفوة الحاكمة الاسرائيلية بنفس الطريقة التي نجدها لدى الجماهير التي سيتشكل وعيها السياسي والاجتماعي وفقاً لمخططات الصفوة السياسية** . فمن المتفق عليه في

بحوث علم النفس الاجتماعي انه حتى لو سلمنا بأن هناك طابعاً قومياً يميز شعباً من الشعوب ، فمن المحتمل ألا نجد السمات النفسية الاجتماعية التي يتضمنها لدى الصفوة او القادة . وحتى إذا ما ظهرت سمات الطابع القومي للشخصية بالنسبة للصفة السياسية ، فان قراراتهم غالباً ما تتأثر بالحقائق الصلبة المتعلقة بحجم القوة التي تحت تصرفهم وبحقائق الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد .

الدلالات السياسية لمحاكمة ايخمان

ويكشف عن هذه الملاحظة الهامة محاكمة ايخمان في اسرائيل ، التي تبين بشكل بارز الفجوة بين الاستراتيجية التي صاغتها الصفوة الاسرائيلية لتشكيل الهوية الاسرائيلية ، والتي تركز تركيزاً شديداً على ربطها بالهوية اليهودية ، وخصوصاً فيما يتعلق بالشك في غير اليهود وبين الواقع النفسي لدى الاسرائيليين ، الذين – نتيجة لظروف متعددة – لم يعودوا يهتمون بعمق الروابط بينهم وبين يهود العالم .

تقرر الباحثة اليهودية الشهيرة حنا آرندت في كتابها الذي أثار سخط الصفوة الحاكمة الاسرائيلية « ايخمان في القدس » ، ان هذه الصفوة لم يكن هدفها محاكمة ايخمان باعتباره شخصاً ولكن باعتباره رمزاً . ويكشف عن ذلك تصريح لبن غوريون قبل المحاكمة قرر فيه :

« ليس فرداً ذلك الذي وقع في القفص لكي يجابه محاكمته التاريخية ، ولا هو أيضاً النظام النازي بمفرده ، لكنه ايديولوجية المعاداة للسامية عبر التاريخ » .

وكانت الدوافع الكامنة وراء محاكمة ايخمان لدى الصفوة الاسرائيلية متعددة . وهي كما يحصرها «دانيل بل » في مقاله « أبجديات العدالة » الذي ينقد فيه كتاب آرندت :

١ – لكي يشهد العالم على المصير الذي لاقاه اليهود .

٢ – ولتحميل ضمير الأمم وزر الاحساس بالذنب حتى تندفع للدفاع عن مصالح اسرائيل .

٣ – ولكي يثبتوا لليهود في اسرائيل نوعية الحياة التي عاشها اليهود في الشتات ، والتي ادى اليها انهم عاشوا كأقلية .

٤– ولكي يبرهنوا للأسرائيليين أخيراً صواب الحل الصهيوني لمشكلة اليهود .

وتكشف حنا آرندت في كتابها عن ان بن غوريون صمم خطة المحاكمة بكل مراحلها قبل ان تبدأ ، وكشف عن أهدافه التي يريد أن يحققها من ورائها في سلسلة مقالات نشرها في جريدة

« دافار » ومن بينها « أن جيل الاسرائيليين المعاصرين في خطر أن يفقدوا روابطهم مع الشعب اليهودي ، وبالتالي مع تاريخهم ولذلك فمن الضروري لهم ان يذكروا ماذا حدث للشعب اليهودي » ..

وهكذا يمكننا أن نرى ـ من خلال تخطيط الصفوة السياسية الإسرائيلية لمحاكمة ايخمان ـ كيف تعمل هذه الصفوة بدأب لتشكيل الشخصية الاسرائيلية بناء على نموذج عنصري محدد ينهض أساساً على الشك في غير اليهود عموماً ورفضهم ، والعداء إزاء العرب خصوصاً ، وكل ذلك انطلاقاً من المقولة العنصرية الأساسية التي تزعم ان اليهود هم شعب الله المختار ، ولذلك هم اسمى الاجناس قاطبة .

ثانياً : المكونات العنصرية في الشخصية الاسرائيلية

إذا كنا قد أكدنا أن الصفوة السياسية الاسرائيلية قد وضعت استراتيجية للتنشئة الاجتماعية للاسرائيليين نسجت خيوطها من مسلمات الايديولوجية الصهيونية العنصرية ، فانه يبقى أمامنا حتى ندعم هذا الحكم ، أن نستشهد بالبحوث النفسية الاجتماعية الميدانية الاسرائيلية ذاتها لكي نرى كيف نجحت هذه الاستراتيجية الرجعية في بلورة عدد من الاتجاهات الاساسية المصبوغة بالعنصرية بشكل صريح أو ضمني في الشخصية الاسرائيلية .

وتكشف عن ذلك بوضوح كامل سلسلة الأبحاث الميدانية التي قام بها عالم النفس الإسرائيلي سيمون هيرمان ، والتي نشرها في كتابه « الاسرائيليون واليهود » ، وترد اهمية هذه الدراسات الى أ نها اعتمدت على بحث عينات قومية ممثلة بطلبة المدارس الثانوية في اسرائيل الذين يقعون في فئة العمر ١٦ ـ ١٧ سنة ، وامتدت في بعض جوانبها لتشمل طلبة الجامعات في السنوات الاولى . وقد قام هيرمان بدراسته الرئيسية عام ١٩٦٥ واستكملها بدراسات اخرى عام ١٩٦٨ .

وفي دراسته التكميلية التي قام بها عام ١٩٦٨ ، درس هيرمان عينة من طلبة المدارس الثانوية في القدس وحيفا ، وطبق عليهم استمارة بحث تحتوي على عدد من الاسئلة . وقد صنف هيرمان عينته الى ثلاث فئات : متدينين ، ويعني بهم من يحرصون على أداء الشعائر الدينية بانتظام ، وتقليديين ، ويعني بهم من يحترمون التقاليد الدينية اليهودية ، غير أنهم لا يواظبون على أداء الشعائر الدينية . وغير متدينين ، ويعني بهم من لا يمارسون الشعائر الدينية .

وتكشف نوعية الأسئلة عن الاطار النظري الذي ينطلق منه هيرمان في دراسته للهوية الاسرائيلية ، وهذا الاطار يتضمن في الواقع المقولات العنصرية الأساسية الكامنة في الصهيونية . اذ

نجد أمامنا ثلاثة عشر سؤالا تتناول الموضوعات الآتية :

ـ الاسرائيليين باعتبارهم استمراراً للشعب اليهودي .
ـ دولة اسرائيل باعتبارها استمراراً للتاريخ اليهودي .
ـ السمات السلبية للسلوك اليهودي أثناء المذابح التي جرت لليهود في المانيا (الهولوكوست) .
ـ الجوانب الايجابية للسلوك اليهودي أثناء المذابح التي جرت لليهود .
ـ التعاطف مع معاناة اليهود أثناء المذابح .
ـ التعاطف مع اليهود الذين عانوا من الاعتداء عليهم في البلاد الاسلامية .
ـ امكانية تكرار المذابح لليهود .
ـ واجب اليهود في ان ينظروا الى أنفسهم باعتبارهم من بقوا أحياء من المذابح اليهودية .
ـ تعريف الصهيونية مجرداً .
ـ نظرتهم الى أنفسهم باعتبارهم صهيونيين .
ـ مدى شعورهم بالقرب من اليهود الأمريكيين الذين يرغبون والذين لا يرغبون في الهجرة الى اسرائيل.
ـ امكانية اقتلاع اتجاهات معاداة السامية .
ـ معاداة السامية وسمات وسلوك اليهود .

واذا حاولنا أن ننظر لنتائج هذا البحث نظرة كلية شاملة ، فإننا نستطيع أن نضع أيدينا على المكونات العنصرية الأساسية للصهيونية . ويمكن تحديد هذه المكونات في عدد من الأفكار الرئيسية :

١ ـ التأكيد على استمرارية الشعب اليهودي عبر التاريخ وتفرده .
٢ ـ التركيز على الاضطهاد الذي لاقاه اليهود في المجتمعات الغربية .
٣ ـ التركيز على الاعتداءات المزعومة التي وقعت على اليهود في البلاد الاسلامية .
٤ ـ اثارة الخوف الدائم من احتمال تكرار المذابح اليهودية .
٥ ـ تأكيد استمرارية معاداة السامية في العالم .

إن هذه الأفكار الرئيسية هي التي نجحت الصفوة الحاكمة الاسرائيلية في زرعها في أذهان الاسرائيليين ، مما ادى بهم الى أن تتشكل اتجاهاتهم الأساسية بشكل مرضي ، ويبدو ذلك كما ذكرنا في بداية هذا الفصل ، في الشك والرفض والعدوان ، إزاء العرب ، وإزاء العالم غير اليهودي ، وأخيراً إزاء الأجهزة والمنظمات الدولية .

لقد أدت استراتيجية التنشئة الاجتماعية الاسرائيلية الى أن تصطبغ الشخصية الاسرائيلية بطابع تسلطي واضح ، كما يؤكد عالم النفس الاسرائيلي جورج تامارين ، وقد ساعد على صياغة هذه الشخصية العنصرية تدعيم القيم التي تشجع على العنف والعدوان إزاء العرب ، سواء بالتنشئة للفلسطينيين الذين ظلوا داخل حدود إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ، أو بالنسبة للبلاد العربية المحيطة باسرائيل ، وتكشف عن ذلك كله سياسة الردع التي صاغ مبادئها بن غوريون في الخمسينات ، والتي انطلقت من مسلمة عنصرية قاطعة مؤداها أن العرب لا يعرفون إلا لغة القوة والعنف . ولا نحتاج إلى كبير عناء ، لنكشف أن هذا الحكم ، هو نفسه الذي تردده كافة الانظمة العنصرية حين تقيم تفرقة حاسمة بين العنصر النقي المتمثل في المستعمرين أ يـاً كـان جنسـهم ، وبين العنصـر المنحط المتمثل في أهالي البلاد الاصليين .. وهذه التفرقة العنصرية هي التي تقف مبرراً لممارسة العنف والارهاب إزاء أصحاب البلاد الأصليين ، تم ذلك تاريخياً في الجزائر ، وما زال يمارس في إفريقيا وفي اسرائيل التي زرعها الاستعمار في قلب العالم العربي ..

خاتمـــة

في ضوء بحثنا الوجيز عن الصهيونية باعتبارها ايديولوجية عنصرية ، يمكن القـول إن الطابع العنصري الذي وسم الصهيونية منذ ظهورها في القرن التاسع عشر ، قد ادى ـ بعد إنشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ـ الى ظهور مجتمع عنصري بكل ما تعنيه الكلمة من معنى . ولذلك كان ظهور كتاب العالم الاسرائيلي « اسرائيل شاحاك » رئيس لجنة حقوق الانسان الاسرائيلية وعنوانه « عنصرية دولة اسرائيل » صدمة لكثير من الدوائر الثقافية الغربية التي خدعت طويلا بدعاوى الاشتراكية والديمقراطية ومجتمع المساواة في اسرائيل . كما أن بحوث عالم النفس الاسرائيلي جورج تامارين والتي نشرها في كتابه « المعضلة الاسرائيلية » والتي تسببت في فصله من عمله كأستاذ في جامعة تل ابيب ، وكلها بحوث ميدانية لتثبت بما لا يدع مجـالا للشـك ، كيف أدت مسـلمات الصهيونية العنصرية ، وسياساتها التطبيقية إلى صياغة شخصية اسرائيلية تتسم بكونها عدوانية وتسلطية ومتعصبة ومنغلقة .

ومن الجدير بالاهتمام ان هذه السمات تشترك فيها الى حد كبير عديد من نظم الاستعمار الاستيطاني التي ما زالت باقية في عالمنا حتى الوقت الراهن . ومن هنا تكتسب الدراسات المقارنة

لهذه النظم أهمية خاصة ، نظراً لأنها جديرة بكشف البنية الاساسية لهذه النظم من ناحية ، وتبرز مكونات العقلية الاستيطانية من ناحية اخرى .[١٣] ان نتائج هذه الدراسات العلمية المقارنة ، يمكن أن تكون ذات قيمة بالغة لصانعي السياسة في البلاد التي تقاوم هذه النظم الاستعمارية ، فعلى ضوئها يمكن رسم الاستراتيجية الثورية لمجابهتها ، مهما ظنت هذه النظم انها قادرة على البقاء الى الأبد . ومن خلال هذه الاستراتيجية يمكن القضاء ـ ولو في الأجل الطول ـ على هذه الاوهام الاستعمارية من خلال العمل الفكري والنضال السياسي والعسكري ..

الحواشـــي

(١) سبق لنا أن قمنا بدراسة تأصيلية واسعة المدى لهذه الظاهرة :
انظر : السيد يسين ، د . علي الدين هلال وآخرين ، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين** ، القاهرة : معهد الدراسات والبحوث العربية ، ١٩٧٥ .

(٢) راجع مناقشة تفصيلية للموضوع في دراستنا : **الايديولوجية والتكنولوجيا** ،
١ـ تعريفات مبدئية ووضع المشكلة ، مجلة الكاتب ، اغسطس ١٩٦٩ ، العدد ١٠١ ص ٧ـ ٢٠

(٣) schaff,A., La définition fonctionnelle de lidéologie et le problème de «la fin du siecle de lidéologie» **lhomme et la société,** no. 4. 1967.

(٤) Felman,D.,in: Joseph S. Roucek, (ed), **Twentieth century political thought,** New York: Philosophical library: 1946, 105—131 — Cox, O.c. **caste, classe and Race,** New York: Monthly Review press, 1959

(٥) عبارة لأدولف هتلر في كتاب : كفاحي ، مذكور في فيلمان ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٦) مذكور في فيلمان ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٧) Gobineau, D., **Essal sur linegalite des races humaines,** Paris, Libraire de Paris, (sans date)

(٨) انظر عرضاً دقيقاً وتحليلا نقدياً لهذه النظريات العنصرية في :

Sorokın, T.A, **Contemporary Sociological Theories,** N.Y. harper torchbooks, 1964, 219—251.

(٩) راجع في تعريف هذه المفاهيم :
موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ، رؤية نقدية . تأليف واشراف : د . عبد الوهاب المسيري بالاشتراك مع سوسن حسين ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٥ .

(١٠) Tamarin, G., **The Israeli Dilemma: Essays on a warfare State,** Rotterdam University press, 1973.

(١١) Taylor, A.R., **The Zionist Mind,** Beirut, The Institute for Palestine studies, 1974.

(١٢) انظر : السيد يسين ، قراءة سياسية في خريطة الشخصية الاسرائيلية ، الأهرام .

(١٣) Herman,S.N., **Israelis and Jews,** New York: Randome house, 1970.

Abu—Lughod and Abu—Laban, B. (Ed.), **settler Regimes in Africa and the Arab world, The illusion of Endurance,** Illinois, The medina UN. Press,1974

د. عبد الوهاب المسيري

اليهودي « الخالص » *

« خطر » الانصهار

إذا كان الصهاينة لا يقبلون عادة تعريفاً دينياً لليهودي ، فإن علينا أن نذكر أن هذا الموقف المناهض للدين ليس موقفاً ضرورياً ولا جوهرياً . فالصهاينة لايترددون في أن يستغلوا « العناصر الصوفية » كل الاستغلال ، ويستفيدوا كل الاستفادة من أي سند ديني . فهم يشكلون الكثير من الحكومات الائتلافية مع الأحزاب « الدينية » ويقدمون العديد من التنازلات فيما يتعلق ببعض شكليات العقائد اليهودية الارثوذكسية . وكان الهدف الرئيسي لحملاتهم - ولا يزال - هو اليهودي الذي انصهر في مجتمعه ، سواء كان هذا اليهودي متديناً أم لا . وهم يقبلون تماماً تعريفاً لليهودي يطرح داخل إطار « قومي » .

إن اليهودي ، من وجهة نظر المنادين بالانصهار ، ذو شخصية مركبة : فهو ينتمي الى أي بلد يعيش فيه ويسهم في أية ثقافة نشأ عليها ولكنه يبقى في الوقت نفسه متفاعلا مع التراث الديني والحضاري الخاص به .

بيد أن المنظرين الصهاينة يرفضون الانصهار ، ويرون فيه شكلاً من أشكال الانسلاب عن هوية يهودية حقيقية خالصة مفترضة . وعلى سبيل المثال يرى برينر Brenner وكاتزنلسون Katznelson ، في اليهودي المنصهر شخصاً سلبياً غير طبيعي . وتحفل كتاباتهما بالاشارة الى الانصهار كقوة سامة هدامة . ويصف ارثر روبين Ruppin ، وهو منظر صهيوني كان يوماً ما مسؤولا عن مستوطنة يهودية في فلسطين ، الانصهار « بأنه خطر ماثل »[1] يهدد الحياة اليهودية . أما كلاتزكن Klatzkin ، فيشبه الانصهار بمرض معد تنتقل « عدواه » إلى الجماعات اليهودية « فيشوهها »

---

* مترجمة عن الانكليزية

و « يفقرها »[٢] ،ولا يشعر (وايزمن) الا بالازدراء البالغ « والكراهية » المتأصلة تجاه اليهودي المنصهر[٣] ، بل إنه كثيراً ما يتحدث عما يصفه بـ « وصمة الانصهار »[٤] . وتمشياً مع هذه النظرة الصهيونية المعادية للانصهار أشار الاجتماع المشترك الذي عقدته الوزارة الاسرائيلية والمجلس التنفيذي الصهيوني في ١٥ آذار ١٩٦٤ ، في البلاغ الرسمي الذي صدر عنه الى « خطر الانصهار » باعتباره مشكلة رئيسية تواجه الشعب اليهودي في الشتات (الدياسبورا) . وكان هذا الخوف من الحرية السياسية واعتبار الانصهار أشد « خطراً » على الوجود اليهودي من « الاضطهاد ومحاكم التفتيش والمذابح وعمليات الاغتيال الجماعية » هو الموضوع الرئيسي في مداولات المؤتمر الصهيوني العالمي السادس والعشرين الذي عقد عام ١٩٦٥[٥] . (وقد سبق للدكتور غولدمان أن ضرب على نفس هذا الوتر في الخطاب الذي ألقاه في اجتماع المجلس التنفيذي للمؤتمر الصهيوني العالمي عام ١٩٥٨ حين قال : « ان تحررنا قد يصبح متطابقا مع زوالنا »)[٦] . وقد بحث الحاخام موريتز غودمان (وهو حاخام فيينا، مسقط رأس هرتزل) في كتيب عن القومية اليهودية ، موضوع الانصهار بحثاً خافياً كما بحث الحملات التي تشنها الصهيونية عليه باسم « العنصر ومقومات الامة »[٧] وباسم اليهودية النقية الخالصة ،.وطرح سؤالاً جدلياً يقول : أيهما في الواقع أكثر انصهاراً ، اليهودي القومي الذي لا يقيم شعائر السبت ، ويتجاهل القوانين اليهودية الخاصة بما يؤكل وما لا يؤكل ، ويخلط بين اليهودية والرقص الشعبي وطرق الحياة في « الغيتو » في أوربا الشرقية ، أم اليهودي الذي يمارس شعائر الدين ، لكنه يعتبر نفسه مواطناً كاملاً في البلد الذي يعيش فيه ؟[٨] . وهذا سؤال ينبغي ألا يطرح على الصهاينة وحدهم بل أيضا على « اليهود العرقيين » الذين يفضلون الحياة السهلة على الحياة المستقيمة ، فيستسلمون لاغراءات الحياة الاستهلاكية ، ويصدون عن أية معتقدات دينية « معقدة » ويمارسون الطقوس الشعبية الخالية من أي محتوى معنوي .

وكما كان متوقعاً لم تلق الحملات التي تشنها الصهيونية على الانصهار باسم القوميه اليهودية الترحيب الكلي دائما في أوساط الأغلبية الساحقة من « الشعب اليهودي » في « الشتات » : فمن حين الى آخر ـ وبهدف تهدئة خواطر يهود « الدياسبورا » الذين قد يشعرون بالسخط أو الحرج ـ تصدر عن المسؤولين الصهاينة بيانات استرضاء تطمئن يهود « الشتات » على استقلاليتهم . ولقد صدرت مثل هذه التصريحات عن بن غوريون نفسه حين قال في ٢٣ آب ١٩٥٠ : « إن دولة اسرائيل لا تمثل سوى مواطنيها ، ولا تتحدث إلا باسمهم وحدهم » ، ثم ميزبين « شعب » دولة اسرائيل « والجماعات اليهودية التي تقطن في الخارج » وقال : « إن الدولة الصهيونية لم تزعم أبدا أنها تمثل سائر اليهود أو تنطق باسمهم »[٩] . كذلك أكدت صحيفة « الجيروزاليم بوست » في افتتاحيتها في أيار ١٩٦٤ « حق كل يهودي ... في أن يرسم لنفسه حدود علاقته بالصهيونية واسرائيل بالقدر الذي يطيب له »[١٠] . وكان هذا بمثابة اعلان استقلال ليهود

الشتات . وبالطبع فان مثل هذه التصريحات تردد عندما تقتضي الظروف ترديدها ، لكن القضية الثابتة الكامنة خلف الفكر والممارسة الصهيونية هي أن اليهود في جميع أنحاء العالم يشكلون شعباً واحداً . ذلك أنه بالرغم من أن بن غوريون قد عنى بعبارة « شعب اسرائيل » المواطنين اليهود في اسرائيل فقط فان الصهيونية لا تعطي لهذه العبارة نفس المدلول[١١] .

الهويـــة الجماعيـــة

إن الصهيونية ، التي تضيق دائماً بالتعقيدات ولا تطيق الجدلية ، (وان يكن التعقيد الذي لا يقبل الاختزال والجدلية ذات النهايات المفتوحة شكلاً من أشكال الارتقاء) تبشر بمفهوم اليهودي المجرد ، اليهودي الخالص ، أو اذا استعملنا تعبير « كلاتزكن » الهزلي ، « اليهودي الذي ليس بحاجة الى أن ينسب الى شيء آخر »[١٢] ، اليهودي ذي الهوية القومية الفريدة المنفصلة . ولكن ما الذي يشكل هذا الطابع اليهودي الخالص وهذه المقومات للشعب الواحد ؟ وما هو أساس هذا « التعريف الجديد للهوية اليهودية » ، « التعريف العلماني الجديد »[١٣] .

سنكتشف حقيقة غريبة حين نحاول التصدي للاجابة على هذا السؤال ، وهي أن الصهاينة من مناوئي الانصهار يريدون أن يعيدوا تركيب « شخصية اليهود ووضعيتهم »[١٤] بحيث يصبحون شعباً كغيرهم من الشعوب ، وما يقترحونه بدلاً من الاستيعاب هو الذوبان ، هو الامتزاج الكامل بالعالم بأسره ، وهو اتجاه يتمشى مع عقيدة وحدة الوجود الالحادية التي يعتنقونها .

والطريق الى بلوغ هذه الغاية هو العمل على جعل اليهودي شخصا عادياً[١٥] ، لا ارتكازاً الى التقاليد اليهودية وانما على أساس مبادىء وقواعد عالم « الاغيار » الجميل الذي يزعم الصهاينة أحيانا انهم يمقتونه .ويلاحظ « ناتان برينوم ساخراً في مقاله المثير« واجب الوفاء لأبناء شعبنا اليهود » أن الصهاينة يحاولون « إعادة قولبة » اليهود وفق النموذج الاوربي « كيْ » يجعلوا منا رجالاً ويبعدوا (أبناءنا) عن تعاليم اليهودية المقدسة بعيداً عن يهوديتنا ويستميلونهم الى تعاليمهم (هم) ، الى عالم الرخص والاباحة »[١٦] . ووصف أحد المتحدثين في اجتماع للهستدروت التربية الصهيونية بأنها « اعداد العامل اليهودي نفسه ليصبح واحد من الأغيار ... وستعيش الفتاة اليهودية القروية كما تعيش الصبية القروية غير اليهودية » .

ولكي يثبت الصهاينة أن هذا البرنامج الإصلاحي وهذه الرؤيا ليسا بعيدي التحقيق ، حاولوا تطوير نظرية عن هوية يهودية قومية منفصلة عن كل قومية أخرى ، لكنها غير مختلفة عنها . إن اليهودي الذي يشغل مركز الصدارة من البرنامج الصهيوني ، يحدد أحياناً على أسس بيولوجية

وأحياناً على أسس ثقافية بل وحتى دينية ، الا أنه في جميع الأحوال يتحدد « بعنصر يهودي » أو عنصرين قاصرين على اليهود ، يحولانه إلى عنصر أو ماهية ثابتة لا تتغير ، توجد فوق زمان ومكان الاغيار (التاريخ والأرض)[١٧] ، ومن ثم فإنه بحاجة ، شأنه في ذلك شأن كل الاغيار ، إلى « لم شتاته » في وطنه اليهودي القومي فوق تربة بلاده .

التعريف العنصري

كان « موسى هس » أول من نادى بتحديد الهوية اليهودية على أساس بيولوجي أو عنصري ، فقد تنبأ بأن الصراع العنصري سيغدو « الصراع الأساسي » وأسهم بكل ما أوتي من حماس في الترويج لتلك الثنائية العنصرية السامية ـ الآرية ، التي قدر لها أن تغدو فيما بعد الثنائية الرئيسية لدى منظري العنصرية الأوروبية[١٨] ، فقد راودت ثيودور هرتزل لفترة ما على الأقل ، فكرة تبني هوية عنصرية جماعية ، وأخذ يطلق بلا حساب أوصافاً وعبارات مثل « العنصر اليهودي » أو « ارتقاء العنصر اليهودي » . ومع أن التعبير كان آنذاك شأنه اليوم ، تعبيراً غامضاً يتخذ أحياناً محتوى بيولوجياً وأحياناً محتوى ثقافياً ، فإننا نعرف من اجابته على سؤال قلق ، وجهه « نوردو » ، عما اذا كان اليهود يصلحون ـ انثروبولوجياً ـ لأن يكونوا أمة[١٩] . إن ما كان يدور في خلد هرتزل هو الحتمية البيولوجية . لقد كان ما استرعى انتباه هرتزل لدى قيامه بأول زيارة لكنيس يهودي في باريس هو « الشبه » العنصري الذي زعم أنه لمسه بين يهود فيينا ويهود باريس : « أنف بارز غير سوي ، وعيون ماكرة مراوغة »[٢٠] .

ويبدو أن الأوساط الصهيونية كانت تعج « بالعلماء » المتهافتين على اثبات أن اليهود عنصر متميز حتى يمكنهم الادعاء أنهم ، في هذا المضمار ، لا يختلفون في شيء عن الأغيار . ويذكر كلاتزكن أن بعض الصهاينة أرادوا الدفاع عن « استحالة الانصهار التام » استناداً الى « نظرية عنصرية »[٢١] . ويشير كارل كاوتسكي الى واحد من هؤلاء المفكرين الصهاينة هو زلتشين . فهذا المفكر ، في الوقت الذي كان يعارض فيه بعض الأفكار التي يحتويها مؤلف شامبرلين الكلاسيكي حول العرق « أسس القرن التاسع عشر » ، كان يؤيد كل التأييد الفكرة الرئيسية في هذا الكتاب ، وهي أن الانسانية تتجه من « وضع عنصري تحكمه السياسة الى تحديد أدق فأدق للعنصر يجد أقصى تعبير عنه في البطل » وحاول زولتشين ـ كغيره ـ ان يثبت أن اليهود يشكلون عنصراً نقياً ، وذلك ليجعل من « الغيتو » العالمي للصهيونية « الهدف الضروري لجميع اليهود »[٢٢] . ويبدو أن زولتشين ، الذي لا يكاد يكون معروفاً الآن ، كان « حجة » في موضوع « العنصر اليهودي » حتى إن آرثر روبين ، ردد أقواله مراراً في كتابه « يهود اليوم » الذي يعتبر أكثر المحاولات الصهيونية منهجية

لوضع تعريف عنصري للطابع اليهودي ويقول روبين إن اليهود « قد امتصوا ، الى حد بسيط ، بعض العناصر العرقية الاجنبية ، الا أنهم في مجموعهم يشكلون عنصراً له خصائصه ومميزاته بالمقارنة بأمم اوربا الوسطى[٢٣] . إن النقاء العنصري الذي تحقق غريزياً على مدى العصور ينبغي أن يحافظ عليه الآن بوعي » . ويؤكد روبين أن « العنصر الأرقى حضارة ينحط سريعاً إذا تزاوج أفراده مع شعب أقل حضارة ، وبالطبع فان اليهودي يجد صنوه وقرينه بين أفراد الشعب اليهودي نفسه »[٢٤]

ويعبر روبين عن مقته لكل « عملية الانصهار » التي تبدأ بتجريد الشخص من صفته القومية وتنتهي بالزواج المختلط « الذي يثيرحفيظة جميع المفكرين العنصريين »[٢٥].ويمضي روبين قائلا : « إن العنصر يفقد طابعه الخاص بالزواج المختلط » ، كما أن الابناء الذين يولدون عن هذا الزواج ليسوا « الأكثر موهبة » . « ولما كان الزواج المختلط خطراً على صفات العنصر الراقية فان من الضروري أن نحاول منعه لنحافظ على انفصال اليهود »[٢٦] .

إن دراسة روبين ، شأنها في ذلك شأن كتابات العديدين من الصهاينة ، تزخر بالدفاع لا عن نقاء العنصر اليهودي وحسب بل أيضا عن تفوقه . وقد لاحظ البروفسور موريس كوهين أن الصهاينة يقبلون أساساً الأيديولوجية العنصرية المعادية للسامية لكنهم يستخلصون منها نتائج مختلفة : فالعنصر اليهودي ، لا التوتوني (الجرماني) هو الأكثر نقاء وتفوقا[٢٧] . ان ما قاله روبين ينسجم مع هذا النهج ، فهو يبني على هذا النقاء والتفوق المزعومين أيديولوجيته عن الاستقلالية اليهودية ، ويقول ، مثلا ، إن عناصر « أقل من اليهود عدداً وأدنى منهم موهبة حصلت على حقها في الوجود القومي المستقل . فلماذا يحرم من ذلك اليهود وهم أكثر تفوقاً » . كذلك فانه يورد ، بشعور واضح من الارتياح ، ما قاله جوزيف كوهلر ، وهو مفكر عنصري آخر ، من أن اليهود « من أغنى العناصر البشرية موهبة » . وهو يستند الى الداروينية في ادعائه بمثل هذا التفوق اذ يقول : « ولم يتمكن اليهود من الحفاظ على مواهبهم العنصرية الطبيعية العظيمة فحسب ، بل إن هذه المواهب قد نمت خلال عملية طويلة من الانتقاء »[٢٨] .

إن العديد من المنظرين والسياسيين الصهاينة يعتبرون التعريف العنصري أمراً مسلماً به رغم انهم لا يتعمدون الترويج له . لذا نرى نورمان بنتويش يزعم في حديث صحفي أدلى به عام ١٩٠٩ أن اليهودي لا يمكن أن يكون انكليزياً خالصاً « أي أن يكون من نسل آباء وأجداد انكليز امتزج دمهم على مر الأجيال بدم غيرهم من بني جنسهم الانجليز »[٢٩] . أما القاضي براندیس فانه يعرف في محاضرة ألقاها عام ١٩١٥ ، الطابع الذي يميز الشخص اليهودي قائلا : « إن المسألة كلها مسألة دم » . ويقول إن هذه حقيقة يتقبلها غير اليهود الذين يضطهدون من يعتنقون اليهودية ، بقدر ما يقبلها اليهود أنفسهم الذين يعتزون اذ يرون أن « من يجري الدم اليهودي في عروقهم

يكشفون عن تفوق معنوي أو فكري أو عن عبقرية أو موهبة خاصة حتى لو كانوا قد تخلوا عن العقيدة اليهودية مثل سبينوزا وماركس وديزرائيلي وهيوم »[٣٠]

أما ناحوم سوكولوف فإنه كان « كثيراً ما يشير الى بني جنسه على أنهم عنصر مستقل » ، وكان كغيره من المنظرين العنصريين ، لا يؤمن بوجود عناصر نقية ، غير أنه كان يضيف أن « اليهود هم الانقى » بين العناصر الموجودة[٣١]

وفي عام ١٩٢١ عارض الدكتور ايدر ، الذي كان آنذاك رئيس اللجنة الصهيونية التنفيذية « أية مساواة في العلاقات بين اليهود والعرب » ، ودعا الى « سيادة اليهود حالما يزيد عددهم عن الحد الكافي لتحقيق ذلك »[٣٢] .

وفي عام ١٩٢٠ ألقى ناحوم غولدمان خطاباً في جامعة هيدلبرغ في ألمانيا ، أكد فيه الانفرادية العنصرية الأزلية لليهود ، وقال : « إن اليهود ينقسمون إلى فئتين ، أولئك الذين يقرون أن اليهود ينتمون الى عنصر متميز بحكم تاريخ استمر آلاف السنين ، وأولئك الذين ينكرون ذلك » ، وقال : إن الفئة الثانية عرضة لأن تتهم بقلة الأمانة[٣٣] .

وكان اللورد بلفور ، الصهيوني غير اليهودي ، ينظر بدوره إلى اليهود من زاوية انتمائهم العنصري . وربما لم يكن من قبيل الصدفة أن إحدى المسودات الأولى لوعد بلفور كانت تتحدث عن إقامة « وطن قومي للعنصر اليهودي »[٣٤]، وهذه عبارة تحمل معنى ومحتوى بيولوجياً لا خفاء فيه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النظرة العنصرية التي كانت سائدة آنذاك .

التعريف العرقي (الاثني)

على الرغم من جميع الجهود الصهيونية التي أتينا على ذكرها ، فان الرأي المؤيد لتبني الهوية الجماعية أسقط لأسباب لا يصعب ادراكها . فالنظريات الخاصة بالعنصر وبتقسيم العناصر الى عناصر متفوقة وأخرى متدنية كانت دائما موضع شك ، كما أن نصيبها من التأييد العلمي كان ضئيلاً . ومع حلول الثلاثينات كان المناخ الفكري غير متقبل للعنصرية ، مما أدى الى افقادها كل مصداقية علمية كانت تتظاهر بها[٣٥] ، ومع أننا لا نزال نرى الصهاينة والعنصريين يرددون عبارة « العنصر اليهودي » إلا أن مثل هذا الترديد كان أوسع بكثير قبل الثلاثينات .

لقد أشار سمحا كينج الى هذه النقطة في كتابه « ناحوم سكولوف ـ خادم شعبه » ، وقال إن غالبية الناس ، وقد عاشوا في فترة اقترنت فيها لفظة « العنصر » بالقساوة والبربرية ، أخذوا ينفرون من استعمال هذه اللفظة . وقال أيضا : إن علم الانسان (الانثروبولوجيا) قد أظهر أن هذا

الاصطلاح لا يمكن تطبيقه بصورة صحيحة على اليهود .[٣٦] وأشار المؤلف أيضا الى أنه كان من الشائع جداً ، قبل عهد هتلر ، التحدث عن اليهود على أنهم عنصر مستقل . واعتقد الكثيرون أن كون المرء يهودياً هي مسألة تتعلق بالمولد وبالروابط الجسدية[٣٧] . ومن جهة أخرى ، فإن محاولة وضع تعريف عنصري محكم هو في حد ذاته ضرب من الخرافة يتحداه الواقع والحقيقة . فالنازيون بعد أن وضعوا قواعدهم « العلمية » الخاصة بتحديد الأجناس والشعوب ، وجدوا أنفسهم مضطرين الى التحالف مع اليابانيين ، الآسيويين . لذا فانهم لم يتوانوا عن اعتبار اليابانيين « آريين ، فخريين » ، مدمرين بذلك أسس الحتمية البيولوجية الخاصة بالعقيدة النازية .. وسار العنصريون في جنوب إفريقيا على الدرب نفسه واعتبروا رجال الاعمال اليابانيين من البيض . وهكذا نرى أن الحتمية البيولوجية السخيفة التي يقول بها العنصريون قابلة دائماً للتلطيف إذا ما جوبهوا بالحقيقة والواقع .

ولما كانت الحتمية الصهيونية لا تختلف عن مثيلتها النازية في هذا المضمار ، فقد وجدت أنه من المتعذر عليها المضي في استخدام تعريف بيولوجي لطبيعة المرء أو استخدام « علم النماذج الشخصية » على النحو الذي بشر به غوبينو وتشامبرلين وزلتشين وروبين ، ذلك لأن الدفاع عن النظرية البيولوجية تبدى في منتهى البساطة خاصة وأن للصهاينة ما لم يكن للنازيين ، ونعني بذلك « دياسبورا » مشتتة على أوسع نطاق ومنطوية على تعددية عرقية وثقافية . فتبني التعريف العنصري من شأنه أن ينفر يهود « الشتات » والذين هم بلا شك غير متجانسين جميعاً من حيث الأصل والعوامل الوراثية . فلو وضع أي تعريف دقيق حول الأصل والوراثة ، لاستلزم الأمر استثناء غالبية اليهود من أحكامه ، وقد كانت لهرتزل تجربة شخصية في هذا المضمار عندما التقى بأحد زعماء اليهود السود المدعو اسرائيل زانغويل ، والذي كان من أصل زنجي وذا أنف طويل وشعر صوفي كثيف أسود . ان هرتزل ، النمسوي ، لما رأى ذلك قال على سبيل الدعابة : « ان مجرد نظرة واحدة تلقى علي وعليه تكفي للقضاء على الحجج العنصرية »[٣٨] .وهكذا فبدلاً من السعي وراء الحتمية التاريخية ، سعى الصهاينة وراء تعريف آخر لهوية جماعية مشتقة من الأثنية Ethnic لا من الوراثة . ولكن حتى مع استبدال الصيغة المعقدة نسبياً للثقافة أو للاثنية بالصيغة البيولوجية التبسيطية ، فإن الحتمية تبقى على حالها بعيدة عما يلطفها . فالنظرة المتواترة الى اليهودي هي أنه انسان حدد الاطار التاريخي والحضاري الفذ صفاته سرمديا ، بحيث إنه لا يستطيع أن يتواجد بصورة سليمة خارج هذا الاطار كما أنه لا حكم له على هذا الاطار مطلقا . وهذا بالطبع ليس شيئاً خاصاً ، لأن العديد من العنصريين يرون الحضارة نفسها تعبيراً عن الـ (فولتنشونغ : أي النظرة الفلسفية للعالم) عن أمة تم تحديد طابعها بيولوجياً .

إن العنصر والأمة والحضارة تتداخل فيما بينها الى حد حمل كاتب سيرة سوكولوف على

القول بأن المرء عندما يقرأ المقاطع التي استخدم فيها سوكولوف كلمة « عنصر » ، يلاحظ بأنه استخدامها في معنى القومية ، أي بمعنى أن الشخص قد ولد بصفته عضو في مجموعة ذات تراث عظيم[٣٩] .

أن الحتمية البيولوجية للثقافة والعلاقة المتبادلة بين الأمة والعنصر في الأدب الصهيوني اتخذت شكلاً لا يسع القارىء معه الا أن يلاحظ أن طبقات « الأمة » أو « الحضارة » بالمعنى الديني أو العرقي تتداخل مع طبقة العنصر بالمعنى الوراثي . وكما سبق لنا أن أشرنا ، فان موسى هس ، نظر الى التاريخ العالمي على أنه ميدان لعنصرين تاريخيين عالميين ، ثم أردف بقوله إن الهدف النهائي للتاريخ هو « تحقيق التعاون بين جميع الأمم »[٤٠] ، أي بين جميع العناصر البشرية . كذلك ، فان روبين Ruppin ، عمد أكثر من مرة في كتاباته الى الربط بين النواحي العنصرية والثقافية ، مؤكداً « أن القيم العنصرية والحضارية لأمة ما هي التي تبرر لها وجودها المتفرد »[٤١] وهو يتحدث عن اليهودي فيصفه بأنه « يمثل نمطاً راقياً للحضارة الانسانية »[٤٢] .

وان المرء ليستشف هذه العلاقة المتبادلة لدى قراءته البيان الذي صدر عن الحاخام جواشيم برنز ، والذي طالب فيه بالاستعاضة عن الدمج العنصري بالاعتراف الكامل بالأمة اليهودية والعنصر اليهودي[٤٣] . أما بارنيت ليتفنوف ، فقد أشار الى أن النظرة الصهيونية للتآخي مبنية على « أسس قومية وعنصرية محضة » ، فهي لذلك « تعني التآخي مع اليهود ، لا مع العرب »[٤٤] .

وبعكس النظرة الفرنسية للقومية ، وهي النظرة التي نمت وترعرعت في مناخ حركة التنوير الفلسفية في القرن الثامن عشر واعتبرت جميع الناس سواسية ، فان الصهيونية انبثقت عن المثالية والرومانتيكية الألمانية وما انطوت عليه هذه من تركيز على الـ(فولك) أي الشعب والاتصال العضوي بتربة الأرض . وقد أشار الدكتور هانس كوهين الى أن الصهيونية ، لدى تعريفها الهوية اليهودية ، استعارت من الأفكار الألمانية القومية التعابير التي تشير الى العضوية والحتمية مثل « علاقات الدم والمصير والترابط العضوي للأمة » . ويقول أيضا إن بعضاً من أصدقائه الصهاينة يعتقدون أن اليهودي المنحدر عن آباء وأجداد يهود ومن له تراث يهودي حضاري خالص ، لا يمكن قط أن يكون يوماً ما ألمانياً أو ايطالياً أو فرنسياً أو هولندياً ، فهو مقدر له أن يبقى غريباً في كل مكان الا على تربة آبائه وأجداده ، ويرى كوهين أن هذا المفهوم لمقومات القومية والقائم على أساس الحتمية البيولوجية يتناقض مع روح حركة التنوير الفلسفية المشار اليها آنفا[٤٥]

وأثارت نفس النقطة الدكتورة ارنوت في بحثها القيم « اعادة النظر في الصهيونية » . فقد

تحدثت عما وصفته بالانعزالية الجنونية لدى الصهاينة ، وعزت ذلك الى أن الصهاينة تقبلوا روح القومية الألمانية دون تمحيص . وأجملت المؤلفة استنتاجاتها حول الموضوع فقالت إنها وجدت أن ذلك التقبل قد بني على أساس الاعتقاد بأن الأمة هي « جسم عضوي أزلي ناتج عن النمو الحتمي للصفات الملازمة له » . وكما هو واضح ، فان هذه النظرة تحدد الشعوب لا من « حيث التنظيم السياسي ، وإنما من حيث اشتمالها على الخصائص البيولوجية المتفوقة »[٤٦] . وربما كان لزاماً علينا ، عندما نقرأ أدبيات الصهيونية ، أن نقوم بعملية فك للرموز فنقرأ عبارة « الشعب اليهودي » على أنها تعني « العنصر اليهودي » أو أن نتذكر على الأقل نظراً ، للتوجه العضوي للفكر الصهيوني ـ ان كلمة « شعب » أو « أمة » تدل ضمناً على حتمية « مخففة » تكون في معظم الاحيان بيولوجية .

ان هذا المفهوم الصهيوني ـ الألماني للأمة اليهودية هو الأساس الذي بنيت عليه تصريحات العديد من المسؤولين الصهاينة كالسفير هرتزوغ الذي قال : « إن المثالي الصهيوني يقوم على روابط فريدة من نوع لا يمكن فصم عراه تمتد في التاريخ الى أبعد من (٤٠٠٠) سنة وتربط بين شعب الكتاب وأرض الميعاد »[٤٧] ـ وهو عبارة عن مقولة تمثل بلا شك أصدق تمثيل المفهوم الجرماني للنظرية العضوية .

إن هذا الانكار للتعقيد والتنويع بالنسبة لتركيب اليهود وهذا الاصرار على الديمومة والثبات في تاريخ تطورهم ، يجد ان ما يعبر عنهما في العديد من المصطلحات والمفاهيم الصهيونية . فكلمة « اسرائيل » نفسها ، استعملت لتوحي بالاستمرارية التي لم تنقطع وبالتوارث المتواصل . وهناك من يشير إلى الدولة الصهيونية على أنها « الكومونولث » ، أي إنها حلقة في السلسلة التي بدأت بعهد داوود ثم انقطعت مؤقتا لدى احتلال الرومان للقدس وعادت للظهور عام ١٩٤٨ ، ويمضي الصهاينة الى أبعد حد في بعث الحياة في « متحفهم » هذا ، فيسمون برلمانهم كنيست ، كما أنهم ينوون أن يطلقوا على عملتهم اسم « شيكل » ، كذلك ، فان العديد من المؤرخين والعلماء الصهاينة يطلقون اسم « يشوف » على المستوطنات الصهيونية التي نشأت قبل عام ١٩٤٨ ، وذلك احياء لذكرى الـ « يشوف » « الدينية القديمة » ، وللايحاء باستمرارية الاستيطان في صهيون . بل إن المعلقين الاسرائيليين العسكريين لم يترددوا في مقارنة دبابات الجيش الاسرائيلي بوحدات الفرسان أيام داوود وسليمان .

وقد كان بن غوريون في مقدمة من ساروا بهذا الاتجاه الى أبعد حد . ففي كتابه « الميلاد الجديد والمصير » ، عمد الى توضيح حقائق الشرق الاوسط بارجاعها الى ما اعتقد أنه حوادث مشابهة لها في الماضي . لذا فانه لم يتورع عن التحدث عن عرب اليوم واصفاً إياهم بأنهم الاشوريين والبابليين العراقيين أو الفينيقيين أو الفراعنة المصريين . واسترسالاً مع استمراريته الصهيونية التي لا

تمت الى التاريخ بصلة ، فان بن غوريون أهاب مرة بمراسل صحفي أن يتحدى عبد الناصر أن يتكلم بلغة أبناء بلده ، (وهو يعني بذلك لغة المصريين القدماء) كما لو أن ذلك الزعيم القومي العربي ليس عربياً قط . كذلك ، فان تفهم بن غوريون للواقع وللتاريخ على ضوء الاستمرارية الصهيونية العجيبة التي يراها ، تبلغ به أحياناً حدوداً مضحكة . فهو يتحدث عن « العودة الثالثة الى صهيون » (أي الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، مميزاً ذلك عن المرحلتين السابقتين في مجال الاستيطان) ، وهو يفعل ذلك لا فيما يتعلق بالمستوى المعنوي وبعد النظر وانما من وجهة نظر الاعتبارات الجغرافية . فالكومونولث الثالثة تتجاهل بكل بساطة كلاً من المحيط الاطلسي والمحيط الهندي ـ وهذه حقاً نظرة الى صهيون تجعل المخلص Redeemer في حيرة من أمره عندما يأتي الى هذه الأرض . ويمضي بن غوريون مشيراً الى أن الـ« عالية » الثالثة (الصعود الى صهيون) قد تمت عن طريق البحر من ناحية الغرب وذلك بعكس العودتين الاوليين اللتين تمتا عن طريق البر . ولما كان صهيون الجديد محاطاً بدول عربية معادية ـ وهذه نقطة تفصيلية لم ترد في السيناريو الالهي ـ فلم يبق سوى البحر واسطة اتصال بين صهيون الثالث وعالم « الشتات » . والاعجب من هذا كله أن هذه التنبؤات وردت جميعاً في سفر أشعيا إذ يقول : « وصار اليمُّ العميق طريقاً يعبر عليه المخلص »[٤٨] ، أنه لتفسير حري بأن يصدم حتى الخالق نفسه .

وهذا الالتزام بالاستمرارية غير المتقطعة ليس مقصوراً على الأيديولوجيين من أمثال بن غوريون ، بل يشمل أيضا الأوساط الأكاديمية . ففي أعقاب الانتصارات التي حققها الجيش الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، علق أحد أساتذة التاريخ في الجامعة العبرية على نتيجة تلك الحرب فقال : « إن الجنود الاسرائيليين شاهدوا من جديد البحر الأحمر لأول مرة بعد غياب استمر (٤٠٠٠) عام ، أي منذ العهد الذي عبروا فيه ذلك البحر بقيادة « الجنرال » موسى . واسترسالا في ذلك ، فإن هذا البروفسور وصف الجنرال دايان بأنه موسى الثاني . كذلك ، فإن أحد الاساتذة الصهاينة (وهو أستاذ في القانون الدولي) قارن ، أثناء مناقشة جرت في أكاديمية السلم في نيويورك ، عودة اليهود الى فلسطين بعودة الامريكي الى بلده : الثاني بعد غياب استمر عامين أو ثلاثة أعوام والاول بعد غياب استمر ألفين أو ثلاثة آلاف عام . وعندما هنأت ذلك البروفسور على روح الدعابة هذه التي يتحلى بها ، أجاب مؤكداً إنه جاد في كل ما قاله . وهكذا فلا يسع المرء الا أن يقول : ما هي فترة ألفين أو ثلاثة آلاف سنة في مخيلة دماغ هيغلي ذئبي يستطيع أن يلتهم ألف عام ببساطة متناهية .

إن الصهاينة ، وهم الهيغليون الأكفاء ، يدور تفكيرهم حول البدايات الافتراضية المجردة لما يعتبرونه التاريخ اليهودي الفذ ، وهم كذلك يفترضون نهايات سعيدة مجردة لذلك التاريخ تماثل بداياته . لقد أجل نوردو هذه النظرة الصهيونية الهيغلية عندما طالب بأن « تعاد فلسطين وسوريا الى أصحابها الأصليين »[٤٩] دونما التفات الى فترة الألفي سنة الماضية . ان ما يجعل التاريخ

ينكمش الى مثل هذه الأحجام المصغرة هي تلك الهوية الحضارية الثابتة للفرد اليهودي .

إن المحاججة الاثنية ، مثلها مثل المحاججة العنصرية ، تهدف الى أن تثبت ليس فقط النقاوة العرقية بل أيضا التفوق العرقي لليهود . فإن هرتزل يتبجح في يومياته بما وصفه « بالمادة الانسانية التي يمتلكها شعبنا » ويضيف قوله « كم هي الهية الأشياء التي علينا أن ندخلها في رؤوس الشعوب الأخرى »[٥٠] . أما روبين ، فيظهر بعض التواضع عندما يقول إن الشعوب الأخرى « قد تمتلك بعض جوانب التفوق » . ثم يستدرك قائلاً : « ولكن فيما يتعلق بالمواهب الذهنية فاليهود شعب لا يعلى عليه »[٥١] . وقد أشرنا آنفاً الى مفاخرة براندیس Brandeis بالمساهمة الحضارية التي قدمها « العنصر » الذي ينتمي اليه ، أما السفير هرتزوغ فقد زود منظمة الأمم المتحدة بقائمة من المفكرين اليهود الذين بزوا غيرهم في شتى المجالات ، وكأنما يريد ان يقول « إن يهوديتهم ، لا أي شيء آخر ، هي التي جعلت منهم أفذاذاً » .[٥٢] وقد سارع مناوئو السامية الى استغلال هذه النظرية فاعتبروا أنه في حالة وجود مجرم يهودي عادي ، فان يهوديته ، لا أي شيء آخر ، هي السبب الرئيسي في سلوكه الاجرامي .

التعريف الديني ـ القومي

إن ما هو وارد في هذا البحث هو جملة تعاريف وافتراضات صهيونية حول هذه الهوية اليهودية الافتراضية ، وهي جميعاً مستقاة من العالم الاعتيادي للأغيار . وهناك في الوقت نفسه صيغة دينية صهيونية تتقبل تعريفاً دقيقاً وحرفياً للفرد اليهودي . وكسائر التعاريف الدينية ، فإن هذا التعريف هو ذو طابع ديني قومي عميق مع اضفاء صفات بلاغية خاصة على الجزء الأول منه .

إن المؤسسة الصهيونية لا تجد أي مانع في التعاون مع الأحزاب الصهيونية الدينية ذات العريكة اللينة (لقد سبق هرتزل أن بارك قيام حزب صهيوني ديني)[٥٣] ذلك لأن نظرتها « لليهودي » لا تختلف في جوهرها عن النظرة الصهيونية ، من حيث إن ما يحدد الفرد اليهودي هو تقاليده اليهودية لا أي شيء آخر . انهم جميعاً يتفقون على مفهوم « الشعب اليهودي » ـ شعب غريب عن غيره وفريد في نوعه ومقدس في طبيعته .غير أن مصدر هذه القداسة يختلف من فئة الى أخرى ، فهو الهي بالنسبة للمتدينين ، وذاتي النشأة بالنسبة لغير المتدينين . وهذا التفاوت ضمن اطار الهوية يفسر لنا الانسجام الحاصل بين الحاخام الأكبر والقائد العسكري الأكبر في اسرائيل . فعندما قال دايان ، وهو الشخص غير المتدين ، ان من يمتلك التوراة وشعب التوراة ينبغي له أن يمتلك أيضاً أرض التوراة ، بادر الحاخام نسيم ، إلى إرسال برقية له يهنئه فيها على « فهمه العميق للتوراة » . وفي خضم هذه التأويلات وهذه التهاني ، نسي كلاهما حقيقة رئيسية هي أن أي دين يتجرد عن الالتزامات المعنوية ولا ينطوي على احترام وجود الغير ، هو مجرد ورع مصطنع ومتكلف وخطر ، أو أنه

تدين يضفي ليس فقط الصيغة الشرعية بل ايضاً نوعاً من القدسية على ما قد يكون لدى المرء من نعرات سيئة .

إن التداخل بين التعريف الديني القومي ، والتعريف العنصري يبدو واضحاً في النداء الذي وجهته غولدا مئير الى يهودي ثبت أنه من أصل تتاري ، تناشده فيه « أن يقدم تضحية كبيرة للدولة بأن يتحول الى الديانة اليهودية » للتوفيق بين التعريفين المتضاربين[٥٤] .

ولاء مزدوج أو متعدد الاطراف ؟

إن اليهودي أكان يهودياً بالعرف ، أو بالميراث التاريخي الثقافي ، أو بالدين القومي ، أو بهذه العناصر مجتمعة ، فإن التركيب الصهيوني لليهودي « النقي » الذي لا تشوبه شائبة من تقاليد الأغيار التاريخية ، أومن « تربتهم » ، هو النقطة الاساسية الحيوية في الصهيونية . ويمكن القول إن الجدل الذي تثيره الصهيونية حول الأسس المنطقية لهذه النقاوة المزعومة هو جدل هامشي . فعندما ينادي ليفي أشكول بحياة يهودية « متحدة » لتعزيز اسرائيل[٥٥] فإنه لا يمعن النظر طويلاً في مصدر هذا التواجد الوحدوي المفترض . وإن من هذا المفهوم للطابع اليهودي النقي تتفرع عدة مفاهيم وأفكار صهيونية ولا سامية مثل القوة اليهودية ، والكتلة اليهودية ، والأصوات الانتخابية لليهود ، والعبقرية اليهودية والمصالح اليهودية . ولكن كما يوحي كلام أشكول ، فإن الدولة اليهودية النقية المتفردة هي الاسلوب السياسي الصهيوني الرئيسي لتحقيق هذه النقاوة اليهودية . لقد أكد بن غوريون أن من المتعذر ، خارج كيان اسرائيل المستقل ذي السيادة ، صوغ حياة الشعب اليهودي وفقاً لحاجاته ولقيمه وتمشياً مع طبيعته وروحه وتراثه في الماضي وتطلعاته في المستقبل[٥٦] .

وإذا كانت هذه « النقاوة اليهودية » مذهلة ومستحلية لدى تطبيقها على الأحياء ، فإنها تعد مضحكة حقا عندما تطبق على الاشياء الجامدة . فإن بن غوريون في هذا الصدد ، يتحدث عن « الكتاب اليهودي ، والمختبر اليهودي والبحث اليهودي والحقل اليهودي والطريق اليهودي والمصنع اليهودي والمنجم اليهودي وبالطبع الجيش اليهودي » .[٥٧] ويصف بارنيت ليتفنوف المستوطنين فيقول إنهم يعيشون « على الخبز وينشؤن على التربة اليهودية التي تحميها بالطبع البندقية اليهودية »[٥٨] .

إن مفهوم « اليهودي النقي » يشكل الأساس للمخطط الذي تسمت الصهيونية العالم بموجبه الى يهود وأغيار . ان هذا التقسيم الشائع لدى اليهودية وغيرها من الأديان التوحيدية وجد في الصهيونية ما يزيد من حدته ، ثم اكتسب على يد الصهاينة محتوى غير ديني . وهكذا فإن الاسرائيلي الصهيوني الذي هو بمثابة النواة النقية للأمة ، يسعى جاهداً للحفاظ على هذه النقاوة

الخالصة في الدولة . وفي إحدى دورات الألعاب المكابية (وهي بمثابة العاب اولمبية صهيونية) دعي اثنان من الرياضيين النرويجيين ، كلاهما من غير اليهود ، للمشاركة في الالعاب ، ولكنهما منعا من المشاركة عندما زعم الوفد اليهودي الامريكي أن هذه الالعاب ذات طابع يهودي محض[٥٩] لا يشارك فيها الا من ثبتت نقاوة طابعهم اليهودي ، فهي لذلك غير مفتوحة للأغيار . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ ، في الوقت الذي كانت فيه هيئة الأمم المتحدة تناقش القرار الخاص بعنصري الصهيونية ، اضطر جيم باتريت لاعب كرة السلة الامريكي المحترف الى اعتناق اليهودية لا حباً بدولة اسرائيل بل حباً بكرة السلة . وكان المستر باتريت متعاوناً الى درجة أنه تذكر فجأة ان جدته النيويوركية كانت يهودية ، مما سهل شكليات التحول الى الدين الجديد ، وهي الشكليات التي اشرف عليها كبير حاخامي اسرائيل[٦٠] . وهذا التزمُّت نفسه تمثل في الموقف العجيب الذي اتخذته اسرائيل تجاه الشعار الذي صمم لعام المرأة الدولي . لقد منعت اسرائيل الشعار لأنه تضمن صليباً وهو الرمز الذي أقر علمياً ليمثل الجنس النسوي ، وعمدت السلطات الاسرائيلية المختصة الى محو الصليب من الشعار الأصلي وصممت مكانه علامة بدون صليب . وبالنسبة للاسرائيليين انفسهم ، فقد تم تصميم شعار « يهودي خالص » يتضمن نجمة داوود[٦١] للتدليل على هويتهم اليهودية النقية .

علينا أن نوضح في هذا المضمار أن هذا كله ليس ضرباً من التطرف الديني ، ولكنه على الأصح نوع من الشوفينية العميقة ، لا بل من الشوفينية الدينية . فالرقيب الصهيوني الذي عالج أمر شعار عام المرأة الدولي ، فسر العالم وفق مفهومه الديني القومي وأعطى معنى « قومياً » لشعارات دينية صرفة . وهكذا فإن المفهوم الديني القومي المزعوم للصليب استعيض عنه بالمفهوم الديني ـ القومي لنجمة داوود .

إن هذا المفهوم « للقومي اليهودي » الخالص ـ وهو التعبير المستخدم حالياً في اسرائيل للإشارة إلى المواطنين الاسرائيليين الذين يدينون بالدين اليهودي ، ينطوي بداهة على ولاء مفترض من جانب اليهود حيثما كانوا لوطنهم اليهودي الحقيقي . ولا شك أن تلك كانت عقيدة ويزمان الذي يقول عنه صديقه الحميم كروسمان إنه كان يؤمن بأن كل يهودي يعتبر صهيونياً محتملاً ، وإن اليهود « الذين يشوب وطنيتهم (اليهودية) أي ولاء قومي آخر يجب أن ينظر اليهم بعين الرثاء أو بعين الازدراء[٦٢] » ، باعتبارهم مجرد خونة لوطنهم الأوحد ولله .

ان كلاتزكن Klatzkin ـ وهو أشد الصهاينة راديكالية ـ قد ضرب على وتر الوعي القومي اليهودي ، فحذر الشعب الالماني ، قبل سنوات قليلة من نشر كتاب « كفاحي » ، من أن حدود ألمانيا لا يمكنها بأي حال أن تقيد حركة الشعب اليهودي ، أو تحد من ولائه لأن الوحدة

اليهودية شيء يتجاوز الحدود القومية . ان « اليهودي المخلص » في نظره لا يستطيع أبدا أن يكون الا وطنياً يهودياً ، ثم يقول بلغة تستبق الدعاية النازية « لا يمكن أن يوجد في الوعى اليهودي أدنى شعور بالانتماء »[٦٣] .

ويرسم بن غوريون صورة مفزعة لرجل القانون اليهودي النقي في الغربة معتبراً « أن الواجب اليهودي يحتم عليه معارض الدولة وقوانينها » . أما في اسرائيل فالموقف يختلف ذلك أن على رجل القانون نفسه أن « يغرس غرائز التبجيل والتقدير للدولة[٦٤] » . وطبقاً لهذه النظرة اليهودية المحضة الى اليهودي ، فإن على رجل القانون اليهودي أن لا يدين بالولاء الا للدولة اليهودية وحدها .

أما بالنسبة لليهودي الذي شاء له حظه العاثر أن يعيش في عالم الاغيار ، فسيجد نفسه محاطاً بأغلبية كلية القدرة ، تتحكم بالحكومة والاقتصاد والقانون والأحزاب السياسية والثقافة السائدة . « وسواء رضي بذلك أم لم يرض ، فسيتأثر بثقافة الاغيار هذه ، وان لم تكن له « جذور فيها » ، ولذلك فسوف يعاني من « ازدواجية دائمة في حياته اذا أراد أن يحافظ على نقائه »[٦٥] .

وقد يكون من غير الانصاف للدكتور ناحوم غولدمان ، أن نعيد الى الذاكرة بعض التصريحات التي أدلى بها وهو في أحسن أيام النقاء الصهيوني ، وهي تصريحات قد تجعله اليوم يشعر بعدم الارتياح ، بل إنه قد يتبرأ منها ، غير أن هذه التصريحات ـ فضلاً عن أهميتها التاريخية ـ توضح النقطة التي أعرضها . فالدكتور غولدمان تطرق في حقبة العشرينات في ألمانيا الى الموضوع الذي تطرق اليه كلاتزكن وهو موضوع الولاء اليهودي لوطن اليهود . وعلى كل حال فقد عدل من تصريحه هذا في ٩ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٩ في مدينة نيويورك ، ولا شك أنه فعل ذلك لمواجهة امتعاض اليهود الامريكيين البسعداء بانصهارهم . وحث اليهود الامريكيين (ويهود الدول الأخرى) أن يستجمعوا شجاعتهم ويعلنوا صراحة انهم يضمرون ولاء مزدوجاً . وبعد أن قسم غولدمان الولاء بالتساوي بين الدولة التي يعيش فيها اليهودي والوطن اليهودي استطرد ناصحاً « اليهود » بألا « يستسلموا للآراء الوطنية القائلة إنهم لا يدينون بالولاء إلا للدولة التي يعيشون فيها »[٦٦]

إن افتراض اليهودانية النقية والولاء للوطن اليهودي يشكل أساس النظام الخيالي الذي وضعه « كالين » لتصنيف اليهود . فاليهود ليسوا أخياراً أو أشراراً ، وليسوا عاديين ، كما أنهم ليسوا أمريكيين أو عرباً ، أو فرنسيين ، أو مثل أي فئة يمكن التعرف عليها . ان ذلك الفيلسوف البراجماتي يعرض القائمة التالية لليهود ، وقد وضعها على أساس درجة نقائهم ومدى ارتباطهم بالوطن اليهودي النقي . ويمكن تصنيف اليهود من وجهة نظره الى « غير مشتتين وغير متجمعين ، مشتتين وغير

متجمعين ، غير مشتتين ومتجمعين ، مشتتين ومتجمعين ، مشتتين ، غير مشتتين ، ولا يمكن تجميعهم »[٦٧] .ولا تنطبق هذه القائمة المرعبة والمجازية الا على اليهود وحدهم ، لكنها لا تنطبق على « كالين » الذي لم يتفضل بأن يعطينا ولو مفتاحاً واحداً نحل به لغز هويته الخالصة المزعومة . ان مضمون هذه الفئات المختلفة يتجاوز فهمي ، وأعترف بأنني حاولت ـ بلا جدوى ـ أن أطبقها على الواقع وعلى أصدقائي ومعارفي من اليهود . ويستطيع القارىء الذي يعنيه الأمر أن يحاول استخلاص معنى هذه المتاهة المجازية بقراءة الفصل المعنون « عن المتجمعين وغير المتجمعين ومن لا يمكن تجميعهم » في كتاب كالين .

ان التعريف الصهيوني للهوية اليهودية الجماعية ـ سواء كانت عنصرية أثنية أم دينية ـ مجرد صيغة بسيطة مبنية على تحديد بسيط ، ومن ثم فهو مجرد شكل لا « مقابلة له في الواقع الملموس » . ان لنا جميعاً كأفراد هويات متعددة ، وبالتالي ولاءات متعارضة . فاليهود الامريكيون ، كأفراد وكطائفة دينية ، يواجهون كل هذه الالتباسات مثل كل من عداهم من البشر . كما أن المشكلات التي يواجهونها في المجتمع العلماني القائم على الفصل بين الكنيسة والدولة لا تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك المشكلات التي يواجهها المسيحي المؤمن الذي يريد لأبنائه أن يؤمنوا بالقيم المسيحية (أو من هذه الناحية اليهودي المؤمن في الدولة اليهودية) .

ولكن التعريف الصهيوني الممعن في التبسيط يرفض الاعتراف « بالتركيبة » المعقدة لليهودي المنصهر ، ويراها مجرد « ثنائية » يجب التخلص منها على النحو الذي قال به المتطرفون أو الصهاينة الاسرائيليون ، أو الابقاء عليها بشكل ميكانيكي كما هو الامر من خلال الشتات الصهيوني الانفصامي ، مما يعني مركزية اسرائيل ودوام الشتات ، في آن واحد . واذا حلت الجدلية المركبة محل الاحادية أو الثنائية ، فإن الصورة التي ستظهر بعد ذلك ستكون صورة يهودي الشتات المندمج ، إذ إن محتوى الاندماج الشديد ليس وقفاً على ولاء واحد أو ولاءين ، وانما على ولاءات متعددة ينظمها كل فرد ـ سواء كان يهودياً أم من الأغيار ـ تبعاً لوضعه الوجودي الفردي ولالتزامه المعنوي . وفي اطار الشخصية القومية الجماعية ، نجد دعوة الولاء الاحادي الخانقة ، التي نادى بها أتباع بن غوريون أو الانفصاميون ، أو نجد صيغة الولاء المزدوج الذي نادى به أتباع غولدمان (والمعادون للسامية !) .

وانه لمن المهم أن نشير في الختام ، الى أن العرب ليسوا من الادعاء بحيث يتدخلون في تعريف مقومات الهوية اليهودية ، يقضون وينهون كما لو أن الأمر ذاتي بحت ، أو كأنه يقع خارج نطاق مصالحهم القومية تماماً ، لكن الأمر ليس كذلك ، ومن ثم كان على العرب أن يناقشوا هذا التعريف الصهيوني الأوحد للهوية اليهودية التي تعتدي على حياتنا وتمس مصيرنا . وعلى كل حال

فإن التعريفات الأخرى لا تشكل جزءاً من وعينا أو اهتمامنا السياسيين ، ولهذا فإنها تظل مسألة تهمنا من الناحية الفكرية أو الثقافية المحضة .

فإذا قرر يهودي أمريكي أن يعمق علاقته بتقاليده الدينية ، أو يعيد اكتشافها أو يحييها أو يطورها أو يتخلى عنها ، فإن له مطلق الخيار في ذلك . فليس للسياسة ـ أو على الأقل السياسة في الشرق الاوسط ـ صلة بهذا المستوى من التحليل . ولكن حين يعني تعريف الهوية اليهودية الاستيلاء على فلسطين قطعة بعد قطعة ، أو ابتلاعها مرة واحدة ، فإن الوضع يختلف كل الاختلاف . ومن الأمثلة الجيدة على قضية وثيقة الصلة بحياة اليهود الامريكيين ، لكنها لا تمس مطلقاً الشرق الاوسط ، الجدال المحتدم حول إمكانية الحاق كلمة « اليهودي » بصفة أخرى . فالصهاينة المتشددون يرفضون رفضاً باتاً الحاق أية صفة بهذه الكلمات ، لان الصهيونية تعتبر « كافة يهود العالم » شعباً واحداً « على الرغم من تنوع ولاءاتهم السياسية » كما يقول الحاخام آجوس Agus [٦٨] . وقد قال كلاتزكن صراحة : « نحن اليهود لا تلحق بنا صفة أخرى . فنحن يهود بغير قيود أو شروط أو تحفظات . وما نحن إلا غرباء »[٦٩] .

وهذا الموقف يشبه الى حد بعيد الموقف النازي الذي أجبر المنظمات اليهودية في ألمانيا على تغيير أسمائها بحيث : تتحدث باسم « اليهود في ألمانيا » وليس باسم « اليهود الألمان »[٧٠] .

ويفضل بعض « اليهود الاثنيين » استخدام الصفة الملحقة لأنهم وان كانوا يشعرون بأنهم أمريكيون قلباً وقالباً ، فإنهم يزعمون أن لديهم ماضياً « قومياً » يهودياً يربطهم سوياً ويعزلهم عن الأقليات الاثنية الأخرى . وبناء على هذا فهم ليسوا يهوداً أمريكيين وانما أمريكيين يهوداً ، مثل الامريكيين الايرلنديين والامريكيين العرب . ويعترض على ذلك بعض اليهود من أ مثال جورج ساجراش مدير البحوث في المجلس الامريكي للديانة اليهودية ، مشيرين الى خطأ عملية الانتساب المذكورة على اعتبار أن اليهودية ليست « ثقافة قومية ولا نظاماً للقيم العنصرية » . ويرى ساجراش أن الانتساب يسيء الى عرض الهوية الدينية للأمريكيين اليهود ، وأنه إذا لزم وجود صفة أثنية فينبغي تسميتهم الامريكيين الايطاليين أو الامريكيين اليونانيين أو الامريكيين الافارقة أو الامريكيين الايرلنديين بعد التحقق من أصلهم « القومي » أو العنصري[٧١] .

وما من أحد في العالم العربي قد بلغ به الفضول حداً يدفعه الى اثارة هذه القضية في أي محفل سياسي . بل إن كثيرين من العرب لا يستطيعون حتى أن يصلوا الى أدنى فهم لموضوع الجدال المتعلق بالانتساب ، إذ ليس له مثيل في تجربتهم التاريخية ، وأولئك الذين يفهمونه قد يرون له أهمية ، الا أنه سيظل بالنسبة لهم كعرب ، أمراً ليس له الا قدر ضئيل جداً من الأهمية السياسية .

ولكن حتى يتحول تعريف الذات ـ دينياً كان أم عرقياً ، وسواء قام على الديانة اليهودية أو على الصفة اليهودية ـ الى برنامج سياسي ينتهك حرمة أرض الآخرين وحقوقهم ، فإن هؤلاء الآخرين لا بد أن يصبحوا معنيين بالأمر ، وأن يبدأوا التدخل في عملية التعريف لأنها تمس مصائرهم وطريقة حياتهم . وقد ظلت الاساطير الآرية مجالاً مقتصراً على علماء الأجناس البشرية الى أن غدت قاعدة للايديولوجية النازية ، وعندها كفت عن أن تكون مسألة ذات أهمية أكاديمية محضة ، أو مجرد تعريف للذات ، وأصبحت مثار جدال سياسي دولي . وعندما استخدم (الشنتو) كوسيلة لعقلنة العسكرية اليابانية حدث رد فعل في العالم كله ، وأصبحت احدى الطوائف الدينية في اليابان موضوع نقاش واسع النطاق من جانب أفراد كان اهتمامهم سياسياً بالدرجة الأولى .

وعلى حد علمي ليس هناك أي جدال في العالم العربي حول مقومات الصفة الامريكية ، أو الصفة البريطانية ، إلا في أوساط متخصصين ليست لهم اهتمامات سياسية معينة . ولكن ثمة اهتمام سياسي بتعريف حدود الصفة اليهودية ، ومحاولة للتفريق بين الديانة اليهودية والصهيونية وبين الصفة اليهودية والصهيونية ، لا لأننا قد تحولنا في لحظة الى علماء في اللاهوت أو علماء في الاعراق البشرية ، وانما بسبب الغزو الصهيوني لفلسطين .

الصهيونية ويهود الشتات

لا شك أن ما تقوم به الصهيونية من نشاط ونضال باسم اليهود ينبع من اعتقاد قومي ـ ربما كان مخلصاً ـ في الايديولوجية القومية لليهودية النقية . بيد أن التأكيدات « القومية » في ظاهرها تنطوي ضمنياً بموجب تعريفها على تشهيرات سلبية بيهود الشتات الذين لا يتسمون بنزعة قومية قوية . ويكتشف المرء عندما يتمعن في كوامن الأمور أن الايديولوجية الصهيونية تقوم على الاعتقاد بقلة شأن الشتات ، بل ان المرء ليستطيع القول بأن كسب الأرض القومية يعني ضمنياً أن حياة الفلسطينيين الثقافية ليست جديرة بأن يبقى عليها ، تماماً كما أن كسب الجاليات يعني ضمنياً أن الحياة الثقافية ليهود الشتات هي الأخرى ليست جديرة بأن يبقى عليها . ان « تأكيد الذات » بالنسبة للصهيوني القومي يعني « انكار يهود الشتات »[٧٢] .

لقد وصف بن غوريون ، مهندس الاستقلال الاسرائيلي الصهيوني المنفى Galut بأنه مجرد تبعية ـ « شعب غريب بلا جذور » يعتمد على غيره[٧٣] . أما كلاتزكن فقد كان يرى أن الأمر لا يعدو أن يكون « تدهوراً وتفسخاً » و « عجزاً أبدياً »[٧٤] . وشعباً غير طبيعي وغير عادي « شعباً لا يكون أمة » ، وتتجلى هذه الغرابة أو هذا الخروج على المألوف بأوضح صورة ـ طبقاً للايديولوجية الصهيونية ـ في غرابة المهن التي يشغلها اليهود ، فهم يتركزون الى حد كبير في

التجارة والوظائف المهنية في حين يقل وجودهم أو ينعدم بين صفوف الفلاحين أو العمال .

وعلى ذلك فإن التعليم الصهيوني ـ لكي يضع حداً لهذه الأوضاع ـ يحاول أن يغرس في الأذهان الجوانب السلبية في حياة يهود الشتات منكراً منجزاتها ، ومصوراً مآثر يهود الشتات في « الأرض الأجنبية» على أنها ليست إلا خيانة للروح اليهودية النقية[٧٥] . وقد كتب ليفي أشكول مقدمة رسمية للكتاب السنوي للحكومة الاسرائيلية لعام ١٩٦٥ ، فتحدث عن قدرة يهود الشتات على الابتكار ، على أنها « الحصول على الكفاف من أرض غريبة ورد الثمار الى تلك الأرض »[٧٦] .ودائماً ما تبرز هذه الغرابة المفترضه ،ومن ثم تصبح النهاية الصهيونية السعيدة محتومة حين تنوجد اسرائيل الصهيونية كمركز طبيعي نام ، ويغدو الشتات هامشاً غريباً ذابلاً . ان هذا الوصف السلبي للشتات يشكل لب النظرة الصهيونية . ذلك أننا لو افترضنا أن حياة الشتات أفضل وتنطوي على النصيب المألوف من الآلام الانسانية والأفراح ، وأن تجربة الشتات تجربة الشتات تجربة تاريخية عادية فماذا يبرر اذن وجود دولة صهيونية ؟ بل ماذا يدعو الى وجود الصهونية أصلاً ؟. ونستطيع أن نلخص الاستراتيجية الصهونية فيما يتعلق بيهود العالم والمسألة اليهودية ، على أنها تعمل في اطار بديلين ممكنين ليس بينهما حل وسط : فاما الاستيطان والبقاء اليهودي في الوطن اليهودي للقلة المختارة التي تذهب الى هناك ، واما الانصهار الكامل والاختفاء النهائي لمن يبقون في المنفى ، وكلا البديلين يؤديان الى « تصفية » الشتات [٧٧] .

ان حجر الزاوية في البرنامج الصهيوني في رأي بن غوريون هو « انفصال جذري » عن تبعية الشتات يضع حداً له[٧٨] . فإن الجاليات اليهودية « الكافرة » التي تبقى طواعية في المنفى ـ أولئك الذين يخونون الدولة الصهيونية المقدسة ـ لن يكونوا سوى جسر يعبره الصهاينة ظافرين الى الأرض الموعودة . ومنذ الآن سيكون يهود الشتات « مصدر امداد » من أجل البعث القومي . وأي جهد صهيوني يبذل لتأخير التصفية التامة لبنية الشتات لفترة اضافية قصيرة ، ليس إلا نوعاً من التحايل يتيح للصهاينة « الوقت لكي ينقذوا بعض الأحجار ، لمصلحة البناء القومي الجديد »[٧٩] . هذا الموقف من الشتات هو الذي حدد الاستراتيجية الصهيونية إزاء النازيين . فبدلاً من تنظيم الطوائف اليهودية في أوروبا ، الواقعة تحت السيطرة النازية بقصد ضمها الى صفوف المقاومة ، اعتبرت « مستودعاً طبيعياً يمكن سحب المهاجرين منه لتعزيز المركز القيادي للطائفة اليهودية في فلسطين »[٨٠] . وقد عبر كلاتزكن عن ذلك فقال : ان الشتات في حد ذاته ليس جديراً بالبقاء ، وان كان من الممكن أن يبقى كوسيلة[٨١] ، وكما قال بألفاظ لا يتطرق الشك اليها : « ان للوجود الانتقالي أهميته ، لأنه انتقالي على وجه التحديد[٨٢] ».

وقد رسم جوردون Gordon الصهيوني المتصوف الذي تشتمل معظم كتاباته على سيل

من النعوت الصوفية والصور الغامضة المفعمة بالحنين الى شيء لا نهائي غامض المعالم ، رسم صورة لفلسطين يهودية تقوم بدور الدولة الأم بالنسبة ليهود العالم « مع اعتبار الطوائف اليهودية في الشتات كمستعمرات لها[٨٣] » ، وتلك استعارة مركبة غريبة توصف بها أم مستعمرة استغلالية . ومن المثير للاهتمام حقاً ، أنه بعد نصف قرن من الزمان وجد الكاتب الامريكي تشل شبيجل ، وهو عضو في منظمة العمال اليهود في الولايات المتحدة ، ان استعارة الغزو والاستعمار مناسبة تماماً لوصف « قبضة اسرائيل الاستعمارية الجديدة على يهود العالم الذين تسحب منهم الدولارات ـ لتدير بها أجهزتها[٨٤] » . وعلى الرغم مما يبدو من تشابه بين الاستعارة التي استخدمها شبيجل والاستعارة التي استخدمها جوردون ، فإن الأولى أكثر دقة لأنها تخلو من أية أوهام عن أمومة المبتزين .

ولعل الشيء الذي لم يفهمه الصهاينة هو أن انكارهم لقيمة الشتات كان أيضاً انكاراً لليهودية واليهود ، فكلاهما ليس لهما وجود واضح خارج « المنفى » . ان كل الكتب والآداب اليهودية الدينية ابتداء من التلمود البابلي « الوطن الذي يحمله اليهود معهم » الى « شولهان آروخ وزوهار والأدب البيدش » ، وروايات فيليب روث وغيرها من الروايات الامريكية اليهودية ، تكاد تكون من انتاج اليهود « المنفيين » في الشتات .

وبهذا المعنى ، فإن المفهوم الصهيوني لليهودي لا يتعارض فحسب مع التجربة الدينية اليهودية ، ولكنه يتعارض أيضا مع التجربة التاريخية اليهودية ذاتها . فالصهاينة لم يتمكنوا من تفهم سمو الدين أو الارتفاع الى مستوى تعقد التجربة التاريخية .

معاداة السامية الصهيونية

لقد تحكم بالصهيونية منذ نشأتها جانب واحد من جوانب التجربة التاريخية التي مر بها اليهود في الشتات ـ وأعني به معاداة السامية . والحقيقة ان على الصهيونية أن ترجع أصلها التاريخي ، لا الى التأكيدات الايجابية المتعلقة بالتقاليد اليهودية الدينية ، ولا الى تعقد التجربة التاريخية اليهودية ، وانما الى التشهيرات السلبية لمعاداة السامية . وقد سجل هرتزل في مذكراته أنه هو ونوردو متفقان على أن معاداة السامية وحدها « هي التي صنعت منا يهوداً[٨٥] » ، ويشير بنحو خاص الى أن تعرُّفه على الدين اليهودي ، أو الصفة اليهودية (وهما متداخلان في الكتابات الصهيونية) يعود الى تلك الفترة التي قرأ فيها كتاب دويرنج الكلاسيكي عن معاداة السامية[٨٦] . وثمة صلة عميقة وعضوية بين احساسه بهويته اليهودية المزعومة وبين معاداة السامية تتضح فيما سجله في الجزء الأول من مذكراته التي كتبها للأجيال التالية ، حيث يقول : « إن معاداة السامية نمت وما تزال تنمو ، وأنا أيضاً نموت وما أزال أنمو[٨٧] ».

ان أي قارىء للكتابات الصهيونية لن يفوته أن يلحظ أن معاداة السامية هي لب النظرة الصهيونية الى الواقع والى الناس ، وأنها تحتل مركز الصدارة في رؤية الصهيونيّة للتاريخ . فكتاب « الدولة اليهودية » لهرتزل يقوم على فرضية بسيطة مفادها أن اليهود حيثما كانوا « يتعرضون للاضطهاد بدرجات متفاوتة » . وهناك « سجل حافل مؤسف للمصاعب التي تعرض لها اليهود » يشمل القتل في رومانيا والحرمان من الالتحاق بالنوادي في فرنسا[٨٨] (وما يزال هذا الحرمان مصدراً كبيراً للشكوى من جانب الصهاينة في الولايات المتحدة) . ولكن بغض النظر عن المكان والزمان « فواقع الأمر هو أن كل شيء يتجه نحو نهاية واحدة بعينها[٨٩] ـ معاداة السامية ـ وفي هذا اختصار مثير للتاريخ .

وعندما ووجه ويزمان بذلك الشيء الغريب (اليهودي المنصهر) أحس بأن هذا الشخص مثقف جبان ومتزلف غير مزود « بفلسفة للتاريخ او لمعاد السامية »[٩٠] ، على طريقة اليهود القوميين الذين يركزون تركيزاً شديداً على المذابح وحالات الاغتصاب . ولو أن الصهاينة تصرفوا على نحو مختلف ، لفقدوا الشرعية القائمة على أساس نظرتهم المغالية في تحيزها وفي انتقاديتها للتجربة اليهودية .

ولكن حين يتحدث الصهاينة سلباً عن معاداة السامية فإنهم يضفون عليها في الوقت نفسه نوعاً من الحتمية والأبدية والمركزية في التجربة اليهودية . ويتحدث بنسكر عن كره اليهود على أنه « اضطراب نفساني وراثي » و« نوع من مرض عضال ظل يتناقل على مدى ألفي عام » (من التواجد في الشتات)[٩١] . ان المقارنة بين معاداة السامية والظواهر « العضوية » ، تتجلى بوضوح من خلال صداقة العمر التي ربطت بين ويزمان وكروسمان . فعندما سأل الزعيم الصهيوني كروسمان عما اذا كان معادياً للسامية أم لا ، أجابه الاخير دون تردد « بالطبع » . وتبين ويزمان من هذه الاجابة اخلاص وأمانة كروسمان فقد كانت معاداة السامية في نظر ويزمان « بكتريا مرضية يحملها كل واحد من الأغيار »[٩٢] .

ان الحتمية الموجودة في تعبير البكتريا المرضية ، تفضح النظرة الصهيونية الضيقة والطفولية الى الحياة . انها تجرد الاغيار من انسانيتهم وتنزل بهم الى مستوى القتلة العنصريين بالفعل او بالقوة ، منكرة بذلك جهود جميع هؤلاء الأغيار الذين ناضلوا في سبيل الحقوق السياسية والمدنية لليهود وللأقليات الأخرى . ولكنها فوق ذلك كله تلغي عصور الابداع اليهودي العظيمة في الشتات . غير أن الصهيونية لا تستطيع أن تتحرك على كل حال الا بلغة التجريد : فاذا جرد اليهودي الى ضحية أبدية أو الى طفيلي أبدي ، فإن الغير يجرد مثله الى ذئب أبدي .

واذا كانت معاداة السامية تتسم بمثل هذا الدوام والالحاح ، واذا رفعت الى حد أن تصبح

ظاهرة عضوية في الطبيعة البشرية للأغيار ، فإن هذا يستتبع بالضرورة أن تغدو أكثر الظواهر طبيعية . ولم يفترض بنسكر وهرتزل استحالة الاندماج فحسب ، بل افترضا أيضا أن طبيعية معاداة السامية نتيجة حتمية ومنطقية لتلك المقدمة ، واعتبراها « رفيقاً لا يمكن فصله » عن الديانة اليهودية على امتداد التاريخ[٩٣] كما أشار بنسكر الى ذلك بايجاز شديد .

وهذا الافتراض لطبيعة معاداة السامية يستتبعه منطقياً الاعتقاد بمعقوليتها ، وهو اعتقاد يجعل اليهودي في واقع الأمر مسؤولاً عما يتعرض له من هجوم من جانب المعادين للسامية . ومقابل استعارة البكتريا المرضية التي استخدمها ويزمان في وصفه لمعاداة الأغيار للسامية ، يمكننا الاشارة الى الاستعارة التي استخدمها نوردو ، وهي بدورها استعارة حتمية زائفة العلمية في وصفه لليهود . فقد قال الزعيم الصهيوني إن اليهود يشبهون نوعاً معيناً من الميكروبات « لا يسبب أدنى ضرر طالما عاش في الهواء الطلق ، ولكنه يسبب مرضاً مخيفاً اذا حرم من الاوكسجين » . وبعد ذلك يستطرد العنصري « العلمي » فيحذر الحكومات والأمم أن اليهود يمكن أن يتحولوا الى « مصدر للخطر »[٩٤] .

ان هذه اللغة المجازية هنا تخفي جزئياً بعض ما تحاول أن تنقله ، ولذلك فإن وضوح كلاتزكن وصراحته مفيدان . ان الصهيوني الراديكالي يعلن أنه يستطيع أن يفهم تماماً مشروعية معاداة السامية باعتبارها في الأساس دفاعاً عن وحدة الأمة التي يقف اليهود (أمة أخرى) في حلقها ، ومن أجل ذلك فإنه بكل براءة يدعو اليهود الى الاعتراف « بصوابية معاداة السامية » . ان انكارها يعني بالضرورة انكار القومية اليهودية[٩٥] .

وكان هرتزل الليبرالي الرقيق يشاطر هذا الرأي ذاته حول معاداة السامية . فقد كان يفصلها عن « التزمت الديني القديم » ، ويصفها «بأنها حركة بين أمم متحضرة (هكذا) ، تحاول بواسطتها أن تطرد شبحاً من ماضيها »[٩٦] . وكان يقر أيضاً بأن الدولة اليهودية تعني انتصاراً للمعادين للسامية ، ولكن يبدو أن هذا الأمر لا يشغل باله . وكان يقول : « سوف يتضح انهم على حق لأنهم فعلاً على حق » (التأكيد في النص الاصلي)[٩٧] . ان فكرة صوابية العداء للسامية تشكل فكرة رئيسية في كتاب **الدولة اليهودية** . ويطرح هرتزل السؤال الذي يطرحه كافة المعادين للصهيونية : ألن توفر الصهيونية الاسلحة للمعادين للسامية ؟ ورده على هذا السؤال يميل الى الغموض ولكنه كان رداً موحياً : « كيف ذلك ؟ ألأنني أقر بالحقيقة ؟ ولأنني أزعم أنه لا يوجد بيننا الا الممتازون » . ان المعادين للسامية كانوا ـ بطردهم لليهود ـ يحررون أنفسهم وينفضون عن كاهلهم السيطرة اليهودية لم يكن بمقدورهم أن يدعوا أنفسهم خاضعين لنا في الجيش وفي الحكومة وفي كل جوانب التجارة[٩٨] . وقد اعترض كثير من اليهود على الصهيونية باعتبارها معادية للسامية حتى إن أحد أصدقاء هرتزل قال له ـ على سبيل المزاح طبعاً ـ إنه يتمنى أن يصبح « معادياً شرفياً

للسامية »[٩٩] . ولكن يبدو أن هذه المزحة قد أثرت على هرتزل الى الحد الذي جعله يحرص كل الحرص على تسجيلها في مذكراته .

ان واحداً من المشهورين بالعداء للسامية أيام هرتزل ، وكان قد كتب عرضاً لكتاب **الدولة اليهودية** ، تنفس الصعداء لأن اليهود قد فهموا أخيراً معاداة السامية فهماً صحيحاً وعلمياً على الأرجح ، ولأن المعادين للسامية لم يعد ينظر اليهم على أنهم مهووسون أو متعصبون ، وانما « مواطنون يمارسون **حق الدفاع عن النفس** »[١٠٠] . ورد نوردو على ذلك كما لو كان يشاركه الرأي ، فأعرب عن شعوره بالرضا العميق « عندما يرى المعادين للسامية الشرفاء يرحبون بالحل (القومي) الذي اقترحناه للمسألة اليهودية »[١٠١] . ومن الآن فصاعداً لم يعد على أعداء السامية أن يدافعوا عن أنفسهم ضد اليهود ، ولكن ينبغي عليهم فقط أن يلعبوا دوراً ايجابياً في نقلهم ، كما قال ايخمان وغيره من مجرمي الحرب النازيين .

ان طبيعة معاداة السامية تعتمد على ادراك عدم طبيعية اليهود أو غرابتهم ، وتلك مقدمة أساسية تفترضها الصهيونية ، وقد سبق أن تناولناها بايجاز ، والشيء الذي يهمني هنا هو أن أوضح أن الصهاينة بنوا نقدهم للطابع اليهودي على « أساس منطقي من الاتهامات »[١٠٢] المأخوذة من الكتابات المعادية للصهيونية في العالم الغربي ، وذلك بقصد ترسيخ غرابة الشتات .

ان الكتابات الصهيونية حافلة بالفعل بنقاشات حول الطرق والوسائل اللازمة « لزيادة انتاجية » اليهود بقصد جعلهم أقل « تطفلا » أو « هامشية » أو اتكالية على غيرهم . « فاليهودي » الذي يظهر في الكتابات الصهيونية هو « مراب » ذو « شخصية مريضة » يعيش مثل « الكلاب والنمل » ، يكدس المال ويتابع سوق العملات ، كما أن الافتراض الصهيوني المتعلق بيهود الشتات يصورهم على أساس أنهم يعيشون حياة شاذة غير طبيعية على امتداد التاريخ ، وأن الصهيونية سوف تعود بهم الى الحياة الطبيعية .

وربما يكون برينر Brenner قد عبر عما في نفسه بلغة تتسم بشيء من التطرف عندما حث اليهود على « الاعتراف والاقرار » بوضاعتهم منذ بدء التاريخ حتى يومنا هذا « ثم استطرد ينصحهم بأن يمحوا ذلك كله ويبدأوا بداية جديدة[١٠٣] كأنما سيضغطون على زر لكي يبعثوا بعثاً مجرداً . وربما كان متطرفاً ، ولكن التطرف في ذاته يبرز جانباً هاماً من جوانب الرؤية الصهيونية لليهود . ففي بعض الأحيان يتحول النقد الصهيوني الى ما يشبه صورة كاريكاتورية معادية للسامية بشكل مباشر . فقد تحدث كلاتزكن عن « شعب قلق ليس له جذور يعيش حياة زائفة فاسدة »[١٠٤] . كما أن اليهود على حد تعبير بنسكر « ضيوف حيثما حلوا ، ولا وطن لهم أينما كانوا » ، يتحركون كالأشباح بين بلد وآخر ، كجسم غريب ، انهم أنصاف موتى مصابون بداء التجوال[١٠٥]

وقد كتب حزقيال كاوفمان مقالا بعنوان « دمار الروح » انتقى فيه أفضل ما في مجموعته الخاصة من الادبيات الصهيونية :

فريشمان : **حياة اليهود هي « حياة الكلاب » التي تثير الاشمئزاز .**

بيرد يشفسكي : **ليسوا أمة ، ليسوا شعباً ، ليسوا آدميين .**

برينر : **غجر ، كلاب قذرة ، غير انسانيين ، كلاب جريحة .**

أ.د.جوردن : **طفيليون ، أناس اشد ما يميزهم أنهم عديمو الفائدة .**

شوادرون : **عبيد ، أنتان ، أدنى درجات القذارة ، ديدان ، بذاءة طفيليات ليس لها جذور**[١٠٦]

كذلك خرجت دافار ـ صحيفة الهستدروت ـ بعنوان لمقال يشير الى « توالد شعب طفيلي »[١٠٧] ، وتشغل هذه الفكرة مكاناً رئيسياً في التصور الصهيوني ، وتتردد في أعمال هرتزل « الليبرالي » وفي أعمال برينر غير الليبرالي . واذا كان هذا الأخير قد تحدث بشيء من التطرف فإن هرتزل أيضاً ، في كتابه « الدولة اليهودية » وفي مذكراته ، قد استخدم من اللغة ، ورسم من النماذج المبسطة والمغلوطة ما لو استخدمه أحد الاغيار ، لوصف بالقطع بأنه عنصري « يكاد يبلغ في عنصريته ما بلغته بروتوكولات صهيون »[١٠٨] .

وماذا يمكن أن يكون أكثر عنصرية من تفاوض هرتزل مع قوة استعمارية ومتاجرته بولاء يهود العالم مقابل الحصول على الرعاية الاستعمارية . ان كلمات حايين كابلان الصهيوني تفوح منها رائحة أسوأ نوع من أنواع معاداة السامية : « كل أمة تصاب في أيام محنتها بمتآمرين يقومون بعملهم في الخفاء . أما في حالتنا فإن أمتنا بأسرها قد نشأت على التآمر . لدى الآخرين التآمر له طابع سياسي أما بالنسبة لنا فهو ذو طابع ديني وقومي »[١٠٩] ومن الواضح أن كابلان اتخذ نموذجاً مغلوطاً من نماذج معاداة السامية وطبقه على نفسه وعلى اليهود قاطبة . فان التشبه بالظالم ومشاركته الرأي ظاهرة معهودة في تاريخ الانسان وتاريخ الظلم .

وعلى هذا النحو افترض الصهيانة طبيعة معاداة السامية ، معتبرين اياها شيئاً متلازماً طبيعياً مع القومية اليهودية ، يستند الى تراثها الشعبي فيما يتعلق بيهود الشتات . ونظراً لهذه الحقيقة فقد اعتبر الصهاينة معاداة السامية حليفاً طبيعياً وقوة ايجابية في نضالهم القومي لتحرير يهود الشتات من أسرهم . وبدلا من أن يكافح هرتزل معاداة السامية أعلن « ان أعداء السامية سيكونون أخلص أصدقائنا الذين يمكننا الاعتماد عليهم ، كما أن الدول المعادية للسامية ستكون حليفة لنا »[١١٠] فقد أدرك منذ البداية التوافق بين الصهيونية ومعاداة السامية ، ورأى امكانية التعاون بينهما . وفي المشروع الذي وضعه في عام ١٨٩٥ لنشاطه الصهيوني فيما بعد ، كانت الخطوة الثانية

تتعلق بالدعاية للصهيونية . ويضيف هرتزل بين قوسين أنها لن تكلفهم شيئاً لأن المعادين للسامية سوف يطيرون فرحاً »[١١١] . وسوف يقومون بالدعاية للفكرة الصهيونية بلا مقابل . وتحت بند آخر في المذكرات أحصى هرتزل عناصر الرأي العام العالمي التي يستطيع تعبئتها في النضال ضد سجن اليهود . وضم المعادين للسامية كعنصر من العناصر التي يمكن أن تعمل لصالحهم[١١٢] . ولم يكن من الممكن توقع هذا الأمل في أن يناضل المعادون للسامية في صالح اليهود بغير قبول اطار من التعاون والمصالح المشتركة يضم الصهاينة والمعادين للسامية على حد سواء .

ان ادراك المشاركة بين الصهاينة والمعادين للسامية في النظرة وفي الديناميكية فكرة رددها المتحدثون باسم الصهيونية فيما بعد . ففي عام ١٩٢٥ اقترح كلاتزكن « بدلا من انشاء جمعيات للدفاع ضد المعادين للسامية الذين يريدون الانتقاص من حقوقنا ، يجب علينا أن ننشىء جمعيات للدفاع ضد أصدقائنا الذين يرغبون في الدفاع عن حقوقنا[١١٣] . كذلك كان ناحوم غولدمان - ابان تطرفه في التعصب الصهيوني - يشعر بالاسى لفكرة اختفاء معاداة السامية ، لأن هذا التطور وان عاد بالفوائد السياسية والمادية على الطوائف اليهودية، إلا أنه سيترك « آثاراً سلبية جداً على حياتنا الأبدية »[١١٤] .

ومرة أخر نقول إن هذا الشعور الشاذ ليس مجرد انحراف ، وانما هو فكرة كامنة في الايديولوجية والممارسة الصهيونيتين ، وهناك من ضربوا على وتره تكراراً وبلا هوادة . واذا كان الآباء المؤسسون الصهاينة أول من دعوا اليه ، فان أبناءهم في اسرائيل ما يزالون يعملون على استمراره بنفس القوة . وقد لاحظ جورج فريدمان عالم الاجتماع الفرنسي اليهودي في كتابه « أهي نهاية الشعب اليهودي ؟ » أن اليهود الشرقيين في اسرائيل كانوا يقفون موقفاً سلبياً (وعدوانياً في بعض الأحيان) من أية أخبار تشير الى أن اليهود يعيشون حياة طبيعية في أية دولة من دول الشتات دون أن يقلقهم أو يزعجهم أعداء السامية[١١٥] . بيد أن هؤلاء الأفراد أنفسهم كانوا يبدون رد فعل « إيجابياً » عندما يسمعون « أية أخبار تشير الى معاداة السامية في أي مكان من العالم »[١١٦] .

وقد كان المستوطن اليهودي يفنيلي يرى أن معاداة السامية « ايجابية » الى حد أنه كان يعتقد أنها تكاد تكون شيئاً « أمرت به السماء »[١١٧] ، وهو في ذلك يردد - دون أن يدري - ما سبق أن قاله هرتزل عندما ادعى أن « معاداة السامية ربما تحتوي على ارادة الخير المساوية لأنها تدفعنا نحو توحيد صفوفنا »[١١٨] . وفي سجال دار في الصحف العبرية في فلسطين بين يفنيلي وكاوفمان الذي استشهدنا لتونا بمقتطف من مقاله ، يصف الأول نفسه بأنه « صهيوني معاد للسامية »، ويضيف : « وكيف يتسنى لأي صهيوني أن يتجنب موقفاً كهذا ؟ »[١١٩] ويتفق معه كاوفمان ذاته في الرأي فيقول : « لدى كثير من الصهيانية .. اقتناع كامل بأن عليهم لكي يصبحوا صهاينة « صالحين »

ان يصبحوا أولا أعداء « حقيقيين » للسامية ، كما يجب عليهم أن « يكرهوا » أنفسهم[١٢٠] . ان النفي الصهيوني يتجاوز الديانة اليهودية واليهود لكي يصل الى البقايا « اليهودية » في الأرض الصهيونية ، وبذا فإنه يصبح شكلا من أشكال نفي الذات ، وهو أقصى درجات الاستلاب والاستسلام القاهر .

الحواشـــي

(١) - Arthur Ruppin. **The Jews of Today,** trans. Margery Bendtwich (London: G. Bell and Sons, 1913) ص ٢١٢

(٢) - **The Zionist Idea,** ص ٣٢١

(٣) - **A Nation Reborn,** ص ١٨

(٤) - Weizmann. **Trial and Error,** ص ٣٤٦

(٥) - **Brief,** شباط ١٩٦٥

(٦) - **Brief,** ايلول ١٩٥٨

(٧) - **«Anti-Zionism, » Encyclopedia of Zionism and Israel, I.**

(٨) - Stewart. **Theodor Herzl,** ص ٢٤٧

(٩) - «Israel and the Diaspora. » **Encyclopedia of Zionism and Israel, I.**

(١٠) - Elmer Berger, «After Talbot: Zionism on the Defensive,» **Issues,** Fall-Winter, 1964. مأخوذة عن ص ١٣

(١١) - Benyamin Matovu, ' The Zionist Wish and the Nazi Deed ', **Issues,** Winter 1966-1967. مأخوذة عن ص ١٠

(١٢) - Benyamin Matovu, « The Zionist Wish and the Nazi Deed », **Issue ,** Winter 1966-1967. مأخوذة عن ص ١٠

(١٣) - **The Zionist Idea,** ص ٣١٩

(١٤) - « Introduction », **Zionism Reconsidered,** P. xii.

(١٥) - نفس المرجع .

(١٦) - نفس المرجع ص ٥ .

(١٧) - Michael Selzer, «The Jewishness of Zionism: A Continuing Controversy », **Issues,** Autumn 1967. ص ١٧

(١٨) - «Moses Hess,» **Encyclopedia Judaica** (New York: The Macmillan Company, 1971). VIII

(١٩) ـ ص ١٧٨ Stewart, **Theodor Herzl,**

(٢٠) ـ ص ١ **Diaries, I,**

(٢١) ـ ص ٣٢٠ **The Zionist Idea,**

(٢٢) ـ Karl Kautsky, **Are the Jews a Race?** (New York: International Publishers, 1926) مترجم عن الطبعة الالمانية الثانية صفحات ٢١٧ ـ ٢٢٠

(٢٣) ـ ص ٢١٦ Ruppin, **The Jews of Today,**

(٢٤) ـ نفس المرجع ، ص ٢٢٠ .

(٢٥) ـ نفس المرجع ، ص ٢٢٨ .

(٢٦) ـ نفس المرجع

(٢٧) ـ ص ٥٠ Morris R. Cohen, «Zionism: Tribalism or Liberalism»in **Zionis**

(٢٨) ـ ص ٢١٧ **Ruppin, The Jews of Today,**

(٢٩) ـ ص (٢٢) Tahsee, Basheer, ed., **Edwin Montaqu and the Balfour** Declaration (New York: Arab League Office, n.d.),

(٣٠) ـ مع مقدمة صفحتي ١٤ ـ ١٥ **A Collection of Addresses and Statements by Louis Brandeis,** Mr. Justice Felix Frankfurter (Washington: Zionist Organization of America, 1942),

(٣١) ـ ص ١٧٧ Simcha King, **Nachum Sokolow: Servant of His People** (New York: Herzl Press, 1960),

(٣٢) ـ ص ٢٧٢ Esco Foundation for Palestine, **A Study of Jewish, Arab and British Policies** (New Haven, Yale University Press, 1947),I

(٣٣) ـ ص ٤٢٧ Agus, **The Meaning of Jewish History,**

(٣٤) ـ ص ٥٤١ Leonard Stein, **The Balfour Declaration** (London: Vallentine, Mitchell, 1961),

(٣٥) ـ «Race», **The New Encyclopedia Britannica** (Chicago: William Benton, 1943-1973), V

(٣٦) ـ ص ١٧٦ ـ ١٧٧ King, **Nachum Sokolow,**

(٣٧) ـ نفس المرجع ص ١٧٧

(٣٨) ـ ص ٣٩٣ Stewart, **Theodor Herzl,**

(٣٩) ـ ص ١٧٧ King, **Nachun Sokolow,**

(٤٠) ـ «Moses Hess», **Encyclopedia Judaica, VIII.**

(٤١) ـ ص ٢٢٩ **The Jews of Today,**

(٤٢) ـ نفس المرجع ص ٢٢٨

(٤٣) ـ مأخوذة عن ص ١٢ B. Matovu, « The Zionist Wish and the Nazi Deed, » **Issues,**

(٤٤) ـ Ibrahim Al-Abid, أوردها In **The Road to Jerusalem,**

127 Questions and Answers on the Arab Israeli Conflict (Beirut: Palestine Research Center, 1973), ص ٣١ ـ **127 Questions.** ويشار اليه فيما بعد باسم

(٤٥) ـ ص ٦٧ Hans Kohn, **Living in a World Revolution: My Encounter with History** (New York: A Trident Press Book, 1964),

(٤٦) ـ ص ٢٤١ **Zionism Reconsidered,**

(٤٧) ـ ص ٥ WCRP Report,

(٤٨) ـ ص ٣١٠ Dayid Ben Gurion, **Rebirth and Destiny of Israel** (New York: Philosophical Library, 1964),

(٤٩) ـ ص ٣٤ Bloch, « Notes on Zionism by Max Nordau, »

(٥٠) ـ ص ٢٣١ **Diaries, I,**

(٥١) ـ ص ٢١٧ **The Jews of Today,**

(٥٢) ـ ص ١٨ WCRP Report,

(٥٣) ـ ص ٢٠ Nedava, «Herzl and Messianism».

(٥٤) ـ ص ٣٩ **The Shahak Papers,**

(٥٥) ـ ص ١٦ Richard Korn, «Eshkol's Official Plan for Israel and the Diaspora,» **Issues,** Winter 1965-1966,

(٥٦) ـ ص ٢٤٥ M. Pearlman, **Ben Gurion Looks Back,**

(٥٧) ـ نفس المرجع ، ص ٢٤٦

(٥٨) ـ وردت في ص ٣١ **127 Questions,**

(٥٩) ـ عدد تموز ١٩٧٣ ص ٣١ A Haaretz despatch dated July 22, 1973, cited in **Viewpoint,**

(٦٠) ـ عدد اذار ١٩٧٦ Patrick Marnham, « Is Israel Racist » **Spectator,**

(٦١) ـ آذار ـ ١٩٧٥ ، ص ٦ **Israel and Palestine,**

(٦٢) ـ ص ١٩ **A Nation Reborn,**

(٦٣) ـ ص ١٠ B. Matovu, « **The Zionist Wish and the Nazi Deed** »

(٦٤) ـ ص ٤٢١ Ben Gurion, **Rebirth and Destiny of Israel,**

(٦٥) ـ ٩ كانون الثاني،ص ٢٤٤ M. Pearlman, **Ben Gurion Looks Back,**

(٦٦) ـ وردت في ص ٨١ **Jewish Daily Forward, Lilienthal, The Other Side of the Coin,**

(٦٧) ـ ص ٤٤ Kallen, **Utopians at Bay,**

(٦٨) ـ ص ٤١٢ Agus, **The Meaning of Jewish History, II**

(٦٩) ـ ص ١٠ B. Matovu « The Zionist Wish and the Nazi Deed ».

(٧٠) ـ ص ٢٦٠ Lucy S. Dawidowicz, **The War Against the Jews, 1933-1945** (New York: Bantam Books, 1975).

(٧١) ـ رسالة الى ـ ماخوذة عن **Richmond Times-Dispatch,** April 19, 1975. **Brief,** Spring-Summer 1975.

(٧٢) ـ ص ٣٢٥ **The Zionist Idea,**

(٧٣) ـ نفس المرجع ص ٦٠٩

(٧٤) ـ نفس المرجع ص ٣٢٥

(٧٥) ـ Michael Selzer, «Polities and Human Perfectibility : A Jewish Perspective, » in **Zionism,** ص ٢٩٨ ، رقم ٢٩

(٧٦) ـ ص ١٤ Korn, «Eshlol's Official Plan for' Israel and the Diaspora, »

(٧٧) ـ الجزء الثاني ص ٤٦٩ Agus, **The Meaning of Jewish History,**

(٧٨) ـ ص ٦٠٩ **The Zionist Idea,**

(٧٩) ـ نفس المرجع ، ص ٣٢٤

(٨٠) ـ ص ٢٧ Jon and David Kimche, **The Secret Roads, The «Illegal » Migration of a people, 1938-1948** (London : Secker and Warburg, 1954).

(٨١) ـ ص ٣٢٥ **The Zionist Idea,**

(٨٢) ـ نفس المرجع ، ص ٣٢٥

(٨٣) ـ نفس المرجع ، ص ٣٨٢

(٨٤) ـ أوردها ـ Allan C. Brownfeld, « American Jews: Doubts about Zionism,» **Middle East International,** ايلول الاعداد ٢٤ ، ١٩ ، ١٣

(٨٥) ـ الجزء الاول ، ص ١٩٦ **Diaries,**

(٨٦) ـ نفس المرجع ، ص ١١١

(٨٧) ـ نفس المرجع الجزء الاول ص ٧

(٨٨) ـ ص ٢١٥ **The Zionist Idea,**

(٨٩) ـ ص ٢١٦

(٩٠) ـ ص ١٨ **A Nation Reborn,**

(٩١) ـ ص ١٨٥ **The Zionist Idea,**

(٩٢) ـ ص ٢١ ـ ٢٢ **A Nation Reborn,**

(٩٣) ـ ص ١٨٥ **The Zionist Idea,**

(٩٤) ـ ص ١٧٨ Stewart, **Theodor Herzl,**

(٩٥) ـ ص ٢٤٥ Agus, **The Meaning Of Jewish History, II.**

(٩٦) ـ ص ١٧١ **Diaries, I.**

(٩٧) ـ نفس المرجع الجزء الاول ص ١٨٢

(٩٨) ـ نفس المرجع .

(٩٩) ـ نفس المرجع الجزء الأول ص ٢٦٦ .

(١٠٠) ـ ص ٢٥١ Stewart, **Theodor Herzl**

(١٠١) ـ ص ٢٩ Bloch, « Notes on Zionism By Max Nordau, »

(١٠٢) ـ ص ١٢١ Yehezkel Kaugmann, « The Ruin of the Soul, » **Zionism Reconsidered,**

(١٠٣) ـ ص ٣١٢ **The Zionist Idea,**

(١٠٤) ـ نفس المرجع ، ص ٣٢٣ .

(١٠٥) ـ نفس المرجع ، ص ١٨٤ .

(١٠٦) ـ ص ١٢١ ، رقم ٧ Kaufmann, **Zionism Reconsidered,**

(١٠٧) ـ نفس المرجع .

(١٠٨) ـ ربيع ١٩٦٦ Benyamin Matovu, « Zionist and Anti-Semite: 'Of course». **Issues,**

(١٠٩) ـ ص ١٧٤ Kaplan **The Scrolls of Agony** (New York: The Macmillan Company, 1965),

(١١٠) ـ الجزء الأول ، ص ٨٤ **Diaries,**

(١١١) ـ نفس المرجع ، الجزء الاول ، ص ٣٤ .

(١١٢) ـ نفس المرجع ، الجزء الأول ، ص ٥١ .

(١١٣) ـ الجزء الثاني ، ص ٤٢٥ Agus, **The Meaning of Jewish History,**

(١١٤) ـ ص ٢٧ **Jewish Critics,**

(١١٥) ـ ص ١٤٢ **Zionism,**

(١١٦) ـ نفس المرجع .

(١١٧) ـ ص ١٨ Selzer, « The Jewishness of Zionism, » **Issues,** Autumn 1967

(١١٨) ـ الجزء الاول ، ص ٢٣١ **Diaries,**

(١١٩) ـ ص ١٨ Selzer, « The Jewishness of Zionism, »

(١٢٠) ـ ص ١٢٨ **Zionism Reconsidered,**

حليم بركات

الطائفية والصهيونية : بحث مقارن في أشكال الوعي التقليدي

تهدف هذه الدراسة إلى اجراء مقارنة بين الطائفية في لبنان والصهيونية في اسرائيل من حيث كونهما شكلين من أشكال الوعي التقليدي الملتزم بتثبيت أنظمة جامدة ، صنعت في الأساس من اجل تأمين سيطرة جماعة دينية معينة على جماعات أخرى . إن المهمة الأولى لهذه الانظمة هي الابقاء على الترتيبات الهرمية القائمة ، وعلى خلق أو دعم المناخات المؤاتية لها في البلدان العربية المجاورة .

لذلك ، أرى أننا كعرب نواجه اختياراً مصيرياً بين تصورين بديلين للمجتمع العربي : هناك ، أولاً ، تصور يهدف الى مزيد من التجزئة في المجتمع العربي عن طريق ترسيخ الولاءات التقليدية ، وباقامة دول صغيرة كأوطان قومية لجماعات دينية وأثنية مختلفة في المنطقة كلها . أما التصور البديل الذي يقدمه ويكافح من اجله التقدميون العرب ويمثل بداية جديدة متجددة ، فيهدف الى اقامة وطن عربي موحد ـ علماني ـ اشتراكي ـ ديمقراطي .

يقصد التصور الاول ـ على الأقل جزئياً ـ الى تأمين سيطرة الامبريالية وترسيخ الطائفية والصهيونية وغيرها من أشكال الوعي التقليدي المتناقض مع الوعي القومي والوعي الطبقي . لذلك أرى من المهم جداً أن أشير الى أن الاوضاع القائمة في المجتمع العربي ، تسهم في خلق المناخات المؤاتية لتحقيق مثل هذا التصور . ليست الأوضاع التي أشير اليها مجرد أوضاع سياسية او حتى اقتصادية تتوازى مع هذه الأوضاع سيطرة الولاءات التقليدية والعمودية المتمثلة في المجتمع العربي بالتكتل على اسس الطائفة والقبيلة والجماعة الاثنية والاقليم وما شابه ذلك من حزبيات ضيقة ، نعرف جيداً مدى انتشارها في واقعنا اليومي . إن العصبيات التي نشكو منها ، لا تنشأ بالفراغ ، بل تتوالد بالتناقض أو التفاعل مع عصبيات اخرى إستجابة لمصالح ودوافع اساسية نادرا ما تظهر على حقيقتها[1] .

إن التصور البديل ، اي تحويل المجتمع العربي الى مجتمع ديمقراطي ـ علماني ـ اشتراكي ـ موحد ، يحتاج الى حصول تحرر من الولاءات التقليدية ونشوء وعي قومي ـ طبقي . لقد تبين من الحرب الأهلية الحالية في لبنان ، أن هناك حاجة ماسة لاعادة تحديد مفهوم القومية العربية ، بحيث يصبح التحليل الطبقي جزءاً جوهرياً من ايديولوجيتها وفي اساس تخطيطاتها مما يسمح بتحديد الأصدقاء والأعداء وبتفهم الأسباب التي تجعل بعض القوميين العرب من الطبقة الحاكمة يتخلون عن تحالفاتهم السابقة ويتعاونون مع الانعزاليين اليمينيين . إن التصرف السياسي تمليه الأهداف أكثر مما تمليه العواطف .

في ضوء هذه المقدمة ، يمكننا الآن أن نركز على أوجه الشبه بين الطائفية والصهيونية وعلى نتائجها السلبية للمجتمع العربي . ويهمني أن ألفت النظر الى انني سأتعرض الى مقولتين أساسيتين في سياق البحث . سأحاول ، اولا ، أن أتناول الطائفية والصهيونية كغيرهما من الانظمة القائمة على ولاءات تقليدية على انهما يمثلان شكلاً من أشكال الوعي الاولي الذي يتناقض مع نشوء وعي قومي ـ طبقي متكامل . اريد ، ثانيا ، ان اتعرض الى الفرضية الخاطئة التي تدعي ان الصهيونية والطائفية تخدمان قضية التحديث في المجتمع العربي . على العكس من ذلك ، هناك ادلة عدة تبين بوضوح ان هذه الأنظمة تشكل قوى مضادة للتغيير في المنطقة العربية كلها .

اما بالنسبة للموضوع الأساسي لهذه الدراسة ، المتعلق بأوجه الشبه بين الطائفية والصهيونية ، فأنني أرى أن كلا من النظامين يقوم على خلق وطن قومي لجماعة دينية معينة على حساب الجماعات الأخرى ، ويسهم في تحويل البلد الذي يسيطر عليه الى قاعدة للامبريالية ، ويمارس التمييز فيزيد من حدة اللامساواة والتفاوت الاجتماعي ، ويفتقد الى القدرة التي تمكنه من التحول وتصحيح الأخطاء والمظالم .

١ ـ خلق أوطان قومية لجماعات دينية

لقد خلق كل من لبنان واسرائيل بمساعدة قوى عالمية كوطنين للموارنة (وهم من سكان البلد الاصليين) ولليهود الاوروبيين خاصة . اقتطع الانتداب الفرنسي لبنان عن سورية في ٢٠ اب ١٩٢٠ دون اي استفتاء شعبي ، وفرض بالقوة على المسلمين والمسيحيين الوطنيين الملتزمين بالقومية السورية أو القومية العربية . وقد حصلت فعلا احتجاجات رسمية من المسلمين وبعض المسيحيين ضد الانعزاليين والانتداب الفرنسي . وقد شملت بعض هذه الاحتجاجات عرائض وقعها ممثلون عن العائلات التي تقطن عدة مناطق ومدن وقرى مثل بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك وغيرها . وكي تتمكن النخبة المارونية من خلق لبنان وترسيخه كبلد مستقل قدموا انفسهم للعالم كجماعة مضطهدة ومهددة تحتاج الى وطن قومي خاص بها ، وأصرت على التحدث باسم الموارنة والمسيحيين

الآخرين . واستمرت هذه النزعة حتى بعد الاستقلال وتبني الميثاق الوطني ، فجرت محاولات متعمدة لترسيخ صورة الجماعة المهددة في عقول المسيحيين وخاصة النشء الجديد منهم . من هنا قدرتهم على السيطرة على الآخرين وابقاء صورة لبنان كضحية ، كبلدٍ حديث في منطقة رجعية ، كدولة مسيحية تحتاج ان تحتفظ بهويتها أو « تذوب في بحر المسلمين » ، وكنظام ديمقراطي في منطقة تسيطر عليها دكتاتوريات تقليدية وعسكرية . هذه هي الصورة التي أرادوا أن يعكسوها للعالم ولشعبهم ، مما يبرر تحويل لبنان الى قاعدة للامبريالية الغربية للسيطرة على بقية البلدان العربية .

ونشأ مع الوقت اعتقاد عند بعض الموارنة والمسيحيين الآخرين بأن لديهم الحق باحتكار المناصب السياسية الكبرى وبأنهم المسؤولون الطبيعيون عن البلد . وهم يبررون (كما لاحظ الدكتور كمال صليبي) هذه النزعة بالاشارة الى « انهم هم الذين يشعرون اكثر من غيرهم بمسؤولية القيادة الوطنية » وبأن « جماهير المسلمين اللبنانيين ... غير مؤهلين لتقدير الفضائل التي تترتب عليها طريقة الحياة الليبرالية »[٢] .

وقد أدى هذا الاصرار على تدعيم هذه الصورة والهوية الدينية للبنان ، الى عدم تمكن المسلمين من الانسجام مع الدولة الجديدة والى استمرار علاقات التنافر والرياء بين الجماعات الدينية . وبذلك ، تمكنت الانقسامات الدينية من تزييف الانقسامات الاجتماعية ـ الاقتصادية ، هذا الوضع الذي أسهم في ترسيخ الاستقطاب والتنظيم السياسي حسب الجماعات الطائفية ، بدلا من أن يكون ـ كما يجب ـ حسب الطبقات ذات المصالح المتناقضة .

وبخلاف الصهاينة ، ان الانعزاليين اللبنانيين مواطنون عرب من سكان البلد الاصليين ، وقد حاولوا انشاء نظام تعددي منفتح نسبيا باشتراك القادة المسلمين التقليديين . أما كون الصهيونيون استعماريين مستوطنين فقد جعلهم يسعون الى انشاء اسرائيل ، ليس بالاشتراك مع الفلسطينيين وهم المواطنون الاصليون ، بل بتشريدهم خارج بلادهم . لقد شرد الصهاينة ٧٢٦ ألف فلسطيني سنة ١٩٤٨ ، (تقديرات الامم المتحدة) تاركين وراءهم بيوتهم وأراضيهم ومصادر رزقهم وقراهم ومدنهم ، ملتجئين تحت ظروف الحرب الى الاردن ولبنان وسوريا وغزة ، حيث عاشوا تحت رحمة حكومات سلطوية . ان ذلك الجزء من فلسطين الذي عين للصهاينة حسب خطة التقسيم التي اقرتها الامم المتحدة سنة ١٩٤٨ ، كان يضم ٤٩٥ الف عربي مقابل ٤٨٩ الف يهودي . لو بقي العرب ، لما تحقق حلم الصهيونية باقامة وطن قومي ولما تمكن ال ٣٤٠ ألف يهودي اوربي الذين كانوا ينتظرون في قبرص من الهجرة حال خلق الدولة اليهودية . لذلك يذكر العالم السياسي الاميركي دون بيريتز ، ان « الممتلكات التي هجرها العرب كانت مصدراً هاماً ساعد على استيعاب مئات الآلاف من اليهود الجدد الذين حلوا محل اللاجئين العرب . ان الحقول ، والبساتين ،

والكروم ، والمنازل ، والمخازن ، والمصانع ، والمؤسسات التجارية التي هجرها العرب أمنت المسكن والدعم الاقتصادي والعمل لنسبة هامة حوالي ٧٠٠ الف مهاجر جديد جاءوا الى اسرائيل بين ايار (مايو) ١٩٤٨ ونهاية ١٩٥١ . كان من الصعب جدا لاسرائيل ان تضاعف سكانها خلال هذه الفترة بدون وضع ايديهم على الممتلكات العربية » .[٣] .

رغم كل ذلك ، تمكن الصهيونيون من اعطاء صورة عن اسرائيل كضحية مهددة دائماً بالرمي في البحر ، كالبلد الديمقراطي المتمدن الوحيد في الشرق الاوسط ، كنموذج غربي للتحديث ، وكمجتمع رائد حول الصحراء الى جنة . وقد تمكنت اسرائيل من المحافظة على هذه الصورة حتى بعد ١٩٦٧ ، حين اصبح أمنها المقياس الأهم للأخلاقية ضمن اسرائيل وفي الولايات المتحدة . باسم الأمن الاسرائيلي ، تغير خريطة البلاد العربية وتمنح اكثر الاسلحة تطورا لدفع العرب والفلسطينيين للاستسلام .

مرة أخرى ، يزيف الواقع كما يتضح من الحرب الاهلية في لبنان ، اذ يجري تقديم الفلسطينيين الى العالم كارهابيين لا يعترفون بالجميل ويصبحون هم ، لا إسرائيل ، أهداف العبقرية العسكرية للنظام السوري بالتواطؤ مع عدة دول عربية ، واسرائيل والولايات المتحدة . هذه حقائق ليس بامكان اية موضوعية اكاديمية انكارها او تزييفها .

٢ـ قواعد للأمبريالية الغربية

لقد خدم كل من لبنان واسرائيل كقواعد للامبرالية الغربية في المنطقة ، واسهما في ابقاء السيطرة الغربية على الموارد العربية ، وفي وقف التقدم نحو وحدة عربية .. اشتركت اسرائيل في غزو مصر سنة ١٩٥٦ ، لمنع تأميم قنال السويس والتخلص من عبد الناصر . ثم انها تهدد باستمرار بغزو الاردن ولبنان في حال حصول اي تهديد حقيقي للانظمة التقليدية القائمة ، وخاصة في حال انتصار الحركة الوطنية . ووجهت تهديدات حتى للسعودية والكويت وليبيا فيما لو قطعت النفط عن الغرب . كذلك استخدم لبنان مباشرة سنة ١٩٥٨ ضد الوحدة المصرية ـ السورية ، وضد الثورة العراقية بدعوته اميركا للتدخل العسكري . ان الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٥٨ يجب ان تفهم بضوء خلفية الصراع القائم بين قوى التوحيد العربي وقوى ترسيخ التصور الغربي لمنطقة مجزأة . لقد تخوف الغرب واسرائيل والعناصر الانعزالية ضمن لبنان من قيام جمهورية عربية متحدة . لذلك ، شكلت حكومة غربية الميول يسيطر عليها كميل شمعون وشارل مالك قبل اندلاع الحرب الاهلية ، في محاولة مباشرة ضد الوحدة العربية . واصبح لبنان مركزاً لمؤامرات ناشطة ضد الجمهورية العربية الناهضة . واعتبر المسلمون والمسيحيون الوطنيون مثل هذه التحركات انحرافاً عن روح الميثاق الوطني ، التي نصت مبادئه على ان لبنان بلد عربي يتبع سياسة تعاون مع بقية البلدان العربية ،

ويمتنع عن الالتجاء للحماية الغربية . في الواقع ان الانعزاليين استمروا في التعاون مع الغرب ضد القضية العربية ، وفي التطلع الى الغرب من اجل الحماية وكنموذج للانماء . ان الانعزاليين ، وخاصة الموارنة اليمينيين منهم ، فتحوا صدورهم انفتاح كلياً ودون اى تردد او نقد للتأثيرات الغربية . وكما يذكر كمال صليبي ، لقد رأوا « في الغرب أمما حامية لا قاهرة أو سيدة ... من هنا نزعة تقليد الغرب دون اعتذار . ومع ان تفهمهم للأفكار الغربية سطحي على الاغلب ، فانهم يتبنونها بحماسة فائقة . »[٤] .

ان هذه النزعة المزدوجة لتقليد الغرب واستخدام لبنان كقاعدة ضد الوحدة العربية ما تزال تشكل في تقدير الانعزاليين الوسيلة الفضلى للابقاء على السيطرة المسيحية في لبنان . من اجل ذلك ، كما يظهر لنا المؤرخ وليم حداد « نظر بعض الموارنة اللبنانيين بارتياح الى انشاء دولة يهودية في فلسطين تكون حليفاً طبيعياً كما يظهر ضد البحر الاسلامي الذي يحيط بالدولتين »[٥] .

ويرجع وليم حداد ، من أجل دعم رأيه هذا ، الى ما صرح به المطران مبارك في سنة ١٩٤٦ بقوله : « ان تطور لبنان مرتبط بتطور فلسطين . نحن المسيحيين اللبنانيين نعرف ذلك ، ندرك ان الصهيونية تجلب الحضارة الى فلسطين ولكافة الشرق الاوسط »[٦] .

سبب مثل هذا الرأي اضطراباً في لبنان مما اضطر بعض السياسيين الموارنة إلى استنكاره . مع ذلك ، صدر هذا الرأي عن احساسات عميقة تمكنت ان تستغفل رقابة اللياقة الدبلوماسية ، الأمر الذي يحصل كلما جرى تهديد للسيطرة المسيحية . بما انهم فشلوا في اقناع أميركا وفرنسا بالتدخل المباشر في الحرب الاهلية الأخيرة ، قبلوا بالتدخل السوري واستنجدوا بالدعم الاسرائيلي .

ويجب أن نشير أيضاً إلى أن اليمين اللبناني ، استمر ينظر بحذر وتشكيك الى اي اتجاه اصلاحي في البلد ، واذا ما نشأت حركة وطنية تقدمية عملوا باستمرار على ترسيخ الولاءات التقليدية ابقاء على سيطرتهم .

كذلك تبين خطأ الادعاء الصهيوني بان اسرائيل تشكل نموذجا للتحديث في البلاد العربية . وقد بينت ذلك نتائج دراسة قام بها العالم الاجتماعي الاسرائيلي يوكنان بيريز ، ترتكز هذه النتائج الى مقابلات مع ٤٧٢ « عربي اسرائيلي » اجريت في خريف ١٩٦٧ . وقد كانت « النتائج غير متوقعة اذ تتناقض كلياً مع الدعاية الاسرائيلية التي تشدد على تقدم « العرب الاسرئيليين » بالنسبة لبقية سكان البلدان العربية ، كما تتناقض مع الاحصاءات الرسمية التي تنشرها المصادر الاسرائيلية » .[٧]

باختصار ، شكل لبنان واسرائيل قوى رادعة في المنطقة بحكم كونهما وطنين قوميين لجماعة

دينية معينة وقاعدتين للامبريالية الغربية . مثل هذا الادعاء تدعمه ايضا وجوه الشبه الأخرى بين الطائفية والصهيونية ، كما سنرى في الاقسام التالية .

٣ ـ ممارسة التمييز

ازدادت الطائفية والصهيونية يمينية مع الزمن وخاصة من حيث التمييز ضد الجماعات الأخرى ، وتوسيع الهوة بين المحرومين والأغنياء ، والتعاون مع الامبريالية والأنظمة العنصرية في افريقيا وآسيا .

ازدادت الحركة الصهيونية يمينية وعسكرية وعنصرية ولا علمانية وقمعية متعارضة مع التراث الليبرالي لليهود في اوروبا. وتبين ان الحلم الصهيوني باقامة وطن يهودي في فلسطين لا يتحقق سوى على حساب الفلسطينيين العرب ، فما زال الصهاينة يشعرون انه ليس في فلسطين مكاناً للعرب واليهود معا . ان يكون الانسان عربياً في فلسطين يعني بالنتيجة انه مغترب في بلده . كما أشار اوري ديفيز في مقدمته لكتاب فوزي الاسمر ، اذ قال : « ان يكون الانسان عربياً في اسرائيل يعني ان يواجه واقعاً سياسياً يمنع بالبديهة ، ومن حيث الدافع الاصلي لخلق اسرائيل ، المشاركة المتساوية لغير اليهود ، اولا وقبل كل شيء لسكان البلد الاصليين من عرب فلسطين . بقدر ما تكون الدولة دولة يهودية بقدر ما يمنع ذلك مساواة سكان البلد الأصليين من غير اليهود اقتصادياً وسياسياً وحقوقياً »[٨] .

وقد اقتضت طبيعة الطائفية اللبنانية أن تسير بالاتجاه ذاته الذي صارت اليه الصهيونية . لذلك حصل التمييز ضد الجماعات غير المسيحية بالتناقض مع المبادىء والأهداف المعلنة كما عبر عنها ميشال شيحا (أحد المصممين الموارنة للنظام الطائفي اللبناني) :

« لبنان بلد أقليات طائفية متشاركة . كل فئة يجب أن تجد مكانها وتحصل على حقوقها فيه . هذا هو سبب وجود هذا البلد وهذه هي أصالته »[٩] .

ولكن حقيقة الأمر غير ذلك ، فسبب وجود البلد هو إقامة وطن قومي للمسيحيين . هذه الحقيقة ، بالاضافة إلى حقيقة الندرة أو المحدودية في النفوذ والغنى ، اسهمت في تزايد التفاوت بين الجماعات الطائفية اللبنانية والاستقطاب الديني بدل الاندماج والانصهار القومي . فقد أظهرت في دراسة سابقة (١٩٧٢) ان تأثير العامل الديني في الانتخابات النيابية اللبنانية يتزايد مع الزمن ، وان عملية الاستقطاب بين المسيحيين والمسلمين تترسخ في الحياة اللبنانية ـ هذا الوضع الذي يجعل النظام السياسي اقل قدرة على حل المشكلات المتراكمة من خلال النظام[١٠] .

ورغم الغنى الذي انصب في لبنان (مما حوله الى مركز المال في المنطقة) ظل الازدهار

محصورا في بعض المناطق والجماعات دون غيرهم . لقد اخذ جبل لبنان وبعض احياء بيروت بالازدهار بخطى اسرع مما حصل في الجنوب والشمال والبقاع .وقد بدا واضحاً قبل الحرب الأهلية ، ان هناك في لبنان حزامان للفقر غالبية سكانها من المسلمين ، مما يتخذ دليلاً للتفاوت في الغنى . ويشمل الحزام الأول المناطق الفقيرة في الجنوب والبقاع والشمال ، ملتفا حول جبل لبنان المزدهر . ويلتف الحزام الآخر حول العاصمة بيروت ، فقد تحولت ضواحيها الى مناطق تزدحم بالفقر الشديد . ويشمل التفاوت نواحي عدة بينها فرص التعليم ، وتوفر الطرق والمستشفيات وغيرها من التسهيلات الأساسية . للتدليل على ذلك ، ان فرص التعليم في لبنان تتفاوت تفاوتاً هائلاً . تدل الاحصاءات الرسمية أن أربعين بالمئة من الأطفال بين السادسة والعاشرة من اعمارهم هم خارج المدرسة في جنوب لبنان مقابل اربعة بالمئة في جبل لبنان . وبينما يشكل سكان المناطق المحرومة (الشمال والجنوب والبقاع) ٣٨,٥٪ من مجموع السكان ، تظهر الاحصاءات الرسمية أن ٦٣,٩٥٪ من طلابها يلتحقون بمدارس رسمية سيئة التجهيز في هذه المناطق . ومقابل ذلك ، ان الغالبية العظمى (٧٨,١٨٪) من الذين يلتحقون بالمدارس الرسمية هي ٨٣٪ في النبطية (بلدة شيعية في الجنوب) و ٨٤٪ في عكار مقابل فقط ٢١٪ بالمئة في المتن الشمالي و١٨٪ في كسروان (وهي مناطق مارونية في جبل لبنان)[١١] ثم إن هناك تفاوتات واسعة في فرص التعليم حسب الطبقة الاجتماعية والجنس والانتماء الديني والريف والمدينة . ان معدل الامية (١٩٧٠) بين سكان لبنان الذكور فوق الخامسة والعشرين من العمر في المناطق الريفية ، هو تقريبا ضعفه بين الفئة السكانية المماثلة في مدينة بيروت (٤٠,١٪ مقابل ٢٢,١٪) . كذلك ، ان ٧,١٪ من هذه الفئة في الريف أتمت الدراسات المتوسطة والثانوية مقابل ٢٣,٤٪ في بيروت . وأخيراً ، ان ١,٥٪ فقط من هذه الفئة في الريف أتمت دراسة جامعية مقابل ١٢,٤٪ في بيروت . مثل هذه التفاوتات بين الريف والمدينة تنطبق أيضا على سكان لبنان الاناث . مثلا على ذلك ، ان ٥٩,٩٪ من السكان الاناث في الخامسة والعشرين وما فوق هن اميات اودون التدريس الابتدائي في بيروت ، مقابل ٩١,١٪ للفئة المماثلة في المناطق الريفية[١٢] .

تمتد هذه التفاوتات الى مجالات اخرى ، غير أن ما أريد التأكيد عليه هو نزعة الطائفية والصهيونية نحو التمييز الطائفي . بينما تزداد الفئات المسيطرة محافظة ولا علمانية وتمييزاً ، نجد ان ضحاياهم يزدادون ثورية ، وعلمانية واشتراكية . لقد التحمت القضية الفلسطينية بقضية المحرومين اللبنانيين في الحرب الأهلية الحالية ، وكلاهما تغير من خلال الكفاح من اجل التحرر من الطائفية والصهيونية . هناك تحول تدريجي عن الولاءات التقليدية واشكال الوعي الاولي باتجاه العلمانية ، والاشتراكية ، والديمقراطية . ان الفلسطينيين وغيرهم من العرب اليساريين (بسبب تحررهم من الروابط الاولية وتبني ايديولوجية علمانية ـ اشتراكية ثورية) بامكانهم ان يتعاونوا مع اليهود الاشتراكيين بالعمل معاً ضد التحالف الذي تم بين الطائفية والصهيونية من اجل قضية مشتركة تهدف الى حل مشكلتي الفلسطينيين واليهود معاً .

٤ ـ جمودية الطائفية والصهيونية : عدم القدرة على التحول

ولد كل من النظام الطائفي والصهيوني جامداً لا يقوى على التحول استجابة لتحديات ومشكلات غير مرتقبة . تزداد النزاعات الفئوية حدة فتولد مصاعب غير متوقعة وتثير في ابنائها نزعة العنف . إن التمييز والقمع جزء لا يتجزأ من طبيعة مثل هذه الانظمة ، فيستحيل على الجماعات القائمة ان تندمج في أمة متوحدة . على العكس ، كما يشير العالم السياسي ميلتون ايزمن ، « حيث تتواجد الانقسامات الفئوية والطبقية ، تزداد امكانية حصول اصطدامات عنيفة »[١٣] . طبعاً ، يستعمل النظام المعني عدة وسائل لضبط الاصطدامات ، غير « ان منظور ضبط الاصطدامات يميل حتماً نحو المحافظة والابقاء على النظام ، نحو الاستمرارية في تدعيم نظام سياسي يولد العنف والتصادم »[١٤] . ان مثل هذه النزعة نحوايديولوجية محافظة لا تنشأ عن الفروقات الدينية بل عن تصميم الطبقات المسيطرة على الاحتفاظ بامتيازاتها ونفوذها . هذا ما يفسر عدم فعالية لبنان واسرائيل في استعمال وسائل ضبط التصادم ، كتلك التي يقترحها اريك نوردلينغر ، أي ، الائتلاف الثابت ، والمبدأ النسبي ، وعدم تسييس المواطنين ، والفيتو المتبادل ، والمساومة ، وتنازلات الفئة الاقوى للفئة الاضعف .[١٥] ببساطة ان الطائفية والصهيونية ملتزمتان بالابقاء على سيطرة الموارنة واليهود على الجماعات الدينية الاخرى التي يتوقع منها النظام ان تنسجم مع اوضاع هي في صلب تخلفها وعجزها وحرمانها . ان كلا من النظامين يمارس الديمقراطية شكلا ، ليس نتيجة لايمان بالعدالة والحرية ، بل لأن الجماعات المسيطرة تستفيد من المنافسة الحرة .

إن جمود الطائفية والصهيونية وتصلبهما ، لا يسمح لهما حتى بالتغيير الليبرالي الجزئي من ضمن النظام او تصحيح الاخطاء والمظالم . يتساءل المفكر الاسرائيلي اموس الون ، حول سبب الاهتمام في اسرائيل حول ما جرى للقريتين العربيتين « اكريت » و« برعم » ، اذ طرد سكان كل منهما منذ اكثر من ٢٥ سنة ومنعوا من العودة الى بيوتهم من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية ، رغم ان مجلس العدل الاعلى أكد على حقوقهم باعادة امتلاك منازلهم واراضيهم . ويستنتج هذا المفكر ان احد اسباب الاهتمام يعود « الى شعور بالذنب نحو الفلسطينيين العرب ، وقد ضبطوا تحت عجلات التاريخ .حقاً ،ان شعوراً بالذنب نحو افراد عرب يجري مثل خيط أحمر في عدد كبير من الروايات والمسرحيات والقصائد في فترة ما بعد سنة ١٩٤٨»[١٦] ويزيد « أموس الون » على ذلك في المصدر نفسه ، ان غولدا مائير (رئيسة وزراء اسرائيل حينئذ) دافعت عن موقفها بمنع سكان « برعم » و« اكريت » من العدوة الى بيوتهم بذكر ثلاثة اسباب اساسية : أولا ، هناك اعتبارات أمنية . ثانياً ، هناك خطر مخيف من تحول ذلك الى سابقة قانونية . لقد تخوفت من ان عدة انواع من الدعاوى قد تقم من قبل مئات الالوف من العرب اللاجئين منذ حرب ١٩٤٨ . ان ما بدأ ؛

« اكريت » و« برعم » ، حسب تخوفات غولدا مائير ، قد ينتهي بتل ابيب ويافا ... لذلك ، مع ان طرد السكان الأصليين يمكن ان يكون خطأ ، لقد فات الزمن ، ومن الخطر الكبير تصحيح الخطأ الذي وقع . ثالثا ، هناك تخوف حول ازمة ستواجهها الايديولوجية الصهيونية ، لان اعادة القريتين قد يزد من حدة الشكوك في صحة اخلاقية القضية الصهيونية .

إن ما أريد أن أؤكد عليه في هذا المجال ، هو عدم قدرة النظام على تصحيح الخطأ . إن أية محاولات من هذا النوع تزلزل اسس النظام نفسه . هذا ما اشار اليه المفكر الاميركي نعوم تشومسكي في تعليقه حول قرار مجلس العدل الاعلى في اسرائيل بأنه « ليس هناك امة اسرائيل بمعزل عن الشعب اليهودي ، والشعب اليهودي يتألف ليس فقط من الشعب المقيم في اسرائيل ، بل ايضا من اليهود في المنفى » . ان اسرائيل ، بذلك ، « دولة يهودية تحكم مجتمعاً يشمل جزئياً مواطنين غير يهود . كانت هذه الحقيقة وما تزال ... تشكل نقطة المقتل الاخيلية للنظام السياسي الصهيوني . اذا كانت الدولة يهودية في بعض النواحي ، فهي من هذه النواحي غير ديمقراطية .. والمواطن غير اليهودي يعاني انواع عدة من التمييز . لا يسمح له ان يستأجر او يعمل في اراضي الدولة ... لا يسمح له بالاقامة في مدن كل سكانها من اليهود ، كـ« الكرمل » ، التي بنيت على اراضي تمت مصادرتها من اصحابها العرب . ولنذكر قضية حديثة لم يسمح لمواطن درزي ، وهو ضابط سابق خدم عشرين سنة في شرطة الحدود الاسرائيلية ، ان يؤسس متجراً قرب « الكرمل » بقرار سلطة الاراضي الاسرائيلية »[١٧] . نتيجة لذلك ، إن اسرائيل ليست فقط غير قادرة أن تكون مجتمعاً ديمقراطياً وأن تصحح المظالم ، بل إنها أيضا تجسيد لمفهوم العنصرية اليهودية ، وتتعاكس كلياً مع الدولة العلمانية الديمقراطية التي اقترحتها حركة المقاومة الفلسطينية .

إن النظام السياسي اللبناني أيضا تم التفكير به وترتيبه حسب قاعدة طائفية ، حولته الى وجود جامد ساكن في أساسه وطبيعته وكيانه . إن فكرة التمثيل البرلماني اللبناني وتوزيع المناصب العامة على أسسٍ طائفية ، لم تأخذ بعين الاعتبار امكانية تغير نسب الطوائف في المجتمع اللبناني . لذلك سيطر الخوف من أثر اي اصلاح في التوازن الطائفي القائم حتى لا يصيبه الخلل القاتل . من هنا ، ميل الطبقة الحاكمة في لبنان لمقاومة اي تغيير . تنعكس نزعة مقاومة التغيير وعدم قدرة النظام على تحويل نفسه في عدة ظواهر متشابكة ما يلي :

اولا ، رفضت النخبة المسيحية اجراء تعداد سكاني في لبنان منذ سنة ١٩٣٢ رغم الحاجة الماسة الى ذلك في حقول التخطيط ، والبحث العلمي ، والمشاريع الانمائية ، والضمان الاجتماعي وغيرها . وقد فشلت الحكومة اللبنانية في تبني سياسة حول الهجرة والتجنس . بينما حصل البعض على الجنسية اللبنانية (كالارمن) حرم منها البعض الاخر (كالاكراد) .

ثانيا ، تمكن الزعماء التقليديون من الاستمرار في سيطرتهم على البلاد وترسيخ نفوذهم ، فتم توارث المناصب السياسية كتوارث اسم العائلة ، ولم يتمكن بعض الاولاد من انتظار موت الاب . من هنا ظاهرة انتخاب الاب والابن الى البرلمان (كما حدث بالنسبة لبيار الجميل وابنه امين) . لقد تمكن بعض رجال الاعمال الناجحين حديثا وبعض المهنيين من الوصول الى البرلمان والاشتراك في السلطة التنفيذية ، الا ان ذلك تم بحماية الزعماء التقليديين وبشراء ترشيحهم على لوائح هؤلاء . ولم يتمكن هؤلاء التجار والمهنيين من الابقاء على مقاعدهم بغير التقيد بسياسات الزعماء التقليديين . ان عددا من التكنوقراطيين الليبراليين كانوا قد عينوا في وزارة عام ١٩٧٠ (مثل غسان تويني ، والياس سابا ، واميل بيطار ، وهنري ادة) واتخذوا مناصبهم جدياً فحاولوا ادخال بعض الاصلاحات مثل فرض ضريبة تصاعدية ، وتخفيض اسعار الادوية ، وتحسين المدارس الرسمية وتعديل المناهج التربوية . قوبلت كل هذه المحاولات بالمقاومة الشديدة واضطر جميع هؤلاء الوزراء الاصلاحيين الى الاستقالة . وفي حالة وزير هو هنري اده ، طرد طرداً عندما رفض أن يستقيل . وعلى هامش هذه الاستقالات كنت قد نشرت مقالة أتساءل فيها حول نزعة تجنب الاسئلة المحرجة والتحصن بالليبرالية خوفا من الراديكالية ، وقد جاء في هذه المقالة (النهار ١٩٧١/١٢/٣٠) ما يلي :

« هل من علاقة بين سلسلة الاستقالات (وما رافقها من فشل في احداث بعض الاصلاحات الضرورية) والنظام الحر الذي نعيش في ظله ؟ هل تمكن النظام الحر من منع الاحتكار . هل اكتسب الاحتكار بفضل النظام الذي نعيش في ظله قوة تخوله منع الاصلاح من ضمن النظام . بكلام آخر ، هل يتعارض هذا النظام الحر مع الاصلاح .

« ... يمكننا ان نقول إن غسان تويني حاول اصلاح أوضاع التربية . وبرغم ان محاولته الاصلاحية لم تكن جذرية ، فانه اصطدم بقوة جبارة تحتكر التربية واضطر ان يستقيل ... وادرك الياس سابا ان هوة تفصل بين الطبقة الغنية القليلة العدد والطبقة الفقيرة التي تضم الغالبية العظمى من اللبنانيين ، ففكر بمشروعين اصلاحيين .. يتعلق الأول بزيادة الضرائب على الكماليات .. ويتعلق الثاني بتطبيق الضريبة التصاعدية .. وليست تجربة اميل بيطار اقل اهمية من التجارب السابقة . لقد اصطدم بالمحتكرين فتألب عليه زملاؤه بدل ان يتألبوا على المحتكرين فاستقال .

« .. إذاً ، لماذا فشل الاصلاح . الوزراء الذين استقالوا لم يجيبوا عن هذا السؤال .. لقد سارعوا الى صرف النظر عن السؤال الاهم : هل من علاقة بين فشلهم وبين النظام الذي نعيش في ظله . لقد اكد غسان تويني أن هذا النظام الحر ... لا يتعارض مع الاصلاح التربوي .. وقد سارع

الدكتور بيطار الى التأكيد ... ان النظام الحر ... في لبنان لا يتعارض مع تنظيمه وتوفيقه مع حاجات العدالة والتقدم .»

« ... الايديولوجية الليبرالية لا تطرح اسئلة حول النظام . انها من هذه الناحية لا تختلف عن الايديولوجية المحافظة الا من حيث اعترافها المبدئي بعدم توافر عدالة اجتماعية ... لقد دلت التجارب في لبنان على ان ما يسمى النظام الحر يتعارض حتى مع الاصلاح الجزئي . من اين يأتي الاحتكار ؟ هل يأتي من داخل النظام أم من خارجه ؟ هل يحصل الاحتكار برغم النظام ام انه يحصل تلقائياً لأنه نتيجة حتمية لنوعية هذا النظام .

« ... لابد لنا ، تجاه كل ذلك ، من الوصول الى السؤال الذي يتجنبه الليبراليون . إن ما يسمى النظام الحر يتصف قبل كل شيء بأنه نظام غير حر وذلك لثلاثة اسباب على الاقل :

اولا : انه نظام يسلب غالبية الشعب حريته وقوته . يصبح الشعب مع الزمن عاجزاً تجاه النظام ، اذ تتمركز القوة المادية في ايدي عدد قليل من المحتكرين الذين لا حد لجشعهم .

ثانيا : انه نظام يقاوم التغيير . يقاوم حتى التغيير الطفيف لأنه يعرف أن الاصلاح يفتح عيون الشعب فيطالب بغير الاصلاح الطفيف..لا يريدون ان يفتحوا الباب . وكي يمنعوا الشعب من المطالبة بالاصلاح يصورون للشعب ان الاصلاح يقود الى أزمات لا تعرف نتائجها ...

ثالثا : يتصف هذا النظام بأنه يربط المجتمع بشبكات الاحتكار العالمية ....

أظن نظاماً يسلب غالبية الشعب الحرية ، ويحرم المجتمع من القدرة على تغيير نفسه ويربط البلاد بشبكات الاحتكار في الخارج ، لا يمكن أن يوصف بأنه نظام حر . لا حرية فيه غير حرية الاستغلال . بسبب كل ذلك نعجز أمام الاحتكار . والعجز هو نقيض الحرية » .

بكل بساطة ، تبين بوضوح ان النظام السياسي اللبناني لم يكن قادراً على التجاوب مع الرأي العام . في مسح اجتماعي اجريته بالاشتراك مع الزميل ايليا حريق في بيروت (١٩٧٢) ، أظهرت نتائجه ان الغالبية العظمى من المسلمين (٨٦٪) والمسيحيين (٦١٪) فضلوا انهاء احتكار الموارنة لمنصب رئاسة الجمهورية ، وانه يجب ان يصبح مفتوحا لجميع اللبنانيين ، وبصرف النظر عن اعتبارات الانتماء الطائفي . في الواقع ان النظام اتجه بعكس ما يطالب به الرأي العام فازداد تركيز النفوذ في منصب الرئاسة على حساب منصب مجلس الوزراء المحجوز للمسلمين السنيين . ان نتائج دراسة اجتماعية اخرى قمت بها شخصياً مع عينة ممثلة للطلاب اللبنانيين في الجامعة الاميركية في بيروت سنة ١٩٦٩ ، اظهرت ان ٨٤٪ كانوا غير راضين عن الاوضاع السياسية في ذلك الوقت ، وان ٧٣٪ عبروا عن عدم موافقتهم على الاتجاهات السياسية للحكومة اللبنانية ، وأن ٧١٪ اعتقدوا

ان النظام السياسي ليس ديمقراطيا حقا ، وأن ٩٤٪ وافقوا على أن هناك فساداً كبيراً وتمييزاً في الادارة السياسية . رغم كل ذلك ، شعر اللبنانيون الانعزاليون بأنهم يجب أن يدافعوا عن النظام ويعارضوا التغيير خوفاً من حدوث خلل في التوازن الدقيق . من هنا فقدان القدرة في النظام اللبناني على اجراء تعديلات ضرورية ، ومعضلته التي اشار اليها العالم السياسي الاميركي مايكل هدسون في كتاب له عن لبنان ، « ان التوافق مع متطلبات العدالة الاجتماعية ... قد يقود الى حدوث خلل في ميزان القوى التقليدي ... وان عدم التوافق قد يسبب تهديم النظام السياسي برمته »[١٨] .

ثالثا ، لقد نشأ في لبنان تفاوت كبير بين درجة التأييد الشعبي للقوى التقدمية ودرجة تمثيلهم في البرلمان والحكومة . وقد اتضحت حدة هذا التفاوت في الحرب الأهلية الحالية . وقد ساعد هذا بدوره على تأزم الاستقطاب المتزايد بين الجماعات المسيحية والمسلمة . وبقدر ما توسعت الهوة وعمقت ، بقدر ما نزع الطائفيون الى انكار عدم وجود تلاحم في المجتمع وبقدر ما تضاءلت قدرتهم على تحمل النقد .

خاتمـــــة

تظهر هذه الدراسة المقارنة بين الطائفية والصهيونية بعض التشابه الأساسي بين النظامين ، رغم أن الاول منهما أصيل في المنطقة بينما الآخر هو مستعمرة دخيلة . ان كلا منهما خلق كوطن قومي لجماعة دينية معينة على حساب الجماعات الاخرى ، ويخدم كقاعدة للامبريالية الغربية ، ويمارس التمييز ، ويفتقد الى قدرة تمكنه من تحويل ذاته وتصحيح مظالمه . ان المهمة الأساسية لكل من هذين النظامين هي ان يبقي على الترتيبات الهرمية وان ينشر نفوذه عن طريق نشر نموذجه في المنطقة .

من هنا التحذير بأننا كعرب مواجهون بتصورين بديلين لمجتمعنا . تصور يهدف الى مزيد من التجزئة في المجتمع العربي باقامة دول صغيرة كأوطان قومية لجماعات دينية وأثنية مختلفة في المنطقة . أما التصور البديل فهو الذي يقدمه ويكافح من اجله التقدميون العرب ويهدف الى اقامة وطن عربي موحد ـ علماني ـ اشتراكي ـ ديمقراطي . ان كل مساومة على هذا البديل التقدمي هي دعم للتصور التفسخي ولاستمرار الطائفية والصهيونية .

رغم كل الكفاح القومي والاجتماعي الطبقي ، ما يزال المجتمع العربي مهددا بمزيد من التفسخ والتقهقر . ان ما يعيق كفاحنا ويسهم في توسيع الهوة بين الحلم والواقع ، هو فشلنا في التوصل الى رؤية علمية ـ علمانية ـ ثورية . ان الثورة السياسية لا تكون ثورة حقيقية دون أن تصبح بصميمها ثورة اجتماعية . ان الولاءات التقليدية في المجتمع العربي تؤمن المناخ الضروري لبقاء

(١٥) من اجل مزيد من التفصيل انظر :

15. Eric A. Nordlinger, **Conflict Regulation in Divided Societies** (Occasional Papers in International Affairs, No. 29, Cambridge, Mass.: Harvard University center for International Affairs, January 1972).
16. Amos Elon,«Two Arab Towns that Plumb Israels conscience,» **The New York Times Magazine,** October 22, 1972, p. 69. See also Amos Elon, **The Israelis: Founders and Sons,** London: Weidenfeld and Nicolson, 1971.
17. Naom chomsky,«Israeli Jews and Palestinian Arabs,» **The Holy Cross Quarterly,** Vol. 5, No. 2, Summer 1972, pp. 16—17.
18. Michael C. Hudson, **The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon,** N.Y.:Random house, 1968, p. 12.

ودعم الطائفية والصهيونية وتنذر بانتشار انظمة متشابهة في بلدان عربية أخرى . ما لم نتحرر من الولاءات التقليدية التي ما تزال تسيطر على حياتنا وتفكيرنا ، أخاف أن تزداد الهوة بين الحلم والواقع . إن الارادة الانسانية اهميتها القصوى طالما يسمح لنا الواقع بالاختيار .

علينا ان نختار ولا ادري كيف يمكن لاي واحد منا ان يرى عزاء في المآسي المتعاقبة في حياتنا بسرعة هائلة وتطارد ضميرنا دون توقف . الاختيار ، كما أراه ، هو في المواجهة الثورية ، والثورية ، كما افهمها ، اجتماعية ـ سياسية تهدف الى خلق نظام علماني ـ اشتراكي ـ ديمقراطي ـ توحيدي دائم القدرة على التجدد والتجاوز .

الحـــواشي

(١) لقد وضعت هذه الولاءات بشكل مفصّل في كتاب لي تحت الطبع بعنوان :

1. Halim Barakat, **Lebanon in Strife: Student Preludes to the Civil War,** Austin: University of Texas Press, 1977.
2. Kamal S. Salibi.«The Personality of Lebanon in Relation to the Modern World,» in L. Binder (ed.), **Politics in Lebanon,** New York: John Wiley and sons, 1966, pp. 268—269.
3. Don Peretz,«The Palestine Arab Refugee Problem,» in P.Y. Ham mondi and S.S. Alexander (eds.), **Political Dynamics in the Middle East,** N.y.: American Elsevier, 1972,p.281

(٤) كمال صليبي ، المصدر نفسه ،ص ٢٦٦

5. William W. Haddad,«Lebanon, officially and Unofficially, and Palestine,» unpublished manuscript presented in the annual convention of the Association of Arab—American University Graduates in New York, October 1—3, 1976,p.10.
6. **Palestine Post,** 21 March 1946.
7. Yochanan Peres,«Modernization and Nationalism in The Identity of the Israeli Arab,» **Middle East Journal,** Autumn,1970, PP. 479—492, p. 488.
8. Uri Davis,«To be an Arab in Israel», In Uri Davis and Norton Mezvinsky(eds.), **Documents From Israel 1967—1973: Readings for a Critique of Zionism,** London: Ithaca Press, 1975.
9. Michel Shiha, **Politique Interieure,** Beirut, Editions du Trident, 1964, pp.44; cited in William'W. Haddad, op, cit., p. I.

(١٠) حليم بركات ، « العامل الديني والانتخابات النيابية في لبنان : نزعة نحو استقطاب طائفي »مواقف ، العدد ١٩/ ٢٠ ، ١٩٧٢ ، ٦ ـ ١٦ .

(١١) تجد هذه الاحصاءات الرسمية في دليل الاحصاء التربوي لسنة١٩٧٤ ـ١٩٧٥ المركز التربوي للبحوث والانماء ، وزارة التربية ، لبنان .

(١٢) وزارة التصميم ـ مديرية الاحصاء المركزي ،دراسة اليد العاملة ، ١٩٧٠ أو جوزيف انطون وخليل أبو رجيلي ، **عائدات النظام التربوي اللبناني** .

(١٤) النص ذاته ، ص٥٢ .

الصهيونية والعنصرية

شهد القرن التاسع عشر تطوراً في علاقات الناس مع النظم السياسية أهم من أي تطور آخر في أي فترة من فترات التاريخ الانساني كله . وما كان ذلك الا التجسيد المحسوس للمقولة القائلة بأن كل مواطني الدولة متساوين تجاه القانون وتجاه مؤسسات الدولة . وبحسب هذه المقولة تعتبر بعض الحقوق والامتيازات والواجبات التي حددها وعينها القانون محمولة على تحديد المواطنية في الدولة . ومن أهم هذه الحقوق ، توقع المساواة في معاملة كل واحد من المواطنين .

وهذه القضية ، التي ألهمت الثورتين الفرنسية والاميركية ، تشكل بحد ذاتها ابتعاداً شاسعاً عن العصور السابقة من حيث انها أصبحت فكرة قائمة على ارساء قضية المساواة على صخرة القواعد القانونية . وعلى الرغم من أن فترة القرن ونصف التي عقبت الثورتين لم تفلح في جعل المساواة ذات فاعلية دائمة بسبب الانظمة المبنية على الرأسمال الخاص ، فإن هذا لا يشين المثل الأعلى الذي حاولت الديموقراطية الليبرالية الغربية ان تستودعه قوانينها .

وهذا المثل الأعلى هو ما حاول تطبيقه السود الأميركيون في نضالهم اثناء الستينات ، مما أدى الى بعث الاهتمام بالبند المتعلق بحماية الحقوق في دستور الولايات المتحدة وإلى اصدار «قانون الحقوق الشخصية »لسنة ١٩٦٤ . وعلى الصعيد الدولي فإن وجود النظام الاستعماري لم يسمح لمبدأ المساواة أن يتخطى الحدود السياسية للديمقراطية الليبرالية في الغرب ، مما جعل الملايين في الدول النامية تدرك بوضوح الفجوة القائمة بين مثال الديمقراطية الليبرالية الغربية وبين تطبيق هذا المثال في العلاقات الدولية . واصبح واضحاً سبب اصرار الأكثرية من سكان العالم على أن المساواة لا تتجزأ ، فانتشرت حركات التحرير وعم في كل أنحاء الكرة الأرضية الصراع الشعبي الديمقراطي ، وسعت الدول المستقلة حديثا أن يصار الى تشريع مبادىء الحقوق الانسانية والمساواة في عدد من المؤتمرات الدولية ، خصوصا المؤتمر الدولي حول التمييز العنصري المنعقد سنة ١٩٦٥ .

إن التقدم نحو قبول مبدأ المساواة العام أثناء القرن التاسع عشر تخلله بعض الشذوذ الخطير . ويتجسد هذا الشذوذ في النظام الصهيوني ونظام التفريق العنصري بين السود والبيض في افريقيا الجنوبية (Apartheid) . ظهرت هاتان الحركتان في وقت كان فيه نظام الامتيازات القديم ينهار ويخرج من السيطرة المادية التي تتمثل في النظام الاستعماري . واما السوابق الايديولوجية للصهيونية وللتفريق العنصري فتمثلها الانظمة الاستيطانية (Settler) التي ظهرت في أوائل القرنين السادس عشر والسابع عشر .

وقد كان اقتراع الجمعية العمومية للامم المتحدة يوم الاثنين في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) على قرار اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ، على الأرجح ، واحداً من أهم القرارات التي اتخذتها الجمعية منذ الاقتراع على تقسيم فلسطين قبل ذلك بثماني وعشرين سنة .

بلغت الاستعدادات للاقتراع على القرار أوجها يوم الأحد في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) عندما نشرت جريدة النيويورك تايمز تصريحين يستهجنان القرار ، واحد أدلى به « المثقفون ا .) ، والآخر « رجال الدين المسيحي » . وقد وصف احد المشتركين في المناقشات الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة وحلفاؤها من اوروبا الغربية على بلدان العالم الثالث التي كانت قد صوتت مع القرار في اللجنة ، بأنه لا يقل شدة عن الضغط الذي مارسته الولايات المتخدة من اجل تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٨ .

كانت استراتيجية الولايات المتحدة واضحة ، وهي شق افريقيا السوداء عن العرب : وقد لجأت ، لتحقيق هذه الاستراتيجية ، الى التهديد بوقف اية مساعدة غربية لبرنامج الامم المتحدة لمحاربة العنصرية في العشر السنوات المقبلة. ولم يكن مصير هذه الاستراتيجية الفشل بل ان فشلها قد كشف عن التغير الكبير الذي طرأ على السياسة الدولية اثناء العقود الثلاثة التي تلت انشاء الامم المتحدة ، وهو تغير اشار الى افول الجبروت الاميركي .

وكان في صيحات الغضب والاستنكار التي ارتفعت شيء من اللامعقول . فلم نسمع او نقرأ ولا تعليقاً واحداً ، إن في وسائل الإعلام او في افتتاحيات الصحف او في المقالات الاخبارية والتعليقات التلفزيونية يبحث في مضمون الصهيونية وطبيعتها كفلسفة سياسية او في الطرق والاساليب التي تجسدت فيها اهداف هذه الفلسفة في قوانين ومؤسسات دولة اسرائيل .

ويلقي مقال نشره توم بكلي (Buckley) وهو صديق لسفير الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة ، دانيال ب . موينهان - في المجلة الملحقة بجريدة « نيويورك تايمز » يوم ٩ كانون الأول

---

* « عقد لمحاربة الصهيونية » (Decade to conbat Racism)

(ديسمبر) ١٩٧٥ ، ضوءاً منيراً على الأساليب التي اتبعتها الولايات المتحدة من وراء الكواليس لتفشيل القرار :

« وكان في صحبة موينهان تلك الليلة في « والدورف تاورز » كل من سوزي وايفر الاستاذة في جامعة ييل (Yale) والتي منحت اجازة لتصبح مساعدته الخاصة ، وتُورمان بودهورتس ، رئيس تحرير مجلة «كومنتري » التي تنشرها اللجنة اليهودية الاميركية وكانا يستمعان الى صراخه وهمهمته وكلامه المنمق . وبودهورتس هذا هو صديق قديم ورفيق طريق لليساري القديم او المحافظ الجديد موينهان ، كما تريد . وعندما انتقل الحديث الى السياسة في الشرق الاوسط وهي منطقة يجهلها تماما ، قال لي موينهان انه كان سَعِيدٌ بتلقي تعليماته من وزارة الخارجية ، ولكن عندما اتى دور بحث قضية الصهيونية والتاريخ اليهودي ، واللاسامية وما شابهها من المواضيع فانه كان يتلقى تعليماته من بودهورتس » . وهكذا فقد كشف موينهان ان معلوماته عن « الصهيونية والتاريخ اليهودي واللاسامية وما شابهها من مواضيع » مستقاة من مصادر ذات اتجاهات خاصة فيما يتعلق بسياسة الشرق الاوسط ومخططات الولايات المتحدة في تلك المنطقة .

وقد صدر عن موينهان اثناء ذلك الحديث في «الوالدورف تاورز » تعليق لاذع حيث قال :

« اعتقد أنه يمكننا ان ننال منهم من ناحية أخرى ، فالقرار لا يحدد ماهية العنصرية . ولقد فتشنا كل الوثائق ولم نجد ان الامم المتحدة توصلت الى تحديد للعنصرية ، واقرب شيء يشابه التحديد هو ما وجدته سوزي ويعود تاريخه الى سنة ١٩٦٨ ، فالاتحاد السوفياتي ـ أجل الاتحاد السوفياتي ـ أعلن ان العنصرية والنازية شيء واحد ، أي ان الاثنين متماثلان تماما . فاذا كانت الصهيونية عنصرية فهذا يعني ان الصهيونية هي النازية . ان لم يكن هذا غاية الحماقة ، فما هي الحماقة اذاً » .

ومن الواضح ان موينهان لم يكن يدرك او بالأحرى انه لم يكن يرغب في ان يأخذ بعين الاعتبار بنود « الميثاق الدولي ضد التمييز العنصري » ، تلك البنود التي تحدد ماهية العنصرية . وعلى اساس من الجهل اقام موينهان ركائز دفاعه عن الصهيونية في الامم المتحدة ، فقد ادعى ان اسرائيل والصهيونية لا يطبق عليهما أي تحديد معروف للعنصرية :

« والان ارجو أن تعرفوا أني أشير هنا الى نقطة واحدة ، وواحدة فقط ، وهي انه مهما كانت الصهيونية ، فانها ليست شكلا من أشكال العنصرية ولا يمكنها ان تكونه . منطقياً يمكن للدولة الاسرائيلية أن تكون او تصبح اشياء عديدة ومن ضمنها ، نظريا ، اشياء عديدة غير مرغوب فيها ، ولكن لا يمكن ان تكون او ان تصبح عنصرية الا اذا بطلت عن ان تكون صهيونية » .

يرتكز القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الواجبات والالتزامات التي فرضها الميثاق الدولي ضد التمييز العنصري . وبما ان اسرائيل لم توقع على هذا الميثاق فانها ليست ملتزمة بتنفيذه كما لو كان معاهدة ، وان كان العديد من النصوص المتضمنة فيه قد اكتسبت قوة القانون العرفي . ويترتب عن ذلك أن الميثاق يصلح لأن يكون أساساً قانونياً للادعاءات ضد انتهاك حقوق الانسان حتى ولو كانت الدولة المدعى عليها لم تتخذ أي خطوة لتنفيذه .

وما التقرير الذي قدمته سوريا سنة ١٩٧١ الى لجنة التمييز العنصري إلا مثالا على ذلك ، فان ميثاق التمييز العنصري يقتضي ان يقدم الذين وقعوا عليه تقارير عن التدابير والإجراءات التشريعية والقانونية والادارية وغيرها التي اتخذوها لتنفيذ بنوده . وقد اوردت سوريا في تقريرها انه منذ احتلال اسرائيل لهضبة الجولان في حزيران ١٩٦٧ ، انتهكت هذه الاخيرة المادة الخامسة من الميثاق بجعلها ١١٠ آلاف مواطنا سورياً يقعون ضحية لـ « سياستها وتدابيرها العنصرية والتمييزية » . وطالب التقرير في نهايته الموقعين على الميثاق ان يتخذوا الاجراءات اللازمة لوضع حد لهذه السياسة والتدابير . واصدرت « لجنة تصفية التمييز العنصري » بعد الاشارة الى أن اسرائيل لم توقع على الميثاق ، قرارا تقول فيه :(١) بانها تلقت معلومات تفيد ان « التمييز العنصري يمارس في تلك المنطقة من الأرض السورية المعروفة بهضبة الجولان والواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي » و (٢) انها تلفت نظر الجمعية العمومية الى تلك المعلومات .

وانه لمن المهم أن نلاحظ هنا ان قرار ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) يتناول حركة فلسفية وسياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين سابقة للدولة الاسرائيلية الحاضرة وذات مضمون اوسع وان كانت اسرائيل هي موضع هذه الحركة ومركز اهتمامها .

ويحدد الميثاق التمييز العنصري بانه :

« أي تفريق ، او استثناء ، او تقييد او تفضيل مبني على الجنس او اللون ، او النسب ، او الأصل القومي والعرقي ويهدف الى ابطال او اضعاف الاعتراف بالحقوق الانسانيه والحريات الاساسية والاستمتاع بها وممارستها في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة ، او في أي حقل آخر من حقول الحياة العامة » .

وتعين المادة الخامسة عددا من هذه الحقوق التي تلتزم الاطراف الموقعة على الميثاق بضمانها « بدون تمييز في الجنس او اللون او الأصل القومي والعرقي » . فالحق في المساواة في المعاملة امام المحاكم ، وحرية الانتقال والسكن ، وحق العودة الى الوطن ، وتشكيل النقابات والانضمام اليها ، واستملاك بيت للسكن ، وتلقي العلم هي أيضا من الحقوق المضمونة .

وهكذا فان تحديد التمييز العنصري كقاعدة قياسية في القانون الدولي وارد . وهناك اربعة شروط اساسية يجب ان تتوفر قبل ان توصف فكرة ما او عمل معين بأنهما ممارسة غير مشروعة للعنصرية .

١ ـ يجب ان يكون هناك تفريقا ، او استثناء او تقييداً او تفضيلا .

٢ ـ يجب ان يكون التفريق أو الاستثناء أو التقييد او التفضيل مبنيا على الجنس أو اللون أو النسب أو الأصل القومي والعرقي .

٣ ـ يجب أن تكون غاية هذه أو نتائجها ابطال او اضعاف ممارسة الحقوق الانسانية أو الحريات الأساسية .

٤ ـ يجب أن تكون الحريات التي اضعفت في أحد الحقول التالية : السياسة ، الاقتصاد ، الاجتماع والثقافة .

ويمكننا أن نتساءل هنا : الى أي حد يمكن اعتبار الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية على ضوء الشروط المذكورة اعلاه ؟ ولكي نجيب على هذا السؤال بوضوح يحسن بنا ان ننظر في امرين : ١) ما هي الصهيونية ، و٢) كيف تطبق الصهيونية في الواقع او تظهر للعيان .

الصهيونية حركة قومية سياسية . وقد أصبحت حركة منظمة بشكل علني في سنة ١٨٩٧ عندما تشكلت المنظمة الصهيونية العالمية . وتدعي الصهيونية ان كل يهود العالم اعضاء في أمة واحدة ، وان لهذه الامة حقوق بفلسطين استنادا الى انها « أمة مشتتة » أولا ، والى اتفاقات سياسية اقامها اليهود ثانيا .

والصهيونية قائمة على الخوف من ظاهرتين : من العداء للسامية ومن اندماج اليهود في مجتمعاتهم . وتكفي قراءة واحدة لكتاب « الدولة اليهودية » الذي ألفه مؤسس الصهيونية هرتزل لنستنتج انه يبني نظرياته على المزاعم التالية :

١ ـ يؤلف اليهود شعبا أو أمة بالمعنى النفسي والحضاري ولكن تنقصهم ميزات القومية السياسية .

٢ ـ العداء للسامية والعذاب اليهودي (مشكلة اليهود الأبدية) هما نتيجة حتمية لوضع اليهود « الشاذ » أي عدم وجودهم في دولة .

٣ ـ الديانة اليهودية كحضارة وكثقافة معرضة للزوال إلا إذا تمكن اليهود من الدفاع عن أنفسهم ماديا ومن التعبير عن شخصيتهم الفريدة روحياً .

٤ ـ الدولة القومية هي المؤسسة الوحيدة او السبيل الوحيد الذي يضمن لليهود التعبير الحر عن شخصيتهم والدفاع عن انفسهم .

٥ ـ لا يمكن ضمان بقاء اليهود كشعب ومساهمتهم في تطور الحضارة الانسانية الا اذا حصلوا على دولة قومية مستقلة .

وقد اضاف الصهاينة المعاصرون الى المزاعم المذكورة شرطاً حصرياً ، وهو ان أرض فلسطين هي المكان الوحيد الذي يمكن أن تقام عليه دولتهم لعلاقتها (أي الارض) الفريدة بنشوء اليهود وتطورهم التاريخي .

ويجب ان نبين هنا بوضوح انّ الصهيونية تدعي بأن بغض اليهود في المجتمعات غير اليهودية هو واقع لا يمكن ازالته وان الامن بالنسبة الى اليهود او الحل الوحيد للمشكلة اليهودية التي كان نظر اليها كمشكلة خاصة هو تمكين اليهود من التواجد فى مجتمع يشكلون فيه الأكثرية .

وفي سنة ١٨٩٧ وضع مؤسسو الصهيونية نصب أعينهم تحقيق هدفين : ١) الحصول على الاعتراف بالبرنامج الصهيوني وكسب التأييد له ، و ٢) الحصول على قبول اليهود المنتشرين في البلدان المختلفة بفكرة « الشعب اليهودي » .

يتفق علماء الانثروبولوجيا على ان اليهود لا يشكلون جنسا مستقلا ، وقد وقع الكثيرون من اليهود ومن غيرهم في حيرة ازاء استعمال كلمة الجنس أو الدين أو الأمة أو الحضارة لتوضيح طبيعة الهوية اليهودية . وهذه المشكلة لا تزال بدون حل حتى يومنا هذا في اسرائيل ، فان المعيار القانوني للمواطنية ، مثلا ، لا يزال مقيدا « بقانون العودة » وهو معيار ديني ، بينما نجد انبطاقات الهويات للاسرائيليين اليهود تعين يهودية الشخص حسب معيار قومي .

عندما حصلت المنظمة اليهودية العالمية على مساندة احدى الدول الكبرى لمشروعها الصهيوني بتأسيس دولة يهودية في فلسطين من خلال وعد بلفور سنة ١٩١٧ ، كانت هذه المنظمة قد أنهت استعداداتها لبدء نشاطها الاستعماري بعد الحرب العالمية الأولى . وكان المشروع يتطلب سيطرة بريطانيا على فلسطين وهجرة عدد غير محدد من اليهود ليمهدوا الطريق الى انشاء الدولة اليهودية . وفي الواقع فان الحركة الصهيونية لم تجد أي حرج في تقديم نفسها كحركة استعمارية كما يظهر من اسم اول بنك انشأته هناك « كولونيال ترست كومباني » ، وتسمية أول دائرة للاستيطان أنشأتها دائرة الاستعمار .

ومع سيطرة البريطانيين على فلسطين بموجب نظام الانتداب ، بعد الحرب العالمية الأولى الصادر عن عصبة الامم ، اصبحت الوكالة اليهودية ـ وهي رديف للمنظمة الصهيونية العالمية ـ الاداة المستخدمة لانشاء المستوطنات اليهودية المغلقة (يشوف) (yishuv) . وقد رفعت

هذه الوكالة لها ثلاثة شعارات لتحقيق مشاريع الاستيطان المغلقة في فلسطين : السيطرة على الأرض ، السيطرة على العمل وشراء المنتجات اليهودية فقط .

عمليا ، كان هذا يعني اقصاء السكان العرب ، المسيحيون منهم والمسلمون ، عن أية مشاركة في حياة المستوطنات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وتم هذا الاقصاء بمقاطعة رسمية للمنتجات العربية ، وللعمل العربي وللمدارس الحكومية المختلطة وللمؤسسات الحكومية المحلية . ونجد مثالا عينا لاقصاء الفلسطينيين في الطريقة التي انشىء بها الصندوق القومي اليهودي وفي طريقة تطوره وعملياته . فقد أسس صندوق النقد القومي اليهودي سنة ١٩٠١ اثناء المؤتمر الصهيوني الخامس ، وكانت الغاية من تأسيسه شراء الأراضي في فلسطين . وحدثت أول صفقات الشراء سنة ١٩٠٥ ، ولكن عمليات الشراء المكثفة ووضع سياسة لتنمية الأراضي لم تتم إلا بعد قيام الانتداب البريطاني . وكان من الشروط الأساسية التي نص عليها ميثاق الصندوق القومي اليهودي هو ان كل ما يُشْتَرَى من الأراضي يصبح « ملكا لكل الشعب اليهودي لا يمكن التصرف به » .

ووضع نظام للاراضي مبني على مبدأ تأجير الارض لغايات معينة لمدة يمكن أن تصل الى تسع وتسعين سنة . وكان يمكن ـ بعد موافقة الصندوق القومي ـ ان يعاد تاجير هذه الاراضي من قبل مستأجريها او بيعها او رهنها او توريثها او اهدائها حسب الشروط التي ينص عليها عقد الاجار . وكان لا بد من ان يكون المستأجر يهوديا . ولم يكن يسمح باستخدام غير اليهود على الأرض او حتى بأي عمل متعلق بزراعتها واستثمارها . وكل مخالفة لشروط العقد هذه كانت تعرض المستأجر للجزاء او لالغاء عقد الاجار بدون تعويض .

وقد لاحظ جون هوب سمبسون في سنة ١٩٣٠ أن أحد أسباب قلق العرب كان : « ان الأرض اصبحت وكأنها خارج حدود الدولة ولم تعد أرضا يمكن للعربي ان يجتني منها أي ربح الآن او في أي وقت آخر » .

وأثناء الانتداب اصبح الصندوق القومي اليهودي اكبر ملاك للاراضي في فلسطين .

وما مصير القريتين المسيحيتين في شمال اسرائيل سنة ١٩٧٣ الا صورة حية لكيفية تمكن هذه المبادىء من تفكير قادة اسرائيل . ففي سنة ١٩٤٨ نقل الجيش الاسرائيلي سكان قريتي برعم واقرت بعد ان اعطوهم وعداً بالعودة الى بلدتيهما بعد انتهاء العمليات الحربية . واعطيت الأراضي الى الصندوق القومي اليهودي بدون ان يدفع ثمنها الى اصحابها الشرعيين . وقد ايدت المحكمة العليا في اسرائيل القرار القاضي بارجاع القريتين الى أهلهما ، ولكن السلطات العسكرية اعلنت ان اهالي القريتين يشكلون خطراً على أمن الدولة ، وأقر مجلس الوزراء انه لا يجوز عودة السكان الى

القريتين بأي شكل من الأشكال حتى وان كانوا مواطنين اسرائيليين . وقالت غولدا مائير ان اعادة الأراضي الى العرب الاسرائيليين تشكل سابقة خطيرة تهدد بازالة المبدأ الصهيوني . والمبدأ هذا يعني ان الأرض التي قد يتملكها انسان يهودي لا يمكن ان تعود ملكيتها الى غير يهودي .

إن منع غير اليهود من حق تملك الأراضي في فلسطين يعني ان حق الملكية هذا ليس محصوراً باليهود وبالمستوطنات اليهودية في فلسطين تحت الانتداب وفي اسرائيل فحسب وانما بكل يهود العالم الذين تدّعي المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية حق تمثيلهم . وبعد ان تأسست الدولة الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ ، أصبح رؤساء الدوائر المختلفة في الوكالة اليهودية وزراء المصالح المختلفة في الدولة . أصبحت المنظمة العالمية الصهيونية وأداتها في اسرائيل ، الوكالة اليهودية ، بموجب القانون التشريعي لعام ١٩٥٢ ، الوكالة المكلفة رسمياً بمتابعة العمل في اسرائيل لتحقيق :١) « تنمية البلاد واستيطانها » و٢) « استيعاب المهاجرين العائدين من الشتات » (diaspora) و٣) « التنسيق بين النشاطات المتعلقة بالاستيطان والاستيعاب التي تقوم بها في اسرائيل المؤسسات والمنظمات التي تعمل في هذه الحقول » . وينص القسم الخامس من القانون على ان « تجميع يهود المنفى هو المهمة الأساسية لدولة اسرائيل وللمنظمة اليهودية العالمية في الوقت الحاضر » .

وبقي الصندوق القومي اليهودي بعد تأسيس الدولة تحت اشراف المنظمة اليهودية العالمية على الرغم من انشاء مصلحة الأراضي الاسرائيلية وهي هيئة حكومية مستقلة وكانت اهم نتيجة للاتفاق الذي تم بين الصندوق القومي اليهودي وبين الحكومة توسيع رقعة السياسة التقييدية التي كان قد رسمها الصندوق القومي بحيث انها أصبحت تطبق على كل أراضي الدولة التي تؤلف مع أملاك الصندوق القومي ٩٤ ونصف بالمائة من الأراضي في اسرائيل .

وما جرى في اسرائيل بعد تأسيس الدولة هو نقل ملكية معظم الأراضي التي كانت تخص العرب الى الدولة . وقد تم ذلك بواسطة اصدار سلسلة من القوانين وتطبيقها . ونذكر على سبيل المثال مواد قانون الطوارىء لاستثمار الأراضي غير المحروثة (١٩٤٨) ، وقانون الاستيلاء على الاراضي في اوقات الطوارىء (١٩٤٩) ، وقانون الاستيلاء على الأرض (١٩٥٣) ، وقانون الاستيلاء على املاك الغائبين (١٩٥٠) . وفي سنة ١٩٤٨ ، عندما تأسست اسرائيل ، كانت املاك اليهود لا تتجاوز ٦ ١/٢ بالمائة من ارض فلسطين ، ولكن كما ذكرنا فان مصلحة الأراضي والصندوق القومي اليهودي يملكان اليوم ٩٤ ١/٢ ٪ من الأراضي .

ومؤخرا صدرت تشريعات غايتها تقوية مقاصد القوانين المذكورة وأول هذه التشريعات قانون االاستيطان الزراعي الذي اقره الكنيست في اول آب (أغسطس) سنة ١٩٦٧ . ووفقا لنصوص

هذا القانون فان استعمال الأراضي من قبل المستأجر لأغراض « غير مألوفة » يعرض المستأجر لخسارة حقوقه في الأرض وفي المياه المخصصة لها . ويؤدي « الاستعمال غير المألوف » الى خسارة المستأجر حق الانتفاع بالأرض وبمحاصيلها .إن النتيجة الحقيقية المتوخاة من هذا القانون هي منع المستأجرين اليهود من مشاركة الارض بأي طريقة من الطرق مع السكان العرب في المنطقة .

تدون اعمال المنظمة العالمية اليهودية والوكالة اليهودية في اسرائيل اليوم في تقارير دورية ترفع الى المؤتمر الصهيوني العالمي الذي ينعقد كل أربع سنوات . وتشير هذه التقارير مرة بعد مرة وبدون انقطاع الى الأعمال التي تقوم بها لمصلحة « الاسكان اليهودي » و« الزراعة اليهودية » « وصيد السمك اليهودي » ، وهي كلها مؤسسات عامة أو شبه عامة يحتل فيها اليهودي مركزاً أفضل من مركز أولئك الذين لا ينتمون الى الشعب اليهودي . ولهذا السبب فان سجل الاحوال الشخصية في اسرائيل يكتسب بالنسبة للمواطن اهمية كبرى إذ على اساسه ، اي أساس كونه يهوديا او غير يهودي ، يتقرر نوع حياته في ذلك البلد .

وهناك قانون آخر صدر حديثا يؤكد المبادىء التقييدية التي تتضمنها بطبيعة الحال ، الفلسفة الصهيونية ، ونعني به قانون الجنود المسرّحين من الجيش كما عدل سنة ١٩٧٠ ، وتشتمل التعديلات التي طرأت عليه خطة لتقديم الاعانات المادية للعائلات من شأنها ان تساعد على اكثار النسل في اسرائيل . وبما ان ٩٩ بالمائة من العرب في اسرائيل لا يستطيعون خدمة العلم ، وبما ان الجنود المسرحين وعائلاتهم وحدهم يستفيدون من الاعانات فهذا يعني في الواقع ان سكان اسرائيل العرب محرومون من الاعانات العائلية على الرغم من انهم أكثر الناس حرمانا من الناحية الاقتصادية .

والقانون الرئيسي في اسرائيل المتعلق بحق الحصول على الجنسية هو « قانون العودة » المعدل الذي يعطي لكل يهودي «حق » الهجرة الى دولة اسرائيل . ولا يمنح هذا الحق لاي شخص غير يهودي . وينص التعديل رقم ٢ سنة ١٩٧٠ ، الفقرة ٤ ب على انه : « بالنسبة لأغراض هذا القانون فان « اليهودي » هو الشخص المولود من أم يهودية أو الشخص الذي اهتدى الى اليهودية ولا ينتسب الى أي ديانة أخرى » . واما بالنسبة لعرب اسرائيل فيتحكم بحقوقهم في الجنسية قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢ . فلكي يصبح الفلسطيني العربي مواطناً اسرائيلياً يجب ان يستوفي الشروط الآتية : (دون اعتبار لكونه مولوداً في اسرائيل أو قد عاش فيها أكثر أيام حياته) ١) ان يكون (او تكون) مقيماً في اسرائيل يوم اول آذار (مارس) ١٩٥٢ وذلك استنادا إلى قانون تسجيل السكان لسنة ١٩٤٩ ، ٢) ان يكون (او تكون) قاطناً في اسرائيل يوم أول نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٢ و٣)ان يكون (او تكون) موجوداً في اسرائيل او في الاراضي الملحقة بها منذ تأسيس الدولة حتى

يوم أول نيسان (ابريل) ١٩٥٢ ، أو قد دخل اليها شرعيا خلال تلك الفترة . وبسبب الشروط هذه فانه يوجد في اسرائيل الآن عشرات الالوف من العرب الممنوعة عنهم الجنسية . ليس هذا فقط وانما الاسوأ من ذلك ان الوضع الذي يجد فيه الآن الفلسطينيون انفسهم بدون أي جنسية هو وضع يورثونه لأولادهم ولأولاد اولادهم . والسبيل الوحيد للشخص للحصول على الجنسية هو ان يقدم طلبا عندما يبلغ الثامنة عشرة من عمره وحتى الواحد والعشرين . وليس هناك ما يشير الى ان الدولة تشجع أي شخص في مثل هذا الوضع على المطالبة بحقوقه في المواطنية .

لقد نظرنا حتى الآن في ابرز جوانب الفلسفة السياسية للصهيونية والاطار القانوني الذي تتجسد من خلاله في اسرائيل اليوم . ويمكننا في الواقع القول بأن المواضيع التي عالجناها تقوم اساسا على مبدأ الاستثناء او الحصر . إن احدى بذور الصهيونية الثابتة والاساسية اعتقادها بان تحقيق اهدافها لا يتم إلا عبر عملية حصرية استبعادية هي ذاتها ذات غاية استبعادية . والعملية هذه حدثت في التاريخ عدة مرات باشكال مختلفة وبدوافع عديدة ، وهذه العملية هي الاستعمار أي احتلال أرض للغير ووضع اليد عليها . والأرض قد تكون أو لا تكون مأهولة . ففي الحالات التي تكون فيها الأرض مأهولة ويسكنها أقوام من غير المستعمرين ، يجد المستعمر نفسه أمام ثلاثة اختيارات :١) محو السكان الاصليين بالقضاء عليهم جميعا . ٢)اخضاع السكان الاصليين والسيطرة عليهم بواسطة نظام قائم على استبعاد بعضهم والقبول بالبعض الآخر .٣) او طرد السكان خارج نطاق المنطقة التي يرغب في استعمارها .

والاختياران الاخيران هما اللذان اعتمدهما الصهاينة : طرد السكان واخضاعهم لنظام قائم على الاستبعاد والتقريب . لقد كان الاستعمار الصهيوني لفلسطين ، على حد تعبير جاك بيرك « استعماراً كلياً » ، وهذا يعني أن أهل البلاد من العرب الفلسطينيين لم يجنوا ولن يجنوا منه أي منفعة .

وعندما تكون طريقة تنفيذ الخطط الصهيونية قائمة على طرد أكثرية السكان الأصليين من بلدهم واخضاع البقية الباقية منهم فلا بد من أن توضع القوانين اللازمة لتسهيل هذه المهمة . وقد وجد الاسرائيليون ما ينشدونه حينما تبنوا تبنياً كاملا قوانين الطوارىء « الهمايونية » التي كانت قد وضعتها سلطات الانتداب البريطانية . وكانت هذه مؤلفة من التدابير « الأمنية » التي أقامتها الادارة البريطانية لتضرب بها الثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٦ وحرب العصابات الصهيونية فيما بعد . وكل ما فعله البريطانيون هو نقل قضايا الأمن من اختصاص السلطات المدنية ووضعها في يد العسكريين .

وما ان اعلن الصهاينة عن انشاء الدولة الاسرائيلية في فلسطين حتى اصبحت قوانين

الطوارىء هي الدولة الجديدة ووضع الفلسطينيون في ثلاث مناطق كل واحدة منها تحت امرة حاكم عسكري . وأعطي كل حاكم عسكري الصلاحية لإغلاق منطقته وضبط الدخول والخروج منها (المادة ١٢٥) . فلم يكن يسمح لأحد بالانتقال من محل الى آخر بدون تصريح من الحاكم العسكري . وكذلك اعطي الحاكم العسكري السلطة لاصدار أوامر ادارية تسمح للشرطة بمراقبة أي شخص . والشخص الموضوع تحت المراقبة تقيّد حريته في الانتقال . وكلما انتقل من مكان الى آخر عليه ان يعطي اشعاراً بذلك . وكذلك توضع اتصالاته بأشخاص آخرين تحت الرقابة وحتى في عمله المهني يمكن مراقبته والتقييد عليه . ويجبر على اثبات وجوده يومياً ، واحيانا عدة مرات في اليوم ، في اقرب مركز شرطة ، ويمنع من الخروج من منزله في الليل ويحق للشرطة ان تدخل الى بيته ليلاً او نهاراً (المادتين ١٠٩ و١١٠). والمادة ١١١ تسمح بالاعتقال الاداري لأية فترة **ودون محاكمة او توجيه اية تهمة الى المعتقل**.ويمكن للحكومة العسكرية ان تستولي على أملاك أي شخص او تدمرها عندما تشك ان رصاصة أو قنبلة اطلقت منه (المادة ١١٩) . ويمكن للحكومة العسكرية أيضاً ان تطرد أي شخص من البلاد (المادة ١١٢) او تستولي على أملاكه (المادة ١٢٠) . ويمكن فرض منع التجول في أي بلدة أو مقاطعة (المادة ١٢٤) .

وأوردت جريدة « جروساليم بوست » في عدد ١٨ آب (اغسطس)١٩٧٥ ، خبرا مفاده أن الحكومة تنوي نزع ملكية آلاف الفدادين في منطقة الجليل لتقيم عليها مستوطنات جديدة . وتقول الجريدة « ان القرى الصغيرة والمستوطنات في الجليل لم تعد باستطاعتها النمو بسبب نقص الأراضي » . وقد انخفض عدد السكان اليهود في الجليل خلال السنوات الخمس عشرة الماضية من ٥٨ ٪ الى ٥٢ ٪ ، ولذلك أخذت الحكومة تعمل للحد من هذه الظاهرة بزيادة عدد المستوطنات . وفي تموز (يوليو)اعلن وزير المالية الاسرائيلية يهوشوا رابينوفتش ان الحكومة تنوي ان تقيم ٣٢ ٪ من المستوطنات الجديدة في الجليل وهذا يتطلب تجريد العرب من مزيد من الأراضي .

ولو نظرنا الى المدارس في اسرائيل لوجدنا أنها تبين بوضوح كامل كيفية تطبيق المبادىء الصهيونية ، فهناك مدارس ابتدائية وثانوية للعرب ومدارس أخرى مثلها لليهود . ويحرّم على الاسرائيليين اليهود مطلقا الالتحاق بالمدارس العربية ، ولا يمكن للاسرائيليين العرب الالتحاق بالمدارس اليهودية الاّ بأذن خاص .

هناك دوائر ثانوية للشؤون العربية في كل الوزارات والدوائر الحكومية الاسرائيلية . وكل عربي له قضية مع الوزارة او الدائرة الحكومية يجب عليه ان يمر على الدائرة المختصة بالشؤون العربية . فمثلا وزارة الصحة مقسومة الى مكتبين المكتب العام المختص باليهود والمكتب الثانوي المختص بالاقليات .

كل الوحدات البلدية في اسرائيل تتلقى مساعدات حكومية ، وتبين الاحصائيات ان البلديات التي يسكنها العرب تتلقى حسب عدد السكان فيها كميات أقل بكثير مما تتلقاه البلديات التي يسكنها اليهود .

وقد وضع أحد اعضاء الكنيست جدولاً احصائياً يقابل بها المساعدات الحكومية للبلديات العربية واليهودية نشر في احدى الصحف الاكثر انتشاراً « يديعوت اهرونوت » :

البلدية	عدد السكان	الميزانية العادية حسب وزارة الشؤون الداخلية	الميزانيةالسنوية حسب للشخص الواحد
شفا عمرو (عربية)	١٥،٠٠٠	٣٩،٠٠٠،٠٠٠ ليرة	٢١٣ ليرة
كفرقانا (عربية)	٧،٠٠٠	١،٢٥٥،٠٠٠ ليرة	١٤٠ ١/٢ ليرة
ازاتا (يهودية)	٥،٥٠٠	١٧،٠٠٠،٠٠٠ ليرة	٣١٠٠ ليرة
دالية الكرمل (عربية)	٧،٠٠٠	١،٦٥٠،٠٠٠ ليرة	٢٣٥ ٣/٤ ليرة
مجدل هارنك (يهودية)	١٢،٠٠٠	١٥،١٠٧،٥٣٩ ليرة	١٢٢٠ ليرة

إن ما تجدر الإشارة اليه هنا ان التمييز الممارس في اسرائيل بين اليهود وغير اليهود ليس فقط تمييزاً تقره الدولة ولا يمكن الطعن به امام المحاكم ، وانما هو أكثر من ذلك قاعدة أساسية ترتكز عليها الدولة ويشكل جزءاً عضوياً من قانون البلاد . وفي دراستنا لأي مجتمع يجب ان نفرّق بين التمييز الذي يقع بين أفراد أو جماعات خاصة وبين التمييز الذي هو جزء من سياسة الدولة العامة ، بين التمييز في طريقة تطبيق القانون والتمييز في جوهر القانون . وهذا التفريق مهم جداً لانه يظهر لنا الاسس التي ترتكز عليها الدولة . فمثلاً في الولايات المتحدة تطبق بعض الأحيان القوانين بطريقة فيها شيء من التمييز ، وقد يكون في جوهر بعض القوانين شيء من التمييز دون سبب معقول ، ولكن قانون البلاد الأميركية يقوم على ركيزة اساسية ، وهي ان كل المواطنين متساوون أمام القانون فاذا لم تطبّق القوانين بدون تمييز او اذا كانت تحمل في جوهرها أي تمييز بين الافراد فللمواطن الحق ان يطعن بها أمام القضاء . واما غاية إنشاء دولة يهودية والمحافظة عليها فهو جعل التمييز على المستوى « القومي »جزءاً ضرورياً من الدولة نفسها .

ان المبدأين اللذين دافع يوسف تكواه ، سفير اسرائيل في الامم المتحدة ، على اساسهما عن الصهيونية هما : ١) الصهيونية حركة ضد الامبريالية ، و٢) الصهيونية حركة تحرير الشعب اليهودي .

انه لعلى غاية الأهمية النظر في نقاط هذين المبدأين بالتسلسل ، لأنه يبدو لي انهما يشكلان الاساس الذي سترتكز عليه حركة الدفاع عن الصهيونية بكل زخمها .

والمبدأ الأول الذي يدّعي ان الصهيونية هي حركة مضادة للامبريالية لا يحتاج الى كثير من التعليق . وما عدا هذا فيمكننا ان نرفض رفضاً جازماً القول بأن الصهيونية معادية للامبريالية . فلا يمكن لحركة لها مثل الفلسفة السياسية التي للصهيونية ان تكون حركة معادية للامبريالية او ان تصبح في المستقبل هكذا . فطبيعة الصهيونية كحركة موجهة نحو ارض مأهولة بغير اليهود تفرض علينا هذه النتيجة .

وأما بالنسبة للمبدأ الثاني القائل بأن الصهيونية حركة تحرير قومي للشعب اليهودي ، فهناك جدل كثير فيما اذا كان اليهود يشكلون أمة ، او لا . فالأمة تحدّد عادة كمجتمع حضاري له تاريخه ولغته وارضه وله تكوين سيكولوجي خاص .ولكن لا حاجة في دراسة كهذه عن قضية علاقة الصهيونية بالعنصرية ان ندخل في الجدال القائم فيما اذا كان اليهود يؤلفون شعباً او أمةً . فالصهيونية حركة قومية وقد صوّرها مؤسسوها على انها حركة لتحرير اليهود من اخطار اللاسامية والاستيعاب .

ومن الممكن للمرء ان يوافق بسهولة على ان اليهود يؤلفون « أمة » او « شعباً » دون أن يطعن ذلك في صحة المقولة التي أمامنا ، وهي إن الصهيونية كما نعرفها هي شكل من أشكال العنصرية . ويحسن بنا على كل حال أن نوضح قضية الهوية اليهودية ضمن حيز النظر في القضايا المتعلقة بالتكامل القومي وتقرير المصير . فبالنسبة لقضية الهوية اليهودية ، فان هناك مبدأ يمكن تأكيده بدون أي شرط أو تحفظ ، وهو انه ليس باستطاعة شخص او مجموعة من اشخاص ان يحدد هوية شخص او مجموعة اشخاص آخرين . وفقا لهذا المبدأ يكون ما اعلنته غولدامائيرمن « انه لا يوجد فلسطينيون » وما اعلن من ان اليهود « لا يؤلفون شعب أو أمة » هو غير صحيح . فاليهود والفلسطينيون وحدهم يستطيعون تحديد هوياتهم الوطنية والثقافية والدينية . وكما ذكرنا سابقا فان الصهيونية تقول بان اليهود يشكلون شعباً او أمة بالمعنى الثقافي والنفسي للكلمة . والحقيقة ان بالاستطاعة قبول هذا الادّعاء دون ان يؤثر ذلك في واقع الصهيونية كشكل من اشكال العنصرية .

ويمكن النظر في الصهيونية كحركة قومية من عدة نواحي . أولاً يمكننا أن ننظر اليها بعين بعض الليبراليين الغربيين او حتى الراديكاليين . فموقف هؤلاء هو ان القومية حركة رجعية وضيقة ، لا تستحق الا الازدراء وبالطبع ، فإن هؤلاء الاممين على الرغم من « عقلانيتهم » لا يستطيعون التفريق بين قومية أمة ظالمة ، وقومية أمة مظلومة . ففي الامة المظلومة نجد ان القومي هو انسان يحب شعبه ويتألم بسبب ما يلحق بهذا الشعب من الاضطهاد والمهانة . ولسوء الحظ فان هؤلاء الليبراليين

المثقفين لا يستطيعون رؤية الفرق الشاسع بين قومية مغتصبة ومستغلّة لغيرها وبين قومية تدافع عن وجودها وكيانها . وكما قال لينين : « كل من لا يستطيع التعرف على اقليات الأمم واللغات ويدافع عنها ولا يحارب ضد كل ظلم وعدم مساواة بين الأمم لا يمكن ان يكون ماركسياً ، حتى ولا يمكن ان يكون ديموقراطياً » .

ومن الواضح أن مشكلة الهوية اليهودية لا تزال دون حلّ بين اليهود أنفسهم . فعدد الدعاوى المرفوعة للمحكمة العليا الاسرائيلية لتحديد « من هو يهودي » ، والتناقضات في قانون العودة وفشل الزعماء الاسرائليين والصهيونيين في تقوية ذلك المصدر الذي يحتاجون اليه اكثر من أي شيء آخر ، أعني الهجرة ، كل هذا يدل على ان هذه المشكلة لا تزال بدون حل بين اليهود اليوم .

وسواء قبل الانسان الادّعاء بأن اليهود أمة او شعب أو لم يقبله ، فإنه بالامكان أن نعلن ان شروط حقوق الاقليات القومية تنطبق عليهم . وقد أوضح لينين الموقف الماركسي الديمقراطي تجاه الاقليات بقوله : « إن حفظ حقوق الأقليات القومية هو مبدأ لا ينفصل ابداً عن مبدأ المساواة الكاملة ... » ، وهذا يتطلب « أن يشمل الدستور قانوناً اساسياً يلغي مفعولية كل الامتيازات التي تتمتع بها أمة دون غيرها وكل خرق لحقوق الاقليات القومية » .

ونسمع احياناً كثيرة من يسأل « أليس لليهود الحق في تقرير مصيرهم ؟» . وهذا سؤال خطير ولكن العديدين من الذين يعارضون الصهيونية تغاضوا النظر عن الجواب أو أنهم تحاشوه عمدا لخوفهم من أن الجواب قد يمنح صفة الشرعية لاستعمار اليهود لفلسطين . ان السؤال والجواب عليه متصلين مباشرة بالجدل القائم حول علاقة الصهيونية بالعنصرية ، لأنه لو كان اليهود حقيقة يمارسون حقهم في تقرير المصير باستعمارهم لفلسطين ، فلا نستطيع انذاك ان ندعو تماماً حركتهم نوعاً من العنصرية . ان تقرير مصير أمة ما يعني انفصال هذه الامة سياسياً عن جسم غريب قومياً عنها وانشاء دولة قومية مستقلة بها ، وبكلمة أخرى تقرير المصير يعني الانفصام عن مؤسسة سياسية وخلق مؤسسة سياسية اخرى .

ويجب علينا أولاً ان نتساءل فيما اذا كان حق تقرير المصير للأمم المضطهدة (بالفتح) هو حق مطلق . والنظرية التي يطرحها الماركسيون ـ اللينينيون هي ان هذا الحق مطلق ، ولكنهم ايضا يقولون انه « حق الانفصال السياسي **عن أمة مضطهدة** (بالكسر) » . (التشديد من عندنا) . ولا يمكن تحقيق هذا لأنه تناقض في التعبير ويتم على حساب شعب او أمة اخرى . وبالنسبة للماركسيين ـ اللينينيين فان ممارسة حق تقرير المصير تم بقيادة الطبقة البروليتارية وتكون غايته رفع شأن الاشتراكية الدولية .

وبينما يعتقد الاشتراكيون على العموم بأن حق تقرير المصير غير مشروط ، كانوا يعتقدون

ايضا بأنه حق تمارسه فقط امة مضطهدة (بالفتح) ، وبناء عليه فان افراد امة ما في مجتمع متعدد القوميات الذين لا يصيبهم الاضطهاد لا يحق لهم الانفصال عن الجسم السياسي الذي يؤلفون جزءا منه . وكذلك فان هناك قَيْدُ آخر على حق تقرير المصير ، وهذا القيد هو ان الامة المضطهدة (بالفتح) قد ناضلت قبل أن تسعى للانفصال لكي تحصل على الحريات الديمقراطية الكاملة وعلى إقامة نظام دستوري واقتصادي يضمن المساواة . وهنا نرى بالتفصيل الفروقات بين رد الفعل الصهيوني على اضطهاد اليهود ورد الفعل الاشتراكي اليهودي في أوروبا الشرقية اثناء الاضطرابات السياسية التي حدثت هناك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . فالحل الصهيوني هو الانفصال والاستعمار بدون الاشتراك في النضالات الاجتماعية والسياسية لتحقيق العدالة في المجتمعات التي كان يعيش فيها اليهود . فبالنسبة للصهاينة ان مثل هذا النضال لا معنى له ولا يؤدي الى ضمان حقوق اليهود ، بينما أقر انصار الثورة الاشتراكية من اليهود انه بالامكان بناء نظام لا استغلالي ولا تمييزي تحت راية المبادىء الماركسية ـ اللينينية .

وتاريخياً فإن الاقليات التي أخذت على عاتقها تنظيم حركات استعمارية فعلت ذلك إما للمحافظة على خصائص الجماعة وإما لحماية نفسها . فهل يمكننا أن نعتبر الرغبة في الحفاظ على الخصائص وتنظيم الجماعة لإثبات هويتها وضمان امنها حركة تحريرية ؟ .

اننا لا نشك أبداً في أن لكل جماعة أو فرد من أفراد الجماعة الحق في أن يحتفظ بخصائصه وبدينه وبثقافته وبلغته وبمقدرته على التعبير عن نفسه طالما ان هذا لا يؤدي الى الاجحاف بحقوق الآخرين . وبناء على هذا المبدأ يكون لليهود ولأي جماعة أخرى ذات خصائص دينية واثنية معينة الحرية في أن يحتفظوا بحقهم في التعبير عن وعيهم القومي ، كجماعة او كأفراد ، فإذا منع عنهم أو عن غيرهم هذا الحق بواسطة قوانين تمييزية ، فيجوز آنذاك ان يقاوموا ويثوروا إذ يحق لهم ان يناضلوا لتغيير النظام الذي يمنع عنهم المساواة في الحقوق .

وهناك قاعدة واحدة فقط غير مشروطة مربوطة بحق التحرر القومي ، وهذه القاعدة هي انه لا يحق لأي انسان مفرد أو لأي شعب أن يحصل على حريته القومية على حساب شعب آخر . وحالما نأخذ هذه القاعدة بعين الاعتبار نجد ان أي حركة ، بما فيها الصهيونية ، تسعى لحل المشكلة القومية لشعب ما على حساب شعب آخر لا يمكن تسميتها على الوجه الأتم حركة تحرر قومية . والصهيونية التى هى ابعد ما تكون عن حركة تحرر الشعب اليهودي يصح ان ننظر اليها وكأنها مصيدة لإفناء اليهود في اسرائيل اليوم . فبدل ان تؤدي الى ضمانة اكبر لامن اليهود نجد انها عزلت اليهود في الشرق الاوسط وفي المجتمع الإنساني عامة ، وبدل ان تجلب السلام والأمن لليهود في اسرائيل فانها قد جلبت لهم نزاعاً لا نهاية له ، وبدل ان تعطي اليهود في اوروبا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واميركا اللاتينية املا أكبر لكي يتعايش هؤلاء تعايشاً ناجحاً على أساس من

التعددية القومية فاننا نجدها قد سعت ان تستقطبهم لمساندة حركة تجعلهم غرباء وبعيدين عن النضالات الاجتماعية والسياسية في مجتمعهم .

وبهذه المناسبة فإنه لمن المهم أن نلفت النظر الى تصريح أدلى به موريس اميتاي Morris Amilayرئيس لجنة الشؤون العامة الاميركية الاسرائيلية ، وهي أكبر جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة يقول فيه ان نجاح هذه اللجنة متأت عن « كوننا جماعة لها مشكلة وحيدة » ، وهذا يتفق مع العقيدة الصهيونية التي تقول ان الأمن اليهودي لا يمكن التوصل اليه الا بالانعزال الاختياري ، فكأن الصهيونية لا تريد لليهود إلا المعيشة في مجتمع هو صورة كاريكاتورية مشينة لـ « الغيتو » الأوروبي ، ومنذ فترة قصيرة اتهمت « جمعية بني بريث ضد التشهير » (Anti-Defamation League of B'nai Brith) ان الاعلام المناصر للفلسطينيين في الولايات المتحدة ليس فقط « خنجراً موجهاً الى قلب اسرائيل وإنما **هو فوق ذلك « خطر على الجالية اليهودية الاميركية وكل الجاليات اليهودية حيث وجدت »** . (التشديد من عندنا) .

وفي سنة ١٩٦٨ بعد موجة الفرج والانشراح التي عمت اسرائيل بعد انتصار سنة ١٩٦٧ المذهل قرأ موشه دايان في خطاب ألقاه في المدرسة الحربية للضباط مقطوعات من كتابات آرثور روبن (Arthur Rubin) رائد الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، وهي مقطوعات مكتوبة سنة ١٩٣٦ :

« نحن نسعى لاقامة علاقات (بين المستوطنين الصهاينة والفلسطينيين) يمكننا الدفاع عنها أمام ضمائرنا وأمام عصبة الأمم كحل عادل دون ان نتخلى عن الأسس الصهيونية » .

وفي مقطوعة أخرى من روبن مكتوبة سنة ١٩٢٨ قرأ دايان ما يلي :

« لقد أصبح واضحاً لي انه يصعب تحقيق الصهيونية بطريقة تتوافق ومقتضيات الاخلاق العامة » .

إن الملفت للنظر في استعمال دايان لهذه المقطوعات هو انها قرئت بعد انتصار عسكري مدهش وامام طلاب مدرسة حربية للضباط . فحدة النزاع المعنوي بين الصهيونية والاخلاق العامة لم تَبْدُ للعيان إلا بعد نصف قرن بعد من تحقيق الصهيونية للعديد من اهدافها ، وحتى الماكنة الحكومية التي صممت لخلق وعي قومي صهيوني لم تفلح الا في اثارة الشك والتساؤل .

لقد سعت الصهيونية ان تبرر وجودها باسم « العدالة الانسانية الكاملة » ولكنها لكي تتمكن من ان تفعل ذلك كان لا بد لها من ان توفق بينها وبين ظاهرة اللااخلاقية فيها . وهذه الظاهرة هي ممارسة التمييز ضد الأقليات واضطهادها وهي ممارسة ملازمة لطبيعة الصهيونية ذاتها . والظاهرة هذه دائمة وموجودة في كل المجتمعات الانسانية لانها من طبيعة البشر . فاللاسامية او

اضطهاد الاقليات اليهودية ليس بمشكلة تخص الانسانية كلها وتتطلب بحثاً علمياً في أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية انما هي مشكلة يهودية خاصة . وفي كل محاولاتها لجعل اليهود يتمتعون بوضع طبيعي في « مجتمع يشبه بقية المجتمعات » اخذت الصهيونية تمارس اضطهاد الاقليات باعتباره امراً طبيعياً .

وقد حققت الصهيونية كحركة سياسية منظمة في ثلاثة ارباع القرن من وجودها عدة مكتسبات :

١ ـ تمكنت من ان تحصل على مساندة امبريالية للبرنامج الصهيوني .

٢ ـ عبأت العديد من اليهود في كل أنحاء العالم لمساندتها سياسياً ومادياً وعملياً .

٣ ـ أسّست دولة يهودية في فلسطين .

٤ ـ حصلت على اعتراف عدد كبير من دول الغرب الرأسمالية بها .

الخلاصـــة

يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ ظهر العنوان التالي في أعلى الصفحة الأولى من احدى الصحف الكبرى في مدينة كبيرة من مدن الولايات المتحدة الوسطى : « **الامم المتحدة تعلن ان الصهيونية عنصرية** » . وهدد الكونغرس الاميركي باتخاذ تدابير انتقامية ضد الامم المتحدة وبتقليل مساعداته المالية لها . واعلنت الولايات المتحدة أيضا أنها لن تشترك في برنامج الأمم المتحدة « عقد لمحاربة العنصرية » . وفي مدينة نيويورك حاول المجلس البلدي تغيير اسم « ساحة الأمم المتحدة » الى « ميدان صهيون » . وتحرّكت اسرائيل بسرعة للوقوف لمواجهة عزلتها المتنامية فعقد زعماء الصهيونية من كل انحاء العالم اجتماعاً في القدس للبحث في خطة عمل.وقوّت اسرائيل علاقاتها ، التي كانت حتى ذلك الحين غير مكشوفة ، باتحاد افريقيا الجنوبية وجعلتها علنية ، وسار اكثر من مائة الف يهودي اميركي في مدينة نيويورك معلنين سخطهم على قرار الأمم المتحدة . وكان هؤلاء مؤلفين من نساء وعمال وتلاميذ ومتقاعدين وأصحاب محلات وتجار جرح شعورهم وأغضبهم القرار فأرادوا إن يدافعوا عن حركة خلاصهم . فما هو هذا الشيء الشاذ الذي حطّم احلامهم . ماذا جرى لكل التضحيات التي قاموا بها ليساعدوا الضحايا اليهود الأقل حظاً منهم . ما هذا الذي

جعل العالم يتحول ويبدو غريباً عن عالم طفولتهم الذي عاشوا فيه أحلام حركات الشبّاب الصهيوني وادخروا دراهمهم الصغيرة في صناديق مكتوب عليها « الصندوق القومي اليهودي » . ما الذي جعل اكثرية العالم ينقلب على حركة الخلاص والتحرير القومي اليهودي ؟

ان الشائبة الوحيدة في صحيفة النجاح الصهيونية المتتالية حتى ظهور المقاومة الفلسطينية ، كانت ولا شك رفض الفلسطينيين الرضوخ للاضطهاد وتصديهم لمحاولة محوهم من الوجود . وليس هذا عجيباً ، فقد كان رفضهم هذا ونصبهم لمدافع نضال التحرير هي التي وضعت طبيعة الصهيونية تحت مجهر العالم .

س . غورانوف

الصهيونية شكل من أشكال العنصرية *

تتجسد الصهيونية المعاصرة ، ايديولوجية وممارسة في منظمة واسعة التفرع من منظمات البرجوازية اليهودية الضخمة التي تنشط بشكل علني في أكثر من ٦٠ بلداً في العالم .

وتشكل العنصرية أحد المبادىء الموجهة لايديولوجية الصهيونية وممارستها . وهي ذات مجال تطبيقي واسع وتحدد موقف الصهاينة لا من العرب وحسب بل ومن جميع الناس غير اليهود ، وكذلك موقفهم من القضية اليهودية والمصير التاريخي لليهودية الدولية . ولهذا بالذات اتخذت الدورة الثلاثون للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة قراراً يشكل حكماً عادلاً متعدد الجوانب يصف الصهيونية بأنها شكل خطر من اشكال العنصرية .

ان ادعاءات الصهيونية الدولية بأنها الحركة الوحيدة التي تعبر عن مصالح جميع اليهود وبأنها تمثل اليهودية الدولية هي ادعاءات لا أساس لها من الصحة . فقد برهنت الصهيونية نظرياً وعملياً خلال الفترة غير القصيرة من وجودها والممتدة ٧٥ سنة على أنها ليست قادرة على أن تطرح حتى بصورة صحيحة نسبياً المسألة اليهودية وتحلها . وعلى العكس تماماً . فقد شبكت الصهيونية وعقدت الى درجة أكبر حلها حلا طبيعياً . وليس ذلك من باب المصادفة اطلاقاً .

يوجد في المسألة اليهودية اتجاهان تاريخيان متناقضان تماماً ، على طول الخط . وقد كتب ف . أ . لينين يقول : « ان المسألة اليهودية هي بالضبط كما يلي : « الذوبان أو الكيان المستقل »[١] . إن التطور العاصف للقوى الانتاجية في عصر الرأسمالية قد وفر الظروف لانتشار روابط التعاون الاقتصادي والروحي بين الأمم انتشاراً واسعاً ، وتحطيم الحواجز القومية وازالة الفوارق القومية . إن التغلب على التحجر والتخلف القوميين والتطور السريع لعمليات ذوبان الأمم الأقل تطوراً تمثل تقدماً كبيراً في الظروف الرأسمالية . وقد ظهر أن اليهود الذين انخرطوا في تطور هذه العملية هم في

* مترجم عن البلغارية .

وضع أكثر الشعوب ذوباناً ، وكان هذا التطور يستجيب تماماً لمصالح الجماهير اليهودية الكادحة .

ويعبر الاتجاه الثاني ، الذي تقف الى جانبه الحركة الصهيونية الدولية ، عن الطموح الى انشاء كيان مستقل على اساس عنصري ، وابعاد اليهود عن تطورهم التقدمي الطبيعي المستوضع تاريخيا . وتحدد بروز هذا الاتجاه المصالح الطبقية الاجتماعية للطغمة الاستغلالية اليهودية ، وقبل كل شيء ، مصالح البرجوازية اليهودية الكبيرة .

ويصف العلم ، محقاً ، الفكرة الصهيونية عن الكيان العنصري المستقل لليهود ، ووجود « الامة اليهودية العالمية المنتشرة جغرافياً » والتمركز الاقليمي لجميع اليهود في فلسطين بأنها فكرة « زائفة ورجعية كلياً في جوهرها »[٢] .

ان التخريب الايديولوجي للصهيونية المعاصرة الذي عبرت عنه فكرة « الولاء المزدوج » لليهود المبعثرين : الوفاء لاسرائيل والولاء للدولة والمجتمع والثقافة حيث يعيشون تخريباً ، يخدم الهدف نفسه . ومهمته خلق شعور الغيتو في أوساط اليهودية الدولية ومجابهة اليهود بغير اليهود ..

وبهذه الطريقة فان رفض الصهاينة لعنصرية معاداة السامية يتحقق من خلال مواقف الصهيونية العنصرية . ووفقاً للمنطق الداخلي لتصورات الصهيونية فإن جميع الشعوب تظهر كشعوب عنصرية حيال اليهود ، وهذا يعني ، أنه يتوجب على جميع اليهود أن يتصرفوا تجاه الشعوب الاخرى كشعوب عنصرية . **وهذا يدل على أن المعاداة للسامية والصهيونية لا تفترقان الا من حيث الشكل ، أما فيما يتعلق بالمضمون ، فان لهما جذراً واحداً هو العنصرية .**

ولا يكمن جوهر المسألة اليهودية بالتالي في كيفية تحرير اليهود كأمة وانما في كيفية تأمين تحرير الجماهير الشعبية من أصل يهودي من الاضطهاد الاجتماعي والمعاداة للسامية المرتبطة به . وتنطوي التجربة التاريخية للاشتراكية الواقعية في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى على اهمية كبيرة ومبدئية ، حيث توفرت لأول مرة الظروف لحل المسألة اليهودية حلاً عادلاً ودائماً وكاملاً .

وقد دل عملياً بناء الاشتراكية في هذه المنطقة الواسعة من العالم على أن معاداة السامية ليست أبدية . وتمت في البلدان الاشتراكية تصفية القاعدة الاجتماعية لجميع ظواهر الاضطهاد الاجتماعي والطبقي بما في ذلك معاداة السامية ، الى جانب تصفية سيادة الطبقات المستغلة . وقد وفرت الاشتراكية الظروف لكي يتحقق على نطاق اوسع وأكثر واقعية المبدأ القائل بأن التطور الحر لكل شخص هو شرط للتطور الحر للجميع .[٣]

* * *

تظهر العنصرية بشكل خاص في أساليب الصهيونية لحل المسألة اليهودية . ويبرز ذلك قبل كل شيء ، في الموقف الايجابي من أعمال المعادين للسامية وتعاون الصهاينة معهم واستعارة أساليبهم ، ورفض ذوبان اليهود الطبيعي انطلاقاً من مواقف التفوق العنصري .

ويعتبر الصهاينة العداء للسامية عاملاً ضرورياً ودائماً ومرغوباً في نشاطهم للمحافظة على الكيان اليهودي . كما يعتبرونه أحد العوامل الحاسمة لانبعاث الوعي القومي اليهودي و« تشجيع » الهجرة اليهودية الى فلسطين . ولذا فقد كان ت . هرتزل وأنصاره يعبرون منذ البداية وبطريقة سلبية شكلياً عن تعاطفهم مع المعادين للسامية . وقد نوه ت . هرتزل : « لا أظن أنه ستكون هناك حاجة لجهود كثيرة لدفع الحركة الى أمام . وسيسهل المعادون للسامية جهودنا في هذا الميدان . فاذا ما استمروا في نشاطهم هذا ، ستظهر موجة الهجرة هناك حيث لم تكن توجد حتى الآن ، وستعزز في تلك البلدان التي تظهر فيها الآن » .[٤]

وقد قام ت . هرتزل في يومياته الباريسية بتقييم أكثر جذرية لظاهرة العداء للسامية فقد انطلق من المواقف الطبقية العامة للرأسمالية ، وأعاد اليها كامل اعتبارها ، ووافق كلياً على موقفها العنصري واعتبره مفيداً دون قيد أو شرط لقضية الصهيونية ، وقد كتب يقول : « بدأت في باريس أنظر نظرة أوسع الى ظاهرة معاداة السامية ، التي بدأت أفهمها الآن تاريخياً وأتسامح حيالها **زد على ذلك انني أعترف بعدم فائدة وعدم ضرورة النضال ضدها** .. والى جانب ذلك فان معاداة السامية كقوة ضخمة لا شعورية لن تسبب الضرر لليهود . وانني أعتبرها مفيدة لتطور الشخصية اليهودية » .[٥]

وأعلن بينسكر ، وهو أحد أتباع هرتزل المشهورين أن معاداة السامية مرض موروث أبدي . ولكنه لا يلح على خوض النضال ضدها وانما يدعو الصهاينة الى الامتناع عن « النضال ضد هذا الميل المعادي كما نمتنع نحن عن النضال ضد جميع الميول الموروثة » .[٦]

ولقد ضحى الصهاينة عملياً وباستمرار بالمصالح الحيوية لليهودية الدولية . ويقوم موقفهم من اليهود في شتاتهم على مبدأ مفاده انه « كلما كان الوضع أسوأ بالنسبة لليهود كلما كان الوضع أفضل بالنسبة لأهداف الصهيونية » . وقد أقيم التحالف الوثيق بين الصهاينة والمعادين للسامية بالضبط خلال أصعب مراحل حياة اليهود . وجاءت بداية السياسة التقليدية لتطابق أعمال الصهيونية ومعاداة السامية مع الاتفاقية الموقعة خلال عام ١٩٠٣ بين ت . هرتزل ووزير روسيا القيصرية « بليفه » منظم مذابح اليهود ..

ويدل العديد من تصريحات وأعمال زعماء الصهاينة على أن الصهاينة كانوا سيختلقون

معاداة السامية لو لم تكن موجودة . وكان بن غوريون يقترح أن ترسل مجموعة من الشباب الصهاينة المثقفين تكون مهمتهم ملاحقة اليهود بالاساليب الفظة ، أساليب المعادين للسامية وخلق بؤر مصطنعة لمعاداة السامية .

وكان بن غوريون يقول : « اؤكد لكم أن نتائج الهجرة كانت ستتجاوز بمقدار عشر مرات النتائج التي يحرزها عملاؤنا المبعوثون الذين يقرؤون مواعظهم على أسماع الصم البكم دون طائل » .(٧) ويدرك العديد من اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية جيداً انها لم تكن تهديدات فارغة وانما أعمال حقيقية .

ولا يتورع الصهاينة عن استعمال أساليب المعادين للسامية ضد معظم ممثلي اليهودية الدولية الذين يرفضون الصهيونية . وليس من الصعوبة بمكان أن يتوقع المرء أن ممارسة الصهاينة للعداء للسامية ستشتد مع تعميق أزمة الصهيونية وفشلها ، وفشل فكرة جمع اليهود في فلسطين .

ويرى الصهاينة أن الخطر الرئيسي الذي يتهددهم يكمن في عملية الذوبان الطبيعي للجماعات اليهودية . ويتمثل جوهر هذه العملية في التماثل اللغوي والثقافي البيئوي والديني وغيره بين الجماعات اليهودية والامم التي تعيش بين ظهرانيها . ويتم من خلال الزيجات المختلطة والاختلاط العرقي البيولوجي والتماثل بين اليهود وغير اليهود وتكتسب الاجيال الصاعدة في هذه الظروف سمات وخصائص وراثية جديدة .

ولقد تحول وقف الذوبان بالنسبة للصهاينة الى مسألة أساسية ، مسألة حياة أو موت . ولذا فإنهم يعتبرون الموقف من الذوبان كمقياس رئيسي للانتماء الى الصهيونية . وقد كتب الايديولوجي البارز للصهيونية الروحية آحادهاعام يقول : « ان رفض الذوبان يعني القبول بتعاليم الصهيونية » .(٨) وقد قسم الصهاينة فعلياً اليهودية الدولية الى « حزبين » ـ الصهاينة وأتباع الذوبان .

إن رد فعل العنصريين ضد الذوبان ورفضه من قبل الصهاينة يتحقق في اتجاهين رئيسيين :

١ ـ في تشويه النتائج الموضوعية لتطور الذوبان والسعي الى البرهنة على أن اليهود قد تمكنوا من البقاء كأمة موحدة على أساس التجانس العرقي .
٢ ـ تكوين موقف رفض الذوبان من جانب اليهود بسبب سمات تفوقهم العنصري .

وبغض النظر عن معارضة الدوائر المحافظة في الاوساط اليهودية وبالدرجة الأولى « المجمع » الديني اليهودي ومعارضة الحكومات الرجعية التي كانت تبقي اليهود في اطار « الغيتو »

الجسدي والروحي بمختلف وسائل التمييز العنصري . فان عملية الذوبان تتطور بثبات . ويفقد معظم السكان اليهود بطريق طبيعي وبشكل محدد ميزاتهم وعاداتهم الخاصة ويتقاربون مع الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها منذ أجيال عديدة . وقد قال مؤرخ الصهيونية فالتير لاكيور نفسه إن « التاريخ اليهودي لا يبرز في أي مكان عدم امكانية الذوبان » .(٩)

إن اليهود الذين أعلنت مساواتهم والذين ذابوا في الشعوب الأخرى يكونون في أنفسهم وعي الانتماء القومي الجديد . وهم يشعرون أكثر فأكثر بأنهم روس وأميركيون وفرنسيون وألمان وانجليز وكنديون .. الخ ، وهم يتعلقون تعلقاً عميقاً بالأرض التي ترعرعوا فيها . وقد كتب ف . أ . لينين يقول :« لقد سار انهيار القرون الوسطى وتطور الحرية السياسية في كافة أنحاء أوربا جنباً الى جنب مع انعتاق اليهود السياسي ، ومع تخليهم عن لهجتهم وانتسابهم للغة الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه ، ويعتبر ذلك بشكل عام تقدماً لا جدال فيه لذوبانهم مع السكان الذين يحيطون بهم » .(١٠)

ولم تنقطع هذه العملية بعد قيام دولة اسرائيل . ولا يمكن انكار حقيقة أن أغلبية اليهود الغربيين بمن فيهم أنصار الصهيونية النشيطون لم يهاجروا الى اسرائيل . وليست لحججهم بأنهم يبقون لكي يواصلوا نشاطهم خارج البلاد لصالح اسرائيل أية علاقة بالحقيقة . وتكمن الحقيقة في الواقع في اعترافات بعض ممثليهم كتشارلز ليمان الذي أعلن : الحقيقة أنني قد امتصصت كمية كبيرة للغاية من الاخلاق الاميركية البروتستانتية .(١١)

إن الذوبان كعملية موضوعية يخضع لها أيضاً قسم غير قليل من الناس الذين ما يزال باقياً في وعيهم انتماؤهم للديانة اليهودية والمنشأ اليهودي . ومن الامثلة النموذجية على ذلك المستشار الاتحادي النمسوي برونو كرايسكي الذي يعترف دوماً بالديانة اليهودية ، ولكنه ينكر بحزم أنه يتبع للشعب اليهودي والامة اليهودية العالمية التي اختلقها الصهاينة . وهو يستند الى كلمات المؤسس اليهودي لصحيفة « نيويورك تايمس » أدولف أوكس ، ويقول : « انني أتبع للديانة اليهودية .. ولكنني لا أذهب أكثر من ذلك ولا أبعد من ذلك » وهو يدين الصهاينة المؤمنين ورغبتهم في الحفاظ على طابع وتقاليد اليهود ، لأنهم بذلك ، حسب رأيه ، « يفضلونهم عن الناس الآخرين ، ومن ثم يستغربون أن الآخرين يعاملونهم معاملة مختلفة » .(١٢)

ان عمليات الذوبان اتجاه عام شامل ولا رجعة عنه في تطور اليهودية الدولية بما في ذلك ما يتعلق بأنصار الحركة الصهيونية العالمية . ويدعم كثيرون من ممثليها دولة اسرائيل ويتعاطفون ،شكلياً ، مع الفكرة الصهيونية القائلة بالبعث القومي لليهود ، وفي الواقع يمتلكون وعياً قومياً آخر غير يهودي كلياً . ولا يكتفون بصم الآذان عن دعوات المنظمات الصهيونية للعودة الى

« الوطن القديم » وبدلا من الهجرة يقترحون على عائلاتهم جمع الاموال وارسالها . ولكنهم ، من حيث المبدأ ، يرفضون انتماءهم لـ «الشعب اليهودي » . وينكسر موقف هذا القسم من الصهاينة تجاه اسرائيل من خلال مصالحهم القومية حقاً ، وقبل كل شيء مصالحهم الطبقية الاجتماعية . ويتفق سلوك هذا القسم الكبير من الصهاينة مع موقف المصرفي الصهيوني بيرنارد·باروخ من وول ستريت ، الذي يعتبر من اكبر اثرياء العالم وحامي اسرائيل . ففي حديث معه أجاب عن سؤال : « الا ترغب في أن تفعل شيئاً من أجل شعبك ؟ قائلا : « انني أفعل كل شيء من أجل شعبي ، الشعب الاميركي » .(١٣)

وينتج عن التحليل الذي أجرينا استنتاجان هامان :

اولاً : أن اليهود الشتات قد تقبلوا تاريخياً وبحكم الضرورة الذوبان بغض النظر عن التأثير المعاكس لهذا العامل أو ذاك .

ثانياً : ان محاولات الصهاينة للبرهنة على أن قيام اسرائيل يدحض حقيقة الذوبان ويؤكد صحة الفكرة الصهيونية ، وأن اليهودية الدولية تعتبر أمة عالمية منتشرة جغرافياً تخضع للتركيز في فلسطين ، هي أيضاً محاولات لا يجمعها جامع مع الحقيقة ، وقد هاجرت غالبية المهاجرين الى اسرائيل لا بدافع من الفكرة الصهيونية وانما لأن الظروف دفعتهم لذلك .

وأظهر تركيز المهاجرين الذين جاؤوا من مختلف اصقاع العالم الى اسرائيل أن المجموعات اليهودية المبعثرة مجموعات غير متجانسة ليس من ناحية اللغة والثقافة وحسب ، وانما من ناحية التركيب العرقي الانتروبولوجي . ان ياسر عرفات كان على حق تماماً عندما قال ان المجتمع الإسرائيلي ليس مجتمعاً موحداً متجانساً وحديثاً ، وانما هو مجتمع مؤلف من أناس مختلفين في الثقافة واللغة والأخلاق . وكما قال أيضاً فإنهم أناس لا توحدهم سوى الفكرة الدينية التي يمكن أن تكون جيدة للقرون الوسطى . أما بالنسبة للقرن العشرين فهي فكرة عفا عنها الزمن فعلا ..(١٤)

ان مجمل نشاط الصهيونية الايديولوجي والعملي موجه لمنع اليهود من الذوبان وتحويلهم نحو الكيان القومي المتميز لليهودية الدولية . ان الصهاينة الذين لا تتوفر لهم امكانية الاستناد الى عوامل مادية وروحية مثل وحدة الأرض والاقتصاد واللغة والوحدة الروحية التي تشكل الأساس الطبيعي للتوطد القومي لكل شعب ، يختارون طريق الفصل Segregation العنصري ، والمعارضة العنصرية لليهود من قبل الشعوب الاخرى .

وهم لا يدعون من الناحية الايديولوجية الى العقلانية بل الى تبني خرافة اليهودي : يعترف الزعيم اليهودي أفرام ليفنينسون قائلاً : « نحن بحاجة الى التعصب القومي الغريزي ، الى قومية

« رغم كل شيء » ، الى قومية لا تتراجع أمام ضربات القدر . وهذه القومية لا تتطلب ثقافة الدماغ وحسب ، وانما تتطلب أيضاً ثقافة القلب . القيم الخالدة للتاريخ اليهودي والمسيحانية وانتظار المسيح ، والاوهام اليهودية ، وكنوز الاخلاق اليهودية ، والفولكلور اليهودي وجميع الاسس اللاعقلانية للقومية الغريزية » .(١٥)

وانطلاقاً من مواقع التركيز العرقي المتعالي يلصق الصهاينة باليهود أفضليات عرقية مثل المحافظة على الروابط القبلية النقية ، والكمال الخلقي ، والتفوق العقلي وما الى ذلك . وهكذا فان مؤرخ الصهيونية الشهير ن. سوكولوف يتوصل ، وهو يهمل حقائق التاريخ الواقعية ، الى الاستنتاج الذي لا يقوم على أساس ، والقائل بأنه« .. لا توجد عروق نقية نقاوة مطلقة ، ولكن اليهود ، نسبياً ، بدون أي شك ، هم أنقى العروق من بين جميع الامم المتمدنة في العالم .. »(١٦)ان استنتاجاً كهذا يتعارض حتى مع مصدر « موثوق » من مصادر الصهيونية مثل التلمود ، حيث كرست صفحات كثيرة لمنع وصب اللعنات على الزيجات المختلطة . ولو لم تكن الزيجات المختلطة ظاهرة متكررة وعامة لكل مكان ، لما اهتم علماء اللاهوت بهذه المسألة اهتماماً دائماً يتصف بالقلق . ولما أوجدوا منظومة كاملة من التحريم العنصري الديني تهجموا بواسطتها على العالم الوثني أو دافعوا عن أنفسهم ضده ، وبالتالي ضد ممثلي الديانتين المسيحية والاسلامية .

ان الايديولوجيين الصهاينة يصورون الناس الذين هم من أصل يهودي على أنهم شعب متفوق (سوبر) ، يمتلك مميزات اخلاقية وذهنية وروحية لا يمكن أن تصل اليها البشرية بأجمعها . وقد كتب الايديولوجي الصهيوني الشهير احاد هاعام يقول : « .. اذا اعترفنا بأن هدف كل وجود هو ظهور الانسان المتفوق (سوبرمان) ، فان جزءاً جوهرياً من هذا الهدف هو ظهور شعب متفوق .يجب أن يكون هناك شعب كهذا يجعله طابعه الروحي أكثر مقدرة من الشعوب الاخرى حيال تطور التعاليم الخلقية ومجمل طريقة الحياة القائمة على أسس خلقية أكثر رفعة بالمقارنة مع بقية الشعوب جميعها » .(١٧)

إن مثل هذه الافكار ليست وليدة المصادفة البحتة كما أنها ليست ذاتية الهدف . ذلك أن الصهاينة يطمحون ، في الواقع ، من وراء تكوين بسيكولوجية التفوق العنصري ، الى خلق حاجز قوي ضد عملية الذوبان الطبيعية ، والى تحقيق انعزالية اليهودية الدولية عن بقية الشعوب . ومن هذا الرأي كان ل . بينسكير يعلن بشكل سافر أنه لا يعارض المساواة وذوبان الناس من مختلف العروق . أما فيما يتعلق باليهود فانه يرى ، مثله مثل هرتزل ، أنهم اناس ينتمون الى عرق « أكثر سمواً » ولن يجنوا الا الضرر من الذوبان .

ومن وظائف العنصرية الصهيونية الاكثر أهمية داخل اسرائيل أن تبذر روح العداء بلا هوادة

ضد المواطنين الذين هم من أصل غير يهودي ، أي العرب . وعلى هذا الاساس يتم ايجاد الممهدات الفكرية اللازمة للمجابهة بين اليهود والعرب . وتحقيق التوسع الداخلي للصهيونية ضد ممتلكات المواطنين من أصل عربي . ولقد وصل الصهاينة في الدولة الاسرائيلية الى حالة عجيبة من التطرف يعتبرون فيها اليهود بشراً ويعاملون غير اليهود معاملة الحيوانات ، التي هي في بعض الحالات مفيدة ، وفي بعضها الآخر ضارة . والأمر ، الذي يوحد الصهيونيين « اليساريين » واليمينيين في اسرائيل هو ، أن هؤلاء وأولئك يستمدون الالهام من مبادىء « الدولة اليهودية » ويتفقون على وجهة نظر واحدة تقول ، بأن « غير اليهودي في اسرائيل ليس انساناً » .(١٨)

ان وضع غير اليهودي في « الدولة اليهودية » وضع أقسى بكثير من وضع الهنود الحمر في الولايات المتحدة الاميركية ، والبانتو في جمهورية إفريقيا الجنوبية . وبينما تتم عملية عزل السكان الاصليين في الولايات المتحدة الاميركية في محميات ، وفي جنوب إفريقيا في مناطق سكنية مخصصة للبانتو ، يعمل الصهيونيون كل ما يقدرون عليه ، بغض النظر عن الوسائل ، لاقتطاع الشبر الأخير من الأرض من أيدي غير اليهود . ويطلق على الأرض العربية المغتصبة من العرب اسم « الأرض المنقذة » أو الأرض القومية . وعدا عن ذلك يحظر على غير اليهود في القسم الاعظم من اراضي اسرائيل . التي تعتبر ملكاًللدولة ، حظراً باتاً ، حق الانتقال اليها من مناطق أخرى للعيش . والقيام بأعمال زراعية في هذه المناطق . وهناك في اسرائيل مدن عديدة مثل الكرمل ، والناصرة ، وقيسارية ، وميتسبيخ رامون وغيرها . حيث يحظر القانون بصورة رسمية على اليهود التمركز والعيش فيها . وأما في بعض المدن كالقدس وتل أبيب وحيفا ، حيث الجزء الأعظم من الأراضي المستصلحة ملكية خاصة ، فتعمل الدولة اليهودية كل ما بوسعها لتطبيق المبدأ التمييزي « لليهود فقط » ، بما في ذلك الأحياء التي تبنى حديثاً .

ومع زيادة التدابير العنصرية تجاه جميع فئات السكان العرب في اسرائيل ، يهدف الصهيونيون الى حل المسألة المزدوجة : أن يطردوا العرب ، وأن يوفروا الظروف الملائمة لتكوين اسرائيل كدولة يهودية متجانسة . وكان فلاديمير جابوتينسكي يعلن قائلا : « يجب أن تكون فلسطين ملكاً لليهود . وأن استخدام طرائق ملائمة بهدف اقامة دولة يهودية نقية ، سيكون دائماً ضرورياً ودورياً . ويعرف العرب بصورة جيدة منذ الآن ماذا نفكر أن نفعل بهم وماذا نريد منهم . ويجب علينا على الدوام أن نخلق حالة « الأمر الواقع » ، وأن نوضح للعرب كذلك ، أن يتركوا أراضينا وينسحبوا الى الصحراء » .(١٩)

ويجري تبرير المجابهة العنصرية تجاه العرب والشعوب الأخرى أيضاً بـ « تفوق » الثقافة اليهودية القومية على ثقافة الشعوب الأخرى . ويرى الصهيونيون التفاوت الرئيسي في أساس الثقافة

اليهودية ، وفي تفوق الدين اليهودي والتربية الدينية اليهودية على الأديان الأخرى . ويبالغ الايديولوجيون الصهاينة في تقييم دور الدين لدرجة كبرى ، بحيث يبدو وكأنه قادر على التعويض عن غياب جميع العوامل الأخرى لحفظ الوحدة القومية اليهودية . وكتب آحاد هاعام يقول : « لقد كنا يهود لمدة ثلاثة آلاف سنة ، لأننا لم يكن بوسعنا أن نكون شيئاً آخر ، ولأن قوة جبارة سامية تربطنا بالديانة اليهودية ، وتفرض نفسها على قلوبنا .. ولأن الديانة اليهودية تعيش فينا جنباً إلى جنب مع جميع الغرائز الطبيعية ، التي تنمو في الانسان منذ ساعة ولادته .. » .(٢٠)

وهناك خاصة أخرى هامة للثقافة القومية اليهودية ، حسب رأي الصهاينة ، هي حيويتها الفائقة بالمقارنة مع ثقافة الشعوب الأخرى . وهم يعتبرون ان هذا التفوق هو سبباً رئيسياً لتطورها المستمر على مر خمسة آلاف سنة .. بينما يؤكد الصهاينة في الوقت ذاته على أنه اندثرت من وجه الأرض حضارات تاريخية جبارة مثل : السومرية ، والمصرية ، والهيلينية والاسلامية ، والهندية .(٢١)

إن المقارنات من هذا القبيل لا تقوم على اي أساس ، لأن أمر تواجد الديانة اليهودية على الدوام وتطابقها مع الثقافة القومية لليهود هو بالفعل من نسج خيال الحاخامات . ان الثقافة القومية لأي شعب كان لا يمكن أن تتطابق مع محتوى وتاريخ ديانته . ويمكن لدور الدين في تاريخ اليهودية الطويل وثقافتها أن يصار الى تقييمه تقييماً مختلفاً . ولكن ما من شك في أن المفكرين اليهود « اليهوديين ديناً » بصورة خاصة ، الذين تدربوا على سعة الاطلاع التلمودية ، والذين كانوا أسرى دوغما الثورة منذ القدم لم يقدموا للإنسانية وجهة نظر مثمرة واحدة . ويقف فضلهم على تطور اليهود الروحي عند حد الولاء للدوغما الدينية . التي لا تخضع للتطور كأية دوغما أخرى ،

ان اسهام المجموعة الكبيرة جداً من الأسماء الشهيرة عالمياً ، من ماركس الى أينشتاين ، اسهام متباين . ولكن سبب الازدهار المستمر لموهبتهم يحدده بدرجة حاسمة ، لا انتماؤهم الى أصل يهودي ، وانما تأثير منجزات الثقافات القومية المعنية للشعوب ، التي عاشوا بينها .(٢٢) ان طبيعة الناس ، وفضائلهم وعيوبهم لا يمكن أن تقيم بصورة صحيحة الا عندما تعلل الظروف التاريخية الموضوعية لوجودهم .

ولم تظهر السمات التقدمية للثقافة اليهودية الا كجزء لا ينفصم من الثقافات القومية لشعوب الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها . ولقد استقت الأعمال الابداعية الكثيرة والراسخة التي أبدعها أناس من أصل يهودي في جميع مجالات الابداع الانساني ، من أعماق أفكار الانسانية والديمقراطية والأممية . وهي من حيث المضمون ، كما من حيث الروح ، لا يجمعها جامع بالأفكار العنصرية وممارسة الصهيونية . وهي في الوقت ذاته برهان أصيل على الرفض البات للادعاءات الصهيونية حول التفوق العرقي لليهود ، وعلى بطلان الاتهامات التي

يوجهها المعادون للسامية حول عدم الكفاءة العرقية للناس ، الذين هم من أصل يهودي .

ولا تتجه عنصرية الصهاينة فقط إلى الخارج ضد غير اليهود ، بل الى الداخل أيضاً ونحو الجماهير اليهودية بغض النظر عن أماكن سكنها . ويتحقق ذلك بطريقتين : غير مباشرة ومباشرة . والطريقة غير المباشرة تكون عن طريق توليد المشاعر العنصرية الشوفينية من جانب الصهاينة بين أوساط يهودية معينة في اسرائيل وخارجها ، والتأجيج الحتمي للمشاعر المعادية للسامية في الأوساط الرجعية من غير اليهود . ونتيجة لهذا تعقد وضع اليهود في البلدان الرأسمالية بصورة جدية . ويلعب تأييد عدد كبير من قادة الجماعات اليهودية للسياسة العنصرية التي تنتهجها القيادة الصهيونية لاسرائيل أيضاً دوراً خاصاً في هذا المجال . وبهذه الطريقة ، وببذر مشاعر عنصرية في أوساط جزء معين من اليهود ، واثارة مشاعر عنصرية في أوساط جزء معين من غير اليهود ، تصبح الصهيونية قادرة على خلق مسألة يهودية هناك حيث لم تكن موجودة من قبل ، او في تلك الأماكن ، التي جرى التغلب فيها على معاداة السامية .(٢٣)

ولقد أعلن هنري مورغينتاو ـ الأقدم ، وهو ممثل بارز لأوساط الأعمال اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية قائلا : « ان أحد أكثر البواعث عمقاً لاضطهاد اليهود يكمن في ... الصهاينة ، الذين يسيئون استعمال نبوءات العهد القديم ، لكي يجمعوا أنصاراً لتعصبهم القومي » . « وأنا أتكلم كيهودي لقد رأيتهم فقراء ومنبوذين ومكروهين ... وأنا أبحث عن طريق لتحريرهم . ولكن هل تقدم الصهيونية طريقاً كهذا ؟ انني اجيب على هذا السؤال بكل حماس : لا » .(٢٤)

وتظهر عنصرية الصهاينة المباشرة المعادية لليهودية بصورة بارزة جداً في دولة اسرائيل . وتقسم الأوساط الحاكمة الصهيونية سكان اسرائيل اليهود الى فئتين منفصلتين بصورة حادة هما : « فئة الدرجة الأولى » ، وهم اليهود الذين يتكلمون اللغة العبرية الحديثة أو لغة « البيبديش » و« فئة الدرجة الثانية » أو « الناقصين » ، ممن يتكلمون بلغة « لادينو » . وتحتل المكان الأعلى في سلم الصهاينة العرقي فئات « صابرا » الثرية وهم اليهود الذين ولدوا في فلسطين ، والذين ينتمون الى الأُسر اليهودية الاولى ، التي هاجرت من أوربا .

إن اجراءات التفرقة التي تتخذها السياسة الصهيونية ، والتي تمارس على جزء كبير من اليهود الذين يعيشون في اسرائيل ، تأكيد جزئي على الموضوعة العلمية ، التي تشير ، الى أنه لا يمكن لشعب يستعبد شعوباً أخرى ، أن يكون حراً . ويدل التحليل ، الذي أجري ، بصورة قاطعة ، على أن طموح الحركة الصهيونية لتوحيد اليهود الذين يعيشون في بلدان مختلفة من العالم على أساس عرقي ، يشتمل على أخطار عديدة .

وتتوجه السياسة العنصرية الشاملة للصهيونية ضد جميع الشعوب ، حتى ضد أبسط حق ديمقراطي لليهودية الدولية في أن تقرر أين وكيف تعيش ، وقد حولت اسرائيل الى « غيتو مسلح » ، معاد لجميع جيرانها العرب ، وحرمت الشعب الفلسطيني من حقه في وطنه ، وتسير على نهج العدوان الزاحف لاغتصاب أراض عربية جديدة . ان سياسة الشوفينية والعنصرية والعدوان تجلب لجماهير الشغيلة في اسرائيل محناً قاسية جديدة ، ومخاطر لا طائل تحتها وشروراً غير متوقعة . ويقترح الصهاينة ، مقابل جميع المآسي الممكنة . سراب دولة اسرائيلية « كبرى » ، سيحمل فيها الانسان الشغيل اللقب المزري « سيفارديم » .

وتدل الحقائق الموضوعية على بطلان وزيف الفكرة الصهيونية حول التطابق بين تعبير « الصهيونية » وبين تعبير « جميع اليهود » ، وتشير الى أن مصالح الجماهير الشعبية اليهودية متنافية مع مصالح الصهيونية والامبريالية . وهذا يعني ان كل مفكر يهودي ديمقراطي وشريف ، لا ينظر بعين اللامبالاة تجاه مصير الناس من أصل يهودي لا يمكنه الا أن يكون معادياً للصهيونية . إن الجزء التقدمي من اليهودية الدولية يعي أكثر فأكثر انه من بين جميع الأعداء الموجودين والمحتملين لليهود ، ولشعب اسرائيل على وجه خاص ، كانت الصهيونية وستبقى أكثر أعدائه خطراً .

* * *

وفي ظل الظروف الجديدة ، وعلى اساس الصهيونية ، بدأ يبرز شكل دولي جديد وخطير من أشكال الفاشية ، وهو شكل مستوحى من النمط الهتلري ، تظهر عدوانيته بأعنف ما يكون في منطقة الشرق الأوسط . وقد أعلن جاكوب ماليك المندوب السوفييتي في هيئة الأمم المتحدة ، وهو على حق تماماً ، وهو يصف فاشية الصهاينة قائلا : « ان الصهاينة كالفاشيين ، لهم طبيعة ايديولوجية واحدة . ويعبر هؤلاء وأولئك عن مصالح البرجوازية الامبريالية الضخمة والأكثر رجعية . وهؤلاء وأولئك أعداء ألداء للحركة الثورية والوطنية التحررية ، وللاشتراكية والشيوعية : وهؤلاء وأولئك عنصريون منفلتون . ويكمن الفرق فقط في أن الفاشيين الألمان أوجدوا عبادة « العرق الآري » في حين أن الصهاينة يحاولون ايجاد عبادة « العرق اليهودي » . ان الفرق يكمن هنا فقط »(٢٥) .

إن طبيعة الحركة الصهيونية لا تتغير بسبب أنها تجمع دائرة واسعة من الناس الذين يشعرون ذاتياً أنهم صهاينة ، ولكنهم موضوعياً وفي مسائل عديدة ، يقفون في مواقع ديمقراطية وانسانية ومعادية للصهيونية . وهم يعلنون في اسرائيل أنهم ضد سياسة الاغتصاب والعنصرية ، وفي سبيل المساواة الوطنية والمدنية للعرب الاسرائيليين ، ومن أجل التوصل الى السلم بين الشعب اليهودي والشعوب العربية وما الى ذلك . ان ظواهر من هذا النوع لدليل على أنه مع تعمق التمايز الطبقي ، ونضوج الوعي الطبقي لدى الشغيلة من أصل يهودي ، تتعمق أيضاً أكثر فأكثر عملية

الابتعاد عن الصهيونية . ويعتبر اشتداد ميول المعارضة أيضاً وسط الاتباع المؤقتين ، برهاناً على عزلة الصهيونية بين الفئات الشعبية الواسعة . وتتجلى في هذا الدلائل الجديدة على ازمة الحركة الصهيونية .

ان محاولة الأيديولوجيين الصهاينة لتغطية الطبيعة العنصرية الاستعمارية والفاشية للصهيونية ، بايهام الناس بأن النزاع العربي الاسرائيلي هو صدام بين حركتين قوميتين متكافئتين ومتعارضتين ، لا يمكن ان تحظى بأي نجاح . وهذه الفكرة الزائفة احتضنها ودافع عنها من قبل بعض ممثلي الصهيونية الكلاسيكية . وقد استشهد ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي منذ زمن غير بعيد ، بحاييم وايزمان ، وكرر قائلا : « ان النزاع العربي الاسرائيلي ليس نزاعاً بين الحق والباطل وانما بين حقين : فكلا الجانبين محق ... »(٢٦) .

ان نزاع الشرق الاوسط يمثل صداماً بين قوى متباينة تبايناً نوعياً وذات اتجاهات تطور تاريخية متضادة . إن الطبيعة الحقيقية للصهيونية هي العنصرية والقومية المنفلتة والشوفينية . وهي تشكل خطراً ليس على الشعب اليهودي وحسب بل وعلى اليهود المنتشرين في الارض . وشعوب المنطقة العربية . وتعلمنا التجربة التاريخية ، أن ظهور ونشاط الفاشية تعبير عن تطور المنظومة الامبريالية الرجعي والمعرض للهلاك ، ويمثل نزعة عامة ويشكل خطراً عاماً على شعوب جميع البلدان . وهي تستند الى تأييد البرجوازية الامبريالية الدولية ، التي تضع لنفسها مهمة انقاذ المنظومة الامبريالية عن طريق اقامة ديكتاتورية ارهابية هي ديكتاتورية الرأسمال الضخم . وأقام الصهاينة في اسرائيل ، كما فعلت الفاشية الألمانية ، « نظام عصابات سياسية حكومياً » و« بربرية ووحشية من القرون الوسطى » و« عدواناً منفلتاً من عقاله ضد الشعوب والبلدان الأخرى » .(٢٧)

ان الصهيونية تشكل خطراً عالمياً ، موجهاً ضد جميع قوى العصر الثورية والتقدمية . وهذا بالذات ما يؤكد ضرورة انشاء جبهة موحدة على أساس اقليمي وعالمي لكبح جماح الأعمال العدوانية للصهيونية والرجعية .

ومن الضروري بصورة خاصة التصدي بحزم للاعمال العدوانية للصهيونية في منطقة الشرق الاوسط ، ولمحاولاتها الهادفة الى اقامة جبهة موحدة مع القوى الرجعية في البلدان العربية وبمساعدة الأمبريالية الأميركية والدولية ، لخنق حركة الشعوب العربية التحررية .

وتعتبر شعوب الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، ركيزة جبارة في النضال ضد الصهيونية والامبريالية . ان موقف التأييد للقضية العربية ، التي يدافع عنها الاتحاد السوفييتي ،وبلدان المنظومة الاشتراكية يتأتى بصورة منطقية من طبيعة الاشتراكية ، وتنافر مبادىء الأممية الاشتراكية مع الاضطهاد القومي والعنصرية والشوفينية . وتربط شعوب البلدان الاشتراكية النضال الحازم ضد الصهيونية مع النضال بلا هوادة ولا مساومات ضد معاداة السامية .

الحواشي

١ ـ ف . أ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، مجلد ٨ ، ص ٧٤ .
٢ ـ المرجع السابق ، مجلد ٧ ، ص ٨٧ .
٣ ـ ك . ماركس وف . انجلس ، المؤلفات مجلد ٤ ، ص ٤٤٦ .
٤ ـ ت . هرتزل ، الدولة اليهودية . ص ١٠١ .
٥ ـ مذكرات تيودور هرتزل ترجمة واصدار م . ليفينتال ، نيويورك ، ص ٦ ، ١٠ .
٦ ـ ضد الصهيونية والعدوان الاسرائيلي ، موسكو ١٩٧٤ ، ص ٧٠.
٧ ـ س . ليفينبيرغ ، اليهود وفلسطين ، لندن ، ١٩٤٥ ،ص ١٧
٨ ـ ت . هرتزل ، الدولة اليهودية ... ص ٣٢ .
٩ ـ دي تسايت ، العدد ١٠ تاريخ ١٩٧٦/٢/٢٧ .
١٠ ـ ف . أ . لينين ، المؤلفات ، مجلد ٧ ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .
١١ ـ دي تسايت ، العدد ١٠ تاريخ ١٩٧٦/٢/٢٧ .
١٢ ـ المرجع السابق .
١٣ ـ المرجع السابق .
١٤ ـ جريدة « كوريريه ديلاسيرا » ١٩٧٥/٨/٢٣ .
١٥ ـ أ . ليفينسون ، أفكار وأعمال (كتاب عن بواليه الصهيوني) صوفيا ، ١٩٤٧ ، ص ١١٤ .
١٦ ـ ن . سوكولوف ، تاريخ الصهيونية ، لندن ، ١٩١٩ ، مجلد ١ ، ص ١٨٩ .
١٧ ـ الصهيونية سلاح مسموم للامبريالية ، وثائق ومواد ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ١٠٧ .
١٨ ـ جريدة « زاروبيجوم » ، موسكو ، العدد ٤٧ تاريخ ١٩٧٥/١١/٢٨ .
١٩ ـ بوغوميل رايتوف ، دروب الصهيونية ، صوفيا ، ١٩٦٩، ص ٦٣ .
٢٠ ـ مصادر الفترة الصهيونية المعاصرة ... ص ٥٤ .
٢١ ـ جريدة « صوت الشعب » ١٩٧١/٦/٢ .
٢٢ ـ بوغوميل رايتوف ، دروب الصهيونية ... ص ٤٨ ـ ٤٩ .
٢٣ ـ فولف ابرليخ ، الصهيونية : نظرية وممارسة ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .
٢٤ ـ دي تسايت ،العدد ١٠ تاريخ ١٩٧٦/٢/٢٧ .
٢٥ ـ صراع الأفكار في العالم المعاصر ... ص ٢٢٢ .
٢٦ ـ دير شبيغيل ، العدد ٥ ، ١٩٧٥ ، ص ٧٣ .
٢٧ ـ غ . دميتروف ، تقرير أمام المؤتمر السابع للأممية الشيوعية ، المؤلفات ، مجلد ١٠ ، ص ٢٩ .

احمد عبد العال

اللاانسانية واللااخلاقية في الفكر الصهيوني

يزعم مفكرو الصهيونية أن حركتهم حركة انسانية ، شرعية ، أخلاقية . ويسلطون أجهزة دعايتهم لاثبات هذه المقولة وتثبيتها في أذهان الرأي العام العالمي وخاصة في أوربا وأميركا .

إن جولة سريعة في هذا الفكر سوف تثبت أن هذا الزعم لا سند له من الواقع أو النظرية . فالأفكار واضحة تماماً ، وكل ما فيها ينضح باللاانسانية واللاأخلاقية ، أما اللاشرعية فهي ثابتة بثبوت الركنين الأولين ، ذلك أن حركة لا انسانية ولا أخلاقية لا يمكن أن تكون شرعية ، لا من وجهة النظر الانسانية ولا من وجهة النظر القانونية .

« من الواضح أن اليهود لم يتعلموا شيئاً من تاريخهم ، ذلك التاريخ الذي برهن على ضرورة تجنب الأعمال الشائنة ضد السكان الوطنيين »[1] . هذا ما قاله المفكر اليهودي (احاد هاعام) سنة ١٨٩١ عقب أن شاهد معاملة الصهيونيين اللاانسانية للعرب بعد أن تسللوا الى فلسطين مستغلين تحلل السلطة العثمانية وسيطرة الامتيازات الأجنبية في ذلك الحين . يصف لنا ذلك المفكر الأعمال الشائنة التي يقوم بها هؤلاء الصهيونيون في فلسطين مفسراً هذه « الميول الحقيرة الخطيرة » فيقول :

« لقد كانوا خدماً في منفاهم ، وفجأة وجدوا أنفسهم في حالة من الحرية غير المحدودة ، حرية غير مقيدة ... ولقد خلق هذا التغيير المفاجىء في دخيلتهم ميلاً نحو الاستبداد كما هو الحال دائماً عندما يصبح الخادم سيداً »[2] .

حقاً ما قاله المفكر اليهودي . فلقد عاش اليهود في أوربا عيشة المذلة والهوان داخل حواجز « الغيتو » ، وعندما أتيحت لهم الفرصة لكي يعيشوا بين شعب كريم ومتسامح وجدوا فرصتهم لكي يردوا ذلك الاذلال والهوان الى ذلك الشعب الكريم . فالعرب « على خلاف شعوب أخرى ، ليست لديهم كراهية أصيلة لليهود ، وهي بالتأكيد لم تكن لديهم ، ولقد عاش اليهود بينهم في محبة تامة قبل

وأثناء حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ »[٣]

ولعلنا في هذه الدراسة العاجلة نستطيع ان نلقي قليلاً من الضوء على أخلاقيات ذلك الخادم الذي أصبح سيداً فجأة ، لا من واقع ممارساته اليومية المدانة على النطاق العالمي ، وإنما من واقع أفكاره النظرية التي كان أول من بلورها وقام بالخطوة الأساسية نحو تطبيقها وأعطانها هيكلها التنظيمي ثيودور هرتزل ، الصحفي النمساوي والمعروف بزعيم الحركة الصهيونية .

الموقف من اللاسامية

ان هرتزل لا يرى في « العداء للسامية » شراً تجب مقاومته أو الوقوف ضده بحسم ، بل على عكس ذلك ، فهو يراه « شيئاً ضرورياً ومفيداً للحركة الصهيونية »[٤].

ان ما يدعو الى التساؤل هو : لماذا يتخذ المفكر الصهيوني هذا الموقف الذي قد يدعو الى العجب لأول وهلة ، ولماذا هذا التناقض بين اعتناقه اليهودية والدفاع عنها وبين وقوفه في صف أعدائها . يجيب هرتزل على ذلك بقوله : « وهكذا فإن معاداة السامية أيضاً قد تضم في ثناياها ارادة سماوية لخيرنا اذ انها تضطرنا الى ضم صفوفنا ، وتوحدنا عن طريق الضغط ، ومن ثم ومن خلال وحدتنا هذه تجعلنا أحراراً »[٥] .

وما دامت معاداة السامية هي التي جعلت منه يهودياً ، فهو لا يود فقط أن يحتفظ بيهوديته ، بل عليه إذن أن يغذي ذلك العداء ويشجعه بكل قواه حتى يصل الى قمته . ولكن المفكر الصهيوني لا يكتفي بتغذية وتشجيع العداء للاسامية ، بل إنه يرفض ويقاوم أية حركة ترمي الى القضاء عليه ، سواء كانت من جانب افراد أم من جانب أمة . انه يرفض « مجتمعات السلم » ، فهي مجتمعات غير مرغوب فيها ، لأن « الانسان الذي يخترع متفجراً رهيباً يقدم للسلم أكثر مما يقدمه الف رسول وديع »[٦] ثم يخاطب هؤلاء الرسل الوديعين أنصار السلم والاخوة الراغبين ان يعيش الانسان اليهودي في سلام مع اخيه الانسان المسيحي فيقول : « ان الاخوة العالمية ليست شيئاً جميلاً . ان الخصومة والعداء لازمان لأعظم مجهودات الانسان »[٧].

فهرتزل يرفض أن يعيش اليهودي في أمان واخاء في المجتمع الذي يعيش فيه . انه يريد له أن يعيش دائماً تحت ضغط العداء للسامية ، منكمشاً على نفسه ، شاعراً في كل لحظة بالاضطهاد والغربة ، معزولاً عن ذلك المجتمع ، حتى يسهل على قادة الفكر الصهيوني استخدامه في تحقيق مآربهم .

العزلة

فالعزلة اذن لها أسبابها ولها مبرراتها وأهدافها . وحتى نستكشفها لا بد من البدء بذلك

السؤال الاستنكاري الذي اطلقه فلاديمير ايليتش لينين عام ١٩٠٣ : « هل يمكننا أن نرجع الى الصدفة » هذه الحقيقة القائلة بأن القوى الرجعية في اوربا كلها ولا سيما في روسيا تتكاثف جميعاً ضد اندماج اليهودية ومن أجل تعزيز عزلتها[٨] لا شك أن فلاديمير ايليتش لينين كان خير من عرف أسباب هذه العزلة وخير من وعى خطورتها واهدافها . فالمصالح الاقتصادية لهذه القوى الرجعية ، لهذه الطبقة المستغلة ، هي التي سعت الى ذلك وفرضته على هذه الجماهير من أجل استغلال قوة عملها .

الاستغلال

فالاستغلال سمة أساسية في النظام الرأسمالي . وله جذوره العميقة في الفكر الصهيوني بداية باستغلال جماهير اليهود نفسها ونهاية باستغلال الشعوب الأخرى .

استغلال اليهود

عندما تم انتصار الرأسمالية على الاقطاع بدأ تطور اجتماعي وسياسي وصناعي وبتسارع هذا التطور ـ وبما ان الرأسمالية تحمل في طياتها عوامل فنائها ـ فقد تسارع أيضا نمو الطبقة العاملة ، وراحت تزداد قوة مع نمو الرأسمالية نفسها ومع تطور الصناعة . ومن ثم فقد تصاعد أيضاً كفاحها الاقتصادي والسياسي ضد هذه الطبقة . تلك الطبقة الرأسمالية المستغلة (بالكسر) . مما أدى الى تطور الحرية السياسية وساعد على انهيار حاجز « الغيتو » اليهودي واندماج اليهود مع شعوب البلاد التي يعيشون فيها ، وانتقالهم من لغتهم الخاصة الى لغة تلك الشعوب ، مما أدى بدوره الى رفع الوصاية السياسية المفروضة عليهم من الكهنة والتجار واصحاب البنوك والمصانع،اليهود . وبتصاعد كفاح الطبقة العاملة وتزايد قوتها وتعاظم الصراع الطبقي بدأت الجماهير الكادحة من اليهود تتأثر بالاستقطاب الطبقي . وراحت تشارك الطبقة العاملة كفاحها ضد الطبقة الرأسمالية المستغلة .

ولقد شكل هذا الالتحام والكفاح خطراً عظيماً على مصالح الطبقة الرأسمالية ككل وعلى مصالح الفئة اليهودية منها على وجه الخصوص حيث كانت هي الفئة المسيطرة على تلك الجماهير من قبل داخل اطار « الغيتو » اليهودي ، مستغلة عزلتها ، ناهبة قوة عملها ، ومن ثم فقد تلاقت مصلحة الفئتين اليهودية والمسيحية من الطبقة الرأسمالية في ضرب ذلك الاندماج حتى تصل الى نفتيت وحدة المناضلين ضدها من جهة ، وتصل من جهة أخرى الى تحويل جماهير اليهود الكادحة من قوى تقدمية تقف في صف الثورة الى قوى رجعية مضادة للثورة .[٩]

وحتى يتحقق لها ذلك كان لا بد من عزل هذه الجماهير مرة أخرى والوقوف بضراوة ضد

عملية اندماجها لاعادتها تحت السيطرة الرأسمالية ، بأساليب جديدة ، وشعارات جديدة تتناسب مع عصر الرأسمالية ... العصر الذي يتميز بتزايد ضراوة المستغلين (بالكسر) وبتزايد وعي المستغلين (بالفتح) . وسارع منظرو الفكر الصهيوني للبحث عن الحلول المناسبة لتلك المعادلة الصعبة . فوجدوها في اشعال نار العداء للسامية وتغذيته ، بل والاشتراك فيه اشتراكاً فعلياً ، مع الدعوة الى انقاذ جماهير اليهود المسكينة المضطهدة من ذلك العداء المنصب عليهم ، بانشاء وطن قومي لهم ، وتبشيرهم بالجنة الموعودة وقرب تحققها في أرض الميعاد . يقول بن غوريون « ان اليهودي لن يظل طويلاً يتجول بين « الغيتو » اليهودي وبين الذوبان ، بين الفناء وبين الذبول ، بين الهرب من العالم وبين الهرب من نفسه »[١٠]

ان الدعوة الى انشاء وطن قومي لليهود لم تكن تقصد الى تحقيق مصالح جماهير اليهود الكادحة أو الى حمايتهم وتخليصهم من السيطرة والاضطهاد الواقعين عليها في عهد الاقطاع ، وانما كانت تقصد الى الابقاء عليهم داخل اطار « الغيتو » ومنعهم من الاندماج لتحقيق مصالح الامبريالية العالمية ومصالح الرأسمالية اليهودية التي تريد ان تستبدل سيطرتها عليهم بسيطرة الاقطاع المنهار . ولعل الترابط الشديد الذي نشاهده اليوم بين الامبريالية العالمية تحت زعامة الولايات المتحدة الامريكية وبين حكام اسرائيل وسادتها هو خير دليل على تلك المصالح المترابطة ، التي أفصح عنها هرتزل في مذكراته حين قرر ان المعادين للسامية ليسوا أعداء اليهود الأساسيين ولا هم خصومهم ، ولكنهم « سوف يكونون أكثر من نعتمد عليهم من الأصدقاء ولسوف تكون الدول المعادية للسامية حلفاء لنا » .[١١]

وهكذا أصبح المعادون للسامية ، بالفعل أصدقاء لليهود ، وأصبح المتسامحون معهم والمستضعفون لهم اعداء لهم .

« ومن هنا نستطيع ان نستنتج حقيقة كون جميع الانشاءات الفكرية التي صاغها منظرو الحركة الصهيونية العالمية حول « الأمة اليهودية العالمية » و « شعب الله المختار » و « العرق اليهودي النقي » و « ابدية اللاسامية » وعدم امكانية « حل المسألة اليهودية » في بلدان الاغتراب والحنين الابدي الى « أرض الميعاد » وان « جميع الشعوب سواء كانت مجتمعة او كل منها على حدة هي لا سامية » ليست سوى تبرير فكري لمنع عملية اندماج اليهود وتعزيز عزلتهم ، لأن في ذلك يكمن سر قوة الصهيونية على اخضاع جماهير اليهود لسيطرتها ووضعهم في خدمة مصالحها العليا للاثراء والدفاع عن الامبريالية العالمية »[١٢] .

وهرتزل لا يخفي ، وهو يخاطب العقلية الاوربية الاستعمارية ، أن دولته التي يزمع انشاءها تلعب دور كلب الحراسة للاستعمار العالمي ليتحقق له استغلال الشعوب الفقيرة ، وعلى ذلك الكلب أن

يرهبها ويقهرها كلما دعت الى ذلك ضرورة . ان دولته ستكون جزءاً من استحكامات الرأسمالية الاوربية العدوانية ضد شعوب آسيا ، بل إنها ستكون أيضاً ، « طليعة المدنية في مواجهة البربرية »[١٣] . فهو عندما يذهب الى هناك ، انما يذهب ممثلاً « للحضارة الغربية » الحضارة الاستعمارية .. حضارة استغلال قوة عمل الشعوب الفقيرة ونهب خاماتها وثرواتها . ليقيم استحكاماته في مواجهة « البربرية » ، « بربرية » المقاومة البطولية لهذه الشعوب ضد ذلك النهب والاستغلال « بربرية » الثورة في مواجهة الاستعمار والاحتلال .

فكل ثورة في مواجهة العدوان الاستعماري وكل مقاومة ضد استغلال الشعوب انما هي عمل بربري وحشي ، كما يراها المفكر الصهيوني . وهذا يفسر لنا ما يطلقه حكام اسرائيل اليوم من شتى الالقاب على ابطال المقاومة الفلسطينية وثوارها .. والتي تتراوح ما بين الخارجين على القانون وبين القتلة والارهابيين .

ان من يقبل امتصاص دمه واحتلال بلده واستغلال قوة عمله وخيانة وطنه هو انسان متحضر مثقف ، وكل ثائر في وجه الظلم والعدوان ، وكل متفان في حب وطنه ، ومقاوم لكل أشكال الاستغلال والعدوان ، هو بربري همجي ، اذن على هرتزل ان يقيم في مواجهته استحكاما حتى لا تمتد آثامه وشروره الى داخل دار اسياده الامبرياليين .

هذا واحد من المبادىء الانسانية والأخلاقية للفكر الصهيوني . ولعل شخصية رشيد بك[١٤] التي اخترعها زعيم الحركة الصهيونية هرتزل في روايته « الأرض القديمة الجديدة » هي خير ما يمثل ذلك الاساس اللاأخلاقي للفكر الصهيوني .

« يسأل كنجز كورت وهو ضابط بروسي سابق رشيد بك » :

ـ إنكم اناس شاذون أيها المسلمون : ألا تعدّون هؤلاء اليهود معتدين . فيجيبه رشيد بك (حلم هرتزل) :

ـ انك تتحدث حديثاً غريباً أيها المسيحي . هل تدعوه لصاً ذلك الذي لا يأخذ منك شيئاً ، بل على عكس ذلك يعطيك شيئا ؟ لقد أغنانا اليهود فلماذا نسخط عليهم ؟.....

ـ حقاً ..لطيف.. كلام معقول ، ولكنك رجل مثقف ، لقد درست في أوربا انني لا اكاد اتصور ان الرجل البسيط في المدينة او الريف يمكن ان يفكر كما نفكر .. حقاً .

وتتضح أبشع صور الاستغلال عندما أعلن هرتزل انه سوف يستخدم السكان الوطنيين للدولة التي سوف يستعمرونها في ابادة الحيوانات المتوحشة والحشرات السامة كالأفاعي ان وجدت قبل أن يطرد هؤلاء السكان خارج وطنهم[١٥] .

الابادة الجماعية

تقودنا هذه الصورة البشعة الى مبدأ لا انساني آخر قام عليه الفكر الصهيوني ، وهو مبدأ الابادة الجماعية للخصوم . ولقد أفصح هرتزل عن هذه الرغبة ، الدفينة ، عندما راح يشرح بلذّة ومباهاة طريقته الحديثة في الابادة :

« فلنفترض أننا اضطررنا الى تطهير بلد ما من الحيوانات المتوحشة ، فسوف لا نشرع في القيام بتلك المهمة على طريقة أوربا القرن الخامس ، اننا لن نأخذ الرمح والحربة ونخرج فرادى لمطاردة الدببة ، اننا سننظم حفل صيد كبير يفيض حيوية ثم نسوق الحيوانات جماعياً ونلقي وسطها قنبلة الملنيت »[١٦] .

ولعل تطبيقات ذلك المبدأ في تاريخ الصهيونية لا حصر لها . فالتاريخ الانساني لن ينسى ما حصل في فلسطين ، وتلك المذابح البشعة التي جرت على أيدي الصهاينة في دير ياسين ، وقبية ، وغالين ، وخان يونس ، والبوتية ، وقلقيلية ، وكفر قاسم ، والتوافيق ، والسموع ، والكرامة ، واربد ، والسلط بالاضافة الى حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

ولقد صرح مندوب هيئة الاغاثة الدولية بهيئة الأمم المتحدة ، بعد ان شاهد عينات من الحلقات المتتالية لقصف الصهاينة المتعمد لمنازل المدنيين والآمنين وابادتهم ، بأن ١٦٠٠٠ نسمة من سكان القرى العربية الواقعة قرب الحدود قد أصبحوا مشردين وبلا مأوى[١٧] .

الارهاب

ويشكل الارهاب بشكليه الفكري والمادي ، سمة أساسية من سمات الفكر الصهيوني ، سواء بالنسبة لليهود أنفسهم او لغيرهم ، فلقد راح هرتزل منذ البداية يحذر اليهود وينذرهم بأن العداء للسامية « فكرة متأصلة لا يمكن اقتلاعها »[١٨] . وراحت المنظمات الصهيونية تنفذ ذلك عملاً ، فأسهمت في بث الشعارات المعادية للسامية في الاحياء وأماكن تجمعات الطوائف اليهودية ، وفي افتعال الصدامات ومهاجمة التجمعات اليهودية أحياناً ، حتى ولو أدى ذلك الى قتل أعداد منهم ، « فالجدران لاتزال تحمل الشعارات المعادية للسامية ، والشباب يغنون الأغاني المعادية للسامية ، والمعابد تشوهها رسومات الصليب المعقوف »[١٩] . وحاخامات اليهود لا يكفون عن التلويح دائماً بالملايين الستة من ضحايا النازية في وجه الشباب بحيث لا يصبح أمامهم من خيار : الدولة أو الانقراض . أما اليهود الذين يحملون بعض الأفكار الليبرالية أو الذين يعادون الصهيونية فلهم في قاموس الصهيونية ما لا حصر له من الأوصاف والالقاب التي تطلق نحوهم كسهام قاتلة . فرئيس المجلس اليهودي الأمريكي إلمربيرغر ، الذي يعادي الصهيونية ويصدر النشرات عن المؤامرة

الصهيونية ، وهستيريا تأييد اسرائيل ، ويتهم معاضدي اسرائيل بالولاء المزدوج ، انما هو انسان « سيكوبائي مصاب بجنون العظمة وانفصام الشخصية ، وأعضاء مجلسه يهود كارهون للذات خائنون لشعبهم »[٢٠] . ان الحرب التي تشنها الصهيونية وعمليات الارهاب التي توجهها الى اليهود المعادين لها كفيلة أن تجعل اليهودي يقتل نفسه هرباً من ذلك الارهاب كما حدث لدانيال بروس أحد منظمي جماعة الكوكلوكس كلان .

وقد ركزت الصهيونية ارهابها كذلك على الشخصيات البارزة من غير اليهود سواء كانوا رؤساء او اعضاء في المجالس النيابية اوكتابا وصحفيين وفنانين . وكان هرتزل منذ البدء يشن حملاته الارهابية على رجال الدول الاوربيين طارحاً أمامهم خيار « الصهيونية او ثورة يهودية عارمة »[٢١] . وقد وصلت الحملة الصهيونية حتى ترومان الرئيس الاميركي الأسبق ، الذي ما ان اقترب سفره الى « بوتسدام » بعد الحرب العالمية الثانية حتى صرح بن غوريون بأن اليهود سيقاومون تطبيق الكتاب الابيض بالقوة اذا استدعى الأمر[٢٢] . كما برعت الصهيونية في استخدام « عقدة الذنب » عند الشعب الألماني لارهاب الحكومة الألمانية والمسؤولين فيها لابتزازهم وكبت الاصوات الليبرالية او المعادية للصهيونية في صفوفهم . ولعل خير مثال على ذلك ما صرح به ناحوم غولدمان رئيس المجلس اليهودي العالمي في اجتماع عقد لمن تبقوا على قيد الحياة من أحد المعسكرات النازية ، في نيويورك : « انه لا يكفي ان يتذكر اليهود دائماً ، ولكن يجب أيضاً تذكير الالمان دائماً »[٢٣] . وتطبيقاً لذلك المبدأ فقد اتهمت الصهيونية الشعب الالماني انها قد انتخبت نازياً بانتخابها كيرت كيسنجر مستشاراً لالمانيا خلفاً للمستشار ادیناور ، حيث كان في شبابه عضواً في إحدى منظمات الشباب النازي . ويعلق الكاتب اليهودي جيمس يافي ، على ذلك بأن سجل كيسنجر الليبرالي وتبرئة ما حدث له في ماضيه وصغر سنه في ذلك الوقت لم يشفع له . إنه كان وسيظل نازياً .[٢٤]

النفاق

وقد استخدمت الصهيونية سلاح النفاق ابتداء من هرتزل الذي حاول ان يجتذب القوى الرئيسة القائمة في ذلك الحين متخذاً لكل من هذه القوى اسلوب النفاق الذي يناسبها . اما بالنسبة للقوى الرئيسة ، اصحاب المشكلة الحقيقيين والذين سوف تعتدي الصهيونية على بلادهم ، فلا بد من تصعيد هذا النفاق . ففي عام ١٨٩٩ قدم الى هرتزل خطاب مرسل من عمدة القدس العربي الى كبير الحاخامين في باريس يحذره فيه من ادعاءات الصهيونية حول فلسطين . فأجاب هرتزل على الخطاب متسائلا : « ومن ذا الذي يفكر في ازالة السكان غير اليهود . ان هؤلاء السكان سيجدون في اليهود، على العكس اخوة رائعين »[٢٥] . وفي عام ١٩٤٨ اختار وايزمن ان يلعب على حبل « الاخوة والقرابة السامية » زاعماً ان اليهود ليسوا غرباء عن فلسطين : « ان العرب ليسوا غرباء . لقد عاشوا قرونا في البلاد . ونحن نقول لكم بأن هناك متسعاً لكلينا ، ولسوف تستفيدون من

مجيئنا ، ولسوف نستفيد من علاقة الصداقة بيننا . اننا لا نقوى على طرد غيرنا ، ولسوف نكون آخر من يطرد الفلاح من أرضه ... لسوف نبني علاقات طبيعية بيننا وبينكم . هذا هو موقفنا تجاه العرب وأي موقف آخر يعد جريمة وطفولية وسوء تدبير وغباء »[٢٦] .

لقد استخدمت الصهيونية كل هذه الأساليب وغيرها بمهارة المدرب ضد اعداء الصهيونية وخصومها .

ولعل ما كشفت عنه المصادر المختلفة من أسباب ازدياد الاصوات الموالية لتقسيم فلسطين خلال ايام ثلاثة فقط هي خير شاهد على ذلك ، فلقد وصف هوريتس ان المحاولات التي جرت مع دول أمريكا اللاتينية كانت ناجحة ومشجعة إذ استخدم الارجنتيني موشي توكسكس المسؤول عن السياسة الصهيونية في امريكا اللاتينية في ذلك الحين كل الوسائل التي وضعت تحت تصرفه في سبيل الاقناع[٢٧] .

كما قيل بان جوسي فيكو وهو رئيس جمهورية سابق لكوستاريكا قد اعطي دفتر شيكات على بياض ، كما استلمت زوجات ممثلي أمريكا اللاتينية هدايا كثيرة معظمها معاطف الفرو الثمينة ، ولقد اعترف الدكتور بلنت فيما بعد ، وهو ممثل كوبا ، بأن زوجته قد استلمت معطفاً ، وأعاده حيث كان معارضاً لفكرة التقسيم[٢٨] .

كما كشفت تحقيقات السيناتور فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي ١٩٦٣ « ان كثيراً من المال المصروف على الاعلام أتى من المبالغ المجموعة باسم الأعمال الخيرية ، لكنه صرف كرشاوى ومرتبات وأدوات للعاملين في خدمة الاعلام الاسرائيلي[٢٩] .

ان أخطر ما في الفكر الصهيوني اليوم ليس هو مجرد قيامه على أسس لا إنسانية ولا أخلاقية ، وانما هو الحشد لذلك الفكر ووضع اكبر جهاز اعلامي ودعائي مدعم بالأموال والخبرة ، وبمعتنقي الصهيونية في جميع انحاء العالم كقوى بشرية ، يغلف ذلك كله انه اصبح له دولة تجند لخدمته كل امكانياتها ، تلك الدولة التي تزعم ان ميلادها الجديد هو اصلاح ما افسدته الأحداث التي وقعت منذ سقوط اورشليم عام ٧٠ بعد الميلاد ، بوضع حد للعداء للسامية ولتشرد اليهود غير الطبيعي ولايجاد عدالة تاريخية،وكله ادعاء باطل .

ولكن يهدم زعمها من أساسه تساؤل واحدٌ للمفكر الحر ابراهام ليون « كيف يمكن للانسان ان يصدق بان علاجاً لشر قائم طيلة الفي سنة ، يتم اكتشافه في نهاية القرن التاسع عشر فقط »[٣٠] .

ان الصهيونية ليست إلا رد فعل للموقف الذي نشأ للرأسمالية اليهودية نتيجة انهيار

الاقطاع وتعفن الرأسمالية وزعزعة الاستعمار ، والوعي بهذه الحقيقة يسهل لنا مهمة القضاء على ذلك الفكر الخبيث ، ان التحام المناضلين الفلسطينيين بكل القوى التقدمية في العالم وفي طليعتها الدول الاشتراكية في مواجهة الامبريالية العالمية لهو خير ضربة توجه الى صميم ذلك الفكر تمهيداً للقضاء عليه الى الأبد .

الحواشـــي

(١) L.M.C. Van der Hoeven leonhard, The truth about the Palestine problemseries of Palestine books NO. 20 Selected Essays on the Palestine question . P. 12. henceforth referred to as L.M.G. Palestine books.

(٢) Same reference P . 13.

(٣) Same reference P. 9, also Brandies on Zionism . A collection Addresses and Statements by Louis D .Brandies « Washington 1942 » P. 152.

(٤) The complete diaries of Theodor Herzl,Vol. I «Published by the Theodor Herzl foundations, Thomas Youseloff. New York , 1960 P . Henceforth to as Herzl diaries . See also Dr. Assad Razzuk , Zionism and Arab resistance , series of Palestine Monographs NO . 54, Zionism and human rights, P. 16 .Henceforth referred to as Dr . Assad Razzuk .

(٥) Dr . Assad Razzuk P. 16 , Also Ibid . , P. 196 .

(٦) Hezel diaries , OP. Git., P. 231 also Dr. Assad Razzuk P. 17.

(٧) Herzl diaries, P. 6 and also Dr. Assad Razzuk P. 18.

(٨) Theodor Herzel. The Jewish state. An attempt at a modern solution of the Jewish question, 4th Ed. translated by Sylvie Davigdor, London , 1946. Henceforth referred to as the Jewish state OP.Cit. P. 76. Also Dr. Assad Razzuk P. 19

(٩) انظر الدولة الديمقراطية التقدمية في فلسطين .ورقة مقدمة من اللجنة الوطنية الفلسطينية في مهرجان الشبيبة العالمي برلين صيف ١٩٧٣ ، ص ٧ وسيشار اليها فيما بعد بالدولة الديمقراطية التقدمية .

(١٠) ١٠ ـ المرجع السابق ، ص ٧ .

(١١) Oscar I. Jankowsky, Foumdaions of Israel Emergence of a Welfare State «Newyork» P. 49.

(١٢) Herzl Diaries, Op.Cit., p. 84, also Dr. Assad Razzuk , p. 21.

(١٣) الدولة الديمقراطية ص ، ١٧ ١٨ .

(١٤) Herzel Diaries II Vol. Op.cit. Also. Dr. Assad Razzuk, P. 23.

(١٥) Ibid. p. p. 123-125. Also Dr. Assad Razzuk p. 53-56.

(١٦) Herzel Diaies, Vol. Op.Cit., p.716. also Dr. Assad Razzuk p. 23.

(١٧) Jewish State, Op.Cit.., p. 29 also Dr. Assad Razzuk p . 27 .

(١٨) Ellias W. Hanna The legal States of the Arabs resitance in occupied territory, Palestine Monographs No. 54.

(١٩) L.M.C. P. 13,14 .

(٢٣) انظر رتشارد ب . ستيفنز ، الصهيونية الامريكية وسياسة امريكا الخارجية ترجمة ونشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص١٢٤ .

(٢٠) JamesYaffe, p. 55.

(٢١) Same reference p. 191.

(٢٢) L.M.C. P. 14 .

(٢٤) James Yaffe p. 58 .

(٢٥) James Yaffe p . 58 .

(٢٦) L.M.C. P 15.

(٢٧) L. Simon and L. Stein, Awakening Palestine p. 14.

(٢٨) انظر رتشارد ب ستيفنز ، ص١٦١ .

(٢٩) انظر المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص١١ .

البروفيسور مانفريد فوخت

عن بعض جوانب الصلة بين الصهيونية والعنصرية

من المهام الاولى للبحث العلمي في جمهورية المانيا الديمقراطية ان يزيح القناع عن ايديولوجيات الامبريالية بكل صورها واشكالها ، وأن يحلل ممارسات هذه الايديولوجيات تحليلاً انتقادياً ، ليسهم اسهاماً فعالاً في تأييد الشعوب المناضلة ضد القمع ، ومن أجل الحرية والكرامة الانسانية .

وتشغل دراسة الصلات بين الامبريالية والصهيونية والعنصرية في النظرية والتطبيق مكاناً بارزاً في هذه المهمة .

فالصهيونية ـ هذه الايديولوجية والممارسات السياسية الرجعية للجناح اليميني من البورجوازية الكبيرة اليهودية التي أدانتها الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثلاثين (١١ تشرين الثاني ١٩٧٥) كشكل من اشكال « العنصرية والتمييز العنصري) ـ قد قدمت كل يوم دليلا على هذه الصلات في ممارستها السياسية والاجتماعية منذ أن بدأت نشاطها في فلسطين ، وواصلت هذه السياسة بعد قيام اسرائيل وفي تعاون وتحالف وثيقين مع اكثر قوى الامبريالية رجعية في الصرع ضد النظام الاشتراكي العالمي وحركة الطبقة العاملة الثورية العالمية . وحركة التحرر الوطني والاجتماعي المعادية للامبريالية ه وتصبح هذه النظرية الزائفة عن قومية يهودية متميزة ، وغير موجودة في الواقع ـ هذه النظرية التي تقوم على سوء استغلال للدين اليهودي ، أساس السياسة العملية للقيادة الصهيونية في اسرائيل ضد العرب داخل وخارج أراضي دولة اسرائيل . وهي تتضمن التوسع الاقليمي فضلا عن التمييز ضد السكان العرب الذين يعيشون في اسرائيل .

وتتضح طبيعة الصهيونية في ان دولة اسرائيل منذ تأسيسها تتجاهل تماماً قرارات الأمم المتحدة ، وتمنع الشعب العربي في فلسطين من الحصول على حقه في تقرير مصيره واقامة دولته ، كما تتضح في عمليات الضم واحتلال الأراضي التي كانت مخصصة لدولة فلسطين . ونستطيع ان نراها

أيضا في اجبار ٨٧٥ ألفا من العرب الفلسطينيين على الهجرة الجماعية الى الأردن وسوريا ولبنان وغيرها من البلاد العربية ومنعهم من العودة الى ديارهم ، وفي اخضاع العرب الذين ظلوا في اسرائيل والذين يشكلون ١٤ ٪ من مجموع السكان لنظام من التمييز القومي على يد القوى الحاكمة الصهيونية .

ومن المعروف ان نظام الاخضاع والتمييز ضد العرب في أراضي دولة اسرائيل يشمل كل مجالات الحياة الاجتماعية ، ومن هنا فلن نشير الا الى بضعة امثلة . ويعتمد الأساس القانوني لهذا التمييز بشكل رئيسي على قوانين الطوارىء التي اصدرتها الحكومة الاسرائيلية استنادا الى قانون ومرسوم الادارة رقم ٥٧٠٨ لعام ١٩٤٨ وقانون الطوارىء (مناطق الامن) التي اصدرتها دولة الاحتلال البريطاني في عام ١٩٤٥ . وهي تخول وزير الدفاع الحق في اقامة « مناطق أمن » ونقل ادارتها الى الحاكم العسكري الذي يتمتع بسلطات غير محدودة عملياً ، فمن سلطته مثلا أن يخضع الشخص لرقابة الشرطة ، وأن يحدد اقامته في مكان معين (المادة ١١٠) ، وان يسجنه دون توجيه اتهام او محاكمة لفترة غير محدودة (المادة ١١١)او ان يطرده من البلاد (المادة ١١٢) . ومن حق الحاكم العسكري أن يصادر الملكية الخاصة لأي شخص ويتصرف فيها كما يريد ((المادة ١١٩و ١٢٠)الخ ...

لقد جسدت الدوائر الصهيونية الحاكمة نظرتها العنصرية في القانون ، ولا يسمح للمستوطنات الزراعية اليهودية باستخدام العمال العرب أو تأجير الأرض للعرب .

ويعترف « قانون العودة » بحق كل يهودي في الهجرة الى اسرائيل والحصول على الجنسية ، في حين لا يسمح للاجئين العرب المولودين في البلاد بالعودة الى ديارهم .

ويتسم قانون الجنسية بنفس الروح العنصرية ، فاليهود يصبحون مواطنين اوتوماتيكيا في حين أن على العرب في كثير من الحالات أن يمروا باجراءات التجنس ليصبحوا مواطنين اسرائيليين .

وفي نفس الوقت تخضع الأقلية العربية لنصوص قانونية تستهدف نزع ملكية الأرض العربية . وقد نزعت الحكومة الاسرائيلية ـ عن طريق عدد من القوانين والاجراءات ـ ملكية مساحات واسعة من الارض المملوكة للسكان العرب . وهي لا تتورع حتى عن سرقة المؤسسات الدينية الاسلامية (الوقف) . ولا شك في ان ممارسات الصهيونية هذه تتعارض كل التعارض مع ابسط حقوق الانسان الأولية ، وانها انتهاك لكل قواعد الانسانية . وينطبق نفس الشيء على سياسة وممارسة الدوائر الصهيونية الحاكمة الاسرائيلية في المجال الاجتماعي ، وفي مجال التعليم والخدمات الصحية .

فالاعمال التي تتطلب مهارة تحرم على العمال العرب ، وهم يجبرون اساساً على القيام بالأعمال اليدوية الشاقة في الزراعة والبناء وصناعات الخدمات . وكثير من العمال العرب من العمال الرحل الذين يحكم على غالبيتهم بأن يعيشوا في اكواخ لا تطاق . وتبين الاحصاءات الرسمية أن الدخل السنوي للعامل العربي يقل ٣٠٪ عن دخل العامل اليهودي ، ويحرم العمال العرب في الممارسة من الحقوق الاجتماعية الاساسية مثل حق الترقية واعانات البطالة .

وفضلا عن ذلك تنكر التسهيلات التعليمية على العرب . مثلا توفر الحكومة الاسرائيلية الوسائل الضرورية للمؤسسات التعليمية في المدن والقرى العربية . ففي الناصرة ـ وهي مدينة لا يسكنها الا العرب لا تغطي اعتمادات الدولة أكثر من ٢,٥ ٪ من نفقات التعليم . وقد طرد عدد كبير من رجال التعليم العرب ، ونتيجة لهذه السياسة لا يتلقى كثير من العرب تعليما مدرسياً . ولا يلتحق بالمدارس الثانوية او الفنية إلا ١١,٥ ٪ من العرب مقابل ٢٨,١ ٪ من اليهود . كما لم يتلق تعليماً جامعيا إلا ١,٤ ٪ من العرب مقابل ١١,٩ ٪ من اليهود . ويمثل العرب ١,٨ ٪ من هيئة العاملين في الجامعة فى حين انهم يمثلون ١٤ ٪ من السكان .

وفي المجال الاجتماعي والتعليمي بالتحديد يبدو ذلك التشابه بين سياسة القيادة الصهيونية في اسرائيل من ناحية وسياسة النظام العنصري في جنوب إفريقيا من ناحية اخرى .

وليس هذا بأي حال من قبيل الصدفة ، وانما هو النتيجة الحتمية للصلة بين الامبريالية والصهيونية والعنصرية . ويشكل استمرار هذه الممارسات والسياسات انتهاكاً دائماً للانسانية والحقوق الانسانية ، وهو ليس مجرد تحالف غير مقدس بين الامبريالية والصهيونية والعنصرية ضد حركات التحرر الوطني ، وتوفر المساندة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تحصل عليها هذه النظم من دول حلف الاطلنطي وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الاتحادية ، مصادر اضافية للمنازعات الدولية ، وتهديداً للسلام العالمي .

ومن هنا فليس من قبيل الصدفة أن تمثل هذه الدول احدى بؤر النضال العالمي لقوى السلام والديمقراطية والاشتراكية ضد قوى الامبريالية والحرب والرجعية .

وستزداد فرص انتصار هذا النضال بقدر ما تتوثق صفوف قوى النضال والتقدم . وستكون جمهورية المانيا الديمقراطية من اوثق الحلفاء للقوى المناهضة للامبريالية والعنصرية والصهيونية .

فلقد اقتلعت الأسس الاقتصادية ـ الاجتماعية للعنصرية في جمهورية المانيا الديموقراطية نتيجة التطويح بالطبقات الرأسمالية الاستغلالية . ومع تطور علاقات الانتاج الاشتراكية توفرت الظروف اللازمة لتصفية كل ألوان الايديولوجيات الرجعية . وأصبح مبدأ الأممية البروليتارية أساس

سياسة الدولة . وتتمشى ادانة سكان جمهورية ألمانيا الديمقراطية للعنصرية كشكل غير انساني للقهر الاجتماعي والقومي مع مبادىء التفكير الانساني . وقد ايدت جمهورية ألمانيا الديمقراطية بحزم وثبات منذ تأسيسها ـ الى جانب الاتحاد السوفياتي وبقية اعضاء المنظومة الاشتراكية ـ نضال الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، وضد الفاشية والعنصرية والصهيونية والعدوان ، ويتجلى هذا التضامن فيما تقدم من تأييد سياسي ومادي ومعنوي (فهناك على سبيل المثال مئات من ابناء وبنات هذه الامم يتلقون العلم في الجامعات والمدارس العليا في جمهوريتنا) .

وقد أكدت جمهورية المانيا الديمقراطية عند قبولها في الامم المتحدة اخلاصها للحركة المعادية للعنصرية ، وتأييدها لكل الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والعنصرية . والالتزام بهذه المبادىء هو اول واجبات الدولة الالمانية الأولى للعمال والفلاحين .

مجاهد علي شراب

الحركة الصهيونية حركة عنصرية

مفهوم الأرض في العقل اليهودي

(لاهوت الأرض المقدسة)

يقول الحاخام اليهودي ريتشارد سينغر :

« إن اليهودية التلمودية تتخذ موقفاً طريفاً إزاء فلسطين . فالتلمود لا يكترث أبداً للطقس الصوفي حول الأرض والتراب والشعب ، هذا الطقس الذي يستهوي الكثيرين من اخواننا في الدين . والتشديد الديني في التلمود انصب على التوراة ، وعلى تلك التبصيرات الاخلاقية والمناقبية لدى اليهودية .

« لذا ، فإن قيادة التلمود الدينية وتوكيده يركزان على التوراة وعلى اليهودية ، وليس على الأرض . وهذا مما اوقع القوميين اليهود المعاصرين في الحيرة والارتباك » .

واللغة العبرية لا تعرف كلمة فلسطين (وذلك حسب التصور الديني اليهودي الذي يرى ان الارض لا وجود لها إلا بالاشارة الى اليهود « والتاريخ اليهودي ») .

ولهذا فأينما أشار يهودي الى فلسطين فإنه إنما يشير الى « ارتس يسرائيل » . ولعل هذا المفهوم الديني (الأرض المختارة التي تفوق قدسيتها اي ارض اخرى لارتباطها بالشعب المختار) هو الأساس لبعض الشعارات الصهيونية الهزيلة المعادية للتاريخ مثل « ارض بلا شعب لشعب بلا ارض » باعتبار ان الارض هي ارض اسرائيل (ارتس يسرائيل) التي لا وجود لها الا بالاشارة « للشعب اليهودي » الذي يهيم على وجهه ولا أرض له ! .

وهذا الاهتمام بالأرض ولا شك هو بقايا وثنية في الدين اليهودي ، وارتباط الدين اليهودي ،

هذا الارتباط الكامل ، بالأرض هو تعبير آخر عن هذا النمط البنيوي الذي نلاحظه في اليهودية وهو ارتباط المطلق (الدين) بالنسبي (المكان) ، الأمر الذي يجعل التسامي والجدل مستحيلين .

والصهيونية بجميع مدارسها ـ عدا الصهيونية الاقليمية ـ تقوم على اساس تقديس الارض وتصدر عن الإيمان بمركزية اسرائيل في حياة اليهود (الدياسبورا) حسب المقولة القديمة : وحدة الله (التوراة) بالشعب والأرض والاصرار على عدم الاشارة الى فلسطين الا باعتبار انها « ارتس يسرائيل » التي لم يطرأ عليها أية تغيرات سكانية ، وما حدث من تغييرات فهي طارئة ولا تمس الجوهر الساكن المقدس الذي لا يتغير . وقد أكد مناحيم بيغن هذه النقطة في حديث له في احدى مزارع الكيبوتز عندما قال : « ان اليهود لو تحدثوا عن فلسطين بدلا من ارتس يسرائيل فانهم يفقدون كل حق لهم في الارض لأنهم بذلك يعترفون ضمناً بأن هناك وجوداً فلسطينياً » .

وقد تضخم الحديث عن الأرض وارتباط اليهود بها حتى نشأ ما يسمى بـ « لاهوت الأرض المقدسة » . فالأرض في العقل اليهودي تحولت الى فكرة لاهوتية وفقدت أبعادها التاريخية المتعينة .

فقد كتب الحاخام راشي معلقاً على العبارة الافتتاحية في التوراة « في البدء : خلق الله السموات والأرض » يقول :

« ان الله يخبر اسرائيل والعالم انه هو الخالق ، ولذلك فهو صاحب ما يخلق يوزعه كيفما شاء ، ولذا اذا قال الناس لليهود انتم لصوص لانكم غزوتم ارض يسرائيل وأخذتموها من أرضها فانه يمكن لليهود ان يجيبوا بقولهم : ان الأرض مثل الدنيا ملك الله وهو قد أعطاها لنا » .

وجاء في سفر التكوين (١٥ / ١٨) ان الرب قد قطع مع ابراهيم عهداً قائلاً : « لنسلك أعطي هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير في الفرات » .

والتاريخ اليهودي حسب التصورات التقليدية الصهيونية ان هو الا تعبير عن الارتباط بالأرض ، وهو ارتباط في الواقع يربط بين التاريخ الحي والجغرافيا الثابتة مما يؤدي الى الغاء وجود اليهود التاريخي خارج فلسطين باعتبار انه وجود « خارج » الأرض وبالتالي خارج التاريخ ، كما انه يلغي تاريخ الأرض نفسها باعتبار أنها « مكان » مطلق معقم من الزمان خاوٍ على عروشه ينتظر ساكنيه الأزليين المقدسين . !

* * *

التفسير الصهيوني « للتاريخ » اليهودي

يلاحظ الدارس للتاريخ انه لا يوجد أي تفريق بين المستويات التاريخية الثلاثة للتاريخ اليهودي (التاريخ المقدس ـ تاريخ العبرانيين ـ تاريخ الأقليات اليهودية) في معظم الكتابات اليهودية التي تعالج القضايا الخاصة بالأقليات اليهودية في العالم . فيتداخل التاريخ المقدس (دين ، أخلاق وقصص وردت في العهد القديم) مع تاريخ العبرانيين (التاريخ الواقعي او الانساني ، ويختلف عن التاريخ المقدس) ، ويتداخل الاثنان مع تواريخ الأقليات اليهودية (الظروف التاريخية للتجمعات اليهودية المتفرقة في العالم) لتصبح المستويات الثلاثة ما يسمى « بالتاريخ اليهودي » .!

وتداخل هذه المستويات المختلفة واختفاء الاحساس بالبنيات التاريخية المنفصلة وانفصال التاريخ المقدس عن التاريخ الانساني قد يكون سبباً ، وفي الوقت ذاته ، نتيجة لحلولية الدين اليهودي .

فحسب التصور التاريخي القديم يرى اليهود أن تاريخهم تاريخ مقدس يعبر عن الارادة الربانية ، فإله يسرائيل يتدخل في التاريخ اليهودي من آونة لأخرى ، والأمة اليهودية ظهرت من خلال تدخل الهي مباشر ، أي إن الخالق قد حل في الشعب وتاريخ الشعب .. وحلول الروح الالهية في اليهود حولهم الى امة من القديسين والكهنة والانبياء ...

والصهيونيون قد ورثوا هذه الرؤى القبالية (التلمودية) الطوباوية المعادية للتاريخ ، ولعله ليس من قبيل الصدفة أن ديفيد بن غوريون أهم مفكر وزعيم صهيوني ، هو أيضا من العلماء التوراتيين في اسرائيل المهتمين بالتلمود . وتتسم الرؤية الصهيونية للتاريخ بكثير من جمود ولا تاريخية وحلولية الرؤية اليهودية الدينية ، ويتصور الصهاينة انهم يمكنهم اجتياز الهوة بين المثال اللاتاريخي الى الواقع عن طريق العنف ، إذ إن العنف هو الوسيلة الوحيدة لفرض الاتساق الهندسي على جدل الواقع ، ولكن حتى الان لم يحقق العنف إلا جزءاً صغيراً من المخطط الصهيوني اللاتاريخي .

ويظهر الرفض الصهيوني للتاريخ بشكل واضح في تصريحات الزعماء الصهاينة والقادة الإسرائيليين . فهم حينما يستخدمون كلمة « تاريخ » فانهم عادة لا يشيرون الى التاريخ الحي المتعين وانما الى العهد القديم أو الى تراثهم الديني المكتوب منه والشفوي ، لذا تصبح الحدود « التاريخية » هي الحدود المقدسة المنصوص عليها في العهد القديم (من نهر مصر الى الفرات) ، وهي حدود لم يشغلها اليهود في أي لحظة من تاريخهم ولا حتى أيام داوود أو سليمان ، ولم يرها أي زعيم صهيوني حتى الآن . و« الحقوق التاريخية » هي أيضا الحقوق المقدسة التي وردت في العهد

القديم ، والتي تؤكد انهم شعب مقدس مختار له حقوق تستمد شرعيتها من العهد الالهي الذي قطعه الله على نفسه لإبراهيم .

الشوفينية الصهيونية والتعصب « القومي »[1]

جاء الرعيل الأول من بناة الصهيونية من أوروبا الشرقية ، وفيما كان زعماء أوروبا الغربية ينادون بذوبان اليهود في القوميات العصرية للبلدان التي يعيشون فيها ، وكان زعماء يهود أوروبا الشرقية يدعون الى توكيد « القومية اليهودية » .

وأدى بهم توكيدهم للانكماشية اليهودية وتأثير المذاهب العرقية الأوربية الى الخلط بين فكرة « القومية » و « العنصرية » عاطفياً وفكرياً ودينياً ، وسعى زعماء الصهيونية في أوروبا الشرقية ، بدافع الامتعاض من اللاسامية ، وراء « بعث » عصري جديد لهذه النزعة العنصرية الانكماشية اليهودية القديمة ، وكان زعماء الحركة الصهيونية يقاومون الاندماج ويحاولون إحياء ما دعوه « بالأمة اليهودية » أو « الشعب اليهودي » بالارتكاز الى فكرة صهيونية مؤداها أن « اليهودية دين وقومية » .

وتتضح هذه الآراء ..في كتاب ثيودور هرتزل « دولة اليهود » حيث يدعو الى التعصب القومي .. والفكرة التي يقوم على اساسها كتابه هي أن اليهود لا يمكن ولا ينبغي أن يذوبوا في البلدان التي يعيشون فيها . وعلى اليهودي ألا ينسى أصله المختلف عن سائر الأصول البشرية ، وكلما عرض عليه الاندماج ، حتى ولو بأفضل الشروط الممكنة ، عليه أن يرفضه . فقد بقي اليهود شعباً واحداً وجنساً مميزاً ، لأن شرائع الزواج تعرقل بدلاً من ان تساعد على الاندماج بين الأجناس ، فعليهم أن يتمسكوا بهذه الفوارق التي تميزهم عن الآخرين . « فقوميتهم المتميزة لا تقبل ولن تقبل ويجب ألا تقبل التحطيم ، ولهذا فان للقضية اليهودية حلاً واحداً وجواباً واحداً هو : الدولة اليهودية (دولة اليهود) » .

والصهاينة لا ينظرون لليهود على أنهم اعضاء في جماعة دينية (مثل الإسلام والمسيحية) وانما ينظرون الى اليهود كجماعة عائلية أو ككيان متماسك يسمى « بنو اسرائيل » يربطه رباط روحي (التوراة) ، بل ورباط عرقي ولغة مشتركة وأدب مشترك وتقاليد حضارية تاريخية مشتركة ، أي إنهم جماعة دينية وقومية في ذات الوقت . واليهود أيضا يعتقدون أن قوميتهم هي نتيجة لعلاقتهم الخاصة مع الخالق الذي أرسل لهم الشريعة والتوراة كشعب .

لذا ، فاليهودية « قومية » ولكنها « قومية ـ دينية » ، وهي بذلك مثل الأديان الوثنية الحلولية ، حيث الدين والاله يقتصران على شعب واحد دون غيره من الشعوب . وتتلخص مهمة هذا

« الشعب اليهودي » المقدس في أن يقف شاهداً على التاريخ وعلى وجود الخالق أمام الشعوب الأخرى .

ولكن من السمات الهامة المميزة للأقليات اليهودية في العالم اشتغالهم بالتجارة والربا ، وبذا اكتسبت العواطف والأفكار والأوهام عن الاستقلالية القومية بعداً اقتصادياً . وقد وجد اليهود أنفسهم في مفترق الطرق بعد الانعتاق وبعد ظهور أنماط الحياة الجديدة التي كانت تفرض عليهم الاندماج . واستجاب اليهود في بادىء الأمر لهذا التحدي استجابة خلاقة ، فظهرت حركة الاستنارة اليهودية وحركة اليهودية الاصلاحية ، وهما حركتان تناديان ببعث اليهود وتطويرهم اقتصادياً وحضارياً حتى يتأقلموا مع الاقتصاد والسياسة والحضارة الجديدة ، وحتى يتجدد انتماؤهم القومي للدول والأمم التي يعيشون بين ظهرانيها (وسنتحدث فيما بعد بالتفصيل عن هاتين الحركتين) .

ولكن الصهيونية كانت تعارض بشدة هذين التيارين ، وراحت تعمل على تحويل الاحساس الديني بالانتماء الى جماعة دينية واحدة والارتباط العاطفي بالأراضي المقدسة اليهودية الى شعور قومي وبرنامج سياسي .

فالصهاينة ينظرون الى اليهود على أنهم شعب شرد وحرم من استقلاله مدة ألفي عام (منذ أن خرب تيتوس الهيكل) وعليه أن يعود الى أرضه معتمداً على كل الوسائل الممكنة دون انتظار « الماشيح » (المخلّص) . ويصر الصهاينة على أن اليهودية هي « قومية » وحسب ولكن هذا الانتماء يختلف في اساسياته عن الانتماء القومي العادي ، وهم محقون في هذا .. فـ « القومية اليهودية » تفتقر الى اللغة المشتركة (الأغلبية العظمى من يهود العالم لا تعرف العبرية) ، كما تفتقر الى الأرض المشتركة والرابط الاقتصادي المشترك .

ونستطيع القول إن « القومية اليهودية » هي احساس زائف لا تسانده أية مقومات موضوعية من قبل الأقليات اليهودية في العالم عبر تاريخها بانتمائها الى دين وعرق واحد ، ويمكننا القول أيضاً إن مقولة « الشعب اليهودي » و « القومية اليهودية » هي في حقيقة الأمر برنامج اصلاحي مثالي او رؤية للمستقبل وليست وصفاً لما هو قائم بالفعل . فمعظم « الشعب اليهودي » لا يزال في المنفى (الدياسبورا) رافضاً العودة لأرض الوطن القومي ، وأن هذا البرنامج الاصلاحي لا يستند الى أية امكانيات حقيقية .

الشوفينية الصهيونية والتعصب « القومي »[2]

منذ ظهور الأفكار الصهيونية ، وادعائها بوجود « القومية اليهودية » و « الشعب اليهودي » مستندة بذلك على مقولة (ان اليهودية هي دين وقومية في آن واحد) ، قام مفكرون في أوروبا

وأميركا ، من خلال زوايا مختلفة ، باظهار بطلان الدعوى الصهيونية وكشف الاستغلال الأستعماري الصهيوني لأوضاع اليهود والتأكيد على أن الحركة الصهيونية لا تقدم حلاً لما سمي (المسألة اليهودية) بل تعقد مشكلة عدم الاندماج اليهودي وتزيدها خطورة .

ففي منتصف القرن التاسع عشر ، أكد ماركس الذي لفت نظره التضخيم المصطنع (للمسألة اليهودية) ان هذه المسألة من شأنها أن تنتهي بانتهاء النظام القائم على الاستغلال ، وأن « تحرير اليهودي في معناه الأخير يقوم على تحرير الانسانية من اليهودية » ، وان « التحرر الأجتماعي اليهودي انما هو تحرير المجتمع من اليهودية » ذلك ان « المال هو اله اسرائيل المطاع » .. « والتنظيم الاجتماعي الذي يلغي الشروط الضرورية للمتاجرة وبالتالي يلغي امكانية المتاجرة ، سوف يجعل وجود اليهود مستحيلاً ، ذلك أن « قومية اليهودي الوهمية هي قومية التاجر ، قومية رجل المال

وبعد ماركس بحوالي مائة سنة ، قام البروفسور ويليام هوكنج ، استاذ كرسي الفلسفة في جامعة « هارفارد » بإرسال مقال الى صحيفة نيويورك تايمز في ٢٣ / ٣ / ١٩٤٤ جاء فيه : « ان الصهيونيين السياسيين هم الأعداء الرئيسيون لمصلحة اليهود في عالم الغد » .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى إثر تصاعد الاستغلال الصهيوني لمعاناة بعض يهود أوروبا على يد النازيين من جهة وانكشاف الجرائم الصهيونية ضد عرب فلسطين من جهة ثانية ، قام المفكر البريطاني الراحل ارنولد توينبي بتفنيد الفكرة الصهيونية وادعائها القومي واظهار التماثل في الموقف من اليهود بين الصهيونيين وبين النازيين واللاساميين ، ولعله أدق وأوضح من عالج هذه النقطة بالذات ، اذ اعتبر الصهيونية و (اللاسامية) متساويتين في نظرتهما الى اليهود ، يقول ارنولد توينبي :

« الصيهونية والعداء للسامية انما هما تعبيران عن وجهة نظر متماثلة ، والفكرتان تقومان على فرضية واحدة هي انه يستحيل على اليهود وغير اليهود التعايش في مجتمع واحد ، وبالتالي فان الانفصال المالي هو المخرج العملي الوحيد ، فشعار العداء للسامية هو : (عودوا الى تشرد القرون الوسطى) ، وشعار الصهيونية يقول : (عودوا الى جحر « غيتو » القرون الوسطى) . على أن تجمع كل هذه الغيتو ـ القواقع ـ المنتشرة في العالم في بقعة واحدة من الارض هي فلسطين لخلق غيتو واحد راسخ الدعائم » .

من الواضح ان كارل ماركس (الشيوعي) والبروفسور الامريكي ويليام هوكنج (الليبرالي) والمؤرخ البريطاني ارنولد توينبي (المتدين) ـ على الرغم من تباعد الزمن وتباعد المنطلقات الفكرية ، تجمع بينهم نقاط أساسية بالنسبة لفهم الحل الصهيوني لما يسمى (بالمسألة اليهودية) وأهم هذه النقاط :

١ ـ ان « المسألة اليهودية » مشكلة مصطنعة تنبثق من وضع اليهود في مجتمعات اوروبية معينة وليس من وجود (القومية اليهودية) المزعومة .

٢ ـ ان الحل الطبيعي لهذه المشكلة ـ متى وجدت ـ كامن في المجتمع الذي توجد فيه ، اي (الاندماج) وليس الحل الصهيوني بادعاء القومية .

٣ ـ ان الصهيونية تعني مزيداً من البؤس لليهود ومزيداً من تعريضهم للأخطار (وتتضح هذه الفكرة لدى هوكنج وتوينبي ، بشكل افضل ، نتيجة لمعاصرتهما وادراكهما لطبيعة التجربة الصهيونية) .

هل اليهود جنس .. او شعب ... او امة ؟ وبالتالي هل لهم جذور قومية ؟

يعتبر الصهاينة ان لدولتهم جذوراً قومية زعماً منهم أنها تشكل وجهاً شبه كبير بين اسرائيل والدول الآسيوية الحديثة . والحركة القومية التي قامت في صفوف اليهود هي الصهيونية . الا أن تلك الحركة اليهودية تختلف عن الحركات القومية الآسيوية من ناحية واضحة جداً ، وهي أن هذه الحركات حركات تحررية قامت بها شعوب تعيش في منطقة معينة في سبيل التخلص من الحكم الاجنبي ليجعلوا سيادتهم ومصيرهم في ايديهم ، اما اليهود في مناطق الشتات فلم تكن لهم بقعة جغرافية واحدة يقيم فيها كل « الشعب » او معظمه مع انهم استوطنوا منطقة شاسعة ضمت عدداً كبيرا منهم . لذلك بالنسبة للصهيونية كان الوصول الى ايجاد قاعدة هي الغاية والهدف الأساسي ومهمة الحركة الصهيونية كانت أكبر تعقيداً من الحركات القومية الآسيوية ، اذ لم يكن يتوجب عليها ان تجمع « شعباً » في بوتقة قومية فحسب ، بل كان عليها ان تأتي « بشعب » مشتت الى منطقة يستولى عليها ، وأن تخلق في الوقت نفسه او في وقت لاحق « امة » من ذلك الشعب .

يقول جوان كوماس في دراسته « خرافة الجنس اليهودي » :

« يتحدث اليهود الصهيونيون باستمرار عن « شعب يهودي » بمضامين شبه عرقية لا يقصدون منها فقط استمرارية التاريخ بل واستمرارية الدم والثقافة والمصير كذلك .. ان الحقيقة الانثروبولوجية هي ان اليهود متباينون عرقياً ، وأنه لا أساس للادعاء بوجود جنس يهودي ... »

ان التحليل العام وتصنيف اليهود حسب أصولهم يعطينا المجموعات المنفصلة التالية :

١ ـ أحفاد اليهود المهاجرون من فلسطين (وهم قليلون جداً) .

٢ ـ أحفاد تزاوج بين يهود من أصل آسيوي مختلط أو بين يهود ومجموعات أخرى .

٣ ـ يهود بالدين لا يمتون بأي صلة عرقية الى يهود فلسطين ، وهم أناس من مجموعات بشرية أخرى اعتنقوا الدين اليهودي .

ويقول الوزير البريطاني السير مونتاجو ـ وزير شؤون الهند ـ في مذكرة رسمية قدمها للحكومة البريطانية بعد اصدارها وعد بلفور ، ليؤكد بعض المبادىء بصفته الوزير اليهودي الوحيد في الوزارة البريطانية وقتها :

« لا توجد أمة يهودية . ان افراد أسرتي مثلاً الذين عاشوا في هذا البلد عدة أجيال لا يربطهم بأي اسرة يهودية في أي بلد آخر أي اتفاق في رأي أو رغبة ، ولا يجمعهم بها أي شيء أكثر من كونهم يعتنقون بدرجات متفاوتة نفس الديانة . ولا يصح القول بأن اليهودي في انجلترا واليهودي في المغرب ينتميان لأمة واحدة تماماً ، كما أنه لا يصح القول بأن المسيحي في انجلترا والمسيحي في فرنسا ينتميان لامة واحدة او ربما لجنس واحد » !

وحين طرد اليهود من إسبانيا في العام ١٤٩٢ ، تشتتوا في شمال افريقيا والبلقان وروسيا (ويتضح التمايز بين اليهود من الأصل الإسباني واليهود من الاصل الروسي ، لأن جمجمة الأوائل هي تماما كجمجمة الاسبان ، وجمجمة اليهود الروس هي تماما كجمجمة الروس) ...

هل اليهود جنس ... أو أمة ؟

ان اليهود ليسوا جنساً قائماً بذاته .. إن اليهود هم أناس يقبلون بالدين اليهودي . إنهم من جميع الأجناس . حتى الزنوج والمنغوليون وكذلك يهود أوروبا ، ينقسمون الى أشكال بيولوجية متعددة . فهم من الناحية الجسدية يشبهون السكان الذين يعيشون بينهم ... وحين يتعرض اليهود للاضطهاد او التمييز فانهم يتمسكون بالعادات القديمة وينعزلون عن باقي السكان ، وينمون ما يمكن تسميته بالمزايا « اليهودية » ولكن هذه المزايا ليست عرقية وتختفي عندما يكون الانصهار سهلا .

ـ لا يتكلم اليهود لغة واحدة ، بل يتكلمون لغات المجتمعات التي يعيشون فيها .

ـ ليس لليهود عادات وتقاليد مشتركة ، فهم يتبعون بذلك عادات وتقاليد البلدان التي يعيشون فيها .

ـ ليس لليهود تاريخ مشترك وهم لم يشكلوا دولة بالمعنى الحقيقي الا لفترة لم تتجاوز ٧٨ سنة ، هي المدة التي دام فيها حكم داوود وسليمان ..

ـ في العام ١٨٧٨ صرح الحاخام الأكبر في انجلترا هرمان ادلز انه « منذ غزو الرومان لفلسطين لم يشكل اليهود مجتمعاً سياسياً . واننا نحن اليهود ننتمي سياسياً الى البلاد التي نعيش فيها . فنحن انجليز وفرنسيون أو المان فحسب ، وبطبيعة الحال لنا معتقدات دينية خاصة بنا » .

ـ وقبل ذلك كان المؤتمر الذي عقد في بيتسبرج في الولايات المتحدة (١٨٨٣) ، قد أقر هذا المفهوم حين قال :

« اننا ، نحن اليهود ، لا نعتبر أنفسنا أمة بل طائفة دينية فحسب » .

ـ ويعلق على ذلك البروفسور ت. مايسون ، في كتابه (الولاء المزدوج) فيقول :

« ولئن كان رجال الدين اليهود ، قد رفضوا في الوقت الذي نشأت فيه الحركة الصهيونية فكرة وجود شعب يهودي تجمعه قومية واحدة ، فإن هذا الرفض قد استمر لدى الأوساط اليهودية غير الصهيونية » .

وهكذا فان مفهوم « الشعب اليهودي » و« الأمة اليهودية » مبني على معطيات غير حقيقية وخاطئة ، والرابطة التي تجمع اليهود ليست رابطة اللغة المشتركة بل هي رابطة دينية فقط ليس لها مضمون سياسي حقيقي وخاص .

المسألة اليهودية ... وحركات الاندماج والانعتاق

يتميز اليهود عن غيرهم من الفئات في المجتمع الاقطاعي ـ الذي يقوم على الفصل بين الطبقات والفئات والاقليات بعضها عن بعض فصلاً كاملاً مما يجعلها تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال ـ بأنهم كانوا لا يشكلون فئة اجتماعية فحسب ، وانما كانوا يشكلون اقلية دينية أيضا . وكان اليهودي يقف خارج النظام الاقطاعي و« الدين المسيحي » على المستويين الاقتصادي والديني ، فهو كان يعمل بالتجارة والربا ويؤمن باليهودية . وقد انعكس هذا الوضع الانفصالي على تنظيمات اليهود الاجتماعية الاقتصادية مثل «القهال » و«الغيتو» (في شرق أوروبا) التي كانت تنظيمات مبنية على افتراض انفصال اليهود الاقتصادي والديني والحضاري . ولكن بتفسخ النظام الاقطاعي وبظهور الدولة الرأسمالية القومية التي تحاول أن تخلق السوق القومية الموحدة ، تساقط النظام القائم على الفصل وحل محله نظام يحاول الدمج بين كل المواطنين الذين يدينون لها وحدها بالولاء (على عكس نظام الاقطاع حيث يدين الفرد بالولاء إما للكنيسة أو للنبيل أو للملك وهكذا ...) .

وطالبت الثورة الفرنسية اليهود بأن يتخلوا عن هويتهم شبه القومية الاقطاعية وان يكتسبوا هوية عصرية ، كما قال أحد زعماء الثورة الفرنسية في كانون الاول (ديسمبر) ١٧٨٩ : « إنا

نرفض أن نمنح اليهود كأمة أي شيء أما اليهود كأفراد فإننا نمنحهم كل شيء » ، وقد استجاب اليهود لهذا النداء ولهذا التيار التاريخي .

حركة الاستنارة اليهودية (الهسكلاه)

قامت بين يهود أوربا حركة الاستنارة اليهودية (الهسكلاه) ١٧٥٠ ـ ١٨٨٠ ، والتي كانت تنادي بأن على اليهود ان يحاولوا الحصول على حقوقهم المدنية الكاملة عن طريق الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها ، وان يكون ولاؤهم الأول والأخير للبلاد التي ينتمون اليها وليس الى « قوميتهم الدينية » التي لا تستند الى سند عقلي او موضوعي . وكان دعاة الاستنارة اليهودية يرون أن هذا ممكن إذا ما تمكن اليهود من اكتساب مقومات الحضارة الغربية العلمانية ، واذا ما قاموا بفصل الدين اليهودي عما يسمى « بالقومية اليهودية » حتى يتلاءموا مع الدولة العلمانية القومية في اوروبا، وقد كان دعاة الاستنارة يؤمنون بالعقل وبضرورة تقبل الواقع التاريخي المتعين ، ولذا وجهوا سهام نقدهم الى التراث القومي الديني اليهودي المغرق في الغيبية واللاتاريخية ، فهاجموا فكرة « الماشيح » واسطورة العودة ، وحولوا فكرة جيل صهيون الى مفهوم روحي او الى اسم « للمدينة الفاضلة » التي لا وجود لها الا كفكرة مثالية في قلب الانسان ، واصبح الخلاص هو انشاء العقل والعدالة بين الشعوب غير اليهودية وليس بالضرورة مرهوناً بالعودة الى « أرض الميعاد » .

اليهودية الاصلاحية

ويبدأ مذهب اليهودية الاصلاحية ـ الذي يمكن اعتباره ثمرة مباشرة لحركة الاستنارة اليهودية ـ ، فحاولت اليهودية الاصلاحية فصل الجانب شبه القومي في اليهودية عن الجانب الديني الروحي والابقاء على الجانب الأخير وحده حتى لا ينعزل اليهود عن الأمم الأخرى ، وكانت اليهودية الاصلاحية بعد مناداتها بحذف جميع الاشارات الى خصوصية « الشعب اليهودي » ، بما في ذلك طقوسه الدينية وعقيدته واخلاقه وأدبه ، ومطالبته بالتخلي عن فكرة الشعب المختار كلية ، قد حاولت تعميق ولاء اليهودي للوطن الذي يعيش فيه حتى يتحقق للمواطن اليهودي الانتماء القومي الكامل والاندماج السوي . وقد حقق اليهود بالفعل قسطا كبيرا من الاندماج في فرنسا وانجلترا (دون ان يفقدوا ما يميزهم كيهود) ...

وقد تعثرت محاولات الاندماج في بلدان شرق اوروبا بسبب ظهور القوميات الاتوقراطية فيها وبسبب سرعة معدل تطور الرأسماليات المحلية ، الأمر الذي لم يتح فرصة التأقلم والتكيف لليهود المرتبطين بأشكال انتاجية اقطاعية . إلى جانب هذا كان يهود شرق اوروبا من اكثر القطاعات

الانسانية تخلفاً وغيبية ، الأمر الذي اعاقهم عن الاستجابة الخلاقة في معظم الأحيان للوضع الجديد .

حركة الانعتاق

دعت حركة الانعتاق الى مبدأ المساواة بين اليهود والمواطنين كافة ، وتأكيد حق اليهودي في ان يختار مكان إقامته وأن يعمل في أي وظيفة يريدها بما في ذلك الوظائف الحكومية دون أي تفرقة أو تمييز .. وقد بدأت حركة الانعتاق تحت تأثير مثل حركة التنوير الاوربية وقيمها مثل التسامح والمساواة بين البشر والايمان بأن الانسان نتاج بيئته وليس مولوداً بكل صفاته ، وهذه المثل هي التي دعت لها ودافعت عنها الثورتان الاميركية والفرنسية . ولكن لم يكن من الممكن تحقيق انعتاق اليهود الا عن طريق الغاء العلاقة بين الدين والدولة من جانب الدول الاوربية (المسيحية) والغاء العلاقة بين الدين والقومية من جانب اليهود . وقد عبرت هذه الروح عن نفسها في عبارة أحد زعماء الثورة الفرنسية ، الشهيرة : « كل شيء لليهود كأفراد ولا شيء لليهود كشعب ، فنحن لا يمكن أن يكون عندنا أمة داخل الأمة » .

وقد نتج عن هذه السياسة الجديدة تداعي اسوار « الغيتو » (الاحياء اليهودية المغلقة) واندماج كثير من اليهود وسقوط كثير من الهيئات اليهودية الادارية ـ الدينية ، مثل «القهال » التي كانت تفترض انفصال اليهود واستقلالهم القومي الديني .

معارضة الصهيونية .. للاندماج والانعتاق

تعارض الحركة الصهيونية اندماج اليهود في مجتمعاتهم ، وتعتقد أن وجود اليهود على هيئة اقليات في المنفى (الدياسبورا) هو وجود مؤقت يجب استخدامه كجسر للعبور لأرض الميعاد والدولة الصهيونية . وتتصور أن اندماج اليهود سيؤدي الى انصهارهم الكامل في الاغيار « الجوييم » (الأمم غير اليهودية) وفقدانهم كل سماتهم الحضارية والانسانية الخاصة .

والصهيونية تحول الاندماج الى مرض نفسي أي ضعف أخلاقي وليس الى مجرد تطور تاريخي طبيعي . وعلى الرغم من كل الادعاءات الصهيونية عن فشل الاندماج ، فان واقع اليهود الديموغرافي ، يثبت انه هو الحقيقة الأساسية التي يصدر عنها اليهود ، وهي وحدها التي تفسر سلوكهم . فاعضاء الأقليات اليهودية في العالم يرفضون الهجرة الى اسرائيل على الرغم من تلويح الحركة الصهيونية لهم بمعاداة السامية بل وبالابادة ، وما رفضهم الهجرة وبقاؤهم في المنفى الا تقبل ضمني لمجتمعاتهم بكل قيمها ومحاسنها ومثالبها ، مما يثبت زيف الادعاءات الصهيونية عن تميز وتفرد « الشخصية اليهودية » التي ترفض الاندماج .

والصهاينة يقفون ضد حركة الانعتاق وينكرون كل انتصاراتها ، لأنهم يؤمنون بان العلاقة بين اليهود والأغيار ، علاقة تضاد مبدئي . كما انهم يصدرون عن تصور ان اليهود عنصر قومي لا يمكنه الاندماج مع العناصر القومية الاخرى .

ويظهر سلوك الصهاينة المعادي للانعتاق في موقفهم من يهود الاتحاد السوفياتي . فالحركة الصهيونية تبذل قصارى جهدها لتهجيرهم الى إسرائيل باعتباهم اعضاء في الشعب اليهودي ...

استخدام الصهيونية « لسلاح » اللاسامية

لقد بذلت الحركة الصهيونية جهوداً مستميتة في سبيل اقناع اليهود ـ وبوسائل متعددة ـ بأن المكان الوحيد الذي يمكن أن يعيشوا فيه بحرية وسعادة وأمن هو فلسطين . وكان هدف الصهيونية في أصله أن تصل الى حل « المشكلة اللاسامية » ـ كما تقول نشرة « ايسكو لفلسطين » ـ بواسطة إنشاء مركز قومي للشعب اليهودي » .

ومن أجل ذلك ضحت الحركة الصهيونية بالآلاف من اليهود الذين كان يمكن أن ينقذوا فيما لو قبلت هذه الحركة العروض العديدة التي تقدمت بها عدة جهات لايوائهم واندماجهم .

وفي يومياته ، قدم هرتزل الخطوط العريضة لمشروع غير مألوف ، يرمي الى حمل رجال الدولة الاوربيين على الإدلاء بتصريحات معادية للسامية تدفع باليهود الى « الاقبال نحونا راكضين وحفاة القدمين » ! ووصف هرتزل الرأي العام في العالم بـ « الليبراليين والاشتراكيين وأعداء السامية » . وقال : « سوف يصبح اعداء السامية (اللاساميين) في طليعة أصدقائنا الذين نعتمد عليهم ، وسوف تصبح الدول المعادية للسامية من حلفائنا » .

ولم تكن الهجرة اليهودية الى أرض فلسطين في معظمها هجرة اختيارية تلقائية تتم في ظروف طبيعية ، وانما كانت نتيجة لأسباب ودوافع افتعلتها الحركة الصهيونية ووصلت في كثير من الاحيان الى التمادي في اضطهاد الأقليات اليهودية ـ خاصة الذين يعيشون في رفاهية واستقرار سياسي حيث انهم لم يتفهموا الآراء والدعوات الصهيونية واصرار معظمهم على ان الحل الأمثل للمسألة اليهودية هو الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها ـ ولتحقيق الأهداف الصهيونية استخدمت الحركة الصهيونية العنف والارهاب ، ولجأت الى التواطؤ مع النازية والحركات القومية الشوفينية الأوربية على وضع اليهود في افران الغاز من اجل تهجير بعضهم الى فلسطين ، وجعلهم اداة طيعة في يد الحركة الصهيونية .

ويبدو ان بناة الصهيونية من رجال الفكر والسياسة بتشكيلهم عقيدة جديدة ، كانوا متفقين في مقدماتهم المنطقية مع اللاساميين ، اعداء اليهود ، والصهيونية التي تدعي بأنها الرد على

« اللاسامية » تستلهم هذه المقدمات ، وقد نظمت حملة عالمية النطاق للتلقين العرقي والقومي « للشعب اليهودي » .

ولا يقتصر اللقاء بين الصهاينة المعادين للسامية على البناء الفلسفي العام ، وانما يشمل ايضا « محتوى » وصفهم « للشخصية اليهودية » . ويقال ان نقد الصهاينة للشخصية اليهودية في المنفى مستمد من أدب معاداة السامية .

الصهيونية .. وهل حلت المسألة اليهودية ؟

ان السياسة الصهيونية بالعمل على حل المسألة اليهودية بايجاد وطن قومي لليهود في فلسطين ، تنطوي على فرضية عنصرية بوجود شعب يهودي واحد من نسل العبرانيين القدامى . وهذه الفرضية ـ كما تقدم ـ غير صحيحة . وتنطوي هذه السياسة على اجحاف عنصري تجاه عرب فلسطين السكان الأصليين لذلك « الوطن القومي » ـ والادعاء بعدم وجودهم وانكار حقوقهم . وهذه الفرضية أيضا غير صحيحة .

ان المسألة اليهودية هي نتاج نظام اقتصادي اجتماعي في اوروبا ، وبالتالي فان مواجهة اللاسامية لا تتم الا بمواجهة هذا النظام كما حصل في اوروبا الشرقية حيث لم يعد هناك وجود لما يسمى « بالمسألة اليهودية » . وحتى في اوروبا الغربية ذاتها ، فإن اوضاع اليهود بعد الحرب العالمية الثانية قد تحسنت كثيرا ولم يعد هناك في الواقع أي تمييز ضدهم ، أما يهود الولايات المتحدة فأوضاعهم افضل .

اثبتت تجربة الحركة الصهيونية ذاتها أن الطريق الوحيد لحل « المسألة اليهودية » هو في انهاء الأساس العرقي العنصري للتفكير الصهيوني ، وفي النظر الى اليهود في البلدان المختلفة كمواطنين عاديين في تلك البلدان .

الفارق الوحيد الذي يميز اليهود عن غيرهم هو الدين ، وليس الدين هو العامل الذي يقرر الانتماء القومي لأي مواطن في العالم .

ان اسرائيل ، بوجودها ، لم تحل المسألة اليهودية ، فهي لا تضم اكثر من ١٤ ٪ من يهود العالم (اكثر من ٥٠ ٪ منهم جاءوا من البلاد الشرقية التي لم يتعرض اليهود فيها لأي اضطهاد او تمييز ، ولم يحسوا بما يسمى المسألة اليهودية) .

واسرائيل ثانياً ، لم توفر لليهود المقيمين فيها الاستقرار سواء على الصعيد السياسي او

النفسي او الاقتصادي بشكل عام ، والامني بشكل خاص ...

وهي ثالثاً لم تستطع ان تخلق مجتمعاً واحداً ، بل مجتمعاً عنصرياً يتميز اليهودي الغربي فيه عن اليهودي الشرقي بشكل صارخ .

العرب لا علاقة لهم بالمسألة اليهودية ولم يتسببوا فيها . وقد حلت الحركة الصهيونية بمساعدة الامبريالية الغربية المسألة بشتى الطرق السلمية والارهابية ، ولكن على حساب العرب وشعب فلسطين ...

يقول اسحق دويتشر في كتاب (اليهودي اللايهودي) : « ان المسؤولية بشأن مأساة يهود اوروبا والمذابح التي مورست في مراكز تجمعهم تقع كلياً على عاتق « حضارتنا » البرجوازية الغربية التي تشكل النازية ابناً شرعياً ، وان كان فاسداً ، لها . ومع ذلك فان العرب قد غرموا ثمن الجرائم التي ارتكبها الغرب تجاه اليهود ، وهم لا يزالون مرغمين على دفع الثمن كل يوم ، ذلك لأن الضمير الغربي المذنب الذي يحس هو بالطبع مؤيد لإسرائيل ومعاد للعرب » .

القسم الثاني

الصهيونية في الممارسة

١ ـ اثار الصهيونية على التركيب الطبقي للشعب الفلسطيني	ايليا زريق
٢ ـ الاستغلال الاستعماري في فلسطين	شيلا رايان
٣ ـ كيف تعامل اسرائيل عرب الارض المحتلة	مايكل ادامز
٤ ـ الصهيونية واثرها السياسي على العرب الاسرائيليين	ماروياما
٥ ـ حق الحصول على الجنسية في دولة اسرائيل	انيس القاسم
٦ ـ العنصرية والصهيونية والاطماع الاقليمية	موجتافا رازفي
٧ ـ الصهيونية والسكان العرب	زدرافكو فيليب
٨ ـ الصهيونية والعرب الفلسطينيون	نارايانان
٩ ـ الوجه الحقيقي للصهيونية : قهر اجتماعي وعنصري	يوسف سكيدنيك

ايليا زريق

اثار الصهيونية على التركيب الطبقي للشعب الفلسطيني *

الجزء الأول ـ مقدمة : الأبعاد الأيديولوجية

لم تؤثر أية حركة اجتماعية اخرى في هذا القرن على العلاقات العربية اليهودية كما أثرت عليها الصهيونية . ورغم ذلك فمن الأهمية بمكان ان نشير الى أنه كان لمسألة العلاقات اليهودية العربية دور ثانوي في كتابات كبار العقائديين الصهيونيين المعاصرين[١] .

إن هدفنا الرئيسي من تناول الابعاد الأيديولوجية للصهيونية هو التعرف على أثر الصهيونية على الفلسطينيين العرب ، وليس دراسة الأسس النظرية للصهيونية وتشعباتها العقائدية بالتفصيل . وحتى داخل إطار هذه المهمة المحددة سيكون المجال الذي نركّز عليه ضيقاً بعض الشيء . فلن نتناول بالبحث إلا الفلسطينيين العرب الذين بقوا في فلسطين بعد عام ١٩٤٨ ، والذين تأثروا أكثر من غيرهم بالصهيونية . أما أية إشارة ترد إلى عهد الانتداب البريطاني ، فمقصود بها تركيز الانتباه على مقارنات واتجاهات محدودة برزت عبر الزمن .

والصهيونية ، مثلها مثل أي مبدأ آخر ، يصعب تحديدها داخل إطار ايديولوجي بسيط ، بل إن الكتابات والمؤلفات الحالية تشير إلى وجود أربعة معاني وتفسيرات للصهيونية .

فهناك أولا أولئك الكتّاب[٢] الذين يرون ان الصهيونية تضم اتجاهين متعارضين ، أحدهما محافظ والآخر متحرر ، أو اتجاه « حرفي » واتجاه « عالمي النظرة » نقلاً عن شانين[٣] . ويسلم أصحاب هذا التفسير للصهيونية بأنه مع تداعي الأحداث في فلسطين ، انتقل العقائديون العالميو النظرة لما يسمى بالصهيونية العالمية[٤] تدريجياً الى تبني وتنفيذ مبادىء الاتجاه الحرفي فيما هم

---

* مترجمة عن الانكليزية .

يتظاهرون بالدعوة إلى قيم تحررية وعلمانية تطالب بتسوية مع العرب . ويقول أصحاب هذا التفسير ايضا بأن تبني معتقدات الاتجاه الحرفي فيما يتعلق بالقضية العربية ، هو نتيجة خطأ في الحساب وسوء فهم وارتباك من جانب العمليين .

وتقول جماعة ثانية من الكتّاب إن الصهيونية هي أساساً نتيجة جانبية لايديولوجية حصرية مغالية في الوطنيه كان لا بد من ان تسفر عن الهياكل الشوفينية والعنصرية التي يتألف منها حالياً المجتمع الإسرائيلي . وعلى صعيد أكثر تحديداً ، تقول هذه الجماعة إن الصهيونية هي في الأصل من فروع الاستعمار الغربي وامبريالية القرن التاسع عشر ، وان الحل الوحيد الممكن للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، يتمثل إما في إقامة دولة علمانية ثنائية القومية في فلسطين ، أو على الأقل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٦٧[٥] .

وفي الوسط ما بين الجماعتين المذكورتين أعلاه ، يمكن وضع جماعة ثالثة[٦] من الكتاب تمثل السواد الاعظم ممن يسمون بالعلماء الاجتماعيين الغربيين والإسرائيليين والمتحررين . والرأي الذي يتمسك به هؤلاء هو أن المغامرة الصهيونية في فلسطين كانت ستعود بالنفع على العرب واليهود على السواء لولا تعنت الفلسطينيين العرب ، وفيما بعد الدول العربية المجاورة . وليس العيب استناداً الى هذا التفسير الشائع ، عيب نظريات ومعتقدات الصهيونية التي كانت تدعو الى المساواة في الأساس ، بل في رد الفعل العربي تجاهها .

أما الوضع المتدني للأقلية العربية في إسرائيل فيرجع ، في نظر هذه الجماعة ، الى حالة الحرب القائمة بين إسرائيل وجاراتها . وهكذا تكون المشكلة العربية اليهودية نتيجة مواقف تكمن جذورها في الافتقار الى المنطق وسوء الفهم وليس في شكل من أشكال العنصرية التي أصبحت ، في ظل الدولة الإسرائيلية ، مؤسسة رسمية معترف بها . وأهم من ذلك في رأيهم ، أن المشكلة اليهودية العربية هي اساساً مشكلة بين دول ، ليس للعنصر الفلسطيني فيها سوى دور هامشي .

وأخيراً ثمة جماعة رابعة[٧] تقول بأن الصهيونية في الأساس حركة دينية ، وان بلوغ إسرائيل المعاصرة أوجها لن يكون أكثر من خطوة واحدة نحو تحقيق الهدف النهائي ألا وهو : العودة الى اسرائيل . وتنظر هذه الجماعة ، التي تعتمد في فلسفتها على تفسيرات خاصة توفيقية للتوراة ،إلى غير اليهود من المقيمين في أي جزء من أرض إسرائيل القديمة ، أي العرب ، كأناس يشغلون الأرض مؤقتاً ، او كقيمين عليها . ولا بد من ان نوضح ان جوهر المشكلة بالنسبة إلى دعاة هذه الفلسفة الحرفية الاتجاه ، يكمن في العرب ووجودهم في ارض اسرائيل . فبمجرد أن تتم إزاحة العرب عن فلسطين إما بطردهم منها أو عن طريق ما يسمى بنقل وتبادل السكان ، ستسوى القضية تلقائياً .

وإذا ما درسنا أنواع السياسيات التي جرى انتهاجها وكذلك التطورات التي حدثت في فلسطين قبل وبعد ١٩٤٨ ، لا يعود لدينا شك في أن الاتجاه الصهيوني الحرفي الاتجاه والمغالي في القومية هو الذي قد ساد . اذ رافق الاحتلال الصهيوني لفلسطين كما سنثبت فيما بعد اثناء هذا

البحث ، تحويل طبقة البروليتاريا الفلسطينية إلى طبقة هامشية ، وتدمير لحياة القرية العربية ، ومزيد من الاستيلاء على الأراضي ، انجزت جميعها بواسطة السياسات التوسعية للحكومات الصهيونية المتعاقبة .

وسوف نتناول أثر السياسات الصهيونيه على عرب فلسطين على ثلاث جبهات رئيسية هي : (١) الديموغرافية ، (٢) والاستعمار ، (٣) والعمل على تحويل السكان إلى بروليتاريين .

الجزء الثاني ـ الديموغرافية

لم شمل المنفيين

إن كيفية الحفاظ على توازن ديموغرافي مواتي وسط الأهالي الأصليين التقليديين ذوي النسبة العالية من المواليد ، هي إحدى المآزق الرئيسية التي تواجهها أية جماعة من المستوطنين ، خاصة إذا كانت تلك الجماعة من سكان المدن ومتقدمة تكنولوجياً . وكانت مسألة الحفاظ على التفوق العددي للسكان اليهود ، ولا تزال ، القضية الرئيسية التي تواجه الزعماء الصهاينة في إسرائيل . ولا تزال الآلية الرئيسية التي تأمل إسرائيل في ان تكفل بواسطتها استمرارية التفوق العددي اليهودي الحالي تتمثل في الجهود المتضافرة التي ترمي الى تسهيل الهجرة اليهودية إلى اسرائيل . ولكن هذه السياسة ، رغم أنه تم تنفيذها بنجاح بصورة عامة ، لم تخل من مشاكل خطيرة ، وهو ما يثبته العدد الصغير نسبياً من المهاجرين إلى اسرائيل من يهود اوروبا الغربية وأميركا الشمالية[٨] ، وكان هذا العدد القليل من المهاجرين الأميركيين الشماليين إلى إسرائيل ، هو الذي دفع بن غوريون الى التهجم ، ذات مرة ، على يهود اميركا الشمالية ، لأنه كان يرى ان الاستيطان في إسرائيل واجب عليهم كي يثبتوا ولاءهم للصهيونية ، ومع ذلك ورغم الحملة الصهيونية المنظمة التي تشجع الهجرة اليهودية العالمية النطاق إلى إسرائيل فلا يقطن فيها اليوم من يهود العالم سوى ٢٠ في المائة فقط[٩] .

وبالإضافة إلى الهبوط الذي طرأ على الهجرة اليهودية (لم يفد إلى اسرائيل استناداً الى وزير الاستيعاب س . روزن ، في عام ١٩٧٤ ، سوى ٣٢,٠٠٠ مهاجر ، في مقابل ٥٥,٠٠٠ قدموا اليها في ١٩٧٣)[١٠] ، فإن الظاهرة الاكثر إثارة لهلع الحكومة الإسرائيلية ، كانت ولا تزال ، العدد المتزايد من النازحين اليهود عن اسرائيل في السنوات الأخيرة ، أو كما يسمون في إسرائيل « اليورديم » ، وهي كلمة معناها « أولئك الذين يهبطون » . ويقول ن . تشومسكي :

« لقد طرأ هبوط حاد على الهجرة ، بنحو ٥٠ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٧٥ . فالهجرة من روسيا بصورة خاصة ، أخذت تتحول إلى مكان آخر ، وفي نفس الوقت ... أخذ النزوح

يتزايد بسرعة ، شاملاً في ذلك المقيمين (في اسرائيل) منذ مدة طويلة . فقد كانت نسبة النزوح في ١٩٧٤ تقرب من ثلاثة امثال معدلها في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ »[١١] .

وعلى وجه التحديد ، نزح عن إسرائيل في الفترة بين ١٩٦٨ و ١٩٧٣ من اليهود الإسرائيليين ٧,٥٠٠ شخص ، وما يقرمن ١٢,٠٠٠ في عام ١٩٧٣ ، و٢١,٠٠٠في ١٩٧٤ ، في حين هاجر اليها ٦٠٠٠ شخص في الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٧٥[١٢]

ومع بلوغ عدد اليهود الاسرائيليين المقيمين في الخارج نحو ٢٠٠,٠٠٠ بحلول عام ١٩٧٢ (وهؤلاء يعرفهم مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي على أنهم الأشخاص الذين لم يعودوا إلى اسرائيل بعد سنتين من مغادرتهم لها) ، انصب اهتمام الوكالة اليهودية والحكومة الاسرائيلية على حفز النازحين على العوده . فقد أثبت هذا الشكل من النزوح أنه باهظ الثمن من حيث خسارة الدولة اليهودية لليد العاملة العالية الكفاءة ، نظراً الى كون معظم اليوروديم أشخاصاً مهنيين من أصل غربي ، ومن بينهم عدد كبير من النازحين المولودين في اسرائيل (الصابرا) واستنادا الى دراسة أجراها د . اليزور لحساب الوكالة اليهودية لعينة تتألف من ٥٠٠ من اليهود الإسرائيليين المقيمين في فرنسا والولايات المتحدة فإن « أهم الفئات تتألف من أشخاص من اوروبا وأميركا (٥١ في المائة) ، واولئك المولودين في اسرائيل (٣٨ في المائة) ، أما الأشخاص القادمين من آسيا وإفريقيا فلا يشكلون سوى ٧ في المائة فقط . »[١٣]

ورغم أنه ينبغي تأويل ما يدل على الاجابات على الأسئلة التي تناولت نوايا العودة بتحفظ كبير (بسبب وصمة العار التي تلصق بأولئك الذين يهاجرون من إسرائيل)[١٤] ، فإن الدراسة التي أجراها اليزور ، تظهر أن أقلية فقط مؤلفة من ٢٢ في المائة لديها خطط أكيدة للعودة : وأنه ليس لدى الثلاثة ارباع المتبقين مثل هذه الخطط للمستقبل المباشر .

وتلقي دراسة أجراها في عام ١٩٧٤[١٥] المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية على عينة من ٢٠٠٠ يهودي إسرائيلي مزيداً من الضوء على الأسباب الكامنة وراء النزوح : فقد ذكر ٣١ في المائة منهم الضرائب ، و٢٨ في المائة تكاليف المعيشة ، و ٢١ في المائة مستقبل الاطفال ، و١٦ في المائة الأمن العسكري ونشاطات الفدائيين ، و ١٨ في المائة الفجوة القائمة في الظروف الاجتماعية الاقتصادية ، و١٦ في المائة فرص العمل ، و١٩ في المائة الخدمة العسكرية . هذا علاوة على ان الدراسة أظهرت صلة أكيدة بين الخدمة العسكرية كسبب من اسباب النزوح وسن المستفتى . و٢٥٪ ممن هم في فئة العمر بين ٢٠ و٢٩ عاما يودون « الى حد بعيد » البقاء في البلاد ، في مقابل ٤٤ في المائة بين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٥ عاما ، والأغلبية الكاسحة ممن هم

فوق ٥٥ عاما من العمر .

وعليه فقد وضعت الحكومة في شهر ايار (مايو) من عام ١٩٦٨ خطة للحوافز يحصل العائدون اليهود بموجبها على فوائد اقتصادية مثل نفقات السفر ، والاسكان ، والقروض لبدء الأعمال التجارية ، وعلى امتيازات الاعفاء الجمركي . ولكن العمل بهذا النظام الذي سبب موجة كبيرة من الامتعاض في صفوف السكان الآخرين ، الذين لم يكن بوسعهم الحصول على فوائد مماثلة ، لم يجدد بعد انتهاء فترته الرسمية في ١٩٧٠ وأهم من ذلك ، كما تثبت نينا تورين[١٦] ، أنه لم يكن لنظام الحوافز أي أثر على الاطلاق في زيادة عدد العائدين . فهي تلاحظ أنه في المتوسط كان معدل نسبة العائدين بعد عام واحد ٦٧,٦ في المائة ، وخلال أول عامين من النزوح ٨٧ في المائة . ولكن أولئك الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات في الخارج ، والذين يعادلون ١٣ في المائة تقريبا من مجموع النازحين ، فلم يعد منهم سوى ١ في المائة . اما نزوح العرب الاسرائيليين فهو أقل بكثير . ذلك ان الرقم الرسمي لعددهم فيما بين ١٩٤٩ و ١٩٧٠ هو ٥٥٠٨ (وهذا لا يشمل العدد الكبير من نازحي الضفة الغربية) رغم أنه ينبغي الاعتراف بأن العرب ، مثلهم في ذلك مثل اليهود ، لا يعلنون جميعهم اعترافهم بالنزوح عن اسرائيل عند مغادرتهم لها [١٧] .

أولاً ـ النمط العربي ـ اليهودي

كان تأسيس الدولة اليهودية ، من وجهة نظر السكان العرب ، عبارة عن تحوّل عددي جذري حصل في حجم الفلسطينيين العرب ، فحولهم من أغلبية الى أقلية .

ففي عام ١٩١٤ كانت نسبة العرب الى اليهود في فلسطين حسب التقديرات المتداولة في حدود ١٣ إلى ١ ، إذ كان عدد المستوطنين اليهود يبلغ انذاك نحو ٨٥٠٠٠ شخص . غير أنه مع تدفق المستوطنين الصهاينة على فلسطين وهجرتهم إليها ، سواء بطرق غير شرعية او سواها ، هبطت هذه النسبة الى ٢ :١ عشية حرب ١٩٤٨ التي أسفرت عن تشتيت السكان العرب الأصليين[١٨] . وفي أعقاب تلك الحرب مباشرة ، وخلال فترة اسابيع قليلة شهدت نزوح الأغلبية من السكان العرب ، انعكس هذا النمط بصورة جذرية ، فاصبح الفلسطينيون أقلية في بلادهم . ومن عام ١٩٤٨ حين تحولت النسبة من ٧ الى ١ لصالح السكان اليهود ، وحتى الوقت الراهن ، ظلت نسبة الفلسطينيين العرب من مجموع عدد السكان (الذي بلغ ٣,٣٥٠,٠٠٠ في ١٩٧٤) تتراوح بين ١١ و ١٥ في المائة . وفي عام ١٩٧٤ كان هناك ٥٠٦,٩٠٠ عربي إسرائيلي يشكلون ١٥,١ في المائة من السكان . ولا يزال المسلمون ، من حيث التقسيم الديني ، يشكلون الأغلبية ، إذ إنهم يؤلفون نحو ثلاثة أرباع كافة السكان العرب .

الجدول الاول[١٩]

(أ)

التوزيع السكاني للعرب واليهود في اسرائيل

(١٩٤٨ ـ ١٩٧٤)

السنة	العرب	اليهود	النسبة المئوية للعرب من مجموع السكان
١٩٤٨	١١٧٦٣٩	٧١٦٧٧٨	١٤,١
١٩٦٠	٢٣٩١٦٩	١٩١١١٨٩	١١,١
١٩٦٥	٢٩٩٣٤٦	٢٢٩٩٠٧٨	١١,٥
١٩٦٧*	٣٩٢٧٠٠	٢٣٨٣٦٠٠	١٤,٠
١٩٧٠	٤٤٠٠٠٠	٢٥٦١٤٠٠	١٤,٦
١٩٧٤	٥٠٦٩٠٠	٢٨٤٣١٠٠	١٥,١

* يشمل هذا الرقم عدداً يقدر بنحو ٦٩٠٠٠ من سكان القدس الشرقية العرب . كذلك تشمل الأرقام لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ القدس الشرقية .

إن كيفية الحيلولة دون استمرار وجود التحشدات السكانية العربية الصرفة في أي من المقاطعات الجغرافية الست التي تتألف منها إسرائيل ، كانت ولا تزال ، إحدى المشكلات الأكثر ثباتا التي تواجه السلطات الصهيونية . ففي عام ١٩٤٨ كان السواد الأعظم من سكان المقاطعتين الشمالية والجنوبية عربا . غير أن الجهود المركزة لتنسيط الهجرة اليهودية وبناء المستوطنات الجديدة ، أديا الى تبدل وضع المقاطعة الجنوبية . فبحلول عام ١٩٦١ بلغ عدد السكان العرب ١١ في المائة من مجموع سكان المقاطعة الجنوبية ، وهبطت هذه النسبة الى ٩ في المائة بحلول عام ١٩٧١[٢٠] .

وفي السنوات الأخيرة ، انصبت جهود السلطات الاسرائيلية على « تهويد الجليل » . فقد أعدت الوكالة اليهودية في ١٩٧٣ ، خطة مفصلة لبناء مستوطنات يهودية في المنطقة ليجري تنفيذها في العقد التالي[٢١] . ولكن الوضع في الجليل ، على نقيض ما هو عليه في المقاطعة الجنوبية حيث يخوض البدو معركة خاسرة ضد السلطات الصهيونية لمنع مصادرة المزيد من أراضيهم عن طريق ادعاء الحكومة الاسرائيلية بأن الأراضي في الجنوب هي أراضي الدولة[٢٢] . أكثر تعقيدا ، ذلك أن ما يقرب من نصف السكان العرب يقطنون في الجزء الشمالي من البلاد ، بحيث لا يمكن الادعاء بأن معظم ما تبقى من الاراضي العربية هي مما يسمى باراضي الدولة ، أو من ممتلكات العرب الغائبين . ولكن هذا لا يعني أنه لم يتم الاستيلاء على الأراضي العربية ومصادرتها ، فأكبر دليل على ذلك هو قضيتي

اقرت وكفر برعم الشماليتين[٢٣] . والواقع ان قيام الجنود الاسرائيليين اخيرا باطلاق النار على المواطنين الاسرائيليين العرب في نيسان (ابريل) ١٩٧٦ ، كان ردا على احتجاجات العرب على الاستيلاء على الأراضي العربية في الجليل ومصادرتها . وسوف يتناول الفرع الثاني من هذا البحث بمزيد من المناقشة ، الاطار القانوني للنموذج الاسرائيلي من الاستعمار الداخلي . ويكفي هنا ان ننقل عن ن . تشومسكي قوله في هذا الموضوع :

« لابد ، من أجل تهويد الجليل ، من الاستيلاء على أراض جديدة ، تبلغ مساحتها آلاف الدونمات ، وبصورة رئيسية في منطقة الناصرة العليا ، والكرمل وصفد . وتفكر الحكومة في الاستيلاء على ٢٧٠٠ فدان من الاراضي الخاصة الملكية ثلثاها تقريبا من أراضي العرب ، لاقامة مستوطنات جديدة عليها . بالطبع يعترض الاسرائيليون العرب على ذلك نظراً الى أن الأراضي المصادرة ستخصص لتوطين اليهود ، كما حدث في الماضي . فقد تمت بالفعل مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي من القرى العربية في هذه المنطقة لانشاء مستوطنات يهودية عليها . كما حدث مثلا ، في موقع مدينة الكرمل اليهودية الصرفة . والشيء ذاته يحدث في أماكن أخرى أيضا . إذ من المقرر الآن أن تجرد قرية أم الفحم (في الجنوب) التي فقدت ١٢١,٠٠٠ دونم من أراضيها البالغة ١٤٥,٠٠٠ دونم نتيجة المصادرة (مما ترك لها ٦٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية) من ٢٠٠٠ دونم أخرى ، حسبما ورد في عدد آذار (مارس) ١٩٧٥ من الجريدة الرسمية (ريشوموت) . »[٢٤]

ورغم أن الحكومة الاسرائيلية لا تعتبر مثل هذه الممارسات إجراءات تميزية ، لأنها تدعي أن تعويضاً يدفع لأصحاب الأراضي في العادة ؛ ولأنها تقترح ، كما أمكن ذلك ، إجراء مبادلة في الأراضي ، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن هذه الأراضي تنتزع ضد إرادة جماعة من المواطنين المحليين الأصليين تعطى لجماعة أخرى من المستوطنين ، ومما لا يقل عن ذلك أهمية ، كون القانون لا يجيز للعرب الرد بممارسات عكسية ، لا عن طريق شراء الأراضي المزمع اقامة مستوطنات يهودية صرفة عليها ولا عن طريق استئجارها ، وهو ما حدث في حالة الناصرة العليا[٢] .

وحتى الآونة الأخيرة ، لم يطرأ تغير يذكر على نسبة العرب المقيمين في المستوطنات المختلطة ، إذ تراوحت بين ١٦ في المائة في ١٩٥٥ و١٨ في المائة في ١٩٧١ . أما الأرقام لعام ١٩٧٣ فمرتفعة الى حد ما بسبب ضم سكان القدس الشرقية في الاحصاءات[٢٦] . فأكثر من ثلاثة أرباع عرب إسرائيل يعيشون في مدن وقرى منفصلة ، وسيكون من قبيل التضليل ، حتى في المدن المسماة مختلطة ، تفسير هذه الأرقام على أنها تمثل « دمجاً » مهما كان المعنى الذي يمكن أن يعطى لهذه الكلمة . ذلك أن الاتصال الشخصي المتبادل والمكافىء بين العرب واليهود في هذه المستوطنات يكاد يكون معدوماً . إن العزل بين المناطق السكنية ، والفصل في التعليم ، وعدم المشاركة في المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية الأخرى ، كل هذا يجعل من استخدام كلمة « مختلطة » في الاحصاء

الاسرائيلي مغالطة . ولا يقتصر هذا النمط على العلاقة بين العرب واليهود دون غيرها ، إذ بين ف . كلان[٢٧] أنه يوجد داخل المجتمعات اليهودية شكل ملحوظ من أشكال التفرقة العنصرية . ففي مدن مثل تل أبيب وحيفا والقدس يعيش اليهود الشرقيون في مجتمعات منفصلة عن اليهود الأوروبيين .

ويدخل التطور المرتقب للتركيب السكاني العربي اليهودي في صميم النقاش الديموغرافي الدائر حول هذا الموضوع . وتختلف التوقعات الديموغرافية بشأن ذلك تبعاً لما يتم تبنيه من افتراضات . ففي مقالة أخيرة تقيّم مستقبل التوازن الديموغرافي في إسرائيل في العام ٢٠٠٠ ، في ضوء مختلف مجالات الخيار المتاحة للسياسة العامة في هذا الصدد ، والناجمة عن حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ ، يعرض فريد لاندر ، وغولد شيدر الاحتمالات الأربعة التالية : (١) في حالة اتخاذ إسرائيل موقف القبول بالحد الأدنى من حيث تدفق المهاجرين والاحتفاظ بالأراضي المحتلة ، أي ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان فقط ، مع حدوث انخفاض في الهجرة اليهودية وهبوط في معدل الولادة ، ستبلغ نسبة اليهود في اسرائيل في العام ٢٠٠٠ حوالي ٧٨ في المائة من مجموع السكان (واستناداً الى الكاتبين الآنفي الذكر ، فإن هذا الافتراض الديموغرافي الأدنى ، مطبقاً على السكان العرب يفترض هجرة الى الداخل مجموعها السنوي الصافي ١٠٠,٠٠٠ شخص من العرب الوافدين الى الأراضي المحتلة من البلدان العربية المجاورة مع نسبة ثابتة من ارتفاع معدل الولادة ، (٢) وفي حالة تبني نفس الموقف الديموغرافي الأدنى مصحوباً بضم أقصى ما يمكن من الأراضي ، ستهبط نسبة السكان اليهود الى ٤٧ في المائة خلال ربع قرن ، (٣) ومن الناحية الأخرى فإنه إذا لم يحد من نسبة الهجرة اليهودية ، أي ما معدله ٤٠,٠٠٠ شخص في السنة ، ومع افتراض ضم الحد الأقصى من الأراضي ، ستبلغ نسب نمو السكان اليهود أعلى نسبة لها في العام ٢٠٠٠ وهي ٨٦ في المائة ، (٤) وإذا بقيت الافتراضات الديموغرافية والمتعلقة بالأراضي على معدلاتها القصوى ، ستبلغ نسبة اليهود ٦٦ في المائة .

وبينما تقدر توقعات فريد لاندر وغولد شيدر ، مجموع السكان في إسرائيل في العام ٢٠٠٠ بسبعة ملايين نسمة (مع تطبيق افتراضات الحد الأدنى)، يعطي ي. شميلتز[٢٩] تقديراً أقل لهذا العدد . ففي تقديره أن عدد السكان اليهود في عام ١٩٩٠ سيبلغ ، مع استيعاب اسرائيل ٤٠,٠٠٠ مهاجر يهودي كل سنة وافتراض النسبة العادية للزيادة الطبيعية ، نحو ٤,١٩١,٣٠٠ نسمة في الوقت الذي يبلغ فيه العرب في إسرائيل حد المليون . ولكن تقديرات البستاني[٣٠] لعام ١٩٩٠ ، المبنية على نسبة ٢,٨ في المائة من الزيادة الطبيعية بين اليهود وتدفق ٤٠,٠٠٠ مهاجر يهودي سنوياً ، بلغت ٤,٦٨٤,٩٠٠ نسمة للسكان اليهود . أما السكان العرب ، فيقدر أن يبلغ عددهم ، ومع وجود نسبة سنوية من الزيادة الطبيعية بينهم قدرها ٣,٤ في المائة ، ما يقرب من ٨٦٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٠ .

والسبب الرئيسي وراء تمكن الفلسطينيين العرب من المحافظة على حجمهم النسبي العام في إسرائيل خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية في وجه الهجرة اليهودية المنظمة ، يعود الى النسبة العالية من الزيادة الطبيعية بينهم . فمنذ عام ١٩٢٢ لوحظ ان الفلسطينيين العرب ، ولا سيما المسلمين بينهم ، سجلوا واحدة من أعلى نسب المواليد المعروفة في العالم[٣١] . ويقدر ان يكون المسلمون قد ضاعفوا عددهم تقريباً بالزيادة الطبيعية فيما بين ١٩٢٢ و١٩٤٤ ، وفي حين ازداد المسيحيون بنسبة ٧٢ في المائة واليهود بنسبة ٢٨ في المائة . وقد استمر هذا الاتجاه بعد تأسيس إسرائيل ، إذ كانت الزيادة الطبيعية بين السكان العرب في عام ١٩٧٠ أكثر من ضعفيها بين السكان اليهود وما يقرب من ضعف نسبة حالات الولادة (مع حساب نسبة الوفيات الطفولية) بين اليهود[٣٣] .

ويعكس سينغرمان وغيره[٣٤] ، في سياق الحديث عن « التهديد (الديموغرافي) من الداخل » ، قلق العديد من المسؤولين الاسرائيليين . فمنهم من يقترحون ، خشية حدوث ما يرون انه سيتحول الى أغلبية عربية في نهاية المطاف داخل اسرائيل ، وفي غضون قرن من الزمن ، أن تنتهج الحكومة الاسرائيلية سياسة « مناوئة للولادة » بغية تخفيض نسبة الزيادة الطبيعية بين العرب . فخفض النسبة الخام الحالية للمواليد بين العرب واليهود بمعدل النصف سيؤدي الى أن يكون السكان اليهود ، من مجموع ٤,٧ مليون نسمة في إسرائيل بحلول نهاية هذا القرن ، أكبر من عدد العرب بثلاث مرات ونصف المرة .

الجدول الثاني

عدد وفيات المواليد في كل ١٠٠٠ حالة ولادة حية

(١٩٥٥ ـ ١٩٧٣)

السنة	اليهود	العرب
١٩٥٥	٣٢,٤	٦٢,٥
١٩٦٥	٢٢,٧	٤٣,٤
١٩٧٢	١٨,٨	٤٠,٢
١٩٧٣	١٨,١	٣٧,١

ورغم استمرار الاتجاه نحو تخفيض نسبة وفيات المواليد ، لا يزال تخلف العرب في هذا المجال ، بالمقارنة مع اليهود قائماً حتى اليوم . ففيما بين ١٩٥٥ و١٩٧٣ ، تم تخفيض عدد وفيات المواليد بين اليهود في اسرائيل بمعدل النصف من ٣٢,٤ الى ١٨,١ في كل الف . وفي عام ١٩٧٣ كان

عدد وفيات المواليد فيما بين العرب في إسرائيل ٣٧,١ في كل الف ، اي ضعفي الرقم للسكان اليهود[٣٥] . على انه تجدر الاشارة الى أن عدد وفيات المواليد بين العرب في المدن المختلطة أعلى مما هو عليه في الأماكن الأخرى[٣٦] . وهذا يظهر أنه رغم أن العناية الطبية متوفرة في المدن المختلطة أكثر من توفرها في المراكز العربية الصرفة ، فإن ذلك لا يستتبع بالضرورة كون العناية متاحة للعرب بنفس القدر المتاحة فيه لليهود ، أو أن العرب يستفيدون منه بنفس درجة انتفاع اليهود بها .

ثانياً ـ الاطار القانوني للاستيطان[٣٧]

كان من النتائج الهامة ، والى حد كبير جدا ، غير المتوقعة ، لعملية الاستيطان في فلسطين ، فشل المستوطنين في تجريد طبقة الفلاحين من أهالي فلسطين من أراضيهم بوسائل الشراء العادية ، هذا بالرغم من أن وكالة لشراء الأراضي ، هي شركة كيرين كاييمت لي ازراييل (KEREN KAYAMET LÈ ISRAEL) كانت قد انشئت في أوائل هذا القرن لهذا الغرض بالذات . إذ من المقدر أن ما بيع طوعاً الى هذه الوكالة من الأراضي لا يزيد على ستة الى سبعة في المائة من مجموع مساحة فلسطين[٣٨] . وأهم من ذلك أن هذه الصفقات لم تتم على أيدي الفلاحين الفلسطينيين ، بل كان المتغيبون من الملاكين وكبار أصحاب الأراضي المحليين ، الى جانب المصالح الأجنبية ، هم الذين تعاونوا بصورة رئيسية مع المستوطنين . وتظهر تقديرات والتر ليهن ، المستخلصة من التقرير الاحصائي للوكالة اليهودية ، أن ٥٢٪ من مجموع ما اشتراه اليهود ، بما في ذلك « الكيرين كاييمت » ، من الأراضي حتى عام ١٩٣٦ ، ثم مع « كبار الملاكين المتغيبين » و٢٤,٦ في المائة من « كبار أصحاب الأراضي » ، و١٣,٤ في المائة من « مصادر مختلفة » مثل الحكومة والكنائس والشركات الأجنبية ، مما يبلغ مجموعه ٩٠,٦ في المائة . وهذا يترك نحو ٩,٤ في المائة تم الحصول عليها من صغار المزارعين الفلسطينيين العرب ، غير ان ٤٠ في المائة ... من هذه الاراضي كان قد تم شراؤه خلال الفترة ١٨٩١ ـ ١٩٠٠ ، أي قبل إنشاء « الكيرين كاييمت »[٣٩] .

ولا بد أن تكون هذه النتيجة قد أصابت أولئك الذين يؤمنون « بتخليص » اليهود للأرض ، بخيبة أمل شديدة ، وهو ما عبر عنه هرتزل بوضوح عام ١٨٩٥ بالكلمات التالية :

« اما الاراضي الخاصة الملكية في المناطق التي وهبت لنا فعلينا ان ننتزعها بالتدريج من أيدي أصحابها . وأما الأفقر حالاً بين السكان ، فنحاول نقلهم بهدوء الى خارج حدودنا بتوفير عمل لهم في البلدان التي ينتقلون اليها . ولكننا نحرمهم في بلدنا من كافة سبل العمل . وسينضم أصحاب الممتلكات إلينا . ولا بد من ان يتم انتقال الأراضي وانتزاع الفقراء برفق وعناية . ولندع أصحاب الأراضي يعتقدون أنهم يستغلوننا بحصولهم على اسعار عالية فيها . ولكن لا يعاد بيع أي أرض الى أصحابها »[٤٠]

غير أنه في ضوء فشل المستوطنين في حيازة الارض بالطرق المشروعة والطوعية ، أصبح من الضروري ، من أجل تحقيق مخططاتهم ، استحداث طرق جديدة لتوسيع رقعة القبضة الصهيونية على الأراضي العربية ، وجعل تشتت الفلسطينيين العرب أثناء حرب ١٩٤٨[٤١] هذه المهمة أيسر وأسهل ، فاستنت القوانين فوراً لانتزاع أراضي وممتلكات العرب « الغائبين » ومصادرتها . وكما سنوضح أدناه ، فإن الاستيلاء على الأراضي العربية لم يقتصر على ممتلكات « اللاجئين » فحسب ، بل إن تلك القوانين مست كذلك العرب الذين ظلوا داخل إسرائيل ، ففقد الكثيرون منهم أملاكهم عن طريق تعريف غريب لكلمة « التغيب » . فعلى سبيل المثال ، إذا حدث ان غير عربي ، بسبب ظروف الحرب ، مكان إقامته ولكنه بقي داخل إسرائيل ، أمكن اعتباره غائباً[٤٢] . ويعلق بيرينز على هذه الحالة بالكلمات التالية :

« كان كل عربي في فلسطين غادر مدينته أو قريته بعد ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، عرضة للتصنيف كغائب بموجب الأنظمة .فكل العرب الذين كانت لهم ممتلكات في مدينة عكا الجديدة ، وبغض النظر عن كونهم لم يسافروا قط أكثر من الامتار القليلة الموصلة الى البلدة القديمة ، صنفوا كغائبين . كذلك فإن ٣٠,٠٠٠ عربي ممن فروا من مكان الى آخر ، داخل اسرائيل ، كانوا معرضين ، رغم عدم مغادرتهم البلاد ابداً ، لاعلان ممتلكاتهم ممتلكات غائبين . وأي فرد صدف ان زار ليوم واحد بيروت او بيت لحم خلال الأيام الأخيرة للانتداب (البريطاني) كان يعتبر ، بصورة تلقائية ، غائبا[٤٣]

وقبل ان ننتقل الى بحث القوانين المحددة التي سنت لغرض مصادرة وانتزاع الأراضي العربية ، لنتطرق الى الحديث عن خاصية غير متوقعة تميزت بها عملية الاستيطان الصهيوني ، الا وهي المتعلقة بفشل السلطات الصهيونية في اجتذاب ملتزمين بحرث الارض ، تلك الأرض التي تسلم إليهم مقابل ثمن بخس على أمل « إنقاذها » من البوار . فقد اتضح في منتصف الستينات ، أن العديد من المستوطنين أخذوا في الانجذاب نحو المراكز المدينية سعياً وراء عمل أربح . وقد أوقعت هذه الظاهرة الذعر في نفوس الزعماء الصهاينة في إسرائيل ، وخاصة عندما علموا أن المستوطنين يؤجرون الارض الى العرب بموجب ترتيب يقضي بأن يقوم الفلاحون الفلسطينيون بزراعة واستغلال الارض (التي ربما كانت ملكا لهم في الأصل ولكن السلطات صادرتها منهم فيما بعد) ، مقابل دفعة مالية أو جزء من غلة المحصول . ولم تكن هذه مهمة سهلة باي حال من الاحوال على الفلسطينيين العرب ، لأنها تضطرهم الى النزوح ، ولكنها تنطوي في أحيان كثيرة على هجرة أسر بكاملها للعيش في أكواخ من الصفيح قرب الحقول . أما نمط العمل فكان ينطوي على جهد متواصل لا إجازة فيه ولا راحة ، مقابل أجر يساوي نصف غلة المحصول أو أقل . ومع ذلك دفع هذا الترتيب بالسلطات الى سن قانون الاستيطان الزراعي في عام ١٩٧٦ ، لدرء خطر استعادة الفلسطينيين لأراضيهم ، وقال وزير الزراعة عند تقديم مشروع القرار ما يلي :

من الواضح ان هناك حالات عديدة في مختلف انحاء البلاد لا يقوم فيها المستوطنون الافراد بفلاحة الاراضي التي تركت في عهدتهم ولا يستغلون شخصيا الحصة المخصصة لهم من المياه ، بل يحولون الى آخرين حق الفلاحة واستغلال المياه عن طريق عقود ايجار أو ترتيبات شراكة او أية طرق أخرى . وهناك حالات عديدة يتضح منها أن المستوطن نفسه يؤدي عملاً غير الزراعة ويحصل على دخل ـ وأحيانا على دخل كبير ـ من تأجير أرضه وحقوقه في المياه ، تلك الحقوق التي يحصل عليها نتيجة استغلاله لممتلكات الدولة المعهود بها إليه لغرض واضح ، هو أن يقوم باستغلال الارض [٤٤] . »

وبالرغم من أن قلة صغيرة أعربت عن ردود فعل سلبية تجاه هذا القانون ، فقد صرح يوري افنيري ، وهو عضو معارض ومستقل في الكنيست ، بما يلي :

« ... لهذا القانون اتجاهان متضاربان ، فهو قانون له وجها الدكتور ميكيل والمستر هايد . فأمامنا ، من جميع النواحي المظهرية ، قانون ذو هدف اجتماعي ايجابي للغاية ، ذلك أنه سيجبر أصحاب الاراضي الذين نجحوا بمختلف أنواع المحسوبية في الحصول على أراضي الدولة من سلطة الأراضي الاسرائيلية ، على إعادة تلك الاراضي الى السلطة إذا نقلوا حقهم في فلاحتها الى آخرين . هذا معناه أن مقترحي القانون يقرون المبدأ القائل إن الارض يجب ان تكون في أيدي أولئك الذين يفلحونها وليس في أيدي من لهم أصدقاء في القصر أو غيرهم من الطفيليين .. تلك الطبقة الجديدة من أفندية الاحزاب .

« إن من يستهدفهم مقترحو القانون هم الافندية اليهود والفلاحون العرب والمقصود هو الارض التي صودرت من العرب وسلمت عن طريق المسحوبية الى يهود أجروها بعد ذلك الى العرب الذين اصبحوا بذلك فالحيها[٤٥] .

ويدلي تشومسكي في معرض استشهاده بأدلة تتصل بهذا الموضوع بالملاحظات التالية :

« .. غرّمت عشر مستوطنات في الآونة الاخيرة مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ليرة إسرائيلية ، لتأجيرها اراض الى العرب بصورة غير قانونية ، وقدّر وزير الزراعة ان ١٠,٠٠٠ دونم قد اجّرت الى العرب ، وهي « ظاهرة خطيرة للغاية ، يجب ان تكافح بكل طريقة ممكنة » ، وحذر من ان « أي شخص يضبط متلبسا بتأجير اراض الى العرب سوف يعاقب » . وأعلن مدير منطقة الجليل في الوكالة اليهودية ان « مكتبه عمم رسائل دورية على جميع المستوطنات (اليهودية) حذر فيها من تأجير الأراضي القومية الى مستأجرين عرب لفلاحتها او تأجير بساتين الفاكهة الى العرب لقطف وتسويق ثمارها ، يمثل انتهاكا للقانون ولأنظمة سلطات التوطين ، وللحركة التوطينية » . وقيل ان وزارة الزراعة تشن « حملة نشطة » للقضاء على « آفة » تأجير الاراضي الى العرب .[٤٦]

ويقدر الآن ما يملكه العرب ، او ما يستطيعون استملاكه بأقل من عشرة في المائة[٤٧] من

الأراضي في اسرائيل . فمعظم الأراضي ، بما في ذلك منطقة النقب الشاسعة ، حيث خسر البدو مساحات كبيرة من الأرض ، صنفت اراض للدولة . ولا يتردد الكتاب الصهاينة والمتعاطفون معهم[٤٨] في الاشارة الا ان اراضي الدولة ليس اختراعا صهيونيا ، بل مارسه من قبلهم الانتداب البريطاني ومن قبله الاتراك .

غير أن الحقيقة هي أن تعريف أراضي الدولة في ظل نظام الحكم التركي ، انطوى على السماح باستخدام الاراضي ونقلها بالتوارث ، طالما ظل مستثمر تلك الاراضي يعمل على حرثها وفلاحتها . أما تعريف أراضي الدولة في ظل الحكم الاسرائيلي فمختلف عن الممارسة التي اتبعها كل من الانتداب البريطاني أو الاتراك ، وقائم على معايير عنصرية وقومية . فإسرائيل ، كما يقال في معظم الاحيان ، ليست دولة مواطنيها الاسرائيليين ، ولكنها « دولة ذات سيادة للشعب اليهودي » .

ليست اسرائيل ، كما أكدت المحاكم مرارا وتكرارا في قراراتها ، دولة مواطنيها بالمعنى الغربي لهذه الكلمة ، بل إنها بالاحرى ، « دولة ذات سيادة للشعب اليهودي » . فالتكوين القانوني والمؤسس للدولة ، وكذلك الممارسات الادارية ، تعكس جميعها هذا الالتزام الاساسي بالتمييز .. وهو أمر نسميه « عنصرية » في بحثنا لأي مجتمع آخر . فإسرائيل بالنسبة الى الأغلبية اليهودية فيها هي بحق ديموقراطية على الطراز الغربي ، غير أن العرب فيها هم ، في أفضل الحالات ، مواطنون من الدرجة الثانية ، من حيث المبدأ . وعلاوة على ذلك فإنه لا توجد في إسرائيل ، باستثناء قلة من الافراد الشجعان ، حركة احتجاجية ضد السيطرة اليهودية ، وضد اضطهاد الاقلية العربية[٤٩] .

وفي ١٩٦٠ سن الكنيست « القانون الاساسي : أراضي اسرائيل »[٥٠] بما معناه أن اراضي الدولة تعرّف بموجب مبدأ الصندوق القومي اليهودي ، الذي ينص في دستوره على حق اليهود غير المنازع في الأرض .

ثمة مبدآن للاستيطان الصهيوني ، يشتمل عليهما دستور الوكالة اليهودية ، يثيران امتعاض العرب بشكل خاص ، هما (١) المبدأ القائل إن الاملاك اليهودية غير ممكن التصرف فيها ، بمعنى انه لا يحق لأي مستوطن صهيوني أن يتخلص من عقد استئجار بتحويله الى أي شخص ، إلا إذا كان ذلك الشخص يهوديا .

والمبدأ الذي يحرص الاتحاد اليهودي للعمال على ضمانه بدقة وعناية . وهو انه لا يحق توظيف غير الأيدي العاملة اليهودية في المستوطنات الصهيونية . والنتيجة الاكيدة لذلك هي أنه عندما يشتري الصندوق القومي اليهودي قطعة أرض ، فإن العرب لا يخسرون الارض ذاتها فحسب ، بل واية فرصة في ايجاد عمل على تلك الارض . [٥١]

لقد حصلت دولة إسرائيل على جزء كبير من الاراضي العربية عن طريق تطبيق سلسلة من القوانين استهدفت تجريد اللاجئين الفلسطينيين من ممتلكاتهم . والقانون الرئيسي في هذا الصدد

هو قانون ممتلكات الغائبين لعام ١٩٥٠ . فبناء على هذا القانون نقلت أملاك اللاجئين الى « قيّم » يفاوض الحكومة على شراء الاراضي . وفيما بعد تولت سلطة تنمية ، في ١٩٥٣ ، « ملكية » الممتلكات التي إحيلت تدريجيا الى الدولة لاستيعاب المهاجرين اليهود .

وكان لقوانين اخرى ذات طبيعة مشابهة استنها الاسرائيليون ، جذور في الاطار القانوني الذي طبقه البريطانيون لمناهضة الثورة العربية التي دامت من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ . فأنظمة الطوارىء تلك ، التي اجازها البريطانيون في ١٩٤٥ ، أقرت تعيين حكام عسكريين في مختلف قطاعات فلسطين ، وبالتحديد في المقاطعات ذات التجمعات السكانية العربية الكثيفة . ولجأت الحكومة الاسرائيلية الى استخدام نفس الانظمة فصنفت ، عن طريق حكامها العسكريين ، العديد من مناطق فلسطين مناطق « مغلقة » لاسباب امنية . فكانت نتيجة ذلك انه لم يعد بوسع السكان الاصليين استخدام الاراضي الواقعة داخل هذه المناطق ، بل ان معظمها صودر في النهاية ، ليتبين فيما بعد ان مستوطنات جديدة اقيمت على نفس الاراضي المصادرة .

وكانت النوايا المبيتة من وراء هذه القوانين واضحة منذ البداية ، ففيما يتعلق بانظمة الطوارىء ، صرح وزير الدفاع الحالي شيمون بيريز ، في عام ١٩٦٢ ، بأن « استخدام القانون التنظيمي رقم ١٢٥ ، الذي كان الى حد كبير الاساس الذي بني عليه الحكم العسكري (في المناطق العربية) ، استمرار مباشر للنضال في سبيل الهجرة اليهودية » . [٥٢] وادلى بن غوريون بملاحظة مماثلة عندما اشار الى ان « الحكم العسكري موجود للدفاع عن الحق اليهودي في الاستيطان في كل مكان » [٥٣]

وتجدر الاشارة الى انه بالرغم من ان الحقوق المدنية للعرب كانت تنتهك انتهاكا صارخا عن طريق نظام « تصاريح » مارسه الحكم العسكري ، فإن الاوساط القانونية لم تحتج ابدا على ذلك . فلم نسمع في أي مكان ارتفاع اصوات الاحتجاجات كالتي ارتفعت بها عقيرة نقابة المحامين العبريين عندما وصفت نفس هذه التدابير وقت تطبيق البريطانيين لها على المستوطنين اليهود بالكلمات التالية :

« إن الصلاحيات المخولة الى السلطة الحاكمة بموجب انظمة الطوارىء ، تحرم سكان فلسطين من حقوقهم الانسانية الاساسية ، فهذه الانظمة تقوّض اساس القانون والعدل ، وتشكل سلسلة من الاخطار على الحريات الفردية ، وترسي دعائم نظام حكم قائم على التعسف دون اي إشراف قضائي . » [٥٤] .

وليس بوسع المرء ان يعزو إلغاء الحكم العسكري في ١٩٦٦ ، كما يفعل كوهين [٥٥] ، الى اصوات المعارضة القليلة التي صدرت عن حفنة من المواطنين المهتمين بالامر . كذلك ، لا نستطيع ان نعزوه الى دوافع مبعثها صفاء نوايا الحكومة . فالامر هنا انطوى على اعتبارات عملية خطيرة .

اولها الهجوم المنسق الذي شنته الاحزاب السياسية اليهودية على الحكومة العسكرية . فكما يلاحظ نامارين [٥٦] وغيره ، فإن الحافز على مثل هذا الهجوم ما كشف عن قيام الحاكم العسكري اثناء الانتخابات ، بتجميع الاصوات بين السكان العرب لصالح الاحزاب الحاكمة . وثمة سبب آخر يورده درور ، وكذلك تامارين ، يتعلق بازدياد الطلب في الاسواق اليهودية على اليد العاملة العربية غير الماهرة . على ان من المسلم به هو ان التخفيف من القيود المفروضة على حرية تنقل العرب ، تم دون ايلاء اعتبار يذكر لمسألة امكانية اندماج العرب اجتماعيا واقتصاديا في القطاع اليهودي .

وهناك قانون آخر من قوانين ١٩٤٩ لم يعلن عن بطلانه إلا في ١٩٧٢ ، مكّن وزير الدفاع من أن يعلن بموافقة لجنة الشؤون الخارجية والامن في الكنيست كل « المنطقة المحمية » . وهي قطاع يمتد مسافة ١٠ كيلو مترات الى الشمال من خط العرض ٣١ ومسافة ٢٥ كيلو مترا الى الجنوب منه ، على امتداد الحدود بكاملها ـ او جزءا منها ، « منطقة امنية » . وبهذه الطريقة اعلن نصف الجليل العربي منطقة امنية . [٥٧]

واخيرا ، اعطى قانون صدر في عام ١٩٤٩ ، وزير الزراعة الاسرائيلي صلاحية تولي الاشراف على الاراضي « البور » (غير المزروعة) اذا لم يكن مرتاحا الى الطريقة التي تدار بها تلك الاراضي . واستهدف قانون صدر في نفس الوقت ، هو قانون الطوارىء الخاص بتنظيم الاراضي لعام ١٩٤٩ ، انتزاع الاملاك العربية الواقعة في المراكز الحضرية ، اذا تطلب ـ ذلك على حد قول المادة ٢ من ذلك القانون ـ « الدفاع عن الدولة ، او الامن الداخلي ، والمحافظة على الامدادات الاساسية وصيانة الخدمات العامة الجوهرية ، او استيعاب المهاجرين ، او اعادة تأهيل الجنود السابقين من مشوهي الحروب » [٥٨] .

مع هذين القانونين اللذين يهدفان الى تجريد الفلسطينيين العرب من ممتلكاتهم ، ثم سن قانونين اضافيين ، استهدفا تعريف المواطنة في الدولة على اسس ثيوقراطية . فأولاً ، كان قانون الجنسية الاسرائيلية الذي سن في ١٩٥٢ ، وجاء بعد قانون العودة لعام ١٩٥٠ ، ينص على ان لأي يهودي في أي مكان من العالم ، الحق في المواطنة الاسرائيلية [٥٩] ، أما الفلسطينيون العرب ، المقيمون في البلاد منذ أجيال ، والذين تواجد أجدادهم فيها لقرون ، فقد حرموا من هذا الحق التلقائي في المواطنة الذي منح للمستوطنين اليهود . أما القانون الآخر فكان ذا صلة « بالمعركة الديموغرافية » التي تشنها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، وهو قانون التأمين القومي لعام ١٩٥٣ [٦٠] وكان هذا القانون يرمي في ظاهره الى تشجيع الاسر على انجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال بمنح الأسرة ١٠٠ ليرة اسرائيلية في الشهر عن كل طفل الى أن يبلغ سن الثامنة عشر . وعندما اتضح أن العرب ـ الذين كانوا يساهمون في المشروع بالضرائب ورسوم التأمين ، يستفيدون من هذا المشروع استفادة غير متناسبة بسبب كبر عدد أفراد أسرهم ، وبما أن النوايا الخفية للقانون كانت تشجيع الاسر اليهودية على إنجاب عدد كبير من الاطفال ، ألغي هذا القانون وطبقت الحكومة محله قانون

الجنود المسرحين المعمول به حالياً . ومعنى ذلك أن الأسر اليهودية وحدها هي التي ستنتفع أكثر من هذه العلاوة العائلية ، لأن معظم العرب لا يؤدون الخدمة في القوات المسلحة . واحتجاجاً على هذه التدابير ، قال عضو معارضة يهودي في الكنيست « إن القصد (من هذا القانون) هو تشجيع الانجاب في ما بين جزء من سكان اسرائيل واحداث أثر عكسي في صفوف جزء آخر ، ودفع المنح المالية الى الاطفال الجانعين لجزء من السكان ، ومنعها عن الاطفال الجانعين للجزء الآخر ... » (٦١)

ولتقييم آثار انتزاع ملكية الاراضي والتكوين الديموغرافي على الاسرائيليين العرب ، ننتقل في الجزء التالي الى تحليل التركيب الطبقي للعرب وكيفية تحولهم من طبقة فلاحين الى طبقة بروليتاريا .

ثالثاً ـ تحويل الفلسطينيين العرب إلى طبقة بروليتاريا

المهنة والدخل

من العوامل الرئيسية الهامة في تبدل التركيب الطبقي للفلسطينيين العرب بروز طبقة كبيرة من البروليتاريين الريفيين تتجلى فيها خصائص العمال المهاجرين الذين يصادفهم المرء في المدن الكبرى في المجتمعات الاستعمارية ، وفي الآونة الحديثة في المجتمعات الغربية الصناعية مثل أوروبا الغربية والولايات المتحدة . (٦٢)

واذا تفحصنا الاحصاء البريطاني لسكان فلسطين عام ١٩٣١ ، اكتشفنا أن ما يقرب من ٨٠ في المائة من الفلسطينيين العرب كانوا يقطنون في المناطق الريفية (٦٣) . وقبيل انتهاء الانتداب البريطاني مباشرة في ١٩٤٨ ، كان نحو ٣٠ في المائة (من مجموع ١,٣٠٠,٠٠٠ عربي) يعيشون في المدن . وعند انتهاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، كان ٢٧ في المائة ، من بين ١٧٠,٠٠٠ عربي ظلوا في اسرائيل ، من سكان المدن ، بينما صنف الباقون ريفيين أو بدوا . وكان العرب الواقعون تحت الحكم الاسرائيلي يشكلون بقية ما يقرب من ٩٠٠,٠٠٠ فلسطيني ممن كانوا يعيشون في المناطق التي تحتلها اسرائيل . وهكذا يكون نحو ٧٠٠,٠٠٠ عربي فلسطيني قد أكرهوا على النزوح عما كان يعرف بفلسطين داخل حدود اسرائيل الحالية قبل عام ١٩٦٧ (٦٤) .

وحتى في عام ١٩٦٣ ، كانت نسبة الريفيين بين العرب في فلسطين توازي ٧٥ في المائة (٦٥) . ولكن إحصاء عام ١٩٧٣ يظهر أن ٥٦ في المائة من الفلسطينيين العرب يقطنون في مستوطنات مدينية (مستوطنات تضم ٥٠٠٠ نسمة أو اكثر) وفي المدن (٦٦) . ورغم أنه يصح القول إن غالبية العرب في إسرائيل من حيث العدد المطلق لا يعتبرون ريفيين ، فإن الجوانب النوعية

لهذا التحول وما رافقتها من تغييرات في التكوين الاجتماعي هي التي سينصب عليها اهتمامنا في الجزء المتبقي من هذا البحث .

فلو أن التبدل عكس تحولاً **طبيعياً** من الريفية الى الحضرية ، لما وجد المرء مبرراً لابراز هذه الناحية بوصفها عاملاً هاماً في هذه الدراسة الاجتماعية للفلسطينيين ، ذلك أن العديد من المجتمعات المدينية المعاصرة كان لا يزال في المرحلة الريفية قبل ٤٠ أو ٥٠ عاماً . ولكن الذي يجعل لحالة الفلسطينيين مغزى خاصاً هو كون هذا التبدل حصل ، ولا يزال يحصل ، في نطاق عملية استيطان تتميز بأنماط صارمة من السيطرة والتبعية . فالطابع الحضري للمستوطنين ، وحيازتهم أراضي السكان المحليين الأصليين لأغراض استيطانية ، والصفات المهنية المتناقضة التي تميز المستوطنين عن السكان المحليين ، هي جميعاً عوامل تشرح استمرار التنمية المنفصلة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي بين الجماعتين ، وما تبع ذلك من تسويه للتركيب الطبقي الأصلي للفلسطينيين العرب .

وعلى نقيض الاعتقاد الشائع بأن ما يجذب المستوطن الصهيوني إلى فلسطين هو تعلقه بالأرض وبالحياة الريفية ، نجد أنه حتى منذ العشرينات كان الصهاينة يميلون إلى التجمع في المراكز المدينية . ففي ١٩٣١ كان ٧٤ في المائة منهم يعيشون في المناطق المدينية ، وفي ١٩٤٨ ارتفعت هذه النسبة الى ٨٤ في المائة (٦٧) . واليوم تبلغ نسبة اليهود المقيمين في المدن والمستوطنات المدينية ٩٠ في المائة (٦٨) .

وبالمثل اظهر التركيب المهني والحرفي ، منذ عام ١٩٣١ ، غلبة بين الصهاينة الأفراد العاملين في مهن غير زراعية . وبمقارنة أرقام سنة ١٩٣١ بأرقام عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ ، نلاحظ أنه بحلول ١٩٦٣ كان ٣٨ في المائة من العرب يعملون في الزراعة ، وأن هذه النسبة هبطت في ١٩٧٠ إلى ٢٠ في المائة ، أي نحو ثلث الرقم الظاهر في عام ١٩٣١ وهو ٥٧ في المائة . وتقابل هذا الهبوط الذي طرأ على تمثيل هذه الفئة ، الزيادة الكبيرة في نسبة العمال غير المَهَرَة ، وبصفة رئيسية المستخدم منهم في أعمال الإنشاءات وفي الصناعات التي لا تتطلب خدمات العمال المَهَرَة . وإذا دققنا النظر في ارقام ١٩٧٣ ، وجدنا أن نحو خُمُس العرب في القوة العاملة الإسرائيلية يعملون في الإنشاءات (٦٩) . وأظهرت دراسة حديثة لصناعة الإنشاءات انها مؤلفة مما يلي : ٣٦,٥ في المائة من الاسرائيليين اليهود ، و٤٢,٩ في المائة من الاسرائيليين العرب ، و ٢٠,٥ في المائة من عرب الضفة الغربية (٧٠) . ولم يطرأ أي تحسن على حالة طبقة المهنيين والاداريين ، بل إن البيانات المقارنة التي يقدمها لوستيك (٧١) تظهر أن التفاوت بين هاتين المجموعتين قد ازداد في العقد الأخير من السنين .

ويظهر النمط ذاته إذا صنّفنا القوة العاملة على أساس القطاع الصناعي لا على اساس الحرفة كحرفة . ففي ١٩٤٤ كان ٥١ في المائة من الفلسطينيين العرب يعملون في قطاعات الزراعة

والتحريج وصيد الأسماك . وفي ١٩٥٥ كانت نسبة العرب العاملين في هذه القطاعات ٤١,٥ في المائة ، وفيما بين السكان اليهود كانت الأرقام الموازية هي ١٥ و١٢,٨ في المائة . وبحلول ١٩٧٣ كان ٦,٨ في المائة من اليهود مستخدمين في القطاعات الزراعية مقابل ١٧,٤ في المائة من العرب . وهنا أيضا نلاحظ النسبة المرتفعة للفلسطينيين العرب الذين دخلوا في أعمال البناء والوظائف التي لا تتطلب مهارات . فبين ١٩٧٠ و١٩٧٣ ارتفعت نسبة العمال العرب في قطاع الإنشاءات من ٦ الى ٢٥,٥ في المائة [٧٢] . ومن المهم أن نلاحظ أنه رغم أن نصيب العرب من القوة العاملة الإسرائيلية كان ٩,٨ في المائة [٧٣] في عام ١٩٧٣ ، فإنهم يشكلون النصف تقريباً من مجموع الأيدي العاملة الماهرة أو شبه الماهرة .

ورغم ان تعريفات فئات الاحصاء السكاني تختلف قليلاً ، فإن مما هو جدير بالملاحظة الهبوط الذي طرأ على نسبة العرب العاملين في القطاعات التجارية والمصرفية والخدمات العامة والشخصية .

في عام ١٩٣١ كانت نسبة أولئك (العرب) العاملين في تلك الصناعات تعادل ٢٤,٠ في المائة من جميع الاجراء العرب ، وفي ١٩٤٤ بلغت ٣٣ في المائة ، بينما هبطت هذه النسبة في ١٩٥٠ إلى ٢٨ في المائة ، وفي ١٩٥٥ الى ١٨,٩ في المائة ، وفي ١٩٥٩ الى ١٦,٧ في المائة ... مع ارتفاع طفيف في ١٩٦٨ إلى ١٧,١ في المائة ، وثمة هبوط ملحوظ في نسبة العاملين في التجارة والخدمات الشخصية (من ١١ في المائة في ١٩٤٤ الى ٨,٢ في المائة في ١٩٦٣) [٧٤] .

وفي ١٩٧٣ كان نصيب العرب في قطاع التجارة ٩,٩ في المائة (التجارة لا المصارف فحسب ، بل وكذلك المطاعم والفنادق) [٧٥] . وكانت هذه الظاهرة الدالة على تركيب طبقي غير طبيعي هي التي دفعت واشيتز الى الاستنتاج بأنه رغم أن التكوين الحرفي والمهني لليهود في المنفى كان هرماً مقلوباً ، « فإن الهرم العربي ـ الاسرائيلي هرم مقطوع . » [٧٦] .

ويصعب التعرف من خلال الإحصاء السكاني على الأهمية الاجتماعية لمركز صاحب العمل / الموظف بين الغرب في إسرائيل . فواشيتز يقول « إن العرب كانوا يشكلون في ١٩٧٣ ، ٤,٥ في المائة من جميع أصحاب الأعمال الحرة في اسرائيل » [٧٧] . ويقول جريسي ، في الدراسة التي أجراها في ١٩٦٩ لأم الفحم ، وهي مستوطنة عربية تضم نحو ١١٠,٠٠ نسمة (في ١٩٧٣ بلغ عدد السكان نحو ١٤,٥٠٠ نسمة) [٧٨] أن من بين ١١٦ قروياً يعملون في المدن اليهودية الكبيرة يحتل ٩٢ في المائة منهم وظائف حرفية مرؤوسة ، ويؤدي ٨ في المائة فقط وظائف اشرافية ، وان « المشرفين على ٩٥,٨ في المائة من الذين شملتهم الدراسة هم من اليهود ، وأن المشرفين بالنسبة إلى ٥,٤ في المائة فقط ، كانوا عرباً » [٧٩] . كذلك فإننا لا نعرف على وجه الدقة مدى التفاوت في الأجور بين اليهود والعرب الذين يؤدون نفس نوع العمل . ففيما يتعلق بالعرب ، يدّعي بن ـ بورات

أن الشقة ضاقت في أواسط الستينات ، رغم أن التفاوتات لا تزال موجودة . ففيما بين ١٩٤٩ و١٩٥٢ « كانت أجور العرب تتراوح بين ما يقرب من ٣٥ و ٧٠ في المائة من أجور اليهود عن نفس العمل . أما أضيق شقة فهي بين العمال المَهَرَة اليهود والعرب » [٨٠] . ولكن ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن عدد المستخدمين العرب ممن يمكن تصنيفهم في فئة الفنيين أو المهَرَة قليل جداً . فكما أشرنا سابقاً في تحليل المهن والحروف ، تتركز معظم الأيدي العاملة العربية في الزراعة والإنشاءات ، وفي حرف تعتمد معظمها على أنواع عمل لا تتطلب مهارات ، أما في حالة الزراعة فإن الفوارق في الأجور بين العمال الزراعيين العرب واليهود موجودة منذ ١٩٣٦ ، عندما كان دخل العامل الزراعي اليهودي في السنة ٣٤ جنيهاً مقابل ٧ جنيهات للعامل العربي [٨١] ، وقدّرت دراسة أجريت في ١٩٦٠ أن العرب العاملين في الزراعة يحصّلون نصف ما يحصّله اليهود العاملين في نفس الأشغال [٨٢] . ومن الأهمية بمكان ان نلاحظ في هذا الصدد أن العمال العرب يشكلون أغلبية العمال في ما يسمى « بالزراعة اليهودية » ، فاستناداً الى دراسة حديثة اجريت لحساب وزارة الزراعة ، تبلغ نسبة العمال العرب إلى اليهود في الزراعة اليهودية ستة إلى عشرة [٨٣] .

ومنذ منتصف الأربعينات والتفاوتات في الأجور كانت قائمة وذلك عندما كانت اجور العربي في القطاع العربي تبلغ نصف الأجور في القطاع اليهودي [٨٤] . ومن الصعب التحقق من إدعاءات بن ـ بورات المتفائلة فيما يتعلق بتضييق الشقة في الداخل . فإذا قارنا توزيع الدخل بين الطائفتين ، كما يظهره الجدول الثالث [٨٥] ، اكتشفنا أن الفجوة في إجمالي الدخل السنوي للموظفين المدنيين العرب اتبعت بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ نمطاً شاذاً . ففي ١٩٧٣ كانت نسبة دخل العربي ٨٤ في المائة من دخل اليهودي ، وفي ١٩٧١ بلغت ٦٦ في المائة ، وفي ١٩٦٧ كانت النسبة ٧٤ في المائة . وتظهر هذه الأرقام تحسناً بالمقارنة مع أرقام ١٩٦٣ التي كان فيها معدل الدخل السنوي للعربي يوازي ـ استناداً الى زارحي واشييزرا [٨٦] ـ ٤٥ في المائة من دخل الاجر اليهودي ، أما فيما يتعلق بالعامل الريفي فإن البيانات مفقودة ، ولكن الفجوة ، وفقاً لواشيتز ، ستكون أكبر بكثير [٨٧]) مما هي بين الموظفين الحضريين . على أنه ينبغي أن نذكر أنه بسبب الحجم الأكبر للأسرة العربية ونسبة البطالة الأعلى بين العرب أثناء الأزمات الاقتصادية ، يكون دخل الفرد العربي ، كما يظهر في الجدول الخامس أدناه ، أقل بكثير من دخل الفرد للمواطن اليهودي .

إن الجدول الرابع يظهر أن العامل العربي عرضة للأهواء السائدة في الأسواق اليهودية فأثناء فترات الركود الاقتصادي ، مثل تلك التي حدثت في ١٩٦١ ثم في ١٩٦٧ ، نجد معدل البطالة بين العرب ضعف ما هو عليه في القطاع اليهودي .

وإذا حسبنا دخل الفرد في الطائفتين (آخذين في اعتبارنا حجم الأسرة ومعدلات البطالة) اكتشفنا ، كما يظهر في الجدول الخامس ، أن الفجوة لم تضق على الإطلاق ، ففي كل

حالة كان دخل الفرد اليهودي يوازي ٢,٥ مرة دخل الفرد العربي . ومن المهم أن نلاحظ أنه لم يطرأ ، على أساس هذه الحسابات ، تغيير يذكر على الموقف النسبي للطائفتين خلال الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٧٠ ، ففي ١٩٤٤ ، ومع ارتفاع الاسعار خلال زمن الحرب ، كان معدل دخل الفرد للسكان العرب ٢٧ جنيهاً ، بينما بلغ دخل الفرد الموازي بين اليهود ٦٣ جنيهاً[٩٠] ، أي أعلى ٢,٣ مرة من دخل الفرد العربي .

وهذه الأرقام تتناقض تناقضاً ملحوظا مع تلك التي يقدمها زارحي واشييزرا في دراستهما عام ١٩٦٦ التي تكهنا فيها بأن دخل الفرد للسكان العرب سيبلغ في ١٩٧٣ نحو ٧٠ في المائة من دخل الفرد بين السكان اليهود . وبالطبع لو أننا لم ندخل على الأرقام تعديلات تراعي حجم الأسرة ومعدلات البطالة لكانت توقعاتهما دقيقة (قارن تكهناتهما بالبيانات الموردة في الجدول الثالث) .

الجدول الثالث

الدخل السنوي الإجمالي للموظفين الحضريين العرب واليهود باللليرات الاسرائيلية[٨٨]

السنه	اليهود	العرب	نسبة دخل العربي من دخل اليهودي (٪)
١٩٦٧	٩٤٠٠	٧٠٠٠	٧٤
١٩٦٨	٩٦٠٠	٧٠٠٠	٧٣
١٩٦٩	١٠٥٠٠	٨٤٠٠	٧٠
١٩٧٠	١١٩٠٠	٨١٠٠	٦٧
١٩٧١	١٢٩٠٠	٨٦٠٠	٦٦
١٩٧٢	١٥٥٠٠	١١٢٠٠	٧٢
١٩٧٣	١٧٦٠٠	١٤٩٠٠	٨٤

الجدول الرابع

معدلات البطالة بين الموظفين الحضريين العرب واليهود[٨٩]

(١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)

السنة	اليهود	العرب
١٩٦٠	٣,٦	١٣,٩
١٩٦٧	٩,٠	١٩,٤
١٩٦٩	٣,٦	٥,٠
١٩٧٠	٣,٤	٣,٢

الجدول الخامس

السنة	متوسط حجم الأسرة		إجمالي الدخل السنوي بعد تسويته*		دخل الفرد **	
	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب
١٩٦٧	٤,٠	٦,٢	٨٥٠٠	٥٦٠٠	٢١٠٠	٩٠٠
١٩٦٩	٣,٩	٦,٣	١٠١٠٠	٨٠٠٠	٢٦٠٠	١٣٠٠
١٩٧٠	٣,٩	٦,٤	١١٥٠٠	٧٨٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠

* مستخلصة بضرب (الدخل السنوي الاجمالي) × (١٠٠ ـ ٪ لمعدلات البطالة)

** مستخلصة من (اجمالي الدخل السنوي بعد تسويته) ÷ (متوسط حجم الاسرة)

مستويات المعيشة

من مؤشرات الرفاه الاقتصادي للسكان أنماط الانفاق والاستهلاك . ولم يتمكن كاتب هذا البحث من الحصول على أحدث الأرقام التي تميز بين أنماط الإنفاق لكل من السكان االعرب واليهود . غير أن نتائج دراسة أجريت في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، حول نفقات الأسر تكشف عن أن « معدل الإنفاق الشهري للفرد في الأسرة العربية هو نصف المعدل في الأسرة اليهودية ، أي ٣٩ ليرة إسرائيلية للاول ، و ٧٦ ليرة إسرائيلية للثاني[٩٠] . واذا درسنا اشكال الانفاق وجدنا ان ٦٠ في المائة من الانفاق العربي مخصص للغذاء والمأوى (٥٠ في المائة ينفق على الطعام وحده) ، بينما إنفاق اليهود على الطعام والمأوى يوازي ٤٩ في المائة من مجموع الإنفاق الشهري .

وتكشف الاحوال السكنية ، مقيسة بعدد الأشخاص في كل غرفة التناقض الكبير بين السكان العرب واليهود . ففي ١٩٧٣ ، وبينما كان ٢٥ في المائة من السكان العرب يعيشون أربعة أشخاص أو أكثر في غرفة واحدة ، كان الرقم الموازي بالنسبة إلى السكاان اليهود ١,٥ في المائة . كذلك فإنه بينما يتوزع ٥٠ في المائة من السكان اليهود بمعدل شخص أو اقل لكل غرفة ، فإن النسبة بين السكان العرب هي ١٥,٤ في المائة . فإذا قارنا هذه الأرقام بتلك المتاحة لعام ١٩٦٨ ، نلاحظ أنه بينما طرأ تحسن ملحوظ على حالة السكان اليهود لم يطرأ بالمقابل اي تحسن على حالة السكان العرب . ففي ١٩٦٨ كان ٧٥ في المائة من السكان العرب يعيشون اثنين أو أكثر في كل غرفة في مقابل ٧١ في المائة في ١٩٧٣ . أما الأرقام الموازية للسكان اليهود فهي ٢٩ في المائة لعام ١٩٦٨ ، و٢١ في المائة لعام ١٩٧٣[٩١] . بل إننا حتى لو قارنا أحدث الأرقام بأرقام ١٩٦١ ، نلاحظ أن الصورة لم تتغير كثيراً بالنسبة إلى العرب . ففي ١٩٦١ كان ٣٠ في المائة من الحضريين العرب يعيشون ، في المتوسط ، بمعدل أقل من شخصين لكل غرفة بينما بلغ المعدل الموازي بين الحضريين اليهود ١٢ في المائة . وفيما بين الريفيين اليهود والعرب كان الرقمان ٥١ في المائة لليهود و ١٣ في المائة للعرب[٩٢] .

وثمة مؤشر آخر معترف به لمقارنة مستويات المعيشة ، هو ملكية السلع الدائمة بين مختلف المجموعات الفرعية للسكان . ففيما عدا أجهزة الراديو التي يمتلكها ٨٠ في المائة من السكان العرب و ٩٠ في المائة من السكان اليهود ، تظهر المقارنة عبر بقية السلع الاستهلاكية فجوة صارخة في مستويات معيشة السكان العرب . ويوضح الجدول السادس أن نسبة اليهود إلى العرب من حيث ملكية مختلف السلع ، تتراوح من ١٠ :١ بالنسبة إلى أجهزة الهاتف ، ٤ : ١ بالنسبة إلى الثلاجات الكهربائية ، ٥ : ١ بالنسبة إلى السيارات الخاصة وهكذا ...

الجدول السادس

ملكية السلع الدائمة بين العرب واليهود[٩٣]

١٩٧٠

	اليهود	العرب
أجهزة هاتف	٣٨,١ ٪	٣,٤ ٪
سيارات خاصة	١٦,٧	٣,١
تلفزيونات	٥٣,٤	١٤,٣
ثلاجات كهربائية	٩٥,٥	٢٦,٨
غسّالات	٤٦,١	١١,٨
أفران الغاز	٨٨,٥	٦٠,٧

عملية التحويل إلى عمال هامشيين

كان لتحول الفلاحين الفلسطينيين إلى طبقة من البروليتاريين الهامشيين مدلولان خطيران بالنسبة إلى السكان العرب المحليين . فقد خبروا أولاً الاجتثاث من حياة القرية التقليدية . فمنذ ١٩٦١ كان نحو ٥٠ في المائة من العمال متنقلين جغرافياً في مناطق خارج منطقة سكناهم . وفي ١٩٧٠ بلغت نسبة العمال العرب المتنقلين نحو ٩٥ في المائة أغلبيتهم الكاسحة من المناطق الريفية[٩٤] . وفي عام ١٩٦١ ، على سبيل المثال ، كان ٢١,٥ في المائة من العمال الذين يتنقلون يومياً بين منازلهم وأماكن عملهم يأتون من المراكز الحضرية في مقابل ٧٨,٥ في المائة كانوا يأتون من المناطق الريفية[٩٥] . ومن بين أولئك العاملين في قطاع الإنشاءات كان ما يقرب من ٧٧ في المائة يعملون في ١٩٦١ بعيداً عن منازلهم[٩٦] . وبناء على استقصاء حكومي أجري في ١٩٦٥ ، بلغ عدد الذين كانوا يعتبرون مترحلين « ٢٧,٠٠٠ اي نصف العمال العرب ، بما في ذلك ٢٣,٥٠٠ من الذكور ، وجاء ٦٩ في المائة من هؤلاء العمال المتنقلين من المناطق الريفية ، و ١٣ في المائة من الناصرة وشفا عمرو ، وكان ١٠ في المائة من البدو ، في حين كان المتبقون ، ونسبتهم ٨ في المائة ،

يعيشون في المدن » [٩٧] ووضعت في ١٩٦٣ ، بمبادرة من الحكومة ، خطط لتنظيم أماكن إقامة هؤلاء البروليتاريين القرويين العاملين في المدن . غير أن استفتاء[٩٨] أجري بين ١١٦ من العمال القرويين العرب أظهر أن عدداً قليلاً جداً من العمال على استعداد للانتقال من القرية ، ونتيجة لذلك خلصت لجنة برلمانية كانت تدرس مسألة أماكن الإقامة للعمال العرب في ١٩٦٨ ، إلى أن الفكرة الأولية القائلة بتقديم إعانة حكومية لبناء مثل هذه المساكن ليست صالحة ، وبدلاً من ذلك وعدت الحكومة ببحث تأمين أجور نقل أرخص من والى القرى . ومن المقدر الآن أن يكون نحو ٩٠ في المائة من العمال القرويين العرب يسافرون يومياً من قراهم إلى المدن والبلدان اليهودية للعمل فيها[٩٩] . غير أن تقديرات جريسي[١٠٠] أدنى قليلاً ، فدراسته للقرى العربية تخرج برقم عام هو ٧٠ في المائة ، رغم أن نسبة العاملين خارج قراهم من فئة العمر ١٥ ـ ٢٥ سنة تصل إلى ٩٠ في المائة . ووفقاً لما يقوله واشيتز ، فإن « مثل هذه الحالة تجعل العرب معرضين لخطر أي انخفاض في العمالة ، ويكون القروي العربي « غير المحلي » أول من يطرد (مثلما حدث في ميناء حيفا هذا العام) . » [١٠١] وقد شككت هذه الاستنتاجات في صحة تصريح أخير لتوليدانو ، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية ، الذي أورد إحصاءات رسمية تظهر أن ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ عامل عربي (أي نصف القوة العاملة العربية المسجلة رسميا) يعملون في المشاريع اليهودية الواقعة في القطاع اليهودي[١٠٢] .

وفي أوائل السبعينات خرجت دراستان ، أجريت إحداهما في الجامعة العبرية والثانية في التخنيون ، بنتائج مماثلة لتلك التي كشف عنها روزنفلد قبل نحو عقد من السنين . ويمكن تلخيص النتائج التي خلصت إليها هاتان الدراستان في النقاط التالية[١٠٣] : (أ) إن القرية العربية أخذت تفقد ، بخطى سريعة للغاية ، طابعها التقليدي ، (ب) كانت القرية العربية ، قرب نهاية فترة الانتداب البريطاني ، أكثر تطوراً مما هي عليه الآن (ج) يعاني العمال الزراعيون العرب من افتقار الى مكان دائم للعمل ، (د) يعلّق العرب على علاقات العمل التي تقوم بين العرب واليهود في المدن أهمية كبيرة ، في حين لا يعيرها اليهود ، في معظم الحالات ، أي اهتمام ، (هـ) ما إن يصل القروي العربي العامل في الإنشاءات أو صناعات الخدمات الاخرى ، سناً تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ عاماً حتى يعتبر « متقدماً في السن » بعد ان يكون قد أمضى ٢٥ عاماً وهو يعمل ، (و) من بين ٩٤ قروياً شملتهم دراسة التخنيون لم يكون هناك سوى ٢٠ قروياً فقط على مستوى مقبول من الحضارة العصرية .

أما الجانب الثاني لهذا التشويه للبنية الاجتماعية للفلسطينيين العرب المحليين فيكمن في تقليص حجم الأراضي الزراعية إلى جانب تحويل القرية العربية الى وحدة راكدة اقتصادياً . فمنذ أكثر من عشر سنوات كتب بن ـ بورات معلقاً :

« إن التكوين الحالي للقطاع العربي قائم على صورة لا تمكنه من أن يولّد أكثر من طلب محدود على القوى البشرية المثقفة ، كما أن المصدر الوحيد المحتمل للطلب هو الحكومة والقطاع اليهودي » .(١٠٤)

وتشير كل الدلائل إلى أن ملاحظة بن ـ بورات هذه لا تزال صحيحة . ففي معرض التعليق على تخلف المنطقة العربية ، وعلى التدهور في وضعها الاقتصادي بالنسبة إلى ما قبل ١٩٤٨ ، يقول غوتّيل ما يلي :

رغم أنه واضح أن زيادة كبيرة حدثت في دخول العرب واستهلاكهم منذ تأسيس الدولة ، فإنه واضح أيضاً أن المنطقة العربية ، كمنطقة منتجة ، قد تدهورت بالنسبة إلى بقية الاقتصاد ، إذ أخذ العرب يغادرون قراهم بصورة متزايدة بحثاً عن فرص العمل في القطاع اليهودي ، ورغم ان استهلاكهم للبيوت والسيارات والثلاجات وأجهزة التلفزيون والطعام والملابس قد ازداد ، فلم تطرأ أية زيادة على التوسع في المساحة الزراعية أو تطور الخدمات الاجتماعية في المناطق العربية . وهذا الحال يتناقض ، بالمناسبة ، مع تجربة فترة الانتداب . فرغم أن الاقتصاد اليهودي أثناء ١٩٢٢ ـ ١٩٣١ ، كان يتوسع بسرعة ، كان نمو الاقتصاد العربي في فلسطين كبيراً ايضا . وانعكس مدى مشاركة العرب في عملية التصنيع في بروز ١٣٧٣ مشروعاً عربياً جديداً خلال الفترة من ١٩١٨ ـ ١٩٢٩ . ورغم أن هذه المشاريع العربية كانت أصغر بصورة واضحة من المشاريع اليهودية ، فقد شكلت أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع المشاريع العربية . غير أن التفاوت بين المناطق اليهودية والعربية منذ عام ١٩٤١ قد تزايد بدلاً من ان يتلاشى(١٠٥) .

وهناك عامل إضافي آخر من شأنه أن يفسر التخلف الاقتصادي للقرية العربية تناوله لوستيك(١٠٦) بالبحث في الآونة الأخيرة ، فهو يركز على الفجوة الهائلة في تدفق رأس المال ، وعلى شكل إعانات حكومية ، على القرى العربية كعامل هام في إبطاء أو حتى منع تصنيع العديد من القرى العربية . فلا توجد ، من بين ١٠٥ قرى عربية ، سوى ٤٣ قرية مزوّدة بالكهرباء ، ولا تزال كهربة ٢٠ قرية أخرى في مرحلة التخطيط ، مما يترك أقل من نصف القرى العربية بقليل دون أية خطط فورية أو مقبلة ، للحصول على الكهرباء . وبينما تتاح للقرى والمستوطنات اليهودية فرصة الوصول إلى أموال كافة السكان التابعين للسلطات المحلية في إسرائيل فحصة الأقلية من حيث القروض ... ضئيلة . كذلك يظهر تقرير وزارة الداخلية عن السنة ١٩٧٢/١٩٧١ أن الوزارة قدمت قروضاً لتغطية العجز في ميزانيات السلطات المحلية بما قيمته ٥٠,١٨٥,٠٠٠ ليرة إسرائيلية دون أن تكون للقرى العربية أية حصة فيها . وقدمت وزارة الداخلية أيضا قروضاً لسداد الديون بمبلغ ٦٠,٨٩٧,٠٠٠ ليرة إسرائيلية إلى السلطات المحلية اليهودية ، في حين لم تتلق السلطات المحلية العربية شيئاً لهذه الغاية(١٠٧) .

الجدول السابع

عدد المواقع المحلية العربية واليهودية * التي لا مجالس محلية لها(١٠٨)

(١٩٥٨ ـ ١٩٧١)

السنة	عدد المدن والقرى والمستوطنات		المدن والقرى والمستوطنات التي لا مجالس محلية لها	
	اليهود	العرب	اليهود	العرب
١٩٥٣	٧٤٢	١١٢	١٢,٥ ٪	٧٩,٥ ٪
١٩٥٧	٨٠٢	١١١	٥	٧٣
١٩٦٠	٧٨٠	١١٢	٢,٩	٥٩,٨
١٩٦٦	٧٧٤	١٠٣	١,٧	٤٤,٧
١٩٧١	٧٨١	١٠٤	١,١	٢٨,٨

* باستثناء العرب في القدس الشرقية

إن الرفاه الاقتصادي لكل من القطاعين اليهودي والعربي دليل على مدى كون كل قطاع منظماً سياسياً ، ولا سيما على المستوى المحلي . وهنا أيضاً نلاحظ أن القرية العربية والقرية اليهودية تطورتا في اتجاهين منفصلين . فحتى عام ١٩٦٣ لم يكن لنحو ٧٠ قرية عربية ، أي أكثر من نصف مجموع القرى العربية باكملها ، مجالس محلية . وكما يتضح من الجدول السابع ، كان هناك في عام ١٩٧١ نحو ٢٩ في المائة من القرى العربية دون مجالس محلية . وينبغي أن نتذكر ، ونحن نقابل بين القطاعين ، أن أنماط التطور هذه ليست ظاهرة جديدة . فقد كانت قائمة قبل ١٩٤٨ ، حين كان القطاع اليهودي يعمل بالفعل على استحداث مجالس محلية في المستوطنات الصهيونية ، ذلك أن فكرة المجالس المحلية مفهوم غربي للمشاركة السياسية والاجتماعية استورده على نطاق واسع إلى المنطقة المستوطنون الصهاينة . أما داخل القطاع العربي فقد كانت هناك بلدتان محليتان لهما مجلسان محليان هما : الناصرة وشفا عمرو .

وتمثل أكثر التغييرات جذرية في ضخامة التدهور الذي حدث في عدد القرى والمستوطنات العربية في المنطقة التي تتألف منها إسرائيل الآن . ففي ١٩٤٨ كانت هناك ٨٦٣ قرية ، ولكن كما يتضح من الجدول السابع ، هناك الآن ما يقرب من ١٠٤ من القرى والمستوطنات ، فقد سهلت عمليات نزوح الفلسطينيين الجماعية ، إلى حد كبير ، استيلاء الصهاينة على القرى العربية وتدميرهم لها . وقد أشار بيرتز الى ان من بين « ٣٧٠ مستوطنة يهودية جديدة أقيمت بين ١٩٤٨ وبداية ١٩٥٣ ، جرى إنشاء ٣٥٠ منها على ممتلكات الغائبين » .

وهناك من يدّعي أن القرى العربية ، على النقيض من القرى اليهودية ، كانت تدار حسب النظام العشائري أو الوحدات العشائرية أي « الحمايل » ، وكانت تتضمن العديد من الهياكل التقليدية التي حالت دون تصنيع تلك القرى وتنمية المشاركة الجماهيرية الأساسية في الشؤون المحلية . وتستشهد السلطات الإسرائيلية ، في العادة ، ومعها العلماء الاجتماعيون ، بالحزازات بين العائلات وبنظام القيم التقليدية بوصفهما السببين الرئيسيين للتخلف الاقتصادي في القطاع العربي . ولكن هدفنا في هذا البحث ليس دراسة الأسس الاجتماعية لنظام الحامولة ومكانته في حياة القرية العربية . إذ توضح مؤلفات أسد [١٠٩] ، وروزنفلد [١١٠] ، ونخلة [١١١] أنه إذا أراد المرء التماس الايضاح الكافي بشأن النظم الاجتماعية في القرى العربية ، فلا بد من التحول إلى دراسة دور الاقتصاد السياسي والابتعاد عن المناهج الحالية الشائعة في الكتابات الاجتماعية و الانثروبولوجية التي تؤكد الأهمية المركزية للقيم ولصلات الرحم والقربى .

وفي هذا السياق بالذات نجد أن من الصعب علينا تجاهل دور الحكومة الإسرائيلية بما في ذلك الاحزاب الحاكمة ، التي استغلت بل وحتى أدامت وجود ظاهرة الحامولة بما يسيء إلى التنمية الاقتصادية للقرى العربية . فعلى النقيض مما توصل إليه كوهين [١١٢] من نتائج تتعلق بإحياء نظام الحامولة في ظل الحكم الإسرائيلي ، يصح أن يقال إن ظاهرة الحمائل كانت قائمة طيلة الوقت ، جنباً الى جنب مع الفروع الطبقية الاجتماعية ، وإن استمرار وجودها يعود إلى سياسات الحكومة كما يبينها التعليق التالي الذي أدلى به لوستيك :

لعل أهم عامل منفرد يشرح طول العمر السياسي لإطار الحامولة التقليدي ، هو الدعم الذي يلقاه زعماء الحمائل من الحكومة ، وبصورة خاصة من الحكومة العسكرية ومكتب رئيس الوزراء للشؤون العربية والسياسيين في حزب ماباي ـ العمل ـ والدائرة العربية في الهستدروت [١١٣] . ويصور صبري [١١٤] بالتفصيل مدى تلاعب الأحزاب الحاكمة بالزعماء المحليين في القرى العربية .

فقد كان لادخال « الديمقراطية الكاملة النطاق » في القرى العربية آثار أضعفت مستويات الكفاءة في مجالس محلية مختلفة . فعلى سبيل المثال كان عدد اللوائح في الانتخابات المحلية عام ١٩٦٥ يبلغ ٢٥٢ ، وفي (١٩٦٩) ١٩٥ لائحة . وفي ١٩٦٥ فازت ١٥٤ لائحة ، وفي ١٩٦٩ فازت ١٥١ لائحة . وبمعنى آخر بلغ معدل اللوائح لكل قرية خمساً مما جعل من المستحيل إدارة شؤون المجالس بشيء من الكفاءة . وقد نجح الإسرائيليون في إدخال الحزازات الحزبية السياسية لتحل محل (أو ربما لتأتي إضافة الى) الحزازات العائلية ، وفي كلتا الحالتين كانت النتائج متماثلة فيما خلفته من أثر عام . وقد شكلت الأحزاب الشيوعية في بعض الحالات تحالفات مع العناصر الوطنية العربية لمجابهة الأحزاب السياسية الصهيونية القاعدة . ولكن وزارة الداخلية كانت تتدخل في هذه الحالات فتقلب الميزان السياسي بإعادة تصنيف مركز القرية لتبرر بذلك انتخاب أعضاء إضافيين

ولتقضي على التوازن القائم . ويقول جريس ، إنه في واحدة من هذه الحالات أقام المجلس المحلي لقرية كفرياسيف ، الذي كان بزعامة تحالف عربي وطني ـ شيوعي ، دعوى أمام المحكمة العليا الإسرائيلية متهما الحكومة بالتدخل في الشؤون السياسية للقرية بإقصاء رئيس البلدية المنتخب ، وان المجلس كسب الدعوى .

وفي رأي السيد جريس [١١٥] ، أن هناك سبباً آخر لإحجام الحكومة عن اتخاذ خطوات حازمة لزيادة نطاق وعدد المجالس المحلية في القطاع العربي ، يعود إلى كون إنشاء المجالس المحلية ينطوي ضمناً على اعتراف بوجود وشرعية قرية أو قرى بعينها . ولهذا الأمر مدلولات تتعلق بحجم الأراضي التي يملكها سكان القرية ومدى ولاية المجالس المحلية ، فمثل هذه الخطوات النهائية قد تعرقل المخططات التي تبنيها الحكومة للمستقبل والرامية إلى مصادرة الأراضي العربية وإعادة إسكان القرويين العرب ـ مثلما حدث في أكثر من حالة ـ من أجل توظيف الوافدين الجدد من المهاجرين اليهود . وفي هذا السياق تصبح لتعليقات السيد بيادسي التالية اهميتها :

« رغم صدور قانون التخطيط والعمران في ١٩٦٥ ، وتنفيذه عملياً اعتباراً من ١٩٦٦ ، لم تشكل بعد في عدد من القرى العربية لجان محلية لتخطيط المدن . فليس لمعظم القرى العربية خطط معترف بها لتقسيم كل قرية إلى مناطق ، كما أنه لم يمنح أي مركز قانوني للجان التخطيط المحلية في أي مجلس عربي ، بالرغم من أن معظم المجالس المحلية الكبيرة في القطاع اليهودي قد عيّنت أيضاً كلجان محلية لتخطيط القرى » [١١٦] .

وحتى عام ١٩٧١ كان قد جرى مسح أراضي ثلاث قرى عربية فقط من مجموع ١٠٥ ، ولا تزال عمليات المسح بالنسبة الى ٤٩ قرية أخرى في مراحل التخطيط ، في حين أنه لم يجر حتى الآن مجرد النظر في حالة القرى المتبقية . ففي القرى التي لم يجر بعد مسحها ودمجها في هيكل حكم المجلس البلدي أو المحلي ، تكون مساوىء ذلك بالنسبة إلى الحياة اليومية العادية واضحة ، إذ إنه من الصعب في غياب قوانين التخطيط والإدارة الحصول على ترخيص للبناء واستثمار وإعمار أراضي القرية . فقد اكتشف القرويون في تلك الحالات التي « انتهكوا » فيها أنظمة تخطيط لا وجود لها ، وبطريقة مؤلمة ، أن بيوتهم يمكن أن تهدم : بل إنها هدمت في الواقع . وقد أكد توليدانو ، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية ، وجود هذه التدابير ، ففي مقابلة أجريت معه حديثاً ، اعترف بأن ١٨ منزلاً قد هدمت قبل مدة بعيدة في إحدى القرى العربية بسبب انتهاك قوانين تنظيم البناء [١١٧] .

الجدول الثامن
الأراضي اليهودية والعربية المزروعة وقيمة الناتج الزراعي[118]
(١٩٥٠ ـ ١٩٧١)

السنة	الاراضي المزروعة		قيمة الناتج الزراعي		قيمة الدونم الواحد		نسبة الفارق في قيمة أراضي
	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	اليهود والعرب
	×	×	××	××	×××	×××	
١٩٥٠ ـ ١٩٥١	٢٧٠٥	٦٤٥	٦٥١٧٢	٥٧٩٨	٢٤,٩	٨,٩٩	٪١٨٦
١٩٥٤ ـ ١٩٥٥	٢٩٦٥	٦٢٥	٣٥٣٢٣٧	٢٤١٦٨	١١٩,١٣	٣٨,٦٧	٢٠٨
١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	٣٣٥٠	٧٥٥	٦٧١٢٤٥	٤١٧٦٧	٢٠٠,٣٦	٥٥,٣٢	٢٦٢
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	٣١٨٥	٨٢٠	١١٠٢٩٩٧	٥٨٣٣٠	٣٤٦,٣١	٧١,١٣	٣٨٧
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	٣٢٧٢	٨٦٥	١٥١٦٢٧٢	٩٨٥٦٣	٤٦٤,٢٧	١١٣,٩٥	٣٠٧
١٩٧٠ ـ ١٩٧١	٣٣٨٧	٧٧٤	٢٣٩٣٢٠٠	٣١٦٧٠٠	٧٠٦,٥٨	١٥٠,٩٧	٣٦٨

× بآلاف الدونمات .

×× بآلاف الليرات الاسرائيلية .

××× بالليرة الاسرائيلية .

ولكن التخلف الاقتصادي للقطاع العربي ليس مقصوراً على التفاوت في الدخل أو على التركيب الحرفي والمهني المختل كما أوضحنا أعلاه ، بل إن أسبابه تعود أيضاً إلى جعل القطاع الزراعي ، الذي كان العصب التقليدي للاقتصاد العربي الفلسطيني ، قطاعاً هامشيا للغاية . فبالرغم من أن نسبة الذين يعيشون في المناطق الريفية بين العرب أكبر بكثير مما هي بين اليهود ، لا يظهر حجم الأراضي ولا إنتاجية الأراضي المزروعة النمط ذاته . ويظهر الجدول الثامن بوضوح ضآلة حجم الأراضي العربية المزروعة عند المقارنة بالأراضي اليهودية . ففيما بين ١٩٥١ و ١٩٧١ ، فإن معدل الأراضي المزروعة في القطاع اليهودي بالنسبة الى القطاع الزراعي العربي كان أفضل بنسبة ٤٠٠ بالمئة لمصلحة القطاع اليهودي ، وبالمقابل فإن الإنتاج الزراعي في القطاع اليهودي سجل فائضاً في الانتاج بالنسبة الى القطاع العربي بلغ معدله ٢٨٩ في المائة لفترة العقدين ١٩٥١ ـ ١٩٧١ ، بل إن النسبة ارتفعت في ١٩٧١ إلى ٣٦٨ في المائة .

وحتى في مجالات مثل زراعة التبغ ، وهي من أنجح المهن الزراعية التقليدية عند الفلسطينيين ، نجد أنه بالرغم من أن العرب ينتجون أكثر من اليهود من حيث عدد الأطنان ، فإن الحالة بالنسبة اليهم ، ومن حيث سعر الطن الواحد ، تدهورت خلال العشرين سنة الأخيرة . ففيما كان الفارق في سعر الطن في عام ١٩٦١ يبلغ ٦٨٥ ليرة اسرائيلية لصالح المزارع اليهودي ، وصل في ١٩٧١ إلى ١٤٤٤ ليرة إسرائيلية[119] .

وفي ضوء ما سلف لا بد أن يكون متوقعاً وجود اختلاف جذري بين القطاعين في الاستهلاك الفعلي للمياه لأغراض الري . ويبين الجدول التاسع أن نسبة الاستهلاك العربي للمياه ، لأغراض الري في الفترة بين ١٩٦٢ و ١٩٧٠ ، ظلت نحو واحد في المائة من مجموع استهلاك المياه في إسرائيل .

الجدول التاسع
استهلاك القطاعين الزراعيين اليهودي والعربي[120] للمياه بملايين الأمتار المكعبة
(١٩٦٢ ـ ١٩٧٠)

	١٩٦٢	٩٦٤/ ١٩٦٥	٩٦٦/ ١٩٦٧	١٩٦٧/١٩٦٨	٩٦٨/ ١٩٦٩	٩٦٩/ ١٩٧٠
اليهود	٪٩٨,١	٪٩٩	٪٩٨,٩	٪٩٨,٧	٪٩٨,٧	٪٩٨,٦
العرب	١,٩	١	١,١	١,٣	١,٣	١,٤
	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠
الأمتار المكعبة (بالملايين)	١١٤٤	١٠٧٥	١٢٠٣	١١٣٣	١٢٣٦	١٢٤٨

النتائج المستخلصة

رغم الإهمال التاريخي لمكانة العربي في المخطط الصهيوني ، لا يتوانى الكتّاب المعاصرون من مؤيدي الصهيونية عن لوم العرب لوقوفهم في وجه التجربة الصهيونية في فلسطين والتصدي لها . وقول الكاتب الإسرائيلي عاموس ايلون : « إن الصهيونية التي شرعت في إعادة أحوال اليهود » إلى وضع طبيعي « وإقامة ملاذ » آمن » لا يمكن ان تعتبر « ناجحة » إذا قيست بأي مما يسمى بالمعايير العادية ، بل لعل العكس هو الصحيح » .[121]

وايلون ، مثله مثل معظم الكتاب من أصحاب هذا المذهب ، يرى المشكلة كامنة فقط في رد الفعل تجاه إسرائيل . إذ يمضي قائلاً : « ففي إسرائيل يعيش الشعب المنبوذ سابقاً في دولة منبوذة لكونها ، على الأرجح المكان الوحيد المتبقي الذي يتعرض فيه اليهود لخطر الموت لمجرد كونهم يهوداً »[122] .

وشرح برنارد افيشاي آراءه حول « خرافة » الاستعمار الصهيوني بالتذرع بحجة مماثلة تحمل العناد العربي اللوم لميول إسرائيل الاستعمارية :

« إن الحرب ، وليس الصهيونية ، هي التي تدفع إسرائيل خطوة خطوة ، ومناسبة بعد مناسبة ، إلى انتهاج سياسات استعمارية . ولكن الاستعمار اليهودي (وليس الصهيوني) لا يزال

كابوساً بعيداً ولن يتحقق إلا باعتباره نبوءة يحققها بأيديهم المتطرفون الثوريون الفلسطينيون الذين لا يزالون يقاومون مفهوم الحياة القومية اليهودية(١٢٣) . »

وهكذا تكون إسرائيل ، في مخطط افيشاي ، **تتفاعل** مع الحوافز المستفزة وتستجيب لها ، فإذا استجابت بطريقة سلبية كان ذلك لأن المتطرفين العرب اضطروها إلى تلك الاستجابة . ويصعب على المرء أن يحاول الدفاع عن الهيكل القانوني التمييزي في إسرائيل ، أو الطريقة المنتظمة التي يتم فيها الاستيلاء على الأراضي العربية ومصادرتها لإقامة المستوطنات اليهودية عليها ، أو الموقف العنصري الذي تتخذه غالبية المواطنين اليهود ، شيباً وشباناً ، من العرب عامة ، ناهيك عن النظام الطبقي المجحف بحق العرب في إسرائيل . إن كل هذا هو نتيجة مباشرة لمركز المستعمَر الذي تجد الأقلية العربية نفسها فيه ، ومع ذلك فلا يوجه اللوم الا الى لا عقلانية العرب « وتطرفهم » . فكم يظهر كذب ادعاء افيشاي فاضحاً ، في ضوء الأدلة التي قدمت في هذه الدراسة عندما يقول بأن « النتيجة المقصودة بانتهاج السياسات الصهيونية تحققت إلى حد كبير ، وأنه تم تجنب السيطرة الطبقية لشعب على شعب آخر »(١٢٤) .

إن المشكلة اليهودية آخذة في الترابط بصورة متزايدة ، ولأسباب معقدة مختلفة ، بالمشكلة الفلسطينية ، بغض النظر عما إذا كان المنظرون الصهاينة ينظرون إليها أو يعرّفونها على هذا النحو أم لا . فإعادة تعريف القضية الفلسطينية بطريقة تناسب السياسات التوسعية للحكومة الإسرائيلية ، أي بالحط من منزلة القضية وتحويلها إلى قضية « لاجئين » أو إضفاء الصبغة « الدولية » عليها ، سيعني وجود قدرة غير محدودة على إساءة فهم دروس التاريخ الحديث . كذلك فإن المنظرين الصهاينة ومختلف مراكز القوى الاكاديمية ، مخطئون لمحاولتهم القيام في الغرب بنشر رأي الحكومة الإسرائيلية ، الداعي الى ربط المشكلة الفلسطينية بمشاكل أخرى ، ولا سيما بالنزاع بين الأردن وإسرائيل . فالنتيجة المباشرة لهذا الحل هي استبدال الاستعمار الإسرائيلي باستعمار أردني ... أو بمعنى أدق السيطرة الاستعمارية الهاشمية القديمة على الفلسطينيين ، كمن يضع النبيذ العتيق في قارورات جديدة ، وهو أمر لا بد أن يصيبه الفشل كما حدث في السابق .

فإذا لم يكن حل « المشكلة اليهودية » الدائمة قد تحقق بإنشاء اسرائيل ، أصبح من أبعد ضروب السذاجة والبساطة عزو هذا الفشل إلى سبب وحيد هو رد الفعل العربي تجاه الصهيونية . أن الطريقة التي شرعت بها الصهيونية في إعادة أحوال اليهود إلى « وضعها الطبيعي » بواسطة الاستيطان والآليات التي استخدمتها لتحقيق هذا الهدف ، ينبغي أن تكون موضع دراسة إلى جانب رد الفعل العربي تجاهها . ولكن هذا الأمر هو موضوع بحث آخر .

الحواشي

١ ـ رغم ان رد الفعل الفلسطيني العربي المعادي للصهيونية تبدّى منذ الجزء الأخير من القرن الماضي ، ظل الموقف الصهيوني من الفلسطينيين المحليين يتسم بالتغاضي وعدم المبالاة . أنظر ، « الأتراك ، والعرب والهجرة اليهودية الى فلسطين ، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ » ، بقلم نفيل ماندیل ، أوراق سانت انتوني (ST ANTONY'S PAPERS) ، رقم ١٧ ، لندن ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٧٧ ـ ١٠٨ . ونمة استثناء ملحوظ في هذا الصدد ، هو الزعيم الصهيوني الروحي آحاد هاعام الذي حذر بعد رحلة قام بها إلى فلسطين في ١٨٩١ ، من مغبة تبني الشعار الهرتزلي « أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » . ويجدر بالمرء ان يشير ايضا الى حركة الصهيونيين المزدوجي الجنسية وهي تمثل اقلية داخل الحركة الصهيونية الذين تكهنوا بنتيجة اعمال العقائديين الصهاينة كما كشفت عنها الثورة العربية في ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، فدعوا إلى الاعتراف بالعنصر العربي . ولكن هزيمة هذه الحركة تمثلت في انتصار من يسمون بالصهيونيين العماليين الذين اكدوا سيطرة « العمال اليهود » و« المنتجات اليهودية » و« الغزو اليهودي للأرض » ، مما أدى الى ظهور المؤسسات اليهودية الحصرية

٢ ـ انظر ، مثلاً ، « التاريخ المعاصر لإسرائيل » (The Modern History of ISRAEL) تأليف نوح ، لوكاس ، لندن : ويدنفلد ونيكولسون ، ١٩٧٤ .

٣ ـ ثيودور شانين في « ثمن التعطيل » في كتاب « إسرائيل والفلسطينيون » (ISRAEL AND THE PALESTINIANS) ، تحرير أوري ديفس واندروماك ونيرا يوفال ـ ديفس ، لندن : مطبعة ابتاكا ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٢٤ ـ ٥٦ .

٤ ـ ترتبط الصهيونية العمالية بأفكار ـ بير بوروشون (١٨٨١ ـ ١٩١٧) وا . د . غوردون (١٨٥٦ ـ ١٩٢٢) اللذين وفرا الأسس لتطبيق المبادىء الاشتراكية في الاستعمار الصهيوني لفسطين . وكان التشديد منصباً على إعادة الهيكل المهني والطبقي اليهودي « الى سويته » عن طريق تنمية قاعدة بروليتارية يهودية . ويؤكد الكتاب الصهاينة التقليديون الجوانب « الماركسية » و« الاشتراكية » للصهيونية العمالية . غير أن ألان تايلور يقدم رأياً مناقضاً في كتابه « الفكر الصهيوني » (THE ZIONIST MIND) بيروت ، معهد الدراسات الفلسطينية ١٩٧٤ . فتايلور يضع فلسفة غوردن داخل إطار « عصر الامبريالية . « وللاطلاع على نقد لكتابات بوروشوف ، انظر « اليوروشوفية » تحرير آري بوبر في كتاب « اسرائيل الأخرى » (THE OTHER ISRAEL) ، نيويورك ، دبلداي ، ١٩٧٢ ، الصفحات ١٤٥ ـ ١٥٨ .

٥ ـ انظر كتاب « إسرائيل : دولة استعمارية ؟ » (ISRAEL : A COLONIAL SETTLER STATE ?) ، تأليف ماكسيم رودينسون ، نيويورك ، بانفاندر . وانظر مقالة فواز الطرابلسي « المسكلة الفلسطينية : الصهيونية والامبريالية في الشرق الاوسط » . مجلة « اليسار الجديد » العدد ٥٧ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٥٣ ، ٩٠ ، وحوار محمود حسين وفريد لاندر « عرب واسرائيليون » نيويورك : هلمز ومنير ، ١٩٧٥ .

٦ ـ انظر « الاستعمار الصهيوني الخرافة والمأزق » بقلم برنارد أفيشاي ، مجلة ديسنت (DISSENT) ، ربيع ١٩٧٥ ، الصفحات ١٢٥ ـ ١٣٤ ، وسول فريدلاندر في المؤلف السالف الذكر .

٧ ـ انظر مقالي إسرائيل الداد وشراغا غافني في « وثائق من إسرائيل » ، تحرير اوري ديفس ونورتون ترفينسكي ، لندن : مطبعة اتاكا ، ١٩٧٥ ، الصفحات ١٨٣ ـ ١٩٩ . فحركة غوش ايمونيم ، هي حركة دينية يمينية متطرفة في إسرائيل ، تنادي باحتلال اليهود للضفة الغربية واستيطانهم فيها ، وهي تجسيد ملموس لأفكار الداد . كما أن تأثير الأفكار الدينية على الثقافة السياسية الاسرائيلية ليس مقصوراً على المتعصبين المتدينين وأصحاب الاتجاه الحرفي ، بل إنه قد تسرب ايضاً الى كتابات وعقائديات الزعامة العلمانية والاشتراكية في إسرائيل . كما يقول بيت هللهمي في « بعض أدوار الدين في النزاع العربي الاسرائيلي » مستنسخ ، جامعة ميتشيغان ، (١٩٧٢) .

٨ ـ من الصعب التوصل الى تقييم دقيق لعدد اليهود الأمريكيين الشماليين المهاجرين إلى اسرائيل نظراً إلى أن الإحصاء الاسرائيلي لا يفرق بين المهاجرين الأوروبيين والأمريكيين الشماليين في بياناته وبصورة عامة تضع الاحصائيات الاكثر تفاؤلاً العدد الإجمالي للمهاجرين من اليهود الأمريكيين الشماليين قبل حرب ١٩٦٧ في حدود ٢٠,٠٠٠ شخص . ويقدر لينارد ديلر ، أن المعدل السنوي لهجرة يهود أميركا الشمالية ارتفع منذ عام ١٩٦٧ الى ما بين ٦,٠٠٠ و٨٠,٠٠٠ . أنظر كتابه « علم الاجتماع في اسرائيل » (SOCIOLOCY IN ISRAEL) وبستبورت ، كونيتيكات : مطبعة فريتود ، ١٩٧٤ ، الصفحات ٣٩ ـ ٣٥ . غير أن هذه التقديرات مبالغ فيها قليلاً بالمقارنة مع تلك التي تنشر في الصحف الاسرائيلية . ففي ١٩٧٣ هاجر ٤٣٩٣ يهودياً اميركياً الى اسرائيل مقابل ٢٦٩٣ في ١٩٣٤ ، وفي نفس السنوات المذكورة هاجر إلى اسرائيل سنوياً ١٣٠٠ يهودي فرنسي و٨٠٠ يهودي بريطاني كل عام ، حسبما ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت في عددها الصادر في ١٩٧٥/١/٦ ، وهو ما نقلته « نسرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية في العدد ٢ من المجلد الخامس ، ١٩٧٥ ، الصفحة ٤٤ (بالعربية) . ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن الغرب ، وليس إسرائيل ، أخذ في استهواء المهاجرين من اليهود الروس بصورة متزايدة ، واستناداً الى ما يقوله نوام تسومسكي فإنه « من المأمون الافتراض بأن نزوح اليهود الروس ، إذا سمحت به السلطات السوفيتية ، سوف يتحول نحو الغرب . ففي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤ ، اختار ٣٥ بالمائة من اليهود الروس الذين

وصلوا بالفعل إلى فيينا ، الذهاب إلى الغرب ، في مقابل ٤ في المائة منهم في ١٩٧٣ ... » . وقد جاء قوله هذا في « تأملات في النزاع العربي الإسرائيلي » « في مجلة آسيا المعاصرة » (JOURNAL OF CONTEMPORPARY ASIA) العدد ٣ من المجلد ٥ ، ١٩٧٥ على الصفحات ٣٣٧ ـ ٣٤٤ وفي الصفحة ٣٤١ . وذكر المدير العام لدائرة الهجرة في الوكالة اليهودية ، أن ٣٠ في المائة من اليهود الروس قرروا البقاء في مراكز الاستقبال في فيينا . انظر صحيفة « دافار » بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢ ، المذكورة في « نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية » العدد ١٨ من المجلد الخامس ، ١٩٧٥ ، الصفحة ٥٠٠ .

٩ ـ ا . وسميللز ، « التطور الديموغرافي في إسرائيل منذ ١٩٦٧ » في « غيشير » (GESHER) العددين ٣و٤ ، ١٩٧٢ الصفحات ١١٨ ـ ١٣٩ (بالعبرية) .

١٠ ـ نقلاً عن « عال هاميسمار » في ١٩٧٥/٢/١٣ في « نشرة معهد الدراسات الفلسطينية » المجلد ٧ ، العدد ٧ ، ١٩٧٥ صفحة ٢١٧ .

١١ ـ « الاتفاق المؤقت في السياسات الجديدة » (NEW POLITICS)المجلد الحادي عشر ، ١٩٧٦ ، على الصفحات ٤ ـ ٣٣ وفي الصفحة ٢١ .

١٢ ـ المرجع نفسه ، صفحة ٢١ ، ملاحظة ٥٣ .

١٣ ـ د . اليزوري « مواقف ونوايا الإسرائيليين المقيمين في الولايات المتحدة من العودة الى اسرائيل » : في « الهجرة الدولية » (INTERNATIONAL MIGRATION) المجلد الثاني ، العددان ١و٢ ، ١٩٧٣ ، على الصفحات ٣ ـ ١٤ في الصفحة ٦ .

١٤ ـ يتناول جورج ر . تامارين بالبحث المساكل التي يواجهها أولئك الذين يرغبون في مغادرة البلاد في كتاب « المأزق الإسرائيلي » (THE ISRAELI DILEMMA) مطبعة جامعة روتردام ، ١٩٧٣ .

١٥ ـ صحيفة « معاريف » في ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٧٣ .

١٦ ـ نينا تورين في « أثر الحوافز الاقتصادية على الهجرة العائدة » (INTERNATIONAL MIGRATION) ، المجلد الثالث عشر ، ١٩٧٥ ، الصفحات ١٣٤ ـ ١٤٤ .

١٧ ـ باحيل هاراري في « العرب في إسرائيل : حقائق وأرقام » (THE ARABS IN ISRAEL FACTS AND FIGURES) ، العدد ٤ ، غيفات هانيفا : مركز الدراسات العربية والافرو ـ آسيوية ، ١٩٧٤ . وقد ذكرت أرقام الإحصاءات التالية للفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٧٠ : ١٩٤٩ (٧٢) ، ١٩٥٠ : (٣٦٩) ، ١٩٥١ : (٣٣٠) ، ١٩٥٢ : (٤٣٠) ، ١٩٥٣ : (٣٦٩) ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ : (٣٧٢) ، ١٩٥٨ : (١٨٣) ، ١٩٥٩ : (٢١٨) ، ١٩٦١ : (١٥٥) ، ١٩٦٢ : (٢٣٧) ، ١٩٦٣ : (٢٥٩) ، ١٩٦٤ : (١١٤) ، ١٩٦٥ : (٢٤٥) ، ١٩٦٦ : (٢٩٨)، ١٩٦٧ : (٣٣٥) ، ١٩٦٨ : (٢٤٥) ، ١٩٦٩ : (٣٠٠) ، ١٩٧٠ : (٥٠٠) ، في الصفحة ١٠ .

١٨ ـ إن الأرقام الموردة حتى عام ١٩٤٨ مبنية على بيانات ذكرها ادوارد هاغوبيان وا . ب . زحلان في « السكان العرب في فلسطين : ديموغرافية الفلسطينيين » ، في « مجلة الدراسات الفلسطينية » العدد ٤ من المجلد الثالث ، ١٩٧٤ ، الصفحات ٣٢ ـ ٧٣ ، أما البيانات لعام ١٩٤٨ ، فقد تم الحصول عليها من « ملخصات إحصائية لإسرائيل » (STATISTICAL ABSTRACTS OF ISRAEL) ، القدس ، مكتب الاحصاءات ، الصفحة ٢١ .

١٩ ـ نقلت البيانات للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ عن هاراري في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٢ .

٢٠ ـ م . ذ . بستاني « السكان في إسرائيل : تحليل وتقديرات لعام ١٩٩٠ » ، « ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية » العدد ٢ من المجلد الثالث ، ١٩٧٣ ، على الصفحات ٣٨٩ ـ ٤٠٠ ، في الصفحة ٣٩٤ ، واستقيت البيانات لعامي ١٩٤٨و ١٩٦١ من صبري جريس في « العرب ... » (THE ARABS) الصفحة ١٧ ، ولعامي ١٩٦٨ و١٩٧٣ من هاراري في المرجع المشار اليه سابقاً ، الصفحة ٦ .

٢١ ـ ن تسوسكي في « الاتفاق المؤقت » في المرجع المشار اليه سابقاً ، الصفحة ٢٦ .

٢٢ ـ يوسف واشيتز في « محنة البدو » في مجلة « النظرة الجديدة » (NEW OUTLOOK) المجلد ١٨ ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٦٢ ـ ٦٦ ، ويظل البحث الذي كتبه صبري جريس عن محنة البدو أشمل هذه الأبحاث ، انظر الفصل الثاني ، « تحرير الأرض » في « العرب ... » (THE ARABS ...) الصفحات ١٧٥ ـ ٢٣٠ .

٢٣ ـ جوزيف ل . رايان « لاجئون داخل اسرائيل ، قضية قريتي كفر برعم واقرط » في « مجلة الدراسات الفلسطينية » العدد من المجلد الثاني ، ١٩٧٣ ، الصفحات ٥٥ ـ ٨١ .

٢٤ ـ « الاتفاق المؤقت » في المرجع المشار اليه سابقاً ، الصفحة ٢٦ .

٢٥ ـ إن الأبحاث الخاصة بآثار النظام القانوني على ملكية الأراضي في اسرائيل ، قليلة ، ويعلق اسرائيل شاهاك على المزيد من عمليات مصادرة الأراضي العربية في اسرائيل مؤخراً بما يلي : « (١) إن معظم الأراضي المصادرة ملك للعرب . (٢) إن المالكين المقتلعين من أراضيهم لا يستطيعون اختيار تعويضاتهم ، بل ينبغي عليهم القبول بما يعرض عليهم . (٣) إن التعويض المعروض ليس « القيمة السائدة في الاسواق » ، بل يكون وفق

تقديرات « مخمن » حكومي ، تكون تقديراته في العادة متراوحة بين ٥ الى ٢٠ في المائة من القيمة السائدة في الاسواق . (٤) إن الأرض التي تعرض كتعويض ، رغم أنها أرض حكومية بالاسم ، هي في الواقع ملك للاجئين العرب . (٥) إن خطة « تهويد » الجليل لقيت معارضة شديدة في ١٩٦٦ وخاصة حول مدينة الكرمل التي بنيت في ذلك التاريخ . فقد نظم العديد من المظاهرات العربية اليهودية المشتركة . ولم تتقطع إلا بعد صدور احكام قاسية بالسجن ... وأخيراً ، لأي غرض تصادر الأراضي من العرب ومن اليهود على السواء ؟ فطالما تظل الأرض خاصة الملكية يكون لمالكها الحق في أن يمارس أو لا يمارس التمييز عليها حسبما يشاء ولكنها بمجرد « تهويدها » تصبح منطقة فصل عنصري لا يحق للمواطنين الإسرائيليين من غير اليهود أن يقيموا عليها .. « صحيفة الايكونوميست » (THE ECONOMIST) ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٦ ، الصفحة ٦ . انظر الملاحظة ١١٢ ادناه .

٢٦ ـ البيانات للأعوام ١٩٥٥ ، ١٩٦١ ، ١٩٧١ مأخوذة عن صبري جريس ، في « العرب ... » (THE ARABS ...) الصفحة ١٨ . ولعام ١٩٧٣ عن هاراري في المرجع المشار اليه أعلاه ، الصفحة ٩ .

٢٧ ـ فيفيان ز . كلاف في « التفرقة العرقية في إسرائيل الحضرية » مجلة « ديموغرافي » (DEMOGRAPHY) ، العدد ٢ من المجلد ١٠ ، ١٩٧٣ ، الصفحات ١٦١ ـ ١٨٤ .

٢٨ ـ دوف فريد لاندر وكالفين غولد شيدر في « السلام والمستقبل الديموغرافي لإسرائيل » ، « مجلة تسوية المنازعات » (JOURNAL OF CONFLICT RESOLUTION) .

العدد ٣ من المجلد ١٨ ، ١٩٧٤ ، الصفحات ٤٨٦ ـ ٥٠١ .

٢٩ ـ ي . أ . شميلز ، في المرجع المشار اليه سابقاً .

٣٠ ـ المرجع المشار اليه سابقاً

٣١ ـ ناتان واينشتوك في « اثر الاستيطان الصهيوني على المجتمع العربي الفلسطيني قبل ١٩٤٨ » في « مجلة الدراسات الفلسطيني » ، العدد ٢ من المجلد الثاني ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٥٠ ـ ٦٣ .

٣٢ ـ هاغوبيان وزحلان في المرجع المشار اليه سابقاً ، الجدول ٢ ، الصفحة ٤٣ .

٣٣ ـ البيانات للأعوام ١٩٢٢ ـ ١٩٤٥ مأخوذة عن المرجع ذاته ، الجدول ٣ ، الصفحة ٤٣ ، وللأعوام ١٩٥١ ـ ١٩٧٠ عن « ملخصات إحصائية لإسرائيل » ١٩٧١ ، الجدولان ج / ٢ و ج / ٣ ، الصفحتان ٦٠ ـ ٦١ ، ولعام ١٩٧٣ عن هاراري في المرجع المشار اليه سابقاً ، الصفحة ٤ .

٣٤ ـ لينارد ج . سينغرمان ، وجويل أ . سينغرمان وجانيس سينغرمان في كتاب « التهديد من الداخل : إسرائيل والسياسة السكانية » (ISRAEL AND POPULATION POLICY)نيويورك ، مطبعة فانتيج ، ١٩٧٥ .

٣٥ ـ استقيت البيانات لعامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ من « ملخصات إحصائية لإسرائيل » (STATISTICAL ABSTRACTS OF ISRAEL) ١٩٧١ ، الصفحتان ٦٠ ، ٦١ ؛ ولعام ١٩٧٢ من أ . لوستيك في « الاسرائيليون العرب : عدم مساواة مبيّتة » مجلة « النظرة الجديدة » (NEW OUTLOOK) ، العدد ٦ من المجلد ١٧ ، ١٩٧٤ ، الصفحات ٣٢ ـ ٤٠ ، الجدول ٥٥ الصفحة ٣٦ ، ولعام ١٩٧٣ انظر هاراري في المرجع المشار اليه سابقاً ، الصفحة ٤ .

٣٦ ـ تسوسكي في « إسرائيل و ... » في المرجع المشار اليه سابقاً ، الملاحظة ٤٠ ، الصفحة ١٣٧ .

٣٧ ـ يستطيع المرء أن يقول بثقة مطلقة إن كل عالم اجتماعي إسرائيلي ممارس ، ومعظم العلماء الاجتماعيين الغربيين الليبراليين يرفضون رفضاً قاطعاً وصم التجربة الصهيونية في فلسطين بالاستعمار : بل إنها بالنسبة إليهم عملية استيطان . انظر مثلاً ب . افيشاي في « الاستعمار الصهيوني : الخرافة والمأزق » في مجلة « ديسنت » (DISSENT) ربيع ١٩٧٥ ، الصفحات ١٢٥ ـ ١٣٤ . وليس في نيتنا تناول هذه الناحية النظرية للنقاش في البحث ، ذلك أن ما نحاول ان نثبته هنا هو المميزات الاجتماعية لإسرائيل ، كدولة مستوطنين . مما كان مقصوداً أن تكون الدولة عليه وما تطورت اليه في الواقع . لا ينبغي بالضرورة أن يكونا متماثلين . وهذا الأمر الأخير هو ما يعنينا في هذا البحث ، أي الأعمال وليس المواقف والعقائديات . انظر الملاحظات المتعلقة بالموضوع التي علق بها هنري باكر على طبيعة الصهيونية في « من هم الفلسطينيون ؟ » مجلة « ديسنت » (DISSENT) ، المجلد ٢٢ ، ١٩٧٦ ، الصفحات ٣٨٧ ـ ٣٩٤ ، وما أشار من مراسلات نشرت في العدد التالي من المجلة (المجلد ١٣ ، ١٩٧٦ ، الصفحة ١٠٧) . غير أنني سوف أستعمل كلمتي « الاستيطان » و« الاستعمار » الصهيوني في هذا البحث دون تفريق بينهما .

٣٨ ـ صبري جريس في « تشريعات الكنيست الحديثة والعرب في إسرائيل » في « مجلة الدراسات الفلسطينية » العدد ١ من المجلد الاول ، ١٩٧١ على الصفحات ٥٣ ـ ٦٧ ، في الصفحة ٥٧ .

٣٩ ـ « الصندوق القومي اليهودي » في « مجلة الدراسات الفلسطينية » ، العدد ٤ من المجلد الثالث ، ١٩٧٤ ، على الصفحات ٧٤ ـ ٩٦ وفي الصفحتين ٩٤ ـ ٩٥ .

٤٠ ـ أوردت في « الطبيعة الطبقية للمجتمع الإسرائيلي » بقلم حاييم هانغبي ، وموشيه ماكوفر واكيفا اور في « مجلة اليسار الجديد »

(NEW LEFT REVIEW) ـ عدد كانون الثاني (يناير) شباط (فبراير) ١٩٧١ ، على الصفحات ٣ـ٢٦ في الصفحة ١٤ .

٤١ ـ فيما يتعلق بالظروف المحيطة بنزوح الفلسطينيين العرب في ١٩٤٨ ، انظر كتاب دون بيريتز « إسرائيل والفلسطينيون العرب » (ISRAEL AND THE PALESTINE ARABS) واسنطن ، م . ك : معهد الشرق الأوسط ، ١٩٥٨ ، الصفحة ١٥٢ ، وانظر أيضاً خطة داليت : المخطط الفلسطيني لغزو فلسطين « بقلم وليد الخالدي في مجلة « ميدل ايست فورم » (MIDDLE EAST FORUM) :العدد ٩ من المجلد السابع والثلاثين ، ١٩٦١ ، الصفحات ٢٢ ـ ٢٨ .

٤٢ ـ استناداً الى مقالة سيمحا فلابان « إدماج القرية العربية » في مجلة « النظرة الجديدة » (NEW OUTLOOK) ، العدد ٩ من المجلد ٧ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٤٢ ـ ٣٦ « لا يزال هناك نحو ٢٠,٠٠٠ « غائب » عربي يعيشون في إسرائيل يتمتعون بكافة الحقوق الممنوحة لجميع المواطنين ، باستثناء حق واحد هو : استعادة ممتلكاتهم السابقة . » ، الصفحة ٢٥ .

٤٣ ـ بيريتز ، المرجع المشار إليه سابقاً ، صفحة ١٥٢ .

٤٤ ـ ذكرها صبري جريس في « تشريعات الكنيست .... » في المرجع المشار إليه سابقاً ، صفحة ٥٤ .

٤٥ ـ المرجع نفسه ، صفحة ٦١ .

٤٦ ـ « الاتفاق المؤقت » الصفحتان ٢٤ ـ ٢٥ .

٤٧ ـ بسبب تطبيق مبادىء الصندوق القومي اليهودي على الأراضي الحكومية ، يقدر عوزي أورنان من الجامعة العبرية ، أن نحو ٩٥ في المائة من الأراضي الواقعة ضمن حدود ما قبل ١٩٦٧ مصنفة كأراضي حكومية . وقد ذكر ذلك تسوسكي في « إسرائيل و .... » في المرجع المشار إليه سابقاً ، الملاحظة ٤٩ ، الصفحتان ١٣٨ ـ ١٣٩ .

٤٨ ـ للاطلاع على محاولة أخيرة لتزييف التاريخ الفلسطيني عن طريق التوثيق « العلمي » لما يتعلق بمسائل الأراضي والديموغرافيا ، انظر مجموعة الأوراق التي حررها مايكل كيرنس ، وجوزيف نابر ، وحايم ل . واكسمان ، وآلن بولاك في كتاب « الفلسطينيون ، الشعب والتاريخ والسياسات » (THE PALESTINIANS PEOPLE. HISTORY AND POLITICS) نيوجيرسي ، دار ترانز أكسن بوكس ١٩٧٥

٤٩ ـ تسوسكي في « الاتفاق المؤقت » في المرجع المشار إليه سابقا ، صفحة ٢٤ .

٥٠ ـ للاطلاع على بحث لمدلولات هذا القانون ، انظر والتر ليهن ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، وتسوسكي في « السلام في .... » (PEACE IN THE) صفحة ١٤ .

٥١ ـ « بريطانيا العظمى وفلسطين : ١٩١٥ ـ ١٩٤٥ (GREAT BRITAIN AND PALESTINE : 1915 — 1945) ورقة إعلامية رقم ٢٠ ، لندن ونيويورك : المعهد الملكي للشؤون الدولية ، ١٩٤٦ ، صفحة ٣٦ .

٥٢ ـ مذكورة في « أنظمة الطوارىء » بقلم عمانوئيل درور في كتاب « إسرائيل الأخرى » (THE OTHER ISRAEL) تحرير آري بوير ، نيويورك : دبلداي وسركاهم ، ١٩٧٢ ، على الصفحات ١٣٤ ـ ١٤٤ ، الصفحة ١٣٨ .

٥٣ ـ المرجع نفسه ، الصفحتان ١٣٨ ـ ١٣٩ .

٥٤ ـ مذكور في المرجع نفسه ، الصفحة ١٣٤ .

٥٥ ـ اهارون كوهين في كتاب « إسرائيل والعالم العربي » (ISRAEL AND THE ARAB WORLD) ، فنك وواغنال ، ١٩٧٠ ، الصفحة ٤٩٤ .

٥٦ ـ المرجع المشار إليه أعلاه الصفحات ٢٧ ـ ٤٩ .

٥٧ ـ صبري جريس في « مصادرة الأراضي العربية في إسرائيل » في مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٤ من المجلد الثاني ، ١٩٧٣ ، الصفحات ٨٢ ـ ١٠٤ .

٥٨ ـ المرجع نفسه ، الصفحة ٩٨ .

٥٩ ـ انظر بحث جريس لهذا وغيره من القوانين ذات الصلة في « تشريعات الكنيست ... » ١٩٧١ ، وكذلك تامارين في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحات ....

٦٠ ـ صبري جريس ، المرجع ذاته .

٦١ ـ مذكور في المرجع نفسه ، الصفحة ٦٦ .

٦٢ ـ يعلّق س . م . ليبست ، بعد أن قام بزيارة أخيرة إلى إسرائيل ، في « التعليم والمساواة : مقارنة بين اسرائيل والولايات المتحدة » ، في مجلة « المجتمع » (SOCIETY) ، العدد ٣ من المجلد ١١ ، ١٩٧٤ ، الصفحات ٥٦ ـ ٦٦ ، بقوله : « مع النمو السريع للاقتصاد الإسرائيلي بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ ، والحاجة إلى ايجاد وظائف ذات مستوى عال للمهاجرين الأوروبيين الشرقيين والفرص لليهود الشرقيين ، تبنّت إسرائيل دون قصد ، حلاً » يقوم على إنشاء سويسرا جديدة ، يلعب فيها عرب الضفة الغربية وغزة الدور الذي يؤديه حالياً مليون إيطالي بالنسبة إلى السويسريين ... » ، الصفحة ٦٥ .

٦٣ ـ ي . بوارت في « بروز الحركة الفلسطينية العربية القومية ، ١٩١٨ ـ ١٩٢٩ » (THE EMERGENCE OF THE PALESTINIAN — ARAB MOVEMENT 1918 — 1929) لندن : فرانك كاس ، ١٩٧٤ ، الصفحة ١٩ .

٦٤ ـ انظر دون بيريتز في المرجع المشار إليه سابقاً ، صفحة ٩٥ ، وجانيت أبو لغد في « التبديل الديموغرافي لفلسطين » في كتاب « تبديل فلسطين » (THE TRANSFORMATION OF PALESTINE) تحرير إبراهيم أبو لغد ، مطبعة جامعة نورث ويسترن ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٦١ .

٦٥ ـ « موجز الإحصاءات الإسرائيلية » (ISRAEL STATISTICAL ABS.) ١٩٦٣ ، الصفحة ٢٥ .

٦٦ ـ هاراري في المرجع المشار اليه سابقا ، الصفحات ٩ ـ ٢٠ .

٦٧ ـ آريه ناتاكوفسر في « المجتمع اليهودي » (THE JEWISH SOCIETY) ، تل ابيب ، القدس : دار مسعدة للنشر ، ١٩٥٩ (بالعبرية) .

٦٨ ـ انظر شميلز في المرجع المشار إليه سابقاً الصفحة ١٢٢ ، وهاراري في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٦ .

٦٩ ـ استقيت البيانات لعام ١٩٣١ من ي . بورات في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ١٩ ، ولعام ١٩٦٣ اعتمدنا على ي . بن ـ بورات في « القوة العاملة العربية في إسرائيل » (THE ARABS LABUOR FORCE IN ISRAEL) : مطبعة الجامعات الإسرائيلية ، ١٩٦٦ ، الجدول ٢ (١) ، الصفحة ٢٢ ، ولعام ١٩٧٢ . انظر هاراري في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٢١ .

٧٠ ـ واشيتز في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٤٦ . و « المتنقلون من والى أماكن العمل والمقاولون » في مجلة « النظرة الجديدة » (NEW OUTLOOK) المجلد ١٨ ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٤٥ ـ ٥٣ . وقد استثنينا النسبة الكبيرة البالغة ٤٧ في المائة الفلسطينيين العرب من الأراضي المحتلة الذين يعملون بصورة رئيسية من بين ٥٠,٠٠٠ عامل عربي مترحل في ١٩٧٢ ، في الإنشاءات . انظر « تقارير أبحاث ومعلومات الشرق الاوسط » MIDDLE EAST RESEARCH AND INFORMATION REPORTS رقم ٢٤ ، ١٩٧٤ ، المعاد طبعها في « مجلة الدراسات الفلسطينية » ، العدد ٤ من المجلد الثالث ، ١٩٧٤ ، الصفحات ١٧١ ـ ١٨٤ .

٧١ ـ لوستيك في المرجع المشار إليه سابقاً في الصفحتين ٣٤ ـ ٣٥ .

٧٢ ـ هاراري في المرجع المشار إليه سابقاً الصفحة ٢٠ .

٧٣ ـ واشيتز في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٤٧ .

٧٤ ـ شاؤول زارحي وأ . اشبيزرا في « الأحوال الاقتصادية للأقلية العربية في إسرائيل » THE ECONOMIC CONDITIONS OF THE ARAB MINORITY IN ISRAEL العدد ١ ، غيفات هافيفا : مركز الدراسات العربية والافرو ـ آسيوية ، ١٩٦٦ ، الصفحتان ٤ ـ ٥ .

٧٥ ـ واشيتز في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٤٦ .

٧٦ ـ المرجع نفسه ، الصفحة ٤٧ .

٧٧ ـ المرجع نفسه ، الصفحة ٤٧ .

٧٨ ـ هاراري في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٩ .

٧٩ ـ صبري جريس « القرويون العرب في المراكز الحضرية اليهودية : « القرويون العرب في المراكز الحضرية اليهودية : دراسة لشباب ام الفحم العاملين في منطقة مدينة تل ابيب الكبرى » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة براندبس ، ١٩٧١ ، الصفحتان ٩٦ ـ ٩٧ .

٨٠ ـ بن ـ بورات في المرجع المشار إليه سابقاً ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٧٠ .

٨١ ـ دورين وارنر في كتاب « الاراضي والفقر في الشرق الاوسط » (LAND AND POVERTY IN THE MIDDLE EAST) لندن ونيويورك : المعهد الملكي للشؤون الولية ، ١٩٤٨ ، الصفحتان ٦١ ـ ٦٢ .

٨٢ ـ زارحي واشيزار ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ١٢ .

٨٣ ـ واشيتز في المرجع المشار إليه سابقاً ، صفحة ٤٨ .

٨٤ ـ يورد طلال أسعد أدلة بهذا المعنى مقبولة : « وبناء عليه ، هبطت الأجور الحقيقية للايدي العاملة العربية » في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ ، بنسبة ١٠ في المائة ... وقد انخفضت المواصلات الفعلية في ١٩٣٦ و١٩٣٧ أكثر ما تظهره الأرقام القياسية لمعدلات الأجور اليومية وذلك بسبب فترات البطالة وتقليص ساعات العمل ... » ، في « نصوص انثروبولوجية ومشاكل عقائدية ، لما أورده كوهين عن القوى العربية في إسرائيل » في مجلة « الاقتصاد والمجتمع » ، المجلد الرابع ، ١٩٧٥ ، على الصفحات ٢٥١ ـ ٢٨٢ ، الملاحظة ٢٤ في الصفحة ٢٧٩ .

٨٥ ـ انظر لوستيك ، في المرجع المشار إليه سابقاً للاطلاع على بحث للتفاوتات في الدخل

٨٦ ـ المرجع المشار إليه سابقاً .

٨٧ ـ المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٥١ .

٨٨ ـ « ملخصات إحصائية لإسرائيل » ١٩٧٤ ، الصفحة ٢٧٢ .

٨٩ ـ البيانات مأخوذة عن « التقلبات القصيرة الأجل في الخصوبة والنشاط الاقتصادي في إسرائيل » بقلم بن ـ بورات في مجلة « ديموغرافي » (DEMOGRAPHY) المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، ١٩٧٣ ، الصفحات ١٨٥ ـ ٢٠٤ ، في المجدولين الف ـ ٣ والف ـ ٤ ، ولا يشك أحد من الكتاب عن إسرائيل بثقة أو صحة بيانات إسرائيل الإحصائية ، مع أن البيانات عن إحصاءات النفوس والخاصة بالعمالة والدخل والتوزيع المهني والحرفي ـ حتى في المجتمعات الصناعية الغربية ـ ليست معروفة بأصالتها أو صحتها التي لا تنازع . وقد أثيرت فكرة العامل « المثبط الأمل » (اي العامل الذي يفقد الأمل في تأمين العمالة وبالتالي لا يظهر في الأحصاءات الرئيسية ، لأنه لا يتقدم بطلبات إلى مكاتب التوظيف والعمل التي هي المصدر الرئيسي للإحصاءات عن البطالة ، لتسد التقديرات غير الكافية في بيانات الإحصاءات الخاصة بمعدلات البطالة .وهذا الأمر أكثر اتصالاً بحالة إسرائيل نظراً إلى أن العامل العربي لم يألف عادة التوجه إلى مكاتب التوظيف والعمل بوصفها مصدراً رئيسياً للعمالة . فالاتصال الشخصي طريقة هامة عنده للبحث عن عمل . ويقول م . غنايم معلقاً على هذه الظاهرة : « إن معظم الشباب يجدون العمل عن طريق الأصدقاء أو الأقارب أو عن طريق البحث عنه شخصياً في الأماكن المحتلة . وقليلون جداً هم الذين يجدون أعمالاً عن طريق تقديم طلبات إلى مكاتب العمل أو الوكالات الرسمية الأخرى » . وفيما يتعلق بالاقتفار الى الأنماط المؤسسية للتوظيف الحرفي والمهني يمضي غنايم معلقاً في نفس الصفحة : إن شروط عملهم (الشباب العربي) صعبة للغاية وليس عليها إشراف قانوني . فهم يعملون بين عشر واثنتي عشرة ساعة في اليوم ، ستة أو سبعة أيام في الأسبوع ، ومعظمهم يتقاضى الأجور الأسبوعية والشهرية نقداً دون أي وصول مقبوضات يستخدم دليلاً على توظيفهم . فعدد قليل منهم فقط مسجل عند سلطات ضريبة الدخل والتأمين القومي ، ويفضل أصحاب العمل التهرب من الضرائب ويتجنبون تأمين المزايا الاجتماعية لهم . فبدلاً من أن يتلقى من يصاب أثناء العمل إجازة مدفوعة وتعويضاً ، يتم تجاهله في معظم الأحيان ، بل ويطرد من عمله . » الصفحة ٥٥ ، في « الشباب العربي في إسرائيل » في « النظرة الجديدة » (NEW OUTLOOK) والمجلد ١٨ ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٥٤ ـ ٥٧ .

٩٠ ـ وارنر ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، على الصفحتين ٦١ و ٦٢ .

٩١ ـ زارحي واشبيزرا ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ١٦ .

٩٢ ـ « ملخصات إحصائية لإسرائيل » (STATISTICAL ARSTRACTS OF ISRAEL)١٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٣ .

٩٣ ـ المرجع نفسه .

٩٤ ـ اهارون ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٥٠٤ ، ويورد هاراري عند تقديمه بيانات إحصاءات النفوس الخاصة بحجم الوحدات السكنية للعرب واليهود ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، البيانات التالية (الصفحة ٢٥) :

حجم المسكن	اليهود	العرب	اليهود	العرب
غرفة واحدة	٣,٠٪	١٢,٦٪	٠,٥٪	٣,٠٪
غرفتان	٤١,٨	٥٩,٨	٦,٣	٤٠,٠
ثلاث غرف	٥٠,٩	١٧,١	٦٠,٠	٢١,٩
أربع غرف وأكثر	٤,٠	١٠,	٣٣,٢	٣٥,١
	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪

وكان هاراري قد قال في موقع سابق من دراسته هذه ، إن الهبوط الحديث في معدل حالات الزواج بين العرب وكذلك المعدل الأدنى نسبياً لهم بالمقارنة مع السكان اليهود ، يعود إلى أزمة السكن بين العرب . ففي ١٩٧٢ كانت معدلات الزواج (بين كل ألف من المتوسط السنوي للسكان) بين المسلمين والمسيحيين والدروز العرب ٧,٠ و ٦,٥ و ٧,٧ على التوالي . أما بين السكان اليهود فكان المعدل ٩,٩ ، الصفحة ١٥ .

٩٥ ـ « ملخصات إحصائية لإسرائيل » (STATISTICAL ABSTRACTS OF ISRAEL)١٩٧١ ، الصفحات ١٩٣ ـ ١٩٦ .

٩٦ ـ المرجع نفسه ، الصفحة ٢٨٥ ، ولعام ١٩٧٢ كان الرقم « الرسمي » الذي اورده هاراري ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٢٢ ، هو ٥٢ في المائة للذين يعملون خارج مكان إقامتهم . على أن هاراري يقول إن هذه الأرقام الرسمية مبنية على اساس دراسات أجريت بناء على استفتاءات وأنها بالتالي تضم مواطن العجز المعتادة التي تقسم بها الأبحاث المبنية على مثل هذه الاستفتاءات والدراسات . وكما يثبت النص أعلاه فإن الأرقام الرسمية تتناقض مع البيانات التي يقدمها باحثون آخرون ، مثل الدراسة الإفرادية التي أجراها جريسي للقرى العربية . ويبدو أن الأرقام الرسمية تضخم عدد العرب الذين يعملون في أماكن إقامتهم .

٩٧ ـ بن ـ بورات ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٧٠ .

٩٨ ـ زارحي واسبيزرا ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ١٩ .

٩٩ ـ جريس ، « في العرب .... » (THE ARABS ....) ، المرجع المشار إليه سابقاً ، ١٩٧٣ ، صفحة ٣٨٦ .

١٠٠ ـ جيبكوب م . لانداو في كتاب « العرب في إسرائيل : دراسة سياسية » .

، اوكسفورد : مطبعة جامعة اوكسفورد ، ١٩٦٩ ، الصفحة ٢٠ . ويصل جريسي في المرجع المشار إليه سابقاً ، إلى استنتاجات مماثلة : فمن بين المجيبين على الأسئلة من المقيمين في المدينة « فضل ٥,٩٥ في المائة (خمسة أشخاص) منازلهم في المدينة ، وأعرب ٥,٩٥ في المائة (خمسة أشخاص) عن رأيهم في أن أماكن الإقامة متساوية . بينما فضل ٨٨,١٠ في المائة (أربعة وسبعون شخصاً) منازلهم القروية » ، الصفحة ١٠٣ . وعلاوة على ذلك يشير جريسي (الصفحات ٨٩ ـ ٩١) إلى أن السبب الرئيسي وراء مغادرة القرية ليس بسبب الحياة القروية الموحشة ، بل بسبب الضرورة الاقتصادية . ذلك أن ثمانية وثمانين في المائة من المجيبين على أسئلته لم يتمكنوا من العثور على عمل في القرية .

١٠١ ـ لوستيك في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٣٣ .

١٠٢ ـ أورده واشيتز في المرجع المشار إليه سابقاً .

١٠٣ ـ المرجع نفسه ، الصفحة ٤٦ .

١٠٤ ـ صحيفة « يديعوت أحرونوت » ، عدد ١ / ٩ / ١٩٧٢ (بالعبرية) .

١٠٥ ـ إن النقاط الرئيسية الملخصة في النص مأخوذة عن التغطية الصحافية للدراستين : صحيفة « عال هاميشمار ، عدد ٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ ، وصحيفة « معاريف » ، عدد ٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ (بالعبرية) .

١٠٦ ـ في المرجع المشار إليه سابقاً ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٣٤ .

١٠٧ ـ فريد م . غوتيل في « التنمية الاقتصادية للمنطقة العربية في إسرائيل » في كتاب « اسرائيل : التركيب والتغيير الاجتماعيين » (ISRAEL : SOCIAL STRUCTURE AND CHANGE)تحرير م كيرتس وم . س . مشرتون ، نيوجيرسي : ترانزاكمش بوكس ، ١٩٧٣ ، الصفحات ٢٢٧ إلى ٢٤٨ ، على الصفحتين ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

١٠٨ ـ في المرجع المشار إليه سابقاً .

١٠٩ ـ انظر أيضاً التصريح الذي أدلى به عضو عربي في الكنيست (حزب المابام) والذي اتهم فيه بأنه لا ينفق أكثر من واحد في المائة من الأموال المخصصة للتنمية المحلية في القطاع العربي ، صحيفة « دافار » عدد ٣ / ٩ / ١٩٧٣ (بالعبرية) ، وأورد سميحا فلابان في مقالة له قبل عشر سنوات رقماً مماثلاً هو واحد ونصف في المائة من مجموع الانفاق الحكومي قال إنه يوجه إلى القطاع العربي . في مقاله « الإجحاف القومي في إسرائيل » في مجلة « النظرة الجديدة » (NEW OUTLOOK)المجلد ٧ ، العدد ٩ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٢٤ ـ ٣٦ .

١١٠ ـ « السلطات العربية المحلية : المنجزات والمشاكل » مجلة « النظرة الجديدة »(NEW OUTLOOK) ، المجلد ١٨ ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٥٨ ـ ٦٢ ، على الصفحة ٦٠ .

١١١ ـ البيانات مأخوذة عن جريس ، في كتاب « العرب .... » (THE ARABS) الجدول ١٣ ، الصفحة ٣٩٢ . وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن غالبية المستوطنات الريفية العربية تتميز بحجمها الصغير مما يجعلها غير قادرة على الصمود اقتصادياً ، وخاصة عندما يكون عليها أن تتنافس مع الزراعة اليهودية الأكثر كفاءة . ففي ١٩٦١ كانت نسبة المستوطنات الريفية العربية « الكبيرة » الحجم نحو ٢٠ في المائة ، وفي ١٩٧٠ ارتفعت النسبة الى ٤٠ في المائة . أما في القطاع اليهودي فإن ٥٧ مستوطنة فقط ، من ٧٠٨ مستوطنات في ١٩٦١ ، اي ما يزيد قليلاً على ١٠ في المائة ، كانت مصنفة مستوطنات « صغيرة » الحجم ، وفي ١٩٧١ هبط الرقم إلى ٥٠ ، في « ملخصات إحصائية لإسرائيل » (STATISTICAL ABSTRACTS OF ISRAEL) ، ١٩٧١ ، في الصفحتين ٣٠ ـ ٣١ . ويقول فلابان ، في المرجع المشار إليه سابقاً ، ١٩٦٤ ، فيما يتعلق بالمستوطنات اليهودية « .... إن هذه المستوطنات لا تسمى ريفية إلا لأن المهنة الرئيسية فيها هي الزراعة . أما من جميع النواحي الأخرى يصعب وصفها بأنها ريفية بالمعنى العادي » ، الصفحة ٣٢ . وعند وضع أنماط المستوطنات الصهيونية الأولية في إطار تاريخي يمكن ملاحظة أنها أدت في نهاية الأمر الى إيجاد قطاع زراعي أكثر قدرة على الصمود . فبحلول ١٩٤٣ ، « لم يكن سوى ١٩,٧ في المائة من اليهود يعيشون في المناطق الجبلية (بالمقارنة مع السهول الخصبة) في مقابل ٥٦,٧ في المائة من العرب » . كما يقول واينستوك في المصدر المشار إليه سابقاً ، الصفحة ٥٧ .

١١٢ ـ في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ١٤٣ ، وتظهر دراسة تفصيلية لجريس في كتاب « العرب .... » (THE ARABS ...) المرجع المشار إليه سابقاً ان من بين ١,٠٨٠,٩٨٤ دونماً من الأراضي التي كان يملكها العرب في ١٩٤٥ ، قامت السلطات الصهيونية بمصادرة أو الاستيلاء على أكثر من مليون دونم أو إعلانها « أراضي للدولة » ، الصفحة ٢٢٥ . وانظر ايضاً السرد المنتظم الذي يورده اسرائيل شاهاك لأسماء ومواقع القرى التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨ وإنشاء اسرائيل ، وأسماء ومواقع القرى المتبقية الآن . فمن بين ٤٧٥ قرية ، لم يمكن العثور على أثر نحو ٣٨٥ منها ، في « القرى العربية المدمرة في إسرائيل » في كتاب « وثائق عن اسرائيل ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ » (ISRAEL' 1967 — 1973 DOCUMENTS FROM) تحرير اوري ديفيس ونورتون فنروفينسكي ، لندن : مطبعة ابتاكا ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٤٣ ـ ٥٤ .

١١٣ ـ في المرجع المشار إليه سابقاً .

١١٤ ـ من بين منشورات روزنفليد العديدة عن طبقة البروليتاريا العربية الفلسطينية انظر « البروليتاريا القروية العربية » مجلة « النظرة

الجديدة » (NEW OUTLOOK) ، المجلد ١٣ ، العدد ٥ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٧ ـ ١٦ ، و« نظرة شاملة ونقد للمنشورات الصادرة عن السياسات الريفية والتغيير الاجتماعي » في كتاب « السياسات الريفية والتغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط » (IN THE MIDDLE EAST RURAL POLITICS AND SOCIAL CHANGE) ، تحرير ر. انطون وأ. حارق. بلومينغتون ، انديانا : مطبعة انديانا ، ١٩٧٢ والصفحات ٤٥ ـ ٧٤ .

١١٥ ـ ك . نخلة في « وجهة النزاع المحلي المستوى في قريتين عربيتين في اسرائيل » في مجلة « عالم الأعراق البشرية الأميركي » (AMERICAN ETHNOLOGIST) ، المجلد ٢، العدد ٢ ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٤٩٧ ـ ٥١٦ .

١١٦ ـ أبنر كوهين في كتاب « قرى الحدود العربية في إسرائيل » (ARAB BORDER VILIAGES IN ISRAEL) مانشيستر ، انكلترا : مطبعة جامعة مانشيستر ، ١٩٦٥ .

١١٧ ـ في المرجع المشار إليه سابقاً ، صفحة ٣٨ .

١١٨ ـ في « العرب .... » (.... THE ARABS)على الصفحتين ٣٩٦ ـ ٣٩٧ .

١١٩ ـ المرجع نفسه ، انظر الحاشية ١٢١ ، صفحة ٣٩٧ .

١٢٠ ـ في « السلطات العربية المحلية : المنجزات والمشاكل » مجلة « النظرة الجديدة » (NEW OUTLOOK) المجلد ١٨ ، ١٩٧٥ . الصفحات ٥٨ ـ ٦١ .

١٢١ ـ جريدة « عال هاميشمار » ، عدد ١ / ٩ / ١٩٧٢ (بالعبرية) .

١٢٢ ـ صبري جريس في « العرب .... » (.... THE ARABS) المرجع المشار إليه سابقاً ، الجدول ١٢ ، الصفحة ٣٧٧ ، واستناداً إلى ما يقوله روزنفلد ، فأنه بينما يتوفر ٢,٥ جراراً زراعياً لكل ألف دونم في القطاع اليهودي ، فلا يتوفر لنفس المساحة في القطاع العربي سوى ٠,٥ جرار . في « التغيير ، والحواجز المعيقة للتغيير والتناقضات في الأسرة القروية العربية » ، في مجلة « النظرة الجديدة » (NEW OUTLOOK) . المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ١٩٧٠ الصفحات ؟؟

١٢٣ ـ ذكرها جريس ، في المرجع نفسه ، الصفحة ٣٧٠ .

١٢٤ ـ « ملخصات إحصائية لإسرائيل » (STATISTICAL ABSTRACTS OF ISRAEL)١٩٧١ ، الصفحة ٣٥٤ .

١٢٥ ـ « استعراض لأصول الصهيونية » مجلة كومينتاري »(COMMENTARY) ، حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، الصفحة ٦٨ .

١٢٦ ـ المرجع نفسه .

١٢٧ ـ في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ١٣٣ .

١٢٨ ـ انظر« الشباب العربي في إسرائيل : حالتهم وقدراتهم على فهم مركزهم » بقلم أ . زريق ، في « مجلة الدراسات الفلسطينية » المجلد الثالث ، العدد ٣ ، ١٩٧٤ ، الصفحات ٩٧ ـ ١٠٨ ، وجورج ر . تامارين ، في المرجع المشار إليه سابقاً . وسيمور ليبست ، في المرجع المشار إليه سابقاً .

١٢٩ ـ في المرجع المشار إليه سابقاً ، الصفحة ١٣١ .

شيلا رايان

الاستغلال الاستعماري في فلسطين*

دراسة عن التحول الاقتصادي للضفة الغربية وغزة

منذ حرب عام ١٩٦٧ ، وإسرائيل مستغرقة في بحر من المناقشات حول المناطق العربية التي استولى عليها الجيش خلال حرب حزيران . ومن وقت لآخر تبرز بعض التساؤلات الاقتصادية الأساسية من خلال المناقشات السياسية والاجتماعية عن عشرات الألوف من الفلسطينيين الذين يتركون المناطق المحتلة كل صباح ، للقيام بمعظم الأعمال « الحقيرة » في دولة يحظى فيها شعار « العمل اليهودي » بقدسية خاصة . وأيضا ، عن تأثير الاحتلال سلباً أم ايجاباً بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي ؟ وعن الشكل الذي يجب أن تكون عليه العلاقات بين إسرائيل والمناطق المحتلة ؟

إن هذا النقاش الاقتصادي ، وبرغم الطريقة المشوشة التي يتبعها ، إنما يتصل بجوهر المشكلة التي تجابهها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، ذلك أنه حتى ذلك الحين كانت الصهيونية تحاول بشكل رئيسي ان تبني مجتمعاً استيطانياً يهودياً صرفاً في فلسطين ، حتى إن السكان الأصليين كانوا عاد يمنعون حتى من العمل لقاء أجر على تربة بلادهم . وبعد حزيران ١٩٦٧ ، اصبح استخدام العمال الفلسطينيين العرب من الضفة الغربية وغزة مقابل نصف الأجور التي كانت تدفع للعمال الاسرائيليين ، فرصة لا تفوت بالنسبة للرأسمال الإسرائيلي . وهكذا فخلال بضع سنوات أصبحت قطاعات مهمة من الاقتصاد الاسرائيلي تعتمد كثيراً على القوى العاملة من المناطق المحتلة .

إن المستوطنين الصهاينة الأوائل في فلسطين الذين وصلوا في بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر ، زرعوا بيارات الحمضيات والكروم والحقول بطريقة لا تختلف عن طريقة أمثالهم في روديسيا والجزائر ، فقد استخدموا عمالاً محليين بأجور منخفضة للقيام بالأعمال اليدوية ، بينما استأثروا لأنفسهم بأدوار القيادة . إلا ان الموجة الثانية من المستوطنين ، التي جاءت فيما بين عامي ١٩٠٤ ـ

* مترجمة عن الانكليزية .

١٩١٤ ، إرتاعت عندما وجدت أن (إعادة بناء صهيون) ، التي كانت حلمهم الكبير ، تتم بأيد عربية . وهكذا بدأ الرعيل الثاني من المستوطنين حملة من أجل مقاطعة القوى العاملة الفلسطينية . وكان إصرار هؤلاء المستوطنين على أن لليهود فقط حق العمل في الأراضي والتجارة المملوكة من قبل اليهود سبباً ادى الى انقسام مرير بين الجالية اليهودية في فلسطين . . ومع هذا فقد نجح مبدأ (تهويد اليد العاملة) في الثلاثينات من هذا القرن .

إن هذا الشعار ، وبرغم الغموض الذي أحاطه احياناً ، دل على استراتيجية سياسية طويلة المدى . إذ من أجل بناء كيان تسيطر عليه الغالبية اليهودية يجب إزالة المنفعة الاقتصادية المؤقتة المجنية من استغلال الايدي العاملة العربية الرخيصة . وكما كتب (دافيد بن جوريون) بعد ذلك بسنين عديدة : « إن السبب في نجاح مبدأ تهويد اليد العاملة خلال موجة الاستيطان الثانية وفترة الانتداب ، هو أن كل صهيوني مخلص تفهم أنه بدون أيد عاملة يهودية لن يكون هناك دولة يهودية »[١] .

وقد قادت حملة تهويد اليد العاملة إلى منع الفلاحين الفلسطينيين الذين أجلوا عن مساحات شاسعة من الأراضي عندما تولى الصندوق القومي اليهودي شراءها من أصحابها الغائبين ، وبصفة دائمة ، من العمل في الاراضي التي كانوا يعيشون عليها . وقد اشتملت العقود التي منحها الصندوق القومي اليهودي للمستوطنين على عبارات مخزية ، منها أن على المستأجر أن يتعهد بأن يستخدم عمالاً يهوداً فقط في زراعة الأراضي وفي كل الأعمال المتعلقة بها[٢] .

وقد عمدت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب ، الى خلق اقتصاد يهودي مغلق في فلسطين ، معزول ومنفصل عن الاقتصاد العربي الفلسطيني ، وذلك من خلال نظام يعقد للملكية الاراضي العامة باسم (الشعب اليهودي) . وعقود ايجار تنص على مقاطعة المنتجات واليد العاملة العربية . وقد عبر عن هذه المبادىء سياسياً في عام ١٩٤٨ عند إنشاء الدولة اليهودية وطرد ٧٥٠,٠٠٠ فلسطينياً من بلادهم ، وقد ساعدت ممتلكاتهم التي استولى عليها اليهود في فلسطين على إثراء الاقتصاد الصهيوني ، أما الاقلية الباقية من الشعب الفلسطيني فلم تكن كافية لتعكير صورة دولة الغالبية اليهودية[٣].

إن المقاطعة العربية لإسرائيل التي بدأت بعد إنشاء الدولة الصهيونية ، عززت الانفصال بين الاقتصادين العربي والصهيوني لدرجة اكبر مما كانت تتصور القيادة الصهيونية . وكان حاييم وايزمان أول رئيس دولة في اسرائيل يأمل ، كما روت مجلة فورتشن سنة ١٩٥٠ ، أن تكون دولته « سويسرا جديدة » تزود السوق الاستهلاكية غير المستغلة بعد في الشرق الاوسط بالبضائع[٤] واضافت المجلة ايضا : « من الواضح أن مؤسسات أميركية كبيرة كانت تشارك وايزمان رأيه في أن

المقاطعة العربية ليست سوى ظاهرة عابرة . لذلك قامت تلك المؤسسات مثل كايزر - فريزر - وفيلكو وغيرها ببناء مصانع لها في اسرائيل . كما أن قيام عدد من المؤسسات البريطانية والألمانية والجنوب افريقية ، باستثمار الأموال في إسرائيل لم يكن من قبيل العطف وانما توقعاً للمكاسب من المبيعات في أسواق الشرق الاوسط وغيرها[٥] .

وقد أوضح (ابا ايبان) في حديث له في هيئة الامم المتحدة عام ١٩٥٢ ، أسلوب التجارة الذي كانت تبغيه اسرائيل كما يلي : إذا رفعت المقاطعة العربية عن اسرائيل وحل السلام ، فإن المواد الخام من البلاد العربية مثل المواد الزراعية من سوريا والاردن ولبنان ، واللحوم من العراق والقطن من مصر ، ستتدفق على اسرائيل التي بدورها ستصدر المواد المصنعة للبلاد العربية . وهذا التبادل بين المواد الخام والمواد المصنعة يماثل أسلوب التجارة بين البلاد الاستعمارية الام والمستعمرات التابعة لها ، وهو الأسلوب الذي كان سبباً رئيسياً في تخلف بقاع كثيرة في العالم ، اذ أدى الى إعاقة التطور الاقتصادي لسكانها خلال القرن الماضي .

وقد دعى « ابا ايبان » إلى إعادة تطبيق هذا الأسلوب القديم في الشرق الاوسط ، عندما أعلن في هيئة الأمم المتحدة أن اسرائيل تواقة الى إقامة علاقات مع الدول العربية مشابهة لعلاقات امريكا بدول امريكا اللاتينية[٦] .

لقد حالت المقاطعة العربية لإسرائيل دون فرض هذا الأسلوب بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، ولولا المساعدات المادية الضخمة التي تلقتها اسرائيل ، خصوصا من الرأسمال الامريكي ، لما استطاع الاقتصاد الإسرائيلي أن يحافظ على كيانه . إذ بالإضافة الى مقاطعة الأسواق العربية للمنتجات الإسرائيلية ، كان على اسرائيل ان تنفق موارد كبيرة على المجهود الحربي ضد العرب ، وأن توفر حاجة المجتمع الاستيطاني من البضائع . ان معظم رؤوس الاموال التي تلقتها اسرائيل لم تستثمر من اجل الحصول على الارباح ، وذلك لأنها كانت إما تبرعات فردية أساسها الايمان بالصهيونية أو بسبب السياسة الامريكية في المنطقة[٧] .

وحسبما قال (دافيد هارويتز) المدير السابق لبنك اسرائيل ، فإن انتصار اسرائيل في عام ١٩٦٧ قلل من عزلتها التي سببتها المقاطعة العربية ولكنه لم يضع حداً نهائياً لاعتماد اسرائيل على المعونات الخارجية[٨] . وبعد حرب ١٩٦٧ ظهر اتجاهان اساسيان في موقف الصهيونية من قضية الاراضي العربية المحتلة واستغلال الفرصة التي سنحت باحتلال تلك الاراضي . وذلك بالإضافة الى موقف القوى الصغيرة المناضلة ضد الصهيونية في اسرائيل . وكان السكرتير العام للهستدروت (اسحق بن اهارون) أوضح المعارضين الصهيونيين لاستغلال المناطق المحتلة . وفي شباط (فبراير) من عام ١٩٧٣ ، أذهل المجتمعين من حزب العمال عندما اعلن بسخرية لاذعة :

« لست أدري ما اذا كانت الأراضي التي نحتلها أوراقا رابحة في ايدينا أم نيراناً من الممكن ان تحرق الاسس التي قام عليها مجتمعنا . وبدون أن أكون ماركسياً متطرفاً يجب ان اقول إنه جميل جدا ان نبني الصهيونية بأيد عاملة عربية ، وبناء مدن من اجل اقتصادنا والتمتع بها . وسوف نسمع عما قريب من يقول بأن أي فرد لا يريد ان يصبح غنياً من وراء استخدام اليد العاملة العربية في المناطق المحتلة انما يشكك في تحقيق الصهيونية ويؤخر التقدم »[٩] .

إن (بن اهارون) في دفاعه عن القيم الأساسية لصهينة اليد العاملة وفي معارضته استغلال المناطق المحتلة ، إنما يعكس اتجاهاً محدداً في تفكيره الاقتصادي عن القطاع العام واليد العاملة في الاقتصاد . إن هذه القطاعات لم تتطور على أساس الربح وانما على أساس تحويل الرأسمال الأجنبي الى اسرائيل وبيروقراطية اليد العاملة التي ـ بحكم تطورها التاريخي ـ تأثرت بايديولوجية تهويد اليد العاملة . والمؤيدون لاستغلال المناطق المحتلة في الغالب من القطاع الخاص ، حيث إغراء الأرباح المجنية من أجور اليد العاملة الرخيصة واسواق المناطق غير الصناعية لا يقاوم . بالاضافة الى هجومه على استغلال المناطق المحتلة انتقد (بن اهارون) سياسة الحكومة الاسرائيلية الاقتصادية التي قادت الى ظهور طبقة جديدة من المليونيرات[١٠] .

وكان أكثر معارضي (بن اهارون) أهمية هو (موشي ديان) . ومع ان موشي ديان اضطر الى ترك الحكومة بعد حرب سنة ١٩٧٣ ، الا ان الاساليب التي طورها بالنسبة للادارة العسكرية في المناطق المحتلة لا يزال يعمل بها . فقد وضع ديان مبدأ التكامل الاقتصادي مع المناطق المحتلة[١١] ، وسمح بالدخول الحر للعمال من المناطق المحتلة الى اسواق العمل في اسرائيل . إذ كان ديان صاحب فكرة تأسيس سوق مشتركة حقيقية بين اسرائيل والمناطق المحتلة حيث تقوم الضفة الغربية وغزة بموجبه بتزويد المصانع والمستهلكين في اسرائيل باليد العاملة وبعض احتياجاتها من المحاصيل والمنتوجات الصناعية . وبالتالي وتبعاً للعوائق الجمركية المفروضة لتحديد الاستيراد من بلاد غير إسرائيل ، تكون غزة والضفة الغربية سوقاً مهمة ومن السهل الوصول اليها بالنسبة للصناعة الاسرائيلية .

وقد صدر تصريح عن وزارة الدفاع الاسرائيلية بشأن الاحتلال جاء فيه : « تعتبر المناطق المحتلة سوقاً مكملة لسوق البضائع الاسرائيلية من ناحية ، ومصدراً لعوامل الانتاج وخاصة اليد العاملة غير الماهرة من ناحية اخرى »[١٢] .

وعند دراسة استغلال إسرائيل الاستعماري للضفة الغربية وغزة ، لن يتطرق هذا البحث الى وصف عملية نزع ملكية الأراضي واستيطانها من قبل الاسرائيليين . إن لهذه العملية بعض الآثار الاقتصادية بالطبع ولكنها ـ في وقتنا هذا على الأقل ـ تشكل عاملاً سياسياً واجتماعياً

وعسكرياً . ومن حيث المبدأ فإن المستوطنات تتجنب استغلال اليد العاملة الفلسطينية من أجل تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية بشكل افضل .

ان هذه الدراسة ستبحث اولاً تأثير الاحتلال الاسرائيلي على التجارة الخارجية ، ودور اليد العاملة في تطوير الزراعة والصناعة ، وأخيراً أثر الاحتلال على مختلف الطبقات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة .

التجارة الخارجية

إذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن المناطق المحتلة ستصبح في وقت قريب السوق الاجنبي الرئيسي لاسرائيل . وفي سنة ١٩٧٤ استوعبت المناطق المحتلة ما قيمته ٣٠٤,٤ مليون دولار من الصادرات الاسرائيلية ، وهذا أقل بقليل من الولايات المتحدة التي تشكل اكبر سوق منفرد للمنتجات الاسرائيلية ، حيث اشترت ما قيمته ٣٠٥,٦ مليون دولار من الصادرات الاسرائيلية[١٣] . إن صادرات اسرائيل للمناطق المحتلة تزداد بشكل مضطرد منذ عام ، ليس فقط بالنسبة لحجمها وانما أيضاً بالنسبة لحجم الصادرات الإسرائيلية بوجه عام . (انظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم ١: صادرات إسرائيل للمناطق المحتلة بالمقارنة مع مجموع صادرات إسرائيل ما بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤

الارقام بآلاف الدولارات : حسب الأسعار الجارية

السنة	مجموع الصادرات	التصدير للمناطق المحتلة	نسبة التصدير للمناطق المحتلة لمجموع الصادرات
١٩٦٧	٥٦٩,٠٠٠	١٤,٥٤٧	٪٣
١٩٦٨	٦٩٠,٠٦٢	٥٠,٨٤٣	٪٧
١٩٦٩	٧٩٧,٢٤٠	٦٧,٩٣٠	٪٩
١٩٧٠	٨٥,٢٥٨	٧٣,٨٥٢	٪٩
١٩٧١	١,٠٥٩,٩٨٢	١٠٢,٣٧٣	٪١٠
١٩٧٢	١,٢٨٢,٠٢٠	١٣٧,٠٤٨	٪١٠
١٩٧٣	١,٦٤٧,٤٩٠	١٨٨,٥٠٠	٪١١
١٩٧٤	٢,١٢٩,٢١٤	٣٠٤,٣٥٥	٪١٤

المصدر Computed from Statistics in Israel Central Bureau of **Statistics Statistical Abstract of Israel, 1975**

وهكذا نجد أن المناطق المحتلة تساعد على حل واحدة من أكثر المشكلات الاقتصادية الحاحاً في اسرائيل وهي ميزان التجارة السلبي[١٤]. فمثلا كانت واردات اسرائيل في سنة ١٩٧٤ اكثر من صادراتها بمبلغ ٢,٥ بليون دولار (هذا لا يشمل تجارتها مع الارض المحتلة) ، وهذا يجعل معدل النقص في الميزان التجاري بالنسبة للفرد يساوي ٧٣٢ دولاراً . ولكن التجارة مع المناطق المحتلة سدت جزءاً من هذا العجز مقداره ٢٠٠ مليون دولار ، أي ما يعادل ٨٪ ، ليصبح معدل العجز للفرد الواحد ٦٧٢ دولاراً فقط[١٥] .

لقد سيطرت اسرائيل على التجارة الخارجية للمناطق المحتلة الى أبعد الحدود منذ بداية الاحتلال ، كما نتبين ذلك من الجدولين الثاني والثالث ، اذ بينما كانت المناطق المحتلة قبل عشر سنوات فقط معزولة تماماً عن اسرائيل ، نجد اليوم أن ٩٠٪ من واردات المناطق المحتلة تأتي من اسرائيل وحوالي ثلثي صادراتها تسوق في اسرائيل .

في عام ١٩٧٤ صدرت المناطق المحتلة ما قيمته ٤٥٤ مليون ليرة اسرائيلية من البضائع الى اسرائيل . وكان أكثر من ٨٠٪ منها منتجات صناعية مثل مواد البناء والأقمشة والملابس والأثاث . وتبعا لدراسة قام بها بنك اسرائيل « كانت معظم هذه البضائع تتألف من المواد المصنعة المتعاقد عليها »[١٦] . وهذه الصادرات لا تمثل انتاج صناعة مستقلة ، ولكن اتمام بعض المراحل من عملية الانتاج في المناطق المحتلة بواسطة معامل تابعة للصناعة الاسرائيلية .

والصادرات الزراعية لإسرائيل تتضمن محاصيل تحتاجها الصناعة الإسرائيلية ، كالتبغ والسمسم وقصب السكر والعنب ، وغيرها من المحاصيل الصالحة للتعليب وذلك بالإضافة الى الخضار والفواكه التي يحتاجها المستهلك في غير مواسمها . إن إنتاج المحاصيل للصناعة الاسرائيلية أوجب إحداث تغييرات في هيكل الانتاج الزراعي في الضفة الغربية ، هذه التغييرات كانت هدفاً من أهداف الحكم العسكري ، وبين سنتي ١٩٦٧ ـ ١٩٧١ فرضت اسرائيل بعض القيود على منتجات الضفة الغربية وغزة المصدرة لإسرائيل .

الجدول رقم ٢

واردات وصادرات المناطق المحتلة بملايين الليرات الإسرائيلية وبالأسعار الجارية

الواردات	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
مجموع الواردات من إسرائيل	١٨٧,٤	٢٥٤,٨	٢٩٠,٩	٣٨٣,٩	٥٨٠,٩	٨٠٣,٠	١٣٣٩,٤
المنتجات الزراعية	٤٩,١	٣٨,٢	٥٨,١	٦٥,٧	٩٢,٦	١٤٣,٦	١٩٩,٨
المنتجات الصناعية	١٣٨,٣	٢١٩,٦	٢٣٢,٨	٣١٨,٢	٤٨٨,٣	٦٥٩,٤	١١٣٩,٦
مجموع الواردات من الأردن	١٨,٢	٢٤,٩	١٢,٩	١٤,٠	١٩,١	١٦,٨	٢٢,٠
المنتجات الزراعية	١٣,٣	١٧,٠	٥,٢	٥,٠	٤,٠	٤,٢	٣,٤
المنتجات الصناعية	٤,٩	٧,٩	٧,٧	٩,٠	١٥,١	١٢,٦	١٨,٦
مجموع الواردات من بلاد أخرى	٣٩,١	٣٧,٧	٤٤,٥	٧١,٥	٨٣,٦	٧٣,١	١٣٦,٠
المنتجات الزراعية	٢٣,٧	٢٦,٨	٣٠,٩	٣٧,٣	٢٢,٧	١٧,٠	١٩,٨
المنتجات الصناعية	١٥,٤	١٠,٩	١٣,٩	٣٤,٢	٦,٩	٥٦,١	١١٦,٢
إجمالي الواردات	٢٤٤,٧	٣١٧,٤	٣٤٨,٣	٤٦٩,٤	٦٨٣,٦	٨٢٩,٩	١٤٩٧,٤

الصادرات	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
مجموع الصادرات لاسرائيل	٥٣,٦	٥٢,٣	٧٣,٢	١١٣,٧	١٧١,٠	٢٨٠,٢	٤٥٣,٩
المنتجات الزراعية	١٩,٢	١١,٤	١٦,٩	٢١,١	٢٦,٤	٦٥,٣	٨١,٩
المنتجات الصناعية	٣٤,٤	٤٠,٩	٥٦,٣	٩٢,٦	١٤٤,٦	٢١٤,٩	٣٧٢,٠
مجموع الصادرات للأردن	٥٤,٣	٦٩,٠	٦٠,٢	٨٠,٦	١٢١,١	٨٥,٣	١٦٩,٨
المنتجات الزراعية	٢٦,٣	٢٩,٧	٣١,٦	٢٩,٦	٥٩,٥	٤٤,٥	٨٤,٨
المنتجات الصناعية	٢٨,٠	٣٩,٣	٢٨,٦	٥١,٠	٦١,٦	٤٠,٨	٨٥,٠
مجموع الصادرات لدول أخرى	١٦,٣	٢٢,١	٢٤,٩	٥٦,٠	٥٩,٠	٥٩,٣	٥٩,٧
المنتجات الزراعية	١٥,٤	٢٠,٨	٢٣,٥	٥٤,٦	٥٧,١	٥٧,٥	٥٦,٩
المنتجات الصناعية	٠,٩	١,٣	١,٤	٢,٠	١,٩	١,٨	٢,٨
إجمالي الصادرات	١٢٤,٢	١٤٣,٤	١٥٨,٣	٢٥٠,٩	٣٥١,١	٤٢٤,٨	٦٨٣,٤

SOURCES: Israel Central Bureau of Statistics, Quarterly Statistics of the Administrered Areas

(December 1974) and Statistical Abstract of Israel 1975

الجدول رقم ٣

واردات وصادرات المناطق المحتلة ـ المنشأ وسوق التصدير ـ نسب مئوية

	الواردات		
	من إسرائيل	من الأردن	من بلاد أُخرى
١٩٦٨	٧٥,٧	٧,٧	١٦,٦
١٩٦٩	٨٠,٠	٨,٤	١١,٦
١٩٧٠	٨٣,٦	٣,٧	١٢,٧
١٩٧١	٨١,٧	٣,٠	١٥,٢
١٩٧٢	٨٥,٠	٢,٨	١٥,٢
١٩٧٣	٨٩,٩	١,٩	٨,٢
١٩٧٤	٨٩,٢	١,٥	٩,١
	الصـــادرات		
١٩٦٨	٤٢,٢	٤٣,١	١٤,٦
١٩٦٩	٣٣,٩	٥٠,١	١٥,٩
١٩٧٠	٤٣,٣	٤٠,٠	١٩,٥
١٩٧١	٤٥,٢	٣٢,١	٢٢,٥
١٩٧٢	٤٨,٧	٣٤,٤	١٦,٨
١٩٧٣	٦٦,٠	٢٠,١	١٣,٨
١٩٧٤	٦٦,٤	٢٤,٨	٨,٧

إذ كانت نقاط التفتيش الاسرائيلية لا تسمح الا بمرور الكميات التي لا تؤدي الى ايجاد فائض وبالتالي لا تؤدي الى الاضرار بمصالح المنتجين الاسرائيلين . وقد رفعت معظم القيود سنة ١٩٧١ وبقيت القيود على العنب والبلح والسردين من غزة .

وقد أغرقت البضائع الإسرائيلية المستوردة والتي يبلغ مقدارها ثلاثة أضعاف البضائع المصدرة ، عجزت الأسواق في الضفة الغربية وغزة . وقد حافظت إسرائيل على سوق التصدير للمناطق المحتلة بأن فرضت ضرائب جمركية اسرائيلية على كل البضائع التي تستوردها تلك المناطق من كل البلاد فيما عدا المستوردات الاسرائيلية . علاوة على ذلك منع استيراد بعض المنتجات الصناعية من الأردن لأسباب أمنية[١٧] . ان الواردات من اسرائيل معظمها منتجات صناعية كما تتضمن مواد غذائية اساسية ، كالدقيق والسكر والارز ، التي كانت تستورد من الاردن في السابق ، والأقمشة والأجهزة الكهربائية والعربات . (لقد ازداد اقتناء البضائع بالنسبة للمستهلك بشكل ملحوظ : ففي عام ١٩٦٧ ، مثلاً ، كان ٣,٣٪ من البيوت في غزة لديها جهاز تلفزيون و١,٨٪ من البيوت في الضفة الغربية . وفي عام ١٩٧٤ ارتفعت هذه النسب الى ١٩,١٪ و٢٠,٥٪ على التوالي) .

إن المناطق المحتلة تستورد من إسرائيل أيضاً كميات كبيرة من المنتجات الزراعية منها القمح والفواكة والخضار حيث ان الاكتفاء الذاتي قل من ناحية المواد الغذائية برغم زيادة الانتاج الزراعي عن عام ١٩٦٧ ، وهذا جهد واضح من قبل إسرائيل لتنظيم انتاج مزارع الضفة الغربية وغزة حسب احتياج السوق الإسرائيلي بدلاً من المتطلبات الغذائية لسكان المنطقة .

وقد بلغ عجز الميزان التجاري مع إسرائيل بالنسبة للمناطق المحتلة ، ٨٨٥,٥ مليون ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٤ ، وهذا العجز يمول من بيع اليد الفلسطينية العاملة من المناطق المحتلة في سوق اسرائيل ، حيث أصبحت الأجور التي يحصل عليها سكان الضفة الغربية وغزة العامل الرئيسي في معادلة ميزان المدفوعات مع اسرائيل ، إذ استطاعت في سنة ١٩٧٣ أن تسدد حوالي ٦٠٪ من العجز . إن هذه الاجور تزداد بشكل مضطرد بالنسبة لمجموع الانتاج القومي للمناطق المحتلة (راجع جدول رقم ٤) ، وهذا يدل على مدى اعتماد الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة على العمال الذين يعملون في إسرائيل[١٨] .

الجدول رقم ٤

مجموع الاجور التي حصل عليها سكان الضفة الغربية وغزة من اسرائيل مقارنة بمجموع الانتاج القومي للضفة الغربية وغزة منذ سنة ١٩٦٨ وحتى سنة ١٩٧٣ (بملايين الليرات الاسرائيلية وبالأسعار الجارية) :

	مجموع الأجور	قيمة الإنتاج القومي الإجمالي	نسبة الأجور الى الإنتاج القومي
١٩٦٨	١٢	٥٥٦	٪٢
١٩٦٩	٥٢	٦٨٠	٪٨
١٩٧٠	١١١	٦٨٧	٪١٦
١٩٧١	٢١٠	١٠٠٥	٪٢١
١٩٧٢	٤٠٦	١٥٨٢	٪٢٥
١٩٧٣	٦٠٩		(٣٠٪)*

المصادر :

Based on Arie Bregman, **Economic Growth in the Administered Areas,** (Bank of Israel, Research Department), P. 91, and **Statistical Abstract of Israel,** various years.

ومع ان التجارة مع إسرائيل عمت أسواق الضفة الغربية وغزة إلا أن التجارة مع الأردن عبر (الجسور المفتوحة) حافظت على أهميتها ، إذ إن المناطق المحتلة تصدر للاردن منتجات زراعية وبالاخص الحمضيات وبعض المنتجات الصناعية اغلبها بضائع زراعية مصنعة مثل زيت الزيتون ومنتجات الالبان . وتستورد في المقابل كميات اقل بكثير مما تصدر .

ان (سياسة الجسور المفتوحة) التي بموجبها تسمح إسرائيل بحركة البضائع والأشخاص عبر جسور نهر الاردن بدأت بشكل غير رسمي كوسيلة لتزويد منتجات الضفة الغربية الزراعية بسوق للتصريف بدون التأثير على الأسعار في اسرائيل ، حيث ان منتجات الضفة الغربية كان من الممكن ان تأخذ مكان ٢٥٪ من المنتجات الاسرائيلية تقريباً[١٩] ، وهذه السياسة تحقق ثلاث فوائد بالنسبة للحكومة الاسرائيلية : اولاً تضعف الحصار العربي ، وذلك باستعمال الضفة الغربية كمكان من الممكن أن تختلط فيه التجارة العربية بالاسرائيلية . ثانياً : تحقق اتصالات اقتصادية بين الضفة الغربية ـ خصوصا المصدرين الرئيسيين ـ وبين الأردن وتدعم العلاقات السياسية بين تلك الطبقة والحكم الهاشمي . وثالثاً : تساعد إسرائيل اقتصادياً بحصولها على مصدر للعملة الصعبة (الدينار الاردني) .

إن الحكومة الاسرائيلية تشجع مصدري المنتجات الصناعية الذين يحولون دنانيرهم الأردنية الى ليرات اسرائيلية حسب النسب التي أعلنت في شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٧٠ . فتبعاً لتلك النسب تبلغ التشجيعات ٢٣ سنتاً للدولار بالنسبة لتصدير الزيوت والصابون ، أما بالنسبة لتصدير الشمع والمشروبات الروحية والبلاستيك فتصل التشجيعات الى حوالي ٣٠ سنتاً للدولار[٢٠] . وهذه الدوافع تزيد من عدد الدنانير في أيدي الحكومة الاسرائيلية . ومن عمليات التصدير وقيام الحكومة الأردنية بدفع الأجور لموظفي الضفة الغربية ، ومن تحولات الزوار الذين يزورون إسرائيل في الصيف (ويقال إن تحويلات الفرد منهم تصل الى ٢٥٠ دولاراً)[٢١] .

وكذلك من التحويلات الخاصة . ومن ذلك كله تحصل الحكومة الاسرائيلية على مبالغ كبيرة من الدنانير الأردنية . وقد بلغت قيمة التحويلات الرسمية ما بين سنتي ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ ، ٢٣ مليون دينار أردني .

اليد العاملة

لقد اصبحت المناطق المحتلة مصدرًا لعشرات الآلاف من العمال الذين يقومون بالأعمال اليدوية والحقيرة والتي تدر ربحاً قليلاً في اسرائيل . وفي كل صباح يترك هؤلاء العمال بيوتهم في غزة والضفة الغربية لمواجهة يوم من العمل المضني والتفرقة العنصرية . إن عملهم لا يذهب لبناء اقتصاد وطني خاص بهم وإنما لإغناء اقتصاد القوة الاستعمارية التي تضطهدهم باستمرار .

لقد زاد عدد سكان المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل من ٥٠٠٠ في ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٨ الى ٦٨٧٠٠ في سنة ١٩٧٤*. إن هذا الرقم يمثل حوالي ربع عدد السكان العاملين في المناطق المحتلة ، وكما نرى في الجدول الخامس ، فإن هذا العدد أيضاً يمثل ٣٥٪ من الموظفين في المناطق المحتلة . (إن إحصائيات (المستخدمين) تعطي دلالة اكبر عن الطبقة العاملة حيث أن (فئة المستخدمين) تتضمن الذين يعملون من أجل الربح والأجور وكذلك عشرات الألوف من المزارعين وأصحاب البقالات) .

ان توجيه العمال من المناطق المحتلة الى اسرائيل انما هو سياسة رسمتها الحكومة العسكرية ووزارة العمل والعمال في اسرائيل لتعمل على تبادل اليد العاملة في كل المناطق المحتلة . عندما افتتحت المكاتب في كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٨ قامت السلطات الاسرائيلية بتوجيه ٤٤٪

* طبقاً لأحدث الاحصائيات المتوفرة قد يكون هناك الآن اتجاهاً اقل نحو العمل في إسرائيل بسبب تزايد النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة ، وبسبب الازمة الاقتصادية في اسرائيل .[٢٢]

من العمال الذين تقدموا بطلبات للعمل الى الضفة الغربية وغزة ، إلا أن تلك المكاتب (مكاتب العمل) تقوم في الوقت الحاضر بتوجيه كل العمال إلى اسرائيل . وتصف الحكومة الهدف من تبادل اليد العاملة بأنه (لتنظيم العمل بالنسبة للسكان في إسرائيل[٢٢] . وطبقاً للاحصائيات الرسمية ، فإن تبادل اليد العاملة ينظم استخدام ثلثي سكان الضفة الغربية وغزة الذين يعملون في اسرائيل . وبالاضافة لهذا الاستخدام الذي يدعى (العمل المنظم) يوجد عمل (غير منظم) بالنسبة لأولئك الذين يجدون عملاً في اسرائيل من خلال مباراة شخصية أو من خلال متعهدي اليد العاملة ، وفي العمل (غير المنظم) يستطيع العامل أن يتهرب من دفع ضرائب الدخل . والأهم من ذلك أنه من الممكن ان يتفادى المستخدم دفع التزامات مادية للعديد من المؤسسات الاجتماعية والصحية والتي قد تصل الى ٣٣٪ من تكاليف اليد العاملة[٢٣] . وبالطبع فإن العمال (غير المنظمين) يتعرضون الى اقصى ظروف الاستغلال .

جدول رقم ٥

الموظفون العرب في إسرائيل وفي المناطق المحتلة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤

العدد بالآلاف

	موظفو الضفة الغربية		
	في إسرائيل	في الضفة الغربية	نسبة العاملين في إسرائيل
١٩٧٠	١٤	٥٦,٥	٪١٩,٨
١٩٧١	٢٥	٦٣,٨	٪٢٨,١
١٩٧٢	٣٣,٤	٧١,٨	٪٣١,٨
١٩٧٣	٣٦,٨	٧٢,٩	٪٣٣,٦
١٩٧٤	٤٠,٨	٧٨,٩	٪٣٤,٣

	موظفو غزة		
	في إسرائيل	في قطاع غزة	نسبة العاملين في إسرائيل
١٩٧٠	٥,٨	٣٥,٢	٪١٤,١
١٩٧١	٨,١	٣٦,٤	٪١٨,٢
١٩٧٢	١٧,٤	٤٢,٩	٪٢٨,٨
١٩٧٣	٢٢,٥	٤٦,١	٪٣٢,٧
١٩٧٤	٢٥,٧	٤٨,١	٪٣٤,٨
	مجموع الموظفين من المناطق المحتلة		
	في إسرائيل	في المناطق المحتلة	نسبة العاملين في إسرائيل
١٩٧٠	١٩,٨	٩١,٧	٪١٧,٧
١٩٧١	٣٣,١	١٠٠,٢	٪٢٤,٩
١٩٧٢	٥٠,٨	١١٤,٧	٪٣٠,٦
١٩٧٣	٤٩,٣	١١٩,	٪٣٣,٣
١٩٧٤	٦٦,٥	١٢٩,٥	٪٣٤,٥

المصدر : Based on **Statistical Abstract of Israel, 1975** Tables XXVI 22 and 23.

كثير من الناس ومن بينهم اشخاص رسميون من الحكومة العسكرية ، يعتقدون ان التقدير الذي يشير الى ان حوالي ثلث العمال من المناطق المحتلة (غير منظمين) هو في الحقيقة اقل من الواقع ، إذ إن كثيراً من العمال يذهب الى اسرائيل مشياً على الأقدام ولديهم من الدوافع الخاصة ما يدعوهم الى إنكار كونهم يعملون بشكل غير قانوني في اسرائيل . اذا كان هذا الشك صحيحاً فإن الأرقام المتعلقة بعمال المناطق المحتلة في اسرائيل تكون أقل من الواقع ومشوشة .

بالاضافة الى تبادل اليد العاملة ، تستعمل الحكومة العسكرية الاسرائيلية « مراكز التدريب المهني » لتحويل العمال من المناطق المحتلة الى اسرائيل ، وهذه المراكز تقوم بتدريب العمال في المجالات التي تحتاجها اسرائيل بشكل سريع . (دورة البناء تستغرق ثلاثة اشهر فقط) . في سنة ١٩٧٣ أشارت تقارير وزارة العمل الاسرائيلية الى ان ١٥,٠٠٠ من عمال المناطق المحتلة الذين

يعملون في اسرائيل وعددهم ٥٥,٠٠٠ ، اي حوالي ٢٧٪ من المجموع العام تخرجوا من معاهد التدريب تلك[٢٤] . وكثير من المتدربين يتركون المعاهد حتى قبل ان يتموا تدريبهم . ويتسلم المتدربون في معظم المجالات مبلغ ١,٧٥ ليرة اسرائيلية ، أما الذين يتدربون على اعمال البناء فيتقاضون ٢,٥٠ ليرة ، لأن اسرائيل بحاجة اليهم اكثر من غيرهم (حسب إحصائيات سنة ١٩٧١)[٢٥] ، كما تقوم منظمة « كير » الاميركية بتزويدهم بوجبة غذائية ـ ومنظمة (كير) هذه هي وكالة اغاثة اميركية تقوم بتوزيع فوائض المواد الغذائية من امريكا ـ وقد وزع من هذه الوجبات الغذائية ما قيمته ٧٠,٠٠٠ وجبة في عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ .

إن العمال من المناطق المحتلة أكثر كثافة في بعض مجالات الاقتصاد الإسرائيلي من غيرها وخاصة في اعمال البناء ، تليها الزراعة ، وبكثافة اقل في الصناعة ، اما في المجالات الأخرى كالخدمات العامة والخاصة ، وأعمال البنوك والتسليف فيعتمد على اقل عدد ممكن من عمال وموظفي المناطق المحتلة . وبينما كان العمال من الأرض المحتلة يشكلون ٦٪ من كل القوى العاملة في اسرائيل في سنة ١٩٧٣ ، كانت نسبتهم في قطاع اعمال البناء تساوي ٢٦٪ مما جعلهم يقومون بدور رئيسي في تلك الصناعة ، أما في الزراعة فكانوا يشكلون نسبة ١٣٪ من العمال ، وكما يوضح الجدول السادس ، فإن العمال العرب الفلسطينيين في اسرائيل ، سواء من المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧ أو من الذين يعيشون في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ ، يشكلون قطاعاً مهماً من القوى العاملة في اعمال البناء ، حيث تصل نسبتهم الى ٤٤٪ ، وفي قطاع الزراعة حيث تصل نسبتهم ٢٩٪ .

لقد لعب العمال من المناطق المحتلة دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد الاسرائيلي منذ الاحتلال ، حيث ساعدوه على التوسع السريع خلال (سنوات الازدهار) وعوضوا النقص في اليد العاملة ، وزودوا الاقتصاد الاسرائيلي بالقدرة على التكيف خلال الفترة العصيبة التي تلت حرب تشرين الأول (اكتوبر) . وقد لاحظ بنك اسرائيل ان العمال من المناطق المحتلة لم يفقدوا وظائفهم بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ، كما قد يكون متوقعاً بالنسبة للعمال الواقعين تحت الظلم في اقتصاد غير مستقر.. (لقد انخفض توظيف العمال من المناطق المحتلة في اسرائيل في الربع الأخير من سنة ١٩٧٣ الى ٤٩,٦٠٠ وكان قبل ذلك ٦٨,٥ . ولكن هذا الانخفاض كان مؤقتاً إذ ارتفع في الربع الثاني من سنة ١٩٧٤ الى ٦٩,٨٠٠[٢٦] . وقد عقب بنك اسرائيل في تقريره السنوي كما يلي : ـ

« إن تذبذب النشاطات الاقتصادية المتوقعة في المستقبل يجعل من الافضل استخدام عمال من المناطق المحتلة بأجور منخفضة وبدون ضمانات اجتماعية ، طالما ان ذلك لا يؤدي الى الاستغناء عن اعداد كبيرة منهم . (ان زيادة عدد العمال من المناطق المحتلة في اسرائيل جاء من خلال

العمل « غير المنظم » ، اذ على الرغم من زيادة عدد العمال انخفض مجموع ساعات العمل) . بالإضافة الى ذلك ، وبعكس السنوات السابقة ، فإن نسبة زيادة الأجور للعمال من المناطق المحتلة (٢٨,٥٪) كان اقل مما هو عليه بالنسبة للاسرائيليين . لهذا استطاع العمال العرب من المناطق المحتلة أن يتغلبوا على العمال الاسرائيليين والعمال العرب الذين يعيشون في المجالات التي لا تتطلب تأهيلاً معينا والصعبة ، والتي لا تدفع اجورا جيدة خاصة وان عدداً كبيراً من هؤلاء وجد وظائف بديلة في مجال الخدمات العسكرية .

إن هذا « الغزو » لمجالات العمل التي يعمل فيها اسرائيليون كان جلياً في قطاع البناء . إذ إن كون تلك الاعمال مؤقتة فتح المجال أمام العمل (غير المنظم) . لقد وصلت الامور درجة أصبحت معها الأعمال التي لا تتطلب مهارات مقصورة على العمال من المناطق المحتلة[٢٧] » .

جدول رقم ٦

توزيع العمال في إسرائيل على القطاعات المختلفة في سنة ١٩٧٣

المجموع	قطاعات أخرى	الزراعة	الصناعة	أعمال البناء
١,١٤٩,٩٠٠ شخص موظف	٦٤٥٠٠٠ شخص موظف	٩٢٥٠٠ شخص موظف	٢٨١٢٠٠ شخص موظف	١٣١٢٠٠ شخص موظف
		٪١٦		٪١٨
٪٩	٪٨		٪٧	
٪٦	٪١	٪١٣	٪٤	٪٢٦

المصدر

Based on Statistics in **Statistical Absaract. of Israel 1974** and Bank of Israel Annual Report 1973, Table IX 4

ليس من السهل معرفة أثر الاحتلال على توظيف المرأة . ان اشتراك المرأة في الضفة الغربية وغزة في اعمال اخرى غير الأعمال المنزلية التي لا تتقاضى عليها اجرا يعتبر قليلا . وقد اشار احد المحللين الاقتصاديين الى اتجاه النساء في الضفة الغربية الى اعمال الخياطة وصناعة التعليب والتغليف التي كانت مقصورة على الرجال فيما مضى[٢٨] . وبعد ان ارتفعت نسبة النساء العاملات

خلال سنة ١٩٦٨ ـ سنة ١٩٧٠ ، انخفضت فيما بين سنة ١٩٧٠ ـ سنة ١٩٧٣ ، وعادت للارتفاع مرة اخرى سنة ١٩٧٤ . والتفسير المحتمل لذلك انه خلال الفترة فيما بين سنة ١٩٧٠ ـ سنة ١٩٧٣ ، عندما أشارت الاحصائيات الى تقلص عدد الأشخاص العاملين في الزراعة كانت النساء تتجه الى اخذ مكان الرجال الذين تركوا العمل في المزارع للذهاب للعمل في اسرائيل بدلاً من الاتجاه الى الوظائف ، التي تدفع أجراً . وهؤلاء النساء اللواتي لا يتقاضين اجراً لم يتضمنهن الإحصاء نتيجة لخطأ إحصائي . وفي سنة ١٩٧٤ أرتفع عدد الأشخاص المشتغلين بالزرعة كما ارتفع عدد النساء ضمن القوى العاملة وازداد مدى مشاركتهن في العمل[٢٩] .

لقد تأثر المتعلمون من غزة والضفة الغربية بشكل عكسي من سياسة التوظيف لحكومة الاحتلال . إن فرص العمل للمتعلمين محدودة جداً : وتستفيد إسرائيل من تجمع اليد العاملة في المناطق المحتلة لتعوض النقص لديها من اليد العاملة غير المؤهلة ، ولكنها لا تسمح للفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة بمنافسة الإسرائيليين على الأعمال التي تتطلب تأهيلاً ومهارة . وهذه ملاحظات بنك اسرائيل بخصوص هذا الموضوع :

« عند تحليل معدل التوظيف بالنسبة لمستوى التعليم تبين انه كلما ارتفعت نسبة التعليم (تقاس بعدد سنوات التعليم) بالنسبة لسكان المناطق المحتلة انخفضت نسبة العمال فيما بينهم . وذلك عكس الحالة بالنسبة للسكان اليهود في إسرائيل ، وقد يعزى هذا الى عدم توفر الوظائف المناسبة للمتعلمين . وتوجد مشكلة مشابهة لهذه ، بالنسبة للمتعلمين غير اليهود في اسرائيل (مثل الفلسطينيين) إذ إن نسبة البطالة فيما بينهم مرتفعة نسبيا [٣٠] .

ان العمال العرب من المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل يتقاضون حوالي نصف معدل الاجور التي يتقاضاها الإسرائيليون[٣١] .

(تعكس هذه الأرقام ما يحصل عليه العمال الذين يعملون عن طريق تبادل اليد العاملة) . أما اولئك الذين يخضعون للعمل « غير المنظم » فإنهم يتعرضون الى استغلال أكثر قسوة .

في الحقيقة ، ان الفرق بين اجور العمال الاسرائيليين والعمال العرب من المناطق المحتلة اكبر من هذه الأرقام ، لأن ١٥٪ من اجور العمال العرب تقتطع لشؤون التأمين الاجتماعي والصحي . وقد قامت الحكومة الاسرائيلية بتجميد هذه الاقتطاعات في حساب خاص تنفق منه على إدارة الضفة الغربية وغزة[٣٢] . وبعد ذلك كان من المفروض أن يحصل الموظفون من المناطق المحتلة على فوائد اجتماعية وتأمين ضد الحوادث وتأمين صحي ، ولكنهم في الحقيقة لا يحصلون على مثل الفوائد المتوفرة

للاسرائيليين[٣٣] . وحوالي ثلث العمال وهم الذين يمارسون العمل « غير المنظم » لا يحصلون على تأمينات اجتماعية او صحية على الاطلاق . وتستوفي الحكومة الاسرائيلية ايضا ضرائب الدخل من اجور « العمال المنظمين » ومن كافة العمال الذين يخضعون للقانون .

علاوة على ذلك ، فان العمال من المناطق المحتلة لا يحصلون على حماية نقابات العمال ، وبينما الغيت الاتحادات العمالية التي أنشئت قبل سنة ١٩٦٧ ، فإن الهستادروت لا يقبل عمال المناطق المحتلة في عضويته ، حتى في المناطق التي يشكل فيها هؤلاء العمال الأغلبية . وهكذا يصبح العمال بدون تمثيل عمالي رسمي في اللجان العمالية .

يضطر أحياناً العمال من المناطق المحتلة وخاصة العمال الزراعيون القادمون من غزة إلى الإقامة بشكل مؤقت في اسرائيل تحت ظروف غير إنسانية وغير قانونية ، وذلك لأن أجور التنقل من والى أماكن إقامتهم في غزة كثيرة التكاليف . وقد اعترف موشي ديان بأنه : « خلال السنوات الخمس الماضية كان بعض العرب الذين يعملون في اسرائيل ينامون في مناطق قذرة وفقيرة ، ولماذا نخفي ذلك ؟ »[٣٤] . لقد تلقى البوليس الإسرائيلي تعليمات بأن يتصرف بحزم تجاه « العمال من المناطق المحتلة الذين يقضون الليل في أماكن قريبة من عملهم ، كأقبية العمارات التي لا زالت تحت البناء وفي مطابخ المطاعم ، ومناطق زراعية اخرى[٣٥] . وقد ظهرت بعض التقارير في الصحافة الاسرائيلية تصف « عائلات بكاملها (من غزة) من بينها اطفال ورضع يقضون الليالي في بيوت الدجاج التابعة للمزارع اليهودية »[٣٦] . وبعض المستخدمين يحتجز العمال من الضفة الغربية وغزة في الليالي خوفاً من ان يجدهم البوليس الإسرائيلي وعندها يدفع المستخدم غرامة مادية كبيرة . وفي آذار (مارس) سنة ١٩٧٦ قتل ثلاثة عمال عندما شبت النيران في المخزن الذى كانوا ينامون فيه ولم يستطيعوا النجاة بأنفسهم ، لأن الأبواب كانت مغلقة دونهم[٣٧] .

لقد سبب تدفق العمال الفلسطينيين بلبلة حضارية في اسرائيل اكثر مما سببه اي من التغيرات الاقتصادية التي أعقبت الاحتلال . مثال على ذلك انه في سنة ١٩٧٥ ، نظمت جمعية حيفا العمالية مسابقة في التصوير عنوانها « الرجل وعمله » ، وقد اشترك في هذه المسابقة ٣٠ مصوراً ، وكان الهدف هو عرض « نتائج هذه المسابقة في مصانع كثيرة خلال عطلة الخانوكا » ، كما روت صحيفة معاريف . وقد قدمت اكثر من ١٠٠٠ صورة للجنة الاختيار من قبل المشتركين ولكن ، ومما دعا الى خيبة أمل اللجنة ، تبين أن اكثر من ٧٠٪ من تلك الصور كانت للعمال العرب . وثلاثمئة صورة فقط أظهرت العمال اليهود . وقد قال أحد اعضاء اللجنة : « ان العمل الوحيد الذي بقي للشعب اليهودي هو أن يصور العمال العرب في اسرائيل »[٣٨] .

إن الصراع الحضاري لا يكون فقط بين التفرقة العنصرية والمبادىء الانسانية ولكن أيضاً

بين شكلين مختلفين من التفرقة العنصرية : أحدهما يدّعي بأن العرب لا يصلحون للقيام ببناء الصهيونية وعلى هذا الاساس يجب استخدام « اليد العاملة اليهودية » فقط . والثاني هو الادعاء بأن العرب مؤهلين للأعمال القذرة والصعبة في المجتمع الصهيوني . ومثال على هذا الصراع على المستوى الشعبي ما ظهر من تضارب بين رسالتين نشرتهما الصحف الاسرائيلية : ففي الرسالة الأولى عبر الكاتب عن اعتراض على تردد « غولدامائير » في السماح للعمال من الضفة الغربية وغزة بالعمل في اسرائيل خلال الفترة المبكرة من عمر الاحتلال :

« إذا كانت غولدا مائير تستمتع برؤية العمال اليهود يكدون في أيام الصيف الحارة فهذا من شؤونها الخاصة . ولكنه لن يصبح مبدأ قومياً نقنع الشعب بموجبه بأنه يجب علينا الا نربط اقتصاد الضفة الغربية باقتصادنا . كل أم يهودية تريد ابنها أن ينهي المدرسة الثانوية والجامعة ويصبح كيميائياً أو عاملاً فنياً او مهندساً ، أو على الأقل عامل مجاري متمرن . من الذي يدرب الشباب هذه الأيام على الاعمال البسيطة كحمل أوعية الاسمنت او الاسفلت لصنع الطرق ؟ ومع مرور الوقت سنحتاج على أية حال إلى عمال عرب لبناء الزراعة وحتى الصناعة . إن حرف المهاجرين أبعد ما تكون عن هذه الاعمال البسيطة »[٣٩] .

أما الرسالة الثانية فقد كتبتها سيدة قلقة الى (موشي ديان) ونشرت أيضا في الصحف :

(لقد ولدنا أنا وزوجي في إحدى المستوطنات الزراعية (موشاف) في وسط البلاد ، وكنا نعيش بهدوء وراحة حتى حرب الايام الستة ، كنا نعمل بجد ونعيش عيشة كريمة . ومنذ تلك الحرب اخذت الأوضاع تتغير بشكل كبير ، لأن زوجي ـ كونه مؤهلاً لذلك ـ اصبح متعهدا لعمال المزارع . عمله لا يتضمن أية مشاكل ، اذ ان اليد العاملة رخيصة والاسواق متوفرة . والآن لدينا خمسة عمال عرب ووصلنا الى مرحلة اصبح معها لا يوجد أي شخص في المستوطنة يحرك ساكناً . إن ابني يرفض الآن أن يحصد الحقل . ويقول : « دعي محمد يقوم بذلك » . ولا نستطيع أن نطلب منه أن يعمل اي عمل يدوي كنقل خراطيم الري . وأمام أعيننا اصبح أطفالي وأطفال المستوطنة الآخرين وكأنهم من أبناء الطبقة الثرية التي يقوم الخدم على رعايتها . إنهم لا يعرفون طريقة قيادة التراكتور الموجود في الحقل ويتصرفون كأن أعمال المزارع هي دون كرامتهم[٤٠] .

الزراعة

للاحتلال الاسرائيلي تأثيران أساسيان على الزراعة في المناطق المحتلة : الأول هو تقلص عدد الاشخاص المستخدمين في الزراعة ، والثاني هو الانصراف عن انتاج المحاصيل التي من الممكن ان تؤدى الى الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية او تؤدي الى تصدير المواد الغذائية الى الاقطار

العربية المحيطة بهم . والاتجاه الى إنتاج المحاصيل للسوق الاسرائيلية وخاصة ما تحتاجه الصناعة الاسرائيلية .

ويبدو هذا الانصراف عن العمل في المجال الزراعي بشكل واضح في الضفة الغربية ، حيث ترك الكثير من المزارعين والعمال الزراعيين الأرض ليعملوا فى اسرائيل . وبينما كان عدد العاملين في الزراعة قبل حرب سنة ١٩٦٧ ما بين ٦٠,٠٠٠ـ ١٠٠,٠٠٠ شخصاً[٤١] ، أصبح عددهم ٣٣,٤٠٠ في عام ١٩٧٣ ، وعاد فارتفع في سنة ١٩٧٤ الى ٤٠,٥٠٠ حوالي ٩٠٪ من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية يمتلكها اصحابها المزارعون . أما بالنسبة للعمال الزراعيين فإن عددهم ـ كما تشير الاحصاءات ـ نقص من ١٢,٠٠٠ في سنة ١٩٦٩ الى ٧,٩٠٠ في سنة ١٩٧٤ . (انظر جدول : ٧ و ٨).

جدول رقم ٧

الاشخاص العاملون في الزراعة: عددهم ونسبتهم الى مجموع العمال
١٩٦٩ ـ ١٩٧٤

الأرقام بالآلاف

الضفة الغربية :						
	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
العدد	٤٧,٠	٤٥,٠	٣٩,٩	٣٨,٥	٣٣,٤	٤٠,٥
النسبة	٤٧,٠٪	٣٩,١٪	٣٤,١٪	٣٠,٧٪	١٢,٤٪	٢٩,٦٪
قطاع غزة :						
	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
العدد	١١,٠	١٩,٢	٢٠,٢	١٩,٤	٢٠,٠	٢٠,٢
النسبة	٣٣,٠٪	٣٢٪	٣٣٪	٣٠,٥٪	٩,٣٪	٢٧,٧٪

المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1975 1975

جدول رقم ٨

عمال الزراعة في الضفة الغربية : العدد والنسبة لمجموع العمال

الرقم بالآلاف

	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
العدد	١٢,٢	١١,٢	١٠,٠	٩,٨	٧,٣	٧,٩
النسبة	٢٤,٤٪	١٩,٨٪	١٥,٦٪	١٣,٪	١٠٪	١٠,١٪

المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1975

وتعترف الحكومة الاسرائيلية بأن زيادة الاستخدام في إسرائيل هي السبب في هبوط بعض انواع الانتاج الزراعي في الضفة الغربية ، ويوضح ذلك تصريح صدر عن وزارة الدفاع ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ : ـ

« كان تزايد اعداد المستخدمين في اسرائيل من ضمن الأسباب التي أدت الى القضاء على قطعان الماشية وتقليل انتاج لحوم الغنم والخراف ، والى نقص انتاج الحليب بما يعادل ٦٪ » (٤٢).

وقد كتب أحد نقاد الاحتلال يقول إن تشويه الهيكل الانتاجي من قبل سلطات الاحتلال قاد الى اهمال زراعة الزيتون التي هي من أهم أشكال الزراعة في الضفة الغربية(٤٣) .

لعبت وزارة الزراعة الإسرائيلية التي تعمل بتوجيه من الحكومة العسكرية في المناطق المحتلة دورا فعالاً في تغيير أنواع المحاصيل التي تزرع في الضفة الغربية . ففي سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ وضعت وزارة الزراعة الخطوط العامة للسياسة الزراعية في الضفة الغربية والتي تقضي بتقليل الاعتماد على التجارة مع الأردن . ومع أن الحكومة الاسرائيلية كانت تريد الاحتفاظ بالروابط الاقتصادية بين الضفة الغربية وعمان عبر « الجسور المفتوحة » ، الا أنها لم تكن تريد أن تصبح التجارة مع الضفة الشرقية تجارة حيوية بالنسبة لاقتصاد الضفة الغربية ، لان ذلك سيهيء فرصة ناجحة لتحقيق أغراض الملك حسين فيما لو هدد بغلق الجسور . وقد خططت وزارة الزراعة الاسرائيلية لزراعة منتجات جديدة ، تكمل الزراعة الاسرائيلية وتكون مناسبة للتعليب في اسرائيل او للتصدير الى اوربا ، لتحل محل بعض المحاصيل الزراعية التي كانت تصدر للضفة الشرقية والدول العربية المجاورة(٤٤) .

وتستعمل وزارة الزراعة الاسرائيلية لتحقيق سياستها ، جهاز أمن المرشدين الزراعيين والمتخصصين في اقتصاديات المحاصيل ، ومدربين زراعيين ، كما تقدم للمزارعين التشجيعات على

شكل بذور بأسعار مخفضة لحثهم على زراعة المحاصيل الجديدة بدلاً من المحاصيل التقليدية التي تود الحكومة الاسرائيلية تقليصها(٤٥) . وابلغ مثال على تأثير هذه السياسة ما حدث بالنسبة لمحصول البطيخ : كانت الضفة الغربية تنتج ثلاثة أضعاف احتياجاتها من البطيخ قبل حرب سنة ١٩٦٧ ، فكانت تصدر الفائض الى الضفة الغربية وبلاد عربية أخرى ، وفي عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ كان ناتج البطيخ ٦٠,٠٠٠ طن . وفي عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ اصبح ٤٢٠٠ طن . في الحقيقة كانت الضفة الغربية تستورد ٨٣٪ من احتياجاتها من البطيخ في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، معظمه من اسرائيل وكمية قليلة من قطاع غزة(٤٦) .

أما المحاصيل التي زاد انتاجها ، فهي الخضار والبطاطا ومنتجات الحقول . ويصدر ٣٢٪ من محاصيل الخضار والبطاطا في الضفة الغربية ، في الغالب الى اسرائيل : إما للتعليب أو للاستهلاك . وتزرع في الضفة الغربية الآن كميات كبيرة من البندورة والخيار للاستهلاك في اسرائيل .

لقد أدى فتح السوق الاسرائيلي امام منتجات الضفة الغربية في عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ الى ارتفاع اسعار الخضار في اسواق الضفة الغربية نفسها . ففي سنة ١٩٧١ بلغ معدل اسعار الخضار والفواكهة ١٤٢,١ ، بينما كان المعدل العام ١٢٥,٩ ، وفي سنة ١٩٧٢ ارتفع سعر الخضار والفواكهة الى ١٧٧,٣ بينما ارتفع المعدل العام للاسعار الى ١٤٨,١ فقط . (اسعار سنة القياس معدل تموز (يوليو) ١٩٦٨ ـ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ وتساوي ١٠٠)(٤٧) .

وتوسعت أيضاً منتجات الحقول والسبب الرئيسي هو التوسع في المنتجات الصناعية للتصدير الى اسرائيل ، ومن ضمنها التبغ والسمسم والشمندر(٤٨) .

لقد انخفض انتاج لحوم الخراف والعجول والدواجن بسبب الاحتلال ، وعطلت الادارة العسكرية الاسرائيلية استيراد الخراف من الأردن بدعوى الحرص على منع انتقال أمراضها الى قطعان الضفة الغربية . وفي نفس الوقت ، كانت السلطات الاسرائيلية تلاحظ اتجاه الكثير من الرعاة الى ذبح قطعانهم عندما ينتقلون للعمل في اسرائيل(٤٩) . وكان منتجو لحوم البقر والدواجن يجابهون بمنافسة حادة من قبل المنتجين الاسرائيليين حيث تتمتع مزارع الدواجن بمساعدة الحكومة(٥٠) . وتشير دراسة لبنك اسرائيل حول هذا الموضوع : ـ

« إن السلطات الاسرائيلية بذلت جهوداً من أجل تغيير العادات الاستهلاكية لسكان المناطق المحتلة من خلال تشجيعهم على استهلاك الدواجن بدلاً من لحوم الضأن وذلك بالعمل على تخفيض أسعار الدواجن ومساعدة منتجيها . إن نسبة كبيرة من لحوم الابقار والديك الرومي ، والبيض ، ومنتجات الالبان تستورد من اسرائيل » .(٥١)

لقد زادت صادارت غزة من المنتجات الزراعية ففي سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ صدرت غزة ١٩٧,٠٠٠ طن من الحمضيات : ٧٣,٠٠٠ طن منها الى الاردن والباقي لدول اوربا الشرقية والغربية وللصناعة الاسرائيلية[٥٢] ، بالاضافة الى ذلك تصدر غزة الخضار التي ينتج بعضها تحت غطاء بلاستيكي ضمن مشروع مشترك بين رجل أعمال اسرائيلي واحد ملاك الاراضي الزراعية في غزة[٥٣]

لقد طرأت بعض الزيادة على استعمال الأدوات الحديثة للزراعة في الضفة الغربية خلال الاحتلال . فقد ارتفع عدد التراكتورات من ١٤٧ في سنة ١٩٦٧ الى ١,٠١٣ في سنة ١٩٧٤[٥٤] .

لم تتقدم الصناعة في الضفة الغربية وغزة بشكل كبير خلال سنوات الاحتلال التسع ، ويظهر ان هناك زيادات ضئيلة في عدد الأشخاص المستخدمين في الصناعة والمنتجات الصناعية ، ولكن من الصعب اجراء المقارنات الاحصائية بفترة ما قبل الحرب بسبب عدم توفر المعلومات . لقد بقي الهيكل الصناعي كما هو . إن هناك مصانع صغيرة يستخدم ٩٠ ٪ منها عشرة عمال أو أقل ، و٦٦٪ تستخدم ٥ عمال او اقل ، وبوجه عام تستخدم هذه المصانع اسلوب العمل المكثف وتتركز اليد العاملة في مجال تصنيع المنتجات الزراعية[٥٥] .

لقد ترك الاحتلال آثاره على الصناعة في المناطق المحتلة من خلال الاستثمار المباشر والتعاقد مع المصانع المحلية على تصنيع بضائع معينة ، وبوضع العراقيل في طريق تطور الصناعة .

في تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٧٢ قررت اللجنة الاقتصادية الوزارية التابعة للحكومة الاسرائيلية ان يشمل قانون تشجيع الاستثمارات المناطق المحتلة . وبذلك منحت المستثمرين الاسرائيليين نفس الفوائد التي تمنح للمستثمرين في المناطق ذات اولوية التطوير في اسرائيل (المناطق أ) ، مثل منح القروض بفوائد مخفضة ، وتقديم المساعدات ، والاعفاء من الضرائب ، وتأخير الدفعات وتقليلها[٥٦] . في الحقيقة يتردد اصحاب رؤوس الاموال الاسرائيليين من استغلال تلك الفرص والقيام بالاستثمار في الضفة الغربية وغزة بسبب عدم توفر الاستقرار السياسي وبسبب التخوف من فقدان تلك الاستثمارات فيما لو تم تحرير الضفة الغربية وغزة . تعتبر المنطقة الصناعية قرب « اريتز » نقطة الحدود بين غزة واسرائيل ، استثناء لذلك التردد . فقد استثمر رجال الأعمال الاسرائيليون ١٠ ملايين ليرة اسرائيلية في مشاريع تستخدم ٥٠٠ من سكان غزة وتنتج البضائع المعدنية والأقمشة وبعض الأشياء الخشبية والبلاستيكية[٥٧] . إن مالكي هذه المشاريع هم بعض رجال الجيش السابقين ومؤسسات اسرائيلية ضخمة مثل « كور » ومدراء البنوك الذين خدموا في المناطق المحتلة[٥٨] ، ما عدا ذلك فان الرأسمال الاسرائيلي الخاص لم يستثمر بشكل مباشر في الضفة الغربية وغزة . وفي الضفة الغربية يساهم مستثمر اسرائيلي في مشروع

خاص هو مصنع التغليف في اريحا . على الإجمال ، فإن الاستثمار في الضفة الغربية وغزة لا يتم بشكل موسع .

إن الطريقة الرئيسية التي يستفيد منها رجال الصناعة الإسرائيليين من الإمكانيات الصناعية في المناطق المحتلة هي من خلال التعاقد مع الصناعات المحلية لانتاج بضائع معينة عليها . إن معظم الصادرات الصناعية من المناطق المحتلة لاسرائيل هي سلع تم التعاقد على تصنيعها بين الصناعيين الاسرائيليين والعرب[٥٩] . والحصول على هذه السلع من خلال التعاقد هو الأسلوب غير المباشر الذي تتبعه اسرائيل للحصول على اليد العاملة الرخيصة من الاراضي المحتلة . ومن الصناعات التي تستخدم العمل بشكل مكثف ، المصانع التي تنتج الالبسة الجاهزة والاقمشة ، والاثاث ، والحلويات والطابوق والبلاط ، حيث تقوم بذلك تلبية لطلبات الصناعيين الإسرائيليين ، وفي العادة يمثل التصنيع في المناطق المحتلة جزءاً من العملية الانتاجية . إن استخدام الاسرائيليين لهذه الطريقة غير المباشرة من الاستفادة من العمل الرخيص في المناطق المحتلة يساعدهم على خفض تكلفة الانتاج بشكل كبير ، لأن الأجور والرواتب في مصانع الضفة الغربية اقل مما هي عليه في المصانع الاسرائيلية التي تستخدم عمالاً عرب . في سنة ١٩٧٤ بلغ المعدل اليومي لاجرة العامل العربي في الضفة الغربية ٢٣ ليرة اسرائيلية و ٢٧,٢ في اسرائيل . أما المعدل اليومي لاجرة العامل العربي في قطاع غزة فكان ٢٧,٢ ل . إ ، بينما بلغ ٣١,٢ ل.إ. في اسرائيل[٦٠].

بالاضافة الى ذلك فإن عمال الأراضي المحتلة « المنظمين » العاملون في اسرائيل يحصلون على حوالي ٥٠٪ من الاجر الصافي تسدد كتأمين صحي واجتماعي لمصلحتهم[٦١] .

إن عمليات التصنيع المتعاقد عليها لا تساهم في نمو الصناعة في المناطق المحتلة ، وتشير دراسة بنك اسرائيل الى ان :

« من المؤكد أن يتطلب استبدال عمليات التعاقد بالتصنيع في كافة مراحله اتخاذ إجراءات لحماية الصناعة في المناطق المحتلة من منافسة البضائع الاسرائيلية كما هو الحال عادة بالنسبة للصناعات المبتدئة . »

ان اسرائيل بالطبع ، لن تفرض تعرفة جمركية لتحمي صناعات مستعمراتها من منافسة المصنوعات الاسرائيلية .

إذا استمرت الاوضاع الاقتصادية الحالية كما هي فمن الممكن أن تؤثر عمليات التعاقد الصناعية في المدى الطويل على هيكل التصنيع في المناطق المحتلة ، ذلك ان اكثر الصناعات نمواً في المناطق المحتلة تقع ضمن القطاعات المتعاقد عليها . على سبيل المثال ، حققت صناعة الملابس في الضفة الغربية معدل نمو حقيقي لفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ مقداره ٣٢٪ ، وهو أعلى بكثير من معدل النمو

الصناعي في الضفة الغربية بوجه عام والذي بلغ ١٥٪ في تلك الفترة . أما معدل النمو في قطاع الصناعات غير المعدنية فقد بلغ ٤٠٪ في السنة . إلا أنه على الرغم من ارتفاع معدل النمو في تلك القطاعات فإنها لا تمثل إلا حوالي ٣٪ على التوالي من الانتاج الصناعي في الضفة الغربية . أما بالنسبة للصناعات التي تمثل نسبة أكبر من الانتاج الصناعي في الضفة الغربية ،كالصناعات الغذائية والتبغ فقد بلغ معدل نموها السنوي في ١٩٧٢ ، ٨٪ بينما كانت تشكل ٣٨٪ من الانتاج الصناعي الكلي . وبالنسبة لصناعة استخراج زيت الزيتون والتي تعتبر ثاني أكبر صناعة في المنطقة ، فقد سجلت معدل نمو سنوي قدره ٢٢٪ خلال تلك الفترة[٦٢] ، إلا انه من الصعب معرفة مدى أهمية هذا الرقم وذلك للأسباب التالية : أولها ـ ان استخراج زيت الزيتون يعتمد بشكل مباشر على الانتاج السنوي للزيتون وهو بدوره يتفاوت من سنة لأخرى تبعا للأحوال الجوية . وثانيا ـ ان انتاج الزيتون بلغ ادنى مستوياته في ١٩٦٧ بسبب الحرب وبسبب الجفاف الذي أصاب المنطقة ، ولكنه أخذ يستعيد مركزه تدريجياً بعد ذلك .

ويظهر ان الاحتلال الاسرائيلي يتجه نحو إبعاد الصناعة في الضفة الغربية عن تصنيع منتجاته الزراعية ويدفعها الى اتمام بعض مراحل التصنيع للصناعة الاسرائيلية ، وذلك بالاعتماد على تصدير المواد الخام والمواد نصف المصنعة الى الضفة الغربية واستيرادها بعد إتمام عملية التصنيع .

تحصل بعض صناعاتُ التصدير الى الأردن على مساعدات مالية كما ذكرنا سابقاً . ففي ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ دفعت ثلاثة ارباع المساعدات لمصدري الزيوت النباتية والصابون من نابلس . (انظر الجدول رقم ٩) .

ان هذه المساعدات التشجيعية تدفع لمجموعة من رجال الصناعة الصغار للمحافظة على العلاقات مع الحكومة الأردنية من ناحية ولحملهم على عدم مقاومة الاحتلال من ناحية أخرى ، وعلى العموم فإن تلك التشجيعات تحدث زيادات كبيرة في الاستثمارات في قطاع الصناعة في المنطقة . ويعبر (اميل توما) عن القيود التي يفرضها الاحتلال على عملية التصنيع في المناطق المحتلة من خلال تجربتي الشركة المتحدة للأعلاف في نابلس ، والشركة الوطنية للمنسوجات في بيت جالا :

« إن مدراء الشركتين يؤكدون على وجود منافسة حادة من قبل الصناعات الإسرائيلية المتقدمة تكنولوجياً ، والمدعومة من قبل الحكومة الاسرائيلية ، وذكروا أنهم نتيجة لذلك يعيشون في ظروف عصيبة .

لقد اوضح مدير ومالك الشركة الأولى أن حصة شركته من المواد الخام قليلة جداً ، حيث تضطر الشركة الى شراء حاجتها من السوق السوداء . وذكر ايضاً ان على الشركة ان تدفع تكاليف

جدول رقم ٩

المساعدات التشجيعية للتصدير من نيسان (ابريل) ١٩٧٠ وحتى آذار (مارس) ١٩٧١

المنطقة	المحصول	المساعدات بالليرات الاسرائيلية
بيت لحم	البلاستيك	١٨٧,٠٠٠
	مستحضرات التجميل	١٧٠,٠٠٠
	المشروبات الروحية	٦٠,٠٠٠
رام الله	الورق	٢١٠,٠٠٠
	الشوكولاته	٥٣,٠٠٠
	الصابون	٤٧,٠٠٠
الخليل	الموازين	١,٣٥٧
	الليف المعدني	١,٨٨٧
	السمن	١,١٩٤,٠٠٠
نابلس	الكبريت	١١٧,٠٠٠
	الزيوت	١١,٠٠٠
	الصابون	١,١٤٦,٠٠٠
المجموع		٣,٢١٥,٢٤٤

المصدر

Coordinator of Government Operations in the Administered Territories, Israel Ministry of Defense, **Four Years of Military Administration 1967— 1971: Data on Civilian Activities on Jude and Samaria, the Gaza Strip and Northern Sinai,** P. 56.

الكهرباء العالية ، لأن سلطات الاحتلال تفرض اسعاراً عالية للمحروقات على مناطقهم التي لا تحصل على المساعدات كغيرها في إسرائيل .

أما مالك ومدير الشركة الثانية ، فقد ذكر ان شركته تشتري حاجتها من المواد الخام من السوق الاسرائيلية . وفي الأحوال التي تستهلك فيها الصناعات الاسرائيلية كل القطن المنتج محلياً ، فان شركته تتوقف عن العمل ، لأنه من الصعب عليها ان تستورد المواد الخام من الخارج[٦٣] .

أثر الاحتلال على السكان

لقد صمد سكان المناطق المحتلة أمام الاحتلال دون حدوث هجرة كبيرة (فيما عدا هجرة اللاجئين خلال سنتي ١٩٦٧ و١٩٦٨) ، ويظهر أن معدل الزيادة في السكان في الضفة الغربية حالياً أعلى مما كان عليه اثناء فترة أرتباط الضفة بالاردن . ومع أن الاحصائيات السكانية تشير الى حدوث هجرة بين الرجال القادرين على العمل بهدف العمل في الخارج إلا أن عدد الفلسطينيين تحت الاحتلال لا زال في تزايد .

ومع أنه من الصعب المقارنة بين مستويات الدخل والانتاج والاستهلاك مع سنوات ما قبل الاحتلال ، إلا أن مستوى المعيشة بالنبة لسكان المناطق المحتلة بوجه عام ، قد ارتفع فيما بين ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣[٦٤] . إن أكبر زيادة في الدخل حصل عليها المصدرون[٦٥] ، كما أن العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل يحصلون على دخول اعلى مما يحصل عليه زملاؤهم العاملون في غزة والضفة الغربية ، إلا ان بعض قطاعات الاقتصاد ، وبوجه خاص السياحة ، لم تستطع ان تصل الى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب .

لقد أثر الركود الاقتصادي الذي أصاب إسرائيل بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣ بشكل كبير على المناطق المحتلة . وقد كان التضخم عالياً جداً مما جعل مستوى الأسعار للمستهلك يرتفع الى ٢٥٦,٥ (كما يظهر الجدول رقم ١٠) .

جدول رقم ١٠

مستوى الأسعار للمستهلك في المناطق المحتلة

معدل سنة الأساس ٦٨/٦ إلى ٦٩/٧ هو ١٠٠

١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
١٠٠	١٠٢	١٠٦	١٢٠	١٤٨,١	١٧٩,٩	٢٥٦,٥

المصدر Israel Central Bureau of Statistics.

في سنتي ٧٣ و٧٤ انخفضت مستويات المعيشة بالنسبة لسكان المناطق المحتلة .

إن خضوع اقتصاديات المناطق المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي هو أخطر آثار الاحتلال . ولا شك في ان الاسرائيليين عندما دخلوا الضفة الغربية وغزة ، وجدوا أن اقتصاديات تلك المنطقة قد مرت خلال السنوات العشرين السابقة بأوضاع جعلتها سهلة الانقياد للاستعمار . وقد عانت الضفة

الغربية اقتصادياً ليس فقط من خسارة جزء من فلسطين نتيجة لقيام دولة اسرائيل ، وانما أيضاً بسبب سياسة الحكومة الهاشمية المتميزة والتي عملت على عدم تشجيع التصنيع في الضفة الغربية وتفضيل قيام الصناعات في الضفة الشرقية .

أما أهم آثار الاحتلال على الطبقات الاجتماعية في الضفة الغربية فهو تقوية الطبقة العاملة : إذ إن عدة آلاف من المزارعين والحرفيين واصحاب البقالات الصغيرة والرعاة ، تركوا حياة الفلاحة والرعي والبرجوازية الصغيرة وأصبحوا عمالاً . إن حوالي ٣٥٪ من الطبقة العاملة يعملون حالياً في اسرائيل ويجابهون اشكالاً حادة من التفرقة العنصرية يومياً . إن فرص العمل بالنسبة للمتعلمين والحرفيين محدودة للغاية .

وفي غزة وجد السكان ـ الذين يشكل اللاجئون غالبيتهم ـ أن ذهابهم الى فلسطين لا يشكل عودة إلى الأرض والقرى ، وانما يذهبون يومياً الى هناك للقيام بأكثر الأعمال حقارة في خدمة الاقتصاد الصهيوني .

كان أثر الاحتلال على البرجوازية الصناعية في الضفة الغربية ـ وهي الطبقة التي تسيطر على وسائل الانتاج المحدودة وغير المتطورة ـ متفاوتاً ، إذ حاولت الحكومة العسكرية الاسرائيلية التودد لبعض قطاعات هذه الطبقة ، وبشكل خاص أولئك الذين يرتبطون بالحكومة الأردنية ، وذلك من خلال تقديم التشجيعات لهم . ولكن وجود منافسة من الصناعات الإسرائيلية التي تستطيع دفع أجور أكثر للعمال وتقليل احتمالات التسويق بالنسبة لصناعات الضفة الغربية جعلت امكانية نمو صناعة مستقلة في الضفة الغربية عملية مستحيلة .

وباختصار ، فقد حول الاحتلال الضفة الغربية وغزة الى مستعمرات كلاسيكية .

الحواشي

(١) ـ دافيد بن غوريون «Israel a Personal History» (نيويورك ١٩٧١) ، صفحة ٨٤٥ .

(٢) ـ ذكرها السير جون هوب في :

Palestine : Report on Immigration, and Settlement and Development, British Colonial Office, end 3836 .

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠ ، صفحة ٥٣

(٣) ـ للاطلاع على قيمه الأملاك المصادره انظر دون بريتز . Israel and the Palestine Arabs
واسنطن ١٩٥٦ . أما تحليل الطريقه التي استعمل فيها الاقتصاد الاسرائيلي اليد العامله الفلسطينيه التي بقيت في الدوله الصهيونيه فموجود في كتاب
يورام بن فورات : The Arab Labor Force in Israel. القدس ١٩٦٦ .

(٤) ـ «U.S. Capital in Socialist Israel»
مجلة Fortune حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، صفحة ٧٥ .

(٥) ـ نفس المصدر السابق .

(٦) ـ ابا ايبان «Voice of Israel» نيويورك ، ١٩٥٧ ، صفحة ٧٦ ، وصفحة ١١١ .

(٧) ـ شيلا ريان Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a new Imperialism,
نشرة MERIP Reports. عدد ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ .

(٨) ـ دافيد هوروفيتش : The Enigma of Economic Growth:
A Case Study of Israel نيويورك ، ١٩٧٢ صفحة ٢٠ .

(٩) ـ معاريف ، شباط (فبراير) ١٩٧٣ ، مترجمة في Israleft News Service ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٣ .

(١٠) ـ دافار ، ٧ آذار (مارس) ١٩٧٣ ، مترجمة في Israleft News Service ٣ آذار (مارس) ١٩٧٣ . لفهم افضل للجدال
الاقتصادي الدائر في اسرائيل . انظر : «The Demographic Problem», Israel Economist . Sept. Oct. 1972.
وأيضاً : «The Credo of Mr Aharon»
و : An Answer To Ben Aharon's Challenge Israel Economist
ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٢ ، صفحة ٢٩٨ ، الى صفحة ٣٠٠ .

(١١) ـ نيويورك تايمز ، ٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ ، صفحة ١١ ، وابراهام س. بيكر :
Israel and the Palestinian Ocuupied Territories: Military-Political Issues in the Debate ·
راند ، ١٩٧١ .

(١٢) ـ المصلحة المكلفة بتنسيق الأنشطة في المناطق التابعة للادارة الاسرائيلية ، وزاره الدفاع الاسرائيلية « الانماء والوضع الاقتصادي في الضفه الغربيه
وامسامرة وقطاع غزة وشمالي سيناء : ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ ، ملخص ، اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٠ ، صفحات غير مرقمه .

(١٣) ـ المكتب المركزي الإسرائيلي للاحصاء ، احصائيات التجارة الخارجية الشهرية مجلد ٢٦ ، رقم ١٢ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ .

(١٤) إن المسكلة التي يعاني منها ميزان التجاره الاسرائيلي ناجمه أساساً عن الأستيرادات الضخمة من الأسلحة التي تحتاجها للابقاء على نفسها
متناقضة مع مصالح شعوب المنطقة . وهي ناجمة أيضاً عن استيراد كميات كبيرة من السلع الاستهلاكي التي تضطر إسرائيل لسرائها للحفاظ
على مستوى عالٍ من اليحاة لسكانها ولاغراء المهاجرين اليهود بالبقاء أو جذبهم للمجيء . وأخيراً فإن التضخم في الاقتصاد الرأسمالي العالمي
والتقلبات في العملات الأجنبية ، كل ذلك يؤثر على الميزان التجاري الاسرائيلي بسبب العلاقه الحميمة بين الدولة الصهيونية والامبريالية .
انظر التقرير السنوي لعام ١٩٧٤ لبنك اسرائيل ، (القدس ١٩٧٥) صفحة ٤٧ .

(١٥) ـ المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء ، الكتاب الاحصائي ، ١٩٧٥ ، صفحة ١٨٨ ، وصفحة ١٨٩ .

(١٦) ـ آري برغمان ، قسم الابحاث في بنك اسرائيل « النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة » ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ القدس ، ١٩٧٥ صفحة ٨٥

(١٧) ـ برغمان ، نفس المصدر السابق ، صفحة ٨٨ .

(١٨) ـ الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٦٨ ، صفحة ٦٠٢ ، ولعام ١٩٧٥ ، جدول ٢٦ / ١٧ .

(١٩) ـ آن موسلي لش : الاحتلال الاسرائيلي للضفه الغربية : السنتان الأولتان . أطروحة دكتوراة ، جامعة كولومبيا (١٩٦٩) .

(٢٠) ـ مسئو عمليات الحكومة في الأراضي التي تديرها اسرائيل ، وزارة الدفاع الاسرائيلية :

Four Years of Military Administration, 1967-1971 : Data on Civilian Activities in Judea and Samaria, the Gaza Strip and Northem Sinaî, page 56.

(٢١) ـ قسم الأبحاث في بنك اسرائيل : اقتصاد الأراضي الواقعة تحت الادارة الإسرائيلية ، ١٩٧٠ ، (القدس ١٩٧١) ، صفحة ٣١ .

(٢٢) ـ برغمان ، صفحة ٣١ .

(٢٣) ـ Israel Economist حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، صفحة ٢٠ .

(٢٤) ـ نفس المصدر المذكور في هامش رقم ٢٠ ، صفحة ٩٧ .

(٢٥) ـ برغمان ، صفحة ٣٩ وغيرها .

(٢٦) ـ Israel Economist ١٩٧٣ ، صفحة ٢٦٢

(٢٧) ـ سيلا ريان ، صفحة ١٣ ، وصفحة ١٩ .

(٢٨) ـ المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء ، الاحصائيات الفعلية عن الأراضي الواقعة تحت الارادة الاسرائيلية ، كانون الأول (ديسمبر)
١٩٧٤ ، صفحة ٣٤ .

(٢٩) ـ التقرير السنوي لعام ١٩٧٤ الصادر عن بنك اسرائيل ، صفحة ٣٠٠ ، وصفحة ٣٠١ .

(٣٠) ـ فيفيان أ ـ بول : The West Bank : Is it Viable?
ليكسينغتون ، ماس ، ١٩٧٥ ، صفحة ١٢٤ .

(٣١) ـ الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥ ، الجدول ٢٦/ ١٨ .

(٣٢) ـ برغمان ، صفحة ٣٤ ، وصفحة ٣٥ .

(٣٣) ـ الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥ .

(٣٤) ـ Israel Economist ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ ، بول ، صفحة ١٢٢ .

(٣٥) ـ معاريف ١ حزيران (يونيو) ١٩٧٣ مترجمة في Israel Mirror ، ١٤ تموز (يوليو) ١٩٧٣ .

(٣٦) ـ هآرتس ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٧٢ ، مترجمة في Israleft ١٤ تموز (يوليو) ١٩٧٢ .

(٣٧) ـ هآرتس ٣ آب (أغسطس) ١٩٧٢ ، مترجمة في Israleft ، ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢ .

(٣٨) ـ يديعوت أهرفوت ، ٩ آب (اغسطس) ١٩٧٢ .

(٣٩) ـ يديعوت أهرنوت ، آذار (مارس) ١٩٧٦ .

(٤٠) ـ معاريف ، ١٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥ ...

(٤١) ـ هآرتس ، ١٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ .

(٤٢) ـ يديعوت اهرنوت ، ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢ .

(٤٣) ـ برغمان ، صفحة ٥٨ .

(٤٤) ـ وزارة الدفاع الإسرائيلية ، المناطق المحتلة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ، صفحة ٥ .

(٤٥) ـ إميل توما : مسألة قابلية الدولة الفلسطينية للبقاء ، نشرة الاعلام الصادرة عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، تشرين الاول ـ تشرين الثاني
(اكتوبر ـ نوفمبر) ١٩٧٤ .

(٤٦) ـ وزارة الزراعة الاسرائيلية : اليهودية والسامرة : مخططات التنمية الزراعية لعامي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ (بدون تاريخ اصدار) .

(٤٧) ـ نفس المصدر السابق .

(٤٨) ـ انظر شيلا ريان ، صفحة ١٤ .

(٤٩) ـ منسق عمليات الحكومة في الأراضي الواقعة تحت الادارة الاسرائيلية ، وزارة الدفاع الاسرائيلية : ثلاث سنوات من الحكم العسكري ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ : النشاطات المدنية في اليهودية والسامرة وقضاء غزة وشمالي سيناء . الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥ جدول ٢٦ / ٢٦ و ٢ .

(٥٠) ـ الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥ ، جدول ٢٦ /٢ .

(٥١) ـ نفس المصدر السابق ، جدول ٢٦ /١٣ .

(٥٢) ـ برغمان ، صفحة ٥٥ .

(٥٣) ـ قسم الأبحاث في بنك اسرائيل : افقاد الأراضي اخاضعة للادارة الاسرائيلية ، ١٩٧١ صفحة ٢٧ .

(٥٤) ـ نفس المصدر السابق .

(٥٥) ـ برغمان ، صفحة ٥٧ .

(٥٦) ـ الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥ ، جدول ٢٦/ ٢٧ .

(٥٧) ـ ايليا هو كانوفسكي . The Economic Impact of the Six Day War
نيويورك ١٩٧٠ ، صفحة ١٨٠ .

(٥٨) ـ بول ، صفحة ٦٥ : الإحصائيات الفصلية عن الأراضي المحتلة ... كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤ .

(٥٩) ـ برغمان ، صفحة ٥٣ .

(٦٠) ـ هآرتس ، ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢ .

(٦١) ـ Israel Economist* ، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ ، صفحة ٢٤٩ .

(٦٢) ـ هآرتس ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ ...

(٦٣) ـ برغمان ، صفحة ٨٥ .

(٦٤) ـ الكتاب الاحصائي الإسرائيلي ١٩٧٥ .

(٦٥) ـ برغمان ، صفحة ٣٩ .

(٦٦) ـ برغمان ، صفحة ٨٥ .

(٦٧) ـ برغمان ، صفحة ٦٤ .

(٦٨) ـ إميل توما ، صفحة ٩٣ (متشهداً بجريدة الفجر ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٧٤ و ٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ .

(٦٩) ـ الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥ ، جدول ٢٦ /٨ .

(٧٠) ـ بنك اسرائيل ، اقتصاد الاراضي الخاضعة للادارة الاسرائيلية .

مايكل آدامز

كيف تعامل اسرائيل عرب الارض المحتلة *

اولا ـ موقف الصهاينة الاوائل تجاه عرب فلسطين

لقد نقل عن حاييم وايزمان ، الذي اصبح فيما بعد اول رئيس لدولة إسرائيل ، أنه قال قبل مدة طويلة من تأسيس الدولة اليهودية ، إن العالم سيصدر حكمه على الصهاينة على أساس الطريقة التي يعاملون بها عرب فلسطين .

لقد كانت تلك مقولة تنطوي على الحكمة والتنبؤ بالمستقبل . ولأسباب متعددة ، فقد انقضى حوالي نصف قرن قبل أن يتمكن العالم الخارجي من تكوين فكرة واضحة عن العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين المحتلة . بل يمكن القول إنه ، حتى هذه اللحظة ، لا يزال العالم يجهل الكثير عما يجري للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون ، تحت الاحتلال الإسرائيلي . ولكن الإدراك المتزايد للظلم الذي لحق بالفلسطينيين وللنتائج المترتبة عليه من حيث التمييز والمعاناة الادبية والمادية ، كان من العوامل المؤثرة في خلق مواقف دولية جديدة إزاء النزاع العربي الإسرائيلي ، وإزاء الحل الصائب له .

إن مصير عرب فلسطين كان ولا يزال المشكلة الرئيسية في القضية كلها . لقد تجاهل الصهاينة الأوائل هذه المشكلة الى حد كبير ، بينما عمد من جاء بعدهم الى التقليل من شأنها . فعندما استقر رأي الصهاينة على أن يسعوا لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين ، أغفلوا ـ إلا قليل منهم ـ الحقيقة الواقعة ، وهي أن فلسطين بلد آهل بالسكان ، وأن سكان البلاد العرب لا يشاركونهم مطامحهم هذه في قليل أو كثير .

من القلائل الذين حاولوا تنبيه سائر الصهاينة الى الأخطار التي تترتب على تأسيس وطن

* مترجم عن الانكليزية

قومي يهودي على ارض عربية (اشر جنزبرغ) وهو مفكر يهودي روسي أبدى اهتماماً بالحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر ، وزار فلسطين عام ١٨٩١ فكوّن لنفسه فكرة عن إمكانيات توطين اليهود هناك . إن ما وجده (جنزبرغ) هو أن فلسطين مأهولة بسكانها العرب ، وأن جميع الأراضي مزروعة « إلا ما كان منها رمالاً أو صحراء جرداء » على حد قوله . ولدى عودته من تلك الزيارة كتب مقالاً بعنوان « الحقيقة كما وجدتها في فلسطين » ، حذر فيه زملاءه الصهاينة من مغبة استفزاز عرب فلسطين . لقد جاء في ذلك المقال الذي وقعه بالاسم المستعار « آحاد هاعام » أن على المستوطنين اليهود أن يعملوا اقصى ما بإمكانهم لكسب مودة السكان العرب . وقال إنه اذا ما أراد المستوطنون اليهود أن يجدوا لأنفسهم موطىء قدم في البلاد ، فعليهم أن يتعاملوا مع السكان العرب بالمودة والاحترام .

ثم قال : ولكن ترى ماذا يفعل إخوتنا (يعني المستوطنين اليهود) في فلسطين ؟ إنهم يفعلون العكس تماماً . لقد كانوا ، زمن تشتتهم ، من أرقاء الارض ، ثم وجدوا انفسهم بعد ذلك في حرية مطلقة . إن هذا التغير قد أيقظ فيهم الاستبداد . فهم يعاملون العرب بالفظاظة والقسوة ويحرمونهم حقوقهم ويجرحون مشاعرهم بسبب وبدون سبب ، بل ويفتخرون بذلك أحياناً ؛ والمؤلم أننا لا نجد بيننا من يستنكر مثل هذه الأفعال الحمقاء والخطيرة على حد سواء .[١]

إن تحذيرات « جنزبرغ » وقعت ، للأسف ، على آذان صماء ، وحصل نفس الشيء بالنسبة للتحذيرات التي أطلقها رهط ممن جاءوا بعده ورأوا رأيه أمثال (مارتن بوبر) و (يهودا ماغنس) . لقد نادى هؤلاء بأن على المرء ألا يفعل لجاره ما لا يجب أن يفعله جاره له . ولكن لم يكن من المقدر لأمثال هؤلاء أن يتحكموا بمصائر الحركة الصهيونية . فقد جاء بدلاً منهم أناس كانوا إما جاهلين تماماً بوجود السكان العرب في فلسطين أو أنهم حسبوا ان بالمستطاع طرد العرب بعيداً بالقوة .

لقد كانت تلك الحالة بمثابة مأساة للفلسطينيين وللإسرائيليين فيما بعد . ومما زاد في فداحة تلك المأساة هو أن أولئك المغامرين نجحوا ، في المدى القريب ، في تحقيق مطامحهم لأسباب لا تدخل ضمن نطاق بحثنا هذا ، (ومن أهمها الدعم القوي الذي حصلوا عليه من الغرب) واستطاعوا التغلب على المصاعب الكبرى التي اعترضت مساعي الحركة الصهيونية لتأسيس دولة يهودية .

لقد كان النجاح الذي حالف الصهاينة أكثر في الواقع مما كانوا يتوقعون ، وندر ان وجد بينهم من شعر بوخز الضمير تجاه الثمن الذي دفعه الفلسطينيون العرب . وحتى أمثال هؤلاء نحوا منحى القول بأن القضية هي واحدة من أمثال المآسي التاريخية التي لا بد لضحاياها من تحمل وطأتها والقبول بما كتبه القدر لهم .

على أن مثل هذا الرأي كان ينطوي على قصر نظر فظيع ، وقد أثبت الفلسطينيون العرب

بطلانه . إن الصهاينة ، بتغلبهم على المقاومة العربية أمام تأسيس الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ ، لم يحلوا المشكلة العربية بل زادوها تعقيداً .

وسواء كان من الخطأ أم لم يكن ، السعي لإقامة وجود يهودي في فلسطين منذ البداية ، فمما لا شك فيه أن الصهاينة ارتكبوا أكبر الخطأ عندما فعلوا ذلك بالقوة ودون رضى العرب . إن النجاح الذي تم تحقيقه أدى الى تفاقم الامور من سيء الى اسوأ . وكما ذكر جنزبرغ ، فإن الخطأ يبقى خطأ حتى ولو حالفه النجاح ، فإن الصهاينة كانوا يسعون طيلة الوقت إلى تأسيس دولة يهودية . وكان من الواضح ، منذ البداية ، أن تأسيس مثل هذه الدولة لا يمكن أن يتم إلا بانتهاك حقوق عرب فلسطين .

هذا ما ينبغي أن ندركه بوضوح إذا ما أردنا أن نفهم الموقف الذي اتخذه الصهاينة تجاه الفلسطينيين ، سواء كان ذلك في المراحل الأولى أو المراحل التي تلت ذلك . لقد وضع الصهاينة نصب أعينهم تحقيق هدف يتطلب انتهاك حقوق الفلسطينيين العرب ، وكانوا مستعدين لاتباع شتى الوسائل ، بما في ذلك استعمال القوة ، لتحقيق ذلك الهدف . لذا فنحن نرى أن الصهاينة ، بعد احتلالهم معظم أراضي فلسطين عام ١٩٤٨ او بعد احتلالهم فلسطين بأكملها عام ١٩٦٧ ، لم يشعروا بأي شيء من وخز الضمير تجاه انتهاكهم ما تبقى للفلسطينيين من حقوق . ويمكن القول إن الصهاينة وقد نحوا منحى الخطأ منذ البداية باللجوء الى القوة والتلاعبات السياسية لتحقيق أهدافهم ، لم يتركوا لأنفسهم أي بديل سوى المضي في نفس الطريق الذي اختطوه ، وهذا يفسر لنا القساوة الفظيعة التي واصلت الحكومة الإسرائيلية استخدامها لاضطهاد شعب سبق لها ان ألحقت به أعظم الأذى .

إن اللف والدوران لا يفيدان بأي شكل من الأشكال في التغطية على المدى الذي بلغه ذلك الأذى . فقد وصل ذلك الأذى ذروته في تشتيت الشعب الفلسطيني عام (١٩٤٨) والاستيلاء على أراضيه وأملاكه بالقوة . وكان مثل هذا الاتجاه بلا شك متبدياً في سياسة الصهيونية زمن الانتداب البريطاني . وهناك على وجه الخصوص مسألة تشكيل الوكالة اليهودية والمنظمات اليهودية الأخرى التي جاءت بمثابة النواة للدولة المقبلة . ومنظمة الهستدروت جاءت هي بدورها مثلاً صارخاً لروح التفرقة العنصرية ، من حيث أن سكان البلاد الأصليين حيل بينهم وبين المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل بلدهم .

على أن هذا الموضوع ليس بالموضوع الذي طلب مني أن أبحثه في هذا المقال ، لذا فلن أتوقف عنده طويلاً . وكل ما أريد أن أقوله في هذا المجال ، هو إن الخطوط السياسية التي انتهجها الإسرائيليون تجاه الفلسطينيين العرب بعد تأسيس الدولة اليهودية كانت النتيجة الطبيعية للمواقف التي اتخذها « الرواد » الصهاينة في الفترة التي سبقت تأسيس الدولة .

إن الصهيونية بالشكل الذي تطورت فيه في الثلاثينات والاربعينات ، ، لم تكن قط حركة ديمقراطية ، ذلك لأنها انحازت إلى جانب طائفة من السكان ضد طائفة أخرى .

لقد تحرك بعض الصهاينة للتنبيه على أخطار مثل هذا الاتجاه ، ولكن الأغلبية نبذتهم جانباً مصرة على أنه لا يوجد هناك أي تناقض بين الصهيونية والديمقراطية . ولا يزال الصهاينة حتى هذا الوقت يجابهون معضلة حسم هذا التناقض .

ثانياً ـ الصهيونية من وجهة النظر العملية داخل إسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) .

لقد برز ذلك التناقض منذ اللحظة التي برزت فيها الدولة اليهودية إلى حيز الوجود . إن أولئك الذين وقّعوا إعلان استقلال إسرائيل يوم ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ وصفوا أنفسهم بأنهم ممثلو الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وممثلو الحركة الصهيونية . لقد أعلنوا تأسيس الدولة اليهودية ، وقالوا إن الدولة الجديدة ستبقى أبوابها مفتوحة للهجرة اليهودية ولجمع شتات من يعيشون في المنفى .

وإلى جانب التركيز على الطابع اليهودي للدولة ومؤسساتها ، فإن الإعلان مضى الى تأكيد المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية لجميع المواطنين دون تمييز بسبب العقيدة أو الجنس أو العنصر ، وناشد الإعلان العرب القاطنين في إسرائيل أن يحافظوا على السلم ، وأن يقوموا بدورهم في بناء الدولة على أساس المساواة في المواطنة .

إن بطلان ذلك الوعد انكشف بعد فترة قصيرة من الزمن ، وذلك عندما جرى البحث عمن له حق العيش في الدولة الجديدة . لقد امتدت حدود هذه الدولة الى أبعد مما نص عليه مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة . وقد فرّ غالبية السكان العرب إما بدافع الغريزة أو لأنهم أجبروا على ذلك . وفي ذلك الوقت ، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، ولكن ذلك القرار بقي حبراً على ورق .

لقد تبنت الجمعية العامة ذلك القرار بناء على نصيحة الكونت برنادوت ، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين . ففي التقرير الذي تقدم به الى الجمعية العامة في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٨ ، قال :

« إننا ننتهك المبادىء التي تنطوي عليها العدالة إذا ما قبلنا بحرمان ضحايا هذا الصراع من حق العودة إلى ديارهم ، في الوقت الذي يستمر فيه تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين » . إن هذه التوصية التي أصابت كبد الحقيقة بالنسبة للصراع الفلسطيني ، أثارت أعظم المخاوف لدى الإسرائيليين ، وهم الذين رأوا أن عملية استيلائهم على فلسطين جرت بسهولة خارقة نتيجة فرار

الكثير من سكان البلاد الأصليين . لقد نقل عن رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون آنذاك قوله : « علينا أن نفعل كل شيء لمنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة »[٢] . ومن المخجل حقاً أنه لم يرتفع من بين المتنفذين الإسرائيليين أي صوت لتأييد مبدأ العدالة الجوهرية التي أشار اليها برنادوت . ويمكن القول إن إصرار برنادوت على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم هو الذي أثار المزيد من الحقد عليه بين الإسرائيليين . فقد قام الإرهابيون اليهود باغتياله في مدينة القدس ، وذلك في اليوم التالي لفراغه من وضع تقريره . إن الخطر الذي تنبأ به برنادوت من أن المهاجرين اليهود القادمين من شتى الأقطار سيحلون محل اللاجئين العرب أصبح حقيقة واقعة تنطوي على نتائج رهيبة لكلا الجانبين . لقد كانت تلك النتائج مباشرة ومدمرة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين أنفسهم ، وذلك بعد أن جردوا من أملاكهم وأصبحوا يعيشون في المنفى حياة الحرمان والشقاء . وقد تكون عواقب مشكلة اللاجئين أبعد أثراً على الإسرائيليين أنفسهم . . إذ كما ذكر « أ.ف. ستون » (A. F . Stone) الصحفي الأمريكي اليهودي ، فإن اللاجئين العرب قد أصبحوا عبئاً معنوياً باهظاً تنوء اليهودية العالمية تحت وطأته . ان الصهاينة بفتحهم أبواب اسرائيل أمام الهجرة اليهودية المطلقة مع المعارضة في عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ، يكذبون الادعاء الذي صدر عنهم فيما يتعلق بالمساواة داخل الدولة اليهودية . وفوق ذلك فإنهم يثيرون حقداً رهيباً متزايداً ونقمة مريرة مشروعة ضدهم .

التمييز ضد العرب في اسرائيل

إن عدد اللاجئين العرب الذين فقدوا مساكنهم عام ١٩٤٨ ، يبلغ حوالي ثلاثة أرباع المليون ، وقد بقي داخل فلسطين تحت الحكم الإسرائيلي حوالي ١٤٠ ألف من الفلسطينيين العرب[٣] . وبموجب نصوص إعلان الاستقلال ، فإنه يفترض ان يلاقي أولئك الاسرائيليون « العرب » نفس الحقوق والمعاملة التي يلقاها المواطنون اليهود . لكنهم بدلاً من ذلك كانوا ولا يزالون ، يلاقون تمييزا فظيعاً يمتد إلى كل ناحية من نواحي حياتهم اليومية . ويمكن القول إن ذلك التمييز هو أمر لا مفر منه . فلم يكن هناك مجال أمام السكان العرب ليأملوا في الحصول على المساواة في دولة يهودية همها الوحيد خدمة السكان اليهود فقط . والأنكى من ذلك أن انعدام المساواة قد اتبع بسلسلة من القوانين التمييزية ، التي كان هدفها الوحيد ولا يزال الحد من نشاطات السكان العرب بكل شكل من الأشكال . إن القوانين المشار إليها هي من حملة التركة التي ورثتها إسرائيل من حكومة الانتداب البريطانية ، وهي الحكومة التي حكمت فلسطين من عام ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ ، وهذه القوانين التي عرفت بمجموعة القوانين الدفاعية لعام ١٩٤٥ ، كانت قد وضعت في الأصل بقصد مجابهة المنظمات والأفراد ، يهوداً كانوا أم عرباً ، ممن كانوا يعارضون الحكم البريطاني . وقد احتوت تلك القوانين مجموعة من أنظمة الطوارئ التي كان البريطانيون قد وضعوها لسحق الثورة العربية

التي نشبت من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٣٩ . وقد جرى تعديل تلك الأنظمة ، واستخدمت بعد عام ١٩٤٥ ضد المنظمات الارهابية اليهودية أمثال الارغون وزفائي وليئومي وشترن .

لقد قابل ممثلو الطائفة اليهودية في فلسطين تشريع تلك الأنظمة بمقاومة عنيفة في حينه : وقد عقد في شهر شباط (فبراير) ١٩٤٦ ، مؤتمر للمحامين اليهود في تل أبيب تحدث فيه ، بين من تحدثوا ، محامٍ يهودي ، أصبح فيما بعد رئيس المحكمة العليا في إسرائيل . ومما ورد على لسانه في ذلك الاجتماع قوله : « إن هذه الأنظمة والقوانين تناقض المبادئ الأساسية للعدالة والفقه القانوني ، فهي تمنح السلطات الإدارية والعسكرية سلطة ايقاع عقوبات غير مقبولة بأي شكل من الأشكال . . إن هذه القوانين تحرم الأفراد جميع حقوقهم بينما تمنح السلطة الحاكمة صلاحيات لاحد لها » . وخطب في الاجتماع نفسه أيضاً الدكتور برنارد جوزيف ، الذي أصبح فيما بعد وزيراً للعدل في اسرائيل ، فكان مما قاله ما يلي :ـ « هل سنسمح للسلطة بالتدخل في حياة كل فرد دون أن يكون للفرد الحماية التي يحتاجها ؟ في الأوضاع الحاضرة ، ليس هناك ما يحمي أي فرد من الأفراد من أن يُلْقَى به في السجن طيلة حياته ، دون أن يقدم للمحاكمة . ليست هناك قط أية ضمانات لحقوق الأفراد . فليس هناك مجال لاستئناف أي قرار يصدره القائد العسكري ، كما لا توجد هناك امكانية اللجوء الى المحكمة العليا . إضافة الى ذلك فإن للسلطات الإدارية حق ابعاد أي شخص متى شاءت » .

وتكلم بعد ذلك ياكوف شمشون شابيرو ، والذي خلف فيما بعد الدكتور جوزيف في وزارة العدل ، فذهب الى أبعد مما ذهب إليه المتكلمون السابقون فقال : « إن الوضع الذي نشأ في فلسطين بعد سن مجموعة القوانين الدفاعية ، ليس له مثيل في أي مجتمع متمدن . إذ لم توجد مثل هذه القوانين حتى في المانيا النازية . إنهم يحاولون تهدئتنا بالقول إن تلك القوانين موجهة إلى العناصر الشريرة ، ولكن الحاكم النازي لمدينة اوسلو ، كان أيضاً قد أعلن بأن الأفراد الذين لا ينتهكون حرمة القانون هم في مأمن من أي أذى .إن علينا أن نبلغ العالم أجمع أن القوانين الدفاعية التي سنتها حكومة الانتداب في فلسطين ، من شأنها أن تقوض دعائم العدالة في هذه البلاد » [٤] .

وقد تبنى مؤتمر المحامين اليهود هذا سلسلة من القرارات ، جاء فيها أن القوانين الدفاعية موضوع البحث تحرم المواطنين الفلسطينيين من الحقوق الإنسانية الأساسية ، وأنها تقيم حكم العنف دون أن يكون لها أي ضابط .

لقد برزت دولة إسرائيل الى حيِّز الوجود بعد ذلك بعامين ، وكان المفروض أن يثبت هؤلاء المحامون اليهود على أقوالهم التي فاهوا بها في المؤتمر ، منددين فيها بالقوانين المشار إليها . ولكنهم نسوا ، وتناسوا ، كل ما قالوه ضد القوانين ، وهم في مناصبهم الجديدة في دولة إسرائيل ، وعمدوا إلى توجيه تلك القوانين ضد الأقلية العربية الفلسطينية .

الهيكل القانوني للتمييز

في بحث مثل هذا لا يتسع الوقت سوى لتبيين الطرق التي تنتهك فيها القوانين الدفاعية في إسرائيل حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي . وفي وسع من يرغب في الاستزادة حول هذا الموضوع ، أن يطلع على كتاب وضعه أحد الثقاة في هذا الأمر ، الا وهو (السيد صبري جريس) . لقد أصدر السيد جريس كتابه المعَنْوَنَ « العرب في إسرائيل » عام ١٩٦٦ باللغة العبرية . ثم ترجم الكتاب الى العربية والانكليزية ، كما قام بنشره كل من مركز الأبحاث الفلسطيني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية . إنني مدين للمؤلف بالمعلومات التي أوردتها في هذا الفصل .

إن القوانين الدفاعية الصادرة عام ١٩٤٥ ، تشكل مجموعة معقدة من التشريعات . فهي تضم (١٧٠) مادة مقسمة الى (٥٠) فصلاً ، تتركز جميعها على الكيفية التي يمكن بواسطتها التحكم بنشاطات السكان العرب في إسرائيل . وتقضي هذه القوانين بفرض القيود على حرية التنقل من منطقة الى أخرى داخل البلاد وضمن المنطقة نفسها ، وتخول هذه القوانين وزير الدفاع بتعيين حكام عسكريين في المناطق التي يرتأيها، وهؤلاء الحكام العسكريين مطلق الصلاحية لتطبيق جميع النظم التي تنص عليها القوانين الدفاعية ، وذلك بالشكل الذي يرونه مناسباً . وبهذا فان باستطاعتهم تقييد حركة التنقل من والى المناطق الواقعة تحت إدارتهم ، كما أن باستطاعتهم منع التنقل بصورة قاطعة . وبوسع الحاكم العسكري أيضاً ، بمجرد إصدار أمر إداري ، أن يضع أي فرد كان تحت مراقبة الشرطة وأن يحول بينه وبين الوصول الى أملاكه ، وأن يتحكم بحياته المهنية (كما حدث فعلاً بالنسبة للعديد من الصحفيين والكتّاب) ، وأن يعتقله بدون ابداء أي سبب وللمدة التي يرتأيها ، وان يبعده من البلاد ، وفي بعض الحالات أن يصادر ممتلكاته أو ينسف منزله اذا ما اشتبه بأن عياراً نارياً أطلق ، أو أن قنبلة ألقيت منه .

وموجز القول ، إن الصلاحيات الممنوحة للحاكم العسكري ، هي صلاحيات مطلقة وليست خاضعة لأي ضابط سوى اللجوء الشكلي الى المحكمة العليا ، وهو اجراء عديم الجدوى خاصة إذا ما أثار الحاكم العسكري ما يسمى بالاعتبارات الأمنية .

لقد قام كاتب يهودي بريطاني ، بنشر بحث عن أوضاع الأقلية العربية في إسرائيل بعد عشر سنوات من تأسيس الدولة اليهودية . وفي بحثه ، ذلك ، أشار الكاتب الى الأوضاع

المتردية وإجراءات القمع التي يتعرض لها أفراد الأقلية العربية في إسرائيل . لقد نقل الكاتب على لسان أحد السكان العرب من أبناء الجليل قوله :

« إنهم يستولون على أراضينا ، وعندما نسألهم عن السبب يقولون : لأسباب تتعلق بالأمن .... ! وهم يستولون على وظائفنا ، وعندما نسألهم عن السبب يقولون : لأسباب تتعلق بالأمن ... ! وعندما نسألهم : كيف يمكن أن نكون نحن وأملاكنا ووظائفنا خطراً على الدولة ، لا يجيبون . فإن سألناهم عن صمتهم ، قالوا إن ذلك لأسباب تتعلق بالأمن ... ! » (٥) .

ومن الناحية النظرية ، فإن القوانين الدفاعية تطبق على المواطنين اليهود والعرب على حد سواء . ولكن في واقع الأمر فإن تطبيقها مقصور على العرب وحدهم . والحقيقة أن الهدف الوحيد من تطبيق هذه القوانين ، هو التحكم بأوضاع السكان العرب .

وفي عام (١٩٥٩) ، عندما أثير الجدل حول شرعية القوانين الدفاعية ، وخاصة المادة (١٢٥) المتعلقة بتقييد حرية التنقل ، أصدرت الجهات المعنية في الدولة بياناً تضمن الفقرة التالية :

« في حالة ما إذا أصدر الحاكم العسكري أمراً باعتبار منطقة ما منطقة مقفلة ، فهذا الأمر ينطبق من الوجهة النظرية ، على جميع المواطنين ذكوراً أو إناثاً ، سواء كانوا من سكان المنطقة المعنية أم لا . وعلى هذا الأساس فإن أي شخص يدخل أو يغادر منطقة مقفلة دون تصريح خطي صادر عن الحاكم العسكري ، فإنه يعتبر مقترفاً لفعل جرمي . ومن الناحية العملية فلا يفترض في المواطنين اليهود الحصول على مثل هذه التصاريح ، لذا لا يعتبرون مرتكبين لأي فعل جرمي إذا ما أخلوا بأحكام المادة (١٢٥) . إن هناك شيئاً شاذاً في هذا القانون الذي وضع في الأصل ليطبق على جميع السكان ، ولكنه لا يطبق في الواقع إلا على فئات معينة منهم . » (٦)

مصادرة أراضي العرب

كما ذكرنا ، فإن القوانين الدفاعية في إسرائيل هي أداة شكلية لممارسة التمييز القانوني ضد السكان العرب وهم سكان البلاد الأصليون .

ولكن هناك إلى جانب القوانين الدفاعية من القوانين أسوأ أثراً منها على حياة أفراد الاقلية العربية في إسرائيل . لقد تم تشريع هذه القوانين في الفترة بين (١٩٤٨) و (١٩٥٨)

بقصد إنتزاع الأراضي من ملاكيها العرب ووضعها تحت السيطرة اليهودية .

إن مصادرة أراضي العرب في فلسطين كانت دائماً الهدف الرئيسي للحركة الصهيونية . وفي زمن الانتداب البريطاني كان اليهود يحصلون على الأراضي عن طريق الشراء ، إذ كانوا يشترونها غالباً من ملاكي الأراضي الغائبين . إن مساحة الأراضي التي حصل عليها اليهود عن طريق الشراء لم تكن كبيرة ، ومع ذلك فإن تلك العملية كانت دائماً تثير نقمة متزايدة خاصة وان أول ما كان يفعله الملاك اليهود الجدد هو إخراج صغار المزارعين من تلك الأراضي بعد ان كانوا قد أمضوا سنوات طويلة يفلحونها بالاجرة . وبهذا فقد أولئك المزارعون مصدر عيشهم .

إن النصر العسكري الذي حصل عليه الصهاينة عام ١٩٤٨ ، جعلهم يتحكمون في مناطق واسعة من فلسطين يقع الكثير منها ضمن الحدود التي عينها مشروع التقسيم للدولة العربية . وقد أقدمت السلطات الإسرائيلية على مصادرة الأراضي التي تركها ملاكوها العرب بعد فرارهم عام ١٩٤٨ ، لقد تمت مصادرة تلك الأراضي بموجب خطة وضعتها لجنة عرفت باسم « لجنة نقل الملكية » . لقد وضعت تلك الخطة في منتهى السرية ، وحصلت على موافقة بن غوريون وسائر أعضاء الوزارة الاسرائيلية (٧) . أما بالنسبة للسكان العرب الذين لم يهاجروا ، فإن وضعهم جابه الصهاينة بما يشبه المعضلة فيما يتعلق بالاستيلاء على أراضيهم . وفي العديد من الحالات فقد حسم الصهاينة الأمر باقصاء أولئك العرب عن ديارهم وابعادهم إما الى مناطق أخرى تحت الحكم الإسرائيلي أو إلى ما وراء خطوط الهدنة . ولكن مثل هذه الأساليب التعسفية جابهت خطر إثارة السخط في أوساط الرأي العام العالمي الذي بدأ يشعر بالقلق تجاه الظلم الذي لحق بالسكان العرب في فلسطين . وإزاء ذلك فقد وجدت الحكومة الإسرائيلية أن من الضروري إيجاد غطاء قانوني لعملية مصادرة الأراضي العربية .

أعود فأقول إن هذا موضوع معقد متشابك ، وقد أوفاه السيد صبري جريس حقه من البحث (٨) . وبايجاز ، يمكن القول إن سلسلة من القوانين تم تشريعها خلال الحقبة الأولى من تأسيس إسرائيل ، وإنه عن طريق تلك القوانين أمكن مصادرة ما لا يقل عن مليون دونم من أراضي العرب الفلسطينيين في اسرائيل (٩) . لقد تم تحقيق ذلك باللجوء الى طريقتين اثنتين : الأولى إثارة القضايا الأمنية . فقد كان من رأي السلطات الاسرائيلية ، أن العرب يجب أن لا يسمح لهم الاستمرار في السكن في المناطق القريبة من حدود الدولة الجديدة . أما الطريقة الثانية فهي إبراز

الحاجة الى استغلال جميع الأراضي الزراعية . وعلى هذا الأساس ، فإن العرب الذين كانوا يسكنون في المناطق التي وصفت بأنها مناطق أمنية ، طلب اليهم أن يغادروا تلك المناطق ، وجرى بعد ذلك مصادرة أراضيهم على أساس أنها تركت بدون فلاحة (وذلك بموجب مرسوم نشر في الجريدة الرسمية في تشرين أول (اكتوبر) عام ١٩٤٨) ، وتم بعد ذلك تشريع المزيد من القوانين ، التي قصد منها سد ما قد يكون هناك من ثغرات في أنظمة مصادرة الأراضي .

هذه جميعها مجرد تفاصيل . أما المهم في الأمر فهو أن السلطات الإسرائيلية شرعت ، منذ تأسيس الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ ، في سلب السكان العرب واضفاء صفة الشرعية على ذلك . لقد انتهجت السلطات الإسرائيلية هذا السبيل على الرغم من الوعد الذي تضمنته وثيقة إعلان الاستقلال من أن المساواة مضمونة داخل اسرائيل لجميع المواطنين . إن السلطات الاسرائيلية قامت بما يعتبر في الواقع صفة شرعية . إن ذلك كان عملاً مخجلاً بحد ذاته ، وإن الأثر الضار الذي تركه ويتركه على المجتمع الاسرائيلي ، يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم . وكلنا يذكر الاضطرابات التي وقعت في بعض أنحاء اسرائيل في آذار (مارس) عام ١٩٧٦ ، بمناسبة يوم الأرض . فقد أظهرت تلك الاضطرابات ، عمق الشعور بين السكان العرب الذين غدوا ضحايا تلك السرقة المغلفة بالأغلفة القانونية . إن مما يدعو إلى الخجل ، هو أن اليهود في إسرائيل لم يحركوا ساكناً للاحتجاج على تلك العملية وذلك على الرغم من المزاعم القائلة بأن المجتمع يقف إلى جانب العدالة وعدم التمييز ، بينما الواقع يكذب ذلك الزعم الباطل .

غير أنه هناك بين الإسرائيليين من رفعوا أصواتهم بالاحتجاج على ما كان ينفذ باسمهم . وكان أحد أولئك الافراد القلائل (إزرائيل كارل باخ) الذي كتب مقالاً حول هذا الموضوع في جريدة (معاريف) بتاريخ ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣ . ويتضمن ذلك المقال وصفاً أورده مواطن إسرائيلي في حديث له مع ابنته الصغيرة ، للأسلوب الذي تم فيه الاستيلاء على الكثير من أراضي العرب في منطقة الجليل . يقول ذلك الإسرائيلي في حديثه : « إن من المؤسف أن اليهود الذين تعرضوا للكثير من الاضطهاد على يد الغير ، أصبحوا الآن يمارسون الاضطهاد ضد أقلية تعيش بينهم » . ثم يقول : « إنه لو استدعي الصهاينة للمثول أمام منصة التاريخ وسئلوا عن سلوكهم تجاه العرب ، فقد يكون باستطاعتهم تقديم بعض المبررات لجانب من الأعمال التي قاموا بها . ولكن إذا وجه لهم السؤال التالي : « هل قمتم بانتهاك حرمة القانون والعدالة ، لتسرقوا أراضي المساكين من الفلاحين العرب ؟ » فلن يكون باستطاعتهم ابداء أي جواب » (١٠)

نتائج السياسة الإسرائيلية قبل عام ١٩٦٧

إن الصهاينة بمعارضتهم عودة اللاجئين الفلسطينيين ، ومصادرة أراضي السكان العرب ، سواء الذين هاجروا منهم أو الذين بقوا في اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ، قد ثبتوا نوع العلاقات التي قرروا اتباعها تجاه عرب فلسطين . إن الصهاينة لم يقفوا عند حد في تحقيق مطامحهم ، ولم يقبلوا بأي تقييد لحريتهم في اتخاذ ما يرونه من اجراءات ، كما لم يظهروا أية رحمة تجاه ضحاياهم ، فإذا ما حاول الفلسطيني استعادة بعض الذي فقده ، فإن السلطات الصهيونية تعتبره مجرماً . فإذا ما ألقوا القبض عليه ، قتلوه بلا رحمة ، واذا أفلت من أيديهم فانهم يقومون بأعمال انتقامية يوقعون فيها العقاب على غيره . وقد تم تشكيل وحدة في الجيش الاسرائيلي عرفت باسم الوحدة رقم ١٠١ مهمتها القيام بغارات انتقامية ضد القرى الواقعة على حدود إسرائيل ، والتي قد يتسلل منها الفلسطينيون الذين فقدوا كل ما يملكون . إن القساوة التي تتميز بها عمليات هذه الوحدة ، جلبت ولا تزال تجلب ، المزيد من السخط على الحكومة الإسرائيلية ، كما حدث في الغارة التي تعرضت لها قرية « قبية » الأردنية في شهر تشرين أول (اكتوبر) ١٩٥٣ . لقد قامت وحدة من الجيش الاسرائيلي بمهاجمة تلك القرية دون انذار ونسفت حوالي ٣٠ منزلاً على رؤوس ساكنيها ، وقد ذهب ضحية تلك الغارة أكثر من (٥٠) من الرجال والنساء والأطفال . لقد برر الاسرائيليون مثل هذه العملية بالقول إنه ما من شيء سوى القوة يمكن أن يردع الفلسطينيين العرب عن مساعيهم لزعزعة أمن إسرائيل . ولكن كيف يمكن الاحتجاج بمثل هذا الشيء ، لتبرير وسائل القمع الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية ضد الأقلية العربية داخل اسرائيل ؟ إن تلك الأقلية ، كانت ولا تزال تعيش في حالة من الخوف والكبت منذ عام ١٩٤٨ ، وتنوء تحت وطأة الحكم العسكري الذي أشرنا اليه آنفاً . ومع ذلك فان قوات الأمن الإسرائيلي قامت ، عشية الهجوم الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ ، بغارة وحشية على قرية كفر قاسم . إن تلك الغارة تصور بوضوح الموقف الذي تتخذه السلطات الصهيونية تجاه الأقلية العربية في اسرائيل . وفي تلك الغارة قتل حراس الحدود الاسرائيليون (٤٩) شخصاً من الفلاحين العرب الفلسطينيين ، وجميعهم من مواطني إسرائيل . لقد قتلوا جميعاً بينما كانوا عائدين من حقولهم ، بتهمة خرق نظام لمنع التجول لم يكونوا يعلمون أن السلطات الإسرائيلية قد فرضته صباح ذلك اليوم . لقد جرى تحقيق في القضية بعد أن أثيرت في الصحف ، غير أن ذلك التحقيق لم يبين من الذي أمر بارتكاب تلك المجزرة الرهيبة ، إلا أن مغزى

تلك المجزرة غدا واضحاً كل الوضوح لليهود والعرب على السواء داخل إسرائيل . إن العرب في فلسطين المحتلة ، وتحت النفوذ الإسرائيلي ، هم أقلية تعيش على انفراد ، ولا يمكن لها أن تتوقع أن تعامل على قدم المساواة مع المواطنين اليهود . إن الأقلية العربية تقع تحت وطأة وسائل القمع ، وتحصى عليها أنفاسها ، كما يجري ، بين الحين والآخر ، تلقينها درساً دموياً . إن التناقض بين الصهيونية والديمقراطية لا يزال على أشده ، كما كان في اي وقت مضى .

ثالثاً : السياسة والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧

وهكذا ، فما إن حل عام ١٩٦٧ ، حتى كان موقف الصهاينة تجاه عرب فلسطين قد تبلور بصورة كاملة ، لقد رأى الفلسطينيون العرب أن أسوأ مخاوفهم قد تحققت على طول الخط . فبعد أن أقام الصهاينة لهم موطىء قدم في فلسطين ، استغلوا ما لهم من علاقات وثيقة مع سلطات الانتداب البريطانية ، ليحولوا مبدأ الوطن القومي إلى نواة لتأسيس الدولة اليهودية ، ثم تمكنوا من تأسيس تلك الدولة بمزيج من العنف والمناورات السياسية ، وكل ذلك على حساب سكان البلاد الأصليين . لقد برزت الصهيونية حركة استعمارية استيطانية لا يمكن تحقيق هدفها الرئيسي ـ الا وهو تحويل فلسطين العربية إلى دولة يهودية ـ إلا بتدمير مبدأ الدولة الفلسطينية وتشتيت السكان العرب الفلسطينيين .

لقد تمكن الصهاينة من تحقيق ذلك الهدف بصورة جزئية عام ١٩٤٨ ، عندما سيطروا على حوالي أربعة أخماس أراضي فلسطين ، وشتتوا على الأقل نصف السكان العرب . وخلال الأعوام التسعة عشر التي تلت ، أي حتى عام ١٩٦٧ ، قامت السلطات الصهيونية بترسيخ تلك المكاسب ، وذلك عن طريق توطين المهاجرين اليهود في الأراضي التي جلا عنها أصحابها العرب ، ووضع من بقي من السكان العرب تحت أشد أنواع الرقابة . ومع أن الخرافة الصهيونية المتعلقة بوجود المساواة بين السكان بقيت موجودة ، إلا أن المواطنين العرب بقوا كذلك معرضين لشتى أنواع التمييز . كذلك ، فقد حرص الصهاينة على إنكار وجود شعب فلسطيني يتمتع بحقوقه الوطنية بما في ذلك حق العيش على أراضيه في فلسطين . إذ إن الإقرار بمثل ذلك يعرض للضياع كل ما استحوذ عليه الصهاينة ، ويحول دون تحقيق أطماعهم التوسعية في المستقبل .

لقد أتيحت الفرصة لمثل ذلك التوسع عام ١٩٦٧ ، عندما احتل الاسرائيليون في حملة

سريعة خطط لها تخطيطاً دقيقاً ، كل ما تبقى من فلسطين ومناطق واسعة من مصر وسوريا . ومن الوجهة النظرية فإن النصر الذي تم الحصول عليه عام ١٩٦٧ ، هيأ الفرصة أمام الحكومة الاسرائيلية لعرض تسوية شاملة للقضية الفلسطينية ، بشكل يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الفريقين ، ويسعى لايجاد حل عادل وانساني لذلك الصراع الذي تسبب في الكثير من المرارة وسفك الدماء . ولكن لكي تفعل إسرائيل ذلك ، فإن عليها أن تجابه الحقيقة الواقعة ، وهي أن للفلسطينيين العرب حقوقا ثابتة ، وهذا ما لا يتفق مع الأهداف الصهيونية . وكما كان متوقعاً ، فإن السلطات الاسرائيلية ، بحكم عامل الاستمرارية في سياساتها ومواقفها ، نبذت ذلك الأتجاه ، وأمسكت بدلاً من ذلك بما أعتبرته فرصة ذهبية لإقامة سيطرتها على فلسطين بأكملها ، والغاء مبدأ وجود الشعب الفلسطيني العربي الغاء تاماً .

عند تلك المرحلة الحرجة من تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي ، كان الاسرائيليون يعملون بدافعين إثنين كلاهما متأصلان في تاريخ الصرع الصهيوني من أجل السيطرة على فلسطين .وأحد هذين الدافعين هو التعطش للاستحواذ على الأراضي من أجل تثبيت وجودهم المادي في فلسطين . اما الدافع الثاني فيتعلق بالقضايا الامنية ، وبالطبع فإن كلا العاملين مترابطان بصورة وثيقة . فقد اعتقد الصهاينة انهم باحتلالهم المزيد من الاراضي ،فانهم يزدادون مناعة في وجه أي هجوم مضاد قد يتعرضون له . ولكن أي إجراء توسعي يقوم به الصهاينة ، لا بد وأن ينطوي على الهاب المزيد من الحقد ضدهم بين السكان العرب . وهذا يفسر لنا انشغال الصهاينة بالقضايا الامنية.

إن الصهاينة يعلمون علم اليقين أنهم ألحقوا أفظع الأذى بالعرب الفلسطينيين ، ولذا فإنهم يخشون دائماً ما يولده ذلك من انتقام . وكلما تفاقم الأذى الذي يلحق بالفلسطينيين (على نحو ما حدث عام ١٩٦٧) ، فإن خطر الانتقام يتزايد باضطراد مالم يتمكن الاسرائيليون من استئصال اية مقاومة فلسطينية استئصالاً تاماً .

لقد كان هذا هو الهدف المزدوج الذي سعى إليه الإسرائيليون في السياسة التي اتبعوها تجاه الأراضي المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

وفي المراحل الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ، فإن الأساليب الاسرائيلية في التعامل مع السكان العرب سارت على نمط الأساليب التي اتبعت منذ عام ١٩٤٨ فعن طريق الضغط المعنوي والتخويف بل والطرد الكيفي ، عمد الاسرائيليون الى دفع العرب الفلسطينيين إلى الهجرة الى الأقطار العربية المجاورة . أما من بقي منهم ، فقد أصبحوا عرضة لأحكام عسكرية قاسية وجائرة توقع أشد العقوبات بأي فرد يبدي أقل مقاومة للحكم الاسرائيلي . وفي مناطق معينة

على خطوط الهدنة (مثل اللطرون وقلقيلية) فإن الاسرائيليين أزالوا القرى العربية من عالم الوجود وطردوا سكانها . وعلينا أن نلاحظ أن تلك الإجراءات لم تتخذ بضرورات عسكرية ، كما انها تشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، والتي كانت إسرائيل من بين من وقعها .

تأسيس المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة

باستثناء القسم الشرقي من القدس ، فإن اسرائيل لم تضم اليها الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ . ولكن نوايا اسرائيل تجاه تلك الأراضي بدت واضحة ، عندما أقام الاسرائيليون في تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، أول مستوطنة لهم في الأراضي المحتلة . وخلال السنوات الست التي تلت ذلك (أي حتى حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣) فقد أنشأ الاسرائيليون أكثر من أربعين مستوطنة في شتى أنحاء الأراضي المحتلة . لقد زعزعت حرب ١٩٧٣ من ثقة الاسرائيليين بأنفسهم فيما يتعلق بالمضي في إنشاء المستوطنات ، ولكن ما إن استفاقوا من الصدمة التي حصلت لهم في تلك الحرب ، حتى استأنفوا نشاطهم في إنشاء المستوطنات ، التي بلغ عددها الآن حوالي السبعين ، أكثر من نصفها من الضفة الغربية وقطاع غزة .

وفي معظم الحالات أقيمت المستوطنات تحت أشراف الجيش الاسرائيلي كنقاط عسكرية خارجية ، سلمت فيما بعد الى المستوطنين اليهود ، مما يدل على أن نية الاسرائيليين متجهة الى ضم الأراضي المحتلة الى (إسرائيل الكبرى) عندما يحين الوقت المناسب .

وبالنسبة للقطاع الشرقي من القدس ، فإن ذلك القطاع ضم الى اسرائيل عن طريق تشريع خاص صدر في نهاية شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . إلا أن ذلك القطاع هو من وجهة نظر القانون الدولي من الأراضي المحتلة مثله مثل أي منطقة أخرى في الضفة الغربية . وفي هذا القطاع من المدينة المقدسة ، اتبع الاسرائيليون نفس الأساليب الاستيطانية ، إلا أنهم جوبهوا بمعارضة دولية أشد . ففي شهر كانون ثاني (يناير) ١٩٦٨ ، استولت السلطات الاسرائيلية على العديد من ممتلكات السكان العرب داخل حدود البلدة وأقامت عليها عمارات لسكن المستوطنين اليهود الجدد . وقد وزعت تلك العمارات من حيث الموقع ، بحيث تشكل حزاماً يحيط بمناطق السكن العربية . إن مما لا شك فيه أن إنشاء تلك العمارات الاستيطانية ، هو جزء من المحاولة الاسرائيلية لمجابهة العالم بسياسة الأمر الواقع فيما يتعلق بضم شرق القدس ، على الرغم من القرارات العديدة التي تبنتها الأمم المتحدة ، والتي أعلنت فيها بطلان وعدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لضم مدينة القدس . إن إقامة تلك العمارات حول المناطق العربية السكنية في القدس ، هو بحد ذاته أوضح تمثيل للسياسة الرسمية الاسرائيلية القائمة على التمييز . لقد بنيت تلك العمارات على أرض عربية إلا أن من المحظور على العرب سكناها .

إسرائيل تستخدم الأيدي العاملة من الأراضي المحتلة

إن النصر الذي احرزته اسرائيل عام ١٩٦٧ ، جلب لها مبالغ طائلة على شكل مساعدات مالية تقدم بها اليهود من شتى أنحاء العالم وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية . وفي السنوات التي تلت ذلك وحتى عام ١٩٧٣ ، شهدت اسرائيل انتعاشاً اقتصادياً كبيراً ، ولعبت الصناعات الانشائية دوراً بارزاً في ذلك الانتعاش ، مما تسبب في حصول نقص في الأيدي العاملة . وفي الوقت نفسه فإن الأراضي المحتلة كانت مسرحاً لبطالة واسعة ، كلية كانت أم جزئية . وقد رأت السلطات الاسرائيلية أن من الممكن الحصول على فائدة مزدوجة عن طريق تشغيل العمال العرب القادمين من الأراضي المحتلة . فعن طريق استخدام العمال في المناطق المحتلة يمكن للاسرائيليين أن يتغلبوا على ما يجابهونه من نقص في الأيدي العاملة . وفي الوقت نفسه ، فإن تشغيل العمال العرب يمكن أن يؤدي الى حصولهم على فوائد مادية تشغلهم عن الأوضاع المتردية التي يعيشون فيها في ظل الاحتلال الإسرائيلي .

لقد أمكن لإسرائيل أن تحقق هذه الأغراض الى درجة كبيرة حتى عام ١٩٧٣ ، فقد قامت اليد العاملة في الأراضي المحتلة بسد احتياجات اسرائيل في سوق العمل ، وكان العمال العرب هم الذين ساهموا الى أكبر حد في بناء المستوطنات اليهودية في منطقتي القدس والخليل . كما أن الاجور التي حصل عليها أولئك العمال مكنتهم من تحسين مستويات معيشتهم بشكل لم يعهدوه من قبل . على أن الثمن الذي استوجب دفعه كان باهظاً لكلا الفريقين . فبالنسبة للعمال العرب ، فإنهم كانوا يدركون أنهم ، بما يقومون به من أعمال ، إنما يساعدون الصهاينة على تحقيق الأهداف الصهيونية الاستيطانية . وهذا الإدراك ، بحد ذاته ، ولد الكثير من مشاعر النقمة كما انطوى على شعور بالهوان . وعلى كل حال ، فإنه لم يكن أمام العمال العرب بديل آخر إذا ما أرادوا تجنب الفاقة . وبالنسبة للاسرائيليين ، وخاصة أولئك الذين يذكرون المثل العليا الاشتراكية للصهيونية في مراحلها الأولى ، فإنهم شعروا بالألم إذ رأوا مجتمعهم يتطور على الطريق الرأسمالي ويمتزج بالنعرات العنصرية ، ذلك لأن طبقة رجال الإدارة تتألف فقط من العناصر اليهودية بينما تستخدم اليد العاملة العربية في الأعمال اليدوية على نحو ما يفعل بالأسرى أو الرقيق .

وقد مضى الإسرائيليون بتطبيق ذلك النهج حتى بعد أن قضت حرب ١٩٧٣ على الانتعاش الاقتصادي في اسرائيل ، واوجدت مخاوف واسعة النطاق بين الاسرائيليين حول السياسة التي تتبعها حكومتهم تجاه الأراضي المحتلة . ومرة أخرى ، نرى أنه لم يكن هنالك بد من استمرار قيام العلاقات بين اليهود والفلسطينيين العرب على أساس التمييز والنعرات العنصرية . اذ بعد كل تلك السنوات الطوال التي ترسخ خلالها في عقول الاسرائيليين الاعتقاد بأن الفلسطينيين هم حجر

عثرة أمام تحقيق أهداف الصهيونية ، لم يكن من السهل انتهاج طريق آخر مغاير لما درجوا عليه . فطالما بقي العرب خانعين يقومون بما يطلب اليهم القيام به لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي وانعاشه ، فليس هناك أمل كبير في تغيير تلك الظروف .

كيف يعاقب العرب إذا لم يتعاونوا

لقد تمكن الإسرائيليون من إبقاء قبضتهم على الأراضي المحتلة دون ما كبير صعوبة حتى حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، لقد استطاعوا ذلك باتباع طرق الترهيب والترغيب : بفرض الأحكام العسكرية الصارمة من جهة ، وتهيئة فرص التشغيل ولو ان ذلك التشغيل اتصف بظروف المهانة والإذلال . وبعد حرب ١٩٧٣ تضافرت الأزمة الاقتصادية في اسرائيل مع الاعتراف الدولي المتزايد بحقوق عرب فلسطين في وطنهم ، على ايجاد تغيير ملحوظ في العلاقات بين الطرفين . فقد أخذ العرب في الأراضي المحتلة يظهرون علناً سخطهم على الاحتلال الصهيوني ، ويعبرون عن تأييدهم لحركة المقاومة الفلسطينية الناشطة .

وحتى تستطيع إسرائيل المضي بنجاح في انتهاج سياستها المعهودة ، كان لا بد من اعتمادها على عاملين اثنين : أولاً ضرورة ابقاء السكان العرب في حالة من الاستكانة ، وبدون أي أمل في التحرير يتم عن طريق عمل خارجي . ثانياً ، فإن على الإسرائيليين أن يتمكنوا من إقناع العالم الخارجي ، بأن سكان الأراضي المحتلة قانعون بأوضاعهم وراضون بما يلقونه تحت الحكم الاسرائيلي . والى ما قبل عام ١٩٧٣ ، فإن العامل الأول كان متحققاً بصورة مقبولة للاسرائيليين . فقوة اسرائيل العسكرية كانت من الضخامة بحيث لم يعد هناك كبير أمل في الحصول على الانقاذ نتيجة عمل خارجي تقوم به إما الجيوش العربية أو الفصائل المتناحرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية .

أما بالنسبة للشق الثاني ، فإن الاسرائيليين لم يحرزوا فيه كبير نجاح حتى في الأعوام التي سبقت ١٩٧٣ . لقد عمد الصهاينة عن طريق الدعاية المكثفة ، الى الترويج لأسطورة « الاحتلال المبني على حب الخير » . وقد انطلت هذه الأكذوبة على معظم أجهزة الإعلام في الغرب ـ ولكن ليس كلها ـ وصدّقت تلك المزاعم التي عمدت الى اخفاء كل مظهر من مظاهر القمع والتمييز في الحكم الاسرائيلي . ولكن على الرغم من كل تلك الدعاية المكثفة ، فقد استطاع العالم الخارجي أن يحصل على صورة واقعية عن أوضاع السكان العرب تحت الحكم الاسرائيلي . لقد استغل الصهاينة حساسية الزعماء في الغرب للاتهام باللاسامية ، وبهذا ضمنوا لأنفسهم كبت أي انتقاد قد يوجه للسياسات والممارسات الاسرائيلية ، وخاصة وأن النفوذ السياسي والاقتصادي

للحكومات العربية بقي ضعيفاً . وعلى هذا فما إن أظهرت حرب ١٩٧٣ أن باستطاعة العرب أن يؤثروا تأثيراً عميقاً اذا ما وحّدوا كلمتهم ، حتى اخذ المجتمع الدولي يظهر تفهماً لحقوق الفلسطينيين وسخطاً على الطرق التي انتهكت بها إسرائيل تلك الحقوق .

القمع الاسرائيلي في الأراضي المحتلة

فيما يتعلق بالأاضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، فإن السلطات الاسرائيلية ، في سياسة القمع التي اتبعتها سارت على نفس النمط الذي اتبع ضد الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ، مع فارق واحد ذلك هو أن الأراضي المحتله لم تعتبر جزءاً من دولة اسرائيل ، بحيث أن سكانها لم ينظر اليهم ، حتى من الناحية النظرية الصرفة ، على أنهم متساوون مع المواطنين الاسرائيليين أمام القانون . وعلى هذا ، فإن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لم يتمتعوا منذ عام ١٩٦٧ بأية حقوق أو بأية مؤسسات انتخابية .

وليست هناك من سلطة يمكنهم اللجوء اليها أو هيئة يستأنفون أمامها ما قد يصدر ضدهم من قرارات . فكل حركة من حركاتهم وكل عمل يقومون به خاضع لمشيئة الحاكم العسكري الاسرائيلي ، الذي باستطاعته أن يعتقل من يشاء ويسجن من يشاء ويبعد من يشاء دون أن يخشى أية طائلة قانونية . إن السكان العرب معرضون لأن تهدم منازلهم ، وتصادر أراضيهم ، وتحرق محاصيلهم ، وتقطع أشجارهم دون أن يستطيعوا دفع ذلك بأي شكل من الأشكال .

هذه هي الأوضاع التي لا تزال سائدة في الأراضي المحتلة منذ زهاء عشرة أعوام ، وذلك على الرغم من المحاولات التي كانت تبذل هنا وهناك لمعالجة الوضع ، لقد صدرت مثل هذه المحاولات عن منظمة العفو الدولية ، أو الصليب الأحمر الدولي ، أو عن منظمات خاصة أو عن أفراد ، أو عن اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الأراضي العربية المحتلة ، وقد رفضت الحكومة الاسرائيلية التعاون في أية محاولة من تلك المحاولات ، بل إن الحكومة الاسرائيلية رفضت دخول لجنة الأمم المتحدة المشار اليها الى الأراضي المحتلة ، كما شنت حملة من الافتراءات على الأشخاص الذين تقدموا بشهاداتهم أمام اللجنة المذكورة ، كذلك فقد رفضت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بان اتفاقية جنيف الرابعة ، (الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب) ، تنطبق على سكان الأراضي المحتلة ، وذلك على الرغم من التشبثات المستمرة التي قامت بها منظمة الصليب الأحمر الدولي .

لقد كان ولا يزال من الصعب جمع البينات حول سوء المعاملة التي يلقاها السكان العرب في الأراضي المحتلة ، خاصة وأن غالبية المراسلين الصحفيين في إسرائيل هم يهود وكثير منهم يحملون الجنسية الاسرائيلية .

إن ولاء هؤلاء ينصرف تجاه الدولة اليهودية فلا يسعهم لذلك توجيه الانتقاد لها .

غير أنه كان هناك نفر قليل من رجال الصحافة الذين حرروا أنفسهم من تلك القيود ، كما كان هناك أيضاً بعض الجماعات والأفراد الذين كرسوا أنفسهم لتقصي الحقائق فيما يتعلق بالاحتلال الاسرائيلي ، وبفضل هؤلاء أمكن تكوين فكرة شاملة خلال الأعوام العشرة الماضية حول وسائل التمييز وسوء المعاملة التي يلقاها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي .

ومن الجدير بالذكر في هذا المضمار ، أن بعض الأفراد والمنظمات الاسرائيلية ، قدموا خدمات جليلة في الكشف عن الانتهاكات التي اقترفتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية . لقد جلب أولئك الأفراد والمنظمات بعملهم هذا ، نقمة السلطات الاسرائيلية والرأي العام الاسرائيلي عليهم . وان المرء لا يسعه إلا أن يثني على جرأتهم ومشاعرهم الانسانية .

أساليب القمع

أ) الاعتقال بدون محاكمة

إن كل مواطن في الأراضي المحتلة معرض للاعتقال بدون محاكمة وبدون ابداء أية أسباب . وقد يمتد الاعتقال فترة غير محدودة ، وعلى سبيل المثال ، نورد ما حدث لأحد المواطنين العرب وهو (تيسير عاروري) من رام الله والذي كان يعمل أستاذاً للطبيعيات في كلية بيرزيت . لقد حكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام بتهمة تتعلق بالأمن . وعند انتهاء مدة السجن عام ١٩٧٤ أطلق سراحه ، ولكنه اعتقل مرة أخرى على الفور ولا يزال رهن الاعتقال منذ ذلك الوقت . وهناك قضية أخرى مماثلة أوردتها جريدة (الجروزالم بوست) بعددها الصادر في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٧٦ ، فقد ذكرت الجريدة إن زهير عميرة من نابلس قضى في السجن ثلاثة أعوام بعد أن أدين بتهمة تتعلق بالأمن ، ولكن الشرطة اعتقلته لدى اطلاق سراحه من السجن واحتجزته مدة عام آخر دون أن توجه إليه أية تهمة . وبعد انقضاء ذلك العام ، أبقي في الاعتقال ، وكان لا يزال في السجن عند كتابة هذه السطور في شهر أيار (مايو) ١٩٧٦[١١١] .

ب) نسف المنازل

في حالة اشتباه السلطات الإسرائيلية بأن شخصاً ما قام بعمل مخل بالأمن ، فإن مثل هذا الشخص يتعرض ، إضافة الى العقوبات الأخرى ، لنسف منزله حتى قبل إجراء التحقيقات الأولية . ويجري نسف البيت حتى ولو لم يكن ملكاً للشخص المشتبه به ، وحتى لو كان الشخص المشتبه به قد أمضى فيه مجرد ليلة واحدة . ومنذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، نسفت السلطات

الاسرائيلية أكثر من خمسة عشر ألف منزل في الأراضي العربية المحتلة .

ج) المعاقبة بفرض منع التجول

إن فرض منع التجول كأداة معاقبة جماعية ، كان ولا يزال من أساليب الترهيب المحببة للجيش الاسرائيلي . وفي بعض الحالات يبقى منع التجول ساري المفعول في قرية أو مخيم اللاجئين أو في مدينة بأكملها ، عدة أيام عقاباً لعمل قام به فرد أو مجموعة من الأفراد . ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، شهد كاتب هذه السطور حالة من منع التجول فرضت على مخيمات اللاجئين في قطاع غزة بعد حدوث أعمال طفيفة قام بها بعض الأفراد ، واعتبرت مخلة بالأمن . ففي مخيم الشاطىء بقي منع التجول ساري المفعول خمسة أيام بلياليها ، مما ألحق الكثير من الأذى بسكان المخيم الذين افتقدوا المواد الغذائية ، وماء الشرب أيضاً . وكان ذلك النوع من العقوبة ولا يزال يستخدم في صيف عام ١٩٧٦ . فقد شهد كاتب هذه السطور حالة مماثلة من منع التجول استمرت عدة أيام في نابلس ورام الله . وقد منعت السلطات الاسرائيلية موظفي وكالة غوث اللاجئين من القيام بأعمالهم الاعتيادية في المخيمات .

د) الابعاد

ومن بين الإجراءات المتميزة بمنتهى القساوة والتي تتبعها السلطات الاسرائيلية لسحق أي نشاط سياسي مهما كان سلمياً ، ابعاد الأشخاص غير المرغوب بهم خارج البلاد . وقد استخدمت السلطات الاسرائيلية هذا الاجراء ضد الأشخاص الذين تتمثل فيهم صفات القيادة في المجتمعات الذين يعيشون فيها . وغالباً ما يتم الابعاد خلال الليل ودون أي انذار ، بل ودون أي غطاء شرعي مهما كان تافهاً . وفي بعض الأحيان تتصف عملية الابعاد بالوحشية ، من حيث أن الضحايا يؤخذون بعد عصب عيونهم الى نقطة على الحدود حيث يطلب اليهم السير الى الأمام بعد اطلاق عدد من العيارات النارية فوق رؤوسهم . وقد يحدث ذلك في أراض ذات طبيعة صعبة مثل « وادي عربة » حيث يضطر المبعدون الى السير على أقدامهم دون غذاء ودون أن يجهزوا بأية واسطة للنقل . ومن حالات الابعاد التي يعرفها المؤلف شخصياً تلك التي شملت الدكتور وليد القمحاوي من نابلس ، والسيد عبد الجواد صالح رئيس بلدية البيرة ، والدكتور حنا ناصر مدير كلية بيرزيت . إن احداً من هؤلاء لم يرتكب أي فعل جرمي ، وكل ما هنالك هو أنهم عناصر قيادية في مجتمعاتهم .

هـ) مصادرة الأراضي

لقد ذكرنا آنفاً قيام الاسرائيليين بإنشاء مستوطنات لهم في الأراضي المحتلة . وفي معظم

الحالات فإن تلك المستوطنات أقيمت فوق أراضي غير مسكونة . ولكن في حالة وجود سكان عرب في مثل تلك المناطق ، فإن أولئك السكان كانوا يقصون من ديارهم غالباً بالعنف والوحشية . ومن الأمثلة على ذلك منطقة تقع شمال شرقي سيناء بالقرب من قطاع غزة ، حيث أقامت السلطات الاسرائيلية سلسلة من المستوطنات لتكون بمثابة النواة لمدينة (يامت) Yamit التي يخططون لبنائها . لقد كان البدو يقطنون تلك المنطقة . وقد وصف الصحفي الاسرائيلي (امنون كابليوك) الطريقة التي شرد بها الجنود الاسرائيليون أولئك البدو . ففي رسالة نشرتها له جريدة « لوموند » الفرنسية في ١٥ ايار (مايو) ١٩٧٥ ، ذكر ذلك الصحفي أن الجنود الإسرائيليين قاموا عام ١٩٧٢ ، بطرد أكثر من عشرة آلاف من المزارعين والبدو ، بعد أن دمروا منازلهم بالديناميت او البلدوزرات ، واقتلعوا خيامهم وأتلفوا محاصيلهم وطمروا آبارهم .

إن مما لا شك فيه أن الحكومة الإسرائيلية ، باستخدامها مثل هذه الأساليب ، وبحرمانها اللاجئين الفلسطينيين العرب من حق العودة ، إنما تنتهك التزاماتها بصفتها عضو في الأمم المتحدة ومن الموقعين على اتفاقيات جنيف .

لقد قبلت اسرائيل في عضوية الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ ، بعد أن قطعت على نفسها عهداً بأن تمتثل للقرار رقم ١٩٤ ، الذي تبنته الجمعية العامة في كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، والذي يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم .

كذلك فإن اتفاقية جنيف الرابعة ، والمتعلقة بمعاملة المدنيين في الأراضي المحتلة ، تمنع ايقاع اية عقوبات جماعية ، فقد نصت المادة ٤٩ من تلك الاتفاقية على أنه لا يجوز نقل أو ابعاد الأشخاص من الأراضي المحتلة الى أي منطقة أخرى لأي سبب كان . كما لا يجوز لسلطات الاحتلال أن تنقل أي قسم من سكانها الى الأراضي المحتلة .

ونصت المادة ٥٣ من الاتفاقية على حظر قيام سلطات الاحتلال بتدمير الممتلكات في الأراضي المحتلة بأي شكل من الأشكال . ومما يذكر في هذا المجال أن مثل هذه الممارسات وأعمال التعذيب ضد المشتبه بهم ، كانت موضع استنكار بعض الأفراد والمنظمات في إسرائيل ، نذكر منهم الرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية ، ولجنة السلم والعدالة في الشرق الأوسط .

النقاط الرئيسية في البحث

إن الطريقة التي اتبعتها اسرائيل في معاملة الفلسطينيين العرب بعد تأسيس الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ وبعد احتلال ما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧ ، حذت حذو الصهاينة الأوائل في موقفهم تجاه السكان العرب في البلاد .

- لقد كانت أقلية ضئيلة من الصهاينة قد عارضت ذلك الموقف وقالت إن على الصهيونية أن تحقق

أهدافها عن طريق كسب ود السكان العرب ، إلا أن المتطرفين الصهاينة قضوا على تلك المسحة من الاعتدال .

ويوجد أيضاً عناصر معتدلة في اسرائيل في الوقت الحاضر ، إلا أن هذه العناصر تشكل كذلك أقلية ضئيلة تربطها مع بعضها البعض روابط مهلهلة ضمن ما يسمى بحركة السلم الاسرائيلية . ولا يمكن لجهودها أن تنجح في إقامة تعايش سلمي مع الفلسطينيين إلا إذا لاقت قبولاً من لدن الجانب العربي .

- إن رفض اسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ كان خطأ كبيراً . فقد كشفت اسرائيل بذلك عن زيف الوعد الذي قطعته في وثيقة إعلان الاستقلال بإقامة المساواة في الحقوق بين العرب واليهود . لقد كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين ولا تزال ، موضع قلق وإحراج وتخبط لليهودية العالمية .

- ان التمييز العنصري الذي مارسته السلطات الاسرائيلية بوضوح ضد السكان العرب أوجد جواً من العلاقات يتميز بالشك والعداء من جانب اليهود والنقمة المكبوتة من جانب العرب .

- لقد مارست السلطات الاسرائيلية ذلك التمييز عن طريق نفس القوانين التي كان الصهاينة قد نددوا بها زمن الانتداب البريطاني واعتبروها غير إنسانية . ولكنهم بعد تأسيس إسرائيل أبقوا عليها وأضافوا لها قوانين أخرى قمعية بقصد إخضاع العرب وانتزاع اراضيهم لإقامة مستوطنات يهودية عليها .

- لقد واصلت السلطات الاسرائيلية نفس سياسة التمييز ومصادرة الأراضي بعد الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ .

- إن اقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، كان بمثابة استهلال لسياسة الضم المقنع وهي السياسة التي لا تزال مستمرة حتى الآن .

- لقد دأبت السلطات الاسرائيلية على قمع كل معارضة بمزيد من العنف تتجاهل فيه التزامات اسرائيل بصفتها عضواً في الأمم المتحدة ومن الموقعين على اتفاقيات جنيف .

- من الإجراءات القمعية التي تتبعها السلطات الإسرائيلية ما يلي : -

أ) الاعتقال الإداري (أي دون محاكمة) .

ب) نسف البيوت وتشريد سكانها وتدمير الممتلكات .

ج) العقوبات الجماعية (منع التجول ... الخ) .

د) الابعاد .

هـ) مصادرة الأراضي وإجراء التنقلات بين السكان .

الحواشي

١) أنظر المقال الذي نشره هانس كوهن بعنوان « صهيون والفكرة اليهودية القومية » في نيويورك عام ١٩٧٠ .

٢) كتاب « النبي غير المسلح » ، تأليف ميشيل بارزوهار . (لندن ١٩٦٧) .

٣) كتاب « العام الاسرائيلي » (١٩٥٢) .

٤) كتاب « العرب في اسرائيل » تأليف صبري جريس ، من منشورات « مؤسسة الدراسات الفلسطينية » في بيروت .

٥) كتاب « العرب في إسرائيل » تأليف والتر شوارتز . لندن ١٩٥٨ .

٦) بقيت قوانين الدفاع نافذة المفعول حتى عام ١٩٦٦ .

٧) انظر كتاب يوسف فايتز بعنوان « يومياتي » (تل ابيب ١٩٦٥) . وكتاب « لا تنسروه » تأليف مايكل أدامز وكريستوفر ماهيو (لندن ١٩٧٥) .

٨) صبري جريس « العرب في اسرائيل » .

٩) قدر الدكتور امنون كابليوك مراسل جريدة « لوموند » الفرنسية في القدس مساحة هذه الأراضي بحوالي (١٥٠,٠٠٠) هكتار . أنظر أيضاً مجلة « مدل ايست انترناشنال » عدد تموز (يوليو) ١٩٧٦ صفحة ١١ .

١٠) لقد أعيد نشر المقالة في مجلة « مدل ايست انترناسنال » في شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٣ .

١١) إن المحامية اليهودية السيدة فيلشيا لانغر هي من النقاة حول معاملة سلطات الاحتلال الاسرائيلية للسجناء السياسيين العرب . وقد نشرت حول الموضوع كتاباً عام ١٩٧٤ بعنوان « رأيت بأم عيني » . وقد ترجم الكتاب الى الانكليزية عام ١٩٧٥ .

الصهيونية واثرها السياسي على العرب الاسرائيليين *

مقدمة

إن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة ، هو تبيان الأثر السياسي للصهيونية على العرب الفلسطينيين في إسرائيل « كمواطنين من الدرجة الثانية » . وانطلاقاً من هذا المنظور ستركز هذه الدراسة على النقاط التالية :

يقظة الشعور القومي عند العرب في إسرائيل ، والصراع العرقي بين العرب واليهود الناجم عن الوضع الاجتماعي المتدني لليهودية الشرقية في المجتمع الاسرائيلي ، وتنامي الشعور القومي ، والتلاحم بين العرب في اسرائيل والعرب في الأقاليم المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ ، والتطور الذي طرأ مؤخراً على الشعور القومي عند العرب الفلسطينيين في اسرائيل وفي الأراضي المحتلة الذي تمخض حتماً منذ حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، عن التطابق الشديد بين اسرائيل والصهيونية .

وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، وأبدت الولايات المتحدة وبعض أقطار أوروبا الغربية ، ناهيك عن اسرائيل ، رد فعل سريع أدانت فيه بشدة هذا القرار المناوىء للصهيونية ، كما أعرب وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر وكذلك رئيس وفدها لدى الأمم المتحدة دي . بي . موينهان ، عن أسفهما لذلك القرار ، وتعالت الأصوات في الكونغرس الأميركي مطالبة بإعادة النظر بمشاركة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، وطالبت الأوساط اليهودية بمقاطعة بضائع الدول التي صوتت لصالح القرار . أما في أقطار أوروبا الغربية حيث المصالح اليهودية ذات تأثير فعال ، فقد كان رد الفعل إزاء القرار مماثلاً . وزعمت اسرائيل حكومة وشعباً بأن هذا القرار هو بداية موجة عداء جديدة ضد السامية ، وقد تظاهر اليهود احتجاجاً على هذا القرار مرتدين قمصاناً كتبوا عليها « أنا صهيوني » ، وبادرت بلدية القدس الى استبدال اسم الشارع الذي يحمل اسم « شارع الأمم

* مترجم عن الانكليزية .

المتحدة » باسم « شارع الصهيونية » ، وفضلاً عن كل ذلك اتخذت الحكومة الاسرائيلية القرارات التالية رداً على قرار الأمم المتحدة :

١) الإسراع في تنفيذ خطط التنمية في الجليل وفي الأراضي التي ضمتها طبقاً لقرارات الحكومة .

٢) التنازل لحركة غوش ايمونيم اليمينية في موضوع استيطان منطقة (سبسطية) التي تحتلها لا شرعياً .

ورداً على الانتقادات التي وجهت اليها من الخارج ، أصرت اسرائيل على التمسك بهويتها الصهيونية .

(هناك مثل آخر يظهر نفس العينة من رد الفعل : فعندما اعتلى السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، عمدت الحكومة الاسرائيلية الى المصادقة على مشروع المنطقة الصناعية معاليه ادوميم الواقعة في منتصف طريق القدس ـ أريحا) .

لا شك ان التطابق الكامل بين اسرائيل والصهيونية قد ترك أعظم الآثار بالنسبة للـ (١,٥٢٠,٠٠٠) فلسطيني عربي الذين يعيشون تحت الحكم الصهيوني ، (١,١٠٠,٠٠٠) في الأراضي المحتلة و (٤٢٠,٠٠٠) في اسرائيل ، فقد أيقظ مشاعرهم القومية وفجرها ، بحيث هبوا لمقاومة سياسة اسرائيل بخصوص وضع العرب في اسرائيل ومشكلات الأرض والإدارة العسكرية وغيرها .

إن تيقظ الشعور الوطني عند العرب في اسرائيل وفي الضفة الغربية ، والمواجهة التي حدثت مع القوات المسلحة الاسرائيلية هي أمثلة تعني الشيء الكثير .

إن جذوة القومية هذه تستمد أصولها من قرارات الحكومة الاسرائيلية آنفة الذكر واستفزازات الحركات اليمينية القومية مثل حركة غوش ايمونيم . ونتيجة لذلك فقد كان للعرب الفلسطينيين أثر كبير في المناقشات الراهنة جول الصراع في الشرق الأوسط .

١ ـ الصهيونية والعرب في إسرائيل

كان الشعب العربي في فلسطين عام ١٩٤٧ يبلغ (١,٣٢٠,٠٠٠) نسمة وكان يؤلف ٦٨٪ من مجموع السكان ، فقد كان هناك (٨٠٠,٠٠٠) نسمة من غير اليهود في المنطقة التي تشكل حالياً جزءاً من اسرائيل (١). ولكن بعد قيام اسرائيل وانتهاء حرب فلسطين ، نجد أن عدد السكان من غير اليهود (ونعني بهم العرب) قد تقلص حتى بلغ (١٥٦,٠٠٠) نسمة إذ انكمش عدد العرب الفلسطينيين الذين أصبحوا تحت السيطرة الاسرائيلية ، فتحولوا الى أقلية في موطنهم بعد

ما كانوا يشكلون الأكثرية ، ومنذ ذلك الحين كان عليهم أن يعيشوا في الدولة الصهيونية بمعزل عن أهاليهم دون أن يتمتعوا بمواطنة اسرائيلية كاملة . وقد وجدت الأقلية العربية في اسرائيل نفسها في وضع غير طبيعي ومعزول في دولة اسرائيل وذلك إزاء الأكثرية اليهودية .

وفي عام ١٩٤٨ كان العرب هم الأكثرية ، وعلى الصعيد الاقليمي كانوا يتفوقون تفوقاً عددياً كبيراً الى اليهود(٢) .

وضمن السياق الديموغرافي ينبغي أن نلاحظ أن العرب الاسرائيليين لم يرتبطوا بإخوانهم في الوطن العربي فحسب وإنما تفاعلوا مع الشعور القومي العربي برغم الحدود .

ومما زاد الطين بلة أنه في الوقت الذي بدأ فيه الصهاينة يستقرون في فلسطين ويستحوذون على الأراضي لاقامة المستوطنات بمعونة من الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي بسبب الخلافات الاقليمية والقبلية والعائلية ، نرى المعسكر القومي في فلسطين من حسينيين متطرفين كانوا على خلاف مع النشاشيبيين المعتدلين ، وكذلك الجانب العربي في الحزب الشيوعي قد اختلف مع الأعضاء اليهود في هذا الحزب بشأن الصراع ضد الصهاينة ، بل وأكثر من هذا نجد أن النضال ضد الصهيونية قد تحكمت فيه التحولات الكبيرة في النظام الدولي في نهاية العشرينات من القرن ، ومع قيام اسرائيل والمعارك المتتالية ، نجد أن القيادة العربية في فلسطين التي كانت تقود الثورة ضد الصهاينة من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٣٠ ، قد هربت الى الأقطار المجاورة . وفي سنة ١٩٤٣ ، انشق الحزب الشيوعي بعد الخلاف المحتدم المستمر بين الجانب العربي والجانب اليهودي في الحزب بشأن الصهيونية وتشكيل الدولة الجديدة . فالبرجوازية العربية كالملاك والتجار الأغنياء في يافا وحيفا والمدن الكبيرة الأخرى ، قد هربوا هم الآخرون أيضاً ، وهكذا وجدنا أن الاقتصاد العربي في فلسطين ، الذي كان اليهود يهيمنون عليه أساساً قد انهار مع اغلاق أسواقه في الأقطار العربية . ووضع المجلس الاسلامي الأعلى الذي يتولى شؤون المسلمين حداً لنشاطه وانتقلت مهامه الى وزارة الدين التي أنشئت حديثاً آنذاك . كما أن ممتلكات الأوقاف العائدة للطائفة الإسلامية أصبحت تدار من قبل سلطة التنمية الإسرائيلية . وظل نفر من العرب من رؤساء القبائل والزعماء الروحيين وحدهم يتمتعون بشيء من السلطة ، غير أن نفوذ هؤلاء الزعماء التقليديين لم يكن يتجاوز حدود قراهم .

وقد اعتبر الشعب العربي في بداية الأمر الإدارة الاسرائيلية أمراً مؤقتاً كما كان الحال مع الامبراطورية العثمانية والانتداب البريطاني ، معتقدين أن الاحتلال الاسرائيلي زائل إن عاجلاً أو آجلاً ، وما إن تحين ساعة تحررهم فسيقيمون دولتهم الخاصة بهم . ومع ذلك لم يكن الصهاينة يرون في إقامة دولة إسرائيل إلا خطوة أولى باتجاه تحقيق المشروع الصهيوني .

أدخلت السلطات الاسرائيلية نظاماً إدارياً جديداً ـ الإدارة العسكرية ـ في المناطق المأهولة بالعرب . ومدت السلطات العسكرية سيطرتها على ثلاث مناطق استراتيجية « الجليل »

(يقطنها ١٠٠,٠٠٠ عربي تقريباً) ، وفي « المثلث الصغير[٣] » (يقطنه حوالي ٣٠,٠٠٠ عربي) ، و« النقب » (يقطنه حوالي ١٥٠,٠٠٠ عربي) وقد استند هذا النظام على الاعتبارات التالية :

١) الأسباب الأمنية أثناء حرب فلسطين وبعدها .
٢) تحويل الأراضي التي ضمت أخيراً الى « مناطق اسرائيلية » .
٣) تدعيم الدولة الجديدة داخلياً وتنميتها .

ولقد حاول القادة اليهود ، أول الأمر أن يبعدوا الوجود العربي القائم بالقرب من المدن اليهودية ، خشية أن تتحول هذه المدن الى مدن مختلطة . ولكنهم قرروا ، بعد ذلك أن ينشئوا مستوطنات في المناطق التي تسكنها أكثرية عربية ، حتى لا تتحول هذه المناطق الى مراكز للحركة القومية العربية . وعلى هذا الأساس فقد ألحقت مدينة يافا العربية بتل أبيب سنة ١٩٥٠ ، وأنشئت المدينة اليهودية في الناصرة العليا بالقرب من مدينة الناصرة العربية سنة ١٩٥٧ ، وأقيمت المستوطنة اليهودية الكرمل في وسط الجليل سنة ١٩٦٤ .

والحقيقة أن الإدارة العسكرية مدينة بوجودها ، من الناحية القانونية ، الى قوانين الدفاع الخاصة بحكومة الانتداب البريطانية (حالة الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ ، والى قوانين الدفاع الاسرائيلية (مناطق الأمن) لسنة ١٩٤٩ . ولقد زود الحكام العسكريون بصلاحيات مطلقة بستطيعون بموجبها فرض تقييدات شديدة على التحركات الفردية وعلى الأعمال وعلى الحريات الشخصية الأخرى ، كما يستطيعون بموجب نفس هذه الصلاحيات المطلقة مصادرة الأراضي والممتلكات ، وترحيل القرويين من منطقة لأخرى ، والقاء القبض على الأشخاص واعتقالهم ومحاكمتهم ، وترحيل الخارقين للقانون[٤] .. ومع قيام دولة اسرائيل اهتمت هذه الدولة بترسيخ أسسها القومية التي أثرت فيما بعد على السكان العرب وغيرت من معالم حياتهم . أما في المجال الاقتصادي فإن دراسة السجلات العقارية تبين لنا أن العرب الذين كانوا يعيشون في المناطق التي سقطت فيما بعد تحت الحكم الاسرائيلي كانوا عام ١٩٤٥ يزرعون (٤,٩٣٠,٠٠٠) دونم ، أي ما يشكل متوسطاً مقداره ٦,٦ دونمات للشخص الواحد . أما في ٥٧ ـ ١٩٥٨ ، فإن العرب الاسرائيليين الذين كانوا يعدون حوالي (٢١٠,٠٠٠) نسمة لم يعودوا يزرعون سوى (٦٨٠,٠٠٠) دونم أي ٣,٢ دونم للشخص الواحد[٥] . كانت اليد العاملة الزراعية العربية قد تقلصت عددياً نتيجة نزوح السكان العرب وعمليات مصادرة الأراضي ، كما كان القرويون العرب ينزحون بأعداد كبيرة الى المدن اليهودية القريبة سعياً وراء العمل ، والبنيان الداخلي في اسرائيل كان قد تغير بشكل واضح مع التدفق المتواصل لمن يسمون بـ « اليهود الشرقيين » ابتداء من ١٩٤٩ . لم يكن بوسع هؤلاء المهاجرين الجدد الذين قدموا من آسيا وافريقيا ان ينافسوا ، من حيث المستوى الثقافي والكفاءة ،

اليهود المنحدرين من أصل أوروبي والذين يسيطرون على الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد . لم يبق إذن أمام هؤلاء اليهود الشرقيين سوى منازعة العرب في أسفل درجات السلم الاجتماعي ، من أجل الحصول على فرص العمل ورفع مستواهم المتدني . ونتيجة لذلك فقد فقدت اليد العاملة العربية مكانتها السابقة .

وعلى الصعيد السياسي حاولت الحكومة أن تربط السياسة المحلية العربية بالسلطة المركزية . وكنتيجة لهذا برزت عناصر جديدة داخل هذا البنيان السياسي المنغلق والذي كان يسيطر عليه الوجهاء المحليون ، وقد خاف هؤلاء الساسة المخضرمون المحافظون من هذه الظاهرة الجديدة ، الناجمة عن محاولات الحكومة إخضاع السياسة الريفية للسلطة المركزية ، ورأوا فيها مصدر خطر يهددهم في وجودهم ذاته . ولكن الواقع هو أن الحكومة الاسرائيلية حاولت أن تجعل منهم وسطاءاً وهمزة وصل بين السلطة المركزية نفسها وبين الجمهور العربي بهدف تبديد مخاوفهم وملء الفراغ السياسي الناجم عن غياب القيادة الوطنية في المناطق العربية . وهكذا فقد استخدمت إسرائيل مراكز القوى السياسية كما هي . أما أولئك الزعماء التقليديون الذين اعتمدت السلطة العسكرية والمدنية في إدارتها للمناطق العربية عليهم فكانوا رؤساء العائلات الكبيرة وشيوخ القبائل والزعماء الدينيين ، وكان رؤساء العائلات الكبرى قد قاموا بدور كبير في عملية اتخاذ القرارات المحلية وعملوا كوسطاء في الاتصالات مع العالم الخارجي . وكانت سلطتهم تستند الى شبكات واسعة من علاقات القرابة . والمعروف تاريخياً انه لم يكن بوسع لا الحكم العثماني ولا سلطات الانتداب البريطاني ، أن تتجاهل نفوذ هؤلاء ؛ وعلى هذا الاساس فقد أخذت الحكومة الإسرائيلية مسألة التعاون معهم مأخذ الجد .

وعلى النقيض من ذلك فإن نفوذ الزعماء الدينيين كان محدوداً نسبياً ، فالطائفة الإسلامية التي كانت تمثل ٧٠٪ من مجموع السكان العرب الاسرائيليين قد أصبحت تحت سلطة وزارة الأديان . وكان هؤلاء الزعماء الدينيون قد فقدوا نفوذهم حتى قبل ذلك الإجراء الجديد . وعلى سبيل المثال فإن علاقة المسلمين الإسرائيليين بالأماكن المقدسة في البلدان العربية كانت قد انقطعت على أثر إغلاق الحدود مع اسرائيل ، كما أن السيطرة على إجراءات تعيين القضاة في المحاكم الشرعية الإسلامية كانت قد نظمت بشكل محكم بموجب « قانون القضاة » الصادر عام ١٩٦١ . أما الطائفة المسيحية التي كانت تحتفظ ، تقليدياً ، بعلاقات وثيقة مع الخارج ، فلم تتضايق كما كان الحال مع الطائفة الإسلامية . على أن القيادة العربية للطائفة المسيحية كانت قد ضعفت منذ أن دخل الى الهيئات التنفيذية في الطوائف المسيحية المتنوعة العديد من الأجانب .

وفي المراحل الأولى من قيام اسرائيل ، كانت هناك ثلاثة أحزاب سياسية رئيسية في المناطق العربية ، تكافح بشدة من أجل تنظيم العرب ضمن اتجاهاتها ، وهذه الاحزاب هي :

١) المابای .

٢) المابام .

٣) الحزب الشيوعي الإسرائيلي .

قام حزب « المابای » الحاكم (وهو حالياً حزب العمال) ، بمحاولات مبكرة من أجل تنظيم المؤيدين له من العرب في القرى وذلك بعون من القرويين المخضرمين بهدف كسب الأصوات العربية في الانتخابات . وكان حزب المابای يجهز عادة بعض القوائم قبيل الانتخابات ، وتتضمن هذه القوائم أسماء المرشحين من العرب الذين هم على صلة وثيقة بهذا الحزب الذي كان يمول الحملة الانتخابية ، أما إذا كان المرشحون ينتمون إلى عائلات متخاصمة ، فإن حزب المابای يعمد عندئذ الى تقسيم القوائم على المتنافسين حسب ميزان القوى ، بحيث ينعكس ذلك على نتائج الانتخابات . ومن بين القوائم التي تحالفت مع حزب المابای قائمة « التقدم والتنمية » ، وقائمة « التعاون والأخوة » اللتان كانتا تعتبران من الأجهزة الانتخابية الرئيسية للحصول على الأصوات . وفي حين كانت القائمة الاولى تركز جهودها بين المسلمين والدروز في الجليل والناصرة نجد أن القائمة الأخرى تركز جهودها بين المسلمين فى المثلث الصغير وبين المسيحيين بوجه عام . وكان هؤلاء المرشحون خلال الحملات الانتخابية ، بل ومن بعدها نادرا ما يعبرون عن ارائهم حول القضايا « الحساسة » ، كقضايا الأراضي التي نزعت ملكيتها والحكم العسكري والصراع العربي - الاسرائيلي ، ذلك أنهم كانوا يفضلون الكلام عن موضوعات أخرى كالمشكلات المحلية والبلدية التي تتعلق بالعرب في اسرائيل [٦] .

٢) المابام

حاول حزب « المابام » ، وهو الجناح اليساري الصهيوني ، أن يقنع العرب بأنه هو الحزب الوحيد القادر على أن يمد يد العون اليهم في كفاحهم من أجل نيل حقوقهم . والحقيقة أن المابام قد بذل جهود بالنيابة عن العرب في اسرائيل ، وذلك من خلال حركته التعاونية « الكيبوتز » ومن خلال اختيار أعضاء عرب في المواقع العالية من قائمته الانتخابية ، ومع هذا فإن حزب المابام لم يستطع أن يحصل على تأييد من قبل العرب أكثر مما كان متوقعاً ، وذلك لأن موقفه من الصراع العربي - الاسرائيلي والصهيونية وسياسة الحكومة حيال العرب في اسرائيل كان ضعيفاً جداً . إن نشاط هذا الحزب قد ظل محصوراً ضمن إطاره كحزب صهيوني وكشريك في التحالف الحكومي القائم .

٣) الحزب الشيوعي الاسرائيلي

في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨ ، التقى الشيوعيون العرب والشيوعيون اليهود ،

الذين كانوا قد انشقوا عن بعضهم قبل ذلك بخمس سنوات واتفقوا على ان يعيدوا توحيد حزبهم . وكان هذا اللقاء بمبادرة من الشيوعيين اليهود . وتنبغي الملاحظة هنا أن التغيير الذي طرأ على الساحة الدولية - وعلى الأخص دعم الاتحاد السوفييتي للدولة اليهودية - قد أثر على إعادة التوحيد هذه . وقد حاول الحزب الشيوعي الاسرائيلي « ماكي » اتباع سياسة توازن محكوم عليها ، بالضرورة ، بالفشل : فقد كان يضم ، من جهة ، نسبة عالية من الاعضاء اليهود ، مقابل تأييد محدود من الجمهور اليهودي ، ومن جهة أخرى كانت نسبة الأعضاء العرب الذين يناضلون في صفوفه منخفضة ، مقابل تأييد أوسع من الجمهور العربي .ذلك ان هذا الحزب كان قد أعرب ، منذ البداية ، عن التطابق بينه وبين القومية العربية محاولاً كسب مزيد من التأييد في المناطق العربية وملء الفراغ الناجم عن انهيار الزعامة الفلسطينية . وقد تأثر الزعماء الشيوعيون بتنامي القومية العربية في مرحلة ما بعد الحرب ، وعلى ضوء ذلك فان برنامج الحزب الشيوعي الاسرائيلي « ماكي » المقدم في أول انتخابات نيابية في اسرائيل عام ١٩٤٩ كان يدعو الى تحقيق المطالب التالية :

إقامة دولة عربية مستقلة ديمقراطية في الجزء الآخر من فلسطين ، وإعطاء الحقوق المتساوية الكاملة للعرب في إسرائيل ، وعودة اللاجئين العرب ، وإلغاء الادارة العسكرية والتقييدات المفروضة على السفر[٧] . وفي المؤتمر الحادي عشر للحزب الذي عقد في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٩ ، وهو المؤتمر الأول للحزب بعد قيام اسرائيل ، اتخذ الشيوعيون قراراً يؤكد على الحق الطبيعي والمشروع للعرب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم . وفي مؤتمر الحزب لسنة ١٩٥٢ ، قدم الحزب برنامجاً يعترف فيه بحق العرب في إسرائيل بتقرير المصير بما في ذلك حقهم بالانفصال . ولكن حزب « ماكي » قد وجد أن من العسير عليه أن يحقق أهدافه السياسية الواردة في برنامج حزبه وقراراته ، إذ كانت اسرائيل تعمل على ترسيخ الأمر الواقع . وهنا بدأ القادة الكبار في الحزب بتغيير نبرتهم السياسية ، فدعوا الى الحكم الذاتي والى الحقوق المتساوية للعرب في اسرائيل ، وهاجموا نزع ملكية الأراضي والادارة العسكرية ، كما نظموا اجتماعات جماهيرية للاحتجاج ضد سياسة الحكومة ، وبذلوا جهودا لكي يحصلوا على مواقع قوية لهم بين العرب بتقديم نفسهم على أنهم الحزب اللاصهيوني الوحيد في اسرائيل .

ولكن جميع شعارات الدولة اليهودية ، كالعلم الوطني والنشيد الوطني واللغة العبرية والمراسم والتقاليد الوطنية ، التي يطغى عليها الطابع الديني اليهودي ، كانت كلها بعيدة كل البعد ، عن الشعب العربي في هذه الدولة . فالعرب في اسرائيل لم يكونوا معنيين ببعض وقائع التاريخ اليهودي الحديث كالعداء للسامية التي عرفت في الغرب أو الإبادة النازية لليهود . بل إن كل ما يظل في أذهان العرب هو تاريخ الصهيونية في فلسطين . وهنا يقص علينا فوزي الأسمر تجربته في المدرسة وذلك في كتابه « ان تكون عربياً في اسرائيل » وكان هذا عقب قيام الدولة اليهودية ، فيقول :

« في تلك المدرسة كان علينا أن نقف في صف كل صباح وننشد النشيد الوطني الاسرائيلي « الآتيكفاه » . وكان المدرس (وهو يهودي) يملي علينا الكلمات بالعبرية ، فنكتبها بالحروف العربية . لقد كان من الطريف أن يستمع المرء الى مختلف الطلبة ، وقد استمعوا الى كلمات عبرية لم يفقهوا معانيها ... وبعد ذلك ، عندما قرأت هذا النشيد بصورة صحيحة لأول مرة ، انفجرت ضاحكاً ، إذ تذكرت كيف أننا تعلمناه دون أن نفقه له معنى على الاطلاق أو حتى أن نكون قادرين على التلفظ بتلك الكلمات . والشيء الوحيد الذي كان على المدرِّس أن يقوله هو إن هذا النشيد هو النشيد الوطني لليهود ولدولة اسرائيل ، وإن علينا إن نحترمه . وإن كلا منا سيعاقب إذا ما تحرك أثناء إنشاد هذا النشيد »[٨] .

من الواضح أن العرب في اسرائيل الذين لم يستطيعوا أن يلائموا بين أنفسهم وبين هذه الشعارات ، هم بلا مراء ، مواطنون من الدرجة الثانية ، وانهم يقصون بعيدا عن كل نشاط هام في الدولة .

يمكن تفسير الوضع الخاص للعرب في اسرائيل بعاملين اثنين هما :

استمرارية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، والصهيونية باعتبارها الأيديولوجية الوطنية لإسرائيل . وتبعاً لذلك فليس أمام العرب في اسرائيل أي أمل بتحسين وضعهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما ينظر اليهم على أنهم طابور خامس محتمل ، ويحرمون بالتالي من حق المواطنة الكاملة . وفي حين أنه يسمح لليهود في تشتتهم في الخارج بالهجرة الى اسرائيل بدون أي قيود ، وذلك طبقاً لقانون العودة لسنة ١٩٥٠ (الذي عدل سنة ١٩٥٤ و ١٩٧٠) ، وفي حين يمنحون ، بصورة اوتوماتيكية ، الجنسية الإسرائيلية طبقاً لقانون الجنسية الاسرائيلية لسنة ١٩٥٢ ، نجد أن هذه الحقوق المكتسبة لا تنطبق على عودة العرب اللاجئين الى بيوتهم التي أرغموا على هجرها . كما أن الخدمة العسكرية الاجبارية لا تنطبق على العرب في اسرائيل ما عدا الدروز وبعض المتطوعين بحجة ان حمل السلاح بالنسبة اليهم يشكل خطراً .

وبالاضافة الى ما سلف ذكره من الصراع العرقي الاتني ، فإننا نلاحظ وجود علاقات صراع بين العرب واليهود الشرقيين في أسفل السلم الاجتماعي . فيهود اسرائيل ينقسمون من الناحية العرقية الى الاشكناز (أي اليهود الغربيين) والسفارديم (أي من الأصل الشرقي) . واليهود الشرقيون هم عادة أشد فقراً من اليهود الغربيين الذين هاجروا في أيام مبكرة ، وقد تحدوا المجتمع الذي يسيطر عليه الاشكناز ، وطالبوا بحقوق متساوية معهم وبتحسين أوضاعهم الاجتماعية . إلا أننا نجدهم ، من ناحية أخرى ، يلقون بتبعة إخفاقهم على العرب الذين هم في نفس مستواهم الاجتماعي والثقافي والذين يشكلون منافسين لهم في سوق العمل .

ومن أجل تخفيف حدة هذا الصراع العرقي المثلث الذي احدثه الحرمان والتمييز وعدم التوازن والتباعد الاجتماعي بين هذه المجموعات الثلاث في اسرائيل ، فإن من المحتم أن يحدث تغيير على تركيب الصراع ليكون في صالح اليهود الشرقيين كما هو مبين في الشكل أدناه ... من صراع(١) إلى صراع (٢) . وقبل كل شيء نجد أن هذه المجموعات الثلاث مقسمة الى « فئة متميزة ومتمتعة بالسلطة » (الاشكناز) « وفئة أخرى تعتاش على الفتات » (وهي السفارديم والعرب) ـ وهنا أستخدم المصطلحات التي استخدمها جوهان كالتونغ .[٩] على ضوء هذا يتم استحداث فئة وسيطة هي الفئة المتوسطة الامتيازات من أجل إرضاء اليهود الاسفارديين ، نظراً لأن غالبية هذه الصراعات تعود في أسبابها إلى عوامل اجتماعية ـ ثقافية ونفسية .

الشكل ١

تغيير بنيان الصراع العرقي

الصراع (١)		الصراع (٢)
الفئة المتمتعة بالامتيازات ـ أشكناز		الفئة المتمتعة بالامتيازات ـ اشكناز
الفئة المحرومة سفارديم	←	الفئة الوسطى سفارديم
الفئة المحرومة العرب		الفئة المحرومة العرب

وبهذه الطريقة يكون في الوسع صراع خطير في الوقت الراهن . وفي الحقيقة أن اليهود السفارديين يفضلون أن يتخلوا عن الأعمال القذرة للعرب ، محاولين بذلك إبقاء العرب في موقع الفئة المحرومة بإستمرار ، بينما يرغب هؤلاء اليهود أنفسهم أن يرتفعوا بمستواهم إلى الأعلى . وهذا الواقع يكشف لنا ، في الحقيقة ، المأزق الداخلي الذي تجد إسرائيل نفسها اليوم امامه وجهاً لوجه .

بعض التطورات الهامة قبل حرب ١٩٦٧

خلال الفترة الهادئة نسبياً التي تمتد من ١٩٥٧ الى ١٩٦٦ في الشرق الاوسط حدثت بعض التطورات الهامة فيما يتعلق باليقظة القومية بين العرب في إسرائيل . ومن هذه التطورات هناك ثلاثة تطورات تساعدنا على فهم إنبعاث ونشوء الحركة القومية العربية في إسرائيل .

١ ـ تجربة « حركة الأرض »

لم ينجح اي حزب سياسي عربي مستقل أو أية حركة من هذا القبيل في إسرائيل كما نجحت هذه الحركة ، ولعل مرد ذلك الى أن الحكومة الإسرائيلية تنظر بعين الخشية إلى كل حزب سياسي عربي مستقل ، معتبرة أنه قد يتحول بعد ذلك الى قيام بنشاط معاد للدولة .[١٠] فبعد قيام اسرائيل حاول عدد من القادة العرب المحليين أن ينشئوا منظمات سياسية عربية مستقلة في مناطقهم ، ولكن هذه المحاولات انتهت بالفشل بسبب المستوى المحدود جداً لتلك القيادات ونظراً لتوجهها المحلي الصرف .

وقد روى لنا قصة « حركة الأرض » هذه صبري جريس أحد أعضاء هذه الحركة السابقين في كتابه المعروف « العرب في إسرائيل » و« حركة الأرض » في شكلها الأول قد تكونت في الناصرة عام ١٩٥٨ ، ومنذ ذلك الحين تسمت هذه الحركة بأسماء مختلفة ، مثل « جبهة الأرض» و « الجبهة الشعبية » .

ولقد قامت السلطات الإسرائيلية بمنع كل نشاط لهذه الحركة خشية تطرفها ، وكان ذلك سنة ١٩٦٤ ، إذ أعلنت أن « حركة الأرض » تتآمر للاطاحة بالدولة . وقد ألقي القبض على قادتها .

إن حركة الأرض مدينة بالكثير من أيديولوجيتها الى القومية التي نادى بها عبد الناصر . فقد حاولت أن تتطابق تطابقاً تاماً مع القومية العربية غير مكترثة بإنشاء أية علاقات مع اليهود في إسرائيل ورافضة لكل تسوية . وتبعاً لذلك ، فقد تحولت بعد حظرها الى مجموعة صغيرة من المثقفين . والدروس المريرة التي حصل عليها العرب من « حركة الأرض » تتعلق بمدى النشاط السياسي المسموح به في إسرائيل ، ذلك أن السلطات الإسرائيلية لا تسمح بالنشاط السياسي إلا للعرب « الإسرائيليين » فقط .

٢ ـ « تعريب » الحزب الشيوعي

مع أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي قد سعى أول الأمر الى توثيق التضامن مع الحركة القومية العربية ، الا أنه أخذ رويداً رويداً يخفف من « النبرة القومية في شعاراته ، سعياً وراء المصالحة والتوفيق بين العرب واليهود في الحزب ، كإجراء تكتيكي قبيل حملة الانتخابات . فعدد الأعضاء في الحزب كان يبلغ في سنة ١٩٦١ ، نحواً من ٣,٠٠٠ عضو ٢٥,٧ في المائة فقط[١١] هم من العرب ، وهكذا انشق الحزب الشيوعي على نفسه مرة أخرى في سنة ١٩٦٥ ، ويمكن إرجاع هذا الانشقاق الى عاملين :

ـ الأول ، ان التركيبة الاجتماعية للحزب بعضوية اليهود الكبيرة فيه ، وبتزايد عدد

المؤيدين له بين العرب ، قد خلقت نوعاً من عدم الاستقرار ، لا سيما بعد الانشقاق الذي حصل في « الجبهة الشعبية » ، وبعد تحطم « حركة الأرض » ، وباعتبار أن الحزب الشيوعي كان الحزب اللاصهيوني الوحيد المسموح به شرعياً ، فقد كان يحاول أن يجتذب اليه جميع العرب الذين خرجوا من الحركات القومية . فالمؤيدون العرب ، الذين تنامى عددهم ، فأصبح لهم صوت في سياسة الحزب ، قد بدأوا يمارسون ضغطاً على القادة الشيوعيين العرب ، لمنعهم من التنازل كثيراً للشيوعيين اليهود .

ـ والثاني ، هو التطور الذي حصل في السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية ، والذي كان له أثر بعيد على العلاقات ما بين الأعضاء العرب واليهود في الحزب الشيوعي . لا شك ان جميع الأعضاء ـ من يهود وعرب ـ كانوا مشدودين الى بعضهم بسبب الدعم السوفييتي للدولة اليهودية سنة ١٩٤٨ ، ولكن الموقف اللاحق الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي تجاه العالم العربي ، قد أثار مناقشات حادة داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي . بالإضافة الى هذه النقطة ، نجد أن الجانبين قد اختلفا في تفسيرهما لبعض القضايا كالقومية العربية والصهيونية .

وبعد مناقشات عاصفة حول طريقة انتخاب مؤتمر الحزب في سنة ١٩٦٥ ، انشق الحزب الى قسم عربي وقسم آخر يهودي .

وعقب هذا الانشقاق ، تألف الحزب الشيوعي الجديد (راكاح) من قدامى الأعضاء من العرب واليهود ، من أمثال توفيق طوبي وإميل حبيبي و مير فلنر .

وكان العرب يشكلون ٧٠ في المائة من أعضاء الحزب الجديد ، ومن ناحية أخرى فإن الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) كان يضم تحت قيادته الشيوعيين اليهود من أمثال شمويل ميكونيس وموشي سنيه ، ويضم غالبية من الأعضاء اليهود .

وقد هاجم « راكاح » السياسة الامبريالية لإسرائيل الموجهة ضد الشعوب العربية ، أما « ماكي » فقد جنح الى الصهيونية ، وفي ١٩٧٥ ، انتهى إلى القبول بها والنظر إليها على أنها تعبير عن حركة تحرر وطني ، وكنتيجة لتحول « ماكي » نحو الصهيونية ، فَقَدْ فَقَدَ نفوذه بشكل كبير في المناطق العربية ، وقد ازداد الخلاف بين هذين الحزبين وضوحاً وبروزاً منذ حرب ١٩٦٧ . ذلك أن «راكاح » قد هاجم جهود إسرائيل العدائية مطالباً بانسحابها الكامل من الأراضي المحتلة ، ومؤيداً دون قيد أو شرط السياسة العربية التي يأخذ بها الاتحاد السوفييتي . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن حزب « ماكي » قد ساند موقف إسرائيل بحجة أن حرب ١٩٦٧ كانت دفاعاً عن النفس ، كما أنه اعترض على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة . وفي حين أن حزب « راكاح » قد حصل على أربعة مقاعد في الانتخابات البرلمانية في إسرائيل لسنة ١٩٧٣ ، فإن حزب « ماكي » قد راوح مكانه واحتفظ بمقعد واحد .

ليس هناك سوى شك ضئيل بأن اسرائيل بلد ذو خلفية غربية من الناحية الاجتماعية ـ الثقافية ، بالرغم من وقوعها جغرافيا في المشرق . ذلك أن قادة اسرائيل قدجاءوا أساساً من الأقطار الأوروبية . ففي الميدان السياسي نجد أن معظم هؤلاء القادة قدجاءوامن أوروبا الشرقية ، أما في الميدان الاقتصادي فنجد أن معظمهم من الأقطار الغربية . وهكذا فإن إسرائيل قد طبعت بالثقافة الغربية وتميزت بعلاقاتها الوطيدة مع الغرب في عملية بناء دولتها القومية . وبعد سنة ١٩٤٩ وجد المهاجرون الجدد من آسيا وإفريقيا أن من الضروري الاندماج بالثقافة السائدة والتعود على الطرق الغربية في الحياة ، وذلك من أجل الصعود في السلم الاجتماعي .

وكما سبق ان ذكرنا ، فإن هذه العملية قد خلقت صراعاً عرقياً جديداً في اسرائيل ، ذلك أن التحول السريع في البيئة الاجتماعية ـ الثقافية قد أثر على الحياة العربية الريفية في إسرائيل ، ولا بد ان نشير قبل كل شيء الى أن ذلك التغيير الذي طرأ على المزارعين العرب ، فنقلهم من الزراعة الى الصناعة ومن المناطق الريفية الى المناطق المدنية ، يجب أن يدرس بكل تفصيل . فبينما كان ٧٥ الى ٨٠ في المائة من السكان العرب في فلسطين يعتاشون على الزراعة في عهد الانتداب البريطاني ، نجد أن هذه النسبة قد هبطت بعد قيام دولة إسرائيل الى ٤٠ في المائة (١٢) وكنتيجة لتناقص الاستخدام الزراعي ، هجرت أعداد كبيرة من القرويين العرب مواطنها في القرى وعملت في المدن اليهودية وفي المستوطنات كعمال زراعيين مياومين . وقد أضعفت هذه الظاهرة من صلاتهم التقليدية بقراهم ، ذلك أنهم عندما كانوا يعودون إلى قراهم كانوا يجلبون معهم أساليب جديدة من الحياة ومفاهيم جديدة مأخوذة عن حياة المدن ، وبذلك فإن طرق الحياة التقليدية الريفية كانت تبدأ بالتغير على نطاق واسع ، كما كان تأثير زعماء العائلات الكبرى يبدأ بالانحسار ، وكنتيجة لمثل هذه التغيرات في البيئة الريفية ، بدأ الشباب العربي بتطوير وتنمية شبكات من الاتصالات فيا بينهم . فمن خلال الرابطات ككل (YMCA) ونوادي الرياضة والأوجه الأخرى من النشاط الثقافي ، نرى ان الجيل الجديد قد استطاع أن يطرح العديد من المشكلات ، كما أسهم في عدد من المناقشات ورسخ مشاعرهم القومية .

إن الهوية القومية للعرب الإسرائيليين لم تتلاش أبداً حتى عندما فصلت الحدود بينهم وبين العرب الآخرين ، لا بل إنهم كانوا قادرين على التمسك بهويتهم أو على الأقل ضمان بقائها عن طريق قناتين تصلهم بالعالم الخارجي . فأول هاتين القناتين وأهمها هي اذاعات الأقطار العربية المجاورة التي أسهمت الى حد كبير في يقظة الروح القومية لدى العرب الإسرائيليين . فالبرامج الإذاعية والتلفزيونية ، لا سيا الموسيقى والشعر والأدب العربي التي تصل من محطات البث العربية المجاورة ، هذه كلها قد لعبت دوراً هاماً في نشر الثقافة العربية في المناطق الريفية العربية .

كما أن الشباب العربي قد تأثر تأثيراً عميقاً بخطب القادة العرب ، من أمثال جمال عبد الناصر ، وبعض هذه الخطب كانت تطبع وتوزع . وثانياً فقد كان يسمح للعرب المسيحيين ، أثناء عيد الميلاد ، بزيارة الأردن للقيام بالحج المسيحي الى الأراضي المقدسة مثل بيت لحم . وقد استغل العرب المسيحيون هذه المناسبة لزيارة أقاربهم وأصدقائهم ، ولاستيعاب الاتجاهات الجديدة في العالم العربي .

وهكذا فإن العرب في إسرائيل كانوا قد سبق ووعوا هويتهم القومية العربية قبل حرب ١٩٦٧ . وكنتيجة لهذا ، استمرت سلطة الزعماء التقليديين الريفيين بالانحدار ، وفي الوقت نفسه فإن قوائم الأشخاص المتحالفين مع (الماباي) قد فقدت تأثيرها ، كما أن حزب (الماباي) الحاكم نفسه قد فقد تأثيره .

٤ ـ بروز القومية الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ .

كانت للاوضاع الداخلية التي سادت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ و آثار بعيدة المدى على العرب في اسرائيل . فالعلاقات بين العرب واليهود التي كانت أصلاً حساسة جداً قد زادت توتراً كنتيجة لهذه الحرب . هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فان العرب في اسرائيل قد بدأوا يبحثون عن وسيلة للتعامل مع العرب والآخرين في الأراضي المحتلة .

وقبل كل شيء ، فان موجة من الشوفينية قد اكتسحت اسرائيل في فترة ما بعد الحرب وقد بدأ يتم التأكيد على الأهمية التاريخية والدينية لتلك المواقع المحتلة كالقدس وأريحا والخليل ونابلس . كما برر ضم القدس الشرقية بالاستناد الى أهميتها الروحية بالنسبة للتاريخ اليهودي . ويصور لنا فوزي الأسمر في كتابه المشار اليه سابقاً ، كيف أن غالبية الشعب اليهودي قد ركبت هذه الموجة الشوفينية ، بمن في ذلك الشخصيات التقدمية من أمثال أوري أفنري . (١٣) ولقد أصيب العرب في اسرائيل بخيبة أمل من جراء هذه الشوفينية تماماً كما كانوا قد اصيبوا بخيبة أمل من الهزيمة العسكرية العربية ، وعلى العكس من ذلك فان اليهود قد دهشوا للقدرات المحدودة في القوات المسلحة العربية واستنتجوا من هذا ، ان اندحار العرب سببه مستواهم الثقافي المتدني ، وبعد الحرب ، قام الاخصائيون العسكريون الاسرائيليون باستقصاءات عن الحرب تتعلق بالاستراتيجية الكلية الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي • فقد درس يهوشافات هاركابي ، الرئيس السابق لاستخبارات الجيش في قوات الدفاع الاسرائيلية ، هزيمة العرب وعزاها بصورة أساسية الى عوامل ثقافية كالعيوب القائمة في الشخصية القومية والضعف الموجود في البيئة والروح القوميتين والأخطاء الأساسية في المعالجة وفي التصورات .(١٤) وطالما أن « تغيير الشخصية القومية والتصور العام ليسا من المهام اليسيرة ، إذ يعتمد هذا التغيير على إعادة صنع النظام الثقافي بكامله(١٥) ، لذا

فإن هذه الأحكام قد زادت بشكل واضح من سلبية الموقف الذي اتخذه اليهود إزاء العرب . وخلال عدة أشهر سبقت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، كانت الصفوة العسكرية الإسرائيلية تنظر نظرة تعال الى القدرات العسكرية العربية بسبب هذا الموقف السلبي ، وبالتالي فإن هذه الصفوة قد أهملت ، نتيجة لذلك ، جميع الإشارات التي وردت ، وهي تشير الى أن العرب كانوا يعدون لشن هجوم .

وبدأ العرب الفلسطينيون في اسرائيل بالتعامل مع العرب الفلسطينيين في الأرض التي احتلت مؤخراً ، وذلك بعد أن رفعت الأسلاك الشائكة عقب وقف القتال ، وهي الأسلاك التي كانت تؤشر خطوط وقف اطلاق النار . وكان هذا العامل الثاني هو الأهم ويستحق أن يدرس بشكل مفصل .

فبعد ذلك التاريخ أصبح من الواجب النظر الى اليقظة القومية بين العرب في اسرائيل في سياق التطور المماثل الذي يطرأ على العرب في الأراضي المحتلة ، فالسكان القاطنون في الضفة الغربية وفي قطاع غزة قد اجتاحتهم نفس الصدمة الاجتماعية الثقافية ، كما هي الحال بالنسبة لما عاناه العرب في اسرائيل من تجارب منذ سنة ١٩٤٨ . ولكن في هذه المرة ، حاول العرب في اسرائيل أن يخففوا من القلق الذي يواجهه العرب في الأراضي المحتلة . ومثال ذلك ، أن العرب في إسرائيل قد زاروا أولئك القاطنين في الضفة الغربية وغزة ، لكي يزودوهم بالمعلومات والتوجيهات التي كانوا بحاجة اليها .

وعلى أية حال ، فإن هناك تناقضات داخلية وخارجية قد برزت على السطح بعد الحرب بالنسبة للاسرائيليين . وعلى إسرائيل بعد الآن أن تواجه الحركة القومية الفلسطينية التي تنامت بشكل واضح منذ حرب ١٩٦٧ . لقد تحدت الحركة القومية الفلسطينية الصهيونية « والعدالة الدولية » التي كانت هي المسؤولة عن قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ ، ذاهبة في هذا الى وضع اصبعها على أصل المشكلة الفلسطينية . ويتحتم على إسرائيل في حال اعتبارها هذا التحدي الجذري بأنه يشكل تهديداً للدولة ذاتها ، أن تزيد من ايغالها في صهيونيتها أكثر من ذي قبل ، ولابد بالضرورة أن يتم ذلك على حساب العرب الفلسطينيين في اسرائيل وفي الأراضي المحتلة . وعقب الحرب مباشرة بادرت اسرائيل الى ضم القدس الشرقية بمن فيها من سكان يبلغ عددهم ٧٠,٠٠٠ ألف نسمة وبدأت تنشيء المستوطنات التي بلغ عددها ٤٤ مستوطنة قبل حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ .[١٦] ولكن سياسة « التهويد » ـ الاسرلة ـ هذه ، قد سببت لإسرائيل متاعب جسيمة في علاقاتها مع الأسرة الدولية . وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

رداً على قرار إسرائيل بضم القدس الشرقية ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين

(القرار رقم ٢٢٥٣ والقرار رقم ٢٢٥٤) تطلب فيهما من اسرائيل « أن تبطل جميع الإجراءات التي سبق ان اتخذت ، وأن تكف من الآن فصاعداً من اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يغير من وضع القدس » ، ويذكر القرار رقم ٢٩٤٩(وقد اتخذ في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢) أن مبدأ « الحصول على أراضي بطريق القوة هو أمر غير مقبول » و« يدعو اسرائيل الى أن تبطل من الآن فصاعداً مثل هذه الإجراءات وان تكف عن جميع السياسات والممارسات التي من شأنها ان تغير من التركيب الديموغرافي للسكان في الأراضي العربية المحتلة » .

وأما على المستوى الاقليمي الاستراتيجي ، فإن الموقف العسكري الاسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧ كان يبدو في صالح اسرائيل ، اذ كانت اسرائيل تحتل من الأراضي ما يشكل أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب . ومع هذا ، فقد ظهر ـ كما اثبتت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ـ ان اسرائيل يمكن ان تخسر في حرب محدودة . هذا بالاضافة الى أن إدارة الأراضي المحتلة قد وضعت عبئاً على كاهل الاقتصاد الإسرائيلي . كما أن ألاهمية الاستراتيجية للأراضي المحتلة قد بولغ فيها لاعتبارات ايديولوجية ، فقد كتب والتر لاكير ، موجهاً النقد إلى سياسة إسرائيل إزاء الأراضي المحتلة فقال :

« .... إن الأراضي المحتلة هي أبعد ما تكون عن تقوية إسرائيل ، بل هي قد أضعفت موقفها . ويبدو أن هذه هي الحالة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي يشوه فيها مفهوم ايديولوجي الفكر الاستراتيجي ، بل وعلى العكس يؤثر على مجمل نظام الدفاع عن البلاد . وكان الشعور بأن الحصول على هذه الاراضي قد قوّى أمن البلاد وعزز قدراتها الدفاعية ، قد جعل من المستحيل تحقيق حل سياسي للصراع العربي ـ الاسرائيلي . كما أن القيادة السياسية لم تظهر اقتناعاً بأن الأمن الوطني قد تحقق كسبه بحيث يمكن تبرير القول بأن الحل السياسي قد أصبح من المستحيلات ، وبالإضافة الى ذلك فإن استمرار احتلال هذه الأراضي قد شكل أعباء مالية إضافية ... »[١٧]

ومن ناحية أخرى فإن وقوع ما يقارب ١,١٠٠,٠٠٠ نسمة من العرب الفلسطينيين تحت الإدارة الاسرائيلية كان له تأثير هام على البنية الداخلية الإسرائيلية . ذلك أن دولة اسرائيل كانت أمام خيارات صعبة ، ولم تكن هذه الخيارات ديموغرافية (سكانية) وحسب ولكنها اقتصادية وايديولوجية أيضاً : فالأراضي المحتلة كانت تجتذب أعداداً كبيرة من اليهود من أصحاب المصالح اليهود : من رجال الأعمال والمصارف والمضاربين العقاريين والحركات التعاونية (الكيوبتز) والجماعات الدينية والسياسية ، وازاء عدم وجود سياسة ادارية متناسقة اصبحت هذه الأراضي المحتلة « فريسة سهلة وثمينة » بالنسبة الى مجموعات أصحاب المصالح السابق ذكرها . وكنتيجة لهذه الخلافات داخل الحكومة الاسرائيلية (مثال ذلك ، المتطرفون ضد المهادنين ، أو الصقور ضد

الحمائم) أصبح من العسير انتهاج سياسة وطيدة ثابتة بصدد الأراضي المحتلة . وطبقاً لما اتضح من مسألة المستوطنات غير المشروعة التي أقامها بعض القوميين اليهود ، فإن أمراً واقعاً بدأ بالبروز على ضوء المناقشات التي تجري على الصعيد الوطني الاسرائيلي حول الأراضي المحتلة . إننا نشهد الآن تكرار نفس العملية التي جرت عام ١٩٤٨ .

طبعاً إن كون « إسرائيل » ، التي تعداد نفوسها ٣,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، تحتل الآن أراضي يقطنها ١,١٠٠,٠٠٠ نسمة ، لهو على جانب عظيم من الأهمية . إن هذه الأراضي المحتلة تزود اسرائيل بحوالي ٦٠,٠٠٠ الى ٧٠,٠٠٠ من العمال العرب . وبالإضافة الى هذا ، فإن هذه الأراضي تستورد ٩٠ في المائة مما تحتاج اليه من الواردات ، من اسرائيل ، كما تصدر اليها ٦٠ في المائة من مجموع صادراتها . وبهذا الاعتماد الاقتصادي المتداخل بين اسرائيل والأراضي المحتلة ، سيصبح من الصعب على اسرائيل ان تتخلى عن هذه الأراضي وتعيدها ، وهذا بدوره سيحول دون التوصل الى تسوية للصراع في الشرق الأوسط . على أنه يجب أن نتذكر أن الوضع السياسي والقانوني للسكان العرب في هذه الأراضي سيزداد غموضاً كلما استمر الاحتلال الاسرائيلي . بل وأكثر من ذلك ، فإن تزايد الاعتماد المتداخل على الأراضي المحتلة قد تسبب أيضاً في وضع اسرائيل أمام خيار صعب . فإن دمج اقتصاديات هذه الأراضي مع اقتصاديات اسرائيل قد نتج عنه بروز طبقة البروليتاريا العربية للوجود . فقد أشار مؤخراً البروفسور سيمور مارتن ـ من جامعة هارفرد ـ الى أن اسرائيل ستتحول الى دولة عنصرية إذا ما بقيت تحتفظ بالبروليتاريا العربية دون أن تعطيها حقوقها السياسية ـ كما أشار الى أن احتمال تشكل بورجوازية يهودية وطبقة عاملة عربية (بروليتاريا) ـ يجثم على حزب العمال الصهيوني ككابوس[١٨] ، ولكن المفارقة هو أن تنامي الطبقة العاملة العربية قد أسهم في إقامة علاقات وطيدة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين ، إذ أدى ذلك إلى إرضاء اليهود الشرقيين بجعلهم يرتقون الى الأعلى في السلم الاجتماعي داخل المجتمع اليهودي ، تاركين للعرب الأعمال غير المريحة .

وخلال الفترة ما بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ، قام المتخصصون في علم الاجتماع في الجامعة العبرية في اسرائيل ، بنشر سلسلة أبحاث حول العرب في إسرائيل . وننشر فيما يلي بعض النتائج الهامة لهذه الأبحاث (وأن الأبحاث قد أعدت بشكل مقابلات) .

الجدول (١)

س : هل لدولة إسرائيل الحق في أن تعيش ؟

	نعم	نعم مع التحفظ	رفضوا الاجابة	لا	العدد
مجموع الذين أجابوا على السؤال	٣١٪	٤٩٪	٤٪	١٦٪	٤٧٠
الطلاب	٢٤٪	٤٩٪	٣٪	٢٤٪	١٩٢
الآباء والأمهات	٥٤٪	٤١٪	٢٪	٣٪	١٩٦
مجيبون اخرون من الشباب	٢٧٪	٥٣٪	٥٪	١٥٪	١٨٠

أجرى هذا الاستفتاء بعد حرب ١٩٦٧ . ي « بيريس » ، « العنصرية والقومية في هوية العربي الإسرائيلي » عدد الخريف ١٩٧٠ من مجلة « ميدل ايست جورنال » .

الجدول (٢)

س : في أي من المكانين تشعر بأنك موجود في وطنك أكثر ، في إسرائيل ، أو في قطر عربي آخر : ... قبل حرب حزيران وبعدها ؟

	١٩٦٦	١٩٦٧
أكثر في إسرائيل	٦٢٪	٣١٪
لا فرق	١٤٪	١٢٪
أكثر في أحد الأقطار العربية	٢٣٪	٥٧٪
العدد	١١٧	١٨٨

أجرى هذا الاستفتاء في ١٩٦٦ و ١٩٦٧ . ي . بيريس ، و ن ي . دافيس ، « بعض الملاحظات حول الهوية القومية للعربي الإسرائيلي » مجلة هيومان ريليشنز ، حزيران (يونيو) ١٩٦٩ .

الجدول (٣)

س : من الذي أحرز تقدما أكثر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية والتربوية ـ والعائلية خلال العشرين سنة الماضية ؟

	المجال الاقتصادي	المجال الأجتماعي السياسي	المجال التربوي والاسرة
العرب الإسرائليون	٪٤٣	٪٥٩	٪٢٥
كلاهما سواء	٪٨	٪٢١	٪١٥
عرب الضفة الغربية	٪٥٠	٪٢٠	٪٦٠
العدد	٤٢٧	٤١١	٤١٢

(أجرى هذا الاستفتاء بعد حرب ١٩٦٧ . ي . بيريس ، مجلة **ميدل ايست جورنال** .)

إن هذه الإجابات أعلاه تشير بوضوح الى أن الوعي القومي لدى العرب الإسرائيليين قد تعاظم بشكل ملحوظ . ويلاحظ بصورة خاصة ، أن الشباب العربي الإسرائيلي قد أعربوا عن آرائهم بصراحة وذلك على عكس والديهم . ولدى التحليل الأوسع ، يبدو لنا أن النتائج المتضمنة في الجدولين (٢) و(٣) تتعارض بوضوح مع تصريحات الحكومة الاسرائيلية بأن المستوى المعيشي للعرب الاسرائيليين هو أعلى من المستوى المعيشي للعرب في الأقطار العربية . فكيف اذن تم الحصول على مثل هذه النتائج ؟ ويختتم يوخنان بيريس بحثه هذا فيقول :

« في حين يبدو أن المعطيات الإحصائية تعبر عن المتوسط أو المتكرر ، فإن الانطباعات الشخصية تستند أكثر إلى الملاحظات المباشرة . وهكذا فإن مستوى المعيشة المرتفع البادي على إمكانيات الطبقة العليا في الضفة الغربية (الفيللات ، السيارات الخاصة ، الخ ....) قد قدم كمثال على الصعود الاجتماعي المفتوحة أمام مواطني الأقطار العربية . إن استقطاب انتباه العرب الاسرائيليين حول الطبقة الميسورة في الضفة الغربية قد أخفى عنهم وجود الطبقات الاجتماعية الأخرى الأكثر فقراً والتي تعيش في القرى الصغيرة بعيداً عن الطرق الرئيسية وبمنأى عن أنظار السائحين » .[١٩]

ومع هذا فإن حجة بيريس هنا ليست مقنعة . فالجواب على هذه الأسئلة ينبغي أن يستخلص من الطابع الأساسي لدولة إسرائيل ، ذلك أن مشاركة العرب في الميادين الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية وإمكانية تقدمهم فيها محدودتان جداً في الدولة اليهودية .

٥ ـ حرب تشرين الأول (اكتوبر) وآثارها

إن الوعي القومي الذي تجلى عند العرب الفلسطينيين في اسرائيل والأراضي المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ ، قد توهج مع بداية المعارك الأخيرة في ١٩٧٣ . وكانت حرب تشرين الأول (اكتوبر) نقطة تحول في البنية السياسية للشرق الأوسط ، اذ كان هدف العرب هو استرداد بعض الأراضي المفقودة ، من أجل أن يستعيد الزعماء العرب اعتبارهم في أقطارهم ذاتها وفي العالم العربي ، ولكي يستطيعوا بالتالي أخذ المبادرة في الهجوم السياسي لفترة ما بعد الحرب . وكانت إسرائيل تقوم بمراقبة الاستعدادات العسكرية للدول العربية قبل نشوب القتال . ومع هذا فإنها قد تفادت توجيه الضربة الوقائية الأولى حتى لا تجد نفسها تقف في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية .

غير أن موقف إسرائيل السياسي في الساحة الدولية كان قد تدهور قبل اندلاع القتال بزمن طويل . فمنذ حرب ١٩٦٧ ، اتبعت إسرائيل سياسة القوة من أجل أن تبسط تفوقها العسكري في الشرق الاوسط .

وعلى أية حال ،فقد كان لا بد لهذه السياسة من أن تؤدي الى نشوء خلافات ، إذ إنها لم تكن تهدد أقطار المواجهة العربية فحسب ، ولكن أيضاً الأقطار العربية البعيدة كالسعودية وليبيا ، كما أنها شملت الدول الغربية التي لم تكن راغبة في أن تتورط في الصراع بسبب حاجتها للنفط . ومثال ذلك ، فإن السعودية لم تشترك بصورة مباشرة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ولكنها تعرضت للتهديد بعد سيطرة إسرائيل على سيناء والبحر الأحمر وبعد ان أصبح الأردن معرضاً للسقوط . وهكذا ، بدأت السعودية بتسليح نفسها بالأسلحة المتطورة ، وبدأ النقد يوجه إلى سياسة الشدة التي اتبعتها إسرائيل في الشرق الأوسط وفي الأراضي المحتلة .

وفي سنة ١٩٧٣ ، عشية اندلاع حرب تشرين الأول (اكتوبر) ، كان وضع إسرائيل الدولي قد عانى الكثير بسبب سياسة القوة التي اتبعتها . ففي شهر شباط (فبراير) ، أسقطت الطائرات الحربية الإسرائيلية طائرة ليبية فوق صحراء سيناء ، وهي عملية استنكرتها الجمعية العامة لـ«ايكاو» (منظمة الطيران المدني الدولية)، كما أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اتخذ قراراً في نيسان (ابريل) استنكر فيه الهجوم الاسرائيلي على لبنان، والذي قتل فيه ثلاثة قادة من منظمة التحرير الفلسطينية . وكانت العلاقات الإسرائيلية ـ النروجية قد توترت نتيجة قيام العملاء الإسرائيليين بقتل أحد المغاربة المقيمين في النروج عن طريق الخطأ ، وذلك في تموز (يوليو) ، وبعد أن قامت طائرات تابعة للسلاح الجوي الاسرائيلي بإرغام طائرة ركاب عراقية في آب (اغسطس) على الهبوط في اسرائيل ، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وبالاجماع ، قراراً أدان فيه

إسرائيل (وكان تصويت أمريكا بتأييد هذا القرار قد أحدث آنذاك رجة عنيفة لاسرائيل ، التي كانت تعتقد ، في ذلك الوقت ، أن موقف الولايات المتحدة الودي منها لا يمكن أن يطرأ عليه أي تغيير) ، وفي أوائل شهر أيلول (سبتمبر) ، تبنى حزب العمال الإسرائيلي الحاكم الوثيقة التي اسميت بـ « وثيقة غاليلي » ، والتي تضمنت بعض الفقرات التي أثارت مناقشات مثل الفقرات الخاصة بمشاريع الإعمار في الضفة الغربية وفي ضواحي قطاع غزة ، والحصول على الأراضي وشراء الأرض من قبل الأفراد وإقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة . ولكي تحاول اسرائيل استعادة كسب مواقعها داخل الرأي العام العالمي ، فقد أقلعت عن الأخذ ببدائلها المحدودة ، ونعني بها الضربة الوقائية الأولى والتعبئة العامة لاحتياطها . ومعنى ذلك أن سياسة القوة التي أخذت بها قد انهارت . وطبقاً للواقع الجديد لم يكن أمام السياسة الاسرائيلية سوى المناورات الدبلوماسية . وعندما انتهت المعارك ، اضطرت اسرائيل أن تتخذ موقفاً أكثر مرونة حيال الغيير الذي طرأ على البيئة المحيطة بها ، وغدت إسرائيل عقب خساراتها العسكرية والسياسية أكثر اعتماداً على معونة الولايات المتحدة ، التي كانت تحاول أن تكسب لها مواقع داخل العالم العربي بعد الحرب . أما فيما يتعلق بتنامي القومية الفلسطينية الوطيدة بين العرب الفلسطينين في إسرائيل والأراضي المحتلة ، فإن إسرائيل ظلت ماضية في الأخذ بسياسة القوة ومسلحة في ذلك بالصهيونية .

وعندما ظهر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، شارك السكان العرب في الضفة الغربية ، ومعظمهم من الشباب ، بحشود جماهيرية للتضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واصطدموا مع قوات الاحتلال الإسرائيلي . ثم إن القوميين من العرب الفلسطينيين قد فازوا في الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٦ . ولقد قاوم الشباب العرب في الضفة الغربية **الأمر الواقع** في الأراضي المحتلة ، إذ قاوموا « تهويد » بعض الأماكن المقدسة كمدينة القدس القديمة والخليل و« مسيرة وحركة غوش امونيم واستيطانها » ، وقد امتدت هذه الانتفاضة الى سائر أرجاء الضفة الغربية مسببة خسائر فادحة في الأرواح في صفوف العرب .

وفي الانتخابات البلدية التي جرت في الناصرة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ ، استطاع توفيق زياد ، من الحزب الشيوعي الجديد « راكاح » ، أن يفوز برئاسة البلدية ، وكان قبل ذلك قد امتدح عبور المصريين لقناة السويس في إحدى قصائده . وفي اذار (مارس) ١٩٧٦ ، انتهى اضراب الاحتجاج الذي نظمه الحزب الشيوعي ضد مصادرة الأراضي في الجليل ، بشكل دموي . وقد جابهت إسرائيل تنامي هذه المشاعر القومية بالقوة بالرغم من أن ذلك قد ورطها بمزيد من المتاعب ، وبعد الاضطرابات العربية التي حدثت في الجليل في ربيع ١٩٧٦ ، تعالت أصوات في

الوزارة الإسرائيلية مطالبة بحظر حزب « راكاح » . ويذكرنا رد الفعل الإسرائيلي هذا بسابقة حركة « الأرض » .

الخاتمة

كيف يتسنى للعرب الفلسطينيين في إسرائيل وأولئك العرب في الأراضي المحتلة ، أن يجدوا حلاً للصراع القائم بين تنامي قوميتهم الفلسطينية وبين ذلك الحاجز الصفيق الذي لم تستطع حركة الأرض أن تتخطاه ؟ إنه لمن الصعب أن نقدم جواباً جاهزاً على هذا السؤال . ولكن يمكن أن يقال مثلاً ، إن بامكان جيل الشباب من العرب في اسرائيل ، ممن هم تحت سن الثلاثين ، والذين يؤلفون ٧٥ في المائة من مجموع السكان العرب في اسرائيل[٢٠] الوصول الى حل . إن هؤلاء العرب الشباب في إسرائيل ، بصفتهم مواطنين من الدرجة الثانية ، قد وعوا وضعهم في المجتمع الاسرائيلي . كما أدركوا في الوقت نفسه العامل الأساسي الذي يمنعهم من الاسهام في النشاطات والمناقشات الأساسية التي تجري في إسرائيل . إن نظام اتخاذ القرارات مغلق في وجه العربي ، حتى إذا كانت تلك القرارات تتعلق بمشكلات جوهرية تمس وضع العرب كما هي الحال بالنسبة للمشكلة الفلسطينية . وما لم تتغير هذه الأوضاع بالنسبة للعرب الإسرائيليين ولعرب الأراضي المحتلة خلال المستقبل المنظور ، فإن الشباب العرب سيحاولون هم البحث عن مخرج . وسيكون لهذا تأثير بعيد المدى على مستقبل المناقشات في الشرق الأوسط سواء أكان هذا التأثير معتدلاً أم متطرفاً .

الحـــواشي

١) س . ح . ايزنستاد ، « **المجتمع الاسرائيلي** » **ونقدنفلد ونيكلسون** ، لندن ، ١٩٦٧ ، ص ٣٩١ .

٢) ج . م . لانداو ، « **العرب في اسرائيل** » ، اكسفورد ، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٣ .

٣) طبقاً لما ورد في الطبعة الانكليزية من كتاب صبري جريس « **العرب في اسرائيل** » ، عرف المثلث الصغير بما يلي :

« خلال فترة الانتداب ، كان المثلث هو ذلك الجزء من منطقة السامرة الذي يحيط بنابلس ، وطولكرم ، وجنين ... وعلى أية حال فطبقاً لاتفاق رودس ، فإن نصف المثلث قد ضم إلى إسرائيل . وان هذا المثلث الإسرائيلي ، أو المثلث الصغير كما يسميه الاسرائيليون ، يقع على مسافة ٢٥ ميلاً من شرق تل أبيب على الحدود الاردنية .»

صبري جريس ، « **العرب في اسرائيل** » ، معهد الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١ .

٤) ولتفصيلات أوسع حول الإدارة العسكرية ، راجع كتاب صبري جريس : « العرب في اسرائيل » .

٥) والتر شفارتز ، « **العرب في اسرائيل** » فابر و فابر ، لندن ، ١٩٥٩ ، ص ٩٨ .

٦) لانداو ، ص ٧٦ .

٧) لانداو ، ص ١٠٩ .

٨) فوزي الأسمر « ان تكون عربياً في اسرائيل » فرانسس بنتر ، لندن ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦ .

٩) حول بنية الصراع ، أنظر مثلاً ، جوهان غالتنغ « نظرية بنيوية للعدوان » جورنال اوف بيس ريسرتش ، شباط (فبراير) ١٩٦٤ ..

١٠) لانداو ، ص . ٧٥ .

١١) ورد في لانداو ، ص . ص . ٨٢ ، ٨٣ .

١٢) دون بيرتس ، « التنوع الاسرائيلي : مشكلات المعارضة الداخلية » في طبعة و . أ . بيلنغ ، « **الشرق الأوسط : بحثا عن سياسة امريكية** » ، مطبعة جامعة ولاية نيويورك ، الباني ١٩٧٣ ، ص ٨٣ .

١٣) فوزي الأسمر ، ص ١٢١ .

١٤) ي . هاركابي ، « **العوامل الأساسية للانهيار العربي خلال حرب الستة أيام** » اوربيس ، خريف ١٩٧٦ .

١٥) هاركابي .

١٦) **ذي جور زلم بوست** ، ١٩ آب (اغسطس) ١٩٧٣ .

١٧) و . لاكير ، **المواجهة** ، أباكس ، لندن ، ١٩٧٤ ، ص . ٨٣ .

١٨) س . م . لبست ، «« المأزق الاسرائيلي »» في مايكل كورتس اي آل .

١٩) ي . بيريس ، « **التحديث** .. »

٢٠) آزبكيال شيمش ، « عرب اسرائيل ـ ١٩٧٥ » ، **نيو آوت لوك** ، تشرين الأول / تشرين الثاني (اكتوبر / نوفمبر) ١٩٧٥ .

انيس القاسم

حق الحصول على الجنسية في دولة اسرائيل*

« اني واثق من أن العالم سوف يحكم على الدولة اليهودية على ضوء ما ستفعله بالعرب » .[١]

حاييم ويزمان (١٩٤٩)

« إن الجمعية العامة ...

تقرر ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري .[٢] »

١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥

الجلسة العامة ٢٤٠٠

في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠) حددت فيه أن « الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري » . ويدل هذا القرار دلالة قاطعة على وجود اتفاق عام في الرأي العام تجلى في صدوره ، ويتناول هذا البحث مدى مقومات القرار ومبررات إصداره ، بيد أنه سيركز على جانب واحد فقط[٣] من جوانب الصهيونية : ألا وهو حق الحصول على الجنسية في دولة اسرائيل .

١ ـ قانون الجنسية الاسرائيلية

في الواقع يوجد في كتب القوانين الاسرائيلية قانونان للجنسية ، أولهما بشأن « اليهود » ، وثانيهما بشأن « غير اليهود » . وقد دون هذا التمييز في قانون الجنسية الاسرائيلية الصادر في ١٩٥٢[٤] . وينص الجزء الأول من هذا القانون على ما يلي :

* مترجم عن الانكليزية .

تكتسب الجنسية الاسرائيلية :
بالعودة (الجزء ـ ٢)
بالإقامة في إسرائيل (الجزء ـ ٣)
بالمولد (الجزء ـ ٤) أو
بالتجنس (الاجزاء ٤ ـ ٩) .

وتتركز الفكرة الأساسية في هذه الدراسة على اكتساب الجنسية « بالعودة » واكتسابها « بالإقامة » ، أما الوسيلتان الأخريان للحصول على الجنسية ، فإنهما في الممارسة الإسرائيلية تكادان تخلوان من أي مغزى قانوني .

أ ـ اكتساب الجنسية بالعودة

لكي نفهم هذه الوسيلة لاكتساب الجنسية فهماً صحيحاً ، يلزمنا أن نعود الى اساسها القانوني / السياسي . ففي ٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، أصدر البرلمان الاسرائيلي « قانون العودة »[٥] المعروف ، وورد بالجزء الأول من هذا القانون « ان كل يهودي يحق له أن يجيء الى هذه الدولة بوصفه مهاجراً » .

وهذا « الحق » المزعوم « لليهودي » بالهجرة الى فلسطين قال عنه دافيد بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل إنه « فطري فيه لمجرد كونه يهودياً ، فالدولة لا تمنح حق العودة ليهود الشتات ، فهذا الحق أسبق في الوجود من الدولة ، ومصدره يكمن في الاتصال التاريخي الذي لا ينفصم أبداً بين الشعب اليهودي والوطن »[٦] .

وما إن « يعود اليهودي » إلى « الوطن » المزعوم حتى يكفل له قانون الجنسية فوراً وتلقائياً صفة المواطنة الاسرائيلية . وينص الجزء ٢ (ـ أ) من القانون على أن « كل مهاجر يصبح مواطناً إسرائيلياً بمقتضى قانون العودة » .

٢ ـ الإجراءات القانونية

طالما أن القانون يعطي كل « يهودي » « حق العودة » فإن هذا اليهودي لا يخضع لأي التزام قانوني باتخاذ أي إجراء في سبيل الحصول على المواطنة الاسرائيلية . فالقانون لا يتطلب منه « التقدم بطلب » للحصول على المواطنة ، وكذلك لا يفرض عليه أن « يقيم » فترة معينة من الزمن قبل أن يصبح مؤهلاً للحصول على المواطنة . ولا يشترط عليه كذلك أن يؤدي قسم الولاء ، كما يحدث في التقاليد المتبعة في الدول الأخرى ، بل إن القانون لا يتطلب من اليهودي « العائد » حتى أن يعلن رغبته أو نيته في أن يصبح مواطناً اسرائيلياً ولا ايضاً أن يتخلى عن جنسيته الأصلية .

ويقول أحد المحامين البارزين الاسرائيليين إن اليهودي المهاجر يصبح مواطناً اسرائيلياً حتى دون توافر أدنى قدر من الإرادة لديه ، أو دون حق الاعتراض من جانب الحكومة[٧] « الاسرائيلية » .

ومن الناحية الأخرى فإن القانون يلزم « اليهودي » القادم الى اسرائيل ، بأن يعلن أمام مسؤول إسرائيلي رفضه للمواطنة الاسرائيلية إذا كان لا يريد أن تخلع عليه هذه المواطنة ، وهذا ما تشير إليه الصياغة الدقيقة لقانون الجنسية . وينص الجزء ٢ (ج) على أن الجنسية بالعودة :

لاتنطبق على الشخص البالغ سن الرشد الذي يعلن فوراً أنه لا يرغب في أن يصبح مواطناً اسرائيلياً (مع التشديد على كلمة فوراً) .

٣ ـ قابلية تطبيق قانون الجنسية بالعودة

إن الحصول على الجنسية بالعودة يثير عديداً من القضايا المعقدة ، وتتصل اثنتان من هذه القضايا بموضوع هذا البحث ، ونظراً لأن الجنسية بالعودة مقصورة على « اليهود » دون أي اعتبارات للجنسية التي يحملها كل منهم ، فان القضيتين اللتين يمكن طرحهما مباشرة هما : ما هي التأثيرات التي يمكن ان تتركها قابلية تطبيق هذه القاعدة على اليهود القادمين إلى إسرائيل ، ومن هو اليهودي ، اولاً وقبل كل شيء .

أ ـ وضع اليهود القادمين الى اسرائيل

كل « يهودي » قادم الى اسرائيل تخلع عليه « المواطنة الاسرائيلية » « فوراً وتلقائياً » ، إلا إذا أعلن صراحة أنه لا يريدها . وقد خلقت هذه الوسيلة لاكتساب الجنسية عدداً من المشكلات القانونية بالنسبة لليهود الذين لا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين اسرائيليين ولكنهم لا يعرفون أو لا يدركون تماماً باكتساب الجنسية الإسرائيلية بمجرد العودة . كذلك فإنها خلقت مسؤولية قانونية بالنسبة للحكومات الأجنبية تجاه مواطنيها من اليهود . وتزيد المشكلة حدة بصفة خاصة إذا كان قانون الجنسية في الدولة الأصلية متشدداً بشأن ازدواج الجنسية .

وعندما صدر قانون الجنسية الإسرائيلي قوبل بالاستياء من جانب العديد من الحكومات الأجنبية . وقد تمثل رد فعل الحكومة الأمريكية مثلاً في التعليمات الرسمية التي أصدرتها لليهود الأمريكيين المقيمين في اسرائيل بكتابة إعلان بتخليهم عن الجنسية الإسرائيلية إذا كانوا لا يريدون فقد جنسيتهم الأمريكية[٨] . كذلك اعتادت وزارة الخارجية الأمريكية إعطاء التعليمات لليهود الأمريكيين المتوجهين إلى إسرائيل بأن يعلنوا فور وصولهم الى الموانىء الإسرائيلية أنهم لا يريدون أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين ، إلا إذا كانوا يرغبون في غير ذلك[٩] .

واتخذت وزارة الخارجية الهولندية موقفاً مماثلاً ، فأبلغت المواطنين الهولنديين اليهود ، بأنهم لن

يفقدوا جنسيتهم الهولندية إذا أعلنوا في ميناء الوصول في إسرائيل عدم رغبتهم في الحصول على الجنسية الاسرائيلية[١٠] .

ولا تنتهي التعقيدات عند هذا الحد . فإن القانون ينص على أن « اليهودي » المولود في اسرائيل يصبح فوراً مواطناً اسرائيلياً اعتباراً من يوم مولده . ويجدر بنا أن نوضح أن مثل هذا الطفل لا يكتسب المواطنة الاسرائيلية بمقتضى مولده ، وإنما بمقتضى « العودة » ، إذا إن الجزء ـ ٤ من قانون العودة يعتبر « كل يهودي ولد في هذه البلاد » مهاجراً .الأمر الذي يعني أن « جميع الأطفال اليهود المولودين في اسرائيل يصبحون مواطنين إسرائيليين **بداهة** ، بغض النظر عن جنسية والديهم[١١] ».

وإذا تخلى الوالدان عن الجنسية الإسرائيلية ، فإن تخليهم هذا لا يشمل بالضرورة طفلهم المولود في إسرائيل إلا إذا ضموه صراحة في إعلان التخلي عن الجنسية[١٢] .

ب ـ من هو اليهودي ؟

من أكبر القضايا التي أرهقت المؤسسة الاسرائيلية الصهيونيه قضية تعريف اليهودي ، وغالباً ما تبدو هذه القضية كما لو كانت شبكة كثيفة من الغيبيات الدينية أو « السفسطات القانونية » . وتكمن النقطة المحيرة في هذه القضية في النظرية الصهيونية الأساسية المسماة « الشعب اليهودي »[١٣] . فالصهيونية ترى أن أتباع الدين اليهودي ـ بصرف النظر عن محل إقامتهم او جنسيتهم ـ يشكلون كياناً متميزاً ومستقلاً يسمى « الشعب اليهودي »[١٤] . وتتفق الصهيونية في الرأي مع التعاليم اليهودية ، على أنه يمكن تعريف اليهودي بأنه شخص ولد لأم يهودية او اعتنق الدين اليهودي . ولكن الفرق بين الصهيونية والشريعة اليهودية يصبح أكثر وضوحاً وحسماً اذا طرحنا القضية في شكل سؤال النفي : « من هو اليهودي ؟ » ، إن الشريعة اليهودية تقضي بأن اليهودي الذي يعتنق ديانة أخرى يظل يعتبر يهودياً[١٥] ، ولكنه لا يعتبر كذلك في نظر الصهيونية ، لأنه قطع العلاقة بينه وبين « الشعب اليهودي » .

ويبرز تعريف « اليهودي » طبقاً للفقه الإسرائيلي الصهيوني في الحكم الرسمي الذي أصدرته المحكمة العليا الاسرائيلية في قضية دانيال الشهيرة[١٦] . فقد ولد أزوالد ريفيسون في بولندا من أم يهودية ، ولكنه ارتد طواعية الى المسيحية بعد ذلك ، وأصبح يدعى الأب دانيال من الرهبان الكرمليين الكاثوليك . وعندما هاجر الى اسرائيل في ١٩٥٨ ، تقدم بطلب ـ على أساس أنه يعتبر نفسه يهودياً ـ الى وزير الداخلية يرجو منحه صفة مهاجر طبقاً لقانون العودة ، ولكن طلبه قوبل بالرفض ، فرفع قضية أمام المحكمة العليا .

وقررت المحكمة بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد ، أن دانيال ليس يهودياً بالنظر الى

الاغراض التي وضع من أجلها قانون العودة . وكان رأي جميع قضاة المحكمة العليا أنه لا يجب الخلط بين مفهوم « اليهودي » في قانون العودة ومفهوم اليهودي في الشريعة . وبناء على هذا الافتراض ، فإن رئيس المحكمة القاضي سلبرغ قال « إن اليهودي الذي يعتنق المسيحية لا **يمكن** أن يسمى يهودياً». (التأكيد على كلمة **لا يمكن** موجودة في النص) . وتتبع القاضي لانداو ، أساس قانون العودة في العقيدة الصهيونية والفلسفة التي كان يرمي اليها مؤسسو هذه العقيدة وانتهى الى ما يأتي :

« إن وزارة الداخلية أصابت في رسم الخط الفاصل بين اليهودي وغير اليهودي ، في نطاق معنى قانون العودة ، عند نقطة تغيير الدين » .

والأساس **القانوني** لهذه النتيجة هو أن اليهودي الذي اعتنق ديناً آخر يجب أن يفصل نفسه بالضرورة عن « الشعب اليهودي » ، وكان رأي القاضي لانداو هو :

« إن اليهودي الذي يقطع نفسه عن تراث الماضي القومي لشعبه « اليهودي » بتغيير دينه لا يصبح يهودياً بعد ذلك بهذا **المعنى القومي** الذي يعبر عنه قانون العودة » . (التأكيد مضاف)

وتأكيد المحكمة على الربط بين « اليهودي » و« الشعب اليهودي » هو الفكرة الأساسية في تعريف من هو اليهودي . « فاليهودي » في التشريع الإسرائيلي الصهيوني هو « المواطن » الذي ينتمي الى ما يسمى « بالشعب اليهودي » . ولا تتحدد هوية هذا « المواطن » بالدين الذي ينتمي اليه ، وإنما بكونه شخصاً لم يعتنق ديناً آخر . وقد أقر هذا المفهوم بصفة نهائية بموجب تعديل أدخل على قانون العودة ووافق عليه البرلمان الإسرائيلي في ١٩٧٠ ونصه كما يلي :

« لغرض هذا القانون فإن « اليهودي » يعني الشخص المولود لأم يهودية ، أو اعتنق الدين اليهودي ولا ينتمي لدين آخر» .

جـ ـ اكتساب الجنسية بالإقامة

كل وسائل اكتساب الجنسية ـ باستثناء قانون العودة ـ تختص بغير اليهود . ويختص اكتساب الجنسية بالإقامة بوجه خاص بالسكان الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين بعد ظهور الدولة الاسرائيلية . ويحدد القانون إجراءات قانونية معينة للسكان الفلسطينيين للتقدم بطلبات الحصول على المواطنة الاسرائيلية .

٤ ـ الإجراءات القانونية

ينص الجزء ـ ٣ (أ) من القانون على ما يلي ؛

« الشخص الذي كان ـ قبل انشاء الدولة مباشرة ـ مواطناً فلسطينياً ولم يصبح مواطناً

اسرائيلياً بمقتضى الجزء ـ ٢ (بالعودة) يصبح مواطناً اسرائيلياً :

١ ـ إذا كان قد سجل اسمه في الرابع من آذار ٥٧١٢ (أول اذار ١٩٥٢) كأحد السكان طبقاً لقانون تسجيل أسماء السكان الصادر في ٥٧٠٩ ، (١٩٤٩)

٢ ـ واذا كان من سكان إسرائيل في تاريخ سريان هذا القانون

٣ ـ واذا كان موجوداً في اسرائيل أو منطقة أصبحت أرضاً اسرائيلية بعد إنشاء الدولة ، او دخل اسرائيل بطريقة قانونية في خلال تلك الفترة » .

وكانت هذه الشروط في الواقع صعبة الاستيفاء الى حد كبير[١٧] . وقد كتب البروفيسور دون بيرتز ـ وكان في ذلك الوقت متعاطفاً جداً مع اسرائيل ـ : « إن معظم المواطنين الفلسطينيين لم يكن لديهم اي اثبات لمواطنتهم الفلسطينية التي لم يكن من الممكن اثباتها إلا بحيازة جواز سفر فلسطيني أو بطاقة هوية فلسطينية » . وأضاف بيرتز : « إن أعداداً كبيرة من العرب كانت لديهم بطاقات هوية ، ولكنهم إما فقدوها أو سلموها للجيش الاسرائيلي إبان الحرب او في اعقابها مباشرة » . وفضلاً عن ذلك فإن كثيرين من الفلسطينيين استبعدوا من مكاتب تسجيل أسماء السكان ، فقد كانت هناك في أغلب الأحوال محاولات لعدم تسجيل كثير من القرى (الفلسطينية) .

واذا قدر لمواطن فلسطيني أن يجتاز هذه الموانع ، فإنه يبقى أمامه أن يثبت أنه كان من سكان إسرائيل أو كان يقيم في أراض اسرائيلية في الفترة بين تاريخ إقامة الدولة وتاريخ بدء سريان هذا القانون . وبالنظر الى ظروف الحرب والارهاب الذي أرهق فلسطين قبل ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ وبعده ، كان من شبه المستحيل بالنسبة لكثيرين من الفلسطينيين ان يحددوا ما إذا كانوا يقيمون في أرض اسرائيلية أو في أرض غير محتلة . أضف الى ذلك التوسع الإقليمي الإسرائيلي المستمر في الفترة من ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ الى اتفاقيات الهدنة المبرمة في رودس (١٩٤٩)[١٨]

٥ ـ قابلية تطبيق قانون الجنسية بالاقامة

كانت المواطنة الفلسطينية تنظم بمقتضى مرسوم عام ١٩٢٥ الذي أصدرته الدولة صاحبة الانتداب ، وعندما أصدرت الدولة الإسرائيلية قانون الجنسية الخاص بها ، بدأت أول ما بدأت بالغاء قانون المواطنة الفلسطينية بأثر رجعي « اعتباراً من تاريخ إنشاء الدولة »[١٩] . فاصبح الفلسطينيون منذ ذلك التاريخ « بلا دولة » من الناحية القانونية ، وهو مبدأ عملت به العديد من المحاكم الإسرائيلية ومن بينها المحكمة العليا[٢٠] . واستمر وضع اغلبية المواطنين الفلسطينيين هكذا « بلا دولة » بعد سريان القانون . وأدت الشروط التعسفية الواردة في الجزء ـ ٣ (أ) الى خلق فئة

« بلا دولة » من الفلسطينيين الذين يعيشون في اسرائيل .إذ إن الصلاحية للحصول على المواطنة الإسرائيلية لم تكن متاحة لمن لم يتمكنوا من إثبات أنهم كانوا مواطنين فلسطينيين ، أو لم تكن أسماؤهم مسجلة في سجلات السكان ، أو لم يكونوا بين سكان إسرائيل في تاريخ إنشائها .

وأسوأ النتائج القانونية التي تمخضت عن هذا الوضع ، هو أن هؤلاء الفلسطينيين « بلا دولة » ما يزالون حتى يومنا هذا ينجبون أطفالاً « بلا دولة » ، وهذا ما يكشف عنه التحليل المتأني لجزء ـ ٣ (ب) من القانون ، وينص هذا الجزء على ما يلي :

« الشخص المولود بعد تاريخ إنشاء الدولة وأصبح من سكان اسرائيل في بدء سريان هذا القانون وتحصل أمه أو يحصل ابوه على المواطنة الاسرائيلية بمقتضى القسم الفرعي (أ) ، يصبح مواطناً اسرائيلياً اعتباراً من تاريخ ميلاده . »

ويجب بادىء ذي بدئ عدم الخلط بين النص السابق وبين الحق التقليدي في الحصول على الجنسية بالمولد ، فالنص مرتبط بالجزء الفرعي (أ) المذكور من قبل . وإذا فهم الجزء الفرعي (ب) بطريقة مختلفة يصبح من البديهي أن الفلسطيني المولود في إسرائيل لأب أو أم لم يستطيعا أن يصبحا مواطنين إسرائيليين ، طبقاً لما نص عليه القسم الفرعي (أ) ، لا يستطيع بناء على ذلك أن يصبح مواطناً اسرائيلياً .

٦ ـ تقييم قانوني لقانون الجنسية الاسرائيلي على ضوء معايير القانون الدولي للجنسية :[٢١]

من النظريات الثابتة في القانون الدولي العام ، أن كل دولة تخضع لقيود إجرائية معينة بخصوص تنظيم قانون الجنسية الخاص بها . وهذه القيود يحددها تحديداً واضحاً القانون الدولي للجنسية . ويجب على الدولة مراعاة هذه القيود القانونية حتى تحترم الدول الأخرى قانونها الخاص بالجنسية .

أ ـ قيود منح الجنسية بمقتضى المولد

أقر القانون الدولي عرفاً وسيلتين تمنح بهما الدولة حق الجنسية لشخص عند مولده ، وهما حق **الأرض وحق الدم** .وبالنسبة للوسيلة الأولى ، فإن الشخص يكتسب جنسية الدولة التي ولد في اراضيها بصرف النظر عن جنسية والديه . اما وسيلة اكتساب الجنسية بحق الدم فتنص على ان الشخص يكتسب جنسية والديه أو أحدهما بغض النظر عن الأرض التي ولد فيها .. وكل دولة من دول العالم تطبق إحدى هاتين أو الوسيلتين ، أو الوسيلتين معاً ، فيما يتعلق بمنح الجنسية .

ولكن القانون الاسرائيلي الذي يمنح الجنسية بمقتضى العودة لا يلتزم بحق الأرض ولا بحق الدم . وقد وصفه أحد الدارسين الاسرائيليين وصفاً دقيقاً بأنه وسيلة « فريدة » للحصول على

الجنسية[٢٢] ، لأن من يولد في إسرائيل لا يصبح مواطناً اسرائيلياً إلا إذا كان والداه يدينان بالعقيدة اليهودية ، لكن الفلسطيني الأصلي تنزع جنسيته « قانوناً » ويولد له في إسرائيل أطفال بلا جنسية . وعلى خلاف ذلك فان وسائل اكتساب الجنسية المتعارف عليها دولياً قد جرى تعديلها ، بصورة قانونية ، في التشريع الاسرائيلي الصهيوني بإضافة كلمة « يهودي » إلى كل من حق الأرض وحق الدم «jus soli » and « jus sanguinis ».

ب ـ القيود على منح الجنسية بمقتضى التجنس

التجنس وسيلة يحصل بها الفرد على الجنسية بعد المولد ، ويمكن الحصول على الجنسية بالتجنس مباشرة بالنسبة للبالغ أو بشكل غير مباشر بالنسبة لأولاد طالب التجنس . وينص القانون الدولي بالنسبة الى الجنسية على بعض القيود على سلطة الدولة في تنظيم إجراءات التجنس ، ومن القيود القانونية الرئيسية أنه لا بد أن تقوم « صلة حقيقية » بين الدولة مانحة الجنسية وطالب الجنسية[٢٣] . ويمكن ان تظهر هذه « الصلة » إذا ما كان « موطن إقامة » الطالب في دولة التجنس . ولا تتفق الجنسية بالعودة في إسرائيل مع هذا القيد . « فالصلة » التي يطلبها القانون هي ان يكون الشخص « يهودياً » . وعلى ذلك فإن الشرط الأساسي « القانوني » هو الهوية الدينية وليس « الإقامة »[٢٤] . وعلى النقيض من ذلك فإن شرط الإقامة أدخل ضمن أربعة أو ستة شروط واجبة الاستيفاء بالنسبة لغير اليهود الذين يطلبون الحصول على الجنسية الإسرائيلية .

جـ ـ القيود على منح الجنسية على أساس تميزي

ينص القانون العام على حظر أي تمييز أو انغلاق أو تقييد أو أفضلية بناء على الجنس أو اللون أو السلالة أو الأصل القومي أو العرقي ، ويعتبر الحق في الحصول على الجنسية واحداً من الحقوق المدنية الرئيسية التي يحميها القانون العام من التمييز . وقد صدر قانون بهذا المبدأ في الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري .

وقد أوضح البحث الذي اعدته جامعة «هارفارد» في القانون الدولي من خلال مشروع الاتفاقية الخاصة بالجنسية ، أنه « إذا حاولت دولة ما أن تمنح جنسيتها لكل الأشخاص في العالم الذين يعتنقون عقيدة سياسية أو عقيدة دينية معينة ، أو ينتمون لجنس معين » ، فإنها تظهر في صورة الدولة التي تعدت الحدود التي وضعها القانون الدولي[٢٥] وطبقاً للمبدأ ذاته القائم على عدم التمييز في بحث طلبات الحصول على الجنسية ، لم تحترم كثير من الدول ذات السيادة قوانين الجنسية النازية التي كانت تميز بين الآريين وغير الآريين .

وقد كتب البروفيسور هـ . لاوترباخت ، أنه نظراً لأن هذه التشريعات تقوم على التمييز

العنصري « لم يكن من المستغرب أنها كانت من أوليات التشريعات التي ألغيت » بواسطة سلطات الاحتلال العسكرية للحلفاء[٢٦] . واتباعاً لنفس المبدأ رفضت الحكومة الفيدرالية السويسرية تطبيق القوانين النازية « لأن القانون الألماني يميز بين اليهود والآريين على أساس الجنس ، ومن ثم فإنه يتناقض مع السياسة العامة السويسرية كما يتناقض مع مبدأ المساواة بين البشر »[٢٧] .

وقد وضع قانون الكنسية الإسرائيلي المعايير القانونية للنظر في طلبات الحصول على الجنسية الاسرائيلية بناء على ما وضع من قواعد للتمييز بين « اليهود » وغير اليهود . ولم يعارض م.د. غولدمان أول مساعد للنائب العام الإسرائيلي قانون الجنسية الإسرائيلي وكتب يقول :

« وهكذا لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه من الاسهل لليهودي أن يحصل على الجنسية الإسرائيلية من ان يحصل عليها غير اليهودي ، وبناء على ذلك فإن قانون الجنسية يتعرض للاتهام بأنه يميز اليهود بناء على أسس عرقية »[٢٨] .

وعندما حاول غولدمان أن يدافع عن هذا القانون ، ركز دون أن يدري على المصدر الرئيسي للتمييز ، فقد كتب ما يلي :

« إن القانون لا يمكن فصله عن سياقة التاريخ ، فمن الأسهل لليهودي أن يحصل على الجنسية الإسرائيلية لسبب بسيط ، وهو أن اسرائيل أولاً وقبل كل شيء دولة للشعب اليهودي »[٢٩] .

وفي موضع آخر من البحث الاكاديمي الذي أعده غولدمان حول هذا الموضوع يبرر رأيه بقوله : « يمكن الادعاء بأن جوهر قانون العودة هو تمييزي ، ذلك لأنه يختص باليهود وأسرهم ، ولكن الرد على ذلك هو أن اسرائيل في النهاية هي « دولة يهودية »[٣٠].

الخلاصة :

لقد تحول التمييز العنصري في دولة اسرائيل الى نظام ذي صبغة قانونية . ذلك أن قانون الجنسية ونظرية العودة بصفة خاصة يعطيان دليلاً قوياً على السياسات الاسرائيلية القائمة على التمييز والعنصرية . إن القانون الذي تناولته في هذا البحث لم يصدر عرضاً ، وانما هو يشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسة التي ما فتئت الصهيونية تمارسها منذ بدء عمليات الاحتلال الصهيوني في فلسطين .

لقد كانت نظرة الحركة الصهيونية الى فلسطين أنها لا بد أن تكون « يهودية مثل كون انجلترا انجليزية »[٣١] ويستتبع ذلك بالضرورة ان جميع عمليات وضع القيم والمشاركة فيها لا بد ان تسير على خط « التهويد الخالص » ، فوضعت جميع الحقوق والالتزامات على أساس افتراض « اليهودية الخالصة » وقد كان اتجاه النخبة الحاكمة الصهيونية طوال فترة الاحتلال يقوم على ثلاثة

مبادىء : أرض يهودية ، عمل يهودي ، انتاج يهودي[٣٢] . وقد « هودت » هذه الدعامات الثلاث التي يقوم عليها المجتمع بعد أن استبعد عنها أهل البلاد من غير اليهود ، فأصبح يوجد الآن أرض يهودية تقتصر ملكيتها على اليهود أو باسم « الشعب اليهودي » ، وهناك العمل اليهودي الذي لا يمكن أن يؤجر إلا بواسطة أصحاب الأعمال اليهود أو الذي لا يجب أن يؤجر إلا لفلاحة الأرض اليهودية ، وهناك الإنتاج اليهودي الذي لا يجب أن يشتريه أو يستهلكه إلا اليهود . وقد يضيف أحد بناء على ذلك ، أن هناك حقوقاً يهودية لاكتساب الجنسية ، وحقوقاً يهودية للهجرة وحقوقاً يهودية لكل شيء ، وبسبب هذا « التهويد » الشامل لكل جوانب الحياة الاجتماعية ، يمكن أن تصبح فلسطين في نهاية الصهيونية شيء فطري لسبب بسيط وهو أن إسرائيل دولة « للشعب اليهودي » . ففي « دولة اليهود » لا يمكن ان يتساوى « المواطنون » من أبناء « الشعب اليهودي » مع من ليسوا كذلك ، فتساويهم معهم يعني انتقاء علة وجود دولة لليهود .

الحـــواشي

١ ـ Weizmann, Trial and Error, 462 (Harper and Brothers, N. Y. 1949).

٢ ـ قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ .

٣ ـ انظر المراجع المذكورة في الحاشية رقم ٣٢ الواردة فيما بعد .

٤ ـ 6 LSI, 50 (1952) عدل مرتين ، الأولى في عام ١٩٥٨ ، والثانية في عام ١٩٦٨ . وأدخل التعديلات في نص القانون كما ورد في كتاب :
Gouldmann, Israel Nationality Law, 133 (Hebrew University, Faculty of Law, Jerusalem, 1970) .

٥ ـ (4 LSI, 114 (1950 . أدخل تعديلان الأول في عام ١٩٥٤ ، والثاني في عام ١٩٧٠ ، ووردا في نفس القانون ونشرا في الكتاب الآنف ذكره في صفحة ١٤١ .

٦ ـ أنظر كتاب غولدمان ص.ص. ١٩ ـ ٢٠ .

٧ ـ Rosenne, The Israeli Nationality Law 5712— 1952 and the Law of Retutn 5710— 1950 81 J. D. Int 5, 19 (1954).

٨ The Jewish Agency's Digest og Press and Events (The Digest), Vol. IV, No. 40 at 1318.

٩ ـ Liliental, the Other Side of the Coin, 72 (1962).

١٠ ـ Boasson, Some Theoretical and practical considerations of the Israeli Nationality Law, 2 N. T. Int'l R. 375 at 377, 380 (1955).

وكان بواصون يعمل مستشاراً قانونياً للمفوضية الهولندية في إسرائيل .

١١ ـ Rosenne, 37

١٢ ـ أنظر : The Nationality Law, Section 2 (c) (3).

١٣ ـ عن التحليل القانوني الصهيوني لهذا المفهوم أنظر :
Feinberg, the Recognition of the Jewish People in International Law, Jewish Yb. Int'l L. I (1948).

وانظر التحليل القانوني الموضوعي لهذا المفهوم في :
Mallison, the Zionist—Israeli Juridical Claims to Constitute «The Jewish People» Nationality Entity and to confer Membership in it: Appraisal in Public International Law, 32 Geo. Wash. L. Rev. 983 (1964).
وقد رفضت المحكمة الأمريكية مفهوم « الشعب اليهودي » واعتبرته غير صحيح طبقاً للقانون الدولي . أنظر :
Whitman, Digest of International Law 35 (1967).

١٤ ـ ليس من السهل ذكر أسماء كل المراجع الصهيونية في هذا الموضوع . انظر :
Hertzberg, The Zionist Idea: A Historical Analysis and Reader, (1959).

١٥ ـ انظر الشهادة التي أدلى بها كبير المحامين دكتور هرتزوغ أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن فلسطين في سنة ١٩٤٧ .
A. — 364, Add. 2, Vol. III, 130 (N. Y. 1947).

١٦ ـ النص التالي مأخوذ من طبعة جريدة من عدد آذار (مارس) ١٩٦٣ من المجلة اليهودية التي تصدر أربع مرات في السنة . وهي بعنوان « قضية ازوالد روبنصون » (الأخ دانيال) .

١٧ ـ المقتطفات التالية مأخوذة من كتاب : Peretz, Israel and the Palestine Arabs, 123 (Washington, D.C. 1958).

١٨ ـ كان الفلسطينيون الذين عاشوا في منطقة المثلث أشد معاناة من غيرهم . لأن المنطقة سلمت لإسرائيل كنتيجة لاتفاقيات الهدنة .

١٩ ـ Section 18 (a)

٢٠ ـ Oseri v. Oseri, Int. L. Rep. 17 (1950), Hussein v. Governor of Acre Prison, Id.

٢١ ـ النص التالي يقوم على دراسة لهذا الكاتب عنوانها : قانون العودة وقانون الجنسية في الدولة الاسرائيلية : دراسة للقانون الدولي وقانون المجالس البلدية .
الفصلان الرابع والخامس (مركز البحوث الفلسطينية . بيروت . ١٩٧٢) (باللغة العربية)

٢٢ ـ Gouldman,

٢٣ ـ The Nottebohm Case, L.C.J. Rep. 23 (1955)

٢٤ ـ Section 5 (a) (1—4); Rosenne, 19, 21.

٢٥ ـ 23 Am. J. Int'l. L. Supp., 26. (emphasis added).

٢٦ Lauterpacht, H. The Nationality of the Denationalized Persons, Jewish Yb. Int'l 164, 165 (1948)

٢٧ ـ Cited in Lauterpacht, Id., 175; Silving, Nationality in comparative Law, 5 Am. J. Com. L. 410, ft. 36, at pp. 418-419.

٢٨ Gouldmann, 67.

٢٩ ـ Id., (emphasis added).

٣٠ ـ Id., ft. 3 at 19.

٣١ ـ Weizmann, 244.

٣٢ ـ
See encyclopedia of Zionism and Israel, Vol. I, 99, 213; Granott, Agrarian Reform and the Record of Israel (1956). Granott was the Chairman of the Jewish National Fund.
Relevant articles of the Constitution of the Fund may be found in ESCO, Vol. I, 340, 341; Weinstock, The Impact of Zionist Colonization on Palestinian Arab Society Before 1948, Journal of Palestine Studies, Vol. II, No. 2 (1973) p. 49; Granovsky, Land Problems in Palestine (Trans. by Wedgood, 1926); the Constitution of the Jewish Agency, Art. 3 (e) (London, 1929); Simpson's Report on Immigration, Land Settlement and Development, Cmd., 3686 (1930) P. 52 and Passim; Ruppin, Three Decades of Palestine (Jerusalem, 1936)

وكان روبين رئيساً لقسم الاستعمار بالوكالة اليهودية في فلسطين .

موجتافا رازفي

العنصرية والصهيونية والاطماع الاقليمية*

إن العقلية الصهيونية هي نتاج للموقف الانعزالي العنصري للصهاينة ، الذي يمثل مرتعا لتوليد العنف ، فنتيجة لقرون من الاضطهاد الذي تعرض له اليهود ، بدأ البعض منهم ينظرون الى انفسهم كشعب منفصل . فالصهيونية نتاج للتعصب الديني والعنصري الأوروبيين . فعدم تمتع اليهود بالمساواة هو جزء من التراث الذي انتقل من الإمبراطورية الرومانية الى الدول التي خلفتها .

ففي اوروبا التي كان كل عمل مدني فيها يمثل جزءاً من طقس مسيحي ، لم يكن ثمة مساواة لليهود ، بل لم يكن لم في الواقع مكان على الاطلاق . ولم تكن قوانين نورمبرغ التي اصدرها « هتلر » سوى نسخة جديدة من التشريعات الخاصة بمعاملة اليهود في القرون الوسطى ، وهي التشريعات التي وضعتها الكنيسة .

وفي عام ١٨٩٦ ، نشر الصحفي اليهودي النمساوي تيودور هرتزل كتابه « الدولة اليهودية » . ثم نظم مؤتمرا صهيونيا في بازل في عام ١٨٩٧ . وأعلن المؤتمر ان هدف الصهيونية هو إنشاء وطن لليهود في فلسطين . وقد تحدث المؤتمر عن وطن يهودي لا عن دولة يهودية لكي لا يثير حفيظة السلطان العثماني . ومع هذا كان هرتزل يرى ان المشكلة اليهودية لا يمكن ان تحل إلا بإقامة دولة لليهود (وقد أطلق على الحركة اسم الصهيونية نسبة إلى جبل صهيون في فلسطين) .(١)

وجاءت معارضة السلطات العثمانية للمطلب اليهودي ، لتوجه أذهان الصهاينة الأوائل إلى إمكانية التوطين في مناطق أخرى . واقترحت الحكومة البريطانية منطقة العريش ـ الواقعة بين مصر وفلسطين ـ أو كينيا . ولكن المؤتمر الصهيوني الذي عقد عام ١٩٠٣ ، رفض الاقتراح رفضا قاطعا . وأعلن المؤتمر الصهيوني في عام ١٩١١ ، عزم الصهاينة على بناء وطن يهودي في فلسطين عن طريق الهجرة وشراء الأراضي .

وفي بداية الحرب العالمية الأولى ، أعد الصهاينة وثيقة أسموها « الخطوط العامة لبرنامج

---

* مترجم عن الإنكليزية

الاستيطان اليهودي في فلسطين بما يتفق مع الأماني اليهودية للحركة الصهيونية » . وزعمت هذه الوثيقة ان السكان اليهود في فلسطين يمثلون الحاضر والمستقبل ، على الرغم من ان العرب كانوا يمثلون حينذاك ٩٠ بالمائة من سكانها . وكانت الخطوة الأولى لدعاة الإنجيل الصهيوني ، هي نقل مركز الحركة من برلين إلى لندن بأمل كسب اليهود الإنجليز الى الصهيونية . وبدأ وازيمان وشوستر وسوكولوف نشاطهم في المجال الجديد للعمل .

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٦ ، حين أصبح لويد جورج رئيسا لوزراء بريطانيا ، كانت هناك لدى اليهود خطة لإدارة فلسطين تحت إشراف بريطانيا او فرنسا او الدولتين مجتمعتين . والتقى القادة الصهاينة بالسير ماركس سايكس في لندن في شباط (فبراير) ١٩١٧ ، وأكدوا له انهم يعارضون الإشراف الدولي ، وانهم سيعملون لاستخدام كل ما لديهم من وسائل لكسب تأييد يهود العالم لفكرة أعادة الحماية البريطانية على فلسطين إذا كان لدى بريطانيا الاستعداد لتأييد مطالبهم . واستطاع الصهاينة ان يكسبوا تأييد الحكومة لوجهة نظرهم .

وفي تشرين أول (اكتوبر) ١٩١٧ ، اصدر آرثر بلفور تصريحا اتخذ صورة خطاب موجه إلى اللورد روتشيلد ، ونصه كما يلي :

« إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين ، وسوف تبذل ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف ، على أن يكون مفهوما بجلاء أنه لن يتم شيء من شأنه الاخلال بالحقوق المدنية للجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين » . وليس هناك ما هو أكثر مدعاة للازدراء من تسميته للسكان العرب (الذين كانوا يشكلون ٩٠ في المائة من مجموع السكان) بالجماعات غير اليهودية . ومع هذا فقد امكن التوصل حينذاك إلى أسلوب للتعايش ، وكان هذا راجعا الى حد بعيد الى تسامح العرب .فقد جاء في اتفاقية فيصل ـ وايزمان في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، أن المستوطنات اليهودية ستكون محل ترحيب لاعتبارات انسانية ، على ان يكون ذلك خاضعاً للحدود التي يمليها النظر بعين الاعتبار لخير السكان الحاليين وحقوقهم السياسية والاقتصادية .

وقال لويد جورج ان اليهود اذا استطاعوا ان يستغلوا الفرصة التي تتيحها لهم فكرة الوطن القومي استغلالاً كاملا ويصبحوا أغلبية السكان ، فان فلسطين ، ستصبح كومنولث يهودي . وقد ألحق نص تصريح بلفور بصك الانتداب على فلسطين . فقد جاء في المادة السادسة لهذا الصك ان الحكومة البريطانية تلتزم بوصفها الدولة المنتدبة ، بقبول المنظمة الصهيونية كوكالة رسمية ، تقوم (ضمن ما تقوم به) بالعمل على توطين اليهود في البلاد .

وقد أدلى هربرت صامويل ، المندوب السامي في فلسطين (وحاكمها الفعلي) باعتراف امام الجمعية التاريخية اليهودية في عام ١٩٣٥ ، فقال إنه بمجرد تحوله الى الصهيونية اقتنع بضرورة

إقامة عدد يتراوح بين ثلاثة واربعة ملايين يهودي في فلسطين إذا توجت الحرب بالانتصار . وكان البريطانيون قد تعهدوا قبل ذلك للعرب ، بأن يمنحوا البلاد العربية ـ بما فيها فلسطين ـ استقلالها .

وفي نهاية القرن التاسع عشر كان عدد السكان اليهود في فلسطين يقل قليلا عن ٥٠ ألف نسمة . وبعد عامين من صدور تصريح بلفور ، أصبح عددهم ٦٥ ألفاً نتيجة لتشجيع الصهيونيين للهجرة . وفي عام ١٩٢٢ كان سكان فلسطين يشملون ٧٨٪ من المسلمين و ١١٪ من اليهود و ١٠٪ من المسيحيين . وكان المسلمون والمسيحيون واليهود الناطقون بالعربية (وهم أحفاد العبرانيين القدامى) جميعاً من العرب ، أما الغرباء فكانوا من المتحولين الى اليهودية الذين جاءوا من أوروبا . وخلال اثني عشر عاما ـ من ١٩٢٠ الى ١٩٣٢ ـ ارتفع عدد اليهود إلى ١١٨,٣٧٨ نسمة . وكانت نسبة الأراضي المملوكة لليهود في فلسطين لا تزيد عن ٢٪ في عام ١٩١٨ . وبالرغم من كل الجهود المبذولة ، ابتداء من الشراء الى الإرهاب ، لم يكن اليهود يملكون عند إعلان دولة اسرائيل اليهودية في عام ١٩٤٨ ، أكثر من ٦٪ من ارض فلسطين .

وقد كتب ترومان في مذكراته يقول : « كان غرضي في ذلك الوقت وفيما بعد ، هو أن أساعد في إعادة تبني التعهد الذي تضمنه وعد بلفور ، بيد ان كثيرين من اليهود كانوا يتصرفون كما لو كانت سياستنا إزاء فلسطين قد وضعت لخدمة البرنامج الذي وضعته الصهيونية لدولة إسرائيل . وكان الضغط اليهودي على البيت الأبيض قد وصل إلى حد أنه بعد احدى عشرة دقيقة بالضبط من إعلان قيام إسرائيل كدولة ، سلم تشارلي روس سكرتيره الصحفي ، إلى الصحافة إعلانا باعتراف الولايات المتحدة ، المبني على الأمر الواقع ، بالحكومة الإسرائيلية المؤقتة . وكان برنامج الحزب الديمقراطي لانتخابات عام ١٩٤٨ ، يتضمن بيانا عن اسرائيل يعبر بوضوح عما كان في ذهني ، وذكر البيان « اننا نقر مطالب دولة اسرائيل في حدود القرار الذي اصدرته الأمم المتحدة في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ونرى أنه لا يجوز إجراء أي تعديل في هذا القرار إلا إذا كانت إسرائيل توافق عليه تماما » .

وقد ظلت الولايات المتحدة تنتهج السياسة ذاتها حتى يومنا هذا ، الأمر الذي أضاف مزيداً من التعقيدات للقضية الفلسطينية ، كما أن انتخابات الرئاسة الأخيرة في الولايات المتحدة ، كانت تتسم بالتسابق لاثبات الولاء للقضية الصهيونية ، وكذلك فإن الرئيس الديموقراطي الحالي جيمي كارتر ، لديه التزام تجاه إسرائيل أكثر مما كان لدى الرئيس السابق .

وليس في مجالنا الآن متسع لحصر المساعدات الأمريكية لإسرائيل ، فان حصرها يحتاج إلى مجلدات . وقد لخص ذلك عضو في إحدى الحكومات العربية الهامة فقال إن المسألة ليست أن أصوات اليهود الأمريكيين هي وحدها التي تدفع أمريكا إلى مساندة إسرائيل مساندة كاملة ، وليست محاولة الغرب التخلص من عقدة الذنب إزاء اليهود او اي شيء من هذا القبيل . ولكن

السبب هو البترول . ولذلك فإن إيجاد إسرائيل في المنطقة ليس إلا وسيلة للتحكم في العرب ، وإن التعاطف الأمريكي الكامل مع الدولة الصهيونية ومع سياساتها التوسعية منذ عام ١٩٤٨ ، قد زاد نزعة إسرائيل للعدوان والمخاطرة ، الأمر الذي حول منطقة الشرق الأوسط بأسرها إلى مسرح للتنافس بين القوى الكبرى . وقد استخدمت الولايات المتحدة « الفيتو » للمرة السادسة عشرة في مجلس الأمن ، ضد اقتراح كان يمكن ان يصبح أساسا للسلام في الشرق الأوسط ، وبذلك تكون أمريكا قد استخدمت الفيتو ثلاث مرات في حوالي ستة اشهر ضد إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ويوجد الآن ما يقرب من ٣,٥ مليون عربي فلسطيني نصفهم في الأراضي المحتلة والنصف الآخر يعيش في المنفى .

لقد سخت أمريكا في منح المعونات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل . ففي خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٤ ، قدمت الحكومة الأمريكية لإسرائيل معونات اقتصادية قيمتها ٢,٠٥ بليون دولار ومعونات عسكرية قيمتها ٣,٩٢ بليون دولار . وفضلا عن هذا فقد حصلت اسرائيل على ما يقرب من ١٠ بلايين دولار في خلال الفترة ذاتها على شكل تبرعات خاصة وسندات وقروض من البنوك الأمريكية . وفي السنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ تمت الموافقة على منح اسرائيل مبلغ ٢,٣ بليون دولار خصص منه مبلغ ١,٥ بليون دولار للمساعدات العسكرية . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ ، أعلنت الولايات المتحدة انها ستزود اسرائيل بالصواريخ وبالطائرات طراز هاركي ـ أ ـ ١٥ ، أ ـ ٢٠ ، وهناك قائمة طويلة من الأسلحة المختلفة أضافت اليها الولايات المتحدة مؤخرا بأنها ستدخل تحسينات على نظام وضعته إسرائيل لتوجيه الصواريخ المضادة للدبابات والمستخدمة في القتال الليلي .وأصبحت اسرائيل تصنع اليوم ما قيمته ٨٦٢ مليون دولار من الاسلحة المتطورة التي أعيد تصميمها ، ومن بينها ما قيمته ٣٢٠ مليون دولار من الأسلحة المخصصة للتصدير . وقد أقامت إسرائيل صناعة الأسلحة بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية . ومن الواضح أن اسرائيل تعلق أهمية كبرى على ما تحتاج إليه من الاسلحة .

وقد تحددت الأغراض العسكرية للصهيونيين في نهاية كانون ثاني (يناير) ١٩٤٨ في اجتماع عقدته قيادة الارغون ، وكانت أربعة أغراض :

(١) القدس . (٢) يافا . (٣) مشروع اللد والرملة . (٤) المثلث ، وهي مساحة تقع في منتصف فلسطين شمالي القدس مشكلة من مثلث وهمي يربط المدن العربية الثلاث نابلس وطولكرم وجنين .

ونجح الصهيونيون فعلا في احتلال هذه المناطق التي استهدفوها .

ولعل أهم وأبشع عملية ارتكبها الصهيونيون ضد سكان فلسطين من العرب المسالمين في يوم ما يزال عالقا بذهن كل انسان عربي هي عملية دير ياسين . ففي يوم ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ، واجه عرب فلسطين مأساة دير ياسين . وقد أدى الرعب الذي حل بأهل فلسطين المسالمين عندما

وصلت اليهم أخبار مجازر دير ياسين ان فروا مذعورين من بلادهم بأعداد هائلة . وتقع دير ياسين هذه بالقرب من مدينة القدس . وقتل الارهابيون اليهود النساء الحوامل بأسنة الحراب ، ومزقوا الأطفال المذعورين أمام عيون أمهاتهم ، ومثلوا بالبنات والشابات بأن قطعوا أطرافهن بعد ان اغتصبوهن ، وتعمدوا تعذيب المسنين والشبان حتى الموت ، وجردوا ما بقي من النساء والبنات من كل ملابسهن ثم استقلوا شاحنات « اللوري » وانطلقوا الى القدس حيث عرضن امام الجمهور في الجزء اليهودي من المدينة المقدسة .

وفي أعقاب المذبحة مباشرة ، وصلت عصابات الهاغاناه ، وطوقت القرية لمدة يومين ، وأحرقت بعض الجثث ودفنت بعضها الآخر في جدران القرية لكي تمحو كل آثار الجرائم الوحشية البشعة . وعندما سمح لمسيو دي رينيير ، ممثل هيئة الصليب الاحمر الدولي ، بزيارة القرية بعد ذلك بيومين فجع مما شاهد . وقد كتب ارنولد توينبي معلقا على هذه المذبحة « اني لا اعتقد ان اي شخص يدين بالدين اليهودي يستطيع أبدا ان يهرب من ضميره » .

ويفيد مسح بريطاني بما يأتي : في مدى اسبوع واحد انخفض عدد سكان حيفا من ٥٠,٠٠٠ الى ٨ ـ ١٠ آلاف فقط نتيجة لعمليات الفرار من المدينة ، كما ان العرب رحلوا عن مدينتهم يافا من جراء الحرب النفسية التي شنها الصهاينة ضدهم ، كما شن الصهاينة ايضا حربا نفسية في عكا ، فطافت مكبرات الصوت في الشوارع لكي تبلغ السكان بانهم محاصرون ، وبأنه لا أمل في وصول أية مساعدة اليهم وبأنهم يلقون بأرواحهم في المهالك من غير طائل .

وقد صرح الكونت برنادوت قائلا : « ليس هناك من يستطيع ان ينكر استحالة التوصل الى تسوية عادلة وكاملة الا اذا كان هناك اعتراف بحق اللاجئين العرب في العودة الى وطنهم الذي طردوا منه . ومن الاستهانة بابسط مبادىء العدل ان ينكر على الابرياء الذين وقعوا ضحية للنزاع حق العودة الى ديارهم . فهناك على الأقل التهديد المتمثل في الاستيطان الدائم في اراضي العرب الذين ولدوا في هذه الأرض طيلة قرون من الزمان » .

وهكذا فضح الكونت برنادوت أمر الصهاينة . فاغتالته عصابة شتيرن بالرصاص في مدينة القدس .

ومارست اسرائيل سياسة التمييز ضد العرب الذين اتسموا بالعناد ورفضوا ان يطردوا من ديارهم منذ عام ١٩٤٨ ، وقامت ضدهم بعمليات إرهابية لكي تطردهم من ديارهم .

ومنذ عام ١٩٦٧ ظهرت موجة تحد شديدة من جانب اسرائيل لأحكام القانون الدولي ، ويمكننا ان نستشهد بما يلي من الانتهاكات التي اقترفتها اسرائيل عمداً ضد اتفاقيات جنيف : ضم القدس (انتهاك للمادة ٤٧) ، حل المجلس البلدي (انتهاك للمادة ٥٤) ، تغيير القوانين السائدة (انتهاك للمادة ٦٤) ، ومصادرة ممتلكات العرب لإعطائها لليهود وتغيير معالم القدس العربية (انتهاك للمادة ٦٤) .

أ ـ معاملة المسجونين وتعذيبهم

١ ـ للحراس حق ضرب المسجونين .
٢ ـ كثير من المسجونين يقضون معظم فترة السجن في زنزانات انفرادية .
٣ ـ يتعرض معظم المسجونين للضرب فور وصولهم الى السجن .
٤ ـ لا يسمح للسجين بأن يرفع رأسه أثناء تحدثه مع الحارس .
٥ ـ ينام المسجون على الأرض بدون حشية ، وانما على حصير من القش ، ولا يمنح المسجون إلا بطانية واحدة .
٦ ـ لا يسمح للمسجون باستخدام البطانية أثناء النهار .

ب ـ تدمير الممتلكات

تفيد بعض التقارير المنشورة أنه تم تدمير ٧٥٥٥ منزلا في خلال الفترة من ١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الى ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ في المناطق التالية :

١ ـ القدس	٣٤٢
٢ ـ منطقة اللطرون	٢٥٠٠
٣ ـ منطقة السامرة (نابلس ، قلقيلية ، طولكرم)	٣٧١٩
٤ ـ جبل الخليل	٥١٩
٥ ـ قطاع غزة (غزة ، خان يونس ، دير البلح)	٣٥٣
٦ ـ رام الله ، البيرة وما يجاورهما	٤٤
٧ ـ بيت لحم وما يجاورها	٧٨
المجموع	٧٥٥٥

وقد اصرت اسرائيل منذ بداية مأساة فلسطين على الإدعاء بأن العرب رحلوا عن ديارهم بمحض اختيارهم . « وهذه كذبة صارخة » على حد تعبير كاتب صهيوني إشارة الى مشروع التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة . إن أكبر خطأ وقعت فيه الدولة اليهودية كما حددتها منظمة الأمم المتحدة ، هو انها كانت تضم ٤٠٥,٠٠٠ عربيا (عدا ١٠٥٠٠٠ من البدو) في مقابل ٤٩٩,٠٠٠ يهوديا . وتفيد التقديرات التي أجريت في عام ١٩٥٤ ان عدد الاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا ديارهم وأراضيهم معا او أراضيهم فقط ارتفع الى أكثر من مليون . ولكن هذا الرقم لا يشمل من

فقدوا ديارهم وهاجروا لكي يستأنفوا حياتهم في مكان آخر ، او الذين بقوا يعولون انفسهم في الاجزاء التي لم تحتل من فلسطين أو الذين بقوا في اسرائيل . كذلك منذ عام ١٩٥٤ زاد عدد اللاجئين الفلسطينيين بالملايين نتيجة لعملية التكاثر الطبيعية .[٢]

وكانت الحروب الكبرى التي وقعت في ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، وأخيرا حرب رمضان في ١٩٧٣ ، حروبا توسعية بقصد إرضاء النزعة العنصرية .

إن المجال الحيوي الإسرائيلي يتخطى نطاق العقل والرحمة ، وقد قرر الثلاثة الكبار بن غوريون وديان وبيريز بأن « يوم الخلاص » قد دنا بفضل معونة الجيوش والأساطيل والطائرات الحربية الامبريالية من فرنسا وبريطانيا . ففي سنة ١٩٥٦ لم تكن اسرائيل قد أصبحت تمتلك الكميات الهائلة من الاسلحة التي اشترتها بعد ذلك .

ان العمل الذي ارتكبته اسرائيل وفرنسا وبريطانيا لم يكن انتهاكا لميثاق الامم المتحدة فحسب . وانما انتهاكا ايضا للاعلان الثلاثي .

ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتطلع خارج حدودها بحثا عن الأرض والمواطنين . وقد اعترف الصهاينة بازدواج ولائهم ، فالمطلوب من اليهودي ان يدين بالولاء لاسرائيل ، واصبح معنى هذه النظرية ان حياة اليهودي لا تصبح كاملة الا اذا ذهب الى اسرائيل .

وقد خرجت اسرائيل من حرب ١٩٥٦ كدولة حربية مصرة على التوسع . وقال موشى ديان : « هذه لن تكون الحرب الأخيرة ، فسوف نحتاج ان نستدعي قوات احتياطينا مرة اخرى » .

وكان عام ١٩٦٧ اكثر أمنا من عام ١٩٥٦ في نظر الصهيونيين ، فقد كانت الأمم المتحدة تبدو في موقف ضعيف للغاية ، وكان العرب غير متحدين ، وكان الرئيس الأمريكي جونسون أكثر اهتماما بالاصوات الانتخابية من الأخلاقيات ، وكانت انتخابات الرئاسة على الابواب في العام التالي .

ان قادة اسرائيل يدعون ان الحدود المعترف بها لم يكن لها وجود حتى الآن بين اسرائيل والدول العربية ، وبناء على ذلك يجب اقامة هذه الحدود الآن ، كجزء من عملية صنع السلام . ويجب ان يستبدل وقف اطلاق النار بمعاهدات ترسم الحدود الآمنة والدائمة والمعترف بها ، على نحو ما يتم التوصل اليه من خلال التفاوض بين الحكومات المعنية .

إن مطامع اسرائيل الاقليمية تتضح تماما في سياسة التوطين التي تتبعها في الأراضي المحتلة . فكما يقول ترينس سميث : « إن من يريد ان يعرف كيف يتصور القادة الاسرائيليون مستقبل البلاد وحدودها النهائية ، ما عليه إلا أن ينظر الى خريطة للست والثمانين مستوطنة التي اقامتها اسرائيل في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . فالمستوطنات الخمس والعشرون التي اقامتها اسرائيل على امتداد مرتفعات الجولان السورية توضح نوايا اسرائيل هناك . والمستوطنات الممتدة عبر

وادي الأردن وضح نيتها في الاحتفاظ بجزام أمن على امتداد النهر وعلى الضفة الغربية للبحر الميت . والمستوطنات العديدة في منطقة الجليل وحول المحيط الخارجي للقدس وفي مرتفعات اللطرون تحكي القصة هناك . وفي منطقة غزة ـ رفح ، انشئت اربع عشرة مستوطنة جديدة ، وهي تفصح عن نوايا اسرائيل بأكثر مما يفصح عنها اي بيان سياسي . وفي سيناء اقيمت مستوطنة بالقرب من العريش ، بينما أقيمت ثلاث مستوطنات على الخط بين العقبة وشرم الشيخ . والخط الذي يربط بينها يوضح الخط النهائي الذي تريد اسرائيل ان تقف عنده في سيناء .

وقد رفضت رئيسة الوزراء الاسرائيلية السابقة غولدا مائير ، ان تشير الى الحدود النهائية التي تريد اسرائيل الاحتفاظ بها في تسوية سليمة نهائية . وقد نقلت مجلة « نيوزويك » تصريحا لها قالت فيه : « إن حدودنا فيما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٦٧ ، لم تكن معترفا بها كحدود نهائية وفقا لاتفاقيات الهدنة ، وهذا بالرغم من اننا كنا قانعين تماما بالعيش في هذه الحدود . ونحن لا نعتقد ان هناك مكان لثلاث دول (تقصد اسرائيل وفلسطين والأردن) بين البحر المتوسط والحدود العراقية » .

إن محاولة احراق المسجد الأقصى في عام ١٩٦٩ ، واستمرار اليهود في تجاهل الحقوق الأساسية للعرب في الخليل ، والاعتداء على الحرم الابراهيمي ، كل هذه ليست الا امثلة على التوسعية والعنصرية الصهيونية في فلسطين وغيرها من البلاد العربية . وهذا الموقف يشكل خطراً بالغاً على السلام العالمي .

وتقوم اسرائيل الآن بوضع استراتيجية عسكرية جديدة بمعونة كبيرة من الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . وقد رفضت اسرائيل قبول التفتيش الدولي كشرط للحصول على منشآت الطاقة الذرية الامريكية .

إن القضية كلها تدور حول هذه المسألة الرئيسية . فماذا يمكن ان يعترف العرب به إذا استمرت اسرائيل تحت ضغط مستمر لتوسيع رقعتها لكي تستوعب الهجرة المستمرة الى ما لا نهاية . إن من الواضح تماما ان المزيد من المهاجرين يفرض منطقه وضغطه الخاص الذي يؤدي الى التوسع الاسرائيلي .

إن الوحدة العربية هي الإجابة على التحدي الصهيوني . ويبدو أن الصراع الطويل الامد في لبنان ، والذي يرتبط مباشرة باسرائيل وحمايتها قد انتهى الآن ، فلعل هذا يكون بشيراً **بمزيد من الوحدة والقوة للعالم العربي** ، الذي لا بد أن ينهض بدور مجيد في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم الجديد النامي . ولا شك انه من الممكن محاصرة السرطان الاسرائيلي الخبيث بل واجتثاثه .

الحواشي

١ ـ وجه مجلس اسرائيل للجماعات الحضرية والريفية نداء الى اعضائه يدعوهم الى اطلاق اسم « صهيون » او « الصهيونية » على كل الميادين الرئيسية ، وظهرت على زجاج السيارات في مختلف أنحاء البلاد شعارات تقول « انا صهيوني » وتصحبها نجمة داود . وحملت بعض النساء لافتات كتب عليها : « الأمم المتحدة ضيف غير مرغوب فيه في بلادنا » . فلتخرج الأمم المتحدة من الدولة الصهيونية .
وهكذا واجهت الصهيونية « وانرلو » الخاصة بها حين وصفت بأنها « شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري » . انظر في الملحقين (١) و (٢) قرارات اللجنة الثالثة ، والقرارات التي اتخذت دون إشارة الى اللجنة .

٢ ـ صدر قانون الحصول على الأراضي في سنة ١٩٥٣ لاضفاء صفة الشرعية على عمليات السطو عليها التي استمرت اربع سنوات ، وبمقتضى هذا القانون تم الاستيلاء على الممتلكات التي تغيب عنها اصحابها لمدة ثلاث سنوات حتى اول نيسان (ابريل) ١٩٥٢ . كذلك فإن هذا القانون اعطى الحكومة الاسرائيلية سلطة الاستيلاء على أية اراض .

المراجع

Richard Rubenstien, The Significance of Zionism, Reconstructionist, XXVI, (29 April, 1960) p. 6.

Seminar of Arab Jurists of Palestine (Algiers, 22-27 July 1967) The P alestine Quests studies, 1968. pp.·17-20.

نص المناقسة بين هيرازي السفير الاسرائيلي في كندا والبروفسور ارنولد توينبي عن العلاقات العربية الاسرائيلية . مونتريال . ٣١ تشرين الثاني (نوفمبر) . ١٩٦١ . ص ٣٠ .

Parker, Jewish Problem in the Modern World, p. 16.

لم يكن تصريح بلفور نتيجة لاتفاق بين دولتين وانما كان خطاباً موجهاً الى صهيوني بريطاني هو اللورد روتسيلد .
ولم يكن الصهاينة يخفون نواياهم في فلسطين . فمنذ عام ١٩٢١ أعلن ادي ايدر ، عضو اللجنة الصهيونية ، امام لجنة التحقيق « لا يمكن ان يكون هناك سوى وطن قومي واحد في فلسطين وهو الوطن اليهودي » .

Jacques des Rqyneir, A Jerusalem in Drapean pp 69-70.

مأخوذة من صفحة ١٧ من الكتاب المشار اليه سابقاً .

Harry Sacker, Israel: **The Establishment o f State** (Weidenfield Nicolson, London, 1952) p. 269.

Moshe Pearlman, **Ben Gurion Look Back** (New York) Simon and Sehnster, 1965) pp. 244-246.

A. M. Lil inthal, **The O ther Side of the Coin, pp. 67-81.**

Jewish Daily Forward Jan 9-1969

The Biography of Moshe Dayan, P. 67

C. f. Uno Vadis Zionist Israel, BY Mennhim, The Institute of Palestine Studies , Beirut, 1969.

Terrever Smith, Israel Territorial Ambitions, Permanent, O ccupation, Settlement; Dawn, May 9, 1976.

انظر ايضاً : **Dawn, March 1, 1971**

Pentagon versus Zionist lobby , Huge Israeli Claims on U. S. Arms Supplies by John W. Finvey, of Dawn,. Nov. 3, 1974.

زدرافكو فيليب

الصهيونية والسكان العرب

إن مسألة موقف الصهيونية من السكان العرب في اسرائيل والأراضي العربية المحتلة ، تمثل جانباً من اهم جوانب الحركة الصهيونية « كشكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري » . ومنذ أكثر من نصف قرن تستمر محاولات الصهيونية بالتعاون المباشر مع الامبريالية للقضاء على الشعب العربي الفلسطيني . ونتيجة لحروب إراقة الدماء الأربعة التي أشعلت نيرانها الصهيونية في الشرق الأوسط ، استشهد أثناء سير العمليات الحربية آلاف الضحايا البريئة ، وألحقت أضرار مادية جسيمة . وأبعد لهيب الحرب مئات الآلاف من العائلات الفلسطينية عن وطنها ، وكانت بداية مأساة شعب يواصل النضال من أجل حقوقه المشروعة . ولقد أكد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية تودور جيفكوف في التقرير الذي ألقاه أمام المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي البلغاري قائلاً : « ما تزال بؤرة الحرب مشتعلة في الشرق الأوسط نتيجة لسياسة الامبرياليين وأنصارهم » .[1] زد على ذلك أن تطور الأحداث عقب الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة الأخيرة ، يدل دلالة واضحة على أن الامبريالية والصهيونية تعدان مؤامرة جديدة « ليست موجهة ضد الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وحسب ، وإنما ضد الأمة العربية بأسرها »[2] . وتهدف المؤامرة الى ضرب الوحدة العربية ودق إسفين في العلاقات مع البلدان الاشتراكية ، وتوجيه ضربة للفصيلة الطليعية لحركة التحرر الوطني العربية ، وذلك من أجل وقف تطورها التقدمي ، واخماد توجهها المعادي للامبريالية . ويجب أن يوفر ذلك الظروف ، في نهاية المطاف ، لاستعادة المواقع الامبريالية المفقودة في الشرق الأوسط ، ويمكن الصهيونية ، من أن تواصل ، بدون عوائق ، نهجها العدواني التوسعي العنصري .

منذ أيامها الأولى برزت الحركة الصهيونية التي ولدت في أواخر القرن التاسع عشر ، كعدو مكشوف لدود للحركة العمالية الدولية وحركة التحرر الوطني . وكتب ف . أ . لينين في عام ١٩٠٣ : « إن فكرة الشعب اليهودي المتميز التي لا تقوم على أي أساس من الناحية العلمية ، فكرة رجعية

بمغزاها السياسي »[٣] ولفت لينين الانتباه الى حقيقة أن القناعات المسبقة لدى الصهاينة حيال الشعوب الأخرى تتداخل مع الدعوات لـ« سلم طبقي » . والى جانب ذلك أشار الى العلاقة المتبادلة بين الصهيونية والعداء للسامية ، عندما أكد على أن الصهيونية تقف في وجه معاداة السامية ظاهرياً فقط ، أما في نهاية المطاف فإنها ، بنفسها ، ميالة الى تشجيع نزعة الاغتراب والكيان المستقل ، وهي تدعو للفكرة الزائفة ، فكرة « وحدة أصل الشعب اليهودي » الذي يحظى بوضع متميز بين الشعوب الأخرى . ولقد دحض انتصار ثورة أكتوبر (تشرين الأول) الاشتراكية العظمى وانتهاج السياسة اللينينية حول القوميات انتهاجاً دائباً ، دحض عملياً الخرافة الصهيونية حول « معاداة السامية الأبدية » وحول زعم أن « المسألة اليهودية » لا يمكن أن تحل إلا عن طريق إقامة « دولة يهودية » واستيطان جميع اليهود فيها . إن تقييم لينين للصهيونية لم يفقد أهميته وحيويته حتى في أيامنا هذه ، إذ تتحول الصهيونية أكثر فأكثر الى سلاح من أسلحة الامبريالية الرئيسية في نضالها ضد الاشتراكية العالمية . وان تهجمات الصهاينة على الاتحاد السوفييتي والأسرة الاشتراكية بأسرها ، تهجمات قوية بشكل خاص ، بسبب تأييدها لقضية الشعوب العربية العادلة .

ولقد نوه الاجتماع الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٦٩ في موسكو بقوة ، من جديد ، بضرورة تشديد النضال ضد الصهيونية والعداء للسامية اللذين تسعرهما الامبريالية ، وتستخدمهما لتضليل الجماهير سياسياً .

ويزعم الايديولوجيون الصهاينة أن إسرائيل هي الصهيونية ، والصهيونية هي إسرائيل ، كما يطابقون ايضاً بين الصهاينة واليهود . ويحاول الزعماء الصهاينة عن طريق هذا التحوير الديماغوجي ، أن يخنقوا كل انتقاد ، سواء كان موجهاً الى سياسة الحكومة داخل اسرائيل ، أو فيما يتعلق بممارسات الصهيونية في الميدان الدولي .ويبرهن واضعو مثل هذه الأبحاث بعناية ، على ان سياسة إسرائيل لا يمكن أن تكون إلا توسعية لأنه لا يمكن ، في الحالة المعاكسة ، أن يستمر وجود إسرائيل . ويتوصل ساؤول فريدلينديز في كتابه « أفكار حول مستقبل اسرائيل » الى استنتاج حول ضرورة وجود نزاع حربي دائم في الشرق الأوسط .[٤] وفي كتاب مماثل في روحه عنوانه « الصهيونية من ابراهام حتى دايان » يحاول مؤلفه بول جينيبيفسكي أحد دهاقنة الصهيونية البارزين ، أن يبرهن على وجود نوع من الاستمرارية في سياسة زعماء إسرائيل المعاصرين فيما يتعلق بالأهداف الأزلية للديانة اليهودية . ويحذر المؤلف إسرائيل بصورة مباشرة ، من أية محاولات للتكامل مع العالم العربي والتعايش السلمي مع العرب .[٥] والوسيلة الوحيدة المنقذة لليهود في رأيه ، هي نمو الطاقة العسكرية لاسرائيل الى درجة تؤمن لها التفوق الدائم على الدول العربية المشتركة في النزاع . وانطلاقاً من المبادىء الأساسية للصهيونية لا يكتفي الصهاينة الإسرائيليون بأنهم لا يرغبون بانتهاج سياسة ايجابية ، وانما يرفضون بعناد الاعتراف بالحقوق المشروعة والعادلة

للسكان العرب . ولقد أصبحت النزعة العسكرية والشوفينية راية للبرجوازية الاسرائيلية الكبيرة الحاكمة التي تستند إلى مساعدة الصهيونية الدولية والامبريالية منذ لحظة قيام اسرائيل . وبالطبع من الخطأ العميق الاعتقاد بأن الجوهر العدواني للصهيونية لم يظهر سوى الآن وفي الشرق الأوسط . وقد كتب ناتان فاينشتوك في كتابه « الصهيونية ضد اسرائيل » يقول : « إن الصهيونية كانت منذ بداية تطورها أكمل مظاهر التعصب القومي اليهودي الذي يقوم على أساس فكرة التنابذ بين اليهود والأمم الأخرى[٦] . وتشكل الايديولوجية المماثلة التي تقترح الهجرة اليهودية الواسعة الى بلد نام واقامة دولة يهودية فيه ، استمراراً طبيعياً للتوسع الاستعماري اليهودي » . وكتب أوري افنيري ، الذي كان في الماضي من انشط حملة لواء الحركة الصهيونية ، يقول : « لقد كانت الصهيونية منذ بداية قيامها جزءاً لا يتجزأ من الموجة الأخيرة لتوسع البلدان الامبريالية الأوروبية » .[٧] والحركة الصهيونية هي ، قبل كل شيء ، ثمرة لعصرها ، ونتيجة لكونها هذا ، فإن الحل الذي تقترحه يسير في ركاب التوسع الامبريالي الغربي . وبهذا الشكل فإن الصهيونية محكوم عليها ، مسبقاً ، أن تقلد الاستعمار التقليدي ، الأمر الذي يحدد ايضاً الأساليب والوسائل التي تلجأ إليها في صراعها مع السكان العرب الاصليين من أجل تحقيق أهدافها الامبريالية .

وحتى المنظرين « المعتدلين » للصهيونية مثل بوروخوف ، لا يجيبون بوضوح على السؤال عن السبب الذي دعا لاختيار فلسطين بالذات مكاناً للكيان اليهودي ، ويحاول دهاقنة الصهيونية المعاصرون ، بمفعول رجعي ان يوضحوا ذلك بالاستناد الى أساطير التوراة ، وهم ينكرون وجود الشعب الفلسطيني ووجوده المبرهن تاريخياً في فلسطين خلال آلاف السنين ، مع أن مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل شخصياً ، كان قد اقترح قبرص ، ولم يعارض اقتراح البارون روتشيلد بأن يختار أوغندا لتكون « أرض الميعاد » .

وقد كتب هرتزل في الجزء الأخير من كتابه « الدولة اليهودية » يقول : « إن هذه الدولة ستشكل جزءاً من حصون أوروبا ضد آسيا ... ومركزاً أمامياً للحضارة ضد البربرية » .[٨]

وفي نهاية المطاف وضع الزعماء الصهاينة أنفسهم بعد مؤتمر بازل في خدمة الامبريالية الانكليزية ، بهدف خدمة مصالحها ضد نضال حركة التحرر الوطني العربية التي كانت في مرحلة الولادة . ولهذا الهدف بدأت الحكومة البريطانية مباحثات مع الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان ، ونتيجة لهذا ظهر يوم ١٩١٧/١١/٨ تصريح بلفور المشؤوم ، الذي ينص على أن تتم بمساعدة انكلترا بعد الحرب ، إقامة « وطن يهودي » على أراضي فلسطين . وبغض النظر عن جميع الوعود السخية التي قطعت لضمان حقوق السكان العرب الاصليين في تركيب فلسطين بعد الحرب ، فإن التصريح يكرس عملياً واحدة من الصفقات المفجعة في تاريخ العالم الحديث ، إذ تتعهد أمة من الأمم بمنح الحركة الصهيونية أراضي أمة أخرى دون أخذ موافقتها . وقد وافق حلفاء الحكومة

الانكليزية ايضاً على تصريحها تحت ضغط الصهاينة ، وسجلت مبادئه الأساسية في مفاوضات باريس للسلام ، وفي صك انتداب انكلترا على فلسطين من قبل عصبة الأمم . أما مشاعر السكان العرب الحقيقية في فلسطين آنذاك ، فقد ظهرت من تقرير العضوين الأمريكيين في اللجنة الدولية التي أرسلت الى فلسطين للبحث في وضع فلسطين بعد الحرب ، وهما هنري كينغ وتشارلز كراين . وقد أشارا في تقريرهما في البداية الى عدم إمكانية التوفيق بين إقامة وطن قومي يهودي وبين ضمان حقوق الجماعات غير اليهودية في فلسطين . والى جانب ذلك أكدا على أن « برنامج الصهيونية المتطرفة للغاية ، والذي يقضي بتحويل فلسطين الى دولة يهودية ، عن طريق الهجرة اليهودية غير المحددة ، لا يعني وطناً قومياً » . ويقولان « إن إقامة دولة كهذه لا يمكن أن تتم بدون السحق الفظ لحقوق السكان العرب الاصليين » . ورغم تعاطفهما مع الصهيونية فقد كانا مضطرين ، في آخر المطاف لأن يعترفا بأن الصهاينة ينوون في فلسطين أن يتخلصوا من السكان الاصليين ، مستخدمين مختلف أساليب الملاحقة والإرهاب . وفي ختام التقرير ، يشيران الى أنه « إذا كان يجب التقيد بمبادىء حل جميع الخلافات بموافقة الأطراف المعنية ، فإن تسعة أعشار السكان الذين ليسوا يهوداً غير موافقين على الوطن اليهودي ولا على البرنامج الصهيوني بمجمله . زد على ذلك أن تحقيق هذا البرنامج ، في رأي اللجنة ، يمكن أن يعني خرقاً فظاً لحقوق الانسان ، عن طريق إخضاع شعب من الشعوب بالقوة والقهر ضد إرادته ، مع عدم وجود أي أساس واقعي للادعاءات الصهيونية بتحويل فلسطين الى دولة يهودية »[٩] . ولكن تقرير كراين وكينغ قد دفن في الارشيفات ، ووفر وضع فلسطين تحت الانتداب ، الظروف لتحقيق أهداف المنظمة الصهيونية العالمية .واذا كان عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٨٨٢ و١٩١٤ ، لا يزيد عن ٤٥ ألف شخص ، رغم المبالغ الضخمة التي انفقت على تشجيع الهجرة اليهودية ، فقد ازدادت هجرة اليهود الى فلسطين بسرعة بعد صدور وعد بلفور ، من ٨٧,٧٩٠ شخصاً عام ١٩٢٢ ، الى الرقم الضخم ٥٢٨,٧٠٢ خلال عام ١٩٤٤ ، و ٧٠٠,٠٠٠ شخص في أواسط عام ١٩٤٨ . ونمت بالتالي ، ولو بشكل أكثر بطئاً ، الأراضي الموجودة في حوزة المهاجرين اليهود التي لم تكن تصل نسبتها الى ٢,٥٪ عام ١٨١٨ ، وارتفعت هذه النسبة الى ٥,٦٧٪ في أواسط عام ١٩٤٨ . ويعود القسم الأكبر منها إلى الصندوق القومي اليهودي ، والمجمع اليهودي للتوطين اللذين يوزعان الأراضي بدورهما لزراعتها على المهاجرين اليهود .

وأدى السيل المتواصل من المهاجرين اليهود الى اسرائيل ، الى تبديل جذري في التركيب الديموغرافي للبلاد ، والى تدهور الوضع المادي للسكان العرب الفلسطينيين الى حد كبير . وبينما كان ينكر على السكان العرب أي شكل من أشكال الإدارة الذاتية ، كانت الوكالة اليهودية تتحول بسرعة الى دولة ضمن الدولة ، ولها جيشها وبوليسها للدفاع عن السكان اليهود . ولم تكتف

الحكومة الانكليزية بأنها لم تكن تعيق الهجرة اليهودية ، وإنما كانت تشجعها وتساعدها بجميع الوسائل ، وتتخذ ، تحت ضغط المراكز الصهيونية في لندن وواشنطن ، سلسلة من التدابير التي تسهل شراء الأراضي العربية . نتيجة لعملية « تهويد » البلاد التي كانت تجري على المكشوف ، فقد كان السكان المحليون يجبرون ، في حالات كثيرة ، على بيع أراضيهم ، ورفد صفوف جيش العاطلين عن العمل الذي كان يزداد بسرعة . وأدى ذلك كله ، الى جانب الاستمرار في تجاهل الحق المشروع في تقرير المصير ، والمشاركة في إدارة البلاد ، الى اشتداد سخط السكان العرب الذي كان يتخذ طابعاً منظماً أكثر فأكثر ، لكي ينصب في النهاية عدة مرات في ثورات شعبية مكشوفة . وقامت الحكومة الانكليزية ، في دفاعها عن الصهيونية ومصالحها الامبريالية ، بالمشاركة المباشرة من جانب الفصائل المسلحة الصهيونية ، بسحق مقاومة الفلسطينيين العرب بوحشية ، وأحرقت عدة قرى عربية ، وقتل آلاف المواطنين ، بينما ألقي بمئات آخرين في غياهب السجون . ونزع السلاح من السكان الفلسطينيين الذين حرموا من الوسيلة الوحيدة للدفاع عن أنفسهم ضد ضغط الصهيونية المتنامي . وعدلت قوانين حماية مصالح الفلاحين المستأجرين الذين طردوا على نطاق واسع من الأراضي التي اشتراها اليهود ، والتي كان غالباً ما يبيعها كبار الاقطاعيين مقابل أسعار بخسة . وكانت الهجرة اليهودية التي اتسعت اتساعاً كبيراً تهدد بابتلاع فلسطين بأسرها .

وسمح تبدل ميزان القوى ، وتأييد الامبريالية الاميركية المتزايد للقيادة الصهيونية بإعداد خطة عسكرية خاصة في بداية شهر شباط (فبراير) عام ١٩٤٥ ، لسحق المقاومة الفلسطينية في حالة إعلان الصهاينة المحتمل لاستقلال البلاد من جانب واحد . واضطرت الحكومة الانكليزية تحت ضغط الولايات المتحدة الاميركية للسماح بالهجرة الى فلسطين لحوالي ١٠٠,٠٠٠ مهاجر يهودي جديد ، كان عدد كبير منهم قد شارك في العمليات الحربية خلال الحرب العالمية الثانية . وعزز هذا أكثر فأكثر ، قوى الوكالة اليهودية ، التي دعمت استعدادها العسكري ، وصعدت الارهاب الوحشي تجاه السكان العرب ، من أجل « تهويد » فلسطين بأسرها تدريجياً وقدمت الولايات المتحدة المساعدة المباشرة للصهيونية ، وهي تعدها بالتأييد التام لحمام الدم الذي خططت الصهيونية لتدبيره للسكان العرب في فلسطين وتوسيع حدود الدولة اليهودية المقبلة ، وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ حول تقسيم فلسطين . ورغم أن قرار الأمم المتحدة ينص على بقاء السلطة كاملة في أيدي الإدارة الانكليزية حتى انتهاء فترة الانتداب ، أعد الانكليز فعلياً لتسليم السلطة الى الوكالة اليهودية قبل انقضاء فترة الانتداب بكثير . وظهرت فصائل « الهاغانا » و « الارغون » و « الشتيرن » من السرية الى العلنية ، وبدأ الصهاينة تحت حماية الجيش الانكليزي بحملة ارهاب موجهة ضد السكان العرب ، سعياً لاجبارهم على مغادرة أراضيهم الشرعية ، متنازلين عنها بأثمان بخسة للمنظمات الصهيونية . وتوجهت النشاطات الصهيونية خلال

هذه المرحلة قبل كل شيء نحو تغيير النسب في ملكية الأراضي . وبينما كان اليهود شكلياً يملكون ٦٪ من أرض فلسطين ، ضمت الدولة اليهودية طبقاً لقرار الأمم المتحدة ٥٥٪ من مجمل أراضي فلسطين . وتدخل فيها مئات القرى العربية الصرف . ومن أجل تنفيذ هذه المهمة وتغيير التركيب الديموغرافي للمناطق اليهودية استنفرت جميع قوى الصهيونية . ووضع في فلسطين على أهبة الاستعدادات للقتال ٥٠,٠٠٠ رجل مسلح بسلاح حديث ، يقودهم ضباط نظاميون . وأقرت في اجتماع سري للوكالة اليهودية الخطتان السريتان الجديدتان (س) و (د) للصراع مع السكان العرب . وتعد الخطة (د) ، التي أقرت في نهاية عام ١٩٤٧ ، لاغتصاب أقصى ما يمكن من الأراضي العربية الموجودة خارج نطاق الأراضي المخصصة وفقاً لقرار هيئة الأمم المتحدة . وعلى الخطة (س) بدورها أن تهيىء الأرضية اللازمة لتنفيذ الخطة (د) ، وذلك بأن تتم تصفية جميع محاولات المقاومة العربية المحتملة في مهدها .

وشملت نيران حرب أهلية دموية حقيقية سائر أنحاء فلسطين فعلياً منذ ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ وحتى ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ ، عندما أشعل رجال عصابات « الارغون » و« والشتيرن » ، أمام التجاهل المتعمد الإجرامي من جانب الإدارة الانكليزية ، عشرات القرى العربية المسالمة وأرهبوا السكان العرب . ونتيجة لأعمال الصهاينة الإجرامية قتل آلاف العرب ، بينما هجر آخرون بيوت آبائهم ، وقد أحاطت بهم البلبلة والذعر . وقررت القيادة الصهيونية في نهاية آذار (مارس) ١٩٤٨ ، أن مهمات الخطة (س) قد تم تنفيذها ، وأن من الواجب الشروع بالخطة (د) . وفي ١ نيسان (ابريل) ، وضعت القوى الصهيونية في جميع أنحاء البلاد في حالة تأهب . وبدأت محطات إذاعة « الهاغانا » السرية بشن حرب نفسية ضد السكان العرب ، داعية إياهم لهجر حواضرهم تحت التهديد بالتنكيل الجائر . ودخل رجال عصابات الارغون في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ، القرية العربية دير ياسين ، وخلال بضع ساعات قتل الصهاينة المتوحشون ، الذين أشعلوا النار في القرية في النهاية بلا رحمة جميع سكان القرية البالغ عددهم ٢٥٠ شخصاً بما فيهم النساء والأطفال والشيوخ . وجردت النساء والفتيات اللواتي بقين على قيد الحياة ، من ثيابهن ، وسحبن طول ساعات في شوارع الأحياء اليهودية للقدس ، تحت صرخات وضربات الرعاع . وتحول اسم القرية العربية المسالمة ، الذي كان مجهولاً حتى أمد قريب ، الى رمز للسياسة الصهيونية تجاه السكان العرب في فلسطين . وبعد مرور عدة أشهر فقط على مأساة دير ياسين ، أعلن ميناحيم بيغن ، قائد منظمة « الارغون » ، رئيس كتلة « ليكود » في إسرائيل الآن ، بفخر سافر وبدون قطرة تأنيب ضمير : « بدون النصر في دير ياسين ما كانت لتكون اسرائيل اليوم » . ففي ١٢ / ٤ / ١٩٤٨ هدمت قرية قلونيا عن بكرة ابيها . وفي ٢٧ نيسان (ابريل) قامت عصابات صهيونية مسعورة ، بأعمال تنكيل جماعية في الأحياء العربية لمدينة يافا . وفي ٢٣ نيسان (ابريل) احتل الصهاينة حيفا . وقتل آلاف الرجال والنساء والاطفال والشيوخ الابرياء .

وأثار احتلال مئات القرى العربية ، والقتل والبطش الجماعي ، وطرد آلاف الفلسطينيين من مواطن آبائهم ، موجة من الاستياء في العالم العربي ، وعبر مئات الوطنيين العرب عن رغبتهم في القتال جنباً الى جنب مع أشقائهم الفلسطينيين . وفي ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ قامت وحدات عسكرية من البلدان العربية المجاورة بأعمال حربية ضد الفصائل الصهيونية . وسنحت بذلك الفرصة للولايات المتحدة الأميركية بوساطة الصهيونية لاثارة نزاع عسكري جديد في الشرق الأوسط من أجل توطيد مواقع الامبريالية والصهيونية . ومن الظاهر أن التفوق كان الى جانب الصهاينة ، الذين استعدوا بجد وبمساعدة الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا ، ورغم بروز العديد من البطولات الجماعية ، اضطرت الجيوش العربية وفصائل العرب الفلسطينيين الى وقف الأعمال الحربية . واحتلت اسرائيل أراضي جديدة من الأراضي المخصصة للدولة العربية في فلسطين ، ووسعت بذلك المساحة الكلية للدولة الاسرائيلية الى ٢٠,٦٧٣ كيلو متراً مربعاً أو حوالي ٧٨٪ من مساحة فلسطين . وطرد أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ مواطن عربي فلسطيني نتيجة الارهاب الصهيوني ونار الحرب من ديار آبائهم ، وجرى توطينهم في معسكرات اللاجئين في غزة والأردن وسورية ولبنان .

كان الارهاب والفظاظة في النضال القاسي من أجل تهويد فلسطين العربية أخلص حليفين للصهاينة . وكان ضحيتهم الأولى عرب المناطق التي ينوون إدخالها في أراضي الدولة اليهودية . ويدحض هروب أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عربي فلسطيني قبل بداية الأعمال الحربية خلال شهر أيار (مايو) ١٩٤٨ بصورة ساطعة للغاية ، الادعاء الصهيوني بأن مشكلة اللاجئين « نشأت نتيجة لرفض البلدان العربية الاعتراف بقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حول تقسيم فلسطين » . زد على ذلك أنه ، يمكننا القول بالتحديد ، إن سيل اللاجئين الفلسطينيين المتزايد ومصيرهم المأساوي ، قد أثار ردة فعل الرأي العام العربي الغاضبة ، التي اضطرت البلدان العربية تحت ضغطها لأن تتدخل الى جانب الشعب العربي الفلسطيني .

ومع بدء الأعمال الحربية تابع الصهاينة الاسرائيليون عملية تهويد كل أرض محتلة جديدة . وطرد بأمر من سلطات الاحتلال من الجليل الغربي فقط ١٢٣,٠٠٠ شخص ، ومن منطقة يافا ١١٤,٠٠٠ شخص ، ومن مناطق رام الله وغزة والخليل ١٠٠,٠٠٠ شخص ، بينما طرد ١٩٥,٠٠٠ شخص من مدن الناصرة ويافا ورام الله وعكا واللد . واستمر هرب الفلسطينيين من المناطق المحتلة حتى بعد وقف الأعمال الحربية ، حيث زاد عددهم في منتصف عام ١٩٤٩ ، حسب احصائيات هيئة الأمم المتحدة الرسمية ، عن ١٤٠,٠٠٠ شخص .

ويعتبر الطرد القسري للجزء الأكبر من السكان العرب الفلسطينيين استمراراً مباشراً لسياسة التقتيل الجماعي والأبارتايد التي سار عليها الصهاينة منذ بداية استيطانهم في البلاد . ويمثل مجمل تاريخ اسرائيل ، الى درجة كبيرة ، عملية مستمرة لتصفية السكان العرب الأصليين في

فلسطين ، والتي تعتبر إحدى كبريات جرائم الصهيونية . فمثلاً كان عدد السكان العرب في الجزء اليهودي من فلسطين ، طبق قرار هيئة الأمم المتحدة يبلغ ٤٩٨,٠٠٠ ، وانخفض عددهم في نهاية الأعمال الحربية الى ٥٠,٠٠٠ شخص . واستخدم الصهاينة الاسرائيليون في سياستهم تجاه السكان العرب أساليب الهتلرية ، أساليب « تصفية العناصر غير المرغوب فيها » و « الحفاظ على نقاوة العرق » . ورفضت دولة اسرائيل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١١ / ١٢ / ١٩٤٨ رقم ١٩٤ / ٣ ، الذي يحث إسرائيل على ضمان حقوق الناس الأبرياء ، الذين طردوا بفعل هول الحرب والارهاب ، في العودة الى ديارهم . وجرى تجاهل عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين . ونتيجة لرفض الصهاينة الإسرائيليين الالتزام بإرادة هيئة الأمم المتحدة ، قضى أكثر من مليون لاجىء فلسطيني ، الشتاء البارد لعام ١٩٤٩ ، محرومين من الغطاء والخبز ، بينما سرقت منهم امتعتهم وبيوتهم ، وصودرت أراضيهم ، ووزعت على المهاجرين اليهود الجدد . وكان الجوع والأمراض والأوبئة والفقر والحرمان ضيوفاً ملازمين على معسكرات اللاجئين في هذه الأيام الباردة . ومات عشرات الأطفال والشيوخ نتيجة لنقص الغذاء والأدوية . ولم تكن المساعدات التي أقرت منذ بداية عام ١٩٥٠ عن طريق وكالة الشرق الأوسط لاغاثة وتشغيل اللاجئين ، كافية لتوفير المستوى المعيشي الضروري ، حتى ولو تم تنفيذها في حدودها ، وهو أمر يندر حدوثه . وحاول كثير من اللاجئين نتيجة اليأس ، العودة الى ديارهم ، حيث لاقى كثير منهم مصرعه بطلقات شرطة الحدود الاسرائيليين . وتقف الأوساط الحاكمة الاسرائيلية ، التي تثابر بشدة على نهج التهويد الكامل لفلسطين ، موقف اللامبالاة تجاه الأوضاع الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون . وكما حاولت الجمعيات الصهيونية في البداية شراء الأراضي والاملاك العربية في فلسطين ، فقد هبت ايضاً لمساعدة اسرائيل بعد قيامها ودعم العدوان والارهاب ومصادرة الأراضي العربية وأمتعة وحسابات العرب الفلسطينيين المطرودين من مواطن آبائهم . وتم الاستيلاء على أكثر من ٧٨٠٠ مشغل ومحل وشركة ومؤسسة تجارية في فلسطين ، بالإضافة الى مجمل الأراضي الصالحة للزراعة تقريباً . وحرم اللاجئون الفلسطينيون من حق سحب ودائعهم من المصارف الاسرائيلية . وطبقاً لاحصائيات فلسطينية ، تفوق القيمة التقريبية للممتلكات والأراضي التابعة للاجئين الفلسطينيين ، التي سلبها الصهاينة في فلسطين حسب أسعار عام ١٩٤٨ ، مبلغاً ضخماً يبلغ ١٦ مليار دولار أميركي ، باستثناء الأضرار المباشرة الناتجة عن الأعمال الحربية . وتنص التشريعات الخاصة التي أقرت في سنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣ ، على أنه يمكن أعلان كل ملكية للاجئين ملكية مهجورة ويصار الى مصادرتها أو وضعها تحت وصاية مواطن يهودي . وتبعاً لتقدير السلطات الاسرائيلية تخضع للمصادرة أيضاً كل أرض لا تزرع . وبعد فترة وجيزة صدر قانون جديد آخر ، ينص على أن من واجب جميع العرب الفلسطينيين أن يبرهنوا على

حق ملكيتهم المستمر طول ١٥ سنة ، والا فإن أراضيهم تخضع أيضاً للمصادرة . وحتى إن أراضي العرب الفلسطينيين ، الذين تركوا ديارهم زمن الحرب ونزحوا مؤقتاً الى أماكن أخرى على حدود اسرائيل ، قد أعلنت أراضي لا ملاك لها ، في حين أن أكثر أصحابها قد أجبروا على ذلك من قبل السلطات الإسرائيلية نفسها . وصادر الجيش مساحات واسعة من الاراضي العربية الغنية بحجة « توطيد الامن القومي » لتوزع مباشرة على المهاجرين اليهود الجدد . ونتيجة لهذه السياسة التوسعية العنصرية ، أصبح العرب في نهاية عام ١٩٥٠ ، لا يملكون سوى ١٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في إسرائيل . وتم انجاز خطوة هامة نحو تحقيق خطط الصهيونية العنصرية لتهويد ملكية الأراضي في إسرائيل ، في حين حرم السكان العرب فعلياً من حق الملكية ، وحولوا إلى يد عاملة رخيصة لتلبية حاجات الاقتصاد الاسرائيلي ، حيث يوجه قسم من الرساميل الصهيونية .

ولهذا لا تعتبر مثيرة للدهشة حقيقة رفض الحكومة الإسرائيلية السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة أو دفع تعويضات عن الأراضي المصادرة ، التي تعزز المداخيل المتأتية منها إلى درجة كبيرة مالية الدولة ، التي أنهكتها الحرب . ورفض الصهاينة الإسرائيليون في هذا المجال ، جميع محاولات لجنة الهدنة الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، لإعادة حقوق الملكية للاجئين الفلسطينيين . ولكن الأرقام تدل بنفسها على أن المداخيل المتأتية من الممتلكات التي صادرها الصهاينة تفوق بكثير نفقات وكالة الشرق الأوسط لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة . واقترحت اللجنة السياسية الخاصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، تعيين وصي عن طريق الأمم المتحدة ، يقوم بجمع المداخيل ويشرف على الأملاك الفلسطينية ، ولكن هذا الاقتراح أيضاً رفضته الحكومة الإسرائيلية .

وأصدر الصهاينة الإسرائيليون ، المخلصون للعقيدة الصهيونية حول بناء الدولة اليهودية الصرف ، تشريعاً جديداً في عام ١٩٥٢ حول الجنسية الاسرائيلية ، يحرم فعلياً عشرات آلاف الفلسطينيين العرب ، الذين يعيشون في إسرائيل من حق الجنسية ، ويحولهم إلى أجانب في أوطانهم . وتتجلى الصهيونية في الممارسة العملية كوليدة للقومية البورجوازية ، أكثر فأكثر ، من خلال القوانين العنصرية السافرة لدولة اسرائيل و « تقاليدها » . بل إنها موجهة لا ضد السكان العرب وحدهم ، بل ضد من يدعون « اليهود غير النقيين » .

ومع استمرار سياسة التقتيل الجماعي والتمييز العنصري المعادية للسكان الغرب ، تابعت الصهيونية استفزازاتها ضد البلدان العربية المجاورة ، مهيئة بذلك الأرضية اللازمة لأعمال قرصنة جديدة على الأراضي . واستمرت الحملة الاسرائيلية تحت حماية الدبابات والطيران والمدفعية ، لاحتلال الأراضي الفلسطينية في المناطق المجردة من السلاح ، وأصبح السكان الفلسطينيون الأبرياء ضحية لها . ورغم الأعمال النشيطة التي قام بها الاتحاد السوفييتي لتجميد التوسع الإسرائيلي زمن العدوان الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ ، الذي قام بالتحالف مع انكلترا وفرنسا ،

مدافعاً بذلك عن الشعوب العربية ، لم تتخل الصهيونية عن خططها حول إسرائيل الكبرى . وأدانت هيئة الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٦ ، أكثر من أربعين مرة ، الأعمال العدوانية للصهاينة الإسرائيليين ضد البلدان العربية المجاورة ، الأمر الذي لم يمنع الصهاينة في الصباح الباكر من يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، من الشروع بالعدوان الاسرائيلي التالي ، الذي أصبحت شعوب مصر وسوريا والأردن ضحية له . ولم تنس الصهيونية ، ايضاً التي كانت تحمي المصالح الامبريالية في الشرق الأوسط ، وتحاول إسقاط النظامين العربيين التقدميين في مصر وسوريا ، ولا للحظة واحدة ، خططها الخاصة بإقامة إمبراطورية صهيونية بين النيل والفرات . واحتل الجيش الإسرائيلي خلال عدة أيام الجزء المتبقي من فلسطين أيضاً ، الممتد على الضفة الغربية لنهر الأردن ، وقطاع غزة . واحتلت القوات الاسرائيلية الجزء القديم لمدينة القدس ، وكل شبه جزيرة سيناء ، ودخلت عميقاً في سوريا . واحتلت اسرائيل نتيجة العدوان الجديد حوالي ٦٠,٠٠٠ كيلو متر مربع جديد من الاراضي العربية .

ونزعت ملكية ١٢٠٠ هكتار جديد من الأراضي العربية ، ودمرت آلاف المساكن العربية . وفي غزة ردم الصهاينة الآبار ، واغتصبوا الأراضي وضربوا مساكن الفلسطينيين . وكذلك أيضا كان مصير الجزء الأعظم من الفلسطينيين في الضفة الغربية لنهر الأردن أيضا . وضرب هنا العديد من معسكرات اللاجئين الفلسطينيين من قبل القوات الاسرائيلية العدوانية . وقامت سيارات جيب عسكرية إسرائيلية وضعت عليها مكبرات صوت بتوجيه تحذيرات للسكان العرب لمغادرة القدس ، ما لم يزل الطريق الى عمان ودمشق سالكاً . ونتيجة للبلبلة التي افتعلها الصهاينة ، توجه سكان الضفة الغربية لنهر الأردن جماعياً نحو الضفة الشرقية ، وتحولت أرض الأردن الى معسكر كبير للاجئين وافترقت آلاف الأسر نتيجة للاعمال الحربية والارهاب الصهيوني . وفي غزة أعلنت سلطات الاحتلال ، أنها ليست في حالة تسمح لها بتوفير الأمن للعرب الباقين فيها . وفي بيت لحم أمر السكان العرب باخلاء منازلهم خلال ساعتين فقط . وتجري حملة واسعة لتهويد الأراضي العربية المحتلة ، حيث أحرقت القرى العربية ، وأجبر سكانها على البحث عن ملاذ لهم في الدول العربية المجاورة . وكان الإرهاب ، الذي ارتكب في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين وحشياً للغاية . وكانت المجموعات الصهيونية التي تهاجمها في منتصف الليل تنسف المباني التي يقضي نحبهم تحتها الفلسطينيون . وكانت جثثهم تدفن بأوامر من السلطات في المعسكرات نفسها ، الأمر الذي يهدد بخطر انتشار الأوبئة . ونتيجة للارهاب الجماعي وصل عدد اللاجئين من الضفة الغربية لنهر الأردن وغزة الى ٤١٠,٠٠٠ شخص حوالي تاريخ ١٩٦٨/٥/٣١ ، والى جانب اللاجئين الفلسطينيين ، ونتيجة للعدوان الاسرائيلي اضطر حوالي ٣٠٠,٠٠٠ مصري و ١٠٠,٠٠٠ سوري للتفتيش عن ملجأ من الارهاب الصهيوني في داخل مصر وسورية . وقد سمى أحد أعضاء الوفد الاسرائيلي في هيئة

الأمم المتحدة يوم ١٩٦٧/١٢/١٤ هذه المأساة الجديدة للشعوب العربية « هجرة حرة طبيعية » .

وتتركز السياسة الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة الجديدة بشكل جلي في أحد تصريحات غولدا مائير التي أعلنت في الكنيست قائلة : « إننا نسعى الى المزيد من الأراضي بحد أدنى من السكان » . صحيح ان المصير المأسوي لدير ياسين لم يتكرر خلال حرب عام ١٩٦٧ ، ولكن تدمير ثلاث قرى عربية تدميراً كاملاً في منطقة اللطرون قد جاء ليوحي بأن الصهاينة الإسرائيليين قد قرروا ان يبدلوا بجميع الوسائل البنية الديموغرافية للأراضي المحتلة . كما كانت وثيقة غاليلي التي أقرها الكنيست مفعمة بنفس الروح ، وقد نصت على منح سلطات الاحتلال الاسرائيلية الصلاحيات الضرورية للتعجيل باستيطان الأراضي المحتلة وضمها عن طريق تهويدها التدريجي . وقد كان أحد التدابير في هذا الاتجاه ضم القدس القديمة الذي يعتبر خرقاً مباشراً لقرارات الأمم المتحدة القاضية بالمحافظة على وضعها الخاص . وقد تلا ضم القدس القديمة طرد القبائل البدوية « حسوركة » في منطقة رفح بمبادرة من وزير الدفاع السابق موشى دايان . وقد بدأ في الوقت نفسه في مناطق الضفة الغربية لنهر الأردن وغزة ومرتفعات الجولان وجزء من شبه جزيرة سيناء تنفيذ خطة ايغال الون لبناء مستعمرات اسرائيلية عسكرية محضة .

وتعتبر مسألة طرد السكان العرب من الأراضي المحتلة جزءاً لا يتجزأ من الأيديولوجية والممارسة الصهيونيين . وقف على رأس أنصار سياسة الاحتلال والضم قائد حركة الكيان الكامل لاسرائيل بن بارات ، الذي يعترف بصراحة قائلاً : « الحقيقة أنه لا توجد صهيونية ، ولا يوجد استيطان ولا توجد دولة اسرائيل بدون طرد العرب ومصادرة أراضيهم وتطويقها » .[١٠] ويبرهن على ذلك زعيم آخر من زعماء الصهاينة هو الدكتور أ . روبين ، الذي كتب في مذكرة سرية للوكالة اليهودية عام ١٩٣٠ : « إن الأرض هي أكثر الشروط ضرورة للاستيطان في فلسطين . وبما إنه لا توجد في فلسطين أرض خالية من السكان فعلينا في جميع الأحوال أن نطرد من الأراضي التي نشتريها ونستوطن فيها ، الفلاحين الذين كانوا يفلحونها بغض النظر عما اذا كانوا ملاكاً أو مستأجرين » .[١١] وقد كان كبار الملاكين يملكون ٩٠٪ من الأراضي التي يملكها اليهود حتى عام ١٩٤٨ ، وهذا يدحض بنفسه أسطورة الطرد « الإنساني » . وقد كانت الوحدات الضاربة الصهيونية تصل لتقديم المساعدة هناك حيث كانت العائلات الفلاحية تدافع عن أراضيها بأجسادها ، وطبعاً فقد كان طردها من الأرض جزءاً من السياسة الصهيونية العنصرية الشوفينية ضد العرب . وكان العمال العرب يطردون من عملهم تحت الشعار « الوطني » ، شعار « الاستيلاء على العمل » في المؤسسات اليهودية . كما أحرقت سلع العرب الزراعية والصناعية في الأسواق بالبنزين وفرضت عليها المقاطعة تحت ستار الشعارات « الوطنية » : « اشتروا المنتوجات اليهودية فقط » . كما كان تعليم العرب يعرقل بجميع الوسائل .

تلك هي الحقائق حول نشاط الصهيونية التي تنطلق من المذهب القائل إن « شعباً بدون أرض يعود إلى بلاد بدون شعب حيث لن يعيش أجانب » . ونتيجة الممارسة الصهيونية عام ١٩٤٨ ، فقد أنشئت حتى الآن ٣٧٠ مستعمرة يهودية ، بما في ذلك ٣٥٠ مستعمرة على أراضي العرب الذين « غادروا » .(١٢) هذه هي الصورة المثيرة للقرى العربية المهدمة وآلام اللاجئين الفلسطينيين العرب .

وقد كان الاحتلال عقب حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ ، بداية مرحلة جديدة أكثر قسوة في الصراع بين الصهاينة الإسرائيليين والسكان العرب . وقد تم في جميع الأراضي العربية المحتلة حديثاً ، الغاء التشريع العربي وتبديل الموظفين العرب . وتعطي المادة ١٢٥ من نظام دفاع إسرائيل ، للسلطات العسكرية حق إعلان كل منطقة ، منطقة مغلقة ، واعلان حالة الحرب وحرمان السكان من حق الاستفادة من حقوقهم الدستورية ونزع ملكيتهم المدنية التي لا بد لهم منها . وتمس هذه التضييقات قبل كل شيء السكان العرب الذين تحولوا الى ضحايا محرومين من الحقوق بسبب سياسة التمييز العنصري المكشوفة التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية . ويجب علينا ان ننوه ، ونحن نتطرق الى التمييز العنصري في اسرائيل ، بأنه لا يمثل مطلقاً ظاهرة منعزلة مؤقتة ، وإنما هو جزء لا يتجزأ من العقيدة الصهيونية الايديولوجية القومية التعصبية « للشعب المختار » . وليس من باب المصادفة أنه قد درجت في أوساط الصهاينة موضة الشعارات عن « مواصلة الاستيطان » بغض النظر عن إرادة « السكان المحليين » . وقد أعلن وزير التربية الإسرائيلي السابق البروفسور ب . ديمور بوقاحة قائلاً : « إذا لم يتراجع العرب بشكل طوعي ، فإننا سنضربهم وسنركلهم وسندوسهم بالأقدام ، وسنرغمهم على التراجع قهراً » .

لقد حرم السكان العرب في الأراضي المحتلة تقريباً من الحقوق السياسية . كما منع نشاط جميع المنظمات ، حتى مجالس التعاون ومجالس التلاميذ . وتتعرض الشخصيات النقابية للملاحقات والاعتقالات المستمرة . وحدد نشاط المحاكم الإسلامية الشرعية . ولا يخصص لاحتياجات المناطق العربية إلا ٦,١٪ من المبالغ المخصصة للتنمية في الميزانية . وقد قدمت للفلاحين العرب أسوأ الأراضي الصحراوية المجدبة . ويمنع استيطان العرب في عدد من المدن مثل الكرمل والناصرة وقيسارية وميتسبيخ رامون وثلاثة عشر حياً من أحياء القدس . ولا تعتبر أرضاً قومية في اسرائيل إلا الأرض التي يملكها اليهود . ويطلق على عملية المصادرة التي تجري دورياً على الأراضي العربية اسم : « انقاذ الأراضي » . ويلعب الجيش الإسرائيلي دوراً هاماً في هذا الميدان ، إذ إنه يراقب جميع الأراضي العربية الواقعة قرب حدود إسرائيل في الجليل الأعلى واواسط البلاد وغزة . وقد صادرت السلطات العسكرية وحدها خلال السنوات الاخيرة أكثر من ١٦,٠٠٠ هكتار من الأراضي العربية . وتعتبر الصهيونية استيطان الأراضي العربية المحتلة اصح طريقة لضمها والحاقها بحدود الدولة

الاسرائيلية . وقد نشرت الصحافة الاسرائيلية في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٥ ، أنباء عن تدابير جديدة لترسيخ الاستيطان اليهودي .

وتستمر هذه العملية في المناطق الواقعة قرب مدينة ياميت ، وكذلك في الخليل ومعالة ادوميم ، حيث كلف الجيش بالعناية باسكان المهاجرين اليهود الجدد . ويجري تحت رعايته المباشرة الاستيطان في تل فرج في منطقة مرتفعات الجولان السورية ، وهذه الأراضي التي تشير الخرائط اليها كأراض « عسكرية » . ويستمر ضم المناطق قرب القدس ، حيث يجري في شمال المدينة إنشاء حي يهودي جديد . وقد أنشئت منذ عام ١٩٦٧ ، ٤٠ مستوطنة عسكرية على الأراضي العربية المحتلة . ويجري على قدم وساق بناء الطرق الاستراتيجية لحمايتها . وتتبدل تدريجياً البنية الديموغرافية للمناطق المحتلة حيث يؤدي انشاء كل مستوطنة يهودية جديدة الى طرد السكان العرب ومصادرة أراضيهم . وقد هجّر آلاف اللاجئين من النساء والأطفال بالقوة الى الضفة الشرقية لنهر الاردن . وأصاب المصير نفسه الكثيرين من سكان غزة . وقد أجريت جميع هذه الحملات بحجة « تقليل كثافة السكان العرب » . وقد تبين أن التدابير المتخذة حتى الآن غير كافية ، وأن الصهاينة الإسرائيليين يحتاجون الى مساحات جديدة . وقد نشرت بهذه الروح في الصحافة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٧٦/٩/٧ خطة كوينغ لبحث إمكانيات تقليل كثافة التجمعات السكانية العربية . وينهل مؤلف الوثيقة الالهام من سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية تجاه السكان العرب . وإضافة إلى ذلك يطلب زيادة حدة هذه السياسة أكثر فأكثر واتخاذ تدابير عنصرية إضافية ، بهدف توطيد سياسة الابارتايد الصهيونية . والى جانب تقليل كثافة السكان العرب الموجودين في الأراضي المحتلة يقترح وقف المساعدات التي تقدم للعائلات العربية الكثيرة الأطفال ، لكي تستفيد منها العائلات اليهودية وحدها . ومن الواضح أن إقرار هذه الخطة لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تعميق التمييز القومي ضد السكان العرب في إسرائيل . ومن جهة أخرى فإن الصهيونية ، التي تعتبر القاعدة الايديولوجية لسياسة إسرائيل الرسمية ، تهدف بشكل واضح لأن تخفي بالشعارات القومية المتعصبة التناقضات الطبقية الاجتماعية المتفاقمة في المجتمع الاسرائيلي . إن مجمل الحياة الروحية في البلاد مشبع بجو الشوفينية ، التي تزداد في ظروفها بشكل حاسم أهمية العنصرية والايديولوجية الصهيونية . وقد حرم حوالي ٧٠,٠٠٠ عربي مولود في إسرائيل ، من حق الجنسية ، ولا يحق الا لـ ١٠٪ من السكان العرب الاشتراك في الانتخابات . ولم يحصل على التعليم العالي في اسرائيل ، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١ ، سوى ٣٠٠ عربي . ونسبة الأطفال العرب الذين يرتادون المدارس نسبة ضئيلة جداً . ولم توصل سوى ٣٢ قرية عربية بشبكة البلاد الكهربائية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٨ . وحرمت أغلبية السكان العرب من الخدمات الطبية والضمان الاجتماعي . وبشكل عام فإن المداخيل الوسطية للعمال والموظفين العرب أقل من مداخيل

اليهود في نفس الفروع بنسبة ٤٠٪ . وهناك حاجة ماسة الى مياه الشرب في القرى العربية التي يتعرض سكانها للملاحقات البوليسية الارهابية المستمرة . ولا تندر إجراءات العقوبات الجماعية ، والترحيل القسري لقرى بكاملها ، وفرض منع التجول في البلاد وغيرها من التضييقات المزرية بالكرامة الانسانية . ولا تُرَاعَى أيضاً حرمات الأماكن المقدسة الإسلامية ، التي تتعرض في الكثير من الحالات للتدنيس . ويجري تدمير المقابر العربية . وقد ثبت من جديد في جلسة لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة المنعقدة في ١٩٧٦/٢/١٨ ، أن إسرائيل ما زالت تخالف اتفاقية جنيف الموقعة في ١٩٤٩/٨/١٢ ، لحماية السكان المدنيين أثناء الحرب . وقد نوه المشتركون في الجلسة بأن اسرائيل قد صرفت أكثر من ٨٠٠ مليون ليرة اسرائيلية ، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٥ ، لبناء المستعمرات العسكرية في الأراضي العربية . كما تم تدمير أكثر من ٢٠,٠٠٠ مسكن عربي . وطرد بالقوة أكثر من ١٥٣٠ عائلة عربية في منطقة رفح بعد عام ١٩٧٢ . وازداد بشكل حاسم عدد الفلسطينيين الذين حوكموا بتهمة الاشتباه بأنهم يساعدون المقاومة الفلسطينية ، وحكم عليهم بالسجن بمدد متفاوتة . ويحاول الصهاينة الإسرائيليون الذين يمارسون سياسة الارهاب المكشوف قمع حركة التحرر الوطني للشعب العربي الفلسطيني ، وقد وضعت في خدمة الصهيونية أساليب الغستابو بشكل واسع من تدمير المساكن الى استخدام أبشع وسائل التعذيب والتنكيل بالنساء والأطفال والشيخ . وقد أعلنت مؤخراً المحامية الاسرائيلية فيلنسيا لانغير ، قائلة إنها على علم بعدة حوادث تم فيها تعذيب الوطنيين الفلسطينيين المعتقلين . ولا يحصى عدد ضحايا الصهيونية . وقد أطلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية النار أكثر من مرة على التظاهرات السلمية للسكان العرب . وكانت رصاصات سلطات الاحتلال تصيب النساء والأطفال والشيوخ . ويوجد الآن آلاف الفلسطينين في السجون بدون محاكمة بموجب أمر اداري فقط . وفقاً لقرارات سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، لا يعتبر مجرماً الشخص الذي يقاوم الاحتلال والسلاح بيده وحسب ، بل والشخص الذي يتكلم ضد الاحتلال او يقدم جرعة ماء لشخص مشبوه . ويجري تقديم شبان وفتيات للمحاكم العسكرية الاسرائيلية بتهمة جمع المساعدات لعائلات ضحايا الاحتلال . ويتعرض السكان العرب للتمييز العنصري في جميع ميادين الحياة . وتعمل وزارة التعليم الاسرائيلية بدأب لتحطيم الشعور القومي لدى العرب ، إذ تربيهم على روح الانحناء أمام اليهود . ولا تذكر البرامج الدراسية في المدارس العربية أي شيء عن تاريخ الشعوب العربية وثرائها القومي والثقافي . وبدلاً من ذلك يطلب من الطلبة والتلامذة العرب أن يعرفوا تاريخ الصهيونية والكتب المقدسة اليهودية .

ونظراً لأن الحكومة تنتهج سياسة عدم تشكيل هيئات للإدارة المحلية في القرى العربية ، فإن الإدارة فيها في حالة صعبة للغاية . ولا توجد هيئات للإدارة المحلية في حوالي ٦٠ قرية . ونتيجة لسياسة الحكومة العامة تجاه الهيئات المحلية للحكم الذاتي ، يصطدم المسؤولون الاداريون العرب بالمصاعب المستمرة في تنظيم الخدمات العامة والاجتماعية . ويتحملون عواقب التمييز العنصري

القائم ضد السكان العرب في إسرائيل . وكلمات الشاعر العربي توفيق زياد الذي انتخب رئيساً لبلدية الناصرة مفعمة بالحزن . إن تاريخ الناصرة تاريخ هجرة دراماتيكية ومأساوية لمئات الآلاف من الفلسطينين العرب الذين طردوا بالقوة من أراضيهم . إن يوميات الاحتلال يوميات قاسية .

وتفيد صحيفة « لوموند » الفرنسية استنادا الى معلومات بعث بها المؤرخ العربي عارف العارف ، بأنه حكم حتى ١٩٧١/١٢/٣١ ، فقط على أكثر من خمسة آلاف فلسطيني في الضفة الغربية من نهر الأردن بالسجن لمدد مختلفة . ولا تندر أحداث أخذ الرهائن من بين السكان العرب الأبرياء الذين ينقلون للعيش في المناطق الصحراوية إذا ما اشتبه بهم أدنى شبهة . ويجري حرق المزروعات في القرى التي يشتبه بأنها تساند المقاومة الفلسطينية . وعلى حد قول المحامية الإسرائيلية فيلنسيا لانغير ، فإن المحاكم الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تعمل بالإجراءات المختصرة واللغة العبرية . وتعتبر من الأمور العادية أن يحرم المتهمون من المترجم والمحامي . (١٣)

وقد استعملت الصهيونية منذ الأيام الأولى من قيام إسرائيل ، جميع الوسائل والطرق لحرمان الفلسطينين نهائياً ، من حق أن يكون لهم وطن ، هذا الوطن الذي حوله المعاصرون الى « غيتو » ضخم لشعب مستعبد . وقد كان التهجير القسري لجزء من السكان العرب في نابلس ، خلال شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٦ ، والقمع الوحشي لتظاهرات التضامن مع ضحايا الإرهاب الإسرائيلي التي جرت في كافة أراضي الضفة الغربية من نهر الأردن المثال الأخير في هذا الميدان . ونتيجة للعدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين خلال عام ١٩٧١ يبلغ ١,٨٣٠,٠٠٠ شخص ، وبقي ١,٠٧٥,٠٠٠ فلسطيني في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية من نهر الأردن وغزة وحوالي ٣٧٠,٠٠٠ داخل اسرائيل . وفي الوقت نفسه ، ونتيجة للهجرة اليهودية المتزايدة على أثر العدوان ، ارتفع عدد سكان إسرائيل بمقدار مليون شخص ، وبلغ ٣,٥ ملايين نسمة خلال عام ١٩٧٢ ، وظهر التفوق الديموغرافي لأول مرة لصالح السكان اليهود نتيجة للارهاب الصهيوني واستقدام اليهود من الخارج . وفي الوقت نفسه تحققت الكلمات التنبؤية التي قالها ف . أ . لينين قبل سنوات عديدة : « إن كل نير قومي يسبب المقاومة في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة » . وقد برزت المقاومة الفلسطينية من داخل الشعب الفلسطيني ، وتحولت الى حركة تحرر وطني ضخمة ، اكتسبت سمعة دولية واسعة . وتقوم الدعاية الاسرائيلية والصهيونية بحملة افترائية واسعة لتصوير النضال العادل للشعب الفلسطيني ، الذي يزداد قوة ويتحول الى عامل سياسي وعسكري مستقل في النضال من أجل الحل العادل والدائم لأزمة الشرق الأوسط على أنه أعمال ارهابية منعزلة . واضافة الى ذلك ، فقد أنشئت داخل الأراضي المحتلة في ١٥ آب (أغسطس) عام ١٩٧٣ « الجبهة الوطنية الفلسطينية لتحرير الضفة الغربية » ، وهي المنظمة السياسية الاجتماعية الجماهيرية الأولى في الأراضي العربية المحتلة . وقد أعلن السكان العرب تحت قيادة الجبهة في ١٩ / ٣ / ١٩٧٦ ، يوم الاحتجاج ضد الارادة العسكرية التي تستمر منذ تسع سنوات . وقد أغلقت

المدارس والمتاجر في مدن نابسل والخليل والقدس . ونظمت في مدن أخرى التظاهرات وتوقفت حركة النقل فيها . وهكذا فقد اجاب سكان الضفة الغربية على الأعمال العنصرية للسلطات الاسرائيلية التي حاولت قمع الاضطرابات التي تفجرت في الأراضي المحتلة بمناسبة اصدار إحدى المحاكم الاسرائيلية قرار يمنح اليهود حق الصلاة في الهضبة المقدسة للمسلمين في القدس . وتحولت الاحتجاجات الدينية بالتدريج الى اضطرابات مكشوفة ضد الاحتلال الإسرائيلي . وأثّر تفاقم النضال السياسي تأثيراً حاسماً على سير ونتائج الانتخابات التي جرت في ١٢ / ٤ / ١٩٧٦ لانتخاب المجالس البلدية في الضفة الغربية : وانتصر فيها في جميع الأماكن ممثلو القوى التقدمية التي أعلنت وقوفها الى جانب إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة ، وساندت حق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تحل هي وحدها مسألة مستقبل فلسطين السياسي . ولذا فقد اضطرت السلطات الإسرائيلية لإرسال وحدات الهجوم المنتقاة المجهزة بالدبابات والهليوكوبتر ، لتحطيم المقاومة وقمع الاضطرابات في الضفة الغربية . واعتقل مئات الوطنيين العرب ، ولكن رغم ذلك فإن الاضطرابات لم تتوقف . وقد فضحت قوتها وانتشارها تماماً إدعاءات الصهاينة الاسرائيليين ، بأنهم أقاموا علاقات « سلمية » مع السكان العرب . وقد عبر أحد قادة المجالس البلدية الجدد في الضفة الغربية عن مشاعرهم الحقيقية إذ أعلن قائلاً : إننا شبعنا حتى التخمة من الاحتلال الاسرائيلي . ويجب على إسرائيل أن تفهم أنها لن تبتلع أبداً أرض الضفة الغربية . وقد حان الوقت لكي تجلو عن أراضينا الشرعية » .

لقد قطع تاريخ نضال الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير وانشاء دولة وطنية مستقلة له طريقاً طويلاً ومعقداً الى ان وصل إقرار الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٧٤/١١/٢٢ ، لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني والسيادة ، الى جانب حق الفلسطينيين الثابت بالعودة الى وطنهم .

وفي الوقت نفسه ، وبغض النظر عن « القوة » المزعومة و « النجاحات » الظاهرية ، تعيش الحركة العنصرية الصهيونية أزمة عميقة . ويكمن السبب الرئيسي لهذه الأزمة في الفشل الأيديولوجي لهذه الحركة العنصرية الرجعية الصرف ، الى جانب مقاومة الشعب العربي الفلسطيني . ولم تصح حسابات الصهاينة في استبدال التبعثر اليهودي بإسرائيل ، إذ يعيش ٨٠٪ من اليهود خارج إسرائيل وقد ضربوا جذوراً عميقة في البلدان التي ولدوا فيها . ومضت منذ زمان « السنوات السبع السمان » بعد بروز دولة اسرائيل ، عندما كانت الصهيونية تحاول أن « تسير جنباً الى جنب مع الأبطال » . وتحل مكانها أكثر فأكثر ، خيبة الأمل من سياسة التوسع التي يمارسها « الصقور » الإسرائيليون ـ ممثلو الجبهة الموحدة للأحزاب الصهيونية . ولم يكن ذلك سبباً في الانهيار الكبير لسمعة اسرائيل وحسب ، بل وجه ضربة جدية لسمعة الصهيونية التي أثارت سياستها العنصرية

تجاه الشعب العربي الفلسطيني ، الإدانة العادلة للصهيونية من جانب الرأي العام التقدمي العالمي .

وفي الوقت نفسه ما تزال مواقع أولئك الذين يؤيدون المقولة الصهيونية حول « ثبات الحقوق التاريخية للشعب اليهودي في فلسطين » قوية . وتهدف هذه المقولة الى اغتصاب الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني وتبرير كل نوع من أنواع النشاط الاسرائيلي مسبقاً ، لخلق جو يتلاءم مع تنفيذ هذا الشعار في المناطق المحتلة ، الأمر الذي سيكون من جهته تمهيداً لضم هذه الأراضي . ولا تأخذ هذه المقولة بعين الاعتبار لا طابع هيئة الأمم المتحدة ولا قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولا وجود الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه المشروعة . وهي تعميم للايديولوجية الصهيونية المكشوفة ، التي دافع عنها موشى دايان خلال مؤتمر شبيبة الكيبوتز ، والمستوطنات الصغيرة الذي انعقد خلال عام ١٩٦٨ . وقد أعلن آنذاك قائلاً : « عليكم ان تؤمنوا بفكرة جمع الشعب اليهودي هنا . وعليكم ان تبذلوا الجهود لزيادة عدد المستوطنين في عهدكم . انكم لستم ملزمين بأن تنفذوا هذه المهمة ، ولكن عليكم ألا تعلنوا أنكم وصلتم الى النهاية ، الى هذا الخط ، خط انشاء الكيبوتز ، واستيطان الأراضي الجديدة . لقد استمرت عملية الاستيطان ١٠٠ سنة ، ويجب عليكم أن تقدموا اسهامكم فيها ... إننا الآن من قناة السويس حتى مرتفعات الجولان ... وإننا نتقدم مرحلة بعد مرحلة نحو التحقيق العملي لمثلنا العليا » (١٤)

وبالطبع فإنه أمر خاطىء تماماً أن نقول إن الشعب الإسرائيلي هو الحكومة الاسرائيلية والصهيونية . ذلك أن عدداً متزايداً من الناس التقدميين داخل اسرائيل يدركون جيداً أن عملية الاستيطان التي استمرت ١٠٠ سنة عملية خاطئة جداً إذ إنه تمكن في أسسها الجذور العنصرية للايديولوجية الصهيونية وتجاهل حقوق السكان العرب المشروعة .

الحواشـــي

١ ـ تودور جيفكوف ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري أمام المؤتمر الحادي عشر للحزب ، صوفيا ، ١٩٧٦ .
٢ ـ ياسر عرفات ، الصداقة مع الشعوب السوفييتية ضرورة حيوية ، جريدة « زاروبيجوم » العدد ١ .
٣ ـ ف . أ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، مجلد ٨ ، ص ٧٦ ، هل البروليتاريا اليهودية بحاجة إلى حزب مستقل ؟
٤ ـ ساؤول فريد ليندبر ، افكار حول مستقبل إسرائيل ، باريس ، ١٩٦٩ .
٥ ـ بول جينيبيفسكي ، الصهيونية من أبراهام إلى دايان ، بروكسيل ، ١٩٦٩ .
٦ ـ ناتان فايشتوك ، الصهيونية ضد إسرائيل ، باريس ، ١٩٦٩ .
٧ ـ أوري افنيري ، إسرائيل بدون صهيونية ، لندن ١٩٦٨ .
٨ ـ ت . هرتزل ، الدولة اليهودية ، لندن ، ١٨٩٦ .
٩ ـ الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ص ٥١ .
١٠ ـ روت ليوبيتش ، سياسة الطرد الإسرائيلية ، جريدة « هذا هو الطريق »باللغة البلغارية ، إسرائيل ٢٢ و٢٣ / ٨ / ١٩٧٢ .
١١ ـ المرجع السابق .
١٢ ـ المرجع السابق .
١٣ ـ فيلتسيا لا تغير ، أنا أشهد ، باريس ، ١٩٧٥ ، ص ٦٧ .
١٤ ـ جريدة « جيروزاليم بوست » تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٧٦ .

الصهيونية والعرب الفلسطينيون *

هناك من يزعم أن الصهيونية « حركة قومية » ، وأن إسرائيل هي التعبير السياسي عن الصهيونية ، أي الدولة اليهودية التي أقام فيها اليهود لأنفسهم وطناً . وقد أوضح بن غوريون ـ رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ـ الطبيعة الحقيقية للصهيونية حين قال : « إن إسرائيل هي بلد اليهود ، واليهود وحدهم . ولكل عربي يعيش هنا نفس الحقوق التي لأي مواطن ينتمي الى الأقلية ... ولكن عليه أن يعترف بأنه يعيش في بلد يهودي » .وهذا تصريح يجلو الحقيقة ويكشف عن تداعي النظرية القائلة بأن إسرائيل بلد ديموقراطي .

إن إسرائيل ولدت نتيجة للتحالف بين الامبريالية البريطانية والاستعمار الصهيوني .

لقد عاشت فلسطين ، شأنها شأن معظم أقطار العالم العربي ، تحت الحكم العثماني من عام ١٥١٧ الى ١٩١٧ . وخلال الحرب العالمية الاولى قدم الشعب العربي ، تحت الحكم العثماني في فلسطين وغيرها من البلدان العربية العون الى الحلفاء ضد الاتراك على اساس اتفاق يقضي بحصول هذه البلدان على الاستقلال الكامل عند انتهاء الحرب . ولكن بريطانيا وفرنسا انتهكت ـ للاسف ـ انتهاكاً صارخاً هذا الاتفاق وكانت نتيجته وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني . وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ اصدر آرثر جيمس بلفور وزير الخارجية البريطاني ، بياناً ـ عرف باسم وعد بلفور ـ وعد اليهود فيه باعطائهم هذه الأرض ، بحجة ان أجدادهم قد غزوا فلسطين ذات مرة وحكموا أجزاء منها منذ ثلاثة آلاف عام . وكان معنى بيان بلفور إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . ومن المهم أن نتذكر ان العرب المسلمين والمسيحيين كانوا يمثلون وقت صدور هذا البيان ٩٠ في المائة من سكان فلسطين ، بينما كان عدد اليهود لا يزيد عن ٩ في المائة نصفهم ممن وصلوا الى فلسطين حديثاً . وكانت قد صدرت عن السير ادوارد اللنبي عند دخوله القدس عبارة تنم عن الصلف والغرور ، اذ قال : « اليوم انتهت الحروب الصليبية » .

* مترجم عن الانكليزية

وكان لفلسطين اهمية خاصة بالنسبة الى الامبريالية البريطانية ، فقد كانت أساسية لحماية سيناء وقناة السويس التي تمثل الطريق الى الهند وافريقيا وكانت طريقاً حيوياً للامبريالية البريطانية في ذلك الحين . وفضلا عن ذلك ، كانت فلسطين مركزاً حيوياً للسيطرة على الساحلين الغربي والشرقي للبحر المتوسط ، وعلى البحر الأحمر والمحيط الهندي ، أي إنها كانت النقطة التي تلتقي عندها القارات الثلاث . كما كانت فلسطين تمثل قاعدة ملائمة للتوسع المقبل في المنطقة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية . وجاءت المشكلة اليهودية في الوقت المناسب لتثير شهية الاستعمار البريطاني . ومن هنا كان القرار البريطاني بتوطين مجموعة أجنبية في فلسطين ، بحيث يمكن ان تصبح أغلبية ، وتشكل فوق ذلك سلاحاً هجومياً ودفاعياً في يد البريطانيين .

وينبغي ان نلاحظ ان الصهيونية قد استغلت اضطهاد اليهود في بعض بلاد شرق أوروبا (كان هناك قرابة خمسة ملايين يهودي في روسيا) لتقديم نفسها كمحاولة سياسية تستهدف تقديم حل جديد وكامل ليهود العالم كافة . وقد ظلت الصهيونية محصورة في عدد من الكتابات المتناثرة والتجمعات قليلة الشأن ، حتى تولاها تيودور هرتزل خلال الفترة التي بلغ فيها التنافس الامبريالي الذروة ، وبدأ الدعوة لها في كتابه « الدولة اليهودية » ، ونجح هرتزل في العام التالي في عقد المؤتمر العالمي الصهيوني الأول . وبفضل الدبلوماسية الحاذقة ، لم تأت نهاية الحرب العالمية الأولى ، الا وكانت الفكرة الصهيونية قد اجتذبت اهتماماً كافياً وغدت جزءاً من المناخ الفكري السائد حينذاك والذي كانت تسيطر عليه فكرة حق الأمم في تقرير مصيرها .

ويجدر بنا ان نذكر ان عرب فلسطين استقبلوا المهاجرين اليهود في البداية بالحفاوة والترحاب معتقدين انهم « حجاج » يحدوهم شوق ديني عميق الى الأرض المقدسة ، او « لاجئين » يحاولون ان يفروا بأنفسهم من الاضطهاد في اوروبا الشرقية ، ويبحثون عن الأمان في فلسطين . ثم أخذ هذا الشعور العربي الودي يختفي بالتدريج لتحل محله الريبة والنفور ، بعد ان بدأ اليهود يتدفقون الى فلسطين ، وبخاصة بعد إنشاء الحركة الصهيونية على يد هرتزل ، مما أدى الى استغلال العرب في المستعمرات الصهيونية الجديدة . وبذل السير هربرت صاموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، وكان صهيونياً معروفاً ، كما بذل من جاءوا من بعده ، قصارى جهدهم لاجتذاب أكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين من كافة أرجاء العالم ، وبخاصة من اوروبا الشرقية .

وحين بدأت النوايا البريطانية والصهيونية تأخذ طريقها الى التطبيق على نحو متزايد ، لم يكتف عرب فلسطين بالمقاومة بل أصدروا برامج سياسية تطالب باستقلال بلادهم . ولما فشلت المحاولة البريطانية لسحق مقاومة العرب الفلسطينيين ، شكلت الحكومة البريطانية لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل ، للتحقيق في اسباب الاضطربات في فلسطين . وأوصت اللجنة المذكورة بتقسيم فلسطين الى دولة عربية واخرى يهودية تبلغ مساحتها نحو ثلث المساحة الكلية لفسطين . وقد أعطيت هذه

المساحة للدولة اليهودية في وقت كان السكان اليهود فيه لا يمثلون سوى ٥,٦ في المائة من سكان البلاد .

وكان وصول النازيين الى السلطة في المانيا في عام ١٩٣٣ ، عاملاً جديداً وحاسماً في قضية اليهود . فقد جاءت المضايقات المتزايدة للأقلية اليهودية الكبيرة واحتمال استخدام الاضطهاد السافر ضدها لتضيف بعداً شاملاً لمشكلة معاداة السامية . وهكذا اكتسبت قضية الصهيونية ، ووضع فلسطين بوجه خاص ـ عند نشوب الحرب العالمية الثانية ـ اهمية دولية والحاحاً دولياً ، كان من المستحيل التنبؤ بهما عندما وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٠ .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، نقل الصهاينة جهودهم من لندن الى واشنطن ساعين الى كسب مساندة الولايات المتحدة . وفي نفس الوقت كانت الهجرة والاستيطان اليهوديين قد زادا ، حتى بلغت نسبة السكان اليهود في عام ١٩٤٨ ثلاث وثلاثين بالمائة من مجموع سكان فلسطين . وفي عام ١٩٤٢ ، اعلنت القيادة الصهيونية رسمياً ، في مؤتمر « بالتيمور » الذي عقد بالولايات المتحدة ، عن عزمها إقامة دولة يهودية في فلسطين .

وعند إنشاء منظمة الأمم المتحدة وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وافقت المنظمة على مشروع للتقسيم ، يقضي بتقسيم فلسطين على اساس إعطاء ٤٢,٨٨ من الأرض للأغلبية العربية و٥٦,٤٧ في المائة منها للأقلية اليهودية مع تدويل القدس . ووافقت الأمم المتحدة تحت ضغط هائل من الولايات المتحدة على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، وأعطت لليهود ضعف المساحة التي كانت قد قررتها لهم اللجنة الملكية في عام ١٩٣٧ .

وجاء قرار الأمم المتحدة بالتقسيم ، ليشجع المغتصبين الصهاينة الذين قاموا بسلسلة من المذابح البشعة ضد العرب الفلسطينيين . وفي ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨ اعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل اليهودية في فلسطين . وأرسلت الدول العربية المجاورة جيوشها الى فلسطين لحماية حقوق العرب الفلسطينيين وحياتهم ، وهكذا بدأت الحرب العربية الاسرائيلية الأولى ، التي احتلت إسرائيل في نهايتها ٧٨ بالمائة من أرض فلسطين وشردت ٧٥٠ ألف عربي فلسطيني من ديارهم . وأعلنت الولايات المتحدة اعترافها الدبلوماسي باسرائيل بعد ست عشرة دقيقة من إعلانها . وفي ١١ آيار (مايو) ١٩٤٩ ، قبلت إسرائيل عضواً بالأمم المتحدة على أساس احترام قرار التقسيم الصادر في عام ١٩٤٧ والقرار رقم ١٩٤ الذي يطالب بإعادة اللاجئين العرب الى ديارهم وتعويضهم . والأمر المؤسف أن اسرائيل لم تلتزم قط بهذه الشروط .

إن إقامة دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، ضد إرادة الغالبية العربية وعلى أرضها ، كان في واقع الأمر عملاً من أشد الأعمال الاستعمارية الصارخة التي شهدها القرن الحالي ، وقد كانت دولة إسرائيل الصهيونية تصور على أنها تتويج « لحركة قومية » تستهدف التوصل الى « حل عصري

للمسألة اليهودية » . والواقع ان الحركة العنصرية لم تكن حركة قومية بالمعنى الحرفي لهذا التعبير . فقد نشأت الصهيونية ، أول ما نشأت ، خارج فلسطين التي تدعي أنها ملك لها . كذلك فإنها كانت تفتقر الى التاريخ المشترك واللغة المشتركة ، فلجأت الى الوسيلة الوحيدة التي تبقت أمامها لكي تحقق أغراضها ، ألا وهي وسيلة الاستعمار الاستيطاني باغتصاب الأرض ، وباستعمال القوة في فرض الهجرة الجماعية على سكان البلاد المحليين . إن أصول الحركة الصهيونية تعد صورة طبق الأصل للنظم الاستعمارية العنصرية في جنوب إفريقيا وروديسيا . وأعادت الصهيونية تفسير الدين اليهودي ، فحولته من دين الى عقيدة سياسية .

لقد أخفقت اسرائيل في ايجاد حل للمشكلة اليهودية ، وليس هذا فحسب بل إنها خلقت مشكلة اخرى ، هي المشكلة الفلسطينية ، وأحاطتها بأسباب الاستمرار . وهذه المشكلة هي مشكلة شعب حرم الحق الذي تتمتع به سائر الشعوب الأخرى ، ونعني حقه في تقرير مصيره على أرضه . وليست المعارضة الاسرائيلية لهذا الحق مقصورة على فلسطينيين وإنما تشمل العرب أيضاً ، فقد كانت هي التي أحبطت الأماني التي تطلع العرب الى تحقيقها منذ بداية هذا القرن ، وهي **إقامة الحكم العربي على الأرض العربية ، والمحافظة على الصفة العربية للمنطقة والتحرر القومي والوحدة القومية .**

وقد انغمست إسرائيل منذ البداية في ممارسة نشاط توسعي ، ورفضت الاكتفاء بالأراضي التي خصصت لها بمقتضى مشروع التقسيم ، بل قادتها اتجاهاتها التوسعية الى احتلال الجزء الأكبر من فلسطين في عام ١٩٤٨ ، والى الاستيلاء في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على أراض عربية تبلغ مساحتها أربعة أمثال مساحة إسرائيل من قبل .

لقد برهنت إسرائيل على أنها دولة إرهابية ، ناهيك عن أعمال العنف التي ارتكبتها ضد العرب ، بل وصل الأمر الى حد اغتيال الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة بطريقة وحشية على أيدي الارهابيين اليهود . وكان المهاتما غاندي صريحاً في انتقاده لاسرائيل ، اذ قال : « لقد ولدت إسرائيل في جو من الارهاب ، وترعرعت في جو العنف والارهاب » .

إن إسرائيل « أرض الميعاد » ... بل « إرض الشبهات والأخطار » لم تثبت أنها توسعية وارهابية فحسب ، وإنما أثبتت أنها عنصرية ايضاً . وللعنصرية الصهيونية ثلاثة مظاهر هي : التفرقة العنصرية الذاتية ، الانغلاق العنصري والتفوق العنصري . ونعني بالتفرقة الذاتية وفقاً للعقيدة الصهيونية ، تجميع كافة اليهود في دولة يهودية واحدة ، فإن « اندماج » اليهود « الشعب المختار » في المجتمعات غير اليهودية ، يؤدي الى ضياع « الهوية اليهودية » ، الأمر الذي يؤدي الى « ذوبان » « الامة اليهودية » و« تلاشيها » . وتتطلب سياسة « التفرقة الذاتية » الصهيونية منطقياً « الانغلاق العنصري » « التفوق العنصري » أو النقاء ، وبتعبير آخر ، فإن العنصرية الصهيونية ترفض بالضرورة تعايش اليهود وغير اليهود في الأرض التي يعاد تجميع اليهود فيها .

وبعد إقامة دولة إسرائيل الصهيونية في فلسطين ، أصبح مئات الألوف من العرب الفلسطينيين مشردين يعيشون ، حتى يومنا هذا ، في مخيمات اللاجئين في البلدان العربية المحيطة بهم ، وفي أجزاء أخرى من العالم . إن إسرائيل لم ترفض فقط السماح لهم بالعودة الى ديارهم ولكنها لم تمنح حق المواطنة الا لليهود المهاجرين الجدد القادمين من اوروبا وغيرها . وهذا هو ما يسمى بقانون العودة ، الذي لا يعدو ان يكون قانوناً عنصرياً ، ففي الوقت الذي يجوز فيه لأي يهودي من أي مكان في العالم ، أن يهاجر الى اسرائيل ، يحرم على اللاجىء العربي الفلسطيني حق العودة . كما تشمل إجراءات التمييز الموجهة ضد الفلسطينيين ، وهم السكان الأصليون للأرض ، قانون الاعتقال الوقائي ، وقانون ممتلكات الغائبين ... الخ . وحتى في ظل النظام العنصري السافر ، في كل من روديسيا وجنوب إفريقيا ، لا يحظر على الافريقيين تماماً العيش في ديارهم أو ينفون الى خارج بلادهم .

لقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة « بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين » على أنها حقوق لا غنى عنها لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

إن الثلاثة ملايين عربي فلسطيني ، الذين اقتلعوا من الأرض التي ولدوا عليها وعاشوا فيها ، قد عقدوا العزم على العودة الى وطنهم . وهم على استعداد لأن يعيشوا مع اليهود الفلسطينيين الحقيقيين في مجتمع فلسطيني يسوده العدل ، وطالما استمرت اسرائيل في رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها المتحدث الرئيسي باسم حقوق الفلسطينيين ، فإن القضية لا يمكن الا أن تظل في طريق مسدود وقابلة للانفجار . ويجب ان نذكر ايضا ان موقف دولة كبرى مثل الولايات المتحدة لا يساعد على حل المشكلة ، وهذا هو اقل ما يمكن ان يقال عنه . ففي حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، استخدمت حق « الفيتو » لمعارضة قرار أصدره مجلس الأمن ، وبذلك أدت الى وقف تنفيذ تقرير أعدته لجنة مكونة من عشرين دولة وضمنته برنامجاً على مراحل ، يقضي بعودة الفلسطينيين الى وطنهم الذي يحتله الاسرائيليون ، لكي يمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم ، كما ينص على جلاء اسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة في موعد اقصاه حزيران (يونيو) ١٩٧٧ .

إن مشكلة فلسطين لا تشغل اهتمام الفلسطينيين وحدهم ، وإنما تشكل تحدياً لكل شعوب آسيا وافريقيا المناهضة للاستعمار . فقد تصدرت الهند النضال ضد التمييز العنصري . واشادت الدورة الخاصة التي عقدتها لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الفصل العنصري في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، بدور الهند . ولقد عبر موقف الهند بشأن المشكلة الفلسطينية دائماً عن التأييد للفلسطينيين وعن التعاطف معهم . إن الأمم المتحدة اليوم لم تعد واقعة تحت السيطرة الكاملة لدولة عظمى ، فقد أصبحت دول العالم الثالث تسيطر على هذه المنظمة العالمية ، بيد أن إصدار القرارات وحده ـ ومهما كانت صائبة أو مناسبة ـ ليس كافياً تماماً ، فتطبيق هذه القرارات لا يقل أهمية عن

إصدارها إن لم يكن أكثر أهمية . إن ما نحتاج اليه الآن اكثر من أي شيء آخر ، هو أن تتصرف بلدان العالم الثالث في إطار من الوحدة والشجاعة والاصرار .

ولسنا بحاجة الى ان نؤكد ان البشر سواسية ، ينتمون لجنس واحد هو الجنس البشري ، ونحن في غنى عن التأكيد بأن العرق أسطورة اجتماعية أكثر منه حقيقة بيولوجية ، وبأن التمييز العنصري ليس له أي اساس علمي .

إن الصهيونية التي وصفتها المنظمة العالمية بأنها « شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري » ، تستحق الكثير من الادانة ، كما أن إعداد الرأي العام العالمي للتصدي للسياسات العنصرية التوسعية والارهابية التي تنتهجها اسرائيل ، سوف يسهم بدور كبير في ارغام اسرائيل على الامتثال للمنطق والعدل .

إن كلمات المهاتما غاندي ما تزال ترن في أسماعنا حتى اليوم « إن فلسطين تنتمي للعرب ، تماماً كما تنتمي انجلترا للانجليز وفرنسا للفرنسيين . ومن الظلم والوحشية أن يفرض اليهود على العرب ، وما يجري في فلسطين اليوم أمر لا يمكن أن تبرره أية قواعد للسلوك الأخلاقي » . هذا في الحقيقة هو لب مشكلة فلسطين .

يوسف سكيدنيك

الوجه الحقيقي للصهيونية : قهر اجتماعي وعنصري*

تجتاح العالم بأسره اليوم ، موجة عارمة من المعارضة للأعمال البربرية التي ترتكبها العنصرية ، وبشكل خاص ضد سياسة الفصل العنصري والصهيونية . فالممارسات الإجرامية للعنصرية في جنوب إفريقيا وإسرائيل والولايات المتحدة وفي أماكن أخرى من العالم الرأسمالي ، تشكل جزءاً لا يتجزء من النظام الامبريالي للقهر الاجتماعي والعرقي والعنصري . ومن هنا ، فالنضال ضد سائر أشكال العنصرية والتفرقة العنصرية يرتبط أوثق الارتباط بالنضال ضد الامبريالية التي تنشر القهر والعنف في كل مكان .

إن تعزيز الوحدة النضالية لقوى التحرر القومي والاجتماعي ، شرط مسبق وأساسي للانتصار على عدو خطر وغادر مثل الامبريالية المعاصرة .

ومن الأدلة الساطعة على أهمية هذه الوحدة المتنامية ، نجاح البلدان الاشتراكية والنامية معاً ، في استصدار قرار بإدانة الأعمال الاجرامية للصهيونية ، عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قراراً يعبر عن وجهة نظر غالبية الدول الأعضاء ، ويعتبر « الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري » . ولم يدخر ساسة الامبريالية جهداً لمنع صدور هذا القرار ، واستخدموا لذلك شتى وسائل الضغط والتهديد والرشوة والابتزاز . بيد أنهم لم ينجحوا في حماية اتباعهم الصهاينة من السخط والنقمة ومن حكم الرأي العام العادل . كما أن دفاعهم عن الانظمة العنصرية في إفريقيا الجنوبية مقضي عليه حتماً بنفس المصير .

إن الشعب التشيكوسلوفاكي ما زال يذكر جيداً مخططات النازية العنصرية الهادفة إلى إبادة شعبنا وغيره من الشعوب . فقد شملت الخطط التوسعية للامبريالية الألمانية ضم أراضي بلادنا وإبادة شعبنا . إن مصير قريتي « ليديتس » و« لاجاكي » وغيرهما من الأماكن التي مسحت مسحاً من

* مترجم عن الانكليزية

على وجه الأرض ، يحفزنا على التحلي باليقظة إزاء المخططات الإجرامية للامبريالية . فالوصية التي تركها لنا مئات الآلاف من مواطنينا ومن مواطني الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان ، الذين ضحوا بحياتهم في النضال ضد لفاشية ، لم تزل حية في قلوبنا . ونحن مصممون اليوم ، تماماً كما كنا أثناء كفاحنا ضد الفاشية ، على النضال بمثابرة ودأب ضد كافة أشكال القهر الامبريالي ، مع القوى التقدمية والمحبة للسلام في العالم أجمع .

فالدوائر الحاكمة للدول الامبريالية تقدم كل عون ممكن للأنظمة العنصرية في إسرائيل وروديسيا وجمهورية جنوب إفريقيا . لكنها لا تكتفي ، بتقديم العون والتأييد إلى العنصريين ، بل تحاول في نفس الوقت إضعاف نضال الشعوب المقهورة ، وشق صفوف قوى التحرر ، وتفتيت الوحدة النضالية للجبهة العريضة للقوى المعادية للامبريالية .

وفي ظروف الأزمة الحادة الراهنة للامبريالية ، أصبح من المألوف أن تبذل البورجوازية الاحتكارية جهوداً محمومة لتنشيط الصهيونية وتقويتها كأداة للعدوان والقهر الاجتماعي والعنصري والقومي ، وكسلاح للتخريب الأيديولوجي ضد القوى المحررة للعمال والشعوب المقهورة في العالم . فالصهيونية أدادة أيديولوجية وسياسية خاصة للبورجوازية اليهودية الاحتكارية . والنظرية العنصرية للصهيونية وممارستها نابعتان من الأهداف السياسية للدوائر اليهودية المالية الكبيرة ، التي تمثل جزءاً من البورجوازية الاحتكارية العالمية . وتحافظ الدوائر المالية اليهودية الكبيرة على مراكزها الرئيسية في الولايات المتحدة الامريكية . وهذا ما يفسر لنا الروابط الوثيقة جداً بين الصهيونية والامبريالية الأمريكية ، ولذلك تعتبر الصهيونية أن قاعدتها الأساسية موجودة في الولايات المتحدة .

إن الصهيونية أداة من أدوات أيديولوجية وسياسية كثيرة تستخدمها الامبريالية المعاصرة ، بيد أنها تعد واحدة من أخطر هذه الأدوات . فالحركة الصهيونية والأيديولوجية الصهيونية صنيعتان رجعيتان للامبريالية ، تدينان لها بوجودها وبنشاطها الحالي . فالصهيونية لا تستطيع أن تمارس ايديولوجيتها وسياسة التعصب العرقي والقومي ، والشوفينية العدائية ، والعنصرية ، التي تنتهجها إلا في إطار القهر الاستعماري .

لقد بدأت البورجوازية اليهودية الكبيرة في خلق الايديولوجية الصهيونية والشبكة الواسعة من المنظمات الصهيونية ، في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع انتقال الرأسمالية إلى أعلى مراحلها ... أي إلى الامبريالية . وحاولت البورجوازية الامبريالية إعاقة تقدم الثورة الاشتراكية ، موجهة جهودها الرجعية بوجه خاص ضد القوة الرئيسية للتقدم الاجتماعي ، أي ضد الطبقة العاملة العالمية وحركتها الثورية . وخلقت الدوائر المالية اليهودية الكبيرة الصهيونية لتكون أداتها الايديولوجية والسياسية . وحاولت أن توقف بمساعدتها النفوذ المتزايد للأفكار الاشتراكية بين

العمال اليهود ، وأن تبقيهم تحت سيطرتهم السياسية ، وأن تحطم الوحدة الأممية المتنامية بين العمال باستخدام الشعارات القومية والعنصرية ، بما يتفق ومصالح الامبريالية الدولية .

لقد كتب تيودور هرتزل ، مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية ، في مسودة خطاب إلى قيصر روسيا في عام ١٨٩٩ « إن البروليتاريين الفائضين سيرحلون عن روسيا . وهكذا ستضعف الأحزاب الثورية . إننا نناضل في كل مكان ضد الثوريين ، ونبعد الطلاب الشباب والعمال اليهود عن الاشتراكية والقومية ، حين نقدم لهم مثالاً قومياً أكثر نقاء » . كما وعد هرتزل أيضاً رئيس الوزراء النمساوي بأن « الصهيونية ستقوم بدق إسفين في صفوف يهود « جاليشيا » الذين يتعاطفون مع الاشتراكية »[١] .

لقد نشأت الصهيونية نتيجة لمخاوف الدوائر المالية اليهودية الكبيرة من حركة العمال الثوريين ومن الاشتراكية . وكانت الطوائف اليهودية ـ المعزولة في الغيتو حتى ذلك الوقت ـ قد أخذت في التفكك تحت ضغط تناحرات المجتمع الرأسمالي . وأخذ اليهود الذين تحولوا الى بروليتاريين ، يتركون الغيتو إلى المصانع ، لينضموا إلى كفاح العمال المشترك ضد الرأسماليين . وفي هذا الموقف التاريخي ، عبر هرتزل في كتابه « الدولة اليهودية » عن عزم البورجوازية اليهودية على إقامة غيتو كبير ـ دولة يهودية ـ لتجميع اليهود من كافة أنحاء العالم فيها ، تحت سيطرة الدوائر المالية اليهودية الكبيرة . وهذا السعي إلى إخضاع العمال اليهود واستغلالهم ، يثبت بوضوح أن الصهيونية بعيدة كل البعد عن المصالح الحقيقية للعمال اليهود .

وكانت هذه الخطة لإعادة السيطرة المتداعية للبورجوازية اليهودية على العاملين اليهود ، تستهدف في نفس الوقت تحقيق هدف آخر للدوائر المالية اليهودية الكبيرة ، وهو الحصول على نصيب من الغنائم الاستعمارية للامبريالية ، تحت رايتها الصهيونية الخاصة . وخرج الصهاينة بخطة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين في بداية القرن العشرين ، حينما كان الصراع بين الامبريالية للسيطرة على الشرق العربي قد بلغ ذروته . وهكذا أصبحت الصهيونية منذ نشأتها الأولى عدواً مشتركاً لكل من العمال المناضلين من أجل تحررهم الاجتماعي ، والشعب العربي الفلسطيني المحب للحرية ، والبلدان المجاورة المناضلة من أجل تحررها الوطني .

إن النزاع الدولي الذي طال أمده في الشرق الأوسط ، والذي تحتل فيه المسألة الفلسطينية مكان الصدارة ، هو نتيجة للتوسع الاستعماري للامبريالية الذي شاركت فيه الدوائر المالية اليهودية الكبيرة مشاركة فعالة .

وقد تحققت مصالح الامبريالية في هذا الجزء من العالم عن طريق الصهاينة بالتعاون مع الامبريالية البريطانية على حساب سكان فلسطين العرب . فقد اشترك المستعمرون البريطانيون مع

الصهاينة في قمع المقاومة القوية لحركة التحرر الوطني العربية . وساعدوا على إقامة المستوطنات الصهيونية ، واستخدموا الأقلية اليهودية ، التي يسيطر عليها الصهاينة ، لتحقيق شعار « فرق تسد » .

وقد أفضت سياسة النهب واللصوصية التي انتهجها المستعمرون البريطانيون والصهاينة في فلسطين ، إلى زيادة عدد المواطنين العرب العاطلين والذين لا يملكون أرضاً ، وعدد ضحايا التفرقة القومية والقهر الاجتماعي . وحين أسفرت الحركة التحريرية لعرب فلسطين في منتصف الثلاثينات عن انتفاضة مسلحة ، قامت وحدات الصهاينة المسلحة بتقديم مساعدتها للجيش الاستعماري البريطاني لقمع ، كفاح العرب التحرري ، وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين قام الصهاينة بتنظيم عملية التوسع الاستعماري لرأس المال اليهودي ، وتهيئة الظروف لاقامة الدولة اليهودية ، التي أصبحت قاعدة للسلطة السياسية للبورجوازية اليهودية الكبيرة .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حين عجزت الامبريالية البريطانية التي أصابها الوهن ، عن مواجهة حركة التحرر الوطني العربية ، بدأ الصهاينة يبحثون عن حماة وحلفاء أكثر قوة . وكان رأس المال النفطي للولايات المتحدة قد بدأ يتغلغل في الشرق الأوسط في ذلك الوقت . واستخدمت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الموقع القيادي للصهاينة الأمريكيين في المنظمة الصهيونية العالمية ، لكي تقوي من تأثيرها في تطور الموقف في فلسطين . وبالتعاون الوثيق مع الصهاينة ، أقامت الامبريالية الأميركية قاعدتها العسكرية في فلسطين لاستخدامها في قمع حركة التحرر الوطني العربية .

إن وحدة الجبهة العريضة المعادية للامبريالية ، هي أحد العوامل الهامة في نضال الطبقة العاملة العالمية والشعوب المقهورة من أجل التحرر القومي والاجتماعي . فكل الذين يشاركون في هذا النضال يزدادون على مر الأيام وعياً بأهمية الوحدة والتضامن في النضال المشترك ضد القهر الامبريالي . على أننا ينبغي ألا ننسى أن هذه الوحدة هي كالقذى في أعين الامبرياليين الذين لا يدخرون جهداً لمحاولة تخريبها . فقد قام رأس المال العالمي بمحاولات كثيرة لشق الوحدة الأممية لحركة العمال الثورية ، عن طريق اذكاء نار التعصب القومي أو العنصري أو الديني . ونجد مثلاً واضحاً على ذلك في كل تاريخ الحركة الصهيونية ونشاطها الحالي .

ولقد سبق للينين أن أشار إلى محاولات البورجوازية الاحتكارية لشق صفوف قوى التحرر القومي والاجتماعي ، وحذر من أن «الرأسمالية من كل القوميات والأديان موحدون ضد العمال ، ويحاولون تقسيم وإضعاف العمال عن طريق اثارة العداوة القومية ! » وأوضح لينين أن الصهاينة ، شأنهم شأن الممثلين الآخرين لرأس المال الكبير ، يحاولون أن يقيموا سوراً صينياً حول « قوميتهم »

و« عمالهم » ، بحيث يستطيعون الابقاء عليهم ، بفضل هذه العزلة ، وبشكل أفضل ، تحت نفوذهم الايديولوجي والسياسي . وقد عارض لينين الصهيونية بشدة ، وأكد أن الفكرة الصهيونية عن الدولة اليهودية فكرة زائفة ورجعية في جوهرها . فالصهيونية عدوة لوحدة الطبقة العاملة ولوحدة كل القوى المعادية للامبريالية في العالم .

إن الايديولوجية الشوفينية والعنصرية للصهيونية ، تتكون من خليط من الأفكار الملفقة والمزيفة . فالصهاينة يعتبرون أنفسهم الممثلين الوحيدين للأمة اليهودية العالمية ، التي لا وطن لها ولا ارض ، والتي اخترعوها هم انفسهم دون ان تتوفر لها ارض او لغة او اقتصاد او ثقافة مشتركة . وقد عجز هرتزل نفسه عن تقديم اية حجج مقنعة حول مقولته عن الامة اليهودية العالمية ، واكتفى بالقول إن الوجود المزعوم لعدو مشترك هو الذي يوحد اليهود . والى جانب هذه المزاعم عن تفرد وتفوق الأمة اليهودية التي لا وجود لها ، فإن الصهاينة غالباً ما يلجأون إلى نظريات علمية زائفة عن الأجناس البشرية . فيذهبون في أفكارهم العنصرية إلى حد اتهام كل الأمم بالعنصرية . فقد زعم هرتزل ، مثلاً ، أن « الأمم التي يعيش بينها اليهود ، هي جميعاً وبلا استثناء ، معادية للسامية سواء بشكل سافر أو مقنع » .

وقد انطلق « احاد حاعام » ، المنظر الرئيسي للصهيونية ، من مفهوم نيتشه للسوبرمان ، الذي أخذه عنه النازيون فيما بعد ، واختلق وجود « أمة أسمى » تتمثل بالطبع في الأمة اليهودية . وزعم زعيم صهيوني آخر هو ناحوم سوكولوف أن « اليهود يمثلون أنقى جنس بين كل أمم العالم المتحضرة » . وفي مقدمة الكتاب المدرسي الصهيوني الخاص بالفلسفة ، المستخدم الآن في اسرائيل نقرأ ما يلي : « جنس الأمة اليهودية هو أفضل الأجناس جميعاً » . والواقع ان الصهاينة لا يعرفون حدوداً في تطبيق التفرقة العنصرية . وقد كشفوا هم أنفسهم زيف مزاعمهم عن وجود الأمة اليهودية العالمية حين قاموا بطرد مجموعة من اليهود الأمريكيين السود من إسرائيل .

وقد عبر ناحوم غولدمان ـ الذي ترأس المنظمة الصهيونية العالمية مدة طويلة ـ عن قلق يدعو للدهشة حين قال إن « الخطر الذي يتهدد وجود اليهود في الوقت الحالي أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى ، وحتى أكبر مما كان عليه في زمن الهتلرية » ، لأن عملية تحرر اليهود ، وإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط قد يؤديان إلى مزيد من التحرر ليهود الشتات ، والى انقطاع روابطهم باسرائيل » .

والواقع أن هذه الكلمات تكشف عن قلق ـ لم يحسن اخفاؤه ـ على مستقبل الصهيونية . فثمة عدد متزايد من اليهود في العالم ، يرفض الخضوع لمخططات الصهاينة المغامرة والقذرة . وقد أثبت التاريخ بصورة لا لبس فيها ، أن اليهود ليسوا على الاطلاق خارج القوانين العامة لتطور

المجتمع الانساني . فقد استقروا منذ زمن طويل في أنحاء مختلفة من العالم ، وانصهروا بالتدريج في الأمم التي عاشوا بينها ، والتي تجمعهم بها اللغة المشتركة والمصالح المشتركة . وهذه العملية الطبيعية والمحتومة ، لا يمكن أن يوقفها الصهاينة ، حتى بمساعدة الدوائر الرجعية الحاكمة في البلاد الرأسمالية .

إن السياسة التوسعية والعنصرية للدوائر الصهيونية الاسرائيلية الحاكمة تواجه المزيد من العزلة ، وهي لا تستمر الا نتيجة مساعدة الدوائر الاحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الامبريالية . فوحشية المحتلين الإسرائيليين ، وإرهابهم الجماعي ، وطردهم للفلسطينيين من بلادهم وتدمير بيوتهم ، واطلاق قوات الاحتلال الرصاص على المتظاهرين العرب العزل ، كل ذلك يكشف أمام العالم كله الوجه العنصري للصهيونية .

إن الرأي العام العالمي يبدي سخطاً متزايداً إزاء سياسة التفرقة العنصرية والقومية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني ، وإزاء جرائم العنصريين في جنوب إفريقيا وروديسيا . وقد تبنت الدورة الثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي ادانت الصهيونية بوصفها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، قراراً بتنفيذ برنامج للنضال ضد العنصرية يستغرق عشر سنوات ، كما وافقت على عقد المؤتمر العالمي للنضال ضد التفرقة العنصرية . وأكدت من جديد إعلان الأمم المتحدة الصادر في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، والذي جاء فيه أن مذاهب التفوق العنصري تفتقر إلى الأساس العلمي ، فضلاً عما تمثله من خطر اجتماعي . فلا مكان في عالمنا الحالي للصهيونية ، أو للعقائد العنصرية والشوفينية الأخرى للرجعية الامبريالية ، فالمستقبل ملك التعاون السلمي بين شعوب العالم .

لقد كان الطابع الامبريالي واضحاً دائماً في الأيديولوجية الصهيونية ، وفي سياسة إسرائيل الداخلية والخارجية ، وفي كل نشاط الصهيونية العالمية . ومن الضروري أن تعبأ وتوحد قوى السلام والتقدم والتحرر الوطني في العالم كله ، للنضال ضد هذه المنظمة العنصرية الاجرامية ، التي تستخدم أساليب قطاع الطرق في الحياة الدولية .

الحواشي

(١) ت. هرتزل : اليوميات ـ الجزء الثاني ، صفحة ٢٥٦ وصفحة ٤١٧ .

الفهرست

القسم الأول

في الفكر الصهيوني

		ص
تقديم		٥
١ ـ حول قرار الأمم المتحدة التاريخي	د. فايز الصايغ	٩
٢ ـ الجذور الايديولوجية للعنصرية الصهيونية	خالد القشطيني	١٥
٣ ـ عن الذرائع الدينية والتاريخية للصهيونية	روجيه غارودي	٣٧
٤ ـ نقد ايديولوجية العنصرية والصهيونية	فيلينا مودر جنسكايا	٥١
٥ ـ الصهيونية بين النظرية والتطبيق	الن تايلور	٦٩
٦ ـ الصهيونية ايديولوجية عنصرية	السيد يسين	٨٥
٧ ـ اليهودي « الخالص »	د. عبد الوهاب المسيري	١٠٩
٨ ـ الطائفية والصهيونية : بحث مقارن في اشكال الوعي التقليدي	حليم بركات	١٣٩
٩ ـ الصهيونية والعنصرية	عابدين جبارة	١٥٣
١٠ ـ الصهيونية شكل من اشكال العنصرية	س. غورانوف	١٧١
١١ ـ اللاإنسانية واللااخلاقية في الفكر الصهيوني	أحمدعبدالعال	١٨٥
١٢ ـ عن بعض جوانب الصلة بين الصهيونية والعنصرية	البروفيسور مانفريد فوخت	١٩٥
١٣ ـ الحركة الصهيونية حركة عنصرية	مجاهد علي شراب	١٩٩

القسم الثاني

الصهيونية في الممارسة

		ص
١ ـ اثار الصهيونية على التركيب الطبقي للشعب الفلسطيني	ايليا زريق	٢١٥
٢ ـ الاستغلال الاستعماري في فلسطين	شيلا رايان	٢٥٣
٣ ـ كيف تعامل اسرائيل عرب الارض المحتلة	مايكل آدامز	٢٨٣
٤ ـ الصهيونية واثرها السياسي على العرب الاسرائيليين	ماروياما	٣٠٥
٥ ـ حق الحصول على الجنسية في دولة اسرائيل	انيس القاسم	٣٢٧
٦ ـ العنصرية والصهيونية والاطماع الاقليمية	موجتافا رازفي	٣٣٩
٧ ـ الصهيونية والسكان العرب	زدرافكو فيليب	٣٤٩
٨ ـ الصهيونية والعرب الفلسطينيون	نارايانان	٣٦٧
٩ ـ الوجه الحقيقي للصهيونية : قهر اجتماعي وعنصري	يوسف سكيدنيك	٣٧٣
١٠ ـ الفهرست		٣٧٩

Zionism and Racism

Symposium on Zionism
Baghdad, November
8 – 12 – 1976

THE ARAB INSTITUTE
FOR RESEARCH AND
PUBLISHING

THE ARAB INSTITUTE
FOR
RESEARCH AND PUBLISHING
Talat Khayat-Chihab Tower
P . O Box5460/11
Beirut — Lebanon